التطور الفكري لدى جماعات العنف الدينية في مصر (الإسلامية والمسيحية)

تقديم
المفكر الإسلامي
د. محمد عمارة

تأليف
الدكتور
كامل عبد الفتاح بحيري



التطور الفكري لدى جماعات العنف الدينية في مصر

(الإسلامية والمسيحية)

تأليف

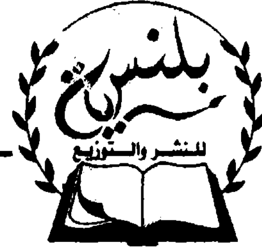
كامل عبد الفتاح أحمد بحيري

للنشر



والتوزيع

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م



١٨ ش مصطفى كامل - البر الشرقي - بجوار بازار الجمهورية ومكتب بريد البر الشرقي - شبين الكوم - المنوفية

تليفون : ٠٠٢٠٤٨٢٥٢٧٩٩٥
فاكس: ٠٠٢٠٤٨٢٥٨١٠٢٣
محمول : ٠٠٢٠١٢٤٣٩١٧٤٢
٠٠٢٠١٢٦٩٩٤٧٠٧

BALANCIA
BUPLISHERS
Egypt

Tel: ٠٠٢٠٤٨٢٥٢٧٩٩٥
-Fax : ٠٠٢٠٢٩٢٨٨١٢٩
Mob : ٠٠٢٠١٢٤٣٩١٧٤٢
٠٠٢٠١٢٦٩٩٤٧٠٧

E-Mail :
anagmyy@yahoo.com
Web Location :
http://www. balancia.com

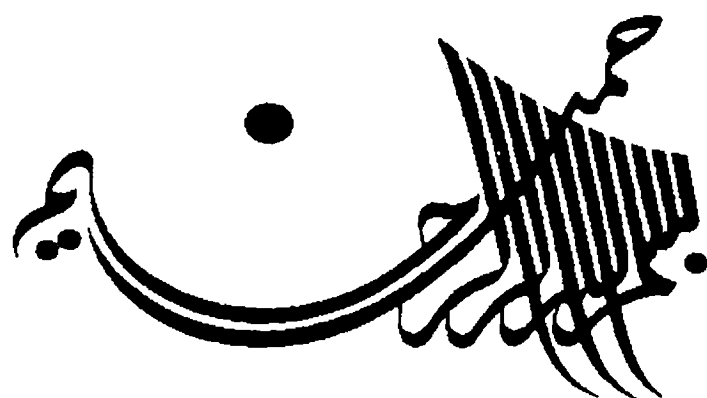
الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٠٨/٢٨٤٤

I.S.B.N. : ٩٧٧-٦١٩٢-٠٧-٦

١٧,٦X ٢٥ cm .


بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم المفكر الإسلامي الدكتور
محمد عمارة

الأمر الذي لا شك فيه أن التقديم لهذا العمل الفكري والبحثي – المتميز والكبير– يحتاج إلى دراسة مطولة ومتأنية..

لكن .. إذا كان لابد من الإيجاز .. والوقوف عند الإشارات الكاشفة والموحية.. فإن في هذا العمل الفكري العديد من المواقف والسمات التي تمثل إضافات تستحق التعليق والتنويه..

١-فنحن أمام فكر سياسي ينطلق من رؤية إسلامية لها موقف من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر [١٣٣٦-١٣٩٠هـ ١٩١٨-١٩٧٠م] وثورة يوليو سنة١٩٥٢م.. ولقد آثار هذا الوقف جدلا كثيرا – ولا يزال يثير بعض الجدل بين الإسلاميين والناصريين خاصة.. ومع القوميين العرب على وجه العموم...

ونحن نتمنى أن يكون تعاظم التحديات الشرسة و التي تحتاج الأمة العربية الإسلامية، والذي رفع القوميين والإسلاميين إلى تكوين " المؤتمر القومي الإسلامي" بابا إلى تجاوز الانحيازات التقليدية في رؤية ذلك الصراع.. فتلك أمة قد خلت.. ولدينا منهاج نفيس صاغه الإمام علي بن أبي طالب [٢٣ ق هـ- ٤٠ هـ ٦٠٠- ٦٦١م]- كرم الله وجهه- عندما تحدث عن الذين قاتلوه في "صفين" [٣٧ هـ ٦٥٧م] و "الجمل" [٣٦هـ ٦٥٦م] .. فقال عن معاوية وأهل الشام:

"والله" لقد التقينا وربنا واحد، ونبينا واحد، ودعوتنا في الإسلام واحدة، ولا نستزيدهم في الإيمان بالله والتصديق برسوله ولا يستزيدوننا. والأمر واحد، إلا ما اختلفنا فيه من دم عثمان ونحن منه براء.

إننا ، والله، ما قاتلنا أهل الشام على ما توهم هؤلاء- [الخوارج]- من التكفير والافتراق في الدين، وما قاتلناهم إلا لنردهم إلى الجماعة، وإنهم لإخواننا في الدين، قبلتنا واحدة، ورأينا أننا على الحق دونهم.

لقد أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام على ما دخل فيه من الزيغ والاعوجاج والشبهة والتأويل، فإذا طمعنا في خصلة يلم الله بها شعثنا، ونتدانى بها إلى البقية فيما بيننا رغبنا فيها، وأمسكنا عما سواها .. وإني لأرجو لمن بقيت قلوبهم من قتلانا وقتلاهم الجنة"

وعندما سئل الإمام علي عن الذين قاتلوه في موقعة الجمل:

-أمشركون هم؟.

-أجاب: من الشرك فروا.

-فلما سئل: أمنافقون هم؟

-أجاب: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا.

-فلما سئل: إذن، من هم؟

-كان جوابه: إخواننا بغوا علينا. [1]

((١)ابن أبي الحديد[شرح نهج البلاغة] جـ١٧ ص١٤١. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة القاهرة سنة١٩٥٩م. والباقلاني [التمهيد] ص ٢٣٧، ٢٣٨ تحقيق: محمد الخضيري، د. محمد عبد الهادي أبو ريده طبعة

ونحن الآن في أمس الحاجة إلى تبني هذا "المنهاج الراشد" في دراسة الصراعات التي شهدها تاريخنا المعاصر بين تيارات الأصالة في أمتنا، وخاصة الإسلاميين والقوميين. "فلنبحث عن "ما يلم شعثنا، ولنمسك عن ما سوى ذلك" كما قال الإمام علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه- عن الذين قاتلوه هذا القتال الذي اشتهر "بالفتنة الكبرى"!.

***

٢-وإذا كانت هذه الدراسة المتميزة، التي يقدمها هذا الكتاب عن جماعات الغلو الديني الإسلامية، قد تميزت بميزات كثيرة غابت عن عدد من الدراسات التي تناولت فكر هذه الجماعات، وممارستها - التي دمرت جيلا من الشباب كان واعدا- .. فإن الضمان لعدم تكرار هذه المأساة- مأساة الغلو الديني الذي دفع هؤلاء الشباب إلى مهلكة "العنف العشوائي"- مرهون بتسليط الأضواء على الاجتهادات الفكرية الخاطئة.. بل "المجازفات" التي صاغت لهذا الغلو وهذا العنف العشوائي "نظرية .. ومرجعية"، تمثلت في المقولات الخطرة التي حكمت على حضارتنا وثقافتنا ومجتمعاتنا وعلومنا وفنوننا وأدبنا- وأحيانا أمتنا- بالجاهلية والقطعية مع الإسلام منذ قرون!.. ومن ثم دفعت هؤلاء الشباب- الذين لم تقو مداركهم في فقه التاريخ الحضاري والعلوم الإسلامية – إلى الاعتقاد بأنهم "الفرقة الناجية" التي لابد وأن تحمل السيف لإعادة الأمة والحضارة إلى الإسلام من جديد!..

***

٣-أما ما جاء في هذا الكتاب عن " الغلو القبطي"، الذي بلور- عقب الحرب العالمية الثانية- تيارا طائفيًا عنصريًا انعزاليًّا، حلم بتغيير هوية مصر ورسالتها وعلاقاتها الحضارية بالمحيط والتاريخ.

وهو التيار الذي تبلور – تنظيميًا- في "جماعة الأمة القبطية" [١٩٥٢-١٩٥٤م.. والذي نجحت أفكاره ومقاصده في الاستيلاء على الكنيسة الأرثوذكسية منذ أواخر سنة١٩٧١م..

إن ما جاء في هذا الكتاب عن هذا الغلو القبطي هو كنز نفيس من الحقائق والوقائع التي أتمنى أن تأخذ طريقها إلى ثقافتنا- كأمة-.. وذلك لفضح ومحاصرة هذه الطائفية العنصرية، وللحيلولة دون دخول بلادنا في منحدر لا تحمد عقباه!..

* * *

٤-ولأن الدكتور كامل عبد الفتاح البحيري، قد خاض بحار هذا المبحث- الخطير .. والحساس- ومن ثم امتلك القدرة على مواصلة الإضافة في هذا الميدان- المسكوت عنه، رغم خطره، مع الأسف الشديد- .. فإني أتطلع إلى مزيد من الجهود البحثية التي أرجو أن يوفق لبذلها في هذا الميدان..

*إننا – في هذا الكتاب- أمام صفحات مهمة عن "جماعة الأمة القبطية" التي قامت سنة١٩٥٢م .. ولكننا نطمح أن يقدم لنا الدكتور

كامل دراسة جديدة عن الأبعاد التاريخية لهذا التيار الطائفي الانعزالي..

-ما هي فترات تخلقه وظهوره؟

-وهل ارتبط ذلك بفترات الغزو الخارجي والغواية الاستعمارية لشرائح من الأقليات في مصر والشرق؟

-وكيف عالجت الساحة الإسلامية- الحريصة على وحدة الوطن والأمة – هذه النزعات؟

-وما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من التاريخ لمواجهة الواقع الذي نعين فيه؟

*لقد لاحظت- على سبيل المثال- أن "بونابرت" [١٧٦٩- ١٨٢١م]- إبان احتلاله لمصر.. في أثناء الحملة الفرنسية [١٧٩٨- ١٨٠١م]- قد استخدم – في مراسلاته مع قيادات الأقباط الذين استجابوا للغواية الاستعمارية، فانضموا للجيش الغازي، وخانوا أمتهم ووطنهم – استخدم "بونابرت" مصطلح "الأمة القبطية" – واستخدمه- أيضًا- هؤلاء الخونة في مراسلاتهم مع "بونابرت"![١]

فهل كانت تلك هي بداية استخدام هذا المصطلح؟

-وما موقعه في الأدبيات القبطية- المدنية والكنيسة- في تاريخنا الحديث والمعاصر؟

---

(١) انظر نصوص من بعض هذه المراسلات في مقال عادل جندي "المخططات الخطيرة" – صحيفة [وطني]- عدد ٢٠٠٢٧- ٢٠٠٦م.

*كذلك، محاولات تغيير الهوية، عند هذا التيار الطائفي الانعزالي..
-ما هي علاقتها بالمخطط الاستعماري المعلن منذ إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين سنة١٩٤٨م – لإعادة تفتيت وتجزئة العالم الإسلامي على أسس لغوية وعرقية ودينية ومذهبية.. وذلك لضمان أمن إسرائيل ؟!..

لقد فصّل المستشرق الصهيوني "برنارد لويس" الحديث عن هذا المخطط غداة إقامة إسرائيل.. وتبنته المنظمة الصهيونية العالمية في دراستها عن "استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات".. وتحدث عنه "آرييل شارون" في محاضرة له في نوفمبر سنة١٩٨١م.. وعقدت له ندوة بإسرائيل في مايو سنة ١٩٩٢م.. عن الأقليات في الشرق "كحليف لإسرائيل ضد الإسلام والقومية العربية!"[1].. وبرزت -في السنوات الأخيرة- وتحت الحماية الأمريكية- المشاريع القومية والطائفية التي تحاول وضع هذا المخطط في الممارسة والتطبيق.

-فهل لهذه النزعات الطائفية بمصر علاقة بهذه المخططات التفكيكية .. وبهذه "الفوضى الخلاقة" التي تصنعها أمريكا في الشرق العربي والإسلامي؟.

أسئلة كثيرة .. وخطيرة .. تستدعي أعمالا فكرية وجهودا بحثية..
أتمنى أن يتصدى لها هذا "السباح الماهر"- الدكتور كامل عبد الفتاح

---

(١) انظر كتاب [الإسلام والتعددية] طبعة مكتبة الشروق الدولية- القاهرة سنة٢٠٠٧م. وكتابنا [الإسلام والأقليات] طبعة مكتبة. الشروق الدولية سنة٢٠٠٤م.

البحيري- الذي خاض أمواج هذا البحر المتلاطم، بهذه المهارة، التي تمثلت في هذا العمل البحثي المهم، الذي نقدم بين يديه هذه الكلمات " آملين أن يكون صدوره بداية سعي جاد لإنجاز " جدول أعمال بحثي".. إسهامًا في إنارة طريق أمتنا على طريق الوحدة والتحرر والنهوض..

والله نسأل أن يحقق هذه الآمال ..
إنه سبحانه- أفضل مسئول وأكرم مجيب

المفكر الإسلامي الدكتور
محمد عمارة

القاهرة ٥محرم سنة ١٤٢٩هـ ١٣ يناير سنة٢٠٠٨م

المقدمة

إن الاهتمام المتزايد بالظاهرة الدينية في العالم مثّل انقلاباً على تاريخ طويل من الإهمال. وبالمثل تزايد دور المؤسسات الدينية التقليدية والمجتمع المدني المستند إلى الدين في تقرير أمور كثيرة في الحياة العامة، لكن الفكر السياسي العالمي ركز على ما جرى التعارف عليه بالظاهرة الأصولية الإسلامية، وتجاهل تنامي الأصوليات المسيحية واليهودية بالشرق الأوسط.

لقد أصبحت العودة إلى الدين ظاهرة اجتماعية تتغلغل في أوساط اجتماعية عديدة وانفجرت عدة تنظيمات إسلامية سياسية وظفت نمطاً من التأويلات الفقهية لتبرير العنف الاجتماعي والسياسي ضد الصفوة الحاكمة وذلك يشير إلى أن الظاهرة الإسلامية في مصر أصبحت إحدى الظواهر السياسية والاجتماعية الأبرز في حياة المجتمع والدولة والنظام السياسي المصري.

واجهني أثناء إعداد الدراسة العديد من الصعوبات خلال بحثي عن المصادر خصوصاً وأنه لم يسمح بعد بالإطلاع على وثائق ثورة يوليو وغيرها من الوثائق التى تتصل بفترة البحث، لذا لجأت مستعينا بالله إلى البحث عن القضايا التى اشتركت فيها الجماعات الإسلامية حيث بحثت عن المحامين والقضاة الذين اشتركوا فيها، حتى تمكنت بفضل الله من الوصول إليها. ومن أهمها القضية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٥ حصر أمن دولة عليا بالمركز القومي للدراسات القضائية، بالقاهرة، والقضية رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي، والقضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ حصر أمن دولة عليا. والقضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة عسكرية عليا، والقضية رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة عسكرية عليا، وكذلك حيثيات الحكم في الدعوة رقم ٩٣٤ لسنة ٢٦ قضائية المقامة من الأنبا شنودة الثالث ضد: رئيس الجمهورية بصفته وضد رئيس الوزراء بصفته والتي طالب فيها بوقف تنفيذ القرار الجمهوري رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ الذي قضى بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيين

الأنبا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك للكرازة المرقصية، والقاضي بتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية من خمسة أعضاء من الأساقفة.

كما اعتمدت أساسًا في الدراسة على الوثائق الفكرية للجماعات الإسلامية المنشورة مثل وثيقة "رسالة الإيمان" للدكتور صالح سرية، ووثيقة "الخلافة" لشكري مصطفى ووثيقة "الفريضة الغائبة" لمحمد عبد السلام فرج، وغيرها من الوثائق التى نشرها الدكتور رفعت سيد أحمد فى كتابه الوثائقي "النبي المسلح"، وكذلك الوثائق الهامة التى عثرت عليها عبر صفحات الإنترنت، ومنها الوثائق والخطب التى نشرت على مواقع الرئيسين عبد الناصر والسادات وكذلك موقع مجلس الشعب المصري، ومواقع الحكومة المصرية والهيئة العامة للاستعلامات وغيرها، بالإضافة إلى المواقع المسيحية كموقع الكنيسة المصرية ومواقع نصارى المهجر حيث نشرت مطالب الأقباط ووثائقهم وكذلك مواقع الجماعات الإسلامية.

وتتبعت البيانات الرسمية الصادرة عن الدولة أو عن الهيئات الإسلامية أو المسيحية بل وتتبعت المنشورات التى تم توزيعها فى تلك الفترة أو التى نشرها بعضهم فى بطون الكتب، وتتبعت القوانين والقرارات والدساتير التى تخص الدراسة والتي صدرت منذ قيام ثورة يوليو وحتى اغتيال السادات.

واطلعت على البحوث والدراسات التى أجراها المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية حول الجماعات الإسلامية واستطلاع الرأي العام في مصر حول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على جرائم الحدود.. وغيرها، واستمعت إلى التسجيلات الصوتية لمرافعات الدكتور عبد الله رشوان فى قضايا الفنية العسكرية والتكفير والهجرة وجماعة الجهاد. وكذلك إلى اعترافات الدكتور صالح سرية وكارم الأناضولي أمام المحكمة في قضية الفنية العسكرية، وتتبعت المناقشات التى دارت على الفضائيات العربية حول قضايا وموضوعان الدراسة.كما اطلعت على أعداد تقرير الحالة الدينية الأول والثاني ولم يصدر غيرهما، حيث تم عرض شامل للظاهرة الدينية ولكن لوحظ وجود تقسيم طائفي فى التقارير حيث كتب المسلمون عن الظاهرة الإسلامية وكتب المسيحيون عن الظاهرة المسيحية

ركزت الكتابات العلمية والصحفية على عوامل نشوء الظاهرة الإسلامية السياسية فقط وتقسيماتها التنظيمية ومواقفها وسياساتها تجاه الدولة، كما ركزت على سياسات الدولة الأمنية تجاهها، أو دراستها كحركة اجتماعية أو تحليل لرؤى الصحافة للجماعات الإسلامية وذلك في الوقت الذي غاب فيه رصد بقية الظواهر الدينية المسيحية. رغم أن الحوادث الطائفية التي تقع بين الحين والآخر بين طرفين ولا يمكن أن يتم تحميل أحد الأطراف وزرها لذا تتطلب دراسة على الجانبين.

باستثناء بعض الدراسات النادرة التي قامت بها مراكز بحثية لم تمحص مواقفها وانتماءاتها المرجعية وباستثناء بعض الدوريات التي عالجت ظواهر خاصة كدراسة ظواهر العنف في مصر، وكتابات الدكتور رفعت سيد أحمد حول تنظيمات الغضب الإسلامي، يمكن القول مع بعض التحفظ أن الدراسات في هذا المجال في طور أولى ولا تزال تقع في دائرة العلوم السياسية والاجتماعية ومناهجها التنظيمية والسلوكية وتفتقر تلك الدراسات إلى التحليل الذي يتلاءم مع الظاهرة بسماتها وخصائصها المصرية كما أنها لا تتعمق في دراسة الأطر الفكرية وأبعادها المختلفة. وقد اطلعت على هذه الدراسات وحاولت الاستفادة القصوى منها، كما حاولت أيضاً سد الثغرات وحل المشكلات التي لم يستطيع أي منهم حلها والوصول إلى حكم فيها وقد أردت في هذه الدراسة التعمق في دراسة الأطر الفكرية والتنظيمية لجماعات العنف الدينية ودوافعها وأبعادها المختلفة، فالهدف الأساسي من الدراسة هو تدعيم الوحدة الوطنية ووضع الحوادث الطائفية والنزاعات الفردية الهامشية بين الأفراد أو بين مجموعات من الأفراد ـ عائلية أو عصبية ـ في أحجامها الطبيعية الواقعية دون تجاوز أو مغالاة.

أدت مواجهات الدولة العنيفة مع الحركات الإسلامية إلى دعم بعض المواقع القبطية لاتجاهات الدولة إزاء الحركات الإسلامية العنيفة مما أدى إلى شيوع التباس لدى البعض حول المواقف القبطية إزاء الحركات الإسلامية ضد بعض مؤيديها أو أتباعها. كما أدى التعصب وعدم الوعي إلى وقوع ظواهر عنيفة تمس الكيان القومي من خلال انتشار الظاهرة، وتنظيماتها ورؤاها المختلفة إزاء الآخر الديني مما أدى إلى ظواهر عنف طائشة من الجانبين.

تناولت الرسالة "التطور الفكري لدى جماعات العنف الدينية في مصر من ١٩٥٢: ١٩٨١" وقد نسبت العنف إلى الجماعات ولم أنسبه إلى الدين تنزيها له عن تطرف تلك الجماعات، كما حددت المكان بمصر حتى لا أتطرق إلى الجماعات الدينية خصوصاً الإسلامية خارج مصر، وإن كنت قد تطرقت لمسيحي المهجر وذلك لتأثيرهم المباشر على مسيحي الداخل. كما حددت بداية الفترة الزمنية للدراسة بعام ١٩٥٢ لأنه العام الذي قامت فيه ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والذي يعد بداية عهد جديد وحقبة تاريخية جديدة في تاريخ مصر الحديث، كما امتدت الدراسة لتشمل عهد الرؤساء محمد نجيب وجمال عبد الناصر، والرئيس محمد أنور السادات باعتبار الأخير من أعضاء مجلس قيادة الثورة ويعد عهده امتداداً لثورة يوليو. واختتمت فترة الدراسة بعام ١٩٨١. لأنه العام الذي شهد قمة الصراع الديني في مصر باغتيال الرئيس السادات.

قُسِّمت الدراسة إلى مقدمة، وتمهيد تاريخي وخمسة فصول وخاتمة ثم ملاحق الدراسة ثم المصادر والمراجع وقد تناولت المقدمة أسباب اختياري لموضوع الدراسة. أما التمهيد التاريخي فقد تناول جذور العلاقة بين الإخوان المسلمين والضباط الأحرار، كما تناول علاقة الإخوان بثورة يوليو.

وتناول **الفصل الأول** التدابير الخاصة بحماية ثورة يوليو من خلال موقف الرئيسين جمال عبد الناصر والسادات من الديمقراطية والأحزاب والدستور والتنظيمات السياسية التي أقيمت في عهد كل منهما. كما تناول موقف كل منهما منَ القضاء والعدالة ومدى استقلال القضاء في عهديهما.

وتناول **الفصل الثاني** التوجه الديني للرئيس جمال عبد الناصر من خلال السيطرة على المؤسسات الدينية مثل السيطرة على الأوقاف وإلغاء المحاكم الشرعية والسيطرة على الأزهر والتوظيف الناصري للدين وخطة القضاء على الإخوان المسلمين، كما تناول التوجه الديني للرئيس السادات من خلال مواقف السادات من الإخوان المسلمين، التيار الإسلامي في الجامعات، الأزهر، الشريعة الإسلامية، قانون الأحوال الشخصية، وموقفه من الثورة الإيرانية.

وتناول **الفصل الثالث** موقف المسيحيين من الثورة كما تناول الجماعات الدينية المسيحية وجماعة الأمة القبطية ومسيحيو المهجر ومدارس الأحد وموقف الرهبان الجامعيين من الكرسي البابوي وعلاقة البابا كيرلس بالرئيس عبد الناصر وجميعها تعد الدراسة الأولى في الجامعات المصرية، وأخيراً التبشير بالدين المسيحي بين المسلمين

وتناول **الفصل الرابع** مراحل صعود البابا شنودة إلى الكرسي البابوي وموقفه من المجلس الملي وتناولت بالتحليل أخطر منشور طائفي نُسِبَ للبابا شنودة، وحادث الخانكة، والمؤتمر القبطي يناير ١٩٧٧ وموقف البابا شنودة من قانون الردة، ومن رحلة السادات إلى القدس وأخيراً تناولت الأحداث الطائفية في الزاوية الحمراء.

وتناول **الفصل الخامس**: جماعات العنف الإسلامية في عهد السادات مثل جماعة الفنية العسكرية وجماعة التكفير والهجرة وجماعة الجهاد من خلال دراسة نشأة كلا منهم وتحليل الأطر والمواقف الفكرية وحوادث الصدام مع السلطة التي انتهت بحادث المنصة واغتيال السادات. والخاتمة أوضحت الصعوبات التي واجهتني وخلاصة ما توصلت إليها الدراسة.

وفى الختام أرجو أن أكون قد قدمتُ عملاً طيباً للمكتبة التاريخية؛ فقد توخيت الدقة والموضوعية، وحرصت على الأمانة العلمية قدر جهدى، وكل نتيجة خرج بها البحث؛ تأتى فى إطار هذه الرؤية الموضوعية؛ فلم يكن هناك تصور سابق منحاز قبل البحث، وها أنا أقدم ما توصلت إليه إلى الباحثين والقارئين، ولا أبغى من وراء ذلك إرضاء الجميع؛ فإن رضا الناس غاية لا تدرك، وحسبي أنى أرضيت ضميري؛ فإن أكُ وفقت فذلك محض فضلٍ من الله تعالى، وإن تكن الأخرى فالحق أردت، والعصمة لا تكون إلا لنبى.

والله من وراء القصد وهو الهادى إلى سواء السبيل وهو نعم المولى ونعم النصير.

د. كامل عبد الفتاح البحيري

تمهيد تاريخي

أولاً : علاقة الإخوان المسلمين بالضباط الأحرار.

ثانيًا : الإخوان المسلمون وثورة يوليو.

أولاً ـ علاقة الإخوان المسلمين بالضباط الأحرار:

ترجع صلة الإخوان المسلمين بضباط الجيش إلى بداية الحرب العالمية الثانية،[1] حيث كان عزيز المصري[2] شخصية محورية، التفت حولها جماعات من الجيش والإخوان والبوليس، ووجدت كل منها فى الأخرى سندا فى النضال ضد الإنجليز، وساهم في إقامة علاقة بين الإخوان المسلمين ومجموعة من صغار الضباط الساخطين على الأوضاع الاجتماعية والسياسية.[3] كما تودد إلى جماعة مصر الفتاة وسعى إلى توحيدها مع الإخوان.[4]

أما أنور السادات فقد تعرف على حسن البنا عام ١٩٤٠م [5] إلا أنه لم ينضم لجماعة الإخوان المسلمين.[6] ومع ذلك قام المرشد حسن البنا بالتمهيد لاتصال أنور السادات بعزيز المصري فاتفقا على أن خلاص البلاد لن يتأتى تحقيقه إلا بانقلاب يتم على يد العسكريين.[7] ولعل موقف البنا يدل على أن الإخوان كانوا يتعاونون مع الضباط وإن لم يكونوا من الإخوان.

ثم تطورت علاقة عزيز المصري والسادات فاشتركا معاً في محاولة الاتصال بثورة رشيد عالي الكيلاني فى العراق، وكان يقود طائرة عزيز المصري كل من عبد المنعم عبد الرءوف وحسين ذو الفقار[8] ولكن المهمة لم تنجح، وبعد القبض على السادات عام ١٩٤٢م ـ بسبب ميله للألمان ـ أصبح عبد

---

[1] أحمد حمروش "أحد الضباط الأحرار": ثورة ٢٣ يوليو، المجلد الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٣م، ص١١٩.

[2] عزيز المصري نال شهرة عسكرية خلال الحملات العثمانية فى طرابلس ضد الاستعمار الإيطالي – وقد شارك فى الثورة العربية على العثمانيين، وشارك في تأسيس جمعية الاتحاد والترقي وجمعية تحرير الأمة العربية وشارك فى الثورة التركية مع كمال أتاتورك، كما عمل مفتشا للجيش المصري، والتقى بالإخوان عام١٩٣٧م، واشتهر بجهاده ضد الاستعمار البريطاني – انظر: أنور السادات:البحث عن الذات، الطبعة الثانية، المكتب المصري الحديث، أكتوبر١٩٧٨م.

[3] ريتشارد ميتشيل: الإخوان المسلمون، ترجمة عبد السلام رضوان، ط٢، مكتبة مدبولي، ١٩٨٥م، ص ص ٤٩: ٥٠.

[4] مجلة الدعوة: ١٢ فبراير١٩٥٢م، ص٦.

[5] أنور السادات: المرجع السابق، ص ٣١.

[6] محمد حامد أبو النصر: حقيقة الخلاف بين الإخوان وعبد الناصر، ط٢، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٨٨م، ص ٦١.

[7] ريتشارد ميتشيل: المرجع السابق، ص ص ٤٩ – ٥٠.

[8] عبد المنعم عبد الرءوف: مذكرات بعنوان أرغمت فاروق على التنازل عن العرش، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨م، ص ٣١.

المنعم عبد الرءوف ضابط الاتصال الأساسي بين الجيش والإخوان، ثم أصبح عضواً عاملاً بالجماعة، وكان يدعو ضباط الجيش إلى الانضمام للإخوان ويعرفهم دائماً بالصاغ محمود لبيب،[1] ثم حدث اللقاء بين جمال عبد الناصر ومحمود لبيب فى عام ١٩٤٤م[2]

وفى عام ١٩٤٥م انضم للإخوان كل من جمال عبد الناصر، وكمال الدين حسين، وعبد اللطيف البغدادى، وحسن إبراهيم، وخالد محيى الدين، [3] واستطاع عبد المنعم عبد الرؤوف أن يُكَوِّن أسرة من الضباط من جمال عبد الناصر، وصلاح خليفة، وحسين حمودة، وخالد محيى الدين، وكمال الدين حسين، وعبد الحكيم عامر، وسعد توفيق، وأدى هؤلاء البيعة أمام صالح عشماوى، واستقبلهم عبد الرحمن السندى المسئول عن النظام الخاص - التنظيم السري للإخوان المسلمين - وهنأهم بالبيعة.[4]

بعد ذلك أصبح كل من جمال عبد الناصر، وكمال الدين حسين، أعضاء فى النظام الخاص.[5] انضم إليهم خالد محيى الدين، وحسين حمودة، وصلاح خليفة،وحسن إبراهيم، وعبد اللطيف البغدادي، وحسين الشافعي،[6] ثم تقرب عبد الناصر من الصاغ محمود لبيب "المسئول عن خلية الضباط " حتى تسلم

---

[1] تقاعد الصاغ محمود لبيب فى عام ١٩٣٦م بعد أن نال شهرة فى عمليات الجيش المصري فى السودان، وبدأ العمل مع البنا منذ عام ١٩٤١م، وظل مستشارا للإمام حسن البنا فى أنشطة الجوالة حتى عام ١٩٤٧م، وعضواً بمكتب الإرشاد والمشرف على تنظيم الضباط فى جماعة الإخوان المسلمين. انظر ريتشارد ميتشيل: المرجع السابق، ص ص ١٥٨ – ١٥٩، وانظر أيضاً أحمد حمروش: ثورة ٢٣ يوليو، المرجع السابق، المجلد الأول، ص ١٤٤.

[2] مجلة المصور: ٣١ أكتوبر١٩٥٢م، ص ص ١٢ – ١٣.

[3] صلاح نصر: مذكرات بعنوان ثورة يوليو بين المسير المصير، مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر١٩٨٠م، ص ١١٧.

[4] محمد حامد أبو النصر: حقيقة الخلاف بين الإخوان وعبد الناصر، المرجع السابق ، ص ٦٠-٦١.

[5] أحمد حمروش: المرجع السابق، ص ١١٦. وتسآل البعض عما اذا كان الجهاز السري ، للإخوان المسلمين كان يقصد به ان يكون سلاحا ضد البريطانيين ، وبعد ذلك ضد الصهاينة في فلسطين ، أم انه ينظر اليها دائما باعتبارها وسيلة يمكن ان التغيير على المستوى الداخلي. انظر
The MB's "special" or secret apparatus/
http://untitledv٩.wordpress.com/category/muslim-brothers/

- ومما يذكر أن "النظام الخاص كان بمثابة قوة جيش وشرطة تحمى الجماعة أسسه حسن البنا،وكان يرغب قبل وفاته فى التخلص منها؛ لأنه خرج عن الخط المرسوم له وأتي أفعالا لا تتواءم مع وسائل الدعوة ولا أهدافها، لكن المنية عاجلته" انظر محمود عبد الحليم "الإخوان المسلمون" مرجع سابق، ج٣، ص ٦٤.

[6] انظر شهادة خالد محيى الدين عند محمود فوزي: ثوار يوليو يتحدثون، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٩٨٨م، ص ١٤٤. وأكد ذلك حسن إبراهيم –أحد الضباط الأحرار – أنظر :نفس المرجع، ص ١٢٤.

منه –قبل موته - مذكرة بأسماء الضباط ونقود الاشتراكات،[١] وكان يرى أن السندى لا يستطيع أن يجمع الضباط على الفكرة الإسلامية.[٢] وقد ذكر الصاغ صلاح شادي أن عبد الناصر بدأ منذ عام ١٩٤٦م فى تحويل ولاء الضباط له، وفصل الحركة داخل الجيش عن الإخوان المسلمين، واتجه إلى ضم أكبر عدد من الضباط إلى الحركة بصرف النظر عن فكرهم وأخلاقهم.[٣] لكن على العكس من ذلك ذكر عبد المنعم عبد الرؤوف أن جمال عبد الناصر في عام ١٩٤٧م نشط فى تكتيل الضباط حول دعوة الإخوان المسلمين، فهو الذي دعا الصاغ معروف الحضري، والصاغ مجدي حسين، وكان يدفع الاشتراكات عمن دعاهم."[٤] وبالجمع بين كل من الروايتين نستنتج أن عبد الناصر كان ينشط فى دعوة الضباط، وجعل ولائهم الحقيقي له مع إبداء ولاء ظاهري للإخوان، حتى يصرف نظرهم عن تنظيمه الخاص؛ لذا قام بدفع اشتراكات بعض الضباط للجماعة. فقد "كان يعتقد أن الجماعة تريد أن تستخدم الضباط لمصلحتها الذاتية وليس لمصلحة الوطن."[٥]

وقبيل أحداث حرب فلسطين ١٩٤٨م بدأت صلات جديدة بين الضباط وقيادة الجماعة، كما نشأت صلات أخرى بين الضباط وبين أمين الحسيني – مفتى فلسطين – وبينهم وبين الجامعة العربية، حيث كان الهدف منها تكوين تنظيمات وتشكيلات مسلحة وتدريبها وإمدادها بكل ما تحتاج إليه من خبرة وسلاح.[٦] واشترك كل من جمال عبد الناصر وعبد المنعم عبد الرؤوف وكمال الدين حسين وصلاح سالم فى تدريب الإخوان المسلمين على القتال فى ضواحي القاهرة، استعداداً للسفر لقتال اليهود فى فلسطين.[٧]

---

[١٥] حسين أحمد حمودة: أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون، ط٢، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٧م ص ص ١٥٠- ١٥١.

[٢] محمود عبد الحليم: الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ، الجزء الثالث، دار التوزيع والنشر الإسلامية ص ٢١، وانظر محمود فوزي: ثوار يوليو يتحدثون، المرجع السابق، ص ١٢٤.

[٣] فريد عبد الخالق: الإخوان المسلمون في ميزان الحق، ط١، الأهرام للطبع والنشر،١٩٩٢م،ص ٨١،٨٢.

[٤] عبد المنعم عبد الرؤوف: المرجع السابق، ص ١٢٩.

[٥] خالد محيي الدين: الآن أتكلم ، الطبعة الأولى، الأهرام للطبع والنشر، ١٩٩٢م – ص ٤٧.

[٦] أنور السادات: أسرار الثورة المصرية، المرجع السابق، ص ص ٢٢٨ – ٢٢٩.

[٧] ريتشارد ميتشيل: الإخوان المسلمون، مرجع سابق، ص ٩٨.

كان للإخوان دور بارز فى حرب فلسطين باستخدامهم أسلوب حرب العصابات ضد اليهود.[1] فنقلوا المؤن إلي المحاصرين فى الفالوجا، وفى القاهرة شاركت الجماعة مع الآخرين فى الضغط على الحكومة المصرية من أجل إرسال المزيد من المتطوعين لفك الحصار عن القوة المطوقة، فرفض النقراشي ولم يتم فك الحصار إلا فى فبراير ١٩٤٩م بعد توقيع اتفاقية الهدنة.[2] وكان عبد الناصر أحد أفراد القوة المحاصرة، وفي أثناء ذلك قدم عبد الرحمن عمار "وكيل الداخلية" مذكرة تفصيلية طلب فيها حل جماعة الإخوان المسلمين وجميع شعبها،[3] متهماً إياهم بأنهم وراء حوادث العنف المتعددة التي حدثت فى مصر فى الفترة من عام ١٩٤٢م حتى عام ١٩٤٨م[4]

ثم صدر الأمر العسكري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨م فى الثامن من ديسمبر ١٩٤٨م بحل جماعة الإخوان المسلمين وجميع شعبها.[5] فاعتقد الإخوان أن حل جماعتهم عام ١٩٤٨م كان تنفيذاً لضغوط السفارة البريطانية على الحكومة المصرية، وأكد ذلك شمس الدين الشناوي المحامى فى مرافعته فى قضية "السيارة الجيب" حينما سلم وثيقة عبارة عن رد من القيادة البريطانية فى الشرق الأوسط على إشارة وردت إليها من السفارة البريطانية جاء فيها "لقد أخطرت هذه القيادة رسمياً بأن خطوات دبلوماسية ستتخذ لإقناع السلطات المصرية بحل جماعة الإخوان المسلمين".[6]

وبالرغم من حل جماعة الإخوان فقد خيرهم قائد الجيش فؤاد صادق بين الاستمرار في القتال أو العودة إلى مصر، فأثروا البقاء دفاعا عن حق الفلسطينيين، وحماية لحدود مصر، ولحاجة الجيش المصري إليهم. كما حثهم

---

[1] كامل الشريف: الإخوان المسلمون فى حرب فلسطين، مرجع سابق، ص ٦٥ وما بعدها.

[2] ريتشارد ميتشيل: المرجع السابق، ص ٩٩.

[3] محمود عبد الحليم: الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ، الجزء الثاني، دار الدعوة، الإسكندرية، ١٩٨١م ص ٢٢. وقد اعترف عبد الرحمن عمار - بعد القبض عليه إثر قيام ثورة ٢٣ يوليو - "بأن إدارة الأمن العام هي التي أعدت مذكرة الحل بناء على طلب النقراشي، وقد وقع عليها بصفته وكيلاً لوزارة الداخلية" انظر. محسن محمد: من قتل حسن البنا، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٤١٥.

[4] محمود عبد الحليم: المرجع السابق، ص ٢٥ - ٣٠. ومن ذلك اتهامهم باغتيال أحمد ماهر عام١٩٤٥م، واغتيال القاضي الخازندار عام١٩٤٧م. انظر صالح الورداني: الحركة الإسلامية فى مصر الواقع والتحديات، الطبعة الأولى، دار الكلمة ٢٠٠٠م، ص ٤١١.

[5] محمود عبد الحليم: المرجع السابق، ص ٢٥: ٣٠.

[6] جريدة المصري، ٢١ يناير١٩٥١م.

حسن البنا في خطاب له بالتمسك بالمقاومة حتى لا يستفيد الإنجليز واليهود من الفتنة.[١] لكن قامت الحكومة المصرية بترحيل الإخوان بعد قتل النقراشي " رئيس الوزراء " على يد الإخوانى عبد المجيد أحمد حسن،[٢] ورغم أن البنا استنكر الحادث، [٣] فقد تبع قتل النقراشي تعرض الإخوان لحملة إرهاب حكومي شديدة، [٤] وتم اعتقال المنتسبين للجماعة عدا حسن البنا الذي تم اغتياله في مساء ١٢ فبراير ١٩٤٩م وأشارت أصابع الاتهام إلى الحكومة برئاسة إبراهيم عبد الهادي.[٥]

كان لتلك لأحداث الأثر المباشر في ابتعاد الضباط عن الاتصال بالإخوان، فقد استمر تنظيمهم محتفظا بكيانه تحت قيادة عبد المنعم عبد الرؤوف.[٦] وعندما تولى حسين سرى الوزارة بعد الاستقالة الإجبارية لإبراهيم عبد الهادي،[٧] خف الضغط عن الإخوان وبدأ الإفراج عن المعتقلين، [٨] فاتصل صلاح سالم بالإخوان المسلمين أواخر عام ١٩٤٩م، وأعلن عن رغبة الضباط في عودة التعاون مع الإخوان فوافقوا وكان محمود لبيب قد اقترح استبدال اسم الضباط الإخوان باسم الضباط الأحرار، حتى يبعد تنظيمهم عن أعين الحكومة.[٩]

وبعد وفاة محمود لبيب شرع عبد الناصر فى إبعاد تنظيم الضباط تدريجيا عن الإخوان، وبدأ بتكوين الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار من ستة ضباط هم: جمال عبد الناصر، وعبد المنعم عبد الرؤوف، وعبد الحكيم عامر، ممثلين عن

---

[١] محمد الطويل: لعبة الأمم وعبد الناصر، الطبعة الأولى، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٨٦م، ص ٣٨. – وبعد انتهاء الحرب أصر اللواء صادق على منح خمسة عشرة من الإخوان الإنعام الملكي تقديراً لبطولاتهم فى حرب فلسطين. انظر نفس المرجع، ص ص ٤٠، ٤١.

[٢] محمود جامع: عرفت السادات، الطبعة الثانية، المكتب المصري الحديث، يناير١٩٩٩م، ص ٢٢.

[٣] ريتشارد ميتشيل: المرجع السابق، ص ١٤٣.

[٤] أحمد حمروش: المرجع السابق، ص ١٤٣، وللمزيد من التفصيل انظر فهمي أبو غدير: قضينا أخر ما كتب الإمام الشهيد قبل اغتياله، الطبعة الأولى، بدون ناشر ١٩٧٨م.

[٥] ريتشارد ميتشيل: المرجع السابق، ص ١١٩، وانظر أيضا محمد شوقي زكى: الإخوان المسلمون والمجتمع المصري، بدون تاريخ أو دار نشر، ص ٢٣: ٣١.

[٦] أحمد حمروش: المرجع السابق، ص ١٤٣.

[٧] محسن محمد: المرجع السابق، ص ٥٦٨ – ٥٦٩.

[٨] ريتشارد ميشيل: المرجع السابق، ص ١٣٣.

[٩] محمود عبد الحليم: المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ٢١ وانظر أيضا عبد المنعم عبد الرءوف: مرجع سابق، ص ٢٧٩.

المشاة، وحسن إبراهيم ممثلا عن الطيران، وكمال الدين حسين ممثلا للمدفعية، وخالد محيى الدين عن المدرعات - سلاح الفرسان - على أن تبقى الحركة داخل الجيش غير مرتبطة بالإخوان المسلمين.[1]

جمع عبد الناصر الضباط على اختلاف انتماءاتهم دون التزام بشروط الإخوان، وكان شرطه الوحيد الشجاعة والكتمان والإيمان بفكرة التغيير، وكانت رؤيته أنه يريد عمل انقلاب ولا يستطيع تجميع الضباط حول مبادىء الإخوان.[2] فقد رغب الإخوان فى تكوين مجموعة متجانسة من الضباط تتفق في الهدف، وتتحد فى الاعتقاد والسلوك والوسائل، وتنبع أفكارهم من عقيدة وأيديولوجية واحدة وإن طالت فترة الإعداد. على عكس عبد الناصر الذي رأى أن اسلوب الإخوان يؤخر الثورة، لذا جمع الضباط على اختلاف اتجاهاتهم رغبة منه في الإسراع بالثورة، وعندما طلب عبد المنعم عبد الرؤوف أن تقوم صلة بين الضباط الأحرار والإخوان رحب عبد الناصر بهذه الصلة على أن يظل للضباط الأحرار شخصيتهم المستقلة وتفكيرهم الخاص.[3] فقد خاف من خطر ازدواج الولاء داخل التنظيم.[4] فقرر الإخوان عدم التعرض لهم مع عدم التورط معهم،[5] لكن عبد المنعم عبد الرؤوف حاول احتواء تنظيم الضباط الأحرار داخل جماعة الإخوان، فأصدر عبد الناصر قراراً بفصله من الهيئة التأسيسية وإن استمر عضوا بالتنظيم.[6] لكن ذلك لم يمنع التعاون بين الضباط الأحرار والإخوان ففي أثناء الكفاح المسلح فى قناة السويس ١٩٥١م قام الضباط الأحرار بتسليح وتدريب المتطوعين الإخوان، فأختار عبد الناصر الصاغ مجدي حسنين لتدريبهم على استخدام الأسلحة، وكان صلاح سالم

---

[1] صلاح نصر: المرجع السابق، ص ١١٣، انظر أيضا سامي جوهر: الصامتون يتكلمون.. عبد الناصر ومذبحة الإخوان، الطبعة السادسة، المكتب المصري الحديث، مارس١٩٧٦م، ص ٣٣.

[2] عبد المنعم عبد الرؤوف: المرجع السابق، ص ٦٧.

[3] أنور السادات: أسرار الثورة المصرية، المرجع السابق، ص ٢٠٦.

[4] صلاح نصر: المرجع السابق، ص ١١٧.

[5] عبد المنعم عبد الرؤوف: المرجع السابق، ص ١٣٤.

[6] أحمد حمروش "مرجع سابق" ص ٢٩٩ ، ٣٠٠. وانظر صلاح نصر "المرجع السابق" ص ١١٣.

يشترى لهم الأسلحة من العريش،[1] واشترك الضباط مع الإخوان فى عدة عمليات عسكرية ضد الإنجليز.[2]

ثانياً ـ الإخوان المسلمون وثورة يوليو:

بعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير١٩٥٢م قرر الضباط الأحرار القيام بالثورة، فاتصل جمال عبد الناصر بجميع الهيئات التي يمكن أن تساعد فى الثورة، وإن قرر أن ينفرد الجيش بكل شيء.[3] وكان الإخوان على علم بحركة الجيش ليلة قيامها[4] حيث اجتمع جمال عبد الناصر مع وفد من الإخوان بقيادة صالح أبو رقيق، وأقر أن مبادئ الإسلام هي الأساس الوحيد الصالح للحكم، وعلاج الجوانب السياسية والاقتصادية، ولكنه أضاف أن المصلحة تقتضى عدم المجاهرة والأمور تؤخذ تدريجيا حتى لا يحارب أعداء الإسلام الحركة فى أول عهدها.[5] وقد وافق الهضيبي على مساندة الحركة على شرط الالتزام بتحكيم شرع الله.[6] وتعهد الإخوان بحماية الأجانب والمنشآت الأجنبية والمراكز الاستراتيجية للمواصلات بالمدينة؛ لإحباط آية محاولات لاستغلال الاضطراب المتوقع فى ذلك اليوم، كما كان على الجماعة أن تنشئ شبكة من المخابرات حول تحركات المصريين المشتبه فيهم والخونة المحتملين. وفى حالة عدم كفاية الحماس الشعبي لحركة الجيش أن تبادر الجماعة إلى ملء الشوارع لتشعل حماسها، ولتعلن التأييد الشعبي للانقلاب، وفى حالة فشل الشرطة في التعاون مع الجيش تسارع الجماعة بجوالتها "النظام الخاص"

---

(١) محمود عبد الحليم " المرجع السابق " الجزء الثالث، ص ص ٢١ – ٢٢.

(٢) حسن دوح: لمحات من جهاد الشباب المسلم، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٧٩م ص٢٨.وانظر كذلك كامل الشريف: المقاومة السرية في قناة السويس، ط٣، دار الوفاء المنصورة، ١٩٨٧م، ص ١٠٣: ١٢٨.

(٣) أنور السادات: المرجع السابق، ص ٢٩٣.

(٤) صلاح نصر: المرجع السابق، ص ٢١١.

(٥) فريد عبد الخالق: مرجع سابق، ص ٨٣. على العكس من ذلك أكد محمد نجيب أن الضباط الأحرار كانوا يمهدون الطريق لتأسيس جمهورية علمانية. انظر محمد نجيب: مصير مصر، ط١، دار الشروق ١٩٩٦م ص ١٠٤. وهذا الكتاب نشر بالإنجليزية في بريطانيا فى فبراير ١٩٥٥م ونقل إلى العربية في إبريل ١٩٥٥م لكن تمت مصادرته ثم أعيد نشره مرة أخرى عام١٩٩٦م.

(٦) محمد حامد أبو النصر: مرجع سابق، ص ٦٤.وذكر أن جمال عبد الناصر قد أنكر فى أول لقاء بينه وبين الهضيبي أن يكون قد اتفق مع الإخوان على شيء.

للانضمام لأي معركة قد تقع، ولتساعد فى المحافظة على النظام والأمن، أما إذا فشلت الحركة فسيقوم الإخوان بحماية الضباط الأحرار وتهريبهم.[1]

وأكد عبد اللطيف البغدادي أن الثوار قرروا التعاون مع المنظمات الشعبية بخاصة جمعية الإخوان المسلمين لمقاومة الإنجليز عند مدخل القاهرة الشرقي لو حاولوا التدخل ضد الثورة.[2] وأكد الإخوان أن كمال الدين حسين أتصل بصلاح شادي وأبلغه أن قوات بريطانية ستتحرك من السويس إلى القاهرة، فاتجهت مجموعة من الفدائيين الإخوان إلى الكيلو ٩٦ لعرقلة تقدم الإنجليز، وظلوا يحرسون الطريق عدة أيام.[3] كما كانت هناك قوات من فصائل الإخوان فى محافظة الشرقية وشرق منطقة القنال مستعدة للقيام بحرب عصابات ضد القوات الإنجليزية.[4] وما أكد التعاون بين الإخوان والثورة اختيار الثوار لعبد المنعم عبد الرؤوف لإجبار الملك على التنازل عن العرش وبالفعل نجح فى مهمته[5] لكن الثوار أنكروا دور الإخوان،[6] وربما كانت سرية الاتفاق وعدم الحاجة إلى تنفيذ أغلب بنوده، والاتفاق على أن الاشتراك الصريح للإخوان يؤدى إلى تدخل الغرب سببا فى تنصل الثورة من الإخوان.

وبالرغم من تأييد الإخوان الفعلي للثورة وتعاونهم ودفاعهم عنها، فقد تأخر -إعلان أو إشهار- التأييد حتى الثاني من أغسطس١٩٥٢م،[7] بعد أن

---

[1] ريتشارد ميتشيل: المرجع السابق، ص ص ١٦٨ – ١٦٩. وقد اعتمد على رسالة أصدرها الإخوان بعد الثورة، بعنوان حتى يعلم الناس، توضح دورهم ليلة الثورة، ثم نشرت في مجلة أخر ساعة، ٢٤ نوفمبر ١٩٥٤م، ص٦.

[2] انظر شهادة عبد اللطيف البغدادى، عند محمود فوزي: ثوار يوليو يتحدثون، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨م، ص ٨٤.

[3] محمود عبد الحليم: المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ص ٢٣-٢٤. وانظر أيضا شهادة كمال الدين حسين، فى مجلة اكتوبر، العدد ٥٦٠، بتاريخ ١٩ يوليو١٩٨٧م، ص ١٩-٢٣. وانظر كذلك حسين مؤنس "دكتور" :باشوات وسوبر باشوات، مرجع سابق، ص ٣٢٩.

[4] أكد ذلك محمود عبد اللطيف عند محاكمته فى قضية محاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٥٤م انظر، المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الشعب، الجزء الثالث، ص ٤٩٠. لكن القوات البريطانية لم تتدخل ضد الثورة بل أن هاملتون مستشار السفارة البريطانية ابلغ محمد نجيب - قائد الثورة - بعزم الحكومة البريطانية على عدم التدخل فى شئون مصر الداخلية إلا إذا اقتضت الضرورة من اجل المحافظة على أرواح رعاياها وممتلكاتهم. انظر عبد الرؤوف أحمد عمرو" .كتور ": تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩م – ١٩٥٧م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١، ص١٦٩.

[5] محمود جامع: عرفت السادات، مرجع سابق، ص ٣٧. ويذكر أن عبد الناصر "طلب من الإخوان اغتيال الملك فاروق، ولكن الإخوان رفضوا" انظر نفس المرجع، ص ٤١.

[6] ريتشارد ميتشيل: نفس المرجع، ص ١٦٦.

[7] محمود عبد الحليم: المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ١١٧.

استتبت الأمور لقادة الثورة وتم عزل الملك، مما أثار غضب عبد الناصر[1] وربما كان وراء تأخير إعلان تأييد الإخوان للثورة، ما اتُّفِقَ عليه من وجوب عدم ظهور الإخوان فى البداية حتى لا يتدخل الغرب ضد الثورة، بالإضافة إلى خشية الهضيبي من أن ينكث الضباط الأحرار بوعودهم الخاصة بتطبيق الشريعة وأسلمة الحياة فى البلاد، ويؤكد هذه الرؤية ما حدث في أول لقاء بين الهضيبي وعبد الناصر فى ٣٠ يوليو ١٩٥٢م فى بيت الهضيبي حيث طالب الإخوان "بوجوب التشاور معهم في الأمور الرئيسية في السياسة العامة قبل اتخاذ قرار نهائي، بوصفهم شركاء فى المسئولية فقال عبد الناصر: إنه لا يقبل وصاية من أحد. وأنكر أن يكون قد اتفق مع الإخوان على شيء مما حدا بالهضيبى أن يعلن أن حركة الجيش حركة إصلاحية وليست إسلامية.[2]

اعتمد موقف الإخوان على الاتفاق الذي كان بينهم وبين الضباط الأحرار قبل الثورة، وركن إلى أنه لولا مساعدة الإخوان للثورة وتأييدهم لها لما قامت، واعتقدوا أن ولاء عبد الناصر للمنهج الإسلامي ما زال قائما، بل ما زال عضوا فى الإخوان فلا يستغرب أن يطلب من أحد الإخوان الذين منّ الله عليهم بالقيادة أن يتشاور مع إخوانه، أما عبد الناصر فيبدوا أن نشوة النصر أنسته ما وعد به خصوصا وأن توجهاته السياسية اختلفت عن توجهات الإخوان.

على أثر اللقاء بين الهضيبي وعبد الناصر طالب الإخوان فى بيان لهم بإلغاء الأحكام العرفية وسائر القوانين المقيدة للحريات، وأن يعامل كل من أعان الملك على الفساد معاملة الملك "الطرد" كما طالبوا بالإصلاح الخلقي، وتحريم كل المظاهر التي حرمها الله، وإعادة كتابة التاريخ الإسلامي والمصري، وتوفير التعليم للمواطنين جميعا، وطالبوا بالإصلاح الاجتماعي، وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة، وإلغاء النياشين والرتب، وإصلاح نظام التوظيف والإصلاح الاقتصادي عن طريق تحريم الربا، وإلغاء بورصة

[1] فريد عبد الخالق: المرجع السابق، ص ٩٩.
[2] نفس المرجع، ص ٨٥.

العقود، والاهتمام بالتصنيع والتوسع الزراعي، وتمصير البنك الأهلي، كما طالبوا بإصدار دستور يستمد من الإسلام.[١]

على جانب آخر اتخذ مجلس قيادة الثورة موقفا وديا من الجماعة حيث ألغى قسم البوليس السياسي من وزارة الداخلية، وصفىّ نفوذه تماما، وكان من الذين شملهم التطهير محمد الجزار.[٢] وتم إعادة التحقيق فى قضية مقتل البنا[٣] وأصدرت محكمة الثورة حكمها بالإعدام على إبراهيم عبد الهادي – رئيس الوزراء السابق – لكن الهضيبي رفض الحكم بالإعدام، ونجح فى استبداله بالأشغال الشاقة المؤبدة نتيجة لضغوطه الشديدة.[٤] ثم جاء تعيين رشاد مهنا[٥] كواحد من الأوصياء الثلاثة على العرش، والإفراج عن المعتقلين السياسيين وأغلبهم من الإخوان ليعزز جو الارتياح الذي ساد الجماعة.[٦] بما يؤكد حرص الضباط على استمرار تأييد الإخوان للثورة، وقد اتفق الضباط الأحرار مع الإخوان على وضع حد أعلى للملكية من أجل تحقيق الإصلاح الزراعي وأن اختلفوا حول مقدار الحد الأدنى للملكية، فالضباط كانوا يرونه مائتي فدان، والإخوان كانوا يرونه خمسمائة فدان.[٧] وكان من نتائج الإصلاح الزراعي أنه أضاف تأييدا شعبيا جديدا للثورة؛ لأنه خلق فئة جديدة من الملاك الزراعيين، وضمنت ولاء الفلاحين، وفى نفس الوقت أرضت الإخوان باعتباره مطلب اجتماعي نادت به الجماعة.

لكن بدأ الخلاف بين الثورة والإخوان في ٧ ديسمبر ١٩٥٢م حين قرر مجلس الثورة إشراك بعض الإخوان فى وزارة محمد نجيب التي جاءت بعد

---

[١] للإطلاع على بيان الإخوان انظر محمود عبد الحليم: المرجع السابق، الجز الثالث، ص ١١٧: ١٢٥ .

[٢] محمد الجزار: أكثر الرجال البوليس السياسي عداء للإخوان، كما أنه اشترك في اغتيال حسن البنا. انظر حلقة نقاشية حول اغتيال حسن البنا، علي قناة الجزيرة الفضائية، بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٣ .
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٠B٤٦١٧٤٢-٠٨٨E-٤٤١١-٩C٠٦-٨٥٨١٢E٤A١FB٦.htm

[٣] ريتشارد ميشيل: المرجع السابق، ص ص ١٧٢ – ١٧٣، وكانت القضية قد حفظت من قبلُ دون التوصل إلى شيء.

[١] محمود جامع: عرفت السادات، ص ٤١.

[٢] والقا ئمقام رشاد مهنا: أحد الضباط البارزين، كان عضوا في جماعة شباب محمد الإسلامية، وقد تعاون مع الإخوان إلا أنه لم ينضم لهم، عينه جمال عبد الناصر وصياً على العرش ليتخلص من نفوذه في المدفعية.انظر خالد محي الدين: المرجع السابق، ص ١٦٩.

[٦] ريتشارد ميشيل: مرجع السابق، ص ١٧٣.

[٧] محمود عبد الحليم: المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ٢٥.

إقالة على ماهر - إذا اتصل عبد الناصر بالهضيبى، وعرض عليه أن يشترك الإخوان فى الوزارة بثلاثة وزراء على أن يكون الشيخ أحمد حسن الباقوري واحدا منهم، فوافق المرشد ورشح اثنين آخرين هما حسن العشماوي "المحامى" ومنير أمين دلة "المستشار بمجلس الدولة" وأيد عبد الناصر الترشيح، ثم عاد فرفضه نتيجة معارضة مجلس قيادة الثورة بحجة صغر سنهما،[1] عند ذلك اجتمع أعضاء مكتب الإرشاد واتخذوا قرار بعدم الاشتراك فى الوزارة حتى لا يزجوا بأنفسهم فى الحكم.[2] وَيَعْتَبِر محمد حامد أبو النصر - المرشد الرابع للإخوان المسلمين - أَنَّ عَرْض الوزارة على الإخوان كان عرضا صورياً، فقد أراد عبد الناصر إغراء الجماعة بالاشتراك في الحكم ليضمن مساندة الإخوان له بالرغم من أن أمريكا لم ترض عن اشتراكهم.[3]

ومن ناحية أخرى نجح عبد الناصر في إقناع الشيخ الباقوري بالخروج على قرار مكتب الإرشاد وقبول وزارة الأوقاف، فرد مكتب الإرشاد بإقالة الباقوري من عضوية مكتب الإرشاد ومن جماعة الإخوان المسلمين.[4] مما يدل على رغبة عبد الناصر في إحداث انقسام داخل الإخوان أو على الأقل اختبار رد فعل الإخوان تجاه ذلك، كما أن قبول الباقوري الوزارة كان دليلاً على رغبة بعض قيادات الإخوان فى السلطة حتى ولو خرجوا من الجماعة.

وفى محاولة من جانب قادة الثورة لاحتواء التيارات المختلفة صدر القانون رقم ٩٧٩ لسنة ١٩٥٢م الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية في ٩ سبتمبر١٩٥٢م الذي كان يقضى بتسجيل كافة الأحزاب.[5] وقد تضمن خطاب

---

(١) محمود عبد الحليم: نفس المرجع، ص ٢٤. وانظر أيضا، محمد حامد أبو النصر: المرجع السابق، ص ص ٧١ - ٧٢.. لكن صلاح نصر ذكر أن الهضيبي رشح أحمد حسني، وكمال الديب. انظر مذكرات صلاح نصر: المرجع السابق، ص ٢١٢. ولكن المصادر الإخوانية تنكر ذلك. والغريب أن الدكتورة هالة مصطفى تعتبر أن تعيين الباقوري كان بسبب الضغوط التي مارسها الإخوان على النظام باعتبار أن تعيينه محاولة من الحكومة لتحييد الإخوان. انظر هالة مصطفى "دكتور": الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك، مركز المحروسة، ص ٤٣٠.

(٢) محمود عبد الحليم: المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ٢٥.

(٣) محمد حامد أبو النصر: المرجع السابق، ص ٧٠. فالمخابرات الأمريكية رفضت فكرة تحريك الشعور الديني للوقوف في وجه المد الشيوعي؛ لأنها فكرة غير مضمونة النتائج. انظر مايلز كوبلاند: لعبة الأمم، تعريب مروان خير، الطبعة الأولى، مكتبة الزيتونة، بيروت، ١٩٧٠م، ص٨١.

(٤) نعم الباز: ثائر تحت العمامة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨م، ص ٩٩-١٠٠.

(٥) القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو، الجزء الأول، قرارات سياسية، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، ص ص ٩-١٠.

وجه إلى جماعة الإخوان المسلمين استفسارات عن أهداف الجماعة، وهل منها السعي للوصول للحكم،وأخرى عن إمكانية الجماعة تسجيل نفسها حزبا سياسيا.[1]وهنا اختلف رأى الإخوان فمنهم من رأى تسجيل الجماعة كحزب سياسي، بينما ذهب آخرون إلى أن الإخوان المسلمين هيئة إسلامية وليست حزبا سياسيا، وكان المرشد حسن الهضيبي من أصحاب الرأي الثاني، بينما أخذ أغلبية أعضاء الهيئة التأسيسية بالرأي الأول، وشرعوا فى تسجيل الإخوان كحزب سياسي، فاعترض المرشد وقدم استقالة مسببة، لهذا اجتمعت الهيئة التأسيسية وعدلت عن تسجيل الجماعة كحزب.[2] ثم وافق عبد الناصر بعد اتصالات الهضيبي به، وتم تعديل الإخطار لتخرج الإخوان من نظام الأحزاب السياسية.[3] وكان الهدف من موافقة عبد الناصر التخلص من وصاية جماعة الإخوان على الثورة بإبعادها عن العمل السياسي، بحيث تؤيد الثورة تأييدا معنويا خاصة في العالم الإسلامي.[4] كما أن ٨٠ % من الذين قاموا بالثورة تربوا في مدرسة الإخوان[5].

تراجعت الثورة وأصدرت قانون حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها فى ١٦ يناير١٩٥٣م[6] ثم تقرر إنشاء هيئة التحرير فى ٢٣ يناير١٩٥٣م[7] بناء على نصيحة أمريكية،[8] وأبدى عبد الناصر رغبته فى أن يتسلم الإخوان أمر هيئة التحرير لكي يقوموا بتربية أعضائها، وتكون هيئة بديلة تنصهر فيها جماعة الإخوان، وتضم إليها كل التنظيمات التي قد تجد حساسية في الانضمام

---

(١) فريد عبد الخالق: الإخوان المسلمون فى ميزان الحق، المرجع السابق، ص ٩٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٩٩.

(٣) محمد نجيب: كلمتي للتاريخ، المرجع السابق، ص ٧٧. حيث ذكر أن عبد الناصر قال له: "إن الجماعة كانت من أعوان الحركة قبل قيامها وأنه لا يصح أن يطبق عليها قانون الأحزاب" نفس المرجع والصفحة.

(٤) صلاح نصر، المرجع السابق، ص ٢١٢.

(٥) انظر رأي محسن عبد الخالق عند حسين أحمد حمودة: مرجع سابق، ص ٣٣.

(٦) القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو، المصدر السابق، ص ص ١٤ – ١٥.

(٧) نفس المصدر، ص ص ١٨ – ١٩.

(٨) انظر تقرير جيمس ايجلبرجر "مسئول الدعاية السوداء في المخابرات الأمريكية وخبير وزارة العدل الأمريكية " عند مايلز كوبلاند: المرجع السابق، من ص ١٧: ص ٣٨.

للإخوان،[١] فرفض الإخوان وقال حسن الهضيبي: "والود ودكم أنكم تشيلوا يافطة الإخوان المسلمين وتحطوا يافطة هيئة التحرير، لكن ده بعدكم".[٢]

عندما فشلت محاولة صهر الإخوان في هيئة التحرير أصبح الوضع حرجا بالنسبة للثورة. حيث ظل الإخوان بمفردهم في اساحة مما دعا عبد الناصر إلى محاولة الاستعانة ببعض السياسيين القدامى، وكبار الصحفيين في تشكيل مجلس إدارة هيئة التحرير ليحولها إلى حزب سياسي، يدخل على أساسه الانتخابات ويحل محل الثورة، إلا أنهم تمسكوا بأحزابهم[٣]. عند ذلك حاول الثوار استيعاب النتائج التي ترتبت على سياسته تجاه الإخوان، فأوفد عبد الناصر صلاح سالم إلى الأستاذ عبد الحكيم عابدين السكرتير العام للإخوان المسلمين وعرض عليه أن يقوم الإخوان بتأليف حكومة كاملة فرفض قائلاً: " إن هذا العرض يخفى في طياته الدمار للإخوان. فقيام مجلس وزراء بجانب مجلس الثورة سيكون شماعة يعلق عليها كل أخطائه، ويحمله أوزاره؛ لأن حقوق السيادة ستكون لمجلس الثورة دون مجلس الوزراء.[٤]

واستمرت محاولات عبد الناصر لاحتواء الإخوان فعندما دخل عبد الناصر في صدام مع الأحزاب السياسية أراد أن يكسب الإخوان، وفى نفس الوقت لم يسمح بإعطائهم أي نفوذ وعمل على استقطاب بعضهم، فأحدث انقساما فى صفوفهم،[٥] وكان النظام الخاص يسبب قلقا مستمرا له لاحتمال استخدامه في فرض سياسة الإخوان على الثورة[٦] لذلك حاول استقطاب الجناح الإخوانى المؤيد للتعاون مع حركة الجيش والمعارض لبقاء النظام السري.[٧] واتصل بهم من خلف ظهر الهضيبي ساعيا لتحريضهم ضده،

---

[١] فريد عبد الخالق: المرجع السابق، ص ص ٨٦ – ٨٧. حيث رد فريد عبد الخالق علي عبد الناصر بقوله: "إن هذا أمرا متعذر لأنك تريدها سببا حزبيا للثورة والحزب طبيعة تخالف الدعوة ".

[٢] انظر شهادة كمال الدين حسين عند محمود فوزي: ثوار يوليو يتحدثون، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة١٩٨٨م، ص ٢٧.

[١] نفس المرجع، ص ٨٧. وقد جعل عبد الناصر هتاف هيئة التحرير " الله اكبر والعزة لمصر" مقابلا لهتاف الإخوان " الله اكبر ولله الحمد " انظر أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الأول، المرجع السابق، ص ص ٢٠٢ – ٢٠٣.

[٢] محمود عبد الحليم: المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ص ١٧٧ – ١٧٨

[٥] خالد محيي الدين: مرجع سابق، ص١٩٧.وانظر أيضا فريد عبد الخالق: المرجع السابق، ص٩٠.

[٦] صلاح نصر: مرجع سابق، ص ٢١٤.

[٧] أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص ١٤٦.

واستغل معارضة بعض أعضاء النظام الخاص لقيادة المرشد وقام بالتقرب من عبد الرحمن السندى،[١]

كما حاول استقطاب الشيخ محمد فرغلى بأن لوح له بتولي مشيخة الأزهر،[٢] وكانت خطة عبد الناصر أن يقوم عبد الرحمن السندى بانقلاب داخل الجماعة لكنه فشل لظهور تيار مضاد يحذر الإخوان من السندى.[٣]

وفى تطور مثير للأحداث قتل السيد فايز- أحد كبار مسئولي النظام الخاص- حيث كان قد وضع نفسه تحت إمرة المرشد العام لتخليص النظام من سلطة السندى،[٤] وتم اتهام السندى بتدبير المؤامرة عن طريق إرسال طرد ناسف قتله وقتل شقيقا له وجرحت بقية الأسرة، وقد أغلقت الحكومة التحقيق دون توجيه اتهام لأحد.[٥] عند ذلك أصدر المرشد أمره بعزل عبد الرحمن السندى من قيادة النظام الخاص،[٦] واستغل الأخطاء والجرائم التي، نسبت إلى الإخوان ونسبها إلى السندى واعتبره المسئول عنها.[٧] وأعلن مكتب الإرشاد فصل ثلاثة من معاوني السندى، فنظم المفصولون حملة طالبوا فيها بإعلان أسباب الفصل،[٨] فأصدر الإخوان الثلاثة بيانا جاء فيه "أن أول ضرورات التحقيق مواجهة المتهم بالتهمة الموجهة إليه، وإعطائه فرصة الدفاع عن نفسه قبل الحكم عليه.[٩] وازدادت الأمور تعقيدا بعد أن اقتحم فريق من المعارضين بيت المرشد لإرغامه على كتابة استقالته، بينما قام فريق أخر باقتحام المركز العام واحتلاله فنجحوا فى احتلاله، بينما فشل الفريق الأول فى

---

(١) محمود عبد الحليم: المرجع السابق، الجزء الثالث، من ص ١٠١: ص ١٩٨.

(٢) محمد حامد أبو النصر: المرجع السابق، ص ٧٨. والشيخ محمد فرغلى، أحد علماء الأزهر، كما كان أحد قيادات الإخوان في حرب فلسطين، وعضوا في مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين.

(٣) محمود عبد الحليم: نفس المرجع، ص ٢٠١ – ٢٠٢. وانظر أيضا محمد حامد أبو النصر: المرجع السابق، ص ٨٩.

(٤) محمود عبد الحليم: مرجع سابق، ص ٢١٤.

(٥) محمد حامد أبو النصر: المرجع السابق، ص ٧٩. حيث ذكر أن مقتل السيد فايز، قام بتنفيذه الضابط أنور السادات بهدف إشعال الفتنة فى وسط صفوف الإخوان.

(٦) محمود عبد الحليم: المرجع السابق، ص ص ٢٠٧ – ٢٠٨. وقد ذكر أن قرار فصل السندى كان صادرا من الهضيبي شخصيا. وجاء قرار مكتب الإرشاد تأكيدا على الموافقة على فصل السندى.

(٧) صلاح نصر: المرجع السابق، ص ٢١٤.

(٨) أحمد عادل كمال: النقط فوق الحروف الإخوان المسلمون و النظام الخاص، الطبعة الثانية، الزهراء للإعلام العربي ١٩٨٩م ص ٣٥٤.

(٩) نفس المرجع، ص ٣٥٧.

العام واحتلاله فنجحوا فى احتلاله، بينما فشل الفريق الأول فى إرغام الهضيبي على الاستقالة.[1]

وقد استطاع أتباع الهضيبي إنهاء الاعتصام بالمركز العام وبذلك فشل الانقلاب، وقررت لجنة التحقيق التي شكلها الإخوان فصل كل من صالح عشماوى، ومحمد الغزالي، وأحمد عبد العزيز من جماعة الإخوان المسلمين لمشاركتهم فى الانقلاب.[2]

اتفقت المصادر الإخوانية على اختلافها أن عبد الناصر كان على صلة بالأحداث وأنها كانت تتم بموافقته،[3] وأصدر الشيخ محمد الغزالي بيانا سريا وزع على الإخوان اتهم فيه الهضيبي بأنه دخيل على جماعة الإخوان ولا يصلح لزعامتهم.[4] ومن جهة أخرى استطاع خميس حميدة – نائب المرشد – التوفيق بين السندى الهضيبي، وأصبح تحالفه مع عبد الناصر تحالفا سلبيا لا يحقق أهدافه،[5] وأصبح الهضيبي صاحب الكلمة فى النظام الخاص بعد عزل السندى وتعيين يوسف طلعت رئيسا له،[6] عندها عمل عبد الناصر على تشويه سمعة الإخوان باتهامات متعددة منها اتهامهم بإحراز أسلحة وإخفائها،[7] واتهم الهضيبي بالاتصال بالإنجليز دون علمه،[8] لكن الإخوان أكدوا أنه عندما طلب المستر ايفانز– المستشار الشرقي بالسفارة البريطانية – استطلاع رأى الإخوان

---

[1] انظر تفاصيل الانقلاب عند محمود عبد الحليم. المرجع السابق، والجزء الثالث ص ٢١١: ٢١٤ – وقد أنكر أحمد عادل كمال محاولة إرغام الهضيبي على الاستقالة حيث قال: " لم يكن عبد الرحمن السندى من السذاجة بحيث يظن أن تعيين المرشد وتبديله يتم بانقلاب ". انظر أحمد عادل كمال: المرجع السابق، ص ٣٥٥، وجدير بالذكر أن صالح عشماوى كان من منافسي الهضيبي على قيادة الإخوان حيث قام أعضاء النظام الخاص بترشيحه لمنصب المرشد، انظر محمود عبد الحليم: المرجع السابق، ص ٦٦.

[2] محمود عبد الحليم: المرجع السابق، ص ١٤٢.

[3] أحمد عادل كمال: المرجع السابق، ص ص ٣٥٨، ٣٥٩.

[4] انظر نص البيان عند صالح الورداني: الحركة الإسلامية فى مصر الواقع والتحديات، الطبعة الأولى، دار الكلمة، القاهرة ٢٠٠٠، ص ص ٣٦٦ – ٣٦٧.

[5] صلاح نصر: المرجع السابق، ص ٢١٤.

[6] محمود عبد الحليم: المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ٢٥٨.

[7] نفس المرجع، ص ٢٧١: بينما أكد الإخوان أن الأسلحة هي أسلحة جمال عبد الناصر أخفاها فى عزبة حسن العشماوي بعد حريق القاهرة، وأنه هو الذي رسم بنفسه كيفية تشييد مخزن السلاح. انظر حسن العشماوي: الإخوان والثورة، المرجع السابق، ص ص ١٩ – ٢٠ وبالرغم من خطورة أمر هذه الأسلحة إلا أن عبد الناصر أفرج عن حسن =

=العشماوي وعن الإخوان وحفظ التحقيق عندما طلب حسن العشماوي شهادته أثناء التحقيق. انظر سامي جوهر: الصامتون يتكلمون عبد الناصر ومذبحة الإخوان، الطبعة السادسة، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٦م، ص ٣٧.

[8] محمود عبد الحليم: المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ٢٩.

فيما يرفضونه لنجاح مفاوضات الجلاء التي ستبدأ مع الحكومة، اتصل المرشد حسن الهضيبي بجمال عبد الناصر الذي رحب بذلك أشد ترحيب، وطالب أن يطلع على نتائج المحادثات[1] فقدم الهضيبي تقريرا مفصلاً إلى عبد الناصر.[2] وبالرغم من تلك الاتهامات التي وجهها عبد الناصر للإخوان إلا أنها لم تؤثر فى شعبيتهم، لذا استغل عبد الناصر ما حدث من صدام بين طلبة الإخوان وبين بعض شباب هيئة التحرير في يوم ٢٣ يناير ١٩٥٤م، [3] وأعلن حل جماعة الإخوان المسلمين، واتهم الإخوان بمحاولة فرض الوصاية على الثورة، وبالاتصال بالإنجليز دون علم رجال الثورة، [4] واتهمه بأنه تنازل وفرط في مفاوضاته مع انجلترا، وأنه قبل ما كانت سترفضه الأمة، وتم اعتقال الهضيبي والعديد من الإخوان، واستطاع الهضيبي أن يُهَرِّبَ رسالة نشرتها جريدة المصري اعترض فيها على قرار الحل، ورد على الاتهامات الموجهة ضد الإخوان.[5]

استغل عبد الناصر فرصة اعتقال الهضيبي وحاول دفع الموالين له فى داخل الجماعة إلى عقد اجتماع الهيئة التأسيسية لعزل المرشد أثناء غيابه فى المعتقل لكنه فشل.[6] فاضطرته الأحداث إلى إعادة الجماعة، ومهادنة الإخوان ليتفرغ لصراعه مع محمد نجيب، فبدأ بالإفراج عن الإخوان المسلمين اعتبار من ٢٥ مارس ١٩٥٤م، وتم الاتفاق مع المرشد حسن الهضيبي على أن يخرج هو وجميع المعتقلين، وأن يقوم عبد الناصر- ردا لاعتبار الإخوان . فى نفس

---

(1) محمد حامد أبو النصر: المرجع السابق، ص ص ٧٣-٧٤. كما أكد صلاح نصر: أن جمال عبد الناصر تم تبلغيه بالمحادثات عن طريق حسن العشماوي، ولكنه نفى تفويض الثورة للإخوان بالاتصال بالإنجليز " انظر صلاح نصر: المرجع السابق، ص ١٨٩.

(2) صلاح نصر:نفس المرجع، ص ١٨٩.

(3) انظر تفاصيل الصدام عند حسن العشماوي: المرجع السابق، ص ٥٠.

(4) انظر نص البيان عند عبد الحليم محمود: مرجع سابق، ج٣، ص ٢٥٩: ٢٦٧. وجدير بالذكر أن محمد نجيب رفض الموافقة على حل جماعة الإخوان. انظر محمد نجيب: كلمتي للتاريخ، مرجع سابق، ص ١٨٤. وقد اعتبر موقف نجيب تأييدا منه للإخوان، وأكد ذلك الشائعات التي قالت باتصاله بالإخوان. انظر أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ١٤٧.

(5) وقد ذكر حسن العشماوي أن الرسالة كانت موجهة إلى محمد نجيب. انظر حسن العشماوي: المرجع السابق، ص ٥٥. وانظر نص الرسالة فى جريدة المصري، ١٦ مارس ١٩٥٤م.

(6) محمد حامد أبو النصر: المرجع السابق، ص ١٠٧. وقد ذكر أنه اجتمع هو وعبد القادر عودة مع عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر حيث رغب عبد الناصر فى إقصاء الهضيبي عن قيادة الجماعة، وأخذ يساوم على ذلك إلا إنهم فضوا وتمسكوا بالمرشد. انظر نفس المرجع، من ص ١٠٣: ١٠٧.

اليوم بزيارة المرشد العام فى منزله، بحيث يزاول الإخوان نشاطهم كاملا، وترد إليهم ممتلكاتهم ودورهم وكل ما أخذ منهم، ويصدر مجلس الثورة بيانا يوضح فيه أسباب الحل، ولكن اشترط عبد الناصر أن يلتزم الإخوان الصمت لفترة معينة.[١] فترة صراعه مع نجيب.

وقف الإخوان موقف الحياد أثناء الصراع بين عبد الناصر ونجيب حول الديمقراطية فى أزمة مارس ١٩٥٤م، وأصدروا بيانا فى ٢٨ مارس ١٩٥٤م لتهدئة الأوضاع، ثم أرسلوا وفودهم إلى جميع الأطراف للقيام بدور الوساطة لحل الأزمة،[٢] ولم يحاول الإخوان ترجيح كفة أحد الجانبين، وظل الهضيبي على عهده مع عبد الناصر، فلم تخرج مظاهرات الإخوان كما طلب نجيب.[٣]

اعترفت الدولة بمؤسساتها كافة ثانيةً بالإخوان بعد أحداث مارس ١٩٥٤م، وسمحت لهم بإصدار جريدتهم، وأعادت للإخوان دارهم وممتلكاتهم وأموالهم، وقام مجلس قيادة الثورة بزيارة المرشد العام الأستاذ حسن الهضيبي، لكن لم يصدر قرارًا بإلغاء القرار السابق.[٤]

وبعد أن انتهت أزمة مارس تولى عبد الناصر رئاسة الوزارة، وأصبح محمد نجيب رئيسا بلا سلطات، بعدها أرسل المرشد خطابا إلي رئيس مجلس الوزارة طالب فيه بإلغاء قرار الحل الخاص بالإخوان، وإعادة الحياة النيابية، وإلغاء الإجراءات الاستثنائية والأحكام العرفية، وإطلاق الحريات ومنها حرية الصحافة. لكن عبد الناصر رفضها واعتبرها إنذاراً على يد محضر[٥] مما دل

---

[١] محمود عبد الحليم: الإخوان المسلمون، ج٣، المرجع السابق، ص ص ٢٨٨، ٢٨٩. وجدير بالذكر أن الملك سعود طلب من عبد الناصر الإفراج عن الإخوان. انظر محمد حامد أبو النصر: المرجع السابق، ص ١١٧، كما أصدر الإخوان الذين فصلوا من الجماعة بيانا فى الصحف طالبوا فيه الحكومة بعودة الإخوان بأوضاعها وقيادتها ومرشدها، بتوقيع كل من صالح عشماوى، وعبد الرحمن السندى، وأحمد عبد العزيز جلال، ومحمد الغزالي، وأحمد زكى حسن، وأحمد عادل كمال، ومحمود الصباغ مما يعنى إحساسهم بمدى ضعف عبد الناصر ومجلس الثورة الذي استندوا عليه فلم يحقق آمالهم.

[٢] محمود عبد الحليم: المرجع السابق، ص ص ٣٣ ، ٣٤.

[٣] أرسل محمد رياض "مندوب نجيب فى الاتصالات مع الإخوان" إلى حسن الهضيبي يستفسر منه عن حقيقة موقف الجماعة، واستعدادهم للخروج فى مظاهرات شعبية عند الضرورة، فرفض حسن الهضيبي بحجة أنهم لم يتدبروا أمرهم. انظر محمد نجيب: كلمتي للتاريخ، المرجع السابق، ص ٢١٤.

[٤] الوجود القانوني للإخوان المسلمين.. دراسة تاريخية قانونية. انظر:
http://www.egyptwindow.net/modules.php?name=News&file=article&sid=٤٩٩٥

[٥] محمد حامد أبو النصر: المرجع السابق، ص ١٢٥.

على استهانته بالإخوان، فهم يقفون وحدهم أمام عبد الناصر الذي عادت إليه قوته وسطوته على مجلس الثورة، وسيطر على الشرطة فى الداخل وكذلك على الجيش عن طريق عبد الحكيم عامر. وأصبح الإخوان بعد أزمة مارس العقبة الوحيدة أمام عبد الناصر فعمل على القضاء عليهم تدريجيا، فأغلق مجلتهم، وسلبهم حق إصدار مجلة أخرى.[١] فاعتمد الإخوان أسلوب النشرات السرية، وقام النظام الخاص بتوزيعها مما أزعج عبد الناصر.[٢]

وجاءت اتفاقية الجلاء لتأجج الخلاف مع الإخوان الذين اظهروا معارضتهم الشديدة للاتفاقية؛ لأنها أعطت لبريطانيا حق العودة إلى قاعدة قناة السويس فى حالة تعرض تركيا للعدوان،[٣] كما أوقف الأعمال الفدائية ضد الإنجليز فى القناة[٤] ومد مدة تصفية قاعدة قناة السويس إلى سبع سنوات[٥] حيث سعى عبد الناصر إلى إنجاح المفاوضات حتى تسانده انجلترا فى قيادة مجلس الثورة،[٦] لكن عارض الهضيبي الاتفاقية وطلب من الإخوان تقديم نقد موضوعي لها،[٧] وقد تشابه نقد الإخوان للاتفاقية مع نقد محمد نجيب لها.[٨]

كان سبب النزاع بين الإخوان ورجال الثورة بعد أزمة مارس ١٩٥٤م رفض الحكومة إعادة الذين أفرج عنهم إلى أعمالهم، كما أنها لم تلغ ما ترتب على قرار الحل من إجراءات بل بدأت فى محاكمة بعض الضباط المنتمين للإخوان ومنهم عبد المنعم عبد الرؤوف،[٩] كما كان نقد الإخوان للاتفاقية

---

[١] محمود عبد الحليم: المرجع السابق، ص ٣١٣.

[٢] نفس المرجع، ص ص ٣١٣-٣١٤.

[٣] رءوف عباس " دكتور": العلاقات المصرية البريطانية ١٩٥١م-١٩٥٤م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩م، ص ١٦٣.

[٤] محمد الطويل: لعبة الأمم وعبد الناصر، المكتب المسرى الحديث، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ٧٩.

[٥] نفس المرجع، ص ٧٧. كان محمد نجيب يرى ألا تزيد عن خمس سنوات ونصف.

[٦] رءوف عباس "دكتور": العلاقات المصرية البريطانية ١٩٥١م -١٩٥٤م، نفس المرجع، ص ١٦٦.

[٧] انظر نصوص الاتفاقية عند رؤوف عباس "دكتور": المرجع السابق، ص ٢٠٧ - ٢١١. كما يمكن الإطلاع على نقد الإخوان للاتفاقية عند محمود عبد الحليم: المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ٣١٨. وقد ذكر فريد عبد الخالق أن الإخوان استطاعوا الوصول مع المستشار الشرقي للسفارة البريطانية إلى الجلاء غير المشروط. انظر فريد عبد الخالق: الإخوان المسلمون فى ميزان الحق، المرجع السابق، ص ١٠٣.

[٨] محمد نجيب: كلمتي للتاريخ، المرجع السابق، ص ١٥٦ - ١٥٩. ومما يذكر أن مذكرة بآراء نجيب - فى اتفاقية الجلاء - وصلت إلى الإخوان، فقام الإخوان بطبعها وتوزيعها. انظر نفس المرجع، ص ٢٨٨.

[٩] ريتشارد ميتشل: المرجع السابق، ص ٢١٤. وقد ذكر أن عبد الرؤوف طلب من المحكمة العسكرية استدعاء محمد نجيب وعبد الناصر للشهادة فرفضت المحكمة.

سببا فى شن عبد الناصر حملة دعائية ضدهم. وحدثت بعض الاشتباكات بين الإخوان والشرطة، كما هاجم عبد الناصر الإخوان فى خطاب ألقاه فى هيئة التحرير، وقام باعتقال أعداد كبيرة منهم، ونقل بعض موظفيهم إلى محافظات بعيدة.[١] وشُوِّهَت صورة الإخوان على صفحات الجرائد، واتُّهِمُوا بالخيانة، وأغلقت صحفهم، فأصدر الإخوان النشرات السرية التي شحنت الإخوان ضد الثوار، حتى إن بعض المنشورات قد وصمت رجال الثورة – بما تستباح به الدماء – ومنها: رمي أعضاء مجلس الثورة بالكفر؛ لأنهم رفضوا الحكم بكتاب الله.[٢] وواكبت الحملة الإعلامية حملة أخرى من الاعتقالات والتعذيب والتشريد والإهانة، وانتشرت شائعات تقول: إن الهضيبي مستهدف فاختفى المرشد خوفا من اغتياله،[٣] مما أدى إلى انقطاع الصلة بين شباب الإخوان وبين القيادة، وحاول عبد الناصر عزل المرشد - فى اجتماع الهيئة التأسيسية الذي عقد فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٤م - مستغلا اختفاءه لكن انتهى الاجتماع على خلاف ما يرغب عبد الناصر.[٤]

انقسمت جماعة الإخوان حول التعامل مع عبد الناصر، فهناك من سعى للإصلاح مثل الدكتور خميس حميدة، والأستاذ عمر التلمساني، وظهر بين الإخوان مجموعة تسعى للصدام مع عبد الناصر مثل عبد القادر عودة "وكيل المرشد". وكان هناك تفكير فى إعداد انقلاب ضد الثورة بدأ بحساب القوة، فقام الهضيبي بتكليف عبد المنعم عبد الرؤوف عام ١٩٥٣م بحصر الضباط، والصف ضباط، والعساكر الإخوان، وتنظيم وتدريب النظام الخاص.[٥] وتم تكليفه بعمل انقلاب ضد الثورة[٦] لكن إمكانيات الجماعة كانت ضعيفة،[٧]

---

[١] محمود عبد الحليم: المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ص ٣٥- ٣٦. وقد اشترط عبد الناصر لوقف الحملة على الإخوان أن يوقفوا حملاتهم على اتفاقية الجلاء، انظر نفس المرجع ص ٣٧٣. كما أنه طالب أن يصدر الإخوان بيان يفهم منه عدم معارضتهم للاتفاقية. انظر محمد حامد أبو النصر: حقيقة الخلاف بين الإخوان وعبد الناصر، المرجع السابق، ص ١٣٤.

[٢] محمود عبد الحليم: المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ٣٤١. واتهم أحد المنشورات عبد الناصر بالاستيلاء على مبلغ ٢٥٠٠ جنية بدلا من أن يشترى أسلحة للفدائيين فى القناة عام١٩٥١م. انظر نفس المرجع، ص ٣٧٣.

[٣] محمود عبد الحليم: نفس المرجع، ص ٣٤١.

[٤] محمود عبد الحليم : نفس المرجع، ص ٣٦. وانظر أيضا تفاصيل الاجتماع، نفس المرجع، من ص ٣٨٥ – ٣٩٢.

[٥] عبد المنعم عبد الرءوف: مرجع سابق، ص ١٠٣. وكان عبد الناصر دائم الشكوى من تنظيمات الإخوان داخل الجيش.

[٦] نفس المرجع، ص ١٦٣. وكان هذا التكليف أثناء هروبه من المحاكمة التي أقيمت ضده.

[٧] صلاح نصر: المرجع السابق، ص ١٥٩.

وقد عارض عبد المنعم عبد الرؤوف سعى الجماعة نحو الصدام مع رجال الثورة بالرغم من ضعفها[1] فأصدر الهضيبي أمرا بعدم استخدام القوة ضد السلطة، وعدم التعرض لجمال عبد الناصر بتصرف عدواني حتى لا يكون ذلك ذريعة لضرب الإخوان،[2] مما يعنى أن الإخوان أرادوا الانقلاب على الثورة ثم تراجعوا بسبب ضعف إمكانياتهم العسكرية.

وفى تلك الأثناء وبينما كان جمال عبد الناصر يخطب فى ميدان المنشية بالإسكندرية، تعرض لمحاولة اغتيال نجا منها، وتم القبض على محمود عبد اللطيف- من أفراد النظام الخاص- وتم توجيه الاتهامات إليه بالاشتراك مع آخرين من أجل قلب نظام الحكم، والشروع فى قتل عبد الناصر.[3] وأعطى الاتهام لعبد الناصر الفرصة الكاملة للقضاء على الإخوان المسلمين، وقد دلت القرائن على أن الحادث ليس من تدبير الإخوان، وإنما من تدبير جمال عبد الناصر بالتعاون مع المخابرات الأمريكية.[4]

فقد استطاع عبد الناصر اختراق التنظيم الخاص للإخوان المسلمين، وساعدته الخلافات داخل التنظيم على ذلك، [5] وكان لديه كشوف بأسماء الإخوان أعضاء التنظيم الخاص[6] ثم استغل حادث المنشية في القضاء على جماعة الإخوان، وشملت الاعتقالات جميع الأعضاء المنتسبين للجماعة، وتم تشكيل محكمة عسكرية في الأول من نوفمبر ١٩٥٤م برئاسة قائد الجناح جمال سالم وعضويه كل من أنور السادات وحسين الشافعي.[7] وكان رئيس المحكمة من أشد الناس عداءً لكل الإخوان، الذين اتهموا جمال سالم بأنه كان الخصم والحكم، وقالوا عنه: " خصومنا قضاتنا".[8] فقد منحت المحكمة

---

[1] عبد المنعم عبد الرؤوف: المرجع السابق، ص ١٧٩.

[2] فريد عبد الخالق: المرجع السابق، ص ١٠٦.

[3] المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الشعب، ج٣، طبعة دار الشعب١٩٥٤م، ص ٥٠٤.

[4] انظر مايلز كوبلاند: لعبة الأمم، المرجع السابق، ص ١١٨. وانظر أيضا محمد الطويل: لعبة الأمم وعبد الناصر، مرجع سابق، ص ص ٩٤ – ٩٥. وانظر كذلك أحمد عبد المجيد: الأخوان المسلمون وعبد الناصر، مرجع سابق، ص ١٤٦.

[5] روز اليوسف، عدد ٣٥٣٥، بتاريخ ١٩٩٦/٣/١١م، ص ٥٣.

[6] محمود جامع عرفت السادات، المرجع السابق، ص ٥٢.

[7] المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الشعب ١٩٥٤م، ج١، مصدر سابق، ص ١٠.

[8] جمال معوض شقرة: الحركة السياسية فى مصر من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م إلى أزمة مارس ١٩٥٤م،" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ص ٤١٨.

امتيازات غير عادية، فتشكيل المحكمة لا يحتم وجود محام مع المتهمين، والأحكام التي تصدرها نهائية لا يجوز الطعن عليها أو المعارضة في هيئتها أو في أعضائها[1] وكانت المحاكمة معرضاً لا ينسى لإهدار حقوق المتهمين.[2]

لقد كان حادث المنشية نقطة تحول أدت إلى تغيير حقيقي في حياة عبد الناصر،[3] فقد أعطاه الفرصة للتخلص من الإخوان، فصدر الحكم في ٤ ديسمبر ١٩٥٤م بالإعدام على سبعة من أعضاء الجماعة هم: حسن الهضيبي، ومحمود عبد اللطيف، وهنداوى دوير، ومحمد فرغلى، وعبد القادر عودة، ويوسف طلعت، وإبراهيم الطيب،[4] ثم خفف مجلس قيادة الثورة الحكم عن الهضيبي لكبر سنه وسوء حالته الصحية، ونفذ الإعدام فى ستة من الإخوان في التاسع من ديسمبر ١٩٥٤م وسط صمت مذهل داخل البلاد، واحتجاج واستنكار خارج البلاد، حيث كانت مظاهرات الاحتجاج في الأردن وسوريا وباكستان. كما حُكِمَ بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة على سبعة من أعضاء مكتب الإرشاد، وحكم على اثنين من أعضاء المجلس هما: عمر التلمساني، وأحمد الشريطي بالسجن خمسة عشر عاما، وأطلق سراح ثلاثة هم: عبد الرحمن البنا، وعبد المنعم عبد الستار، والبهي الخولي والثلاثة كانوا من أصدقاء الحكومة، وعندما أغلقت المحكمة أبوابها فى فبراير ١٩٥٥م كان قد تم محاكمة ألِف من الإخوان لم يكن بينهم سوى تسعة وعشرين من القوات المسلحة، وقدموا جميعا فى المحاكم الثانوية[5] مما يعد دليلاً على ضعف الوجود الإخوانى داخل الجيش، وعلى عجز الإخوان عن القيام بانقلاب فضلا عن الإحاطة بمجلس الثورة. واستغل عبد الناصر حادث المنشية فى التخلص من محمد نجيب وإعفائه من منصبه، وتحديد إقامته بعد اتهامه بالتعاون مع الإخوان فى تدبير حادث المنشية[6] وبذلك انفرد عبد الناصر بشئون الحكم

---

[1] المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الشعب، المصدر السابق، ص ١٠.

[2] ريتشارد ميشيل: المرجع السابق، ص ٢٤٥.

[3] محمد حسنين هيكل: عبد الناصر والعالم، بدون تاريخ أو دار نشر، ص ٤٧.

[4] جريدة الجمهورية، بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٥٤م.

[5] ريتشارد ميتشيل: المرجع السابق، ص ص ٢٥٢ – ٢٥٣.

[6] محمد نجيب: كلمتي للتاريخ، المرجع السابق، ص ٢٢٨ – ٢٣٢.

وبالتأييد الشعبي بلا منافس أو معارض له، فأصدر عفوا عن قتلة حسن البنا، وأفرج عنهم بعد حادث المنشية.[١]

لقد مارس نظام عبد الناصر درجة كبيرة من العنف الرسمي ضد جماعة الإخوان المسلمين؛ بسبب أن الجماعة مثلت بديلا فكريا وسياسيا لنظام ثورة يوليو.[٢] كما أن الإخوان المسلمين كانوا يمثلون قوة شعبية وسياسية منافسة فى الوقت الذي كان فيه عبد الناصر لا يمتلك ذلك التأييد الشعبي ؟! كما أنه لم يكن راغبا فى أن يشاركه أحد فى السلطة بل أراد أن ينفرد بها وحده، وفى نفس الوقت أراد أخذ مكانة الإخوان الدينية والروحية.[٣] وفى نفس الوقت عمل على تشويه صورة الإخوان من خلال التشكيك فى وطنيتهم، والتأكيد على تطلعهم للحكم،[٤] ومن ناحية ثالثة عمل على إذلالهم من خلال التعذيب الشديد الذي تعرض له الإخوان فى المعتقلات أعوام١٩٥٤م، ١٩٥٧م بما وَلَّد فى بعضهم الرغبة فى الانتقام. وباستثناء اتهام النظام الناصري للإخوان بحادث المنشية، لم يرد استخدام العنف المقصود مع السلطات لتنظيم الإخوان المسلمين حتى عام ١٩٥٨م .[٥]

وكانت المعاملة غير الإنسانية لأسر المعتقلين من الإخوان المسلمين الذين فصلوا من وظائفهم، وتركوا عائلاتهم دون معين قد أوجدت تكتلاً في مجتمع الإخوان المسلمين انعزل عن المجتمع العام الذي وقف موقف التجاهل من الإخوان تحت تأثير الخوف، أو الرهبة من الأجهزة البوليسية.[٦] ولم يتبق من الجماعة خارج السجون سوى عدد من الأفراد يجمعون التبرعات لفقراء الإخوان وأسرهم.[٧]

---

(١) محمود جامع:عرفت السادات، المرجع السابق، ص ٣١٢.

(٢) مجلة الموقف العربي، يناير١٩٨٨م، العدد ٩٣، ص ٦١.

(٣) أوليفيه كاريه: فى ظلال القرآن، ترجمة محمد رضا عجاج، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ١٩٩٢م، ص ص ١٥-١٦.

(٤) رباب الحسيني حسن: موقع الدين فى أيدلوجيات العالم الثالث، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ص ٩٠.

(٤) رفعت سيد أحمد "دكتور" : النبي المسلح، ج١، الرافضون، ط١، دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن، يناير ١٩٩١، ص١٩.

(٥) عبد العظيم رمضان "دكتور": جماعات التكفير في مصر الأصول التاريخية والفكرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص٩١.

(٦) عبد الله إمام: عبد الناصر كيف حكم مصر، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي الصغير، ١٩٩٦م، ص١٤٤.

فكرت مجموعات من المتأثرين بالإخوان في الانتقام لما حدث للإخوان عام ١٩٥٤م، ومن تلك المجموعات شكلت تنظيم ١٩٦٥م الذي تزعم قيادته الفكرية سيد قطب الذي رأى أن تبدأ الحركات الإسلامية من القاعدة بإحياء مدلول العقيدة الإسلامية في القلوب والعقول، وعدم إضاعة الوقت في الأحداث السياسية الجارية، ورفض محاولات فرض النظام الإسلامي عن طريق الاستيلاء على الحكم قبل أن تكون القاعدة المسلمة في المجتمعات هي التي تطلب النظام الإسلامي، مع حماية الحركة من الاعتداء عليها عن طريق وجود مجموعات مدربة تدريباً فدائياً بعد تمام تربيتها الإسلامية. فالحكم بشريعة الله لا يمكن تحقيقه إلا بعد نقل المجتمعات ذاتها إلى فهم صحيح للعقيدة الإسلامية وللنظام الإسلامي، وإلى تربية إسلامية على الخلق الإسلامي مهما اقتضى ذلك من الزمن الطويل.[١]

وتحت تأثير كتابات سيد قطب خصوصاً "معالم في الطريق" شعر زعماء التنظيم الإخوانى الجديد أن عملية الانتقام فكرة تافهة بالنسبة لمستقبل الإسلام، وأن إقامة الحكم الإسلامي تتطلب جهوداً طويلة في التربية والإعداد، ولا تجئ عن طريق الانقلابات.[٢] لكن تنظيم سيد قطب قبض على أفراده وتم التنكيل بهم، وصدرت ضدهم أحكام تراوحت بين الإعدام والأشغال الشاقة، وتم الإعدام لسيد قطب، ومحمد يوسف هواش، وعبد الفتاح عبده إسماعيل فى فجر يوم الاثنين ٢٩ أغسطس ١٩٦٦م رغم الإدانة الدولية للمحاكمات، واعتراض هيئة العفو الدولية.[٣] وبذلك أسدل الستار على مرحلة من مراحل صراع الدولة ضد جماعة الإخوان المسلمين، لكن الأفكار التي زرعها سيد قطب" قائد تنظم ١٩٦٥م " قد بعث بعضها إلى الحياة واعتنقها أفراد آخرين جزئيا أو كليا، وطوروها لتبدأ مراحل أخرى من الصراع ممتدة بين الدولة والجماعات الإسلامية على مدار العقود التالية، وفُصِلَ الشباب الذي ارتبط بسيد قطب من الجماعة، وظل مهمشاً فى السجن، وبعد خروجهم تم استبعادهم من حركة الإخوان دون إعلامهم، وبعد أن عرف هؤلاء الشباب أنهم مستبعدون ومفصولون من الجماعة، بدلوا يتحركون وحدهم ليكونوا . فيما بعد

(١) سيد قطب: لماذا أعدموني، مصدر سابق، ص ٢٨ :٣٠

(٢) عبد العظيم رمضان "دكتور": المرجع السابق، ص ٩٢.

(٣) لمزيد من التفاصيل عن تنظيم ١٩٦٥م، انظر كامل عبد الفتاح: تطور الفكر السياسي والاجتماعي عند سيد قطب من ١٩٣٩م – ١٩٦٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بنها، ص٢١١ :٢٥٤.

ـ ما عُرف بالتيار القطبي.[1] أما أفكار سيد قطب فقد ظلت تتطور فى عقول المعتقلين، ومثلت مصدراً للإلهام الفكري للحركة الإسلامية.[2]

ظهرت في الإسكندرية صحوة إسلامية على يد مجموعة من العلماء والمشايخ وفى مقدمتهم الشيخ "محمود عيد" إمام مسجد السلام بحي ستانلي، والشيخ أحمد المحلاوي حيث تجمع الشباب حولهم، وبعد الضربة القاصمة للإخوان المسلمين عام١٩٦٦م، فقد أشرف "محمد بسيونى" على تربية مجموعة مكونة من ثلاثين رجلاً عرف منهم إعلامياً رفاعي سرور الشهير برفعت سرور، ووجدي غنيم ـ أحد أبرز الأسماء من دعاة الإخوان المسلمين ـ هؤلاء وغيرهم شكلوا أول تشكيل تنظيمي بعد محنة الإخوان عام١٩٦٦م، وانضم لهم طلال الأنصاري إليهم عام١٩٦٨م. وقد وضع محمد بسيونى منهج ثقافي يرتكز على فكر سيد قطب ومحمد قطب، فدرس الشباب كتب سيد قطب على رأسها كتابه "معالم في الطريق" وأجزاء كاملة من تفسيره" في ظلال القران "وكتابه "المستقبل لهذا الدين"، وكتب محمد قطب " هل نحن مسلمون" و"جاهلية القرن العشرين" و"شبهات حول الإسلام". وكتب المنظر الإخوانى " فتحي يكن" وكتب" سعيد حوى" وبخاصة "جند الله.. ثقافة وأخلاقا" و كتاب "بهي الخولي" أحد قيادات الإخوان، بعنوان "تذكرة الدعاة" ودرسوا "خمس رسائل للشباب المسلم" للدكتور محمد البهي إلى جانب كتب الشيخ محمد الغزالي – منها "الإسلام والزحف الأحمر" و"معركة المصحف"و"عقيدة المسلم" و"ليس من الإسلام" وكتاب "في موكب الدعاة " ومن كتب التراث كتاب "زاد المعاد" للإمام ابن القيم وبخاصة باب الجهاد في سبيل الله، كما درس الشباب تاريخ جماعة الإخوان المسلمين بالتفصيل، واعتبر الشباب أنفسهم امتدادا طبيعيا للإخوان المسلمين، وعندما خرج الإخوان وعلى رأسهم المستشار حسن الهضيبي ـ المرشد الثاني للإخوان ـ وزينب الغزالي، وشكري مصطفى، ومحمد إبراهيم سالم من السجن سارع الشباب إليهم فورا وتحديدا

---

[1] كمال السعيد حبيب:الحركة الإسلامية من أسر التاريخ إلى آفاق المستقبل، المنار الجديد، العدد العاشر، إبريل ٢٠٠٠، ص ١١٧. وقد تقابلت عدة مرات مع الأستاذ أحمد عبد المجيد =أحد قادة تنظيم سيد قطب حيث أكد استبعاد الإخوان له ولأمثاله من الذين تأثروا بسيد قطب، وأنهم فصلوا من الجماعة دون إخبارهم بذلك.. كما تقابلت مع الأستاذ خيري ركوة أحد كبار الأخوان الذي أكد على أن الذين تأثروا بسيد قطب قد تم فصلهم، وعلى رأسهم أحمد عبد المجيد. الباحث

[2] كمال السعيد حبيب: نفس المصدر، ص ص١١١: ١١٣.

للشيخ "على عبده إسماعيل - شقيق عبد الفتاح إسماعيل الذي نفذ فيه حكم الإعدام عام ١٩٦٦م كواحد من قيادات الإخوان - فلعب الدور الأكبر في تطوير علاقة الشباب الرسمية بجماعة الإخوان، حتى بايعوا أمامه مرشد الإخوان وأصبحوا من الإخوان رسمياً."[1]

لم يخرج الإخوان المسلمون من السجون مثلما دخلوا حركة واحدة، والإفراج عنها لم يكن إفراجاً عن حركة إسلامية واحدة، بل عن حركات إسلامية متعددة متنوعة الأفكار متفاوتة العنف بسبب تأثير الممارسات التي تمت معهم في السجون، خرج مع الإخوان جماعات القطبيين، والتكفير والهجرة، والتبليغ والدعوة، والسلفيين، الذين رأو أن الإخوان قد فرطوا في العلم والالتزام، ورغم أن تلك الحركات خرجت عن خط الإخوان إلا أن السياسة الأمنية تحمل الإخوان تبعات أفعالها، ومن ناحية أخرى ينفى الإخوان مسئوليتهم عن أي أحداث عنف يقوم بها أي فصيل يتبع أي حركة إسلامية غيرهم. فهل للإخوان دور في قضايا الجماعات الإسلامية ؟ وهذا ما سنجيب عليه في الصفحات القادمة بإذن الله.

الخلاصة أن الرئيس جمال عبد الناصر هدف منذ نجحت ثورة ٢٣ يوليو إلى إحكام السيطرة على مقاليد الحكم، ورفض أي مشاركة أو وصاية من أي جهة كانت على الثورة، فأنكر اتفاقه مع الإخوان على المشاركة فى المسئولية، وقال: " لا أريد وصاية من أحد."[2] كما عبر عن رغبته في السيطرة التامة على الحكم بقوله: " أنا عايز البلد تنتظم فى هيئة سياسية واحدة، تمشى وراء أهداف الثورة بسرعة وبلا منازعات أو اختلافات فى الرأي، أنا عايز البلد كلها على رأى واحد، وفكر واحد هو فكر الثورة."[3] ولأن المخالفين للثورة لهم من القوة السياسية والاجتماعية والشعبية ما يستطيعون بها معارضة الثورة، فكان لابد من أن يحرموا من مصدر قوتهم، وفى نفس الوقت يصفوا من القواعد باستخدام شتى الأساليب ما يضمن لهم السيطرة الكلية على الحكم، وحماية الثورة من أعدائها.وهذا ما حدث مع الإخوان بعد التخلص من الأحزاب السياسية.

---

(١) انظر شهادة طلال الأنصاري، أحد المحكوم عليهم فى قضية الفنية العسكرية عند مختار نوح "قضية الفنية العسكرية ١٩٧٤م على الرابط: http://www.mokhtarnouh.com/moalafat/police_٦.htm

(٢) فريد عبد الخالق: الإخوان المسلمون فى ميزان الحق، المرجع السابق، ص ٨٥.

(٣) حسين محمد أحمد حمودة: مرجع سابق، ص ٩٨.

الفصل الأول

التدابير الخاصة بحماية ثورة يوليو

أولاً : الديمقراطية وحرية الفكر.

ثانيًا : القضاء والعدالة.

أولاً: الديمقراطية وحرية الفكر:

بعد نجاح ثورة يوليو اتخذ الثوار مجموعة من التدابير بهدف حماية الثورة، والتخلص من المنافسين، والسيطرة على الحكم وتجلى ذلك فى:

١. الديمقراطية وحرية الفكر فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر:

أكد البيان الذي ألقاه أنور السادات فى صبيحة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢م أن "الجيش كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجرداً من أي غاية"[(١)] وأظهر احترام حركة الجيش لدستور ١٩٢٣م، وبعد التأييد الجارف لما قام به العسكريون؛ تحولت حركة الجيش إلى ثورة، وأعلن الثوار أن أهداف الثورة تتمثل فى: القضاء على الاستعمار وأعوانه، والقضاء على الإقطاع، والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، وإقامة عدالة اجتماعية، وإقامة جيش وطني قوى، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة[(٢)]. ثم سارع الثوار في ٢٥ يوليو ١٩٥٢م بعد يومين فقط من قيام الثورة بفرض الرقابة على الصحف.[(٣)]

وحماية للثورة من انقلاب الملك عليها قرر الثوار إجباره على التنازل عن العرش،[(٤)] ثم تتابعت الإنجازات الإيجابية على المستوى السياسي حيث صدر القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢م بتنظيم الأحزاب السياسية[(٥)] لتلافى الأخطاء التي حدثت منها قبل الثورة، وللعمل على إقامة حياة ديمقراطية سليمة. ثم تتابعت إنجازات الثوار فصدر في ١٩٥٢/٩/٩م قانون الإصلاح الزراعي الأول الذي حدد الملكية الزراعية بمائتي فدان مع تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر.[(٦)] وقامت الثورة بتوزيع الأراضي التي استولت عليها من كبار

---

(١) القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو، مصدر سابق، ص ٧.

(٢) جاد طه " دكتور ": ثورة ٢٣ يوليو بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، المطبعة العالمية، القاهرة١٩٦٩م، ص ١٥٦: ١٧٣. وانظر أيضاً
http://www.alfikralarabi.org/index/modules.php?name=News&file=article&sid=٦٠٥٢٪٢٠،

(٣) رمزي ميخائيل: أزمة الديموقراطية ومأزق الصحافة القومية، مرجع سابق، ص١٧.وفى ١٣ أغسطس ١٩٥٢م طالب محمد حسنين هيكل بتطهير الصحافة، انظر مجلة آخر ساعة، ١٣ أغسطس ١٩٥٢م.

(٤) عبد المنعم عبد الرؤوف: المرجع السابق، ص ٧٣ – ٧٥.

(٥) القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو، المصدر السابق، ص ٩ – ١٠.

(٦) جاد طه " دكتور": ثورة ٢٣ يوليو بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ٢٥٥، وقد تتابعت القوانين التي تحدد الملكية حيث صدر القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١م الذي حدد الملكية بمائة فدان للفرد، ثم صدر القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣م الذي حظر على الأجانب تملك الأراضي الزراعية وما فى حكمها، وفى ٢٣ يوليو ١٩٦٩م حددت ملكية الفرد بحدا أقصى قدره ٥٠ فدانا. انظر، المرجع السابق، ص ٢٥٦.

الملاك على الفلاحين،[1] وانحازت الثورة لصغار الفلاحين وبالتالي انحاز الفلاحون للثورة وقادتها،[2] وتوجت الثورة نجاحاتها بإصدار مرسوم بقانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٢م بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التي وقعت فى المدة من ٢٦ /١٩٣٦/٨م إلى ٢٣ /١٩٥٢/٧م[3] فجمع القانون القوى السياسية المناهضة للعهد الملكي جميعها حول الثورة.

لكن بعد أن استتب الأمر للثوار اتجهوا إلى تقييد العمل السياسي، وأصبحت الحرية السياسية تسير بشكل معاكس للحرية الاجتماعية، فقد صدر القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢م الذي يبيح فصل موظفي الحكومة بغير الطريق التأديبي – أي بدون محاكمة – تحت شعار تطهير الإدارة الحكومية، مما تسبب فى فصل كثير من الموظفين ظلماً، فساعد ذلك على انتشار الفساد الإداري توقعاً للخروج أو تأميناً للبقاء وقلل من كفاءة الإدارة الحكومية.[4] ثم صدر مرسوم بقانون ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢م فى ١٣ /١٩٥٢/١١م الذي رفع شعار حماية حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م وأضفى الشرعية على كل التدابير التي اتخذها أو يتخذها القائد العام القوات المسلحة "اللواء محمد نجيب" باعتباره رئيس حركة الجيش،[5] فشكل ذلك اعتداءً على الدستور، وأعطى قائد حركة الجيش سلطات لا حدود لها، مما أعطى مؤشر إلى اتجاه الحركة نحو الديكتاتورية. ثم وجد الثوار أن دستور ١٩٢٣م قد أصبح عقبة أمامهم، فأعلن اللواء محمد نجيب فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢م سقوط دستور ٢٣[6] بحجة أن مواده الباقية تحمى

---

(١) جاد طه: المرجع السابق، ص ٢٥٩.

(٢) لكن قانون الإصلاح الزراعي لم يخلو من السلبيات، مثل تفتيت الملكية، وانتشار ظاهرة البناء على الأرض الزراعية. انظر حسن أحمد إبراهيم " دكتور": جوانب من صورة الزراعة المصرية بعد ٢٥ سنة من ثورة يوليو ١٩٥٢م، مقدمة المؤتمر العلمي المستوى الثالث للاقتصاديين المصرين المنعقد بالقاهرة فى الفترة من ٢٣- ٢٥ مارس ١٩٧٨م، بعنوان، الاقتصاد المصري فى ربع قرن ١٩٥٢م –١٩٧٧م، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ص ٢٤٩، ص ٢٥٧، وانظر أيضا سيد مرعى: الإصلاح الزراعي ومشكلة السكان فى القطر المصري، سلسلة كتب قومية ٢٥٨، الدار القومية للطباعة، القاهرة، بدون تاريخ، ص ص ٢٦٦ – ٢٦٧.

(٣) الوقائع المصرية ١٤ سبتمبر ١٩٥٢م، العدد ١٣٢ مكرر. وانظر أيضاً النشرة التشريعية والأوامر العسكرية سبتمبر ١٩٥٢م، المطابع الأميرية، بولاق، القاهرة ١٩٥٢م، ص٧: ٩.

(٤) رمزي ميخائيل: مرجع سابق، ص١٩. وانظر وحيد رأفت " دكتور": فصول من ثورة ٢٣ يوليو، دار الشروق، ١٩٧٨م، ص٣٣.

(٥) القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو، المصدر السابق، ص ١٢، وقد تم تعديل هذه المادة فى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٣م الصادر فى ١٨ يناير ١٩٥٣م بأن تم تحديد مدة سنة من تاريخ صدور التعديل، وتنتهي هذه التدابير بانتهاء هذا الأجل، انظر نفس المصدر، ص١٥.

(٦) ثروت بدوى "دكتور": النظام الدستوري العربي، دار النهضة العربية، ١٩٦٤م، ص ٢٣٠ – ٢٣١.

الأحزاب ورجالها الذين هم أعداء الثورة، والذين بدأوا يتآمرون عليها.[1] وأعلن فقهاء القانون أنه "بنجاح الثورة سقط فعلاً دستور١٩٢٣م"[2] وطالب الإخوان بعقد جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد يستمد مبادئه من الإسلا، [3] لكن صدر مرسوم فى ١٩٥٣/١/١٣م بتأليف لجنة الخمسين لوضع مشروع دستور جديد يتفق وأهداف الثورة،[4] ضمت عدداً من فقهاء القانون والحزبيين القدامى بين أعضائها.[5]

لكن طالب الجميع بدستور جديد تختاره جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً حراً مباشراً، مما آثار عبد الناصر؛ لأنه يتعارض مع رغبته فى السيطرة على البلاد كلها،[6] فشغل الشعب عن المطالبة بالدستور بما أسماه تطهير الأحزاب، واعتقال زعماءها ومحاكمتهم.[7] وعارضت السفارة الأمريكية إقامة حكم ديموقراطي، حتى لا يصعب عليها احتواؤه،[8] وخشيت من استيلاء الإخوان أو الشيوعيين على السلطة.[9]

لكن كانت هناك ثلاث قوى عجز عن شغلها عن الحكم الدستوري أولاهم: بعض زملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين رفضوا مجاراته فى أسلوبه؛ ومن هؤلاء: يوسف صديق. وقد تخلص منه بعد أن استقال من مجلس قيادة الثورة.[10] كما تخلص من القائمقام أحمد شوقي الذي قدم استقالته أيضا، ثم تخلص من خالد محيى الدين ومحمد نجيب. ثانيهما: الصحافة الحرة التي مثلتها جريدة المصري الوفدية، ولكن تمت السيطرة عليها وعلى جميع

---

(١) أنور السادات: قصة الثورة كاملة، دار الهلال، بدون تاريخ، ص ١٨٨ – ١٨٩.

(٢) وحيد رأفت "دكتور": فصول من ثورة ٢٣ يوليو، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٣) صلاح نصر: مرجع سابق، ص ١٠٢.

(٤) الوقائع المصرية، العدد الرابع مكرر، ١٢ يناير١٩٥٣م.

(٥) جمال العطيفي " دكتور": الطريق إلى الديموقراطية، دار المعارف ١٩٧٨م، ص ٢٨.

(٦) فريد عبد الخالق: الإخوان المسلمين فى ميزان الحق، المرجع السابق، ص ٨٨. ذكر أن عبد الناصر قال له "أنا عايز فى خلال سنتين ثلاثة أوصل إلى أن اضغط على زر البلد كلها تتحرك زى ما أنا عايز، واضغط على زر البلد كلها تقف" نفس المرجع والصفحة.

(٧) محمود عبد الحليم: المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ١٠٣.

(٨) عبد الرؤوف أحمد عمرو: تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩م –١٩٥٧م، سلسلة تاريخ المصريين، عدد ٤٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١م، ص ١٨٢.

(٩) مايلز كوبلاند: لعبة الأمم، المرجع السابق، ص ٨٩.

(١٠) عبد العظيم رمضان " دكتور": انظر أوراق يوسف صديق، سلسلة تاريخ المصريين، ١٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م، ص ١٦٤. وانظر أيضاً جريدة المصري، ٢٦ مارس ١٩٥٤م.

الصحف بسيف الرقابة، وتعيين رؤساء تحريرها من ضباط الثورة.[١] ثالثها: كانت جماعة الإخوان المسلمين.[٢]

أصدر الثوار فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢م مجلة التحرير لتعبر عن رأى الثورة، فقامت بتشويه الأحزاب ومكانة زعمائها، ولكن أحزاب المعارضة وصحفها والصحف المستقلة عارضت إلغاء الأحزاب، والاعتداء على الديموقراطية، وبرأت نفسها من تهم الفساد والرجعية، وكانت النتيجة إغلاق صحف الأحزاب نهائيا.[٣] بل صدر قرار فى١٩٥٣/١/١٧م بحل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها.[٤] تلي ذلك حدوث المذبحة الثانية للصحف حين أصدر الحاكم العسكري العام فى ١٨ يناير ١٩٥٣م أمراً بتعطيل ٨ صحف، وكان أكثرها ذا اتجاه شيوعي؛ لأنها انقدت حركة الجيش ورجالها، وتم اعتقال ثلاثة من محرريها.[٥]

استثنى الثوار جماعة الإخوان المسلمين من الحل حرصاً على المساندة الشعبية، ثم أنشأوا هيئة التحرير فى ٢٣ /١/ ١٩٥٣م التي جاء فى برنامجها: إن أغراضها تتمثل فى إجلاء القوات الأجنبية من وادي النيل، وتحريره من الاستعمار، وحق السودان فى تقرير مصيره، ودعم الصلات مع الشعوب العربية، وتقرير ميثاق جامعة الدول العربية، وتوجيه النظام الاقتصادي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وحسن توزيع الثروة، ووسائل الإنتاج، وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فيها، وكفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحية السياسية والاجتماعية.[٦] وكانت هيئة التحرير محاولة لملء الفراغ السياسي، ولإخضاع الإخوان المسلمين، فلما استعصت عليهم قرر الثوار فى ١٩٥٤/١/١٢م اعتبار جماعة الإخوان المسلمين حزباً سياسياً ينطبق عليها قرار

---

(١) رشاد كامل: ثور يوليو والصحافة، روز يوسف، ١٩٨٩م، ص ٧٣.
(٢) محمود عبد الحليم: المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ١٠٣.
(٣) رمزي ميخائي:المرجع السابق،ص٢٠،وانظر أيضاً شهادة أحمد حمروش عند رشاد كامل ثورة يوليو والصحافة،الطبعة الأولى، مطابع روز اليوسف، مارس ١٩٨٩م، ٧٠، ٧١.
(٤) القانون ٣٧ لسنة ١٩٥٣م، بالوقائع المصرية ١٨ يناير ١٩٥٣م، العدده مكرر، وانظر أيضاً النشرة التشريعية والأوامر العسكرية، يناير ١٩٥٣م، ص ٧٤: ٧٧.
(٥) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٢١.
(٦) القرارات الكبرى، المصدر السابق، ص ١٠. وانظر ميثاق هيئة التحرير، فى"القرارات الكبرى لثورة يوليو" نفس المصدر، ص ١٩.

حل الأحزاب السياسية.[1] واتجهت الثورة إلى الاستبداد السياسي فى الإعلان الدستوري الصادر فى ١٩٥٣/٢/١٠م حيث منح الدستور قائد الثورة "محمد نجيب" سلطات لا حدود لها، فأعطاه حق اتخاذ " التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة، والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافه، وحق تعيين الوزراء وعزلهم"[2] كما عاد وأعلن أن مدة الانتقال سنة واحدة، فمدها إلى حين صدور الدستور "أي إلى عام ١٩٥٦م"[3]

استقر رأي لجنة الدستور فى ٥ مايو ١٩٥٣م بالإجماع؛ على أن يكون نظام الحكم جمهوريّاً بعدها صدر إعلان دستوري فى ١٩٥٣/٦/١٨م بإلغاء النظام الملكي، وإعلان النظام الجمهوري.[4] وتولى اللواء: محمد نجب قائد الثورة رئاسة الجمهورية – بدون انتخاب . مع احتفاظه بسلطاتة الغير محدودة التي مارسها منذ قيام الثورة.[5]

لكن الصحفيين طالبوا بإلغاء الرقابة على الصحف، فرد عبد الناصر على مطالب الصحفيين قائلا: "أنا أكره بطبعي كل قيد على الحرية ومع ذلك فأين هي الحرية التي قيدناها؟[6] ثم زحف العسكريون لاحتلال المناصب الكبرى والسيطرة على الإعلام والصحافة،[7] حتى سيطروا على الصحف،[8] وأعلن صلاح سالم وزير الإرشاد القومي يوم ١٩٥٣/٩/١٥م " أن الرقابة على الصحف ستظل قوية بنَّاءة تضع سيفا فوق كل رأس مخربة تريد أن تبلبل الأفكار".[9] فأصبح كل رأى مخالف لما يقوله الثوار بلبلة للأفكار، وتم اعتقال بعض الصحفيين تحت زعم أنهم كانوا يتقاضون مصاريف سرية من حكومات الملك.[10]

---

(١)الوقائع المصرية، ١٨ يناير١٩٥٣م، العدد ٥ مكرر. وانظر أيضا النشرة التشريعية يناير١٩٥٣م، ص ٧٤: ٧٧، وانظر كذلك محمود عبد الحليم: الإخوان المسلمين، المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ٢٥٩.

(٢) القرارات الكبرى، المرجع السابق، ص١٦.

(٣) الوقائع المصرية، ١٨ يناير ١٩٥٣م، العدد٥ مكرر، وانظر النشرة التشريعية، يناير١٩٥٣م، ص ٧٣.

(٤) النشرة التشريعية، يناير١٩٥٣م، ص ص ٩٠٩، ٩١٠.

(٥) محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، المرجع السابق، ص ٩٧ .

(٦) مجلة روز اليوسف، ١١ مايو١٩٥٣م.

(٧) رمزي ميخائيل، المرجع السابق، ص ٢٤.

(٨) انظر شهادة أحمد حمروش عند رشاد كامل: ثورة يوليو والصحافة، المرجع السابق، ص ٧٣.

(٩) رمزي ميخائيل جي: أزمة الديموقراطية، المرجع السابق، ص ١٧.

(١٠) رشاد كامل: المرجع السابق، ص ٨.

الصراع على السلطة بين نجيب وعبد الناصر:

بعد ذلك تأجج الخلاف بين نجيب وعبد الناصر بسبب إحساس الأخير أن نجيب يريد أن يستأثر بالسلطة وحده، ويسلبه زعامة الثورة. وبدأ مجلس قيادة الثورة يتجاهل محمد نجيب تجاهلاً متعمداً، وتم التشهير به وسط الضباط الأحرار، وتعرض للإهانة والسباب من جانب صلاح سالم وجمال سالم، وكان المجلس يجتمع من دون علمه كما اتهمه أعضاؤه بالتواطؤ مع الإخوان، لذا آثر نجيب أن يقدم استقالته[١] بما يعنى "إنهاء أعمال مجلس قيادة الثورة وإقالة أعضائه"[٢] وقبل المجلس الاستقالة، وتم تجريد نجيب من جميع مناصبه، وتعيين عبد الناصر رئيساً للوزراء.[٣]

وأدت استقالة نجيب إلى اعتصام سلاح الفرسان، وقد حاول عبد الناصر فض الاعتصام، فطالبوه بتطبيق الديمقراطية، وعودة نجيب كرئيس لجمهورية برلمانية، واستعجال لجنة الدستور كي تنتهي من وضع دستور جديد.[٤] فتم محاصرة ضباط سلاح الفرسان، وإنذار خالد محيى الدين إن لم يسلم الفرسان أنفسهم ستقوم الطائرات بضرب المعسكر،[٥] لكن جاء رد الفعل سريعاً، فطالبت حامية الإسكندرية بعودة نجيب، وانتشرت المظاهرات فى أنحاء البلاد.[٦] وحاول البوليس فض المظاهرات، فأصيب بعض المتظاهرين فقام المتظاهرون بحمل قمصان المصابين وتوجهوا إلى قصر عابدين، وخرج إليهم نجيب محاولاً دفعهم للانصراف فلم ينصرفوا، ولمح نجيب بينهم عبد القادر عودة فدعاه إلى الشرفة لفض المتظاهرين فصعد ووقف بجوار نجيب الذي أعلن أنه سيعيد الحياة النيابية، وانفضت المظاهرات بناء على طلب عبد القادر

---

(١) صلاح نصر :المرجع السابق، الصفحات ١٠٧، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧.

(٢) أحمد حمروش: المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٣٢٨.

(٣) محمد نجيب: كلمتي للتاريخ، المرجع السابق، ص ١٨٨.

(٤) خالد محيى الدين: الآن أتكلم،ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢م، ص ص ٢٦٥ – ٢٧٣.

(٥) صلاح نصر :المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٦) نفس المرجع، ص ص ١٥٦ – ١٥. واتفقت جميع المصادر على أن الأخوان هم الذين حركوا المظاهرات. انظر محمود عبد الحليم "الإخوان المسلمون" الجزء الثالث، ص٣٠. وانظر أيضا محمد نجيب "مصير مصر" المرجع السابق، ص١٣٤، والعجيب أن محمد نجيب ألقى باللوم على الإخوان؛ لأنهم قاموا بالمظاهرات فى كتابه، مصير مصر، ص١٣٨، وعاد واعتبر المظاهرات مظاهرات الابتهاج وأدان الشرطة لوقوفهم فى وجه المظاهرات وذلك فى كتابه، كلمتي للتاريخ، مرجع سابق، ص ١٩٦. بل أعلن أن عبد القادر عودة رجل فاضل لا يستحق حكم الإعدام الذي نفذ فيه – بعد حادث المنشية – بعد أن كان يصف ذلك بأنه جزاءً عادلاً له.

عودة.[1] وعاد محمد نجيب إلى جميع مناصبه السياسية ولكن بلا سلطات،[2] فقد احتفظ عبد الناصر بمنصب الحاكم العسكري، ومنصب رئيس الوزراء مما قلل كثيراً من سلطة نجيب، وفجأة التف حول القرارات وانتقم من الذين أحدثوا المظاهرات؛ فتم اعتقال ٤٥ من الإخوان على رأسهم عبد القادر عودة وعمر التلمساني[3]، وتم اتهام عودة بمحاولة قلب نظام الحكم ثم تعذيبه هو ومناصريه،[4] وذلك أثناء غياب محمد نجيب فى الخرطوم، وعندما عاد طالب بإطلاق سراح المعتقلين،[5] وهنا قرر عبد الناصر تفويت الفرصة على نجيب فأعلن مجلس قيادة الثورة يومي ٤-٥ مارس ١٩٥٤م عدة قرارات منها: عقد جمعية تأسيسية لمناقشة الدستور الجديد لكي تقوم بمهمة البرلمان؛ وإلغاء الأحكام العرفية، وإلغاء الرقابة على الصحف، واستقالة الضباط وتكوين الحزب الجمهوري الاشتراكي.[6]

انقسمت الصحف إلى فريق مؤيد لنجيب والديمقراطية وتزعمته جرائد المصري وروزاليوسف والجمهور المصري والقاهرة،[7] وفريق آخر مؤيد لعبد الناصر المتمسك بالحكم المطلق، وبقاء الضباط في السلطة، وضم صحف أخبار اليوم والأخبار والجمهورية والتحرير.[8] لكن بعد انتصار محمد نجيب فى الجولة الأولى من الصراع اجتمع مجلس قيادة الثورة الذي وأصدر عدة قرارات بإلغاء الرقابة على الصحف ابتداء من ٦ مارس ١٩٥٤م[9] فتمتعت الصحافة ببعض الحرية، وناقشت قرارات مجلس الثورة، وكشفت كل صحيفة عن مواقفها بوضوح مما جعل مصيرها معلقا على من يكسب المعركة.[10]

---

(١) محمود عبد الحليم: المرجع السابق، ٣/٣٠. انظر محمد نجيب: كلمتي للتاريخ، ص١٩٧.
(٢) خالد محيى الدين: المرجع السابق، ص ٢٦١.
(٣) الأخبار، ٤ مارس١٩٥٤م.
(٤) محمود عبد الحليم، المرجع السابق، ص ٣١. ويذكر نجيب أنه اعتذر لعبد القادر عودة عن التعذيب الذي لاقاه. انظر محمد نجيب: كلمتي للتاريخ، ص ٢١١.
(٥) محمد نجيب: المرجع السابق، ص ١٩٧. ويذكر أن عدد المعتقلين فى غيابه بلغ ١١٨، وكان فى تزايد مستمر حيث صدرت اعتقالات جديدة لعدد من الإخوان والاشتراكيين والوفدين والشيوعيين.
(٦) الأهرام، ٦ مارس ١٩٥٤م.
(٧) محمود فوزي، ثوار يوليو يتحدثون، مرجع سابق، ص ١٢، ١٣.
(٨) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٢٦.
(٩) أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، مرجع سابق، ص ٣٤٣، ٣٤٤.
(١٠) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٣١.

أوهم عبد الناصر الجميع بمدى الضعف الذي وصل إليه، فوافقوا مضطرين على الديمقراطية وشجع ذلك القوى المعارضة على الهجوم على مجلس الثورة، فكُشِفَت القوى التي تناهض الثورة أو تداهنها.[1] ومن هنا قرر مجلس الثورة يوم ٨ مارس ١٩٥٤م إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل استقالة نجيب؛ فتقرر إسناد قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء فضلا عن رئاسة الجمهورية إلى محمد نجيب الذي كان يطلب كل يوم سلطات جديدة،[2] لكنه لم يحاول الاتفاق مع أية جهة من الجهات التي كانت تؤيده ليكون له بذلك قوة سياسة، كما أنه لم يعمل على الاستناد على أية فئة من فئات الجيش، أما الإخوان الذين ساندوه وأعادوه إلى السلطة فقد حيدهم عبد الناصر حتى استطاع السيطرة على السلطة.

ففي ٢٠ مارس ١٩٥٤م وقعت ستة انفجارات فى وقت واحد فى أنحاء متفرقة من القاهرة والجيزة؛ لإثارة البلبلة والشك فى نفوس الجماهير، وإشعارهم باضطراب الأمن، واختفاء الطمأنينة؛ وأنهم فى حاجة إلى من يحميهم إذا عادت الحياة النيابية والديمقراطية وبالتالي حملهم على التمسك ببقاء مجلس قيادة الثورة.[3] ثم فاجأ جمال عبد الناصر محمد نجيب بأحد أمرين إما أن تصفى الثورة وتعود الأحزاب، وإما أن تسير الثورة فى خطها المرسوم، وكان الهدف من وراء ذلك إحراج نجيب، فإذا قبل بتصفية الثورة يمكن أن يتم القيام بثورة مضادة من داخل الجيش لضرب القوى المعادية التي كشفت عن وجهها، وفى الحالة الثانية يكون قد حقق انتصاراً سياسياً دون عناء، ولكي يبدو أمام نجيب أن المجلس منقسم فى الرأي، لذلك تقدم عبد الناصر باقتراح تصفية الثورة، وتقدم عبد اللطيف البغدادى، وحسن إبراهيم، وجمال، وصلاح سالم بالاقتراح الآخر. وقد فاز اقتراح جمال عبد الناصر بثمانية أصوات ضد أربعة، وانضم محمد نجيب وخالد محيى الدين إلى جمال عبد الناصر حتى يبدون أمام الشعب أنهما من أنصار الديمقراطية.[4]

---

(١) صلاح نصر: المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٢) خالد محيى الدين: المرجع السابق، ص ٢٩٣ – ٢٩٥.

(٣) عبد اللطيف البغدادى: مذكرات، الجزء الأول، المكتب المصري الحديث، ص ١٤٤: ١٤٦ وقد أكد البغدادى أن عبد الناصر قد اعترف له أنه هو الذي دبر الانفجارات، وعلل ذلك بأن سياسة اللين هي السبب، وأوضح خطورة العودة للحكم النيابي. انظر نفس المرجع، ص ١٦٤.

(٤) عبد اللطيف البغدادى، المرجع السابق، ص ١٤٥.

كانت قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤م التي أعلنت حل مجلس قيادة الثورة وعودة الأحزاب السياسية، وانتخاب الجمعية التأسيسية التي ستقوم بانتخاب رئيس الجمهورية[١]. مناورة كسب عبد الناصر بها وقتاً للتخطيط والتحرك وإرباك الخصوم. فقد فوجئت القاهرة فى اليوم التالي بتوقف وسائل النقل فى الساعة الواحدة ظهرًا، وأعلنت الإذاعة أن العمال اعتصموا فى اتحاد نقابات عمال النقل المشترك، مع استمرار الإضراب حتى تجاب مطالبهم، وكانت أهمها استمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته حتى جلاء المستعمر، وعدم السماح بعودة الأحزاب، وقيام هيئة تمثل جميع النقابات والاتحادات والجمعيات والمنظمات. إلى جانب مجلس قيادة الثورة تكون بمثابة جمعية وطنية تعرض عليها القرارات التي يرغب المجلس فى أصدراها، وأخيرا عدم الدخول فى أية معارك انتخابية.[٢]

وقف نجيب ينتظر عودة الجماهير[٣] ولكنها لم تأت، وسيطر عبد الناصر على الموقف، وأعلن أن لا دكتاتورية إلا دكتاتورية الشعب،[٤] وتم إرجاء تنفيذ القرارات السابقة حتى نهاية فترة الانتقال، وأعلن عن تأليف مجلس وطني استشاري يمثل جميع الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد القانون تشكليه واختصاصاته،[٥] وكان موقف الإخوان فى تلك الأزمة هو الحياد.[٦] مما أعطى الفرصة للتراجع عن قرارات مارس، كما استطاع ضباط الثورة السيطرة على الموقف داخل تشكيلات الجيش، وجذبوا إليهم أغلب الضباط المترددين، وتم اعتقال الضباط الموالين لنجيب وأغلبهم من الفرسان.[٧] ثم استقال خالد محيى الدين من مجلس الثورة فى١١ ابريل ١٩٥٤م.[٨]

---

(١) نفس المرجع، ص ١٦٨. انظر أيضا محمد نجيب: مصير مصر، ص ١٣٧.

(٢) صلاح نصر: المرجع السابق، ص ١٧٥ ، ويذكر أنه كان هناك فى الإسكندرية تيارات معاكسة من اتحادات ونقابات عمالية تؤيد تصفية الثورة " انظر نفس المرجع" ص ١٧٦، وجدير بالذكر أن جمال عبد الناصر هو الذي قام برشوة الصاوي رئيس اتحاد نقابات عمال النقل بأربعة آلاف جنية من أجل تنظيم المظاهرات " انظر عبد اللطيف البغدادى: المرجع السابق، ص ١٨١. بينما ذكر صلاح نصر أن المبلغ ثمانية ألاف جنية. انظر صلاح نصر: المرجع السابق، ص ١٧٥.

(٣) محمد نجيب: كلمتي للتاريخ، المرجع السابق، ص ٢١٩.

(٤) الأهرام، ٢٩ مارس١٩٥٤م.

(٥) الأهرام، ٣٠ مارس١٩٥٤م.

(٦) محمود عبد الحليم: المرجع السابق، ص ص ٣٣، ٤٣.

(٧) صلاح نصر: المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٨) انظر نص الاستقالة عند عبد اللطيف البغدادى: المرجع السابق، ص١٨٤: ١٨٦.

ثم بدأت محاسبة الصحفيين الذين وقفوا ضد جمال عبد الناصر. فهاجم وزير الداخلية زكريا محي الدين صحيفة المصري، وطالب جمال عبد الناصر بتطهير الصحافة، وفى ٣ إبريل ١٩٥٤م طالب صلاح سالم بمحاكمة محمود أبو الفتح[١] ومصادرة جريدة المصري، ومحاكمة بعض الصحفيين؛ بتهمة تقاضى مصروفات سرية في العهد الملكي وسحب رخص الصحف غير منتظمة الصدور.[٢] ثم أعلن مجلس الثورة بعد يومين قرارات بمحاسبة المسؤلين عن الفساد السياسي في العهود الماضية وحرمانهم من الحقوق السياسية. كما أصدر المجلس قراراً يحرم من حق تولى الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية، وتولى إدارة النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات كل من سبق أن تولى الوزارة فى الفترة من ٦ فبراير ١٩٤٢م إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢م وكان ينتمي إلى حزب الوفد، أو الحزب السعدي أو حزب الأحرار الدستوريين.[٣]

وفى ١٤ إبريل ١٩٥٤م قرر مجلس قيادة الثورة حل مجلس نقابة الصحفيين، بدعوى أن بعض أعضاء المجلس قد تقاضوا مصروفات سرية، [٤] وتألفت سلطة حكومية لإدارة النقابة، ولم يصدر قانون النقابة إلا فى٣٠ مارس ١٩٥٥م[٥] ثم انتقم جمال عبد الناصر من الصحف التي لم تؤيده، وبلغ الانتقام حد الإغلاق النهائي للصحف، والسجن لأصحابها باتهامات متنوعة[٦] ثم تم إلغاء رخصة ٤٢ صحيفة متنوعة لعدم انتظام صدورها[٧] كان سبب عدم انتظام صدورها هو الإجراءات التي اتخذتها حركة الجيش لحماية نفسها، والتي جعلت الكثير من الصحف يؤثر السلامة.

---

(١) الأهرام، ٣٠ مارس١٩٥٤م. وجدير بالذكر أن جريدة المصري هي الوحيدة التي وقفت ضد بقاء مجلس قيادة الثورة، لذا تم حرمان محمود أبو الفتح من شرف المواطنة، وإسقاط الجنسية عنه فى ٢٣. ٩ .١٩٥٤م.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٣٥. كان ذلك في اجتماع مجلس الوزراء يوم ٣١ مارس١٩٥٤م.

(٣) أحمد حمروش "قصة ثورة ٢٣ يوليو، مصر والعسكريون" الجزء الأول، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٣٥١.

(٤) أحمد حمروش:المرجع السابق، ص ٢٥١، ٢٥٢. ويمكن الإطلاع فى نفس المرجع على أسمائهم، ص ٢٥٢. انظر أيضا رمزي ميخائيل جيد: أزمة الديمقراطية ومأزق الصحافة القومية، موقع سابق، ص ٣٦.

(٥) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٣٦.

(٦) نفس المرجع، ص ٣٦. ومن هؤلاء محمود أبو الفتح، وحسين أبو الفتح أصحاب جريدة المصري، وأبو الخير نجيب، صاحب ورئيس تحرير الجمهور المصري، وإحسان عبد القدوس، رئيس تحرير روز اليوسف.

(٧) نفس المرجع السابق، ص ٤٠.

تخلص عبد الناصر من الإخوان الذين آثروا السلامة في أزمة مارس، وعادوا وطالبوا بالحياة النيابية.[١] ثم تخلص من محمد نجيب نهائيا في قرار مجلس قيادة الثورة في ١٤ نوفمبر ١٩٥٤م بإعفائه من جميع المناصب التي يشغلها،[٢] على أن يبقى منصب رئاسة الجمهورية شاغرًا، مع استمرار مجلس الثورة بقيادة جمال عبد الناصر في تولى كافة سلطاته.[٣] وعندما أتمت لجنة الخمسين برئاسة على ماهر عملها في أغسطس ١٩٥٤م وقدمت دستورا ليبراليا لعبد الناصر عالج عيوب دستور٢٣[٤] لكن رفضه عبد الناصر بعد أن تخلص من معارضيه.

وبذلك تحولت الديكتاتورية الجماعية إلى ديكتاتورية فردية، بعد أن انفرد عبد الناصر بكل السلطات وأصبح" ديكتاتوراً مستبداً متمسكاً برأيه"[٥] ورأى أن كل رأى مخالفا هو عدو للثورة أو من الثورة المضادة"[٦]وحصل على السلطات غير المحدودة التي كانت مقررة لقائد الثورة من قبل، واستمر مجلس قيادة الثورة في قيادة البلاد برئاسته بعد صدور دستور ١٩٥٦م الذي تضمن سلطات مطلقة لرئيس الجمهورية،[٧] والذي قرر أن يتم اختيار رئيس الدولة بالاستفتاء العام، وقد منح رئيس الجمهورية رئاسة السلطة التنفيذية، ورئاسة مجلس الوزراء، وتعيين الوزراء، ووضع السياسة العامة للحكومة، وقيادة الجيش، ورئاسة مجلس الدفاع، ونص الدستور على جعل السلطة التشريعية في مجلس الأمة، الذي يتولى بدوره مراقبة أعمال الحكومة لكن لم تكن سلطاته في الرقابة ذات قيمة أو فائدة، فلرئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة بقرار منه[٨] واعتُبِرَ دستور ١٩٥٦م خطوة للخلف.[٩]

(١) محمود عبد الحليم: الإخوان المسلمون، ٣/٣٠٨ــ٣٠١، المرجع السابق.
(٢) محمد نجيب:كلمتي للتاريخ، المرجع السابق، ص ٢٣٢.
(٣) الوقائع المصرية ١٥ نوفمبر١٩٥٤م، العدد٩١ مكرر، وانظر النشرة التشريعية، نوفمبر١٩٥٤م، ص ٢٤٦٩.
(٤) وحيد رأفت "دكتور": فصول من ثورة ٢٣ يوليو، ط١، دار الشروق، ١٩٧٨م، ص ٥٤.
(٥) انظر شهادة كمال الدين حسين، عند حسين مؤنس "دكتور" : باشوات وسوبر باشوات، الطبعة الثانية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ١٩٦٦م ص٣٤٢، ٦٨. كما أكد ذلك عبد اللطيف البغدادى فى شهادته انظر محمود فوزي " نفس المرجع" ص ١٠٥.
(٦) انظر حديث د. رفعت السعيد: مجلة أكتوبر العدد ١٣٩٥، بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠٠٣، ص ٢٣.
(٧) مجلة أكتوبر، العدد ٥٦٠، بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٨٧م، ص ١٩ : ٢٣.
(٨) انظر سلطات رئيس الجمهورية فى دستور ١٩٥٦م، فى المواد من ١٣١ : ١٤٥، القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو، المصدر السابق، ص ٢٣ : ٣٧.
(٩) أحمد حمروش: ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الثالث، المرجع السابق، ١٩٩٣م، ص ص ١٥٦، ١٥٧.

تم الاستفتاء على الدستور الجديد، وعلى انتخاب رئيس الجمهورية في ٢٣ يونيو ١٩٥٦م وكانت نسبة الموافقة على الدستور ٩٧,٦% من مجموع الناخبين، في حين أن الموافقين على انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية فكانوا ٩٩,٩٨ % من الناخبين[١].. حيث إن القائمين على شئون الاستفتاء جعلوا التأييد الشعبي لعبد الناصر أعلى من التأييد للدستور. وكان الغرض من الأخذ بنظام الاستفتاء؛ إضفاء شرعية دستورية على الاختصاصات والسلطات الواسعة التي منحت لرئيس لجمهورية، كما ضمن من الاستفتاء عدم الطعن فى نتائجه.

وعلى الرغم من أن مجلس قيادة الثورة قد أسلم قياده لجمال عبد الناصر بالموافقة الدائمة على قراراته فكانوا " ينتظرون رأى جمال ليوافقوا عليه" [٢] ولم يكن فى قدرة أعضاء المجلس أن يعارضوه، خصوصا بعد أن نجح فى تأميم قناة السويس، وانتصر سياسيا فى حرب ١٩٥٦م لكن عبد الناصر أراد أن يستأثر بالسلطة خصوصا بعد صدور دستور ١٩٥٦م الذي يتضمن سلطات مطلقة لرئيس الجمهورية، [٣] وربما لوجود بعض المعارضين.[٤]

وتطبيقا للمادة ١٩٢ من دستور ١٩٥٦م أنشىء الاتحاد القومي للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة، وَلِحَث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ بحيث يتولى الاتحاد القومي الترشيح لمجلس الأمة وتُبَين طريقة تكوينه بقرار من رئيس الجمهورية، [٥] وجرى تشكيل لجنته التنفيذية في ٢٩ مايو ١٩٥٧م تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية الصادر قبلها بيوم، [٦] وبوجود الاتحاد القومي أصبحت هيئة التحرير غير ذات جدوى لذا أعلن السادات – سكرتير عام الاتحاد القومي –

---

(١) سامي جوهر: الموتى يتكلمون، الطبعة الثالثة، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧م ص٨. وانظر أيضا رمزي ميخائيل: أزمة الديمقراطية، مرجع سابق، ص ٤٧.

(٢) انظر شهادة عبد اللطيف البغدادى عند محمود فوزي: ثوار يوليو يتحدثون، مرجع سابق، ص٩٩.

(٣) محمود فوزي: المرجع السابق، ص ٥٤، وانظر حسين مؤنس "دكتور": المرجع السابق، ص ٢٣٢. وانظر أيضا مجلة أكتوبر، العدد ٥٦٠، بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٨٧م، ص ١٩: ٢٣.

(٤) انظر شهادة خالد محي الدين عند محمود فوزي: المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٥) القرارات الكبرى لثورة يوليو، المصدر السابق، ص ٣٧ وتم الاستفتاء على الدستور فى٢٣/٦/ ١٩٥٦م.

(٦) قرار رئيس الجمهورية بتشكيل الاتحاد القومي الصادر فى ١٩٥٧/٥/٢٨م " النشرة التشريعية، مايو١٩٥٧م، ص١٠٦٤، وأتبع ذلك بقرار فى الأول من نوفمبر ١٩٥٧م بتكوين الاتحاد القومي، انظر الوقائع المصرية، ٣ نوفمبر ١٩٥٧م، العدد ٨٥ " تابع ".

إلغاء هيئة التحرير رسميا في ٢ ديسمبر ١٩٥٧م وتمت تصفيتها ونقل أملاكها للإتحاد القومي،[١] وسبب إخفاق الهيئة يرجع للخلاف بين أعضاء مجلس قيادة الثورة حول الاختصاصات السياسية لكل منهم.[٢]

من يقرأ وثيقة الاتحاد القومي يخيل إليه أن " الاتحاد القومي وُجِدَ ليكون السلطة العليا في الدولة، وهذا بالفعل هو ما جرت عليه بعض أحكام القضاء الإداري بمجلس الدولة، فكان هناك خلطاً واضحاً بين صلاحيات التنظيم السياسي، وبين اختصاصات السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية خصوصا؛ وأن الاتحاد القومي ليس جهازاً شعبياً، بدليل قرار عبد الناصر فى ٢٨ مايو ١٩٥٧م بتشكيل الاتحاد وتولى رئاسته بنفسه وأحكم قبضته عليه بموجب الدستور.وقد سعى عبد الناصر إلى استغلال الاتحاد القومي لتعبئة المجتمع من القاعدة إلى القمة، ولضمان ألا ترتفع أية أصوات معارضة تناهض النظام، فكان يقوم بالترشيح للمجلس النيابي رجالاً من بين أعضائه.[٣] ولم يسمح لغير الأعضاء بالترشيح وانتهت المعارضة تماما، وبرزت الطبقة البرجوازية الصغيرة، وجماهير العمال والفلاحين دون أن يكون لها رأى نافذ فى الحكم نظراً لسيطرة الضباط على البلاد، وزجهم بالمعارضة فى السجون[٤]

وعند إجراء انتخابات مجلس الأمة تم استبعاد بعض المرشحين، وصدرت التعليمات لعدد من الضباط بترشيح أنفسهم في دوائر معينة،[٥] وصدر قرار بغلق بعض الدوائر على مرشح واحد[٦] ليضمن فوز المرشح الذي تريده السلطة. كما كان الهدف من قرار إغلاق الدوائر الانتخابية لم يكن صادرا من جمال عبد الناصر، بل من عبد اللطيف البغدادى، ومن كمال الدين حسين

---

(١) رمزي ميخائيل: مرجع سابق، ص ٥٣.

(٢) شهادة كمال الدين حسين عند محمود فوزي :ثوار يوليو يتحدثون، المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٣) انظر قرار رئيس الجمهورية بتشكيل الاتحاد القومي، المصدر السابق، وانظر جيلز كيبل: النبي والفرعون، ترجمة أحمد خضر، مكتبة مدبولي، القاهرة١٩٨٨م، ص ٧.

(٤) عبد العظيم رمضان "دكتور": جماعات التكفير فى مصر الأصول التاريخية والفكرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٥م، ص ص ٣٥ – ٣٦.

(٥) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٥١. نجح ٥٩ ضابطا من البوليس والجيش ودخلوا مجلس الأمة.

(٦) سامي جوهر: الصامتون يتكلمون، ط ٦، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٦م، ص ٨٩.

ولصالحهما.[1] وكان ذلك ردا على كل من البغدادى وكمال الدين حسين وقصد به إنجاح مرشحي المسيحيين.[2]

أثبتت الأحداث أن مجلس الأمة لم يستطع ممارسة سلطاته في الرقابة، ففي الأول من أغسطس ١٩٥٧م حاول بعض النواب استخدام حقهم الدستوري في تقديم أسئلة للوزراء؛ فتقدموا بأسئلة محرجة للحكومة، التي ردت بفصل عدد من النواب من عضوية الاتحاد القومي مع استمرار عضويتهم بمجلس الأمة، وخلال شهري أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٧م تقدم عشرة أعضاء فى مجلس الأمة بطلب إسقاط العضوية عن أربعة أعضاء، ثبت أنهم كانوا يتقاضون مرتبات شهرية من "مديرية التحرير" وتدخل الرئيس عبد الناصر، فأصدر المجلس بيانا يوم ٦ نوفمبر ١٩٥٧م أعلن فيه سلامة موقف الأعضاء الأربعة،[3] مما يكشف عن مدى سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، ويوضح مدى ضعف ممثلي الأمة أمام الحاكم.[4] وقد قدم كمال الدين حسين استقالته من مجلس الأمة؛ لأن مديرية التحرير تدار باعتبار أن أموالها أموالاً خاصة كما انتهج عبد الناصر سياسة إخراج الضباط الأحرار من الجيش بالتدريج، وتعينهم فى المناصب المختلفة، حتى أصبح الجيش المصدر الرئيسي للوزراء والسفراء، لدرجة أن ٧٢ % من سفرائنا بالخارج عام ١٩٦٢م كانوا عسكريين.[5]

وفى فبراير ١٩٥٨م تمت الوحدة بين مصر وسوريا، كما وافق الشعبان المصري والسوري على الوحدة، وعلى اختيار جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة فى استفتاء لشعبي مصر وسوريا،[6] ثم تم إلغاء

---

(١) جمال سليم: الصامتون فى الميزان، مكتبة مدبولي، القاهرة،١٩٧٦م، ص ١٣٣.

(٢) ولكن البغدادى لم يذكر شيئاً عن ذلك عندما تحدث عن برلمان ١٩٥٧م. أنظر عبد اللطيف البغدادى: المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٧: ٢٧.

(٣) انظر أزمة مجلس الأمة عند عبد اللطيف البغدادى "وكان رئيساً للمجلس": المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٧: ٢٧. وفصلهم من الإتحاد القومي معناه عدم ترشيحهم لعضوية المجلس مرة أخرى.

(٤) المادة ١١١ من دستور ١٦ يناير ١٩٥٦م ، القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو، المصدر السابق، ص٣١.

(٥) شهادة كمال الدين حسين عند حسن مؤنس: باشوات وسوبر باشوات، المرجع السابق، ص ٣٣٢ ، وكان هناك وجود تميز بين الضباط فقد نُظِر للضباط الذين اشتركوا بعد ٢٣ يوليو على أنهم دخلاء. انظر نفس المرجع، ص ٣٣٠.

(٦) الجريدة الرسمية، العدد الأول، ١٣ مارس١٩٥٨م، ص ١٤. وقد صدر فى ٥ مارس ١٩٥٨م، وتم الاستفتاء فى ٢١ فبراير١٩٥٨م بالقرار رقم ٧٢ لسنة١٩٥٨م، وانظر سامي عصاصة "دكتور": أسرار الانفصام بين مصر وسوريا، الطبعة الأولى، دار الشعب، القاهرة١٩٨٩م، ص ٩٦.

دستور ١٩٥٦م لأنه لا يلبى احتياجات الوحدة، وأصدر الرئيس عبد الناصر دستور الوحدة للجمهورية العربية المتحدة بعد الوحدة، وبذلك سيطرت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.[١] فرئيس الجمهورية هو الذي أصدر الدستور، ومصدر سلطاته ومنبع الشرعية، وله الحق فى اختيار الأعضاء، وله حق حل المجلس.

ومن ناحية أخرى قامت الدولة بإنشاء وزارة الإرشاد القومي وربطت الصحف بالاتحاد القومي، ثم تكونت لجنة للصحافة في ٥ يونيو ١٩٥٨م ضمت رؤساء تحرير الصحف، وتم تكوين لجنة تنفيذية للإتحاد القومي في كل دار صحفية[٢] ثم طالب جمال عبد الناصر الاتحاد القومي بتوجيه الصحافة، فكان العقاب شديداً لكل مخالف في الرأي،[٣] وفى ٢٤ مايو ١٩٦٠م وجهت الحكومة أكبر ضرباتها لحرية الصحافة بإصدار قانون تنظيم الصحافة"[٤] وبمقتضاه انتزعت الحكومة ملكية الصحف الكبرى التي كانت تصدرها دور الأهرام وأخبار اليوم وروزاليوسف ودار الهلال من أصحابها، ونقلها إلى الاتحاد القومي ثم إلى الاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٦٢م بعد ذلك. والملاحظ أن قانون تنظيم الصحافة " لم يحرم أي فرد أو شركة من الحق في إصدار صحيفة ولكنه قيد هذا الحق بالحصول على ترخيص من الاتحاد القومي[٥] لكي تكون الصحافة خاضعة تماماً للحاكم.[٦]

---

(١) المواد ١٣، ٣٨ من دستور١٩٥٨م، نفس المصدر السابق، ص ١٧.

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور "دكتور": ثورة الشعب، ط٢، دار النهضة العربية ١٩٦٥م، ص ٣٠٤.

(٣) فعندما عارضت جريدة المساء موقف جمال عبد الناصر من عبد الكريم قاسم فقد اختلف الرئيسان في أواخر سنة ١٩٥٨م وتبادلا الاتهامات والشتائم، ولم تشترك " المساء" في حملة الشتائم كبقية الصحف المصرية، وحاولت التوفيق بين المتخاصمين، ولما قام الشواف بحركته العسكرية ضد عبد الكريم قاسم أيدتها الصحف المصرية، بينما تحفظت المساء تجاهها وقد جاء العقاب للمساء شديداً؛ حيث أقيل خالد محيي الدين من رئاسة تحرير المساء، وفصل بعض محرريها.رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٥٤، ٥٥.

(٤) القانون رقم ١٥٦ "الجريدة الرسمية، السنة الثالثة، العدد ١١٨، ٢٤ مايو ١٩٦٠م، ص ٨٣٢.

(٥) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٥٥ : ٥٧

(٦) سامي جوهر:الموتى يتكلمون، مرجع سابق، ص ١٤. وسبب آخر هو الانتقام من مصطفى أمين وعلى أمين صاحبي دار أخبار اليوم؛ بسبب خطأ قد يكون مقصوداً أو غير مقصود، فقد صدرت جريدة الأخبار في شهر فبراير سنة١٩٦٠م، وكان عبد الناصر في رحلة لزيارة الهند وباكستان، وفى نفس الوقت كانت أجهزة الأمن تتعقب مجرماً اسمه محمود أمين سليمان أطلقت عليه الصحف لقب سفاح ولقي مصرعه. وكانت عناوين الجريدة في ذلك اليوم هي. مصرع السفاح وأسفلها. عبد الناصر في كراتشي واعتبر عبد الناصر أن وضع العناوين بتلك الصورة أمر مدبر لوصفه بأنه سفاح، وإنه يحمل أمنية صاحبي الدار في مصرعه.

وبعد تنظيم الصحافة أعلنت الحكومة إلغاء الرقابة على الصحف في يوم ١٠ أكتوبر١٩٦٠م رغم أن امتلاك الحكومة للصحف كان أقوى من كل رقابة، فقد صار كل محرر رقيباً على نفسه، وصار رئيس التحرير رقيباً حكومياً على المحررين، وكان رئيس الدولة وحكومته يقفان بالمرصاد لكل من يسمح لعقله بالتفكير بغير فكرهما.[١] وكان عبد الناصر حريصاً على الادعاء بحرية الصحافة المصرية، وكان يعمد إلى معاقبة الصحفيين باتهامات بعيدة عن عملهم الصحفي حتى لا تتضح للكافة عدم صحة ادعاءاته، وحتى لا يعتبر الصحفيون المعاقبون " شهداء رأى أو ضحايا للحرية"[٢] فكان التناقض شديد بين الدستور والقوانين، وبين الممارسات العملية التي أودت بالحرية. وأصبحت الحكومة تسيطر على عقول الشعب؛ عن طريق وسائل الإعلام[٣] للدفاع عن السلطة وتبرير قراراتها.[٤]

الميثاق عام ١٩٦٢م:

لم تستمر الوحدة المصرية السورية طويلا، حيث قام الجيش السوري بإعلان انفصال سوريا عن مصر في سبتمبر١٩٦١م[٥] فتعطل مجلس الأمة المصري المعين، وظل رئيس الجمهورية مصدرًا للتشريع.[٦] وللخروج من أزمة الانفصال شغل عبد الناصر الناس بأمر جديد حين قدم الميثاق إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٢١ مايو ١٩٦٢م الذي وافق عليه،[٧] وقد وصف كمال الدين حسين الميثاق بأن له وجهين عربي وإسلامي، واعترض الكثيرون على الميثاق فتشكلت لجنة قررت تعديله لكن عبد الناصر رفض التعديل.[٨] على العكس من ذلك وصفه أحد محافظي الصعيد بقوله: " لولا أننا

---

(١) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٥٩.

(٢) نفس المرجع، ص ٦٨.

(٣) افتتح التلفزيون فى ٢١ يوليو١٩٦٠م. انظر سعيد عبد الفتاح عاشور "دكتور": مرجع سابق، ص ٣٠٥

(٤) محمود فوزي: ثوار يوليو يتحدثون، مرجع سابق، ص ١٢، ١٣.

(٥) سامي جوهر: الموتى يتكلمون، مرجع سابق، ص ١٦.

(٦) حسب المادة ٥٣ من دستور ١٩٥٨م، الجريدة الرسمية، العدد الأول، ١٣ مارس ١٩٥٨م. وانظر النشرة التشريعية، مارس١٩٥٨م، ص ٣٥٩: ٣٦٩.

(٧) صلاح نصر: الحرب النفسية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار القاهرة للطباعة والنشر، ابريل ١٩٦٧م، ص ٥٩٣، وذكر أن الميثاق تكون من ٣٠ ألف كلمة، وقد وافق المؤتمر الوطني عليه في ٣٠ يونيو١٩٦٢م.

(٨) محمود فوزي: المرجع السابق، ص ٦٢. وذكر كمال الدين حسين أيضا أن عبد الناصر كان يضحك على الشعب؛ لأنه تنكر بعد ذلك للميثاق وقال " لا حدود للاشتراكية.. ثم عاد وقال " نحن متفقون على أن ملكية الشعب لوسائل الإنتاج شيء، وسيطرة الشعب على وسائل الإنتاج شيء آخر.

عاصرنا ولادة الميثاق لقلنا أنه قرآن من القرآن " فكوفىء بتعيينه محافظاً لمدينة القاهرة. [١]

نادى الميثاق بحتمية الحل الاشتراكي، ورسم دوائر للسياسة المصرية عربيه وإسلامية، [٢] وأعلن عن قيام الاتحاد الاشتراكي العربي[٣] ليصبح تنظيم حكومي تمارس الدولة من خلاله بعض سلطاتها، [٤] ويشكل الإطار السياسي الشامل للعمل الوطني، وتتسع تنظيماته لجميع قوى الشعب، كما أنه الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير للمحافظة على مبادئ الثورة، وتحقيق التحول الاشتراكي، [٥] بحيث يحل محل الاتحاد القومي[٦] الذي عجل الانفصال بنهايته.

لكن واجه الميثاق هجوما عنيفا من بعض الدول العربية، فوصفته الصحف السعودية بأنه نوع من الإلحاد والكفر، وأن الإسلام لا يعرف الاشتراكية.[٧] ولتشابه اشتراكية عبد الناصر مع المبادئ الماركسية[٨] وقد اعترف عبد الناصر بالتأثيرات الماركسية والشيوعية على الميثاق[٩] رغم عدم إلغاء الملكية الخاصة والمحافظة على الإرث الشرعي[١٠] فى المقابل دفاعاً عن الميثاق - صدرت في مصر عشرات الكتب التي تشرح الميثاق وتوضح مدى موافقته لمبادئ الإسلام، فقد اعتبر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الميثاق كفاح أمة وتاريخ شعب، [١١] وقدم الدكتور مصطفى السباعي دراسة عن اشتراكية الإسلام.[١٢]

(١) جريدة آفاق عربية، السنة العاشرة، العدد ٦٧١، ٣ رجب ١٤٢٥، الموافق ١٩ أغسطس ٢٠٠٤م، ص١١.
(٢) القرارات الكبرى لثورة يوليو، المصدر السابق، ص ٥٥ : ١٠٤.
(٣) نفس المصدر، ص ٧٥.
(٤) رمزي ميخائيل: أزمة الديموقراطية، المرجع السابق، ص ٥٧.
(٥) نفس المرجع، ص ٦١.
(٦) وحيد رأفت "دكتور": المرجع السابق، ص ٩٥.
(٧) صلاح نصر: المرجع السابق، ص ٥٩٥.
(٨) نفس المرجع، ص ص ٥٨٣، ٥٨٤.
(٩) أحمد حمروش: ثورة ٢٣ يوليو، المرجع السابق، ص ١٩٨.
(١٠) الميثاق "القرارات الكبرى لثورة يوليو" المصدر السابق، ص ٧٩.
(١١) "دراسات فى الميثاق" المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مايو١٩٦٣م.
(١٢) مصطفى السباعي "دكتور": اشتراكية الإسلام، الاتحاد القومي، دار مطابع الشعب١٩٦٢م.

وقد صحب إصدار الميثاق تغيرات فكرية لدى المثقفين، ومن ذلك انتشار الفكر الاشتراكي، واتخذ الاشتراكيون والشيوعيون من الصحف الاشتراكية ميداناً لنشر الفكر الاشتراكي، وتمثلت فى مجلة الطليعة والكاتب وروزاليوسف، وقاموا بإلقاء محاضرات التثقيف والتوعية فى معسكرات الشباب، كما امتلأت وسائل الإعلام بأقلامهم وإذاعاتهم وكان عدد الجمعة من جريدة الأهرام ميداناً تتبارى فيه الأقلام الاشتراكية، [1]

صدر إعلان دستوري في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢م بشان التنظيم السياسي لسلطات الدولة[2] استأثر فيه عبد الناصر بجميع السلطات، واتضح بالممارسة أن الإعلان الدستوري قد ألغى عملياً بنود دستور١٩٥٨م، فأصبح الإعلان الدستوري فوق الدستور، [3]

وعلى الرغم من صدور قانون مجلس الأمة في ١٧ نوفمبر ١٩٦٣م إلا أن رئيس الجمهورية ربط انعقاد المجلس بدعوة منه، [4] كما اشترط القانون ٤٧ لسنة ١٩٦٤م فيمن يرشح لعضوية مجلس الأمة أن يكون عضواً عاملاً في الاتحاد الاشتراكي العربي، وألا تكون أملاكه وأمواله قد فرضت عليها الحراسة، وألا يكون ممن حددت ملكيتهم وفقا لأحكام قوانين الإصلاح الزراعي، وألا يكون ممن طبقت بشأنهم القوانين الاشتراكية فيما يزيد على مبلغ عشرة ألاف جنيه، [5]وبالتالي تم حرمان قطاعات كثيرة من الشعب من المشاركة النيابية، وعاشت مصر بلا حياة نيابية حتى صدور الدستور المؤقت – أيضاً – في ٢٤ مارس١٩٦٤م. [6]

---

(١) عبد العظيم رمضان "دكتور": المرجع السابق، ص ٣٦، ٣٧.

(٢) " القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو " مصدر سابق، ص ١٠٥ – ١٠٧.

(٣) تنص المادة ٢٠ من الإعلان المذكور على أن تبقى أحكام الدستور المؤقتة سارية، فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الإعلان، حتى يتم الإعلان النهائي للدولة. المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٤) المواد ٢٧، ٢٨ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٣م " القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو " المصدر السابق ص ١١١. وقد تم تدارك ذلك فى الدستور ١٩٦٤م المادة ٥٥ حيث نصت على أنه إذا لم يدعى المجلس يجتمع تلقائيا بحكم القانون انظر دستور١٩٦٤م، القرارات الكبرى، المصدر السابق، ص ١١٩.

(٥) القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٤م، الجريدة الرسمية، ٢٧ فبراير ١٩٦٤م العدد ٤٧. وانظر النشرة التشريعية، فبراير ١٩٦٤م، ص ٥٨٩، ٥٩١. وقد ذكر كمال الدين حسين "أن مجلس الأمة لا يعدو أن يكون، مجلس لعبة "انظر محمود فوزي" مرجع سابق، ص ٥٨.

(٦) أحمد حمروش "ثورة ٢٣ يوليو" المرجع السابق، ص ١٦٧.

ثم صدر الدستور المؤقت ١٩٦٤م الذي أكد مبدأ الدمج بين السلطات، فجعل رئيس الجمهورية رئيسا للاتحاد الاشتراكي الذي اعتبر"السلطة الممثلة للشعب" وأعطى رئيس الجمهورية سلطات مطلقة،(١) وبالرغم من رفع الرقابة على الصحف - عقب صدور الدستور- فقد كان هناك القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤م الذي ألغى كل ضمانات الحرية الموجودة في الدستور المؤقت، وأمر الرئيس بنقل عدد كبير من الصحفيين الذين لم يكن راضياً عنهم من المؤسسات الصحفية إلى بعض مؤسسات الحكومة والقطاع العام(٢) ثم صدر القرار الجمهوري بإنشاء الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ويقضى القرار بمنع النشر بأي وسيلة نتائج أو بيانات أو معلومات إحصائية إلا من واقع إحصاءات الجهاز.(٣)

لم يتصور عبد الناصر أبدًا أن يكون الفكر الحر ضماناً لأمن النظام سواء فى المجال العسكري أو الاقتصادي أو السياسي،(٤) فلجأ إلى اصطناع الوسائل لشغل العقول وإضاعة الوقت بعيداً عن السياسة، وكانت لعبة كرة القدم أهم تلك الوسائل فعنيت بها الحكومة بشكل منقطع النظير، حتى أن المشير عبد الحكيم عامر"النائب الأول لرئيس الجمهورية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة" ترأس بنفسه إتحاد كرة القدم، وشغل الفريق عبد العزيز مصطفى منصب نائب رئيس الاتحاد وقام الرئيس جمال عبد الناصر بتعيين بعض كبار قواد القوات المسلحة – وهم فى الخدمة – رؤساء للنوادي الرياضية، فقد أصدر الرئيس قراراً بأن يتولى الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى رئاسة النادي الأهلي، وكان فى ذلك الوقت قائداً للقوات المصرية باليمن وقائداً للقوات البرية، كما أصدر المشير عامر عدة قرارات بمنح نجوم الكرة رتبا

---

(١) للإطلاع على سلطات رئيس الجمهورية يمكن الرجوع للدستور المؤقت لسنة ١٩٦٤م، الجريدة الرسمية ٢٤ مارس ١٩٦٤م، العدد ٦٩، تابع " أ " وانظر النشرة التشريعية، مارس ١٩٦٤م، ص ٧٨٣، ٨١١، المواد ٤٦، ٦٣، ٩١، ١٠٠، ١٠٧، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٤٤، ١٦٥.

(٢) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٦٨. منهم ٣٨ محرراً بصحف أخبار اليوم نقلوا في فبراير ١٩٦٦م ليعملوا موظفين في المؤسسات، والمصالح الحكومية، والمجمعات الاستهلاكية.

(٣) خالد رمضان عبد العال سلطان: المسئولية الجنائية عن جرائم الصحافة دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة حلوان، ٢٠٠٢. بالقرار الجمهوري رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤م.

(٤) فتحي غانم: كيف سيطرت المباحث والمخابرات على عقول المصريين، روز اليوسف، العدد ٣٤٣١، بتاريخ ١٣ مارس ١٩٩٤م، ص ٣١.

عسكرية شرفية، وكانت التعليمات تقضى بتفضيل مباريات الكرة على باقي البرامج.[1]

ونتيجة لتوتر الموقف بين مصر وإسرائيل وظهور بوادر الحرب، فقد منحه مجلس الأمة حق إصدار قرارات لها قوة القانون في موضوعات تتصل بأمن الدولة وسلامتها، وتعبئة كل إمكانياتها البشرية والمادية، ودعم المجهود الحربي والاقتصاد الوطني، واتخاذ كل ما يراه ضروريا لمواجهة الظروف الاستثنائية وذلك في القانون ١٥ لسنة١٩٦٧م. [2]

لقد خضع الشعب للتخدير والمبالغة الإعلامية والصحفية حول قدرات الرئيس عبد الناصر فهو "الزعيم الملهم الذي لا يخطيء بل صنعوا منه إلها قادرا على كل شيء"[3] "تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً" لقد وصل الأمر إلى أن قال سعد زايد محافظ القاهرة الأسبق عن عبد الناصر" إن هذا الزعيم أفضل من موسى وعيسى ومحمد فقد صنع أعظم مما صنع هؤلاء وأتى من المعجزات ما لم يأت به الأنبياء والرسل"[4] وسرعان ما انتبه الناس على صوت الزعيم يعلن التنحي في التاسع من يونيو١٩٦٧م [5] ليكشف بذلك الأكاذيب التي نشرتها الصحافة عن النصر الوهمي على الصهاينة.. ولكن الصحافة حولت الهزيمة الساحقة المروعة والانسحاب المخزي إلى نكسة، فكانت النتيجة الشك في صحة معلومات الصحف وأخبارها، فهو يراها تخدم سياسة الحكومة في المقام الأول، وتنشر الأكاذيب، مما كان له أكبر الأثر في فقدان الثقة في الصحافة، وأصبح الناس يصفون المعلومات والأخبار التي تأتى عن طريق الصحافة بأنها " كلام جرايد".

---

(١) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٨٨. صدر القرار فى ٢١ أكتوبر١٩٦٥م.

(٢) الجريدة الرسمية: العدد ٦٣، بتاريخ أول يونيو ١٩٦٧م، وانظر النشرة التشريعية، العدد الخامس، مايو ١٩٦٧م، ص ١٥٥٧.

(٣) محمد الطويل: الإرهاب والرئيس، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٩٩٤م، ص ١٤.

(٤) شوكت التوني: محاكمات الدجوى، المرجع السابق، ص ٢٥٤.

(٥) بيان الرئيس جمال عبد الناصر إلى الشعب والأمة بإعلان التنحي عن رئاسة الجمهورية ١٩٦٧/٦/٩ http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=١٢٢١

بيان ٣٠ مارس١٩٦٨م:

بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧م استمرت السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية دون تغيير، فأعلنت الأحكام العرفية، وتمسك النظام بإجراءات الطوارئ، وامتلأت السجون بالمعتقلين، وأصبح الوضع مهيئاً للانفجار في أي لحظة، في حين استمر الاتحاد الاشتراكي في مساندة نظام الحكم بالحق والباطل، ففقد ثقة الناس واستحق تذمرهم وسخطهم خاصة بعد الهزيمة.[١]

اشتعلت المظاهرات في٢٠ فبراير ١٩٦٨م احتجاجا على الأحكام التي صدرت ضد بعض القيادات العسكرية التي نسب إليها الإهمال في حرب١٩٦٧م، [٢] وطالب المتظاهرون بالإفراج الفوري عن الطلاب المعتقلين، وحرية الرأي والصحافة، وإبعاد المخابرات والمباحث عن الطلاب في الجامعة، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، والتحقيق الجدي في حادث العمال في حلوان، وتوضيح الحقيقة في قضية الطيران، والتحقيق في انتهاك حرمة الجامعات واعتداء الشرطة على الطلبة، فواجه شعراوي جمعه "وزير الداخلية" المظاهرات بالأمر بإطلاق الرصاص، وأصيب عدد غير قليل من الطلاب، واعتصم زملاؤهم داخل الجامعة[٣] إلا أن عنف المظاهرات أدى إلى معالجة الموضوع في الإطار السياسي، وأفرج عن جميع الطلبة الذين تم القبض عليهم.[٤] لقد عبرت المظاهرات عن مشاعر القلق لدى الطلاب، فحاول جمال عبد الناصر فهم الأسباب الحقيقية التي تسببت فيه، وهنا كانت مسارعته إلى إصدار بيان ٣٠ مارس١٩٦٨م. [٥]

أشار بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨م إلى برنامج عمل محدد يستجيب للآمال الشعبية، ويؤكد أنه بدأ التغيير بإعادة تشكيل الوزارة من صفوة شباب الوطن، ووعد بتغيرات قادمة في قيادات الإنتاج، وفى السلك الدبلوماسي، وفى المحافظين، وفى رؤساء المدن، وأكد أن التغيير سيكون أكبر من مجرد استبدال

---

(١) وحيد رأفت "دكتور": المرجع السابق، ص ٩٥.

(٢) حسن أبو باشا: مذكرات فى الأمن والسياسة، دار الهلال ١٩٩٠، ص ٢٥. وانظر أيضا حسنين توفيق: ظاهرة العنف السياسي فى مصر، مجلة المستقبل العربي، عدد ١١٧، نوفمبر ١٩٨٨م، ص٤٥.

(٣) روز اليوسف، العدد ٣٥٨٩، بتاريخ ٩٧/٣/٢٤، ص ٤٧.

(٤) حسن أبو باشا: المرجع السابق، ص ٢٥.

(٥) محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص ٢٢٥

أشخاص، إنه سيكون تغيرا في الظروف وفى المناخ "إن التغيير المطلوب يجب أن يكون فكرًا أوضح، وحشدًا أقوى وتخطيطًا أدق، وحدد جوانب التغيير في حشد كل الطاقات العسكرية والاقتصادية والفكرية على الخطوط مع العدو لتحقيق التغير المطلوب، وحشد كل الجماهير بما لها من إمكانيات وطاقات كاملة من أجل واجبات التحرير والتغيير. ثم قال: "لا ينبغي أن يكون هناك صوت أعلى من صوت المعركة"[1] فاختزل بذلك عبد الناصر كل الأهداف في السعي لتحرير الأرض، واستغل هذا الهدف في إسكات كل الأصوات؛ بحيث تؤجل كل المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى ما بعد النصر المنشود، واتجه النظام إلى زيادة تركيز السلطة في يده حيث أعاد تشكيل الوزارة برئاسته، وأدخل فيها وزراء جدد من أساتذة الجامعة ليرضى المتظاهرين، وبذلك جمع بين مناصب رئاسة الجمهورية، ورئاسة الاتحاد الاشتراكي، ورئاسة الوزراء، والقيادة العليا للقوات المسلحة، أما تغيير الوزراء فكان شكليا فقط، وفى نفس الوقت بدأت وزارة الداخلية في تشكيل قوات الأمن المركزي بدلا من بلوكات النظام لتكون قوة ضاربة قادرة على تفريق المظاهرات قبل نزول القوات المسلحة، ومن أجل تعبئة القوى الشعبية.

أوضح عبد الناصر أن الاتحاد الاشتراكي هو أكثر الصيغ ملائمة لحشد القوى الشعبية بالديموقراطية وعلى أساسها، واعترف بوجود قصور وعيوب في التطبيق، ووعد بإعادة بناء الاتحاد الاشتراكي عن طريق الانتخاب من القاعدة للقمة، ثم منحه عملية إعداد الدستور الدائم، وأجَّل في بيانه طرح الدستور الدائم للاستفتاء إلى ما بعد إزالة العدوان،[2] واقترح بعض الأسس التي يجب أن ينظمها الدستور الدائم. مثل تأكيد الانتماء المصري للأمة العربية، وحماية المكتسبات الاشتراكية، وأن ينص على تحديد واضح لاختصاصات الدولة، والربط بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية.[3]

---

(١) بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨/٣/٣٠ ، القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو، الهيئة العامة للاستعلامات، ص ١٤٤ وانظر أيضا:
http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=١٢٣٤

(٢) بيان ٣٠ مارس، المصدر السابق، ص ١٤٦.

(٣) أحمد حمروش: ثورة ٢٣ يوليو، المرجع السابق ص ٢٠٣.

ومن الغريب أن يعرض بيان ٣٠ مارس في استفتاء على الشعب حسب المادة ١٢٩ من الدستور[١] في حين أن الدستور نفسه لم يعرض على الشعب! وكذلك مجلس الأمة لم ينتخبه الشعب بل كان بالتعيين، وكان الغرض من إصدار البيان والاستفتاء على الشعب هو حشد التأييد الشعبي لخطواته في وقت بدأت المعارضة تظهر؛ نتيجة للانتكاسات التي تعرضت لها الثورة. وعندما أجريت الانتخابات للإتحاد الاشتراكي كان التزوير ظاهرة مؤسفة، بل كانت هناك إجراءات استثنائية واستمرت الاعتقالات دون تحقيق أو مسألة قانونية.[٢]

استمرت المظاهرات رغم صدور بيان ٣٠ مارس، فلم يكن البيان إلا مناورة، فلم يسفر عند تطبيقه عن أي تغير ملموس، ومما يؤكد عدم جدية البيان أن الدكتور محمد حلمي مراد "مدير جامعة عين شمس الأسبق" نبه الرئيس في أثناء اجتماعه بمديري الجامعات في يوم ٧ مارس ١٩٦٨م إلى ضرورة التغيير في أسلوب الحكم، وفى شاغلي المناصب القيادية والمسئولين عن الانحراف والهزيمة، وتظاهر عبد الناصر بالاقتناع وتضمن بيان ٣٠ مارس هذا المطلب، لكن لم يتم تنفيذه فلما تمسك الدكتور حلمي مراد – بعد توليه وزارة التربية والتعليم – بتنفيذ البيان كانت النتيجة خروجه من الوزارة وظلت الأحوال كما هي.[٣]

وفى ١٠ سبتمبر ١٩٧٠م وضع الرئيس جمال عبد الناصر القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠م بإنشاء نقابة الصحفيين، وكان يتماشى مع مفاهيم الحكم المطلق والحزب الواحد الحاكم ويخدم أسسه وقواعده.[٤] فقد تصور عبد الناصر – خطأ – إمكان تحقيق حماية حرية الصحافة في ظل نظام شمولي يقيد الصحافة.[٥]

---

(١) تعطى المادة ١٢٩ من الدستور رئيس الجمهورية حق استفتاء الشعب فى المسائل المهمة، التي تتصل بمصالح البلاد انظر دستور ١٩٦٤م، الجريدة الرسمية، المصدر السابق. وانظر القرارات الكبرى لثورة يوليو، المصدر السابق، ١٢٤.

(٢) أحمد حمروش: المرجع السابق، ص ٢٠٤.

(٣) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٧٢.

(٤) الجريدة الرسمية، العدد ٣٨، بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٧٠م، المواد ٣، ٣٧، ٥٣.

(٥) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٨١.

الخلاصة:

إن ثورة يوليو قد فشلت في عهد عبد الناصر في إقامة حياة ديمقراطية سليمة، فقد كممت الأفواه، ولم يسمح بأي معارضة، وتعددت الدساتير وتعددت معها أشكال الاعتداء عليها، وقد عبر بيان ٣٠ مارس عن أقصى خطوة وصل إليها تطبيق الديموقراطية، وشاء القدر أن ينتقل الزعيم إلى رحاب لله والديموقراطية مازالت أمل للجماهير، وفشلت جميع التنظيمات التي أقامتها السلطة لتطويع واحتواء الحركة السياسية في أعقاب حل الأحزاب السياسية؛ لأن ولادتها كانت ولادة مصطنعة بناء على إرادة السلطة [١] الممثلة في الحكومة العسكرية.

الديمقراطية في عهد السادات:

ورث الرئيس السادات دولة تئن تحت ضراوة الحكم المطلق، فعزم على إقامة الحكم على دعائم من المؤسسات الدستورية، لكنه اصطدم برموز العهد الناصري فحدث الصراع على من يكن له سلطة اتخاذ القرار، واتهم السادات مراكز القوى بالتدبير لإسقاط الشرعية الدستورية.[٢] وكانت هزيمة يونيو ١٩٦٧م قد كشفت عن سلبيات شوهت ثورة يوليو؛ ولأن السادات أحد الضباط الأحرار، وأحد أعضاء مجلس قيادة الثورة فلم يتنكر لثورة يوليو بل أعلن أنه امتداداً لها، وأن مراكز القوى انحرفت بالثورة عن أهدافها، وقام بحركة ١٥ مايو١٩٧١م لتصحيح مسار الثورة، [٣] وأطاح بكل رموز ورجال سلفه عبد الناصر.[٤] وكانت

---

(١) اعترف الرئيس السادات فى "ورقة أكتوبر" أغسطس ١٩٧٤م الخاصة بتطوير الاتحاد الاشتراكي بأن مراكز القوى استفادت من التغيرات التي وضعتها في قانون الاتحاد الاشتراكي؛ لتسيطر على اختيار القيادات، ثم عملت على توجيه تلك القيادات بالأمر بدعوى الالتزام التنظيمي، حتى جعلت من التنظيم السياسي أداة لتحقيق أطماعها بدلا من أن يكون أداة للتعبير عن الجماهير. انظر وحيد رأفت "المرجع السابق" ص ١٠٧. وانظر كلمة الرئيس أنور السادات، فى اجتماع رؤساء تحرير الصحف، ٢٨ أغسطس ١٩٧٤ م

http://www.anwarelsadat.com/speeches/٨١.htm

(٢) حسن أبو باشا: مذكرات فى الأمن والسياسية، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٣) عبد المنعم صبحي: السادات وثورة التصحيح، دار الشعب، ١٩٧٥م، ص ٢٠٥:١٩٨.وانظر خطاب الرئيس السادات في لقاءه مع ضباط الشرطة ١٦ مايو ١٩٧١ م

http://www.anwarelsadat.com/speeches/٢٣.htm

(٤) روز اليوسف، العدد ٣٠٣٢ السنة ٦١، ٢٠ يوليه١٩٨٦م.

مراكز القوى تتظاهر بأن ما حدث لا يخرج عن خلاف فى وجهات النظر حول القضايا السياسية،[1] ولم يذكروا أن السبب الحقيقي كان الاستئثار بالحكم.

قامت المظاهرات فى القاهرة والإسكندرية وعدد من المراكز الصناعية لتأييد السادات،[2] وتبين بعد ذلك أن المظاهرات نظمت بمعرفة وزير الصناعة واتحاد العمال .

ومراكز القوى من أشد دعائم الحكم المطلق، وفى مقدمة المسئولين عن كوارث العهد الناصري، فأزال السادات بالقضاء عليها حاجزا كان يقف أمام تحقيق الديموقراطية.[3] وقال السادات: "فأمرت بحرق جميع شرائط التسجيل الموجودة فى وزارة الداخلية... وأمرت على الفور بإغلاق جميع المعتقلات، وتحريم الاعتقال، وأعلنت أن لكل مواطن الحق فى أن يفعل أو يقول أي شيء فى ظل سيادة القانون"[4]

وشرائط التسجيل التي حرقها السادات كانت أدلة التجسس على المواطنين،[5] وكان تحطيمه لعنبر المسجونين السياسيين فى ليمان طرة إيذاناً بالإفراج عن المعتقلين السياسيين الذين قدرت بعض المصادر عددهم بنحو ٦٠ ألف شخص؛ مات منهم نحو ٦٠٠ شخصا داخل المعتقلات بسبب التعذيب وإهمال العلاج. كما أعاد لكثير من المواطنين أموالهم وحرياتهم. وأعطت حركة مايو الضوء الأخضر للصحافة، فأبرزت مساوئ الحكم الفردي، وطالبت بمحاكمة الطغاة، ورفع المظالم وإطلاق الحريات.[6]

وتقرر أن تعاد انتخابات مجالس إدارات النقابات المهنية، ومنها نقابة الصحفيين – فى جو من الحرية – فعادت الحياة إلى النقابة، ثم قرر السادات

(١) حسن أبو باشا: مرجع سابق، ص ٢٦. من أهمها الموقف من الاتحاد الثلاثي، والموقف من الحرب مع إسرائيل، ثم الخلاف حول العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي وما بدأ يطرأ عليها من متغيرات.

(٢) هويدا عدلي: العمال والسياسة، كتاب الأهالي رقم ٢٤٥، يوليو١٩٩٣م، ص ص ٢١٨، ٢١٩.

(٣) انظر تفاصيل التخلص من مراكز القوى عند موسى صبري: السادات الحقيقة والأسطورة، الطبعة الثانية، المكتب المصري الحديث، ٢٠أكتوبر١٩٨٥م، ص ٢٦٦: ٢٧٢. وانظر أنور السادات: البحث عن الذات، الطبعة الثانية، المكتب المصري الحديث، أكتوبر ١٩٧٨م ص ٢٣٤: ٢٣٧. وانظر كذلك رشاد كامل: السادات مؤامرة ومغامرة ١٥ مايو، الطبعة الأولى، دار نصر للنشر والتوزيع، يناير ١٩٩٧م.

(٤) أنور السادات: البحث عن الذات، المرجع السابق، ص ٢٣٧.

(٥) انظر صور حرق الشرائط وقيام السادات بتحطيم جزء من عنبر المسجونين السياسيين فى ليمان طرة فى كتاب، السادات من القرية إلى الثورة، كتاب تذكاري بمناسبة العيد الخامس والعشرين للثورة، يوليو ١٩٧٧م، ص ٤١٧.

(٦) رمزي ميخائيل: مرجع سابق: ص ٩٩.

يوم ٢٧ يونيو ١٩٧١م إلغاء القيود المفروضة على سفر الصحفيين إلى الخارج، ثم أعلن فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣م عودة جميع الصحفيين المبعدين والمفصولين إلى أعمالهم.. وأثناء حرب أكتوبر كان الإعلام المصري موفقا إذ انتهج سياسة الصدق، فانتهت أزمة الشك فى النفس وفى القيادة، وبعد الحرب قرر السادات إلغاء الرقابة الحكومية المباشرة على الصحف؛ وإن بقيت الرقابة الذاتية المتمثلة فى رئيس التحرير، كما بقيت الرقابة اللاحقة للنشر التي يفصل فيها القضاء فيما عدا الأخبار العسكرية، وألغيت الرقابة على الصحف والكتب الأجنبية، فيما عدا صحف وكتب الجنس والنشرات الداعية إلى الإلحاد أو التي تهاجم أهداف مصر القومية.[1]

ثم أصدر السادات فى ٢٠ مايو١٩٧١م قراراً بإعادة تشكيل تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي ليتناسب مع الوضع الجديد، وجعل تشكيل منظماته من القواعد الأساسية إلى المؤتمر القومي العام، عن طريق الانتخاب، وتشكيل لجان قضائية لمراجعة عمليات القيد والعضوية والأشراف على سير عمليات الانتخابات.[2] ثم صدر فى ١١سبتمبر١٩٧١م الدستور الدائم الذي جعل سيادة القانون أساس الحكم، وأكد الكفالة الواسعة للحريات ومنها: حرية العقيدة والرأي، ووسائل الاتصال الجماهيري، والبحث العلمي، ووضع القيود الشديدة على التأميم والحراسة والفصل من العمل والقبض والاعتقال.[3]

وأحدث الدستور تطوراً فى مبدأ الدمج بين السلطات، حيث اعتبر رئيس الجمهورية حكماً بين السلطات، وتم تقيد سلطته فى حل مجلس الشعب، بأن يطرح الأمر على الشعب فى استفتاء عام، ولكن ظل نظام الاستفتاء فى اختيار رئيس الجمهورية – وكذلك فى الحالات العامة التي يرغب رئيس الجمهورية فى عرضها على الشعب، وإن شكك الكثيرون فى نتائج الاستفتاءات، واستمرت فى الدستور الجديد بعض خصائص الدساتير السابقة، وبخاصة

---

(١) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ٩٧: ١٠٨. ووصف مصطفى أمين هذه التطورات بقوله " لقد انتهت صحافة الدولة، وبدأت صحافة الشعب. انظر الأخبار، ٨ يونيو١٩٧٤م

(٢) القرارات الكبرى لثورة يوليو، مصدر سابق، ص ص ١٤٩ – ١٥٠.

(٣) دستور جمهورية مصر العربية، والقوانين الأساسية المكملة له، طبعة٢، الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩٩م نشر الدستور فى الجريدة الرسمية – العدد ٢٦ مكرر (أ) فى ١٢ سبتمبر١٩٧١م. وانظر:
http://www.misr.gov.eg/arabic/laws/constitution/index.asp

هيمنة السلطة التنفيذية على باقي سلطات الدولة، وتمتع رئيس الجمهورية بسلطات واسعة، وطغت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية فلا يجوز لمجلس الشعب أن يعدل مشروع الموازنة إلا بموافقة الحكومة، ولا يغير برنامج الحكومة ويقتصر دوره على مناقشة ذلك البرنامج.[١] وبالرغم من أن من حق مجلس الشعب مساءلة رئيس الوزراء ولكنها تستدعى إجراءات معقدة قد تصل إلى استفتاء شعبي حتى يقبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة.[٢] وقد تأثر الدستور المصري بالدستور الفرنسي، فقد أخذ عنه مبدأ الاستفتاء ومسئولية الوزارة أمام البرلمان، وتقييد سلطة رئيس الجمهورية فى حل البرلمان، وإن كان قد وسع كثيرا من سلطات رئيس الجمهورية بالنسبة لما هو موجود فى الدستور الفرنسي.[٣]

أكد الدستور على تمسك نظام السادات بثورة يوليو،[٤] وأكد السادات أنه شريك فى المسئولية عن كل ما وقع فى مصر منذ ٢٣ يوليو١٩٥٢م لذا فإنه من موقع المسئولية مارس النقد الذاتي، واعترف بأن الثورة لم تحقق الحرية السياسية.[٥] ثم مضى على طريق الإصلاح السياسي؛ فألغى العزل السياسي، ثم أصدر القانون ٥٣ لسنة ١٩٧٢م لتصفية الحراسات،[٦] وأعلن فى ورقة أكتوبر حرصه على أن يكون تحالف قوى الشعب العامل إطاراً للوحدة الوطنية، التي تعبر من داخله كل قوى التحالف عن مصالحها وعن آرائها؛ بحيث تتضح الاتجاهات التي تحظى بتأييد الأغلبية والتي لا يجب أن تتبناها الدولة،[٧]

---

(١) نفس المصدر: المواد ٧٣، ٧٤، ٧٦، ١١٥، ١٢٧، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠.

(٢) علي الدين هلال "دكتور": تطور النظام السياسي فى مصر ١٨٠٣ – ١٩٩٧م، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٧م، ص ٢٠٦.

(٣) السيد ياسين: الاتجاهات الجديدة فى مجلس الشعب، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، نوفمبر١٩٧٦م، ص ص ٢٠، ٢١.

(٤) دستور جمهورية مصر العربية ١٩٧١م، المصدر السابق المواد ١، ٤، ٢٦، ٣٠، ٣٧.

(٥) ورقة أكتوبر ابريل ١٩٧٤م، القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو، القرارات الكبرى، مصدر سابق ص٢١٥، وقد وافق الشعب على ورقة أكتوبر فى استفتاء جرى يوم ١٥ مايو١٩٧٤م، بنسبة ٩٩,٩٥ % وبالرغم من تأكيد السادات على أن ورقة أكتوبر لا تنسخ الميثاق إلا أنه أراد لها أن تكون بديلا عنه، ولم يكن طرحها للاستفتاء سوى محاولة لإكسابها صفة الوثيقة الشعبية، التي تكتسب مصداقية خاصة، وأن يكن لها الأولوية على ما عداها. انظر السيد زهرة: أحزاب المعارضة وسياسة الافتتاح الاقتصادي، دار الموقف العربي ١٩٨٤م، ص ٦٦.

(٦) رمزي ميخائيل: مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٧) ورقة أكتوبر ابريل ١٩٧٤م، القرارات الكبرى لثورة يوليو، مصدر سابق، ص ٢٣٢.

فجعل الأساس فى رسم سياسة الدولة والرأي الغالب داخل تنظيم الاتحاد الاشتراكي.[1]

ولتنفيذ تلك السياسة أصدر الرئيس السادات " ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي " فى أغسطس ١٩٧٤م لبلورة الاتجاهات المختلفة داخل الاتحاد، والسماح بقيام "منابر" متعددة داخل الاتحاد الاشتراكي للتعبير عن الرأي الآخر،[2] فأقرت بحق كل قيادة فى تبنى أي اتجاه حتى لو اختلفت مع الاتجاه السائد والقيادات الأخرى، ودعت إلى الفصل بين عضوية الاتحاد وبين عضوية مجلس الشعب والمجالس المنتخبة الأخرى، فأصبحت عضوية الاتحاد الاشتراكي اختيارية، ورفع وصايته عن الراغبين فى العمل السياسي والنقابي والاجتماعي.[3]

وأعلن الرئيس السادات فى ورقة أكتوبر بأن الحكم لا يخشى النقاش الحر، ولا الخلاف فى الرأي ما دام يدور فى الأطر المشروعة، ويستهدف مصلحة الشعب.[4] وفى مارس ١٩٧٥م أصدر السادات قراراً بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة، الذي أقر فى ٢٥ يوليو ١٩٧٥م ميثاق العمل الصحفي، الذي وافقت عليه الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين فى ١٥ مارس ١٩٧٢م ويتضمن الالتزامات الواجبة على الصحفيين، والكفيلة بمنع الانحراف بعد إلغاء الرقابة على الصحف.[5]

زاد ذلك من حرية الصحافة التي تشجعت وانتقدت الحكومة ذاتها. كما صاحب رفع الرقابة على الصحف رفع الحظر الذي كان مفروضاً منذ العصر الناصري على ما يختص بالزعماء السابقين، فنشرت المقالات عن مصطفى كامل وسعد زغلول[6] وغيرهم من الزعماء، وبدأت الصحف تنتقد العهد الناصري وتتهمه بالديكتاتورية وإهدار كرامة الإنسان، وبدأ سيل من الكتب

---

(١) رمزي ميخائيل، المرجع السابق " ص ١١٤.

(٢) الاتحاد اشتراكي العربي، تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي حتى يكون إطارا فعالا لتحالف قوى الشعب العامل، ورقة للمناقشة مقدمة من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي أغسطس ١٩٧٤م، وتعتبر هذه الوثيقة بداية لطرح مفهوم جديد للتنظيم السياسي.

(٣) السيد زهرة: أحزاب المعارضة وسياسة الافتتاح الاقتصادي فى مصر، ص ٥٤.

(٤) ورقة أكتوبر ابريل ١٩٧٤م، المصدر السابق.

(٥) رمزي ميخائيل: مرجع سابق، ص ١١٥.

(٦) الأخبار، أغسطس ١٩٧٤م. وآخر ساعة، ١٤ اغسطس ١٩٧٤م وأخبار اليوم ١٧ اغسطس ١٩٧٤م.

السياسية تنهمر لتدين العهد الناصري؛ فكتب المستشار محمد عبد السلام عن ذكرياته كنائب عام[1] وظهرت الكتب مثل كتب " الصامتون يتكلمون " و" الموتى يتكلمون " لسامي جوهر، وكتاب " مذابح الإخوان فى سجون ناصر" لجابر رزق و" أيام من حياتي " لزينب الغزالي و" محاكمات الدجوى " لشوكت التونى، وقبل ذلك نشر مصطفى أمين تجربته المريرة فى السجن فى كتابه " سنة أولى سجن"[2] بل إن جلال الدين الحمامصي رئيس تحرير الأخبار نسب إلى عبد الناصر أنه اغتصب ١٥ مليون دولار من أموال الدولة حوَّلَها لتوضع باسمه فى بنوك سويسرا خلال شهر يونيو ١٩٦٧م وأثبت اتهامه بالوثائق.[3]

إدارة الدولة بين الحرية والتقييد:

في أثناء المناقشات حول ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي أصدر السادات قراراً بالعفو الشامل عن القضايا السياسية التي وقعت قبل ١٥ مايو١٩٧١م وذلك فى ٨ يوليو١٩٧٥م[4] وفى هذا المناخ قام الرئيس السادات بنفسه بأول ضربه لهدم مبنى ليمان طرة؛ إيذانا بانتهاء عهد الاعتقال والإجراءات الاستثنائية،[5] وقرر المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي إقامة منابر لتمكين الاتجاهات المختلفة من التعبير عن رأيها مع مراعاة أن المنابر للرأي[6]

وصل عدد المنابر فى الفترة من ٢١ اكتوبر ١٩٧٥م حتى ٢١ نوفمبر ١٩٧٥م إلى ثلاثين منبراً، ينتمي أصحابها إلى اتجاهات سياسية شتى[7] مما أزعج المسئولين والقيادة السياسية، فشكل الرئيس السادات فى ٢٦ يناير ١٩٧٦م لجنة مستقبل العمل السياسي[8] لوضع الضوابط لإقامة المنابر، وقد أصدرت قراراها فى ١٦ مارس ١٩٧٦م بتشكيل ثلاثة منابر "يمين ووسط ويسار" على أن تلتزم جميع التنظيمات بالوحدة الوطنية وحتمية الحل

(١) محمد عبد السلام: سنوات عصيبة ذكريات نائب عام، الطبعة الأولى، مايو ١٩٧٥م.
(٢) مصطفى أمين: سنة أولى سجن، ط١، المكتب المصري الحديث، سبتمبر ١٩٧٤م.
(٣) جلال الدين الحمامصي: حوار حول الأسوار، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٥م، ص ١٨٤: ٢١٥.
(٤) شوكت التونى: محاكمات الدجوى، مرجع سابق، ص ص ٣، ٤.
(٥) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ١١٦.
(٦) سيد مرعى، مصطفى خليل، بطرس غالى وآخرون: الديموقراطية فى مصر.. ربع قرن بعد ثورة يوليو، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ص ١٠١ – ١٠٢.
(٧) راجع أسماء تلك المنابر عند السيد زهرة: المرجع السابق، ص ٥٧.
(٨) سيد مرعي وآخرون: المرجع السابق، ص ٣١.

الاشتراكي، والمكاسب الاشتراكية وأهمها: مبدأ الخمسين بالمئة للعمال والفلاحين.[١] وفى ٢١ مارس ١٩٧٦م وافق المؤتمر المشترك للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب على إقامة ثلاثة تنظيمات ثابتة داخل الاتحاد الاشتراكي، وهى تنظيم مصر العربي الاشتراكي معبراً عن الوسط، واختار ممدوح سالم مقرراً له، وتنظيم الأحرار الاشتراكيين معبراً عن اليمين، واختار مصطفى كامل مراد مقررا له، وتنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي معبراً عن اليسار، واختار خالد محي الدين مقرراً له.[٢]

طالب الرئيس السادات فى خطابه يوم ٢٦ يوليو ١٩٧٦م الشعب بألا يحبسوا كلمة النقد، وتعهد "بألا يقهر رأى ولا يكبت فكر تحت أي ظروف ولأي سبب"[٣] عندما شعرت الصحافة بحقيقة الحرية توجهت بالنقد واللوم للرئيس السادات على بعض تصرفاته ومواقفه، واستجاب الدكتور إبراهيم عبده ونشر كتاباً موجهاً للسادات ينتقد فيه رفض السادات أن يكون منصب الرئاسة بالانتخاب بدلا من الاستفتاء،[٤] كما اتخذ رفض فكرة تملك الأفراد للصحف، وانتقد كذلك رفض السادات لتحويل المنابر إلى أحزاب،[٥] وطالب بإلغاء وظيفة المدعى العام الاشتراكي،[٦] وبإبعاد الناصرين عن القطاع الاقتصادي الحكومي إلى غير ذلك، وكان الرئيس السادات يستقبل النقد بترحاب وتقدير.[٧]

وفى أكتوبر ١٩٧٦م خاضت التنظيمات الثلاثة انتخابات مجلس الشعب التي أسفرت عن فوز تنظيم مصر العربي الاشتراكي بأغلبية ساحقة، إذ حصل على ٢٨٠ مقعد بنسبة ٨١,٨% وحصل تنظيم الأحرار على ١٢ مقعد، وتنظيم التجمع على أربعة مقاعد بنسبة ٥ % والمقاعد الباقية حصل عليها المستقلون" ٤٨ مقعدا"[٨] لكن الممارسة أثبتت ضعف المعارضة البرلمانية داخل تنظيمات

---

(١) الأهرام ٢٩ / ٣ /١٩٧٦م.
(٢) السيد زهرة: المرجع السابق، ص ٦٣.
(٣) خطاب السادات بالإسكندرية، بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٧٦م. وانظر رمزي ميخائيل: مرجع سابق، ص ١٢٠.
(٤) إبراهيم عبده "دكتور":" أقول للسلطان " مؤسسة سجل العرب، ١٩٧٦م، ص ٢٥: ٣١.
(٥) نفس المرجع، من ص ٣٢: ٥١.
(٦) نفس المرجع، ص ٩١.
(٧) رمزي ميخائيل: مرجع سابق، ص ١٢١.
(٨) على الدين هلال "دكتور": المرجع السابق، ص ٢١١.

الاتحاد الاشتراكي، واستمرار التأييد الجارف للسياسات الحكومية، ورفض الناخبين لليسار وكل ما يمثله من تجارب في الحقبة الناصرية، وشاب التردد موقف بعض أعضاء اليمين "حزب الأحرار" ودليل ذلك انضمام أحد عشر عضوا منهم إلى تنظيم الوسط، الذي مثله حزب مصر حزب الأغلبية[١] وصاحب قيام التنظيمات الثلاثة تأكيد من الحكومة والرئيس بإطلاق حرية الرأي، ووصل المد الديمقراطي إلى أجهزة الإعلام الرسمية "الإذاعة والتليفزيون" خلال عام ١٩٧٦م ومطلع عام ١٩٧٧م أذاع التليفزيون برامج التنظيمات الثلاثة، ثم اشترك ممثلي التنظيمات المعارضة مع الحكومة فى برامج الرأي والندوات السياسية، التي أذيعت خلال نوفمبر وديسمبر ١٩٧٦م ونوقشت القضايا القومية بحرية جاذبة للانتباه.[٢]

وفى تطور لتجربة التنظيمات الثابتة داخل الاتحاد الاشتراكي أعلن الرئيس السادات فى خطابه أمام أول اجتماع لمجلس الشعب الجديد فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦م تحويل التنظيمات السياسية الثلاثة إلى أحزاب،[٣] لكن تأخر إصدار قانون الأحزاب السياسية إلى يوليو١٩٧٧م ربما بسبب أحداث ١٨، ١٩ يناير١٩٧٧م لكن تلك الأحداث لم تثن السادات عن عزمه، فأقر حق الأحزاب السياسية فى إصدار الصحف دون موافقة الاتحاد الاشتراكي العربي أو المجلس الأعلى للصحافة، مع الالتزام بقانون المطبوعات،[٤] وتمتعت صحف الأحزاب بالحرية منذ صدورها، ولم تخضع إلا للرقابة اللاحقة للنشر والخاضعة لأحكام القانون.[٥] ولكن حرص السادات على ألا تمتد المعارضة إلى مقومات وأسس النظام داخليا وخارجيا، ولا إلى المستوى الجماهيري لذا وضع مجموعة من الضوابط التي تصور أنها تحول دون خروج المعارضة عن الدور المرسوم لها، وتمثلت الشروط فى وجوب الالتزام بالحفاظ على الوحدة الوطنية، والسلام الاجتماعي، وحماية المكاسب الاشتراكية، وهى تعبيرات

---

(١) السيد ياسين وآخرون: الاتجاهات الجديدة فى مجلس الشعب، نفس المرجع، ص ٩٢.

(٢) رمزي ميخائيل: مرجع سابق، ص ١٢٠.

(٣) الأهرام ١٢ / ١١ / ١٩٧٦م.

(٤) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص ١٢٨.

(٥) نفس المرجع، ص ١٢٩.

مطاطة يمكن للنظام اتخاذ أية إجراءات ضد الحزب المعارض بتهمة الخروج على تلك المبادئ.[1]

لكن أدت سياسات الرئيس السادات الاقتصادية التي اتخذها إلى أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧م حيث ألغت الحكومة الدعم تنفيذاً لشروط صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى انفجار الأحداث التي أسهم اليساريون والشيوعيون فى إشعال لهيبها،[2] وكادت الأحداث فى لحظات معينة أن تصل إلى شكل الثورة الشعبية العارمة،[3] وما تم ضبطه من النشرات الصادرة عن بعض التنظيمات السرية الشيوعية أشارت إلى أن القرارات الاقتصادية كانت نقطة الصفر التي حدودها للثورة،[4] وأخفق الشيوعيون فى الوثوب على السلطة، ولم يتمكنوا من تحويل الأحداث إلى حرب عصابات، وهذا ما عبرت عنه وثيقة حزب العمال الشيوعي التي جاء فيها "إن الذين تصدوا لقيادة الجماهير فى الشارع لم يضعوا فى اعتبارهم مدى استعداد المواطن المصري لمواصلة الحركة باسلوب حرب العصابات، كما أن اهتماما مسبقا من جانبهم لم يبذل لاستمالة قواعد من قوات الشرطة، والقوات المسلحة، وصغار الضباط فى كليهما."[5]

مثلت أحداث ١٨، ١٩ يناير١٩٧٧م تحديا خطيراً للسادات لذا كان موقفه منها حاسماً، فألغى الإجراءات الاقتصادية، وخرجت القوات المسلحة من ثكناتها لإعادة النظام.[6] وأصدر قراراً بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م الذي نص على معاقبة كل من دبر أو شارك فى تجمهر يؤدى إلى إثارة الجماهير، وكل من دبر أو شارك فى تجمهر أو اعتصام، والعاملين الذين يضربون عن أعمالهم بالأشغال الشاقة المؤبدة،[7] وصدر القرار بقانون دون أخذ رأى البرلمان.[8] وبالرغم من الإجراءات المقيدة للحريات السياسية إلا أن السادات أصر على

---

(١) روز اليوسف، العدد ٢٥٣٧، بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٧٧م، ص ١٠ – ١١.

(٢) محمود جامع: عرفت السادات، مرجع سابق، ص ٢٥٩.

(٣) حسن أبو باشا : مذكرات فى الأمن والسياسة، مرجع سابق ص ٢١.

(٤) جريدة وطني ٣٠ /١٩٧٧/١م، ص ٤.

(٥) حسن أبو باشا: المرجع السابق، ص ٢٢.

(٦) نفس المرجع، ص ٢٠.

(٧) القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م، القرارات الكبرى لثورة يوليو، مصدر سابق، ص ٢٣٦.

(٨) محمود فوزي: المرجع السابق، ص ٦٥ وقد أسقط السادات عضوية كمال الدين حسين من مجلس الشعب، بسبب برقية أرسلها إلى الرئيس السادات ورؤساء التحرير احتجاجا على القانون، انظر السيد زهرة: المرجع السابق، ص ٩٥.

الممارسة الديموقراطية، فلم يستخدم قانون الطوارئ، وقدم جميع من ضبطوا إلى النيابة العامة للتحقيق معهم طبقا للقانون العادى،[1] كما سمح بحزب التجمع رغم ضلوع اليساريين والماركسيين فى الأحداث. وربما كان سبب سلوك السادات هذا المسلك إيمانه بأن معاناة المواطنين كانت السبب الأساسي فى الأحداث، واقتصر الشيوعيين على استثمارها، فالشعارات التي رفعها المتظاهرون عكست معاناة الشعب المصري،[2] وعبر السادات عن رؤيته بقوله: "إن المسألة قد صارت أكبر من معرفة الفاعل، أو توافر الأدلة القضائية ضده، وما حدث لا يمكن السماح بتكراره مهما حدث، ولو لجأت الحكومة إلى الحديد والنار"[3]

عودة الأحزاب:

أصدر مجلس الشعب القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م بنظام الأحزاب السياسية، واشترط القانون عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه فى ممارسة نشاطه، مع مبادىء الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدر رئيسي للتشريع، ومبادىء ثورتى٢٣ يوليو١٩٥٢م، و١٥ مايو١٩٧١م، والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديمقراطي والمكاسب الاشتراكية. وعدم قيام الحزب فى مبادئه أو برامجه أو فى مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على أساس يتعارض مع قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، أو على أساس طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أوالدين أو العقيدة.[4]

وحدث التناقض عند التطبيق لهذا القانون، فسمح لقوى اليسار بإقامة حزب التجمع على مبادىء ماركسية تتعارض تعارضا شديدا مع الشريعة

---

(١) حسن أبو باشا: المرجع السابق، ص ٦٠.

(٢) تلك الشعارات والهتافات كان بعضها موجها للرئيس مباشرة، ومنها - هو بيلبس آخر موضة واحنا بنسكن عشرة فى اوضه - قولوا للساكن فى عابدين العمال بيناموا جعانين - يا حاكمنا من عابدين فين الحق وفين الدين - يا حاكمنا بالمباحث كل الشعب بظلمك حاسس - مش كفاية لبسنا الخيش جايين ياخدوا رغيف العيش - انظر عادل حمودة: أيام السادات الأخيرة، ط١، دار سفنكس للطباعة، القاهرة ١٩٩٢م، ص ٢٠.

(٣) أحمد بهاء الدين: محاوراتي مع السادات، الطبعة الثانية، دار الهلال، ١٩٨٧م، ص١٢٧.

(٤) القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م بنظام الأحزاب السياسية، القرارات الكبرى لثورة يوليو، مصدر سابق، ص ٢٣٨.وانظر الجريدة الرسمية، العدد ٢٧، بتاريخ ٧ يوليو ١٩٧٧م.

الإسلامية، ويخالف المادة الثانية من دستور ١٩٧١م وتعديلاتها عام ١٩٨٠م، ويتعارض مع المدة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م وتعديلاته والتي تنص على عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو برامجه أو أهدافه أو سياساته أو أساليبه أو أنشطته مع الشريعة الإسلامية. فهدف الماركسيين من أعضاء الحزب الوصول إلى ما يسمى بديكتاتورية البروليتاريا "الطبقة العاملة" وبذلك يتم القضاء على كل المكاسب الديمقراطية، والقضاء على الدستور والشريعة إذا وصل الماركسيون إلى السلطة.

بينما مُنِع الإسلاميون - الذين عارضوا أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧م - وعلى رأسهم الإخوان المسلمون من إقامة أحزاب بدعوى أن قانون الأحزاب يمنع قيام حزب على أساس ديني، مع أنهم كانوا يرغبون فى إقامة حزب مدني مرجعيته مبادىء الشريعة الإسلامية، ولا يتعارض مع الدستور، ولا مع قانون الأحزاب الذي نص على عدم تعارض الحزب مع مبادىء الشريعة، ويرى الإسلاميون أن واضعي قانون الأحزاب ومفسريه هدفهم إبعاد الإسلاميين عن العمل السياسي والحزبي.[1] فالهدف من الأحزاب إيجاد معارضة شكلية تضفى على الحكم رونقا وبهاءً، فقد قال الدكتور محمود جامع: سألت السادات هل تريد أحزابا حقيقية أم ديكورا ؟ فابتسم ابتسامة ساخرة وفهمت أنها الأخيرة، وأنه كان يلوح للغرب بورقة الديمقراطية فى يده[2] و بأحزاب تدور فى إطار معين.[3]

وبصدور قانون الأحزاب عام ١٩٧٧م تحول النظام السياسي فى مصر إلى التعددية الحزبية، لكن لم يُلغ الاتحاد الاشتراكي، بل إن القانون أعطى له صلاحيات فى الموافقة على تشكيل الأحزاب.[4] وتم تعديل هذه المادة بالقرار بقانون رقم ٣٠ لسنة١٩٨١م الذي جعل لجنة شئون الأحزاب برئاسة رئيس مجلس الشورى، وتضم ثلاثة وزراء "العدل – الداخلية – شئون مجلس

(١) سعيد سراج الدين: أقسمت أن أروى، مرجع سابق، ص ٩٩.
(٢) محمود جامع " دكتور" : عرفت السادات " مرجع سابق، ص ٢٣٨.
(٣) فؤاد سراج الدين: لماذا الحزب الجديد، دار الشروق، سبتمبر١٩٧٧م، ص ٢٥.
(٤) قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م، بنظام الأحزاب السياسية المواد ٧ -٨، مصدر سابق، ص ٢٣٩.

الشعب والشورى" إلى جانب ثلاثة من رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم.[1]

وكانت أهم المواد المقيدة للحرية فى قانون الانتخاب هي المادة السابعة، التي اشترطت لقيام أي حزب أن يقدم إخطاراً كتابيا موقعا عليه من خمسين عضوا من المؤسسين، بشرط أن يكون بينهم عشرون على الأقل من أعضاء مجلس الشعب. فإذا كانت الانتخابات قد نتج عنها حصول حزب التجمع على أربعة مقاعد فقط، فكيف يمكن لمن لم يخض الانتخابات بأن يحصل على عشرين عضواً من المجلس؟ كما أضاف بعض نواب الأغلبية قيوداً جديدة كاشتراط أن يكون نصف عدد المؤسسين من العمال والفلاحين، وأن يكون ربع العدد من النساء.[2] والأحزاب السياسية التي نشأت فى عهد الرئيس السادات كانت على النحو التالي:

١ ـ حزب مصر العربي الاشتراكي:[3]

تأسس فى نوفمبر ١٩٧٦م كان امتداداً لمنبر الوسط، ورأسه ممدوح سالم "رئيس الوزراء" وفى صيف ١٩٧٨م أعلن الرئيس السادات تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي، وتولى بنفسه رئاسة الحزب، وبمجرد تأسيس الحزب الوطني انتقلت إليه أغلبية قيادات وأعضاء حزب مصر العربي الاشتراكي،[4] مما يدل على أن ارتباط أعضاء الحزب بالحكام لا المبادئ.

٢ ـ حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي:

تأسس أيضا فى نوفمبر ١٩٧٦م باعتباره امتدادا لمنبر اليسار، وقد جمع الحزب بداخله عدداً من التيارات السياسية وهى الناصريين والماركسيين والقوميين، وما يطلق عليه التيار الديني المستنير أو ما يسمى باليسار الإسلامي، وينظر حزب التجمع إلى نفسه على أنه المعبر الحقيقي عن أهداف ومبادىء

---

(١) على الدين هلال "دكتور": مرجع سابق، ص ص ٢١٤ – ٢١٥.

(٢) حمدي الطاهرى "دكتور" : الطريق إلى المنصة، دار الإشعاع للطباعة، ١٩٨٨م،ص ص ٧٢، ٧٣.

(٣) انظر تأسيس حزب مصر العربي الاشتراكي
http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/party/parties/٠٤٠٧٠٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١٠.htm

(٤) على الدين هلال: المرجع السابق،ص ٢١٥، انظر أيضا حسن أبو باشا: مرجع سابق، ص ٥٨.

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م وقد رأسه خالد محيى الدين.[١] ولأن حزب التجمع كان من أشد المعارضين لسياسات السادات، سواء الاقتصادية الخاصة بالانفتاح الاقتصادي، أو الخارجية خصوصا الاتجاه للغرب والصلح مع إسرائيل. ولتحجيم معارضته، أعلن وزير الداخلية أنه تم ضبط عدد من عقود العمل بمقر حزب التجمع أرسلها الحزب الشيوعي فى العراق لتجنيد شباب مصريين، للانضمام للفكر الشيوعي وإعطائهم عقود عمل بمرتب شهري قدره ٣٥٠٠ جنيها مصرياً حتى يسافر الطالب إلى العراق، وهناك يتم تدريس الفكر اليساري له. ولذلك توقف صدور نشرة التقدم التي كانت تصدر من الحزب، وتم تقديم أعداداً منها إلى النيابة العامة [٢].. بهدف القضاء على شعبيته الضئيلة.

٣ ـ حزب الأحرار الاشتراكيين:

تأسس حزب الأحرار أيضا فى نوفمبر ١٩٧٦م وهو امتداد لمنبر اليمين فى إطار الاتحاد الاشتراكي، وقد رأسه مصطفى كامل مراد، الذي تولى زعامة الأغلبية بمجلس الشعب بعد أن حصل الحزب على ٢٢ مقعدا، ولم يكن الحزب معارضا بل أيد الحزب ما قام به السادات فى أحداث يناير١٩٧٧م، كما أيد قانون حماية الجبهة الداخلية الذي صدر عقب تلك الأحداث، ثم أيد زيارة الرئيس إلى القدس، وأعلن رئيس الحزب فى ٢ نوفمبر ١٩٧٨م بعد لقائه نائب رئيس الجمهورية عن قيام ائتلاف بين الحزب الوطني وحزب الأحرار لتوحيد جهود الحزبين تحقيقا للمصالح العليا لمصر.[٣] وحتى ابريل عام ١٩٧٩م اتخذ حزب الأحرار موقف التأييد لسياسات الرئيس السادات الداخلية والخارجية، والهجوم على حزبي التجمع والوفد، [٤]

---

(١) نفس المرجع، ص ٢١٦، وانظر نشأة الحزب وملامح تطوره من خلال التقرير التنظيمي لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الصادر عن المؤتمر العام الأول للحزب ١٠ – ١١ ابريل ١٩٨٠م ص١٤ :٢٧.وانظر أيضا السيد زهرة: المرجع السابق،ص ٧٠: ٧٣.

(٢) حمدي الطاهرى: مرجع سابق، ص ص ٩٠ -٩١.

(٣) على الدين هلال "دكتور" مرجع سابق ص ص ٢١٦ – ٢١٧، وقد تم إلغاء ذلك الائتلاف فى ٢ يوليو ١٩٧٩م، وقال رئيس حزب الأحرار أن أهداف الائتلاف قد تحققت، وأعلن أنه سيقوم بدوره كحزب معارض. وانظر تاريخ حزب الأحرار
http://ahrm.jeeran.com/archive/٢٠٠٦/١١/١١٨٨٦٩.html

(٤) السيد زهرة: مرجع سابق، ص ٧٧.

ويلاحظ على الأحزاب الثلاثة السابقة أنها كانت امتداداً للمنابر فى إطار الاتحاد الاشتراكي، وقامت فى نوفمبر ١٩٧٦م تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦م بتحويل التنظيمات السياسية الثلاثة إلى أحزاب، كما اتفقت فى أن قادتها كانوا ضباطا وقد اعتبر فؤاد سراج الدين زعيم حزب الوفد " أن الأحزاب الثلاثة ذرية غير صالحة لأب فاسد هو الاتحاد الاشتراكي، ولا يمكن أن يقتنع الشعب المصري فى يوم من الأيام بسلامة حياة سياسية حزبية يرأس أحزابها الثلاثة ثلاثة من إخواننا العسكريين".[١]

كما يلاحظ أن حزب الأحرار الاشتراكيين قد رفع شعارات لا يؤمن بها مثل تصريحات رئيس الحزب "إن الأحرار الاشتراكيين هم طليعة الفكر الاشتراكي الديمقراطي الحر"[٢] بينما الحزب يرفض الفكر الاشتراكي بكل مبادئه، بل يعد امتدادا لحزب الأحرار الدستوريين فى العهد الملكي، وكان زعماء الحزب رجال أعمال ورأسماليين وأصحاب مشاريع مستقلين، وانشغالهم بالسياسة يرجع إلى اهتماماتهم الاقتصادية فكان "مصطفى كامل مراد" رجل اقتصاد ورئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب ومدير شركة القطن المصرية، ويؤيد زعماء الحزب سياسة الانفتاح، وإن انصب نقدهم على المعدل البطيء جداً للتحرر الاقتصادي، وعلى عدم إشراك القطاع الخاص بدرجة كافية فى تنمية الاقتصاد.[٣] وقد أعد الحزب فى يوليو ١٩٧٩م مشروعا لتعديل المادة الرابعة من الدستور التي تنص على أن الأساس الاقتصادي هو النظام الاشتراكي،[٤] ودعا إلى الحرية الاقتصادية، والحد من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية، وتخليص دور القطاع العام، وإطلاق العنان لنشاط القطاع الخاص فى كافة المجالات.[٥]

(١) فؤاد سراج الدين: لماذا الحزب الجديد، مرجع سابق ص ٢٧.

(٢) السيد زهرة:المرجع السابق، ص ٧٩، نقلا عن برنامج حزب الأحرار الاشتراكيين، ص٥.

(٣) عمى ايلون وآخرون: النظام الحاكم والمعارضة فى مصر فى عهد السادات، سلسلة كتب مترجمة"٧٧٠، الهيئة العامة للاستعلامات ص ١٤٥.

(٤) جريدة الأحرار، السنة الثانية، العدد ٥٠، ١٩٧٩/٧/٩م.

(٥) السيد زهرة: المرجع السابق، ص ٨٠.

٤ ـ حزب الوفد الجديد:

هو امتداد لحزب الوفد الذي كان حزب الأغلبية فى فترة ما قبل١٩٥٢م[(١)] وقد وافقت لجنة الأحزاب السياسية فى ٤ فبراير ١٩٧٨م بالإجماع على قيام الحزب، وفى ١٧ فبراير ١٩٧٨م تم انتخاب فؤاد سراج الدين رئيسا له، [(٢)] وقد جاء إقرار قيام حزب الوفد مقترنا بتعديلات أساسية اشترطتها لجنة الأحزاب، منها الالتزام بمبادىء ثورة ٢٣ يوليو وبمبادىء حركة ١٥ مايو، والالتزام بنظام ومفاهيم الديموقراطية الاشتراكية، كما تم حذف بعض المؤسسين لكي يكون المؤسسون من العمال والفلاحين أكثر من النصف.[(٣)] وقد أقبل الناس على الانضمام للحزب بأعداد غفيرة حتى بلغت ٩٨٠ ألف طلب، [(٤)] وبذلك نشأ الوفد نشأة شعبية مغايرة لنشأة الأحزاب التي نشأت بمبادرة رسمية، وركز الوفد على وجوب تحقيق إصلاح اقتصادي، وإدخال تعديلات ديموقراطية على النظام السياسي، وركز على حماية الحريات وحقوق الإنسان وإلغاء القوانين الاستثنائية، وأن يتم اختيار الرئيس بالانتخاب العام[(٥)] وطالب بأن ترفع الحكومة يد الاتحاد الاشتراكي عن الصحافة.[(٦)]

كانت تلك النشأة والخوف من أن يعود الوفد إلى سابق عهده كحزب للأغلبية سبباً لهجوم السادات وأجهزة الإعلام على الوفد، وكان ذلك مقدمة للاستفتاء الذي جرى فى ٢١ مايو ١٩٧٨م على ما يسمى مبادىء حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي "والتي كانت موجهة أساساً إلى الوفد" [(٧)] حيث نص القانون فى مادته الرابعة على أنه لا يجوز الانتماء إلى الأحزاب السياسية، أو مباشرة الحقوق، أو الأنشطة السياسية لكل من تسبب فى إفساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد

---

(١) يونان لبيب رزق " دكتور": الأحزاب المصرية قبل الثورة ١٩٥٢م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مايو ١٩٧٧م، ص ٤٤ – ٦٥.

(٢) السيد زهرة: مرجع سابق، ص ٨٦. حدد فؤاد سراج الدين أسباب إنشاء حزب الوفد الجديد فى احتفال نقابة المحامين، بذكرى الزعيمين سعد زغلول، ومصطفى النحاس مساء يوم ٢٣ اغسطس ١٩٧٧م وقد نشر الخطاب فى كتاب فؤاد سراج الدين: لماذا الحزب الجديد، مرجع سابق، ص ١٦: ٩٦.

(٣) حمدي الطاهرى: مرجع سابق، ص ٧٥.

(٤) الأهرام، ٧ مارس ١٩٧٨م.

(٥) على الدين هلال: مرجع سابق، ص ص ٢١٧ – ٢١٨.

(٦) حمدي الطاهرى: مرجع سابق، ص ٧٦.

(٧) السيد زهرة : مرجع سابق، ص ٨٧

المناصب الوزارية منتمياً إلى الأحزاب السياسية التي تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م أو بالاشتراك فى قيادة الأحزاب أو إدارتها، وذلك كله فيما عدا الحزب الوطني والحزب الاشتراكي "حزب مصر الفتاة"[(١)]

وبمقتضى القانون شمل الحظر عدداً كبيرا من قيادات الوفد، لذا قررت الجمعية العمومية لحزب الوفد حل الحزب واكتفت اللجنة العليا بتجميد نشاطه بعد أربعة أشهر فقط من إنشائه.[(٢)] وتحقق ما توقعته قيادة الوفد، فأصدر المدعى العام الاشتراكي يوم ١٢ يونيو ١٩٧٨م قراراً بعزل فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج عزلاً سياسيا استناداً إلى القانون رقم ٣٣ لسنة١٩٧٨م[(٣)]

٥ ـ الحزب الوطني الديمقراطي:

أوجدت أزمة الوفد فراغاً سياسياً نتج عن تجميد نشاطه، لذا أزاد السادات شغل الفراغ السياسي بدخوله حلبة العمل الحزبي، فأعلن عن تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي فى ١٤ أغسطس ١٩٧٨م برئاسته،[(٤)] واستولى الحزب على مقار الآتحاد الاشتراكي وأرصدته[(٥)] فأسرع أعضاء "حزب مصر" حزب الحكومة السابق إلى الانضمام إلى حزب الحكومة الجديد، ولما كتب مصطفى أمين " فكرته " ناقدا" هرولة النواب" من حزب مصر إلى الحزب الوطني الديمقراطي؛ لأنه حزب رئيس الدولة. فأحدث النواب ضجة كبيرة لدى الرئيس، وأوغروا صدره ضد الكاتب، فأمر الرئيس فى أغسطس ١٩٧٨م بمنع مصطفى أمين من كتابة بابه اليومي " فكرة " فى الأخبار، وأخبار اليوم، وبمنع ركنه الاسبوعي " الموقف السياسي" فى أخبار اليوم لمدة ٤٠ يوما، مما كان له أثر سيئ على نفوس القراء. ولذلك رأى الرئيس نشر قصة "سنة أولى حب" فى أخبار اليوم، لتخفيف صدمة قرار وقف عمود فكرة.[(٦)]

---

(١) القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨م بشان حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، القرارات الكبرى لثورة يوليو، مرجع سابق، ص ٢٤٥. ٢ يونيو١٩٧٨م، وانظر الجريدة الرسمية، العدد ٢١ مكرر، بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٧٩م، وانظر النشرة التشريعية، العدد الخامس، مايو ١٩٨١م، ص ١٥١٤؛ ١٥٢٥.

(٢) على الدين هلال: مرجع سابق، ص ٢١٧ وقد عاد الوفد لممارسة نشاطه فى ٢١ اغسطس ١٩٨٣م انظر السيد زهرة: مرجع سابق، ص ٨٨.

(٣) رمزي ميخائيل: مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٤) انظر تأسيس الحزب الوطني:

http://www.ndp.org.eg/ar/Aboutus/new_vision.aspx

(٥) يونان لبيب رزق "دكتور": الأحزاب المصرية عبر مائة عام، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٦، ص ١٩٣.

(٦) رمزي ميخائيل: مرجع سابق، ص ١٣١، وانظر حمدي الطاهرى " دكتور": مرجع سابق، ص ٨٠.

٦ ـ حزب العمل الاشتراكي:

اختلف عن الأحزاب السابقة فى نشأته فقد كان إبراهيم شكري وزيراً للزراعة فى حكومة ممدوح سالم، وعضواً فى حزب مصر العربي الاشتراكي، وفى لقاء مع الرئيس السادات اقترح السادات عليه أن يعيد تكوين حزب مصر الفتاة، تحت اسم حزب العمل الاشتراكي.(١) فوافق واستقال من حزب مصر، وفى ٢ نوفمبر ١٩٧٨م نشرت الصحف خبراً؛ بأن الرئيس السادات طلب من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي أن ينضموا لحزب العمل الاشتراكي الجديد؛ لكي يحصل على النصاب القانوني الذي يتيح له أن يعلن قيامه، وأن يكوّن حزباً سياسياً مستقلاً. (٢) ووقع السادات وثيقة تأسيس الحزب فى ٢٣ نوفمبر١٩٧٨م.(٣)

وإقدام السادات على تشجيع حزب العمل بعد تجميد نشاط الوفد، كان موجهاً لحزب التجمع؛ أي أن السادات أراد معارضة مستأنسة. وبلغت مساندة الدولة لحزب العمل حد أن أخلى الحزب الوطني بعض الدوائر لحزب العمل، وأصدر الحزب صحيفة الشعب فى أول مايو١٩٧٩م.(٤)

وهذه النشأة فرضت على حزب العمل إعلان التأييد الكامل والمباشر لسياسة الحكومة، وعلى رأسها الرئيس السادات، لكن سرعان ما تخلص حزب العمل من كل تلك القيود، وأعلن معارضته لسياسات السادات خصوصا بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل. وجاء العقاب سريعاً فاستقال عشرة أعضاء من نواب العمل، وانضموا للحزب الوطني(٥) ثم تقلص عدد ممثلي الحزب فى مجلس الشعب إلى سبعة أعضاء(٦) وحُرِمَت جريدة الشعب من توفير الورق لها بالسعر المدعم، وصودرَت الصحيفة يوم ٢٥ أغسطس١٩٨١م بعد أن رأت المحكمة أن العدد المصادر خرج عن النقد المباح، وظهر آخر عدد من الشعب

---

(١) على الدين هلال:مرجع سابق، ص ٢١٨،وانظر أيضا السيد زهرة" مرجع سابق "ص٨١.
(٢) الأهرام، ٢ نوفمبر ١٩٧٨م.
(٣) الأهرام، ٢٤ نوفمبر ١٩٧٨م.
(٤) رمزي ميخائيل: مرجع سابق، ص ١٣٢.
(٥) السيد زهرة: مرجع سابق، ص ٨٤.
(٦) على الدين هلال: مرجع سابق، ص ٢١٨.

فى عهد الرئيس السادات فى الأول من سبتمبر ١٩٨١م فقد تضمنت قرارات ٥ سبتمبر ١٩٨١م سحب ترخيصها.[١]

وقامت السلطة بتقييد التجربة الديمقراطية، وإخضاعها للرقابة خوفاً من القوة التي تعطيها سياسة الانفتاح السياسي للمعارضة المنظمة، وقد سقطت بعض الأحزاب من المسرح السياسي؛ لأن طابع تنظيمها ونشاطها بدأ يتجاوز حدود الحرية التي كانت الحكومة مستعدة لإتاحتها، [٢]

ثم بدأت رحلة تقييد الصحافة بعد أحداث ١٨ – ١٩ يناير ١٩٧٧م فاستُغِلت الرقابة اللاحقة فى وقف صحيفة الطليعة اليسارية لتأييدها للمظاهرات، ومنع السادات مصطفى أمين من كتابة عموده اليومي ـ فكرة ـ فى الأخبار، وأخبار اليوم فى أغسطس ١٩٧٨م لأنه انتقد هرولة النواب من حزب مصر إلى الحزب الوطني الديموقراطي، كما صودرت صحيفة الشعب الناطقة باسم حزب العمل الاشتراكي يوم ٢٥ أغسطس ١٩٨١م حيث رأت المحكمة أن العدد المصادر خرج عن النقد المتاح، بما تضمنه من طعن وتشهير بالنظام الشرعي للبلاد، والتحريض على كراهيته.[٣]

أراد السادات إقامة ديمقراطية مستأنسة، أو ما يسميه السياسيون ديمقراطية الحزب المسيطر، لذا كان كلما تقدم خطوة نحو التعددية الديمقراطية وحرية الرأي، وضع القيود على تلك الحريات وذلك التوجه، ومن ذلك أنه رفع العقوبة على التظاهر والتجمهر والاعتصام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، وحَظَرَ إعادة تكوين الأحزاب السياسية التي قامت قبل الثورة، وحَرَمَ كل من تقلد المناصب الوزارية منتميا إلى الأحزاب السياسية، التي تولت الحكم حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢م أو اشتركت فى قيادة الأحزاب وإدارتها من الانتماء للأحزاب السياسية، أو ممارسة أي نشاط سياسي، وأصدر قرارا بتشكيل محكمة خاصة باسم محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب فى ٢٣ ديسمبر ١٩٧٩م. وأصدر قانون العيب، لتشديد الرقابة على خصومه فى ١٥ مايو ١٩٨٠م، ونص القانون على إنشاء منصب المدعى العام الاشتراكي، كما نص على إنشاء محكمة

---

(١) رمزي ميخائيل، مرجع سابق، ص ١٣٢.

(٢) عمى ألون وآخرون: النظام الحاكم والمعارضة فى مصر، الهيئة العامة للاستعلامات، ص ١٢.

(٣) نفس المرجع، ص ١٢٩ – ١٣٢.

القيم[1] واشترط عند تعديل قانون الأحزاب عدم مناهضة المبادىء التي وافق عليها الشعب، فى الاستفتاء على معاهدة السلام بتاريخ ٢٠ ابريل١٩٧٩م.[2]

زادت المعارضة لسياسات السادات، مع توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فى مارس ١٩٧٩م، وبلغت أشدها مع وقوع حوادث الفتنة الطائفية العنيفة صيف ١٩٨١م، فهاجم الرئيس السادات قوى المعارضة وأحزابها بشدة فى خطبه.[3] فلم يكن يتوقع أن تتناول الأحزاب المعارضة النقاط الجوهرية فى السياسة الداخلية والخارجية للحكومة، ولذلك ضاق بقوى المعارضة التي لم تترك تصرفاً للحكومة دون أن تنتقده، وحاول التخفيف من هجومها فاستجاب لبعض مطالبهم؛ مثل رفض توصيل مياه النيل عبر سيناء إلى القدس الشرقية، وتنازلت الحكومة عن مشروع هضبة الأهرام وألغته بعد البدء فى تنفيذه، كما استجابت الحكومة جزئياً لرغبة المعارضة فى ترشيد الإنفاق على إعلانات المجاملات وحفلات الاستقبال[4]. لكن هذه الإجراءات لم تُسكت المعارضة خصوصاً بعد تعديلات الدستور فى يوم ٢٢ مايو ١٩٨٠م حيث سمحت بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى[5] وأنشأت مجلس الشورى فى دستور١٩٨٠م[6] لكونه مجرد مجلس استشاري يقوم الرئيس بتعيين ثلثي أعضائه.

وعندما اشتدت المعارضة لنظام السادات، فقام فى الفترة من ٢ سبتمبر ١٩٨١م حتى ٥ سبتمبر ١٩٨١م بالانقضاض على ما بقىّ من التجربة الديموقراطية التي بدأها، فأصدر قراراً بنقل ٦٧ صحفياً من صحفهم، للعمل فى بعض المصالح الحكومية، وفى يوم ٣ سبتمبر أصدر قراراً باعتقال ١٥٣٦ من خصومه السياسيين، وفى يوم ٥ سبتمبر أصدر قراراً بإلغاء تراخيص

---

(١) عبد العظيم رمضان: خطوات اعتداء السادات على الديمقراطية، جريدة الوفد، العدد ٢١١، ٩ نوفمبر١٩٨٧م، ص ٥.

(٢) قانون الأحزاب، رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م، وتعديلاته ، القرارات الكبرى، مصدر سابق، ص ٢٣٨.

(٣) يوم ١٤ مايو ١٩٨١م أمام مجلس الشعب والشورى، وفى يومي ١٦ و ١٧ مايو ١٩٨١م، بالإسكندرية.

(٤) رمزي ميخائيل: مرجع سابق، ص ١٣٨: ١٥٠.

(٥) تعديلات دستور ١٩٧١م، الصادرة فى ٢٢ مايو ١٩٨٠م، مادة ٧٧. انظر القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو، مصدر سابق، ص ١٦٢.

(٦) دستور ١٩٧١م وتعديلاته، الباب السابع مادة١٩٤م، وما بعدها حتى المادة ٢٠٥. انظر نفس المصدر السابق، ص ١٧٦: ١٧٨.

الصحف المعارضة، ثم نقل ٦٤ من أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات إلى أعمال إدارية[١] وبذلك عادى جميع طوائف الشعب مرة واحدة، وجمع البلد كلها فى خندق واحد ضده،[٢] وقد أعلن الاتحاد العام للعمال تأييده للقرارات والإجراءات التي أعلنها السادات، ووصفها بأنها ثورة جديدة فى ميدان العمل الداخلي، وإضافة جديدة تدعم صرح الرخاء والرفاهية،[٣] وكان ذلك بداية النهاية لعصر السادات، وديمقراطيته التى تميزت بأن لها مخالب وأنياب، وإذا كان عبد الناصر قد حكم كدكتاتور بلا مؤسسات، فإن السادات حكم مصر كدكتاتور بمؤسسات.[٤]

ثانيا ـ القضاء والعدالة:

١ ــ القضاء فى عهد الرئيس: جمال عبد الناصر.

القضاء ولاية جليلة، ورسالة سامية، وقوام القضاء الاستقلال والحيدة، وذلك ليس ميزة ذاتية للقاضى، ولكنها ضمانات لإعلاء كلمة القانون، وكفالة حقوق الأفراد وحرياتهم. وقد أعلنت ثورة يوليو احترامها للقضاء، حيث أصدر القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش في الإعلان الدستوري ١٠ فبراير١٩٥٣م " إن القضاء مستقل لا سلطان عليه لأحد بغير القانون"[٥] ونص دستور ١٩٥٦م على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، والقضاة غير قابلين للعزل.[٦] كما نص دستور ١٩٥٨م على ذات المواد أيضًا[٧] وقد قررت الدساتير أن العقوبة شخصية ولا يجوز القبض على أحد إلا وفق القانون، ويحظر إيذاء المتهم جسميا أو معنويا.[٨]

---

(١) الوفد، عدد ٢١١، ٩ نوفمبر١٩٨٧م، ص ٥، وانظر عادل حمودة "أيام السادات الأخيرة" ط١، سفنكس للطباعة والنشر، ١٩٩٢م، ص ١٢ وانظر عمر التلمساني: أيام مع السادات، دار الاعتصام، ١٩٨٤م، ص٦.

(٢) أنور محمد: شهود عصر السادات، ط١، دار إيه إم للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٥٤.

(٣) هويدا عدلي: العمال والسياسية، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

(٤) محمود جامع: عرفت السادات، مرجع سابق، ص ١٩٥.

(٥) الوقائع المصرية، العدد ١٢ مكرر ب بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٥٣م،وانظر القرارات الكبرى لثورة يوليو، مصدر سابق، ص ١٦.

(٦) دستور ١٩٥٦م، المصدر السابق، ص ٢٦، ٣٦. المواد ٣٢، ١٧٩.

(٧) انظر المواد ٥٩ : ٦٣ من دستور ١٩٥٨م، القرارات الكبرى، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٨) انظر المواد ٣٣، ٣٤، ٣٧ من دستور ١٩٥٦م، القرارات الكبرى، نفس المصدر، ص ٢٦.

لكـن النصـوص الدسـتورية التـي تعتـرف بـالحقوق والحريـات لا تكفـى لضـمانها، وإنمـا يلـزم لضـمان فاعليتهـا دعمهـا بالتشـريعات اللازمـة، وإقامـة المؤسسـات التـي تُفَعل القوانين والتشريعات، وضرورة المحافظة على معايير اسـتقلال القضـاء[1] فـالإعلان الدسـتوري ١٠ فبرايـر ١٩٥٣م خَـوَّل لمجلـس الوزراء تولى السلطتين التشريعية والتنفيذية معاً؛ أي أنه أخذ بمبدأ الدمج بين السـلطات، فاسـتحال تطبيـق نصـوص اسـتقلال القضـاء؛ لأن السـلطة التشـريعية فقدت وجودها ذاته، بخضوعها للسلطة التنفيذية؛ لأن القضاء يستمد استقلاله من الفصل بين السلطات.[2]

وقـد تعـددت أشـكال الاعتـداء علـى القضـاء، حيـث تشـكلت نوعيـات مـن المحاكم الاستثنائية بأسماء مختلفة، مثل المحاكم العسكرية، ومحكمة الثورة، ومحكمـة الغـدر، ومحكمـة الشـعب،[3] والمحـاكم الاسـتثنائية؛ هـي محـاكم غيـر عاديـة تقـوم الحكومـة بتشـكيلها مـن أفـراد غيـر مـؤهلين لممارسـة القضـاء، والإجراءات فيها مختصرة، وطرق الإثبات تخل بسير العدالة مما يؤدى إلى هـدم مبـدأ المسـاواة بـين المتقاضـين، وإضـعاف هيئـة القضـاء العـادي، وسـلب اختصاصاته، ويقترن إنشاؤها بظروف استثنائية لتطبيق قوانين استثنائية، تجعل المحاكم مجرد آلة لتنفيذ أغراض معينة، فيخضع القضاء للسياسة.[4]

وعنـدما تُنشـئ السـلطة التنفيذيـة محـاكم اسـتثنائية فالغالـب أن توسـع مـن صلاحيات المحاكم، وبالأخص حينما تكون من المحاكم الجنائية السياسية. مـع عـدم تقييـد المحكمـة بقـانون عقـابي، وذلـك بمثابـة خـروج علـى الشـرعية الجنائيـة.[5] وتتميـز المحـاكم الاسـتثنائية بعـدة خصـائص منهـا: أنهـا موقوتـة فـى وجودها، وتنفرد بإجراءات خاصة لا تتبع أمام المحاكم العادية، وتتميز بطابع السرعة فى نظر الاتهامات، وعدم إمكانية الطعن فى أحكامها، ويتم تشكيلها مـن أشـخاص مـن غيـر القضـاة. ويحـرر القـانون الصـادر بإنشـائها قضـاتها مـن

---

(١) محمود عاطف البنا" دكتور": مقدمة كتاب على عبد العال العيساوي: حتى لا نقول وداعا قاضى الحريات، ط١، دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٣م، ص ٨.

(٢) رمزي ميخائيل: أزمة الديموقراطية، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٣) طارق البشرى "مستشار" :القضاء المصري بين الاستقلال والاحتواء، http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/١٤-٠٣-٢٠٠٣/AlBishri.htm

(٤) على عبد العال العيساوى : المرجع السابق، ص ١١٥

(٥) أحمد العطار " دكتور ": مرجع سابق، ص ١٠٢.

التمسك بمبدأ الشرعية، وعدم إتباع قواعد الإثبات، وإهدار ضمانات المحاكمة وحقوق المتهمين بل ويترك للمحكمة الحرية فى ما تراه من إجراءات، [1] وتسمح المحاكم الاستثنائية بتطبيق القانون بأثر رجعي؛ أي أنها تحاكم على أفعال حدثت قبل صدور قانون وتشكيل المحكمة. [2]

وبذلك تعتبر المحاكم الاستثنائية اعتداءً على استقلال القضاة، واعتداءً على الدستور الذي قرر بأن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأي سلطة التدخل فى القضايا أو في شئون العدالة، [3] والمحاكم الاستثنائية المفروض أنها مرتبطة بإعلان حالة الطوارئ؛ أي بوجود رقابة قانونية على قيام الحالة الطارئة. [4] كما دأبت تلك المحاكم على إدانة أشخاص لم يمثلوا أمامها، ولم ترفع عليهم دعوى، بل دون أن يُسألوا في التحقيقات المعروضة عليها، رغم أنه لا يجوز الحكم على شخص قبل سماع أقواله، وتحقيق دفاعه[5] وأحكامها وصفت بأنها هزلية. [6]

ومن أمثلة المحاكم الاستثنائية محكمة الغدر، التي تشكلت بالقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢م الذي نص على اشتراك أربعة ضباط عظام، يعينهم القائد العام للقوات المسلحة أعضاءً، ويقوم وزير العدل بتعيين مستشار من محكمة النقض رئيساً، ومستشارين من محكمة استئناف القاهرة عضوين. وكانت مكلفة بمحاكمة كل من ارتكب فعلا مما يعتبر اعتداء على المصلحة السياسية، وغيرها من أنواع المصلحة العامة، بعد أول سبتمبر١٩٣٩م كالتعاون على إفساد الحكم والحياة السياسية، واستغلال النفوذ، واشترطت عدم جواز الطعن في الأحكام. [7] وواضح من تشكيل المحكمة أن الغلبة للعسكريين، حتى يكون

---

(١) نفس المرجع، ص ص ٣٦، ٣٧.

(٢) نجاتي سيد أحمد " دكتور": الجريمة السياسية.. دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٢م، ص ٦٧٤.

(٣) الدستور الدائم ١٩٧١م، مصدر سابق، مادة ١٦٦. وانظر أيضا أحمد العطار " مرجع سابق " ص ٤٨. وقد قررت كل الدساتير المصرية الصادرة بعد الثورة استقلال القضاء.

(٤) محمود نجيب حسني "دكتور": شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م، ص ٧٨٢.

(٥) وجدي عبد الصمد "مستشار": حوار ولقاء مع قاضى القضاة، مجلة القضاة، السنة الثانية، العدد السابع، اغسطس١٩٨٧م، ص ٢٠.

(٦) محمود جامع: عرفت السادات، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٧) أسامة الشناوي "دكتور": المحاكم الخاصة فى مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، وانظر، القوانين الاستثنائية وحق التنظيم في مصر، http://www.achr.nu/kt١.htm

لهم الحكم الأخير عند المداولة، وأنها تخل بالمبدأ القانوني والشرعي المستقر؛ حول عدم رجعية قانون العقوبات، فتحاسب السياسيين بحجة إفسادهم للحياة السياسية، في تاريخ سابق على وجود الذين وضعوا القانون وصنعوا المحكمة، كما أنها تضيع حقوق المتهمين عندما تشترط عدم جواز الطعن في أحكامها[1] فالهدف من المحكمة تصفية حسابات سابقة، ومعاقبة من يسمون بأعداء الثورة.

ثم تشكلت **محكمة الثورة** فى١٣ سبتمبر ١٩٥٣م من ثلاثة من الضباط- أعضاء مجلس قيادة الثورة عبد اللطيف البغدادي " رئيسا " أنور السادات عضوا " وحسن إبراهيم "عضوا" - واختصت بالنظر في الأفعال التي تعتبر خيانة للوطن، أو ضد سلامته في الداخل والخارج، وكذلك الأفعال التي تعتبر خيانة للوطن أو سلامته فى الداخل والخارج، وكذلك الأفعال التي تعتبر موجهة ضد نظام الحكم، أو ضد الأسس التي قامت عليها الثورة. كما اختصت بالنظر فيما يعرضه مجلس قيادة الثورة من القضايا، ولو كانت منظورة أمام المحاكم العادية أو غيرها من جهات التقاضي الأخرى، مادام لم يصدر فيها حكم. ويتم سحبها من المحاكم المختصة، ويؤخذ على المحكمة أنها تشكلت من الضباط فقط، ولم يدخلها قضاه !! ولم تتقيد بأي قانون، وتعاقب دون إبداء الأسباب، فلم تحدد الأفعال التي تعتبر خيانة للوطن. ومثلت هذه المحكمة سيفا مسلطا على رقاب أي صاحب رأى مخالف لما يراه مجلس الثورة، وتعاقب على أفعال وقعت قبل صدور قرار تشكيل المحكمة مخالفة بذلك مبدأ عدم رجعية نصوص التجريم، كما أنها ألغت سلطة محكمة النقض بقرارها بعدم الطعن في أحكامها. وأكِّد ذلك القرار بقانون رقم ٤٨ لسنة ٦٧ على أن أحكام محكمة الثورة نهائية، ولا يجوز الطعن فى أحكامها.[2]

وذكر عبد اللطيف البغدادي أنه رفض طلبا من عبد الناصر بعرض الأحكام قبل إصدارها على مجلس الثورة، لإحساسه بظلم الأحكام وعدم نزاهتها، وبرر البغدادى عدم مشاركته فى محاكمة الإخوان بدعوى عدم

---

(١) على عبد العال العيساوي: المرجع السابق، ص ١١٩ : ١٢١ وانظر نقد محكمة الغدر عند أحمد العطار" دكتور": القضاء الجنائي الاستثنائي.. دراسة فى النظام القضائي المصري والفرنسي، مكتبة الرسالة الدولية للطباعة والكمبيوتر، بدون تاريخ، ص ٤٠٤.

(٢) على عبد العال العيساوي: حتى لا نقول وداعا قاضى الحريات، المرجع السابق، ص ١١٦ – ١١٧

نزاهتها؛ ولكون الأحكام تعرض مسبقاً على المجلس.[1] وقد أكدت محكمة النقض فى حكمها الصادر فى ٢٣ يوليو ١٩٥٣م أن محكمة الثورة قد فُوِّضت سلطة كاملة في التجريم والعقاب بغير إبداء الأسباب، وهى لا تتقيد بأي قانون، ولا بأي مبدأ من المبادئ الأساسية فى القانون الجنائي الموضوعي، أو الإجرائي، وأعطيت لها الحرية فى أن تحكم بما تشاء على من تقدمه إليها مجلس قيادة الثورة، وينفذ حكمها بعد التصديق عليه من المجلس[2] ولأن تشكيل المحكمة كان مرتبطا بالأشخاص الذين تتكون منهم؛ لذلك كان لا بد من تشكيل محكمة جديدة لمحاكمة الإخوان المسلمين بعد حادث المنشية، وأخذت نفس صلاحيات محكمة الثورة.[3]

لقد سقطت هيبة القضاء منذ أن اعتدى الضباط المؤيدين لجمال عبد الناصر على الدكتور عبد الرزاق السنهوري "رئيس مجلس الدولة" فى ٢٩ مارس سنة١٩٥٤م[4] ثم صدور قرار مجلس الثورة بحرمانه من كافة الحقوق السياسية،[5] وبعد أن استتب الأمر لجمال عبد الناصر بعد أزمة مارس ١٩٥٤م أصدر مجلس الثورة في ١٤ إبريل ١٩٥٤م قراراً بالحرمان من الحقوق السياسية لكل من تولى الوزارة في الفترة من ٦ فبراير١٩٤٢م إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢م وكان منتميا إلى حزب الوفد، أو الأحرار الدستوريين، أو الحزب السعدي.[6]

القوانين المقيدة للحريات:

ويبدو أن المحاكم الاستثنائية كانت لا تكفى في القضاء على الخصوم، والسيطرة على المعارضين لذا صدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤م قبل عودة الحياة النيابية بيومين.[7] وخطورة القانون في أنه يعطى لرئيس الجمهورية الحق

---

(١) محمود فوزي: ثوار يوليو يتحدثون، مرجع سابق ص ٨٨.

(٢) أحمد العطار:المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٣) جريدة الأنباء العدد ٨٨٥٠، ٤ يناير ٢٠٠١ وكان تشكيل المحكمة بعد ستة أيام من حادث المنشية.

(٤) جريدة العربي، العدد ١٠٠٨، ٧ مايو ٢٠٠٦.

(٥) رمزي ميخائيل: أزمة الديموقراطية، المرجع السابق، ص ٣٤.

(٦) نفس المرجع، ص ٣٥. كان عام ١٩٤٢م يمثل اعتداء السلطات البريطانية على صلاحيات الملك، بفرض حكومة حزب الوفد برئاسة مصطفى النحاس على الملك، فيما عرف بحادث ٤ فبراير مما أضعف الوفد باعتباره حزب الأغلبية.

(٧) سامي جوهر: المرجع السابق، ص ٨١.

في القبض على المواطنين، واحتجازهم في مكان أمين، وأن يفرض الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم، وأعطى للنيابة العامة سلطة مطلقة، وغير ملزَمة بما ورد في قانون الإجراءات الجنائية من قيود وضمانات للأفراد، بل إن القانون نفسه خَوَّلَ لرئيس الجمهورية الحق في أن يأمر بتشكيل محاكم عسكرية استثنائية؛ لمحاكمة المواطنين فيما هو منسوب إليهم من جرائم، وأعفى المحاكم من أي تقيد إلا ما ينص عليه في أمر تشكيلها من إجراءات. وحظر الطعن بأي وجه مر الوجوه في أحكامها.(١)

ولعل تلك الإجراءات قد أعطت الفرصة للمحاكم بأن تحكم بما شاءت دون أي قيد، كما أعطتها الحق في الجور، وتضيع حقوق الأفراد، دون أن يكون لهم الحق في الطعن في أحكامها أو المطالبة بإلغائها، أو بالتعويض عنها أمام أية هيئة كانت. وقد وصف كمال الدين حسين القانون بأنه قانون فرعون بل "إن فرعون نفسه لم يكن لديه مثل هذا القانون"(٢) وقد أصدر عبد الناصر ذلك القانون مدعياً أنه عرضه على مجلس الرئاسة، وأنهم وافقوا عليه.(٣) رغم أنه لم يعرض القانون على مجلس الرئاسة، وقد فاجئهم بإصداره كما اعتاد أن يفاجئهم دائما.(٤)

استُغِلَّ القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤م أسوا استغلال، فقد أورد الدكتور حسين مؤنس صورة ضوئية لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٨٧٣ مكرر لسنة ١٩٦٥م حيث نص على اعتقال المواطن محمد صلاح الدين وآخرين، معتمداً على ذلك القانون.(٥) ومن الممكن للذين تسلموا هذا القرار أن يقبضوا على أهل مصر جميعاً، فقد أوضح المستشار محمد عبد السلام أنه قد تم اعتقال كثير من المواطنين بغير أوامر اعتقال، اعتماداً على أوامر شفوية من رئيس الجمهورية، حيث إن المادة الثالثة من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨م تجيز ذلك(٦) بل وصل الأمر إلى أن ترك رئيس

---

(١) الجريدة الرسمية ٢٤ مارس ١٩٦٤م العدد ٦٩ ص٧٥٢ – ٧٥٣.

(٢) سامي جوهر: المرجع السابق، ص ٨١، وانظر أيضا حسين مؤنس: باشوات وسوبر باشوات، المرجع السابق، ص ٣٤١.

(٣) سامي جوهر: المرجع السابق، ص ٨١.

(٤) سامي جوهر: الصامتون يتكلمون، المكتب المصري الحديث، ط٦، مارس ١٩٧٦م، ص١٣٨.

(٥) حسين مؤنس " دكتور": نفس المرجع، ص ٢٨٣.

(٦) القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨م المعروف بقانون الطوارئ

الجمهورية أمر إصدار قرارات الاعتقال إلى وزير الداخلية، الذي تركه إلى مدير مصلحة الأمن العام أو مدير المباحث العامة، وهكذا تدرج الأمر إلى أن يكون لتقرير مخبر الشرطة القول الفصل فى اعتقال المواطن، ولا أدل على هذه الفوضى من وجود أشخاص فى المعتقلات لا يدرى وزير الداخلية شيئا عنهم، ولا من الذي أمر باعتقالهم.[1]

فالقبض على المواطنين تم لأتفه الأسباب، حتى لو كان إلقاء نكته، أو إعلان نقد.[2] بالإضافة إلى استعمال الاعتقال لتصفية حسابات شخصية ولتحقيق متع خاصة [3] المادة الأولى من القانون ١١٩ تنص على اعتقال من سبق اعتقالهم سياسيا، من ٢٦ يوليو ١٩٥٢م حتى ٢٦ مارس ١٩٦٤م ومن صدرت ضدهم أحكام بالحرمان من الحقوق السياسية، أو طبقت عليهم القوانين الاشتراكية، أو فرضت عليهم الحراسة، أو صدرت ضدهم أحكام من محاكم أمن الدولة الجزئية والعليا، وبهذا أجاز القانون تكرار العقوبة على الجريمة الواحدة وأجاز الاعتقال في غير ظروف الطوارئ، كما أضفى شرعية على الاعتقال العشوائي الذي قامت به أجهزة الأمن قبل ذلك، وأجاز لرئيس الجمهورية فرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين يأتون أعمالا تتعارض مع المصالح القومية للدولة،[4] وهى تهمة غير محددة، ومن المعروف أن الحراسات كانت تُفرض استنادا إلى إعلان الطوارئ، فجاء القانون ليعطيها الشكل الدائم، ولم يحدد كيفية إنهاء الحراسة فتركت لمشيئة الحاكم وحده.[5]

ومن العجيب إصدار الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤م في نفس يوم إصدار القانون ١١٩ رغم التعارض الواضح بينهم، فالدستور ينص على أن الملكية

---

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A٣٦٣٥C٢D-٢E٧٢-٤١٥D-٩٩٣A-٣BA٧D٤CABCFD.htm

(١) محمد عبد السلام "مستشار": سنوات عصيبة ذكريات نائب عام، ط٢، دار الشروق مايو ١٩٧٥م ص١٣٤:١٣١. وقد اسند إليه منصب النائب العام فى الفترة التي امتدت من ٣١ من اغسطس سنة ١٩٦٣م إلى آخر اغسطس سنة١٩٦٩م.

(٢) شوكت التونى: محاكم الدجوى، دار الشعب ط١، ١٩٧٥م ص ٢٥٩.

(٣) عادل حمودة: صلاح نصر والمشير عامر ر'انسوان،
http://www.diwanalarab.com/spip.php?article٥٥٩٠

(٤) الجريدة الرسمية، ٢٤ مارس١٩٦٤م، العدد ٦٩، ص ص ٧٥٢، ٧٥٣.

(٥) رمزي ميخائيل: أزمة الديمقراطية، المرجع السابق، ص ص ٦٤، ٦٥.

مصونة، ولا تنزع إلا للمنفعة العامة، ومقابل تعويض عادل، وينص على حرية الاعتقاد والرأي والبحث العلمي، وحرية الصحافة والطباعة والنشر، وحرية الاجتماعات الخاصة والعامة والمواكب والتجمعات، وينص على استقلال القضاء[1] فألغى القانون ١١٩ كل ضمانات الحرية الصادرة في الدستور الذي أصدره عبد الناصر، فهو يمنح الحرية فى الدستور ويمنعها فى القانون ١١٩ في نفس الوقت، فأصبح عبد الناصر هو القانون الفعلي، أما القانون الحقيقي فكان في إجازة كما قال سعد زايد محافظ القاهرة الأسبق[2] والقانون ١١٩ ألغيت به حالة الطوارئ.[3]

وبالرغم من السلطات غير المحدودة التي منحتها الدساتير والقوانين للرئيس عبد الناصر إلا أنه لم يكن يحترم تلك القوانين، واكتوى بناره من ساعدوه وساندوه في سلطته اللامحدودة، حيث وضع شقيق البغدادى تحت الحراسة، رغم الإعلان الدستوري الذي كان قد أعلن قبل ذلك بيوم واحد فقط، ورغم قراره الخاص بإلغاء قانون الحراسات.[4]

وفى ٢٣ مايو عام ١٩٦٦م صدر **قانون الأحكام العسكرية** رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦م الذي يخضع المدنيين للقضاء العسكري، وكان المشير عبد الحكيم عامر صاحب المشروع، ووضع كل ثقله وراء إقراره. وكان قد عرض مشروع القانون على مجلس الأمة دون علم وزير العدل، وتم إقراره في جلستين كان رئيس المجلس غائبا فيهما هما جلستي ٣، ٤ مايو ١٩٦٦م ومر المشروع في سهولة لا تتفق وخطورة المبادئ التي يتضمنها،[5] وأهم ما يعيب القانون هو اعتدائه على سلطة القاضي العادي، وحرمان المواطن من قاضيه الطبيعي، وقد أعطت المادة السادسة من القانون سلطة واسعة لرئيس الجمهورية فى تحديد اختصاص المحاكم بقرار وليس بقانون، وذلك فى ظل الظروف العادية

(١) دستور ١٩٦٤م، الجريدة الرسمية، العدد ٦٩ تابع " أ " بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٦٤م، المواد ٦، ٣٤، ٣٧، ١٥٢، ١٥٦. وانظر أيضاً القرارات الكبرى لثورة يوليو، المصدر السابق، ص ١١٥: ١٢٧.

(٢) شوكت التوني: محاكمات الدجوى، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

(٣) على جريشة " مستشار": عندما يحكم الطغاة، دار الاعتصام، ١٩٧٥م، ص ٩٣.

(٤) محمود فوزي: ثوار يوليو يتحدثون، المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٥) محمد عبد السلام " مستشار": المرجع السابق، ص ١٤٨.

المستقرة للبلاد، وبذلك ضربت عرض الحائط بجميع المواثيق الدولية، والنصوص الدستورية، والمؤتمرات العلمية القانونية.[1]

أما عن **إجراءات التحقيق** فقد كان التحقيق موازى للتعذيب، رغم أن الدساتير المصرية قد اعتبرت كل اعتداء على الحريات الشخصية، أو الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور والقانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم.[2] وقد تأكد حدوث تعذيب جسيم للمعتقلين، وعدم احترام حقوقهم التي كفلها الدستور في أثناء التحقيق، وليس أدل على ذلك من شهادة النائب العام المستشار محمد عبد السلام الذي أشرف على تحقيقات التعذيب، ولكنه وقف عاجزا عن إتمام التحقيق والمحاكمة للذين قاموا بالتعذيب؛ بسبب اصطدامه بقانون الأحكام العسكرية ٢٥ لسنة ١٩٦٦م وما قضى به من جعل الاختصاص للنيابة والقضاء العسكريين في الجرائم التي ترتكب من العسكريين؛ ولأن المدعين بالتعذيب اتهموا رجال الشرطة العسكرية؛ الأمر الذي أخرج تلك الجرائم عن اختصاص النيابة العامة والقضاء العادي. فاضطر المستشار محمد عبد السلام أمين إلى إحالة أوراق التحقيق في التعذيب إلى النيابة العسكرية لاختصاصها وقال "كنت أدرك أن هذه الإحالة مؤداها دفن أوراق التحقيق"[3].وعندما أراد دراسة القضايا والأحكام المتصلة بالتعذيب تم نقله.[4] لقد وصفت المحكمة العسكرية العليا الحقبة الناصرية بأنها "حقبة من تاريخ مصر كانت فيها السيادة للسياط توصلا للإرهاب، وللإلقاء في غياهب السجون تقرباً و زلفى للحكام؛ ساد فيها الظلام، وسلط سيف الاعتقال على الرقاب، وتضاءلت فيها سمعة سجن الباستيل بفرنسا، وطغت عليها سمعة السجن الحربي لمصر، وأعادت للأذهان ذكرى محاكم التفتيش؛ وما كان يجرى فيها من مخازٍ وفظائع، حيث تسابق الجلادون إلى ابتكار وسائل للتعذيب إرضاءً لشهوة التعذيب في داخلهم؛ حقبة كانت فيها مصر كالنار تأكل بعضها[5] وكان

---

(١) على عبد العال العيساوي: حتى لا نقول وداعا قاضى الحريات، المرجع السابق، ص ٦٩.

(٢) نعيم عطية " دكتور": الدستور المصري وحقوق الإنسان، مجلة السياسة الدولية العدد ٣٩، يناير١٩٧٥م، ص ٣٣.

(٣) محمد عبد السلام "مستشار": مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٤) شهادة المستشار محمد عبد السلام فى كتابه سنوات عصيبة، مرجع سابق، ص ١٣٥ : ١٤٥.

(٥) انظر حيثيات الحكم فى قضية التعذيب الكبرى رقم ٣٣١ لسنة ١٩٧٦م.

التعذيب سمة ذلك العصر، فالسجون تابعة لوزارة الداخلية، وليس لوزارة العدل، ولا توجد رقابة قضائية عليها.[١]

ويتدرج التعذيب من الضرب بالأيدي، والركل بالأقدام إلى التعليق في الفلقة[٢] والجري في حلقة مغلقة مع الضرب بالسياط المجدولة والأسلاك الكهربائية، واستخدام الكلاب الحربية في تعذيب السجناء، وتمزيق ملابسهم، ووضع المياه في الزنزانة لارتفاع حوالي خمسين سنتيمتر، حتى لا يستطيع السجين النوم، ودفن السجين حيا، والحرق بالنار، واستعمال التيار الكهربائي، والغمر في الماء المثلج في غرفة للكلاب، والتوعد بالاعتداء على الأعراض، والتهديد باعتقال الزوجات، والتجويع، والإهانة، وإطلاق أسماء النساء عليهم.[٣]

وتحدث الشيخ محمد الغزالي عن التعذيب بما أسماه طاقية الجنون؛ وهى عبارة عن جهاز على هيئة غطاء الرأس، في حافته طوق من حديد، يمكن بواسطة مسامير لولبية تضيقه وتوسيعه حسب حجم الرأس الداخل فيه، وتحلق رأس المعتقل، ويؤتى بأنواع من الحشرات اللاذعة مثل النحل والزنابير ويوضع رأس المعتقل داخل الطاقية المصنوعة من النحاس، وفيها الحشرات التي تبدأ في اللدغ المتتابع المؤلم، وفى هذا الجو يطلب إلى المعتقل أن يبدي بأقواله أمام محقق عابث، فإذا لم يتكلم تطوع مارد من المردة ليضيق الطوق الحديد حول الرأس، فإذا ارتفع صوت باستغاثة، أو تكبير، أو تسبيح، أمعن في تضييق الطوق، فربما كسرت عظام الجمجمة وانتهى إلى الجنون أو الموت.[٤]

---

(١) على عبد العال العيساوي: حتى لا نقول وداعا قاضى الحريات، مرجع سابق، ص ١٠٦.

(٢) قال رئيس المحكمة العسكرية: أنه أدخلت تعديلات على الفلقة التقليدية وتم تطويرها لتكون أكثر إيلاماً " انظر حيثيات الحكم فى القضية رقم ٣٣١ لسنة ١٩٧٦م، المصدر السابق.

(٣) القضية رقم ٣٣٣ لسنة ٧٦ مصدر سابق، وانظر أيضا تحقيقات النيابة العامة رقم ٣-٤-٥-٧-٩-١٨-٢٠-٢٤-٢٧-٢٨-٣٤-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٥٤-٥٨-٦٠-٦٦-٦٧-٦٨-٨٦-٩٠-٩٢-٩٧-١٠٢-١٠٦-١٠٨-١١١-١١٧-١٢٢-١٢٤-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٥ عند محمد عبد السلام "مستشار": سنوات عصيبة، مرجع سابق، من ص ١٣٨: ١٤٤، وانظر أيضا أحمد عبد المجيد: الإخوان وعبد الناصر قصة تنظيم١٩٦٥م، ط١، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٣م، ص ١٣٢: ١٣٨.

(٤) محمد الغزالي "قذائف الحق" الطبعة الثانية، دار السلاسل، ١٩٧٦م، ص ص ١٠٤، ١٠٥ ومن الغريب أن يبرر البعض التعذيب بحجة أن محمد على ذبح المماليك. انظر رأى خالد محيى الدين للتعذيب فى عهد الناصر عند محمود فوزي: ثوار يوليو يتحدثون، مرجع سابق، ص ١٦٤.

وأُجبِرَ المعتقلون على إتيان اللواط بعضهم فى بعض، كل ذلك وسط الكرابيج ولهيب السياط، أما الزنا فما أسهل أن يقيد المعتقل إلى العروسة، ويؤتى ببنته البكر، أو زوجته، أو أمه ليعبث بها الجنود، وربما صدرت الأوامر بهتكها، والسجين مكبل فى العروسة.(١)

كانت الأوامر بالتعذيب تصدر في بعض الأحيان من كبار القادة، ففي مأساة كرداسة أصدر الفريق محمد فوزي أوامره بأن تمتطى كل امرأة من كرداسة ظهر زوجها أو أبيها أو جارها، وأن يحبو الرجال والنساء فوق ظهورهم؛ بينما اصطف عدد آخر من أهالى كرداسة على هيئة دائرة، وصدرت إليهم الأوامر بأن يصفع كل منهم جاره ويبصق في وجهه. ولاحظ السجانون أن بعض الصفعات ضعيفة فكانوا يلهبون ظهور أصحابها بالكرابيج.(٢) ومن أشكال التعذيب- التي ثبتت بيقين- استخدام الزرادية والكماشة في نزع الشوارب، والشد بالأظافر، وهتك عرض المعتقل؛ بإجلاسه على وتد خشي وتمزيق شرجه.(٣)

كما تعرض المعتقلون لما يسمى بعملية غسيل المخ،(٤) وطرق غسيل المخ هي التعليم بالترابط، والتنويم المغناطيسي، والعقاب البدني، وتحطيم كل نقاط القوة فى السجين، بالإضافة إلى العقاب النفسي، وأخيرا إشعار السجين بالذنب(٥) " وتبذل كل محاولة لتحطيم ولائه لأي فرد أو جماعة خارجة، ويوضح للشخص أن اتجاهاته غير صحيحة، ويجب تغيرها. وتتعدد أساليب تقويم التفكير؛ فمنها عزل الشخص عن الحياة العامة، واستخدام الضغط الجسماني بالحرمان من الطعام والشراب والنوم، حتى يصل إلى درجة الانهيار الكامل، والتهديد باستخدام العنف بل واستخدام العنف والتعذيب والإذلال

---

(١) محمد الغزالي: المرجع السابق، ص ١٠٦.

(٢) سامي جوهر: الموتى يتكلمون، المرجع السابق، ص ٦٤.

(٣) كمال خالد "المحامي": فى ساحة الطغيان، مطبعة البرلمان، ١٩٧٦م، ص ١٢٩.

(٤) غسيل المخ؛ هي محاولة تستخدم لتوجيه الفكر الإنساني ضد رغبة الفرد، أو ضد إرادته، أو عقله باستخدام أي طريقة من شأنها التحكم فى الفكر الإنساني، والهدف منها إجبار الشخص على الإقرار الواضح بأنه قد ارتكب جرائم خطيرة ضد الشعب والدولة، والعمل على إعادة تشكيل وبناء أحاكم الفرد السياسية واستبعاد أفكاره السابقة. صلاح نصر: الحرب النفسية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٣٠، وانظر عبد الحكيم العفيفى: غسيل المخ وتحطم العقائد، ط١، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٣م، ص ١٨.

(٥) عبد الحكيم العفيفى: نفس المرجع، ص ٣٦ : ٥٢.

والضغط النفسي والاجتماعي.[١] ويلاحظ وجود تطابق بين ما حدث من تعذيب للإخوان، وما رواه صلاح نصر في كتابه، بل لقد كان كتابه هو الدستور الذي تم تنفيذه في عمليات تعذيب الإخوان.

تقدم العديد من المجني عليهم بدعاوى قضائية ضد من عذبوهم، وحكمت المحكمة في العديد من القضايا بإدانة من قاموا بجرائم التعذيب؛ ومن تلك القضايا قضية تعذيب مراكز القوى للمواطنين المصريين في كمشيش بمحافظة المنوفية عام ١٩٦٦م، فقضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بأن تدفع الحكومة ١٥٤ ألف جنيه تعويضا لستة مواطنين قامت مراكز القوى بتعذيبهم، واستمر تعذيب بعضهم حتى عام١٩٦٨م[٢] وعلى وزير الحربية أن يدفع ثلاثين ألف جنيه للمستشار على جريشة الذي عذبه اللواء حمزة البسيونى في السجن الحربي.[٣]

وذكرت المحكمة في حيثيات حكمها "أن الفترة التي مرت فيها أحداث هذه القضية هي أسوأ فترة مرت بها مصر طيلة تاريخها القديم والحديث، فهي فترة ذبحت فيها الحريات، ديست فيها كرامة الإنسان المصري، ووطئت أجساد الناس بالنعال، وأمر الرجال بالتسمي بأسماء النساء، ووضعت ألجمة الخيل في فم رب العائلة وكبير الأسرة، ولطمت الوجوه والرءوس بالأيدي وركلت بالأقدام، كما هتكت أعراض الرجال أمام بعضهم، وجاء بنسائهم أمامهم وهددوا بهتك أعراضهن على مرأى ومسمع منهم، ودربت الكلاب على مواطئة الرجال، والمحكمة لا يسعها إلا أن تسجل بأن المخلوق الذي ينسى خالقه، ويأمر الابن بأن يصفع وجه أبيه أمام الناس هو مخلوق وضيع تافه.[٤] وأدانت المحكمة صلاح نصر فى قضايا تعذيب مصطفى أمين، وبعض الإخوان المسلمين، وحكمت عليه بالأشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات.[٥]

---

(١) صلاح نصر: نفس المرجع ، ص ٣٢ : ٣٧.

(٢) جريدة الأخبار، ٢٣ يونيو١٩٧٨م.

(٣) شوكت التونى: محاكمات الدجوى، المرجع السابق، ص ٤٢٤، وانظر أحمد عادل كمال: مرجع سابق، ص ٤٥٨، وانظر على جريشة "مستشار": عندما يحكم الطغاة، دار الاعتصام، ص ٨٣: ١١٣.

(٤) انظر حيثيات حكم المحكمة العسكرية العليا فى القضية رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٧٦م، مصدر سابق.

(٥) الدعوة، أكتوبر ١٩٧٧م ذو الحجة ١٣٩٧ العدد ١٧ السنة ٢٦ العدد ٣٩١ ص ٥٧. وقد أصدر الرئيس السادات قرارا بالإفراج صحيا عنه، وقد علقت مجلة الدعوة على قرار الإفراج بقولها: أن صلاح نصر لم يسجن يوما واحدا فى قضايا التعذيب، وامضي المدة منذ الحكم عليه فى مستشفى القوات المسلحة حتى أفرج عنه بعفو صحي. كما

لقد تم تعذيب كل من دخل المعتقل "تقريبا" في عهد عبد الناصر، وخُصَّت بالتعذيب جماعة الإخوان المسلمين فى السجن الحربي سنة ١٩٥٤م، وبحضور السيد رشاد مهنا، والمقدم حسن الدهشوري، وكان جمال عبد الناصر يحضر شخصيا إلى السجن الحربي، وكذلك جمال سالم، وعلى صبري، وآخرون حتى يروا ويتلذذوا بالتعذيب الذي وقع على كل أفراد الجماعة.[١] وفى ليمان طرة عام ١٩٥٧م تعرض الإخوان لمذبحة؛ أشرف عليها زكريا محي الدين، وصلاح الدسوقي، وكان حصيلتها ٢١ شهيدا، و٢٣ جريحا، بالإضافة إلى ٦ فقدوا عقولهم.[٢] وتم تعذيب الكثير من الإخوان حتى الموت، وعندها لا يتم الإعلان عن موتهم ولا تسلم الجثث إلى أهاليهم، وكان يذاع أنهم هربوا من السجن.[٣] فقد وقع ظلم كثير على الإخوان المسلمين.[٤]

وبعد إتمام عملية التعذيب واعتراف الشخص، يكتب إقرارا بخط يده، ويوقعه بنفسه، ويراجع اعترافه السابق بواسطة ضباط نواب أحكام خريجي كليات الحقوق، وإذا ترك شيئاً سهواً أو عمداً تعاد معه الكَرَّة مرة أخرى، ثم يقدم صاحب الإقرار على أساسه للنيابة ثم المحكمة.[٥] فلا توجد "قضيه منذ ١٩٥٢م إلى ١٩٧٠م إلا وفيها اعتراف بالقتل العمد، والاتفاق الجنائي، والتآمر على قلب نظام الحكم، والتخابر مع دولة أجنبية"[٦] ومن طرائق قضية كمشيش أن أحد المتهمين دلل على كذب اعترافه، بوجوده في المعتقل وقت الواقعة.[٧]

لقد بالغ عبد الناصر فى إجراءات حماية نفسه، فأنشأ بجوار أجهزة الأمن، أجهزة خاصة تتبعه شخصيا، كما أن المستفيدين الملتفين حوله أرادوا أن يفرضوا حمايتهم عليه بادعاء اكتشاف مؤامرات وهمية، والقضاء عليها بأبشع

ذكرت أن شمس بدران "إمبراطور التعذيب " خرج من مصر ومعه ٧ ملايين جنيه ويعيش فى لندن عيشة اللوردات. انظر، سامي جوهر " الموتى يتكلمون " مرجع سابق، ص ٦٤.

(١) جابر رزق: مذابح الإخوان فى سجون ناصر، دار الاعتصام ١٩٧٧م، ص ٢٦ وانظر أيضا، على جريشة "مستشار": " عندما يحكم الطغاة " دار الاعتصام، ١٩٧٥م، ص ١٣٠.

(٢) مجلة الدعوة يوليو ١٩٧٧م، العدد ١٣ السنة ٢٧، العدد ٣٨٧، ص ١٠: ١٣.

(٣) على عشماوى: التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين، ط١، دار الهلال، ١٩٩٣م، ص ١٤٣.

(٤) انظر شهادة كمال الدين حسين عند محمود فوري: المرجع السابق، ص ٦٤ – ٦٥. م.

(٥) أحمد عبد المجيد: الإخوان المسلمون وعبد الناصر، المرجع السابق، ص ص ١٢٨، ١٢٩. لمزيد من التفصيل عن التعذيب يمكن الرجوع إلى أحمد رائف: البوابة السوداء، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٩م، وانظر كذلك زينب الغزالي: أيام من حياتي، ط٦، دار الشروق، ١٩٨٩

(٦) شوكت التونى: محاكمات الدجوى، المرجع السابق ص ٢٥٩.

(٧) محمد عبد السلام " مستشار": مرجع سابق، ص ١٤٦.

الوسائل الإجرامية. وساعد على تقبل عبد الناصر لتعذيب الخصوم، أن المحيطين به كانوا يتحدثون إليه من قاعدة التقديس وأن كل متهم بالتآمر ضد عبد الناصر إنما هو متآمر ضد مستقبل الأمة العربية كلها وحياتها، [(1)] ولم يكن التعذيب سلوك أفراد فحسب، بل كان قانونا معترفا به، حيث نص القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦م على عقوبة الجلد كوسيلة من وسائل تأديب المسجونين، ونصت المادة ١٤٣ بند ٧ من القانون على جلد المسجون بما لا يزيد على ٣٦ جلدة في حالات الضرورة التي يقررها وزير الداخلية، وقد نص قرار وزير الداخلية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩م على بيان حالات الضرورة التي تبيح الجلد[(2)] وبينت اللائحة الداخلية للسجون الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٧٦ لسنة ١٩٦١م وصف الأداة المستخدمة في الجلد في المادة ١٨١[(3)]إن اعتقال الأفراد واتهامهم ومحاكمتهم محاكمة عادلة على أفعال ارتكبوها هذا شيء لا غبار عليه، ولكن الذي لا يجوز أبدا أن يقوم الذين ينفذون القانون بالاعتداء على القانون. فسلطات التحقيق هي أولى الجهات باحترام القانون، وإلا كانوا قدوة لغيرهم في انتهاكه، وبالتالي لن يسود القانون؛ فالقانون يُجَرم تعذيب المتهم بقصد حمله على الاعتراف.[(4)]

مذبحة القضاء:

ضاقت السلطة التنفيذية زرعا بوجود بعض القضاة الشرفاء؛ الذين لا يقيمون وزنا إلا للحق والعدل، لذا بدأت حملة شعواء للقضاء تماما على استقلال القضاء، فطالبوا في الصحف بضرورة إخضاع القضاء للرقابة الشعبية، ولا بد من انتمائه للتنظيم السياسي- الاتحاد الاشتراكي- فأصدر القضاة بيانا في ٢٥ مارس ١٩٦٨م ووافقت عليه الجمعية العمومية للقضاة في ٢٨ مارس ١٩٦٨م[(5)] طالبوا فيه: بوجوب تأمين الحرية الفردية لكل مواطن في الرأي،

(١) موسى صبري: وثائق ١٥ مايو، ط٢، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧م، ص ص ٢٢١، ٢٢٢.

(٢) عبد الله خليل، أمير سالم "المحاميان": قوانين ولوائح السجون في مصر، الطبعة الأولى، نقابة المحامين، مكتبة الفكر القانوني، ١٩٩٠م، ص ١١٥ ، ١١٦.

(٣) نفس المرجع، ص ١١٦. وتنص على " يستعمل في الجلد أداة عبارة عن يد مخروطة من الشوم طولها ٤٨ سم وقطرها بوصة، مركب بأحد طرفيها قطعة من سير جلد، متصلة بحبل كتان مجدول بطول ٢٥ سم، والباقي عبارة عن سبعة أفرع كل فرع ستة عقد طوله ٥٠ سم وسمكه ٦ مللي وتنفذ عقوبة الجلد بالضرب بهذه الأداة بأعلى الظهر.

(٤) عادل عيد: المضابط تتكلم، دار الاعتصام، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٥١.

(٥) جريدة الجمهورية ٢٨ مارس ١٩٦٨م.

والكلمة، والاجتماع، وفى المشاركة بالنقد والحوار والاقتراح، وذلك بسيادة القانون على الحكام والمحكومين على السواء. كما طالبوا باستقلال السلطة القضائية، وابتعاد القضاء عن كافة التنظيمات السياسية، ووجوب تخصص وتفرغ القضاة، وأن تكون النيابة العامة جزءا لا يتجزأ من السلطة القضائية، وينبغي أن تتوافر لرجال النيابة العامة ذات الضمانات التي توفرها الأمة لرجال القضاء باستقلالهم، وعدم قابليتهم للعزل.[1]

من هنا بدأت خطوات إخضاع القضاة، عن طريق التقارير السرية التي كانت تكتب عنهم وترصد تحركات مجموعة معينة من القضاة، وكان من نتائج أحد تلك التقارير؛ إعفاء المستشار عصام حسونة من منصبه كوزير للعدل، كما ألح بعض رجال القضاء إلى الرئيس جمال عبد الناصر أن يقبل أعضاء الهيئة القضائية أعضاء في الاتحاد الاشتراكي،[2] وانقسم القضاة بين مؤيد للحكومة يريد إخضاع القضاة للسلطة التنفيذية، وبين قضاة يريدون للقضاء النزاهة والاستقلال، وظهر ذلك في انتخابات نادى القضاة ٢١ مارس ١٩٦٩م حيث ساندت السلطة التنفيذية قائمة من مؤيديها، وأعد القضاة قائمة أخرى على رأسها المستشار محمد ممتاز نصار، وحصلت القائمة التي تزعمها ممتاز نصار على جميع المقاعد، وعلى أعلى الأصوات، ولم تحصل قائمة الحكومة إلا على ١٥٠ صوتا من مجموع ١٤٠٠ صوت.[3]

انتصر القضاة وضاع أمل السلطة التنفيذية في السيطرة على نادى القضاة، وأيقنوا أنه لا فائدة من إتباع الأساليب الانتخابية، لذلك تقرر التخلص من القضاة المؤيدين لممتاز نصار عن طريق تسوية معاشاتهم، أو نقلهم إلى وظائف أخرى، ثم صدرت في ٣١ أغسطس ١٩٦٩م مجموعة من القوانين منها القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩م الخاص بإنشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية، برئاسة وزير العدل؛ الذي يمثل السلطة التنفيذية، واشتراك أعضاء من هيئات ليست قضائية فيه مثل إدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية.[4]

---

(١) على عبد العال: حتى لا نقول وداعا قاضى الحريات، مرجع سابق، من ص ١٤٤: ١٤٧.

(٢) نفس المرجع، ص ص١٥٥، ١٥٦.

(٣) على عبد العال العيساوي، مرجع سابق، ص ١٧١: ١٧٣. كان التاريخ يعيد نفسه حيث تدخلت الملكية فى انتخابات نادى الضباط بمرشحيها ضد الضباط الأحرار، حينما فاز محمد نجيب برئاسة النادي.

(٤) رمزي سيخائيل جيد: المرجع السابق، ص ٧٤.

ثم صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩م بإعادة تشكيل الهيئات القضائية، وهو ما عرف بمذبحة القضاة " أو "مذبحة العدالة " وبمقتضاه تم فصل جميع القضاة، ورجال النيابة العامة، ثم أعيد تعيين بعضهم في وظائفهم، أو في وظائف مماثلة بالهيئات القضائية الأخرى، وإحالة من لم تشملهم قرارات إعادة التعيين إلى المعاش، وتسوى معاشاتهم أو مكافأتهم على أساس أخر مرتب، وأجاز القانون لرئيس الجمهورية إعادة تعيينهم في وظائف أخرى بالحكومة أو القطاع العام.[(١)] ثم صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩م بإعادة تشكيل مجلس إدارة نادى القضاة، معتمدا على أن القضاة أعضاء مجلس إدارة النادي مفصولون بقوة القانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩م ثم صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٦٩م في شأن تعيين وترقية أعضاء الهيئات القضائية، والقرار ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩م بإعادة تعيين رجال القضاء والنيابة، والقرار رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩م بتعيين بعض العاملين فى الهيئات القضائية فى وظائف أخرى.[(٢)] وبذلك أصبح رجال القضاء أسرى للسلطة التنفيذية، من حيث إن الترقية والتعيين في يد رئيس الجمهورية، وسيطرت الحكومة على رجال القضاء، وانتهت حصانتهم، ووقِفَ العمل بقانون السلطة القضائية، وتم التخلص من القضاة الذين رفضوا الاعتداء على الدستور والقانون بقرارات الاعتقال، ومصادرة الأموال والممتلكات دون أسباب قانونية، ودون محاكمة عادلة، والذين طالبوا بإزالة جميع المعوقات التي وضعت أمام حرية المواطنين، والذين طالبوا أيضا بإعطاء رجال النيابة العامة الضمانات والحصانات حتى يباشروا سلطاتهم دون خوف. فما حدث ليعبر تعبيراً صادقا عن أنه لم تكن هناك عدالة في العهد الناصري، وأن عبد الناصر لقي ربه والناس في شوق إلى وجود العدالة المفقودة، والشعب كان يفتقد الحرية.[(٣)]

---

(١) على عبد العال العيساوي: المرجع السابق، ص ص ١٨٠، ١٨١.

(٢) الجريدة الرسمية ٣١ اغسطس ١٩٦٩م. و للحصول على وثائق "مذبحة القضاء" يمكن الرجوع إلى عبد العال العيساوي: "مرجع سابق" حيث جمع كل الوثائق الخاصة بها.

(٣) وعن ذلك قال السادات: " هذه حقيقة لم يدركها عبد الناصر إلى يوم أن مات، كان يتصور أن الشعب مرتاح وسعيد وراض عن أسلوب الحكم؛ لأن الناس عندما تراه كانت تهتف له وتهلل وتصفق، ولكنه نسى أن في ضمير كل مواطن إحساس بالحاجة إلى الأمن والحرية" انظر أنور السادات " البحث عن الذات قصة حياتي " الطبعة الثانية، المكتب المصري الحديث، القاهرة، أكتوبر ١٩٧٨م، ص ١٧١ – ١٧٢.

القضاء والعدالة في عهد الرئيس السادات:

استتب الأمر بعد التخلص من مراكز القوى، وحكمت محكمة النقض بإلغاء القرارات بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩م والقرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩م وقرار وزير العدل رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩م واعتباره عديم الأثر،(١) وأعاد السادات جميع رجال القضاء المفصولين،(٢) مع العلم بأنه كان على رأس اللجنة التي قامت بمذبحة القضاء.(٣) واستقلال القضاء له أهمية خاصة فى مواجهة السلطة التنفيذية؛ لأنها تجمع فى أيديها مقاليد الأمور، وتملك الوسائل العلمية للتدخل فى شئون القضاء، لذا يجب أن تكفل السبل أو الوسائل المانعة من تدخل السلطة التنفيذية، أو رجال الإدارة فى أعمال المحاكم عموما، والمحاكم الجنائية على نحو خاص.(٤)

بصدور الدستور الدائم فى ١١ سبتمبر١٩٧١م أصبح كل اعتداء على الحرية الشخصية، أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتكفل الدولة تعويضاً لمن وقع عليه الاعتداء، وأبطلت القوانين التي كانت تمنع الطعن فيها أو التظلم من أحكامها، وحُظِرَ النص فى القوانين على تحصين أي عمل، أو قرار إداري من رقابة القضاء.(٥) وأصدر الرئيس أوامره إلى جميع أجهزة الأمن والقضاء بمعاملة المتهمين على أساس المادة ٦٧ من الدستور التي تنص: على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته. فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، كما أمر الرئيس بمعاملة المسجونين معاملة إنسانية كريمة تصان فيها كرامتهم.(٦)

وبإصدار الدستور الدائم انتقلت البلاد من مرحلة الشرعية الثورية والدساتير المؤقتة إلى مرحلة الشرعية الدستورية وسيادة القانون. ويفسر

---

(١) على عبد العال العيساوي: المرجع السابق، ص ٢٠٨.

(٢) محمود جامع: المرجع السابق، ص ٩٨.

(٣) محمد حسنين هيكل: لمصر لا لعبد الناصر، جريدة الأنوار اللبنانية، ١٤ مارس١٩٧٦م، وانظر أيضاً مجلة القضاة، عدد يناير / يونيو ١٩٩٠م، ص ١٤٧.

(٤) أحمد مسلم" دكتور": أصول المرافعات – التنظيم القضائي، دار الفكر العربي، ١٩٧٧م، ص ٤٢.

(٥) الدستور الدائم ١٩٧١م المواد ٥٧، ٦٨. انظر، القرارات الكبرى ، مصدر سابق، ص ص ١٥٩، ١٦٠.

(٦) رمزي ميخائيل: مرجع سابق " ص ١٠١.

الناصريون إقدام السادات على إصدار الدستور الدائم إلى حاجته الماسة للقبول الشعبي، فصور للناس أن لحكمه شرعية دستورية قانونية فى مواجهة الشرعية الثورية، التي كان يتمتع بها عبد الناصر خلال حكمه،[1] وبصرف النظر عن التفسير الناصري المعادى للسادات وأسلوب حكمه، فإن الشعب بدأ يتمتع بالحرية التي افتقدها فى الحقبة الناصرية تحت دعوى الشرعية الثورية.

وبالرغم من أن الدساتير السابقة قد نصت على استقلال القضاء، وأن القضاة غير قابلين للعزل، وهو ما نص عليه الدستور الدائم، إلا أن الفرق هو تفعيل تلك النصوص الدستورية، فقد أصلح السادات ما شارك فيه، بإنقاذ ضحايا " مذبحة القضاء " فأصدر القرار بقانون رقم ٨٥ لسنة ٧١ بجواز إعادة تعيين من أحيل إلى المعاش من رجال القضاء، وفى ٢٥ يونيو ١٩٧٢م صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢م بهدف حماية الحريات، وقد حرّم الاعتداء على حرية الحياة الخاصة، واستراق السمع، وتسجيل المحادثات الخاصة والتليفونية إلا بإذن من القضاء، وقيد القانون سلطة إعلان الطوارئ، وأجاز التظلم إلى القضاء من الاعتقال، وحدد سلطة رئيس الجمهورية فى التصديق على قرار المحكمة بالإفراج، واعتبر أن أعمال التعذيب والاعتداء على الحرية الشخصية جريمة لا تسقط بالتقادم، وقد توقفت أجهزة الأمن السياسي عن اقتراف هذه الجريمة طوال عهد السادات إلا فى حالات نادرة، شهدت بذلك أحزاب المعارضة وصحفها فى ظل عهد السادات وبعد رحيله أيضاً.[2]

لقد حكمت محكمة النقض فى الطعن ٢١ لسنة ٣٩ قضائية، المرفوع من الأستاذ محيى الدين عبد اللطيف الرفاعي القاضي بمحكمة القاهرة ضد السيد رئيس جمهورية مصر العربية المتحدة بصفته، والسيد وزير العدل بصفته " بإلغاء القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩م والقرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩م وقرار وزير العدل رقم ٩٢٧ لسنة١٩٦٩م"[3] وبذلك ألغت محكمة النقض قرارات عزل القضاة التي صدرت فى عهد عبد الناصر.

(١) عبد الله النفيسى "دكتور": الفكر الحركي للتيارات الإسلامية، المستقبل العربي، عدد ١٩٨٦م، ص ص ١١٥، ١١٦.

(٢) رمزي ميخائيل: مرجع سابق، ص ص ١٠١، ١٠٢.

(٣) على عبد العال العيساوي: مرجع سابق، ص ٢٠٣ – ٢٠٨.

لكن تلك الإجراءات لم تكن كافية لتحقيق استقلال السلطة القضائية، فالمادة ١٧٣ من الدستور تنص على أنه يقوم على شئون الهيئات القضائية مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية،[١] ورئيس الجمهورية حسب الدستور هو رئيس السلطة التنفيذية[٢] معنى ذلك هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، كذلك حفل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢م الخاص بالسلطة القضائية بالعديد من المواد التي تعتبر اعتداء على استقلال القضاء،[٣] حيث منح السلطة التنفيذية حق السيطرة على السلطة القضائية، رغم أن الدستور فى المادة ١٦٦ ينص على أن "القضاة مستقلون، ولا يجوز لأي سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة."[٤] فوزير العدل جزء من السلطة التنفيذية التي تلتزم بتنفيذ سياسات الدولة، وامتداد سلطته لتشمل ندب القضاة، والتفتيش عليهم، وخضوع رجال النيابة ورؤسائهم لقيادته، فيه سيطرة من السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، بل إن وضع سلطة التأديب للقضاة فى يد وزير العدل يمثل رعباً للقضاة؛ إن لم يلتزموا بما تقرره الدولة، ورئيس الجمهورية " رئيس السلطة التنفيذية حسب الدستور "هو المتحكم فى تعيين وترقية القضاة فى وظائفهم القضائية، بالإضافة لرئاسته للمجلس الأعلى للهيئات القضائية حسب الدستور أيضاً، مما يوحى أن الدستور يحمل نصوصا تتعارض مع ما نص عليه من استقلال القضاء، وتجعل نصوص القانون ٤٦ لسنة ٧٢ سيفاً مسلطاً على رقاب القضاة، **لذلك طالبوا**:

أولا: بإلغاء لفظ المجلس الأعلى للهيئات القضائية، وأن يستتبعه إلغاء المجلس، وأن يكون المجلس الأعلى للقضاء خالصا للقضاة دون تدخل عناصر غريبة على القضاة.

ثانيا: الاستقلال المالي للقضاة بعمل موازنات مستقلة للقضاة.

ثالثا: أن يتحول تبعية إدارة التفتيش القضائي من الولاء للسلطة التنفيذية إلى مجلس القضاء الأعلى، وأن يلغى النص بعدم الطعن على قرار المحكمة

---

(١) القرارات الكبرى، مصدر سابق، دستور ١٩٧١م، المادة ١٧٣، ص ١٧٣.

(٢) نفس المصدر، دستور ١٩٧١م، الباب الثالث، المادة ١٣٧، ص ١٦٩.

(٣) مثل: قانون السلطة القضائية، رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢م. انظر، على عبد العال العيساوي: مرجع سابق، من ص ٤٨: ٥٨.

(٤) دستور ١٩٧١م وتعديلاته، القرارات الكبرى، مصدر سابق، ص ١٧٣.

التأديبية للقضاة، وأن يكون التأديب بناء على تحقيق تجريه إدارة التفتيش القضائي لا بناء على طلب وزير العدل، وأن يكون تعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا بيد القضاة وحدهم عن طريق المجلس الأعلى للقضاء، وأن يلغى النص الذي يخوّل لرئيس الجمهورية أن يختار رئيس محكمة النقض من بين نوابه.

رابعاً: أن يعين النائب العام بناء على ترشيح من مجلس القضاء الأعلى من بين نواب رئيس محكمة النقض، ومن فى درجتهم على أن تراعى الأقدمية وتقارير الكفاءة والدرجات العلمية التي نالها، وإلغاء تبعية أعضاء النيابة والنائب العام لوزير العدل،[1] وبذلك طالب القضاة ضمنا بإلغاء قانون السلطة القضائية، أو تعديله بما يتناسب مع استقلال القضاء، وطالبوا بإلغاء النصوص الدستورية التي تمنح رئيس الجمهورية الولاية على السلطة القضائية

خامساً: طالب القضاة بإلغاء المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢م الذي نص على أنه "يجوز ندب أعضاء مجلس الدولة كل الوقت، أو فى غير أوقات العمل الرسمية، أو إعارتهم للقيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومصالحها، أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة، وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة. وذلك؛ لأن تلك المادة تجعل من السيد المستشار عضو مجلس الدولة الذي يوافق على انتدابه للقيام بأعمال قضائية أو قانونية لصالح الحكومة يكون قاضيا حاكما بين الحكومة والأفراد فى ساعات العمل الرسمية، وبعد انتهاء هذه السويعات يتحول القاضي إلى محامى الحكومة التي كانت خصما أمامه. والحكومة ليست فى حاجة إلى أولئك المستشارين؛ لأنها تملك جهازا قانونيا هو جهاز هيئة قضايا الدولة، ولها أن تستعين برجال القضاء السابقين، وأساتذة القانون، وعلماء المحاماة.

سادساً: طالب القضاة بتعديل المادة ١٠٣ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢م لأنها تجعل ترقية أعضاء مجلس الدولة بيد المجلس الأعلى للهيئات القضائية

---

(١) على عبد العال العيساوي: المرجع السابق، ص ٤٨: ٦٠.

الخاضع لرئيس الجمهورية؛ ولأنها تنص على أن قرارات المجلس الأعلى للهيئات القضائية نهائية ولا يجوز الطعن عليها.[١]

وبالرغم من أن الرئيس السادات لم يستخدم السلطات المخولة له ضد القضاة فى أغلب سنين حكمه، إلا أنه فى انتخابات نادى القضاة ١٤ مايو ١٩٨١م كانت وزارة العدل تريد إنجاح بعض الأشخاص ضد البعض الآخر. وفى تلك الانتخابات أنفق السيد وزير العدل "أنور أبو سحلي" بسخاء على الانتخابات، من نفقات كانت مخصصة من رئاسة الجمهورية إلى مكتبة نادى القضاة، إلا أن إرادة القضاة انتصرت على وزارة العدل، وفاز المستشار يحيى الرفاعي وزملاؤه. إلا أن الأمر لم يرق لوزارة العدل، ولا للسادات، فأخذ وزير العدل يُسَوِّئ العلاقة بين رئاسة الجمهورية ونادى القضاة، مستغلا أن القوانين التي تنظم السلطة القضائية تعطى سلطات واسعة لرئيس الجمهورية تجاه القضاة، من حيث الترقية والنقل والماليات، وتهجم على نادى القضاة وعلى رأيهم تجاه قانون العيب، وتزايدت حدة الخلافات بين القضاة ورئيس الجمهورية،[٢] فلوح السادات لهم بما حدث عام١٩٦٩م.[٣] مع العلم بأن وزارة العدل كانت تختار أعضاء مجلس إدارة نادى القضاة، وتشكله منهم بالتعيين فى الفترة منذ ١٩٦٩م حتى عام١٩٧٥م.[٤]

لذلك طالب رجال القضاء بأن ترفع وزارة العدل يدها عن نادى القضاة والقضاة، وحتى لا يكون القضاة تحت سيطرة وزير العدل. بل وصل الأمر إلى أن طالب أحد كبار المحامين بإلغاء وزارة العدل قائلا "العدل فى إلغاء وزارة العدل" واستنكر أن تتبع السلطة القضائية وزير العدل، الذي يتبع الحكومة، وولائه للسلطة التنفيذية، فقانون السلطة القضائية وسَّع من سلطات وزير العدل واختصاصاته، فله الإشراف على جميع المحاكم والقضاة، وله تبعية الرؤساء بالمحاكم والقضايا. وله أن يندب أو يعير. وهو المنَفذ للجزاءات، وعلى

---

(١) على عبد العال العيساوي: المرجع السابق، ص ص ٦٣: ٦٥.

(٢) نفس المرجع، ص١٩٥.

(٣) خطاب السادات فى الاحتفال بعيد ثورة مايو، الأهرام ١٨ مايو ١٩٨١م، وانظر أيضاً:
http://www.alsadat.٤t.com/Katap/٨-١.htm

(٤) على عبد العال العيساوي: مرجع سابق، ص ص ١٩٨، ١٩٩.

أعضاء النيابة جمعيا أن يتبعوه، وله عليهم الرقابة والإشراف والتنبيه.[١] وقد عاقب السادات المحامين بأن حل مجلس نقابتهم اعتراضا منه على الأسلوب الذي سلكوه فى الدفاع عن الحريات، وموقفهم من القضاة، وموقفهم من صدور قانون العيب، واعتراضهم عليه.[٢]

لقد اعتمد السادات فى حكمه على جملة من القوانين الاستثنائية التي تتعارض مع الدستور، ولا تتفق مع مبادىء الديموقراطية والدستور؛ قرر أنه لا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته، فى محكمة تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، كما قرر حق المتهم فى اللجوء إلى القاضي الطبيعي،[٣] ومن القوانين والمحاكم الاستثنائية التي اعتمد عليها السادات:-

أولاً: القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ م حيث أجاز القانون فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها، وخطورة ذلك أنها منحت محكمة ليست من القضاة حق فرض الحراسة والحكم سوف يخضع لأهواء سياسية. فالمحكمة تشكل بقرار من رئيس الجمهورية والأحكام الصادرة نهائية، ولا يقبل الطعن فيها وألغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون. كما أهدر القانون مبدأ شخصية العقوبة، حيث أبيح لمحكمة الحراسات فرض الحراسة على أموال الزوج أو الزوجة أو الأولاد القصّر أو البالغين،[٤] ومنح القانون ٩٥ لسنة ١٩٨١م المدعى العام الاشتراكي الاختصاصات المقررة فى القانون٣٤ لسنة ١٩٧١م بتنظيم فرض الحراسة، وتأمين سلامة الشعب، كما خالف الدستور فى المادة ٣١ التي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا بحكم قضائي.[٥]

---

(١) عصمت الهوارى "محامى": العدل فى إلغاء وزارة العدل، مقدمة مجلة المحاماة، العدد التاسع، السنة الستون، ديسمبر ١٩٨٠م.

(٢) على عبد العال العيساوي: مرجع سابق، ص ٢٠٢.

(٣) القرارات الكبرى، مصدر سابق، دستور ١٩٧١ م المواد ٦٦ – ٦٧ – ٦٨، ص ١٦٠. ويقصد بالقاضي الطبيعي اللجوء إلى قاضى ينتمي إلى هيئة مستقلة، وهى الهيئة القضائية، والقضاء الاستثنائي يشكل خروجا على فكرة الالتجاء إلى القاضي الطبيعي، أما القاضي غير العادي الطبيعي، فهو من يعينه قانون خاص لنظر دعوى معينة بذاتها، أو لمحاكمة أشخاص معينين بذواتهم. انظر أحمد العطار "مرجع سابق" ص ص ٤٦، ٤٧.

(٤) أحمد العطار "دكتور": القضاء الجنائى الاستثنائي.. دراسة فى النظام القضائي المصري والفرنسي، مكتب الرسالة الدولية للطباعة والكمبيوتر، بدون تاريخ، ص ٤٠٤.

(٥) أحمد العطار: مرجع سابق، ص ٢١٤.

ثانيا: محكمة الثورة ١٩٧١م أعاد تشكيلها الرئيس السادات بالقرار رقم ١٩٢٩م لسنة١٩٧١م[1] كي يتخلص من خصومه السياسيين الذين سماهم مراكز القوى،[2] وقد عاب رجال القضاء على القرار عدم الإشارة إلى ضمانات المتهم فى محاكمته أمام المحكمة، وعدم جواز الطعن فى أحكامها، وعدم تقيد المحكمة بأحكام قانون العقوبات. وأن المحكمة غير مشكلة بأكملها من القضاة، ولها طابع سياسي، ولها الحق فى الفصل فى الاتهام بالخيانة العظمى، والتآمر ضد الدولة وضد نظام الحكم،[3] كما يؤخذ على المحكمة الاعتداء على مبدأ عدم رجعية نصوص التجريم.[4]

ثالثا: القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨م حيث نص فى مادته الرابعة على أنه " لا يجوز الانتماء إلى الأحزاب السياسية، أو مباشرة الحقوق، أو الأنشطة السياسية لكل من تسبب فى إفساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية منتميا إلى الأحزاب السياسية التي تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو١٩٥٢م، أو بالاشتراك فى قيادة الأحزاب، أو إدارتها فيما عدا الحزب الوطني والحزب الاشتراكي.[5] وبذلك خالف قاعدة "عدم رجعية نصوص التجريم، وقد قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذه المادة فى حكمها الصادر فى ١٩٨٣/١٢/٢٧م[6]

رابعاً: القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠م المسمى بقانون حماية القيم من العيب حيث يعد هذا القانون من أكثر القوانين الاستثنائية التي واجهت هجوما من كل فئات المجتمع، على رأسهم رجال القضاء وقوى المعارضة السياسية. فقد تضمن القانون فى مادته الثالثة أنه يسأل سياسيا وكل من ارتكب فعلا من الأفعال التي يحرمها القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢م بشأن حماية الوحدة الوطنية، وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م والقانون رقم

---

(١) الجريدة الرسمية، يوليو ١٩٧١م، القرار الجمهوري رقم ١٩٢٩ لسنة ١٩٧١م. حيث ألغى السادات قرار الرئيس عبد الناصر رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٧م فى شأن محكمة الثورة بما يعنى رغبته فى إعادة تنظيمها.

(٢) على عبد العال العيساوي: مرجع سابق، ص ص ٨٣، ٨٤.

(٣) أحمد العطار " دكتور": القضاء الجنائى الاستثنائي، مرجع سابق، ص ص ٢١١، ٢١٢.

(٤) أسامة محمد الشناوي "دكتور": المحاكم الخاصة فى مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص ١٤١.

(٥) القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨م.انظر، القرارات الكبرى لثورة يوليو، المصدر السابق، ص ٢٤٥: ٢٤٧

(٦) على عبد العال العيساوي: المرجع السابق، ص ٨٢.

٤٠ لسنة ١٩٧٧م بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩م والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨م بشان حماية الجبهة الداخلية، والسلام الاجتماعي. وقد نص القانون على الحرمان "من ٦ أشهر إلى ٥ سنوات "من الترشيح لعضوية المجالس النيابية، أو المجالس الشعبية المحلية، ومجالس إدارات الشركات العامة، أو الهيئات العامة، أو التنظيمات النقابية، أو الاتحادات، أو الأندية، أو المؤسسات الصحفية، أو الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية، والحرمان من تأسيس الأحزاب السياسية، أو الاشتراك فى إداراتها أو عضويتها، والحرمان من شغل الوظائف، أو القيام بالأعمال التي لها تأثير فى تكوين الرأي العام، أو تربية النشء أو الشباب، مع نقل المحكوم عليه إلى وظيفة أو عمل آخر."[١] وأنشأ القانون المدعى العام الاشتراكي، وقد اعترض رجال القضاء والسياسة على القانون جملة وتفصيلا،[٢] كما انتقدت محكمة القيم واعتبرت تشكيلها باطلاً لبطلان القانون الذي تحكم به، ولعدم توافر شروط ولاية القضاء فى قضاتها الرسميين والشعبيين على السواء؛ ولأنها منحازة وغير محايدة.[٣]

خامسا: القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠م الذي يقوم بتعديل أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥م الخاص بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس، ونص القانون على أن المشتبه تحدد إقامته فى جهة أو مكان معين، أو منع الإقامة فى جهة معينة، أو الإعادة إلى الموطن، والوضع تحت مراقبة الشرطة، أو الإيداع فى إحدى المؤسسات. أو العمل لمدد مختلفة، والإبعاد للأجانب. وقد اعترضت أحزاب المعارضة وبعض المستقلين على قانون الاشتباه؛ لأن بنوده تتعارض مع الدستور، وتفتح الباب للتجاوزات من الأمن، وتعطى الفرصة للحكومة لتوسع دائرة الاشتباه لتشمل السياسيين.[٤]

---

(١) الجريدة الرسمية، العدد ٢ مكرر ١٥ مايو ١٩٨٠م القانون رقم ٩٥ لسنة١٩٨٠م، المواد ٣-٤-٥. وانظر أيضاً "القرارات الكبرى لثورة يوليو" مصدر سابق، ص ٢٨٣: ٢٩٣.

(٢) للتعرف على الاعتراضات على قانون العيب، وانظر على عبد العال العيساوي "مرجع سابق" من ص ٨٦: ٩٥. وانظر فتحي رضوان: وصدر قانون العيب، مجلة الدعوة، السنة ٢٩، العدد ٤٤٢، مايو١٩٨٠م، جماد آخر ١٤٠٠. وانظر أيضا أحمد العطار "دكتور": مرجع سابق، ص ٣٨٩.

(٣) محمود غزلان : قانون العيب فى نظر الشريعة الإسلامية، مجلة الدعوة، العدد ٤٩ "٤٢٣"، السنة ٢٩، رجب ١٤٠٠، يونيو ١٩٨٠م، ص ص ٥٦، ٥٧.

(٤) رمزي ميخائيل: مرجع سابق، ص ١٤٣، وانظر جريدة الوفد، العدد ٢١١، ٩ نوفمبر١٩٨٧م، ص ٥.

سادسا: القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠م الصادر فى ٢٠ مايو ١٩٨٠م "بإنشاء محاكم أمن الدولة" بصفة دائمة بعد أن كان تشكيلها يتم فى حالة الطوارىء فحسب،[1] وقد أنشئت طبقا لقانون الطوارىء؛ إذ نص قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨م فى شأن حالة الطوارىء على إنشائها، ويناط بها الاختصاص بالفصل فى الجرائم التي تقع بالمخالفة للقرارات التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه،[2] ونص القانون على أن تشكل "محاكم أمن الدولة العليا" من ثلاثة من مستشاري محاكم الاستئناف، على أن يكون رئيسها بدرجة رئيس محكمة استئناف، وأجاز ضم عضوين من ضباط القوات المسلحة القضاة بالقضاء العسكري برتبة عميد على الأقل، ويصدر بتعينهما قرار من رئيس الجمهورية. وأعطى القانون لمحكمة أمن الدولة العليا حق نظر الجنايات المنصوص عليها فى الأبواب الأربعة الأولى من قانون العقوبات، والجرائم الواردة فى قانون حماية الوحدة الوطنية، وفى قانون حماية حرية الوطن والمواطن، وفى قانون نظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانون ٣٦ لسنة ١٩٧٩م والجرائم المرتبطة بها، وكذلك الجرائم التي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥م الخاص بشئون التموين، والمرسوم بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٠م الخاص بالتسعير الجبري وتحديد الأرباح، وذلك إذا كانت العقوبة المقررة لهذه الجرائم أشد من الحبس. وتختص محكمة أمن الدولة الجزئية – دون غيرها – بنظر الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧م بشأن بيع وتأجير الأماكن، والعلاقة بين المؤجر والمستأجر[3]

ويؤخذ على محاكم أمن الدولة عدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات، فلرئيس الجمهورية حق الإحالة إليها، وإهدار ضمانات التقاضي، وهى ما تتمثل فى حق الطعن على الأحكام. ومخالفة مبدأ القاضي الطبيعي، وإهدار مبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات[4] فإنشاء محاكم أمن الدولة جعل البلاد فى طوارئ دائمة؛ اكتفاء بالتشريعات العديدة المقيدة للحريات، والتي توالى

---

(١) محمد كامل عبيد: استقلال القضاء، طبعة نادى القضاة، ١٩٩١م، ص ٦٧٨.

(٢) أحمد العطار " دكتور": القضاء الجنائى الاستثنائي، مرجع سابق، ص ص ٢٦، ٢٧.

(٣) رمزي ميخائيل: مرجع سابق، ص ص ١٤١، ١٤٢.

(٤) محمد كامل عبيد: استقلال القضاء، مرجع سابق، ص ٦٧٨ وما بعدها.

صدورها خلال حكم السادات؛ ابتداء بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١م بتنظيم فرض الحراسات، وانتهاء بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠م، ومرورا بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢م، والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢م، والقرار الجمهوري بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م، والقانون سنة ١٩٧٧م، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩م، والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨م، فتحول الاستثنائي إلى قاعدة، وأصبحت العدالة هي الضحية فى النهاية، بعد أن تحول القضاء بالقوانين الاستثنائية إلى تابع للسلطة التنفيذية.[١]

لكن من الإنصاف أن نذكر أن الرئيس السادات بدأ عهده باتخاذ خطوات جادة فى سبيل احترام العدالة، بإصدار دستور جديد يجعل من سيادة القانون أساسا للحكم، وأعاد القضاة المفصولين إلى منصات القضاء، وأطلق حرية الصحافة، وأطلق المعتقلين، لكن القوانين الاستثنائية أفرغت سيادة القانون من مضمونها، حيث إن هذه السيادة لم تلغ القوانين التي لا تتفق مع أحكام الدستور، ولا مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولا مع المبادىء التي يقوم عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بل بقيت الكثير من التشريعات المقيدة للحريات، وعدلت بعض القوانين لتطبق على حالات فردية، وفسرت بعض النصوص الدستورية والقانونية تفسيرا تعسفيا للوصول إلى أغراض سياسية معينة. وصدرت قوانين تتضمن أحكاما مناهضة لأبسط تعاليم الديموقراطية، واستمرار الأحكام العرفية التي تجيز للنيابة العامة حبس المتهمين حبسا مطلقا دون تحديد مدة أضعف من الحريات السياسية.[٢]

وكان السادات فى كل خطبه وأحاديثه يباهى بأنه أغلق المعتقلات إلى الأبد، ويجعل ذلك من مفاخره وحبه للحرية، ولكنه فى سبتمبر ١٩٨١م استهان بكل أقدار الناس، وفتح المعتقلات، وألقى فيها بالمئات بعد أن أعطى للمعتقلين اسما جديدا وهو " المتحفظ عليهم " ومنعت النيابة من مباشرة مهمتها القانونية، وتولى التحقيق المدعى العام الاشتراكي، وكان رئيس

---

(١) أحمد العطار "دكتور": مرجع سابق، ص ٢٠٣. نقلا عن مجلة المحاماة، العدد ٣٦، سنة ١٩٥٦م، ص١٢٩٣ حكم محكمة النقض.

(٢) حمدي الطاهري "دكتور": الطريق إلى المنصة، دار الإشعاع للطباعة، ١٩٨٨م، ص ٥٧، ٥٨.

الجمهورية هو الذي يسوق الاتهامات،[1] ونشرت صحيفة الأهرام أن جميع المتهمين اشتركوا وساعدوا بطريق مباشر أو غير مباشر فى إثارة الفتنة الطائفية.[2] لقد استطاع السادات أن يجمع كل الاتجاهات ضده على اختلافها، وفارق السادات الدنيا وكراهية حكمه تملأ القلوب.

(١) عمر التلمساني: أيام مع السادات، دار الاعتصام، ١٩٨٤م، ص ٦، ٧.

(٢) الأهرام ٤ سبتمبر ١٩٨١م والعجيب أن السادات اعترف فى خطاب له أن قرارات التحفظ التي اتخذها كانت قرارات غير شرعية. انظر جريدة الأخبار ١٩٨١/٩/٢٤م.

الفصل الثاني

التوجه الديني لثورة يوليو

أولاً : التوجيه الديني للرئيس عبد الناصر.

ثانيًا : التوجيه الديني للرئيس السادات.

أولاً ـ التوجه الديني للرئيس جمال عبد الناصر:

ليس الهدف من دراسة التوجه الديني لثورة يوليو محاولة تبرئة عبد الناصر فى ذمته الإيمانية، أو إدانته. فقد وصل البعض إلى حد اتهامه بالإلحاد، ووصل آخرون إلى حد إلباس أقواله وأفعاله ثوب القداسة؛ وإنما الهدف هو دراسة مدى استثمار عبد الناصر للنزعة الدينية فى خدمة أهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. فعبد الناصر رفض دعوى الماركسية بأن الدين أفيون الشعوب، ورأى فى الدين وسيلة ثورية ضد الاستعمار ودواعي الجهاد، وأدرك دوره فى التعبئة السياسية[1] وقال لخرشوف " لكن ألقيتم أوزار رجال الكنيسة على الدين، ولم يكن العيب فى الدين، أما عن الجامع عندنا فكان مركز الثورة، وكان هو الحصن الذي لجأنا إليه دائما لصد المستعمر، وأنا نفسي حينما حدث العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م خطبت من الأزهر وقلت: سنقاتل؛ فالدين عندنا حصن حصين نلجأ إليه دائما"[2] وأكد " أن جوهر الرسالات الدينية لا تتصادم مع حقائق الحياة"[3]

و رأى أنصار عبد الناصر أن شعار الإسلام دين الدولة لدى حركة الإخوان حتى عام ١٩٥٤ كان يعنى على الأصح التوزيع المدرك جيدا للأدوار بين الدولة التي عليها الإدارة الفعلية للمجتمع وبين الإخوان الذين كانوا يطالبون بمراقبة القيم التي تعطى الشرعية لهذه الإدارة بمعنى أن " الدين للإخوان والدولة لعبد الناصر" [4] وان كان عبد الناصر قد عد ذلك

---

[1] رفعت سيد أحمد: الصراع والدولة فى النموذج الناصري، مجلة اليقظة العربية، السنة الأولى، العدد الرابع، يوليو ١٩٩٥م، ص٤٣: ٤٧.

[2] عبد الحليم قنديل: الناصرية والإسلام، إعادة نظر، مركز إعلام الوطن العربي" صاعد" ط١، ١٩٩١م، ص٢٠، وكان عبد الناصر حريصا على أداء صلاة الجمعة، أثناء زياراته للاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٨م، ومقابلته لزعماء المسلمين، وكان من المؤشرات التي تؤكد للسوفيت أن الدين ليس محلا للتفاوض أو التنازل. وانظر بحث سعيد مراد " دكتور":عبد الناصر والإخوان، عند عبد الحليم قنديل: المرجع السابق، ص١٥٤.

[3] يحيى هويدى " دكتور": الفلسفة فى الميثاق، الطبعة الأولى، دار التعليم، القاهرة ١٩٦٥م ص١١٢.

(٤) آلان رسيون: الجماعات الإسلامية فى السياسة المصرية، مجلة الموقف العربي، السنة ١٢، العدد ٩٤، فبراير – مارس ١٩٨٨، ص ٨٠

وصاية من الإخوان على الثورة بعد نجاحها فرفضها و أراد إيجاد البديل فى هيئة التحرير ولكن لم يتحقق ما يصبوا إليه.

لتأثير الدين فى النفوس لم يسمح عبد الناصر بوجود جماعة الإخوان المسلمين التي تتحدث من منطلق الدين بإسلوب لا يستطيع مجاراتها فيه. ولكي يأخذ مكانة الإخوان الدينية كان لابد من أن تخضع المؤسسة الدينية للدولة برئاسة الأزهر، فتم تأميمها لصالح دعم النظام وصفوته الحاكمة، لتسويق وتبرير ومساندة الخطاب السياسي للسلطة والدفاع عنه.[1]

١ـ السيطرة على المؤسسات الإسلامية:

مرت علاقة الثورة بالمؤسسات الدينية بعدة مراحل، تنوعت خلالها استخدامات الدين، ففي البداية تم استخدام الدين من أجل تحويل الانقلاب العسكري إلى ثورة شرعية،[2] ثم السيطرة على المؤسسات الدينية الممثلة في الأزهر، وتأميم استخدام الدين عن طريق:

أولاً ـ السيطرة على الأوقاف:(٣)

حيث استولت الدولة على أراضي الأوقاف، بحجة أن نظار الأوقاف يأكلون حقوق الكافة.[4] فألغى عبد الناصر الوقف الأهلي بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢م، وبذلك قضى على الاستقلال الذاتي لإدارة الوقف الخيري ومؤسساته الاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها، والذي

---

(١) نبيل عبد الفتاح: سياسات الأديان.. الصراعات وضرورات الإصلاح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣، ص١٨٤.

(٢) أحمد عبد الحليم "دكتور": المرجع السابق، ص١٤٠.

(٣) الوقف في اللغة معناه؛ " الحبس والمنع مطلقا سواء كان ماديا أو معنويا " انظر لابن منظور: لسان العرب، مادة حبس، ومادة وصف، جزء ٦ ص١٨٩٨، ص٤٩٩٠، والأوقاف: هي أموال حبسها أصحابها من أجل الإنفاق من ريعها، أو استخدامها في الأعمال الخيرية. انظر تقرير الحالة الدينية ١٩٩٥م مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ص٩٥ والمراد منها استدامة الثواب والقرب من الله، عن طريق الإنفاق في وجوه البر والخير، على اختلاف أنواعها وتعدد مجالاتها. انظر إبراهيم البيومي غانم: عبقرية الوقف وحماية المجتمع الأهلي، المنار الجديد، العدد الثالث، صيف ١٩٩٨م ص١٨ وانظر الفتاوى الإسلامية الصادرة عن دار الإفتاء المصرية، القاهرة ١٩٨٣م، الجزء ١١، ص٣٩٣١.

(٤) الدمرداش العقيلي: قرارات عبد الناصر في ميزان الإسلام، عند عبد الحليم قنديل: مرجع سابق، ص٣٧٠.

عدل بالقانون٣٤٢ لسنة ١٩٥٢م والذي جعل النظارة على الأوقاف الخيرية كلها لوزارة الأوقاف، إلا إذا كان الواقف قد اشترط لنفسه النظارة، واستثنى القانون من حكم النظارة أوقاف غير المسلمين، حيث تكون النظارة للمحكمة المختصة مالم يشترط الواقف النظر لنفسه، كما أجاز القانون٥٤٧ لسنة ١٩٥٣م لوزارة الأوقاف التغيير في مصارف الوقف مادامت على وجه الخير. تحولت بهذا القانون أهداف الوقف من الخير الاجتماعي إلي خدمة أهداف السلطة الحاكمة. أما بالنسبة للوقف الخيري؛ فقد صدرت عدة قوانين متوالية تنظم الولاية عليه: أولها القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣م، والذي جعل الولاية على هذا الوقف لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظارة لنفسه، أو تعيين بالاسم. وأجاز لوزارة الأوقاف أن تنزل عن النظارة لأقارب الواقف، كما أجاز القانون للمجلس الأعلى للأوقاف بإذن من المحكمة الشرعية أن ينظر في استبدال أموال الوقف، وقد آل ذلك إلى لجنة الوقف بالوزارة بعد إلغاء المحاكم الشرعية، وجاء بعد ذلك القانون٥٤٧ لسنة ١٩٥٣م فسلب معه حق الواقف في إدارة أوقافه حتى ولو قرر ذلك، وجعل لوزارة الأوقاف الحق في إدارة جميع أنواع الأوقاف.[1]

ومن أبرز القوانين التي صدرت في عهد الرئيس عبد الناصر، وكان لها دور سلبي خطير على أموال الأوقاف، فضلا عن قانون حل الأوقاف الأهلية القانون٣٠ لسنة ١٩٥٧م الذي قضى بتعديل المادة الأولى من القانون٢٤٧ لسنة ١٩٥٣م وبموجبه أصبح لوزير الأوقاف الحق في أن يغير في شروط الوقف الخيري، وحرصت المذكرة الإيضاحية بأن ذلك ينطبق على سائر المؤسسات الخاصة ذات النفع العام التي تنشأ بطريق الوقف، والخاضعة لنظارة الوقف.[2] والقانون١٥٢ لسنة ١٩٥٧م المعدل

(١) تقرير الحالة الدينية في مصر١٩٩٥م، المرجع السابق، ص٦٠.

(٢) إبراهيم البيومي غانم: عبقرية الوقف وحماية المجتمع الأهلي، المصدر السابق، ص٢٩. وانظر، قوانين الوقف والحكر والقرارات التنفيذية، ط٢، المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٩٣م.

بالقانون٥١ لسنة١٩٥٨م[١] الخاص بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العام، وتسليمها للجنة العليا للإصلاح الزراعي مقابل سندات بفائدة ٣% والقانون١٣٣ لسنة ١٩٦٠م والذي قضى بأن تسلم وزارة الأوقاف الأعيان التي تحت يدها والموقوفة على جهات البر الخاص إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، والمجالس المحلية، مقابل سندات بفائدة ٣ % سنويا [٢].

تم بموجب القانونين استيلاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والحكم المحلي على أراض زراعية قدرها ١٣٧ ألف فدان، بثمن ما بين خمسين وستين جنيها للفدان، في حين كان ثمنه الأصلي ألف جنيه، وبالتالي عجزت وزارة الأوقاف عن تأدية رسالتها إذ أن تلك الأراضي كانت تدر في السنة من سبعة إلى ثمانية ملايين جنيه وبتطبيق هذه القوانين انخفضت إيراداتها إلى ٨٠٠ ألف جنيه فقط، بل إن هيئة الإصلاح الزراعي لم تسدد بانتظام الدفع المستحقة عن الأراضي التي تسلمتها، وأصبحت مدينة لوزارة الأوقاف بمبالغ كبيرة فضلا عن تصرف الهيئة في أغلب هذه الأوقاف.[٣] ومن أجل تمويل نشاط وزارة الأوقاف أنشئت بالقانون٨٠ لسنة ١٩٧١م هيئة الأوقاف المصرية تتولى إدارة أعباء الوقف الخيري، واستثماره بأسلوب اقتصادي.[٤] ثم أمر رئيس الجمهورية لوزارة الأوقاف أن تستخدم الأموال المودعة تحت يدها من تأمينات باستبدال أعباء الأوقاف الخيرية، ووقف الحرمين الشريفين في بناء مساكن شعبية لمحدودي الدخل لحساب وزارة الأوقاف.[٥]

---

(١) الجريدة الرسمية، السنة الأولى، العدد ١٣، بتاريخ ٥ يونيو ١٩٥٨م، ص١٠.

(٢) الجريدة الرسمية، السنة الثالثة، العدد٨٠، بتاريخ ٩ إبريل ١٩٦٠م، ص٥٢٠. وهو القانون الذي قيل في مجال تبريره أنه خطوة في مجال التطبيق الاشتراكي، وتوفير النفقات من أجل تدعيم نشاط الدعوة الإسلامية في الداخل والخارج

(٣) تقرير الحالة الدينية ١٩٩٥م، ص٦١.

(٤) نفس المرجع، ص٧١.

(٥) الجريدة الرسمية، السنة الأولى، العدد١٢، بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٥٨م، ص١٤، ١٥.

وفي الوقت الذي فيه عوملت أوقاف المسلمين هذه المعاملة استثنيت أوقاف غير المسلمين من أحكام هذين القانونين، حيث وضع لها قانونان خاصان بهما، القانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٠م في شأن استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العام للأقباط الأرثوذكس والقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١م بشأن الأحكام الخاصة بتمليك الأراضي الزراعية واستبدالها بالنسبة إلى الجمعيات الخيرية، وطوائف غير المسلمين.[١] وترك لكل كنيسة وقفها في حدود مائتي فدان، وما زاد عن هذا كانت الدولة تأخذه وتدفع ثمنه بسعر السوق، وهو ما أدى إلى مناداة عدد من المسلمين بمساواة أوقاف المسلمين بأوقاف المسيحيين.[٢]

لقد تمكنت الدولة من توظيف القدرات المادية والرمزية لنظام الوقف في خدمة السياسة العامة للسلطة الحاكمة، وذلك كجزء من عمليات التعبئة الشاملة التي مارستها تلك السلطة بغض النظر عن التوافق بين الأهداف الأصلية لنظام الوقف ومؤسساته، وبين الأهداف الجديدة للسلطة الحاكمة، ثم إكساب هذه الأهداف قدرا من الشرعية والقبول الجماهيري وتمثل ذلك في "تمويل العديد من مشروعات الإسكان الشعبي، والإسهام في بناء بعض المشروعات الصناعية والتجارية بأموال الأوقاف.[٣] وجعلت قوانين الأوقاف الدعوة الإسلامية بلا سند مادي ترتكز عليه، الأمر الذي أثر بصورة مباشرة على استقلال علماء الدين ماديا وفكريا، وأثرت تلك القوانين سلبياً على الأزهر الذي كان قبل الثورة غنيا بالأوقاف التي وضعها عليه أهل البر والفضل من المسلمين، وكان يستفيد من تلك الأوقاف طلاب الأزهر، كما كان يستفيد منها الأزهر في الإنفاق على شئونه العامة، فصار يعتمد على ميزانية تقرر سنويا ضمن حساب الموازنة

---

(١) تقرير الحالة الدينية ١٩٩٥م ص٦١ و قد تساءلت مجلة الدعوة فى عهد السادات، هل يتفق ومصلحة الوحدة الوطنية إعطاء أحد الأديرة في وادي النطرون ألف فدان لزراعتها؟ فماذا أعطت الأزهر أو وزارة الأوقاف؟ وماذا أعطت الجماعات الإسلامية؟ انظر مجلة الدعوة، السنة ٢٧، العدد ٣٢ "٤٠٦" صفر ١٣٩٩هـ، يناير ١٩٧٩م، ص٢٣.

(٢) مضبطة مجلس الشعب، جلسة ٥٥، بتاريخ ٣ مارس ١٩٧٩م، ص٥٩.

(٣) إبراهيم البيومي غانم: المرجع السابق، ص٢٤.

العامة للدولة ومن ثم عانى الأزهر طويلا - ومازال - من الضائقات المالية المتكررة.[1]

كما أن تأميم الدولة لأراضي الأوقاف وإخضاعها للإصلاح الزراعي أثر سلبيا على العزيمة التطوعية لدى الأفراد، وتحولت الأنشطة الاجتماعية والخيرية إلى أعمال ذات طابع شكلي وبيروقراطي، وبدلا من أن تحافظ عليها تراكمت المشاكل في وزارة الأوقاف، وفشل الوزراء المتعاقبون في بناء قواعد وأسس للمحافظة على أموال الأوقاف واستثمارها، واسترداد الأوقاف المنهوبة، وتوجيه أموال الأوقاف إلى الأوجه التي خصصت لها، أو إصلاح الآثار الجانبية لإلغاء الوقف الأهلي، لذا طالب الشيخ محمد متولي الشعراوي -عندما كان وزيرا للأوقاف- برفع يد الدولة عن أوقاف المسلمين، حتى تصبح الدعوة الإسلامية حرة، ويصبح الأزهر حرا، وندد باغتصاب وزارة الحكم المخلى لمبلغ ٣٠ مليون جنيه من أموال الأوقاف، وكذلك وزارة المالية التي اغتصبت عشرة ملايين جنيه.[2] وطالب العلماء بإعادة النظر في نظام الوقف بهدف إلغاء القوانين المقيدة لحرية المبادرة بالوقف وتلك التي أدت إلى تأميم أموال الأوقاف ومؤسساتها الخيرية خصوصا القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤م.[3]

ثانياً: إلغاء المحاكم الشرعية:

ففي خطوة تمهيدية للقضاء على سلطة العلماء، صدر القرار بإلغاء المحاكمة الشرعية بحجة القضاء على ازدواجية القضاء في مصر ويعتبر الناصريون أن القرار أدى إلى ولاية النظام الإسلامي على الأحوال الشخصية لأن المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥م نص

---

(١) عبد العظيم إبراهيم محمد المطعنى "دكتور": أوربا في مواجهة الإسلام الوسائل والأهداف، الطبعة الأولى مكتبة، وهبة القاهرة ١٩٩٣م ص١٨٣، ١٨٤، وانظر أيضا استجواب د. عبد المنعم النمر وزير الأوقاف عام ١٩٧٩م. عند علي لبن، المرجع السابق، ص٨٠.

(٢) الأهرام، ٣٠ مايو ١٩٧٦م.

(٣) إبراهيم البيومي غانم: المرجع السابق، ص١٧.

على أنه عند اختلاف مذاهب غيرا لمسلمين تطبق الشريعة الإسلامية[1] بينما اعتبر علماء الأزهر هذا القانون إضعافاً لسلطة العلماء، ولدور كلية الشريعة بالأزهر،[2] حيث عزل الأزهر عن الدوائر القضائية، وأسند القضاء إلى خريجي كليات الحقوق، وبإلغاء المحاكم الشرعية ابتعدت الفتوى عن المحاكم الشرعية، وصارت الفتوى مقتصرة على ما يطلبه الأفراد أو الهيئات من مفتى الديار المصرية اعتباراً من أول يناير ١٩٥٦م.[3]

وكانت التمهيدات قد جرت للقضاء على القضاء الشرعي عن طريق نشر شائعة كاذبة كانت لها ضجة في الصحف وفى الرأي العام، فحواها أن اثنين من قضاة المحاكم الشرعية بالإسكندرية "الشيخان فيل وسيف" ارتكبا الفاحشة مع إحدى المترددات على المحكمة التي كانا يعملان فيها لخصومة لها مع طليقها، وقد استندت مبررات إلغاء المحاكم الشرعية على تلك الواقعة، ولكن بعد أن تم إلغاء المحاكم الشرعية أصدرت المحكمة التي كانت تحاكم الشيخين حكما بالبراءة، وأنهما لم يرتكبا الفاحشة ؟![4] ولكن بعد فوات الأوان بعد أن أدت الشائعة دورها. وسمح القائمين على الصحافة بإدانة العلماء والتطاول عليهم، بل إن الكثيرين تورطوا في إدانة الإسلام ذاته،[5] وسُمِحَ بتصوير العلماء فى صور مشينة فى الأفلام السينمائية، وفى كل أجهزة الإعلام، بالرغم من وجود الرقابة على الصحف واحتكار الدولة لأجهزة الإعلام؛ مما يعنى مشاركة النظام في الحملة الظالمة على العلماء وعلى الإسلام، وقد استقال الشيخ محمد الخضر حسين "شيخ الأزهر" من منصبه احتجاجا على إلغاء المحاكم الشرعية.[6]

---

(١) نفس المرجع، ص٣٦٨، ٣٦٩.

(٢) عبد العظيم المطعنى "دكتور": المرجع السابق، ص١٨٢. وانظر أيضا، تقرير الحالة الدينية ١٩٩٥م، المرجع السابق، ص٢٨، ٢٩.

(٣) تقرير الحالة الدينية ١٩٩٥م، المرجع السابق، ص٧٤.

(٤) عبد العظيم المطعنى "دكتور": المرجع السابق، ص١٨٢.

(٥) محمد فتحي عثمان: الوسيط الغائب بين الشباب والسلطان، مجلة العربي، العدد ٢٧٨، يناير ١٩٨٢م، ص٥٦، ٥٧.

(٦) تقرير الحالة الدينية ١٩٩٥م، المرجع السابق، ص٣٩.

ثالثا السيطرة على الأزهر:

سعى النظام الناصري إلى سد الفراغ الديني الذي تركه غياب الإخوان عن الساحة الإسلامية، ولم تكن هناك مؤسسة إسلامية سوى الأزهر يمكن أن تلقى قبولا في نفوس المسلمين على مستوى مصر والعالم الإسلامي، [1] لذا لابد من السيطرة عليه، فقد ارتبط الأزهر بالنظام بعد قوانين تأميم الأوقاف، وبدأت مراحل تأميم الأزهر عن طريق:

١ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي نشأ عام ١٩٦٠م تمهيدا للسيطرة على الأزهر برئاسة الضابط محمد توفيق عويضة، وضم إليه بعض رجال الأزهر، وعدداً من المنشقين على جماعة الإخوان، [2] واستهدف المجلس التعريف بالإسلام، وإحياء التراث الإسلامي، وإعداد بعثات الوعظ والإرشاد، وإنشاء ودعم شبكة واسعة من المراكز الإسلامية كنقط تجمع للجاليات المسلمة في عواصم الغرب الكبرى. ففي الفترة من يوليو ١٩٦٠م إلى يوليو ١٩٦١م تم توزيع أربعة ملايين نسخة من مطبوعات المجلس الدينية والفقهية، وثمانية آلاف نسخة من القرآن المرتل، وسبعمائة ألف اسطوانة صلاة في كافة أنحاء العالم الإسلامي، وتم تسجيل الأذان، وكيفية الوضوء، والصلوات الخمس باللغات العربية، والإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والأسبانية، والأردية، والإندونيسية، والسواحيلية، والفولانية، والبرتغالية على سبع اسطوانات بلاستيك يضمها غلاف يسهل استعمالها على مختلف أجهزة البيك أب، وأصدرت لجنة القرآن المرتل مصحفا مرتلا "براوية حفص" مكونا من ٤٤ اسطوانة، ومصحفا "برواية ورش" مكون من ٦٨ اسطوانة، والمصحف المعلم من ٧٥ اسطوانة، وأصدرت لجنة القرآن والحديث "المنتخب في تفسير القرآن الكريم" وكتاب القصص الهادف "في سورة الكهف" والقرآن والطبائع النفسية "وكتاب الإمام فخر الدين الرازي" وكتاب "الأحاديث

---

(١) صالح الورداني: المرجع السابق، ص٢٠٣.

(٢) نبيل عبد الفتاح "دكتور": سياسات الأديان، المرجع السابق، ص١٥٩، ١٦٠. انظر أيضا
http://www.egyptiantalks.org/invb/lofiversion/index.php?t٢٢٥١٦.html

القدسية" والمنتخب من السنة في ٨ أجزاء، وأصدرت لجنة التعريف بالإسلام ٥٦ كتابا حتى عام ١٩٧٠م وأصدر المجلس مجلة "منبر الإسلام" باللغات العربية، والإنجليزية، والفرنسية، والأسبانية، وأصدر سلسلتين من الكتب أولاهما بعنوان "كتب إسلامية" والثانية بعنوان "دراسات في الإسلام" وترجمت الإصدارات كلها باللغات الحية، ولغات شعوب قارات أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية[١] وجميعها تساعد علي نشر الإسلام فى غير العالم العربي.

وجاءت بدايات الدعوة لإصلاح وتطوير الأزهر بإيعاز من رجال الثورة لبعض الموالين لها بالكتابة عن الحال المتدهور الذي وصل إليه الأزهر، سواء من حيث برامجه العلمية، أو نظامه الإداري، وكان على رأس المناهضين للأزهر الدكتور طه حسين، حيث نشر مجموعة من المقالات في الخمسينات هاجم فيها مناهج التعليم الأزهري، واعتبر علماء الأزهر غير أمناء على تعليم اللغة العربية، وطالب بأن تخضع مناهج التعليم في الأزهر لإشراف وزارة المعارف.[٢] كما اشنت وسائل الإعلام الحكومية هجوماً ضد علماء الأزهر واصفة إياه بالجمود والتحجر وعدم القدرة على مواكبة العصر مما ينفر الناس من الإسلام.[٣]

٢ـ إصدار القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م [٤] المسمى بقانون تطوير الأزهر فأكد السيطرة على الأزهر، وقد صدر القانون في غفلة من الزمن حيث مر القانون على مجلس الأمة – لاعتماده – مرور الكرام، ومن خلال جلسة واحدة دُعي إليها الأعضاء ليلا من منازلهم في آخر جلسة

---

(١) عبد الحليم قنديل: الناصرية والإسلام، مرجع سابق، ص٤٦.

(٢) عبد العظيم المطعني: "دكتور": أوربا في مواجهة الإسلام، المرجع السابق، ص٣٦٨: ٣٧٥ وانظر أيضا طه حسين، "مستقبل الثقافة في مصر" دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة- تونس، ٢٠٠١، ص٩٥: ٩٩

(٣) انظر الاستجواب الذي قدمه الأستاذ: على لبن، عضو مجلس الشعب في يوم الأحد ١٦ يونيه ٢٠٠٢ الموجه إلى الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء، ووزير شئون الأزهر بشأن المخالفات القانونية والإدارية والمالية بالأزهر، " الأزهر ومأزق الواقع وآفاق الحل " دار التوزيع والنشر الإسلامية، ٢٠٠٢.، ص٩٦.

(٤) الجريدة الرسمية، ١٠ يوليو ١٩٦١، العدد ١٥٣ وانظر النشرة التشريعية، وزارة العدل، يوليو ١٩٦١، ص ٢٠٦٠: ٢١٠١

من جلسات مجلس الأمة، وفى آخر ساعاته وبعد منتصف الليل،[١] وبدأت المناقشة بعرض رسالة من رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر[٢] ومعها مشروع قانون بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، وعلى أثر ذلك قام السيد أنور السادات رئيس الجلسة بتشكيل لجنة – على وجه الاستعجال - لمناقشة المشروع، ولم يؤذن لمن اعترض بالكلام، وهدد أنور السادات المجلس قائلا " كانت في ٢٣ يوليو١٩٥٢م ثورة، والذين حاولوا الوقوف أمامها ديسوا بالأقدام واليوم ثورة جديدة، وسيصاب الذين يقفون أمامها بنفس المصير."[٣] وتم أخذ الموافقة على مواد مشروع القانون بعد تلاوة أرقامها دون نصوصها على أن تثبت النصوص بالمضبطة بالمخالفة للمادة ٩٩ من اللائحة الداخلية للمجلس.[٤]

وقد اتضح من طريقة عرض ومناقشة القانون الغرض منه الاستعجال، والموافقة على القانون كما هو، فقد أقر القانون المكون من "١٠١" مادة وبعض مواده تشمل على ٢٢ فقرة في بعض ليلة، ولم يسمح لأحد أن يبدى معارضة، ولم تُدرس مواد القانون، ولم يؤخذ رأى المتخصصين. حيث صدر برئاسة الجمهورية في ٥ يوليو ١٩٦١م بعد أقل من يومين من إقرار مواده في مجلس الأمة، ويلاحظ أن القانون جاء من الحكومة ولم يشترك الأزهر في وضعه، حيث عهد إلى غير الأزهريين وضع النظم واللوائح والمناهج المنظمة له.

---

(١) سعيد إسماعيل على " دكتور": إنهم يخربون التعليم، دار الأهالي، بدون تاريخ، ص١٦.

(٢) وكان نص الرسالة: السيد رئيس مجلس الأمة " أنور السادات " تحية طيبة وبعد،

ابعث إلى سيادتكم بصورة من مشروع القانون الخاص بإعادة تنظيم الأزهر، والهيئات التي يشملها، لعرضه على مجلس الأمة، لنظره على وجه الاستعجال، وتقبلوا تحياتي.

القاهرة في ٢٢ يونيه سنة ١٩٦١م رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر.

انظر مضابط جلسات مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الثامنة والعشرين، يوم الخميس ٢٢ يونيو سنة ١٩٦١م.

(٣) رفعت سيد أحمد: الدين والدولة والثورة، دار الهلال ١٩٨٥م، ص١٩٣.

(٤) والغريب أن الدكتور عبد العظيم المطعني، ذكر أن جمال عبد الناصر مات عام ١٩٧٠، ولم يُصدِّق على قانون التطوير، وهذا دليل على أنه لم يكن واثقًا من نجاح التجربة؛ ولذلك تباطأ في توقيع القانون، ولو أنه أخذ رأي علماء الأزهر لكان التطوير عظيماً، انظر

http://www.arabiyat.com/forums/showthread.php?t=١٨٦٠٠

وبعد صدور القانون أُعلن أن في مقدمة المؤيدين له شيخ الأزهر محمود شلتوت، ومدير جامعة الأزهر الدكتور محمد محمد فهمي، وأحمد حسن الزيات مدير تحرير مجلة الأزهر الذي عمل على تأمين القانون إعلاميا بالرغم من معارضتهم لفكرة القانون من قبل.[1] وتراوح موقف أساتذة الجامعة ما بين التأييد والرفض والقبول المشروط، وتم التعتيم على الرأي المخالف، وأُعلن عن الموافقة الكاملة لأساتذة الأزهر على القانون رغم عدم موافقتهم.[2] كما أن تأييد شيخ الأزهر الشيخ محمود شلتوت للقانون أكره عليه، فقد عرف عنه عدم موافقته العلنية على بنود القانون.[3] بل لقد عانى من هذا القانون بعد تطبيقه واصطدم بالدكتور محمد البهي وزير شئون الأزهر، ووزير الأوقاف حينما اتهم الأخير الأزهر بالتقصير، وادعى أن وزارة الأوقاف هي المسئولة عن الدعوة الإسلامية فشكا الشيخ محمود شلتوت إلى علي صبري رئيس المجلس التنفيذي في خطاب مؤرخ ١٣ يناير١٩٦٣م،[4] وبدلا من النظر في شكوى شيخ الأزهر، صدر قرار جمهوري يعطى وزير الأوقاف سلطة مباشرة أعمال المجلس الأعلى للأزهر،[5] وهى السلطة التي كانت لشيخ الأزهر

ولما لم يجد شيخ الأزهر أي اهتمام بمطالبه حمَّل جمال عبد الناصر المسئولية وقرر الاعتكاف، وأرسل كتاب مؤرخ في ٢٠ يناير١٩٦٣م وجهه إلى الرئيس عبد الناصر جاء فيه: " ليس في مقدور الأزهر أن ينهض بتبعاته أو أن يقوم بواجبه إذا ما اهتزت أقدام العاملين به، أو تزعزعت مكانتهم في نفوس الناس، أو قلت هيبتهم في عيون الخاصة والعامة، ولقد وقعت في الأيام الأخيرة تصرفات من السيد وزير الأوقاف وشئون الأزهر

(١) جريدة الأهرام، ١٩٧٩/١٢/١م حيث ذكر؛ د. السعيد مصطفى السعيد مدير جامعة القاهرة الأسبق، عضو اللجنة المشكلة لدراسة تطوير الأزهر، أن الشيخ محمود شلتوت رفض تطوير الأزهر. وقال: "اتركوا الأزهر كما هو، لا نريد تحويلا ولا تطويرا" وانظر ، تقرير الحالة الدينية، جـ١، ١٩٩٥م، مرجع سابق، ص٤٥.

(٢) على لبن: المصدر السابق، ص٩٩. منهم الدكتور عبد الجليل شلبي، والدكتور عبد الغفار عزيز، والدكتور محمد سعاد جلال.

(٣) تقرير الحالة الدينية ١٩٩٥م، المرجع السابق، ص٤٠.

(٤) مجلة الاعتصام، السنة ٣٧، العدد ٧، فبراير ١٩٧٥م، ص١٨.

(٥) جريدة الأهرام، ١٩ يناير ١٩٦٣م.

بالنسبة للأزهر ومشيخته سخرت فيها الصحافة منه، ووجهت إليه اتهامات هزت من كيان الأزهر وجلاله، ونالت من كرامة المشيخة ووقارها، والله وحده يعلم باعثها والدافع عليها، ولا اعتقد أن هذه التصرفات وأمثالها ستخدم المصلحة العامة، أو تصل بأهداف الأمة إلى غايتها، إن النيل من الأزهر والتشهير به وعرقلة العمل فيه وتجريده من خصائصه لا يخدم إلا أعدائك."[1]

لكن رئيس الجمهورية لم يعالج المشكلة، واكتفى بتطييب خاطر الشيخ شلتوت بأن أصدر قراراً يمد خدمته في مشيخة الأزهر سنة كاملة قضى منها عشرة شهور في صراع مع وزير شئون الأزهر، استنجد أثناءها بالرئيس جمال عبد الناصر في رسالة مؤرخة في ٣ يوليو ١٩٦٣م، ولما لم يستجب أحد لشكواه قدم استقالته في رسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر مؤرخة في ٦ أغسطس ١٩٦٣م، ولكن لم يكشف عنها إلا بعد وفاة الشيخ شلتوت.[2]

ويؤخذ على قانون الأزهر أنه نص على أن يقوم رئيس الجمهورية بتعيين شيخ الأزهر من بين أعضاء مجمع البحوث الإسلامية "الذي حل محل هيئة كبار العلماء."[3] في الوقت الذي يأتي بابا النصارى الأرثوذكس بالانتخاب الحر، ويكتفي رئيس الجمهورية باعتماد نتيجة الانتخاب..!، ونص القانون على أن يعين وزيراً لشئون الأزهر يختص بإصدار ما يراه من قرارات إلى حين صدور اللائحة التنفيذية للقانون، وأسند أحياناً لرئيس الوزراء مما أدى إلى تضارب الاختصاصات، بل وصراعات بين

---

(١) مجلة الاعتصام، المرجع السابق، ص١٨.

(٢) نفس المرجع، ص٢٠، ٢١.

(٣) كان الدكتور طه حسين يعارض استقلال الأزهر، وطالب بإلغاء هيئة كبار العلماء. انظر، طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر، مرجع سابق، ص٩٥.

وزير الأزهر وشيخ الأزهر. كما أن تبعية شيخ الأزهر لرئاسة الجمهورية جعلتنه مجرد موظف يُفَصل آرائه حسب هوى الحكومة.[1]

استطاع نظام ثورة يوليو استغلال الأزهر وشيوخه جيداً لتدعيم وتبرير سياساته، فوصف الشيخ محمد الخضر حسين "١٩٥٢م –١٩٥٤م " ثورة يوليو بأنها أعظم انقلاب اجتماعي من مصر، وإن كان قد قدم استقالته لاعتراضه على إلغاء المحاكم الشرعية، وأيد الشيخ عبد الرحمن تاج "١٩٥٤م – ١٩٥٨م " ثورة يوليو، وأصدر فتوى تقضي بسريان عقوبة التجريد من شرف المواطنة على الزعيم الذي يتعاون ضد بلاده. يقصد بذلك اللواء: محمد نجيب – كما اتهم الإخوان المسلمين بأنهم يعملون على تشويه الدين. والشيخ محمود شلتوت "١٩٥٨م –١٩٦٤م " أفتي بأن القوانين الاشتراكية لا تتعارض مع الإسلام، والشيخ حسن مأمون"١٩٦٤م –١٩٦٩م " كان موقفه سلبيا من قانون تطوير الأزهر، ومن المدافعين عن القوانين الاشتراكية.[2]

٣: إنشاء مجمع البحوث الإسلامية طبقا للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م، ويعين رئيس الجمهورية أعضاءه باقتراح من شيخ الأزهر ووزير شئون الأزهر،[3] وحل محل هيئة كبار العلماء التي كان يختار أعضائها بالانتخاب، ويؤخذ على مجمع البحوث الإسلامية أن رأيه استشاري وغير ملزم لشيخ الأزهر، ولا للمجلس الأعلى للأزهر، وبعض أعضائه ليسوا من علماء الأزهر، كما أن الاجتماع السنوي للمجمع لا يعقد بانتظام، وقد يتوقف لعدة سنوات[4] ومن الأمثلة على تقصير المجمع في أداء دوره ما حدث في قضية التكفير والهجرة، إذ أرسل المدعى العسكري "المستشار

---

(١) انظر تفاصيل هذه الصراعات عند على لبن: المصدر السابق، ص٨٥. وكان من المفروض أن تصدر اللائحة التنفيذية للقانون في مدى أربعة أشهر من تاريخ صدوره، ويعمل بها من تاريخ صدورها، ولكنها لم تصدر إلا عام ١٩٧٤م. انظر، مجلة الاعتصام، السنة ٣٧، العدد ٤ شوال ١٣٩٤ هـ، نوفمبر ١٩٧٤م، ص٢٢.

(٢) تقرير الحالة الدينية ١٩٩٥م، المرجع السابق، ص٢٩: ٤٢.

(٣) القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م، المصدر السابق، المادة ٨.

(٤) تقرير الحالة الدينية ١٩٩٥م المرجع السابق، ص٥١. إن المجمع في خلال ٤١ سنة من ١٩٦١م حتى ٢٠٠٢ لم يجتمع إلا ١٢ اجتماعا فقط. انظر على لبن، المصدر السابق، ص٨٦.

سيد السبكي" إلى المجمع ليطلب منه ومن الأزهر الرد على ما أثاره المتهمون في القضية ضد المجتمع والدولة، غير أن المجمع لم يجب، والأزهر لم يرد، وفى النهاية أصدرت حكمها في القضية متضمنا إدانة الأزهر وإدانة المجمع،[١] وإن اعترض الإمام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود على تنديد المحكمة بعلماء الأزهر.[٢]

٤: إنشاء المجلس الأعلى للأزهر طبقا للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م، وكان فاقدا لاستقلاله أيضا، فرئيسه – شيخ الأزهر – بالتعين، ووكيله ورئيس جامعة الأزهر وجميع أعضائه كلهم يعينون بقرار من رئيس الجمهورية، ويضم المجلس وكلاء وزراء الأوقاف والتعليم والعدل والمالية، بالإضافة إلى مديري الثقافة والبعوث والمعاهد الأزهرية، وثلاثة من ذوى الخبرة في التعليم الجامعي، وذلك يعنى أن أعضاء المجلس الأعلى للأزهر لا يمثلون شيوخ الأزهر.[٣]

٥. إضعاف التعليم الأزهري، فقد اشترط القانون أن يتم تعين رئيس جامعة الأزهر ممن شغلوا كراسي الأستاذية بجامعة الأزهر، أو بإحدى الجامعات المصرية[٤] وبذلك أباح القانون أن يتولى رئاسة جامعة الأزهر غير الأزهريين؛ لأنه لا يشترط حصول رئيس جامعة الأزهر على شهادة أزهرية، واستهدف القانون تخريج الطبيب الداعية، والمهندس، والكيمائي المسلم الداعية.. الخ . ولذلك تم إنشاء الكليات العملية، لكن تدهور مستوى الخريجين بسبب إثقال كواهل الطلاب بمقررات وزارة التعليم ومناهج الكليات العملية بالإضافة إلى مقررات الأزهر نفسه فقد "ادخل

---

(١) على لبن: المصدر السابق، ص٨٧. وقد سمعت ذلك شخصيا من السيد المستشار القانوني سيد السبكي، عضو هيئة المحكمة التي حاكمت تنظيم التكفير والهجرة، وذلك أثناء زيارتي له في مكتبه بمنطقة رابعة العدوية بمدينة نصر عام ٢٠٠٢.

(٢) مجلة الاعتصام، السنة ٤٢، العدد ٢، ذو الحجة ١٣٩٨ هـ، نوفمبر ١٩٧٨م.

(٣) على لبن: المصدر السابق، ص٨٩.

(٤) القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م، المصدر السابق.

التطوير مناهج ومقررات وزارة التعليم إلى الأزهر، ولم يدخل مقررات الأزهر في مناهج وزارة التعليم" [1]

ورد في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م أن جامعة الأزهر تقوم على حفظ التراث الإسلامي وتجليه ونشره، وبعث الحضارة العربية والتراث العلمي والفكري والروحي للأمة العربية.[2] وكان الهدف من الكليات الأزهرية التي يدرس الطالب فيها تعليما دينيا يستطيع به أن يخدم المهنة التي سيعمل بها، لكن خريج الأزهر " لم يستوعب الثقافة الإسلامية، وفى الوقت نفسه لم يتأهل علميا جيدا"[3] لذا طالب تقرير مجلس الشعب عام ١٩٧٩م بضرورة عودة الدراسة فى كليات الشريعة وأصول الدين واللغة العربية، وكذلك كلية الدعوة إلى طابعها الأصيل اعتمادا على المؤلفات وكتب التراث، دون الاكتفاء بالمذكرات والمختصرات، كما طالب النواب بوضع قانون جديد يرد للأزهر مكانته، وأن يسمح لخريجي الكليات العملية بالحصول على دراسات عليا في علوم الدين، وفى هذه الحالة يمكن الاستعانة بهم في نشر الدعوة الإسلامية بعد أن يكونوا قد تفقهوا في علوم الدين بالجامعة الأزهرية.[4]

وضعف الإنفاق على الأزهر، الذي أدى إلى أضرار ومشكلات بالغة، ومن بينها أن "نسبة ما أنفقته الدولة على التعليم الأزهري لا يتعدى ٥% من الإنفاق على التعليم العام في المدة من عام ١٩٦٤م إلى عام١٩٧٨م "[5]

وأكد الدكتور عبد الودود شلبي – الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية سابقا – أن دور الأزهر أصبح ضعيفا ومحدودا للغاية؛ لأنه لم يعد يعبأ بحفظ القرآن الكريم حفظا كاملاً بعد أن كان هذا في الماضي هو

(١) عبد العظيم المطعنى " دكتور": المرجع السابق، ص١٨١.
(٢) القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م، المصدر السابق.
(٣) تقرير الحالة الدينية ١٩٩٥م، المرجع السابق، ص٥٥.
(٤) علي لبن: المرجع السابق، ص٧٤ نقلا عن مضابط جلسات مجلس الشعب، الجلسة ٥٥، يوم ١٣ إبريل ١٩٧٩م.
(٥) فتحي محمد الوافي: مشكلات تمويل تعليم ما قبل الجامعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، ص١٤٩: ١٩٨.

الطريق لدخول الأزهر، كما أن اختزال المناهج الدينية اختزالاً مخلا ساعد على تدهور مستوى خريجي الأزهر، مما أدى إلى التطرف؛ لأن الشباب فقد الثقة في الأزهر وعلمائه الذين يفتون اليوم بخلاف ما أفتوا به بالأمس، فلجئوا لغير الأزهريين.(١)

وكان من نتائج ذلك انصراف الطلاب عن التعليم الأزهري، وضعف إنتاجية الطالب والمعلم، ونقص الأبنية التعليمية، وقصور الأدوات والأجهزة والمكتبات والمعامل والملاعب، ونقص الوسائل العلمية والتكنولوجية المعاصرة. فتحول الأزهر إلى نسخة ممسوخة من جامعات الدولة، وبدلا من أن يخرج أشخاصا يعتزوا بدينهم ويحاولوا تفسيره فى ضوء حاجات العصر، أصبح يخرج أشخاصا لا يستطيعون الموائمة بين العلوم الدينية والعلوم العصرية،(٢) كما فشل الأزهر فى توفير الدعاة والخطباء لأكثر من ١٤٨ ألف مسجد لا تجد خطباء.(٣) ووضعت القيود على الدعوة الإسلامية (٤). ودليل ذلك ما قاله الشيخ صلاح أبو إسماعيل "أنا شخصياً كنت أخطب وتستجوبني المباحث عن كل كلمة، ولا يشفع لي أنني أؤدي هذه المهمة كداعية متطوع من علماء الأزهر مؤهل للدعوة، وعلى مدى عشرين عاماً ما من صلاة جمعة إلا قضيت بعدها في مباحث أمن الدولة بالدقي ساعات طويلة أحاسب حساب الملكين على ما قلت"(٥). واعتبر الشيخ محمد الغزالي أن الدعوة

---

(١) حصاد الفكر، العدد ١٠٤، رمضان ١٤٢١، ديسمبر ٢٠٠٠م، ص١٤، ١٥.

(٢) جلال أمين " دكتور": ماذا حدث للمصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٩٩م ص١٦٠.

(٣) سعيد سراج الدين: أقسمت أن أروي حقائق ومواقف البرلماني الثائر صلاح أبو إسماعيل، الروضة للطباعة والنشر،١٩٩١م، ص٢٩٩.

(٤) فنصت المادة ٢٠١ في قانون العقوبات على أنه "لا يجوز لأحد ولو كان من رجال الدين داخل دور العبادة أن يقول ولو على سبيل المثال النصيحة الدينية قولاً يعارض به قانوناً أو قراراً إدارياً، ومن فعل ذلك فإنه يحبس ويغرم خمسمائة جنيه، فإن قاوم يسجن ويغرم ألف جنيه" انظر قانون العقوبات حسب آخر التعديلات ١٩٩٩م، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، المكتبة القانونية لدار المطبوعات الجامعية، مادة ٢٠١، ص١٣١، ١٣٢. وهذا القانون لا يطبق إلا على الدعاة المسلمين فقط.

(٥) سعيد سراج الدين: نفس المرجع، ص٦٤، ٦٥.

الإسلامية تسير في طريق مسدود بسبب إحراج الكفاءات الإسلامية، وفرض قيادات دخيلة على الإسلام،[1] فضعف أداء الخطباء سببه القيود المفروضة عليهم، مما أدى إلى انصراف وإعراض الشباب عن العلماء، فقد اعتمدوا على الكتب لفقدانهم الثقة برجال العلم وخاصة القريبين من السلطة، فهم عندهم موضع الاتهام؛ لأنهم يمالئون الحكام رغم ظلمهم وحكمهم بغير بما أنزل الله،[2] واستمرارا لأسلوب السيطرة تم تعديل طريقة اختيار مشايخ الطرق الصوفية من الانتخاب إلى التعين بقرار جمهوري،[3] وأسست الثورة إذاعة القرآن الكريم في ٣١ مارس ١٩٦٤م، وبالرغم من عظمة هذا الإنجاز إلا أنه كان ـ ومازال ـ تحت سيطرة الدولة، وبالتالي احتكرت تفسير الدين من خلال هذه الإذاعة.[4]

التوظيف الناصري للدين:

مثل الدين أحد مصادر شرعية النظام السياسي الناصري، وكان له دورا حيويا في عمليات التنمية وتوسيع قرارات التأميم والقوانين الاشتراكية، وتم توظيف المؤسسة الدينية الرسمية وعلى رأسها الأزهر في الدفاع عن النظام الاشتراكي ضد تهم الكفر والإلحاد، وكذلك في الهجوم على الحلف الإسلامي باعتباره صورة أخرى لحلف بغداد الاستعماري.[5] ومعظم الكتابات التي صدرت في فترة الستينات سعت للتوفيق بين الاشتراكية والإسلام من أمثال كتابات محمد البهي، ومحمود شلتوت،

---

(١) مجلة الاعتصام، العدد الأول، السنة ٣٨، رمضان ١٣٩٥هـ، سبتمبر١٩٧٥م، ص٣٧.

(٢) سعيد سراج الدين: المرجع السابق، ص١٧٩. كثير من الخطباء ليست لهم قدماً راسخة في علوم الكتاب والسنة، ويحتج بعضهم بالأحاديث الموضوعة، ويردون الأحاديث الصحيحة المتفق عليها. انظر، نفس المرجع، ص١٨٠، ١٨١.

(٣) نبيل عبد الفتاح " دكتور": سياسات الأديان، المرجع السابق ص١٦٠.

(٤) بسبب الأزمات المالية التي مرت بها دعا الإمام الأكبر الدكتور: عبد الحليم محمود، شيخ الأزهر الجميع إلى التبرع لإذاعة القرآن الكريم، حتى تستطيع الاستمرار في أداء رسالتها، حتى تبلغ كلمة الله مداها في الانتشار والتوسع. انظر مجلة الأزهر، السنة التاسعة والأربعون، الجزء الخامس، يوليو١٩٧٧م، رجب ١٣٩٧هـ، ص ص ٩٠٦، ٩٠٧.

(٥) رفعت سيد أحمد "دكتور": الدين والدولة في النموذج الناصري، عند عبد الحليم قنديل: الناصرية والإسلام، المرجع السابق، ص١٧٥.

وأحمد الشرباصي، وعبد العزيز كامل، وأحمد كمال أبو المجد.[١] ودرج الرئيس عبد الناصر على التأكيد على اشتراكية الإسلام في خطبه من ذلك قوله: " الإسلام في أول أيامه كان أول دين اشتراكي، والدولة التي أقامها الإسلام والتي أقامها محمد عليه الصلاة والسلام كانت أول دولة اشتراكية"[٢]

واجه عبد الناصر معركة فرضت عليه من الخارج فاتجه إلى مهاجمة – ما أسماه بالرجعية العربية.[٣] ويرى الدكتور حسن حنفي أن المعارك التي خاضتها الناصرية كانت مفروضة عليها سواء الخارجية مثل الاشتراكية، والقومية العربية، وعدم الانحياز. أو الداخلية مع الإخوان المسلمين حيث دافعت الثورة عن نفسها وعن اتجاهاتها بنفس السلاح وهو الدين.[٤] فكانت معارك دعائية بين نظامين استغل فيها عبد الناصر كل قواه وسلطته من أجل إثبات شرعية نظامه وقراراته. وقد أثبتت الدراسات المتخصصة زيادة لجوء عبد الناصر للدين للدفاع عن سياساته في الفترة من ١٩٦٥م:١٩٦٧م.[٥] وحدثت تغيرات اجتماعية صاحبها تغيرات فكرية وانتشر الفكر الاشتراكي العلماني على يد تنظيم الاتحاد الاشتراكي، تحت اعتقاد الثورة أن التأميم يساوى الاشتراكية، وأصبحت الصحف ميداناً

(١) محمد شومان: الناصرية والإسلام في ملاحظات، عند، عبد الحليم قنديل: المرجع السابق، ص١٢٠. بل إن الدكتور مصطفى السباعي قد ألف كتاباً أسماه "اشتراكية الإسلام" رغم أن الإسلام أسبق من الاشتراكية، ولا يمكن أن يطلق عليه أنه دين اشتراكي. أنظر مصطفى السباعي: اشتراكية الإسلام، الطبعة الثانية، الاتحاد الثوري، دار مطابع الشعب، ١٩٦٢م

(٢) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى عيد الثورة التاسع، ميدان الجمهورية، ٢٢ يوليو ١٩٦١م
http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=٩٨٦

(٣) وقد استخدمت كلمة الرجعية ضد الأنظمة العربية خصوصا السعودية أثناء الخلافات معها.

(٤) حسن حنفي "دكتور": الناصرية والإسلام وحدة عضوية، عند عبد الحليم قنديل: الناصرية والإسلام، المرجع السابق، ص١٢٨ .

(٥) يمكن الرجوع إلى دراسة الدكتورة نادية سالم: الدين والاشتراكية.. قراءة في نشرة الاشتراكي ١٩٦٥م – ١٩٧١م، بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية، حيث حرصت هذه النشرة حتى عام ١٩٦٧م على التأكيد والربط بين الاشتراكية والإسلام، وقد أوردت الدراسة بيانات إحصائية تؤكد ذلك.

لنشر الفكر الاشتراكي. كما قام الاشتراكيون بإلقاء محاضرات التثقيف في معسكرات الشباب التي أقامها الاتحاد الاشتراكي.[1]

ثم اتجه عبد الناصر اتجاها يساريا، وكان يردد ليس هناك قيود على الاشتراكية،[2] حتى إن يوسف صديق اتهم عبد الناصر بالماركسية[3] فرغم إعلانه دائما خلافاته مع الماركسية وتطبيقاتها[4] اتجه إلى كل شيء سوفيتي بعد فشل تجربة الوحدة مع سوريا، ولم تنته سنة ١٩٦٢م إلا وبصمات السوفييت كانت واضحة على صفحات الحكم في مصر.[5] وكانت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي تتوطد بشكل مطرد منذ عقد صفقة الأسلحة السوفيتية في عام ١٩٥٥م، ومساعدة الاتحاد السوفيتي لمصر في بناء السد العالي. واعتماد مصر على السوفيت فى التسلح، أثر سلبيا على علاقات مصر بالدول العربية الإسلامية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، مما دفع المملكة العربية السعودية لمساندة الأسرة الأمامية في اليمن الشمالي بعد دخول القوات المصرية اليمن لمساعدة ثورة عبد الله السلال.[6]

استغلت القوى العربية المعارضة الاتجاه الناصري نحو تطبيق الاشتراكية وإعلانه أن الإسلام دين اشتراكي فهاجمت الاشتراكية العربية، وقامت الحملات على أساس أن الاشتراكية عقيدة غربية عن المسيحية والإسلام، وأن الاشتراكية وليدة ظروف أوربية خاصة، والحق " أن الاشتراكية العربية التي اختارتها القاهرة لم تكن بمفهوم واحد منذ بدأت الدعوة إليها قبيل سنة ١٩٦١م، كانت تدعو إلى إقامة مجتمع اشتراكي ديموقراطي تعاوني وتهاجم الشيوعية، ثم جاء عام ١٩٦١م فمحا الميثاق

---

(١) عبد العظيم رمضان "دكتور": جماعات التكفير، مرجع سابق، ص٣٦، ٣٧. كان يرأس تحريرها فى ذلك الوقت محمد حسنين هيكل.

(٢) محمود فوزي: ثورة يوليو يتحدثون، مرجع سابق ص٦٨.

(٣) فقد كانا عضوين في الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني "حدتو" قبل ثورة يوليو. انظر حسين حمودة " أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين " مرجع سابق، ص١٠٥.

(٤) عبد الحليم قنديل: مرجع سابق، ص٥٣.

(٥) سامي جوهر: الموتى يتكلمون، المرجع السابق، ص١٨، ١٩.

(٦) عبد العظيم رمضان " دكتور": جماعه التكفير الأصول التاريخية والفكرية، المرجع السابق، ص٣٧.

ما قيل من قبل واعتبر الاشتراكية العلمية الصيغة العلمية الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم، ففهم عبد الناصر خطأ أن الإسلام دين اشتراكي؛ أي أن الإسلام أحد أنواع الاشتراكية بدلا من أن يعلن مثلا أن بعض مبادئ الاشتراكية لا تخالف بعض مبادئ الإسلام، مما أعطى الفرصة للمعارضة لتتهم عبد الناصر بأنه أراد " ترغيب المصريين المتمسكين بالدين الإسلامي في اعتناق الاشتراكية".[1] لذلك تم تدارك الخطأ بأن أعلن الدكتور محمد البهي – وزير الأوقاف وشئون الأزهر- في عام ١٩٦٥م أن " الإسلام ليس هو الاشتراكية العربية، وليست الاشتراكية العربية هي الإسلام"[2] وهاجم الأزهر الدول العربية المعادية للنظام الناصري حتى وصفت مجلة الأزهر الملوك العرب بأنهم "الرجعيون الذين دنسوا الإسلام بالذهب الأمريكي من أجل أن يحافظوا على أملاكهم، وبهذا فإنهم اتبعوا الشيطان وتركوا الله"[3]

خطة القضاء على الإخوان المسلمين:

لو حظ أن عددا قليلا من الذين قبض عليهم عام ١٩٦٥م كانوا من الإخوان المسجلين لدى جهاز الأمن وكانوا غالبا من القيادات، لكن الغالبية العظمى كانوا من الشباب الذي لم يكن معروفا من قبل، فقد كانوا صغارا يوم جرت حملة الاعتقالات شتاء ١٩٥٤م، وقد لفتت تلك الظاهرة الأنظار، وانتبه الاتحاد الاشتراكي لخطورتها حيث نجح الإخوان فى استقطاب بعض الشباب المثقف، وكانت الظاهرة مثار مناقشات كبيرة اشترك فى بعضها جمال عبد الناصر نفسه، وفى المناقشات برز السؤال كيف ينضم الشباب الذي تفتح وعيه على التجربة الوطنية إلى جماعة سلفية كجماعة الإخوان المسلمين؟ وجرَّ السؤال سؤالا آخر أين الخطأ؟ وأخيرا كان السؤال ما العمل؟ وبعد أقل من عام أقيمت شبكة من

---

(١) صلاح نصر: الحرب النفسية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٥٨٣.

(٢) محمد البهي " دكتور": الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر، مرجع سابق، ص٣٣٣.

(٣) رفعت سيد أحمد "دكتور": الدين والدولة في النموذج الناصري، عبد الحليم قنديل: الناصرية والإسلام، المرجع السابق ص١٧٢. انظر أيضا، مجلة الأزهر، إبريل١٩٦٧م.

المعسكرات السياسية وتم تخريج عدد كبير من الموجهين السياسيين الذين دعمت على أيديهم منظمة الشباب الاشتراكي، حيث اعتقد النظام الناصري أن الشباب يعيش نوعا من الفراغ السياسي، وكان فرصة للتيار السلفي لكي يملا مساحته، لذا رأت حكومة الثورة أنه لابد من القضاء على فكر الإخوان المسلمين، لكن الذين رسموا الخطة حاولوا بها القضاء على الدين نفسه.[1]

وهذا ما أثبته تقرير اللجنة المؤلفة برياسة السيد "زكريا محي الدين" رئيس الوزراء فى الفترة من ١٩٦٥/١٠/١م حتى ١٩٦٦/٩/١٠م بشأن القضاء على تفكير الإخوان بناء على أوامر الرئيس عبد الناصر بتشكيل لجنة عليا لإدارة واستعراض الوسائل التي استعملت، والنتائج التي تم التوصل إليها بخصوص مكافحة جماعة الإخوان المسلمين المنحلة، ولوضع برنامج لأفضل الطرق التي يجب استعمالها في مكافحة الإخوان بالمخابرات والمباحث العامة لبلوغ هدفين؛ الأول: غسل مخ الإخوان من أفكارهم. والثاني: منع عدوى أفكارهم من الانتقال إلى غيرهم.

فاجتمعت اللجنة المشكلة من . رئيس مجلس الوزراء، وقائد المخابرات العامة، وقائد المباحث الجنائية العسكرية، ومدير المباحث العامة، ومدير مكتب المشير عبد الحكيم عامر. في مبنى المخابرات العامة بكبرى القبة، وعقدت عشرة اجتماعات متتالية، وبعد دراسة كل التقارير والبيانات الإحصائيات السابقة أمكن تلخيص المعلومات المجتمعة في الآتي:

---

(١) انظر محمد الغزالي: قذائف الحق، ط٢، دار السلاسل، الكويت ١٩٧٦م، ص٧٢: ٧٧، ص١٢٨، وانظر أيضا كمال خالد المحامي: هؤلاء قتلوا السادات، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٨م حيث كانت أحد مستنداته في قضية اغتيال السادات القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١م جنايات أمن الدولة العليا ص١٥٧: ١٦٣، وقد أشير إليها في القضية رقم ١٢ سنة ١٩٧٤م مدني كلي جنوب القاهرة، وهي القضية التي رفعها المستشار على محمد سيد صبري جريشة ضد وزير الحربية بصفته، وقد أوردها في كتابه ،عندما يحكم الطغاة، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٧٥م ص١٠٦: ١١٢، كما قدمها الدكتور عبد الله رشوان المحامي، للمحكمة في قضية الفنية العسكرية، رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي، ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي، وقبلتها المحكمة ولم تعترض عليها، وقدمها مرة أخرى في قضية التكفير والهجرة، رقم ٦ لسنة٧٧.

- تبين أن تدريس الدين الإسلامي في المدارس للنشء بحالته القديمة يربط السياسة بالدين في لا شعور كثير من التلاميذ منذ الصغر، ويتتابع ظهور معتنقي الأفكار الإخوانية

- صعوبة واستحالة التميز بين أصحاب الميول النزعات الدينية وبين معتنقي الأفكار الإخوانية، وسهولة وفجائية تحول الفئة الأولى إلى الفئة الثانية بتطرف أكبر.

- غالبية أفراد الإخوان عاشوا على وهم الطهارة، ولم يمارس الحياة الجماعية الحديثة، ويمكن اعتبارهم من هذه الناحية "خام".

- غالبيتهم ذوو طاقة فكرية وقدرة تحمل ومثابرة كبيرة على العمل، وقد أدى ذلك إلى اطراد دائم وملموس في تفوقهم في المجالات العلمية والعملية التي يعيشون فيها، وفى مستواهم الفكري والعلمي والاجتماعي بالنسبة لإعدادهم رغم أن جزءا غير بسيط من وقتهم موجه لنشاطهم الخاص بدعوتهم المشئومة.

- هناك انعكاسات إيجابية سريعة تظهر عند تحرك كل منهم للعمل في المحيط الذي يقع فيه

- تداخلهم في بعض، ودوام اتصالهم الفردي ببعض، وتزاورهم، والتعاون بين بعضهم البعض يؤدى إلى ثقة كل منهم في الآخر ثقة كبيرة.

- هناك توافق روحي وتقارب فكرى وسلوكي يجمع بينهم في كل مكان حتى ولو لم تكن هناك صلة بينهم.

- رغم كل المحاولات التي بذلت منذ عام ١٩٣٦م لإيهام العامة والخاصة بأنهم يتسترون وراء الدين لبلوغ أهداف سياسة إلا أن احتكاكهم الفردي بالشعب يؤدى إلى محو هذه الفكرة عنهم رغم أنها بقيت بالنسبة لبعض زعمائهم.

• تزعمهم حرب العصابات سنة ١٩٤٨م، والقتال سنة ١٩٥١م رسب في أفكار بعض الناس صورهم كأصحاب بطولات وطنية عملية وليس دعائية فقط، بالإضافة إلى أن الأطماع الإسرائيلية والاستعمارية والشيوعية في المنطقة لا تخفى أغراضها في القضاء عليهم.

• نفورهم من كل من يعادي فكرتهم جعلهم لا يرتبطون بأي سياسة خارجية سواء كانت عربية أو شيوعية أو استعمارية، وهذا يوحي لمن ينظر في ماضيهم أنهم ليسوا عملاء.

وبناء على ذلك رأت اللجنة أن الأسلوب الجديد في المكافحة يجب أن يشمل أساسا بندين متداخلين وهما:

الأول: محو فكرة ارتباط الدين الإسلامي بالسياسة..

الثاني: إبادة تدريجية مادية ومعنوية وفكرية للجيل القائم فعلا من معتنقي الفكرة.

ثم تم وضع أسس الأسلوب الواجب استخدامه لبلوغ هذين الهدفين في الآتي:

أولا: سياسة وقائية عامة

• تغير مناهج تدريس التاريخ الإسلامي والدين في المدارس، وربطها بالمعتقدات الاشتراكية كأوضاع اجتماعية واقتصادية وليست سياسية، مع إبراز مفاسد الخلافة خاصة زمن العثمانيين، وأن تقدم الغرب السريع كان عقب هزيمة الكنيسة وإقصائها عن السياسة.

• التحري الدقيق عن رسائل وكتب ونشرات ومقالات الإخوان المسلمين في كل مكان ثم مصادرتها وإعدامها.

• يُحَرم بتاتًا قبول ذوى الإخوان وأقربائهم حتى الدرجة الثالثة في القرابة من الانخراط في السلك العسكري أو البوليس أو السياسة، مع

سرعة عزلة الموجودين من هؤلاء الأقرباء من هذه الأماكن، أو نقلهم إلى الأماكن الأخرى في حالة ثبوت ولائهم.

• مضاعفة الجهود المبذولة في سياسة العمل الدائم على إفقاد الثقة بينهم وتحطيم وحدتهم بشتى الوسائل، وخاصة عن طريق إكراه البعض على كتابة تقارير عن زملائهم بخطهم، ثم مواجهة الآخر بما معه، مع العمل على منع كل من الطرفين من لقاء الآخر أطول فترة ممكنة لتزيد هوة انعدام الثقة بينهم.

• بعد دراسة عميقة لموضوع المتدينين من غير الإخوان؛ وهم الذين يمثلون " الاحتياطي " لهم وجد أنه هناك حتمية طبيعية لالتقاء الصنفين في المدى الطويل، ووجد أنه من الأفضل أن يبدأ بتوحيد معاملتهم بمعاملة الإخوان، قبل أن يفاجئونا كالعادة باتحادهم معهم علينا

ومع افتراض احتمال كبير لوجود أبرياء منهم إلا أن التضحية بهم خير من التضحية بالثورة في يوم من الأيام على أيديهم . ولصعوبة واستحالة التميز بين الإخوان والمبتدئين بوجه عام فلابد من وضع الجميع ضمن فئة واحدة ومراعاة ما يلي:

• تضيق فرص الظهور والعمل أمام المبتدئين عموما في المجالات العلمية العملية.

• محاسبتهم بشدة واستمرار على أي لقاء فردى، أو زيارات أو اجتماعات تحدث بينهم.

• عزل المتدينين عن أي تنظيم أو اتحاد شعبي أو حكومي أو اجتماعي أو طلابي أو عمالي أو إعلامي.

• التوقف عن السياسة السابقة في السماح لأي متدين بالسفر للخارج للدراسة أو العمل، حيث فشلت هذه السياسة في تطوير معتقداتهم وسلوكهم، وعدد بسيط جدا منهم هو الذي تجاوب مع الحياة الأوربية في

البلاد التي سافروا إليها. أما غالبيتهم فإن من هبط منهم في مكان بدا ينظم فيه الاتصالات والصلوات الجماعية أو المحاضرات لنشر أفكاره.

• التوقف عن سياسة استعمال المتدينين في حرب الشيوعيين، واستعمال الشيوعي في حربهم بغرض القضاء على الفئتين، حيث ثبت تفوق المتدينين في هذا المجال، ولذلك يجب أن تعطى الفرص للشيوعيين لحربهم، وحرب أفكارهم ومعتقداتهم، مع حرمان المتدينين من الأماكن الإعلامية.

• تشويش الفكرة الشائعة عن الإخوان في حرب فلسطين والقتال، وتكرار النشر بالتلميح والتصريح عن اتصال الإنجليز بالهضيبى وقيادة الإخوان حتى يمكن غرس فكرة أنهم عملاء للاستعمار في أذهان الجميع.

• الاستمرار في سياسة محاولة الإيقاع بين الإخوان المقيمين في الخارج وبين الحكومات العربية المختلفة، وخاصة في الدول الرجعية الإسلامية المرتبطة بالغرب، وذلك بأن يروج عنهم في تلك الدول أنهم عناصر مخربة ومعادية لهم، وأنهم يضرون بمصلحتها، وبهذا تسهل محاصرتهم في الخارج أيضا.

ثانيا: سياسة استئصال السرطان الموجود الآن فبالنسبة للإخوان الذين اعتقلوا أو سجنوا في أي عهد من العهود يعتبرون جميعا قد تمكنت منهم الفكرة كما يتمكن السرطان في الجسم ولا يرجى شفاؤه، ولذا تجرى عملية استئصالهم كالأتي:

المرحلة الأولى: إدخالهم في سلسلة متصلة من المتاعب تبدأ بالاستيلاء أو وضع الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم، ويتبع ذلك اعتقالهم، وأثناء الاعتقال تستعمل معهم أشد أنواع الإهانة والعنف والتعذيب على مستوى فردى ودوري حتى يصيب الدور الجميع ثم يعاد وهكذا، وفى نفس الوقت لا يتوقف التكدير على المستوى الجماعي بل يكون ملازما للتأديب الفردي. وهذه المرحلة إذا نفذت بدقة ستؤدى إلى:

• بالنسبة للمعتقلين: اهتزاز الأفكار في عقولهم، وانتشار الاضطرابات العصبية والنفسية والعاهات والأمراض بينهم.

• بالنسبة لنسائهم: سواء كن زوجات أو أخوات أو بنات فسوف يتحررن ويتمردن لغياب عائلهن، وحاجتهم المادية قد تؤدى لانزلاقهن.

• بالنسبة للأولاد: تضطر العائلات لغياب العائل ولحاجتها المادية إلى توقيف الأطفال عن الدراسة وتوجيهم للحرف والمهن، وبذلك يخلو جيل الموجهين المتعلم القادم ممن فى نفوسهم أي حقد أو أثر من آثار أفكار آبائهم.

المرحلة الثانية: إعدام كل من ينظر إليه بينهم كداعية، ومن تظهر عليه الصلابة سواء داخل السجون أو المعتقلات أو بالمحاكمات، ثم الإفراج عنهم بحيث يكون الإفراج عنهم على دفعات مع عمل الدعاية اللازمة لكي تنتشر أنباء العفو عنهم ليكون ذلك سلاحا يمكن استعماله ضدهم من جديد في حالة الرغبة في إعادة اعتقالهم.

وإذا أحسن تنفيذ هذه المرحلة مع المرحلة السابقة فستكون النتائج كما يلي:

• يخرج المعفو عنه إلى الحياة، فإن كان طالبا فقد تأخر عن أقرانه ويمكن أن يفصل من دراسته ويحرم من متابعة تعليمه.

• وإن كان موظفا أو عاملا فقد تقدم زملاؤه وترقوا وهو قابع في مكانه.

• وإن كان تاجرا فقد أفلست تجارته، ويمكن أن يحرم من مزاولة تجارته.

• وإن كان مزارعا فلن يجد أرضا يزرعها، حيث وقعت تحت الحراسة، أو صدر قرار استيلاء عليها.

وسوف تشترك الفئات المعفو عنها في الأتي:

• الضعف الجسماني والصحي، و السعي المستمر خلف العلاج، والشعور المستمر بالضعف المانع من أية مقاومة.

• الشعور العميق بالنكبات التي جرتها عليهم دعوة الإخوان، وكراهية الفكرة والنقمة عليها.

• انعدام ثقة كل منهم في الآخر وهى نقطة لها أهميتها في انعزالهم عن المجتمع وانطوائهن على أنفسهم.

• خروجهم بعائلاتهم من مستوى اجتماعي أعلى إلى مستوى اجتماعي أدنى؛ نتيجة لعوامل الإفقار التي أحاطت بهم.

• تمرد نسائهم وثورتهم على تقاليدهم، وفى هذا إذلال فكرى ومعنوي لكون النساء في بيوتهن يخالف سلوكهن أفكارهم، ونظرا للضعف الجسماني والمادي لا يمكنهم الاعتراض.

• كثرة الديون عليهم نتيجة لتوقف إيراداتهم واستمرار مصروفات عائلاتهم.

والنتائج الإيجابية لهذه السياسة هي:

• الضباط والجنود الذين يقومون بتنفيذ هذه السياسة سواء من الجيش أو البوليس سيعتبرون فئة جديدة، ارتبط مصيرها بمصير هذا الحكم القائم، حيث يستشعرون عقب التنفيذ أنهم " أي الضباط والجنود" في حاجة إلى نظام الحكم القائم ليحميهم من أي عمل انتقامي قد يقوم به الإخوان للثأر.

• إثارة الرعب في نفس كل من تسول له نفسه القيام بمعارضة فكرية للحكم القائم.

• وجود الشعور الدائم بأن المخابرات تشعر بكل صغيرة وكبيرة وأن المعارضين لن يستتروا وسيكون مصيرهم أسوأ مصير.

• محو فكرة ارتباط السياسة بالدين الإسلامي.

انتهى، ويعرض على السيد الرئيس جمال عبد الناصر

إمضاء

السيد / رئيس مجلس الوزراء.

السيد / قائد المخابرات.

السيد / قائد المباحث الجنائية العسكرية.

السيد / مدير المباحث العامة.

السيد / شمس بدران.

أوافق على اقتراحات اللجنة:
جمال عبد الناصر.

ولخطورة ما جاء في هذه الوثيقة كان لابد من التأكد من صحتها، فظهرت عدة ملاحظات:

أولا: قُدمت في القضية رقم ١٢ لسنة ١٩٧٤م مدني كلي القاهرة في القضية التي رفعها المستشار على جريشة ضد وزير الحربية، بصفته في قضية التعويض عن تعذيبه بالسجون الحربية، وفى هذه القضية تمت مواجهة السيد وزير الحرية بهذه الوثيقة واحتج بها عليه المستشار على جريشة في دعواه، وقضت المحكمة بمسآلة وزارة الحربية بالتعويضات عما وقع، وأشارت في أسباب الحكم إلى نصوص هذه الوثيقة، وإلى بينات الإثبات بالتعذيب الذي وقع على المستشار على جريشة.[1]

ثانيا: قُدمت الوثيقة مرة أخرى في القضية رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي، ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي المعروفة بقضية الفنية العسكرية بنصها وكل عباراتها وحروفها، واستمعت المحكمة إلى شهود الإثبات والنفي،

(١) انظر، حيثيات الحكم فى القضيه رقم ١٢ لسنة ١٩٧٤م، مدني كلي، القاهرة ص ٣٣

وكان منهم المسئولين الكبار عن الحكم ولم يدّع أحد منهم بإنكار أي حرف من أحرف الوثيقة.

ثالثا: إذا قدمت وثيقة ما في دعوى قضائية وقصد الاحتجاج بها ولم ينكرها المدّعى عليه أعتبرت الوثيقة حجة عليه بما فيها.

رابعا: استناد المحكمة في قضية تعذيب المستشار على جريشة إلى الوثيقة في بيان أسباب حكمها ضد وزير الحربية، وعدم اعتراض المحكمة على الوثيقة في قضية الفنية العسكرية، وعدم اعتراض النائب العام أو النيابة العسكرية أو أي جهة على الوثيقة يدل علي تأكيدها.

خامسا: احتج الأستاذ عبد الله رشوان المحامى بالوثيقة في قضية الفنية العسكرية، ثم في قضية التكفير والهجرة رقم ٦ لسنة ١٩٧٧م أمام المحكمة العسكرية، وقال: أن السيد زكريا محي الدين قد اعترف بالوثيقة وأوضح أن محكمة النقض قد أخذت بالوثيقة في قضية تعذيب المستشار مأمون الهضيبي المتهم فيها شمس بدران.[١]

سادساً: صدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥م والذي يحظر تداول الوثائق المتصلة بالسياسات العليا للدولة باستثناء ما ينص الدستور أو القانون على نشرة من الوثائق فور صدورها أو إقرارها "المادة الأولى من القانون" [٢] وتزامن صدور هذا القانون مع عرض الوثيقة في قضيتي الفنية العسكرية وتعذيب المستشار على جريشة، مما يوحي بأن الوثيقة كانت أحد أسباب إصدار القانون.

سابعا: تم استخدام الوثيقة في قضايا الجماعات الإسلامية خلال الثمانينات في قضية اغتيال السادات، وقضية تنظيم الجهاد، حيث

---

(١) انظر مرافعات الدكتور عبد الله رشوان "المحامى": قضية التكفير والهجرة، رقم ٦ لسنة ١٩٧٧م، مع العلم بأنني قد حصلت على تسجيلات صوتية لمرافعات الدكتور عبد الله رشوان المحامى في هذه القضية، وفى قضية الفنية العسكرية القضية رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي، ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي.

(٢) خالد رمضان عبد العال: المسئولية الجنائية من جرائم الصحافة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة حلوان، ص١٠٢.

استخدمها الدفاع واستند إليها الأستاذ كمال خالد المحامى وغيره من المحامين في القضية.[1]

وفى ختام ملاحظاتي علي الوثيقة أوضح أنها تعد إدانة شاملة للعهد الناصري الذي تورط في محاولة القضاء على الإخوان. وعدم إنكارها من أي من المسئولين الذين اتهموا بالاشتراك فيها دليل على صحتها، وأخيرا فإن قيام كبار الدعاة مثل الشيخ محمد الغزالي، والمستشار على جريشة على مكانتهم في نفوس الإخوان بنشر تلك الوثيقة يعطيها مصداقية كبرى لدى الجماعات الإسلامية بصفة عامة، ولدى الإخوان بصفة خاصة.

لقد استخدم النظام الناصري كل أسلحته للقضاء على الإخوان المسلمين، فقد أعلن الرئيس جمال عبد الناصر نبأ اكتشاف التنظيم في موسكو في ٢٩ أغسطس ١٩٦٥م ـ ربما تقرباً من الاتحاد السوفيتي ـ وذاق الإخوان مرارة التحقيق إلى أن أحال الرئيس عبد الناصر التنظيم إلى المحاكم العسكرية بالقرار الجمهوري رقم ١ لسنة ١٩٦٥م في ١٨ ديسمبر١٩٦٥م.[2]

وأسهمت كل أجهزة الدولة في إدانة الإخوان، حيث أسهم المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بإصدار ملحقاً لمجلة منبر الإسلام بعنوان "رأى الدين في إخوان الشياطين" وقد احتوى على مقالات تهاجم الإخوان وتصفهم بالعمالة والشذوذ والإجرام، فاتهم الشيخ حسن مأمون شيخ الأزهر الإخوان بالتآمر على الإسلام والمتاجرة به، كما كتب الشيخ عبد اللطيف السبكي مقالا بعنوان: الإخوان المفسدون،[3] وأصدرت إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة كتابا اتهمت فيه الإخوان بالإرهاب.[4]

---

(١) كمال خالد: هؤلاء قتلوا السادات، المرجع السابق، ص١٥٧: ١٦٣.

(٢) القضية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٥م، أمن الدولة عليا بالمركز القومي للدراسات القضائية بالعباسية القاهرة، ص٤٤١٧. وأطلق عليها اسم محاكم أمن الدولة العليا، وهذا لا ينفى أنها محاكم عسكرية رأسها العسكريون.

(٣) مجلة المنبر الإسلام بعنوان: "رأى الدين في مؤامرات الإجرام" ص٣: ٥، ومقال الشيخ عبد اللطيف السبكي: بعنوان " الإخوان المفسدون " ص١٧: ١٩. وقد أعيد طبع ملحقا المجلة عدة طبعات.

(٤) حول جماعات الإرهاب هذا هو الطريق، الشئون العامة للقوات المسلحة، بدون تاريخ، ص٧٠، ٧١.

وساهمت التيارات اليسارية في الحملة فاتهمت الإخوان بالتبعية لحلف بغداد،[1] كما دافعت الصفحة الدينية بنشره الاشتراكي عن إجراءات النظام مع الإخوان،[2] وفى أثناء الحملات الإعلامية قامت بعض أجهزة الإعلام بإدانة مزج السياسة بالدين، بدلا من أن تدين العنف وتشجع الحوار المسالم المثمر البناء، كما تورط بعض الموظفين من علماء الدين في إدانة المتهمين بالعنف دون أنصاف أو اعتدال. والإسراف في نقد الجنوح من جانب الأفراد دون نقد للحيف والتعسف من قبل السلطة نفَّر الشباب من العلماء.[3]

وكان الهدف من تلك الحملات تهيئة الرأي العام لقبول الأحكام التي قد أصدرتها المحاكم العسكرية ضد الإخوان، لكن حدثت إدانة دولية للمحاكمات العسكرية لاتساع سلطاتها وعدم استئناف أحكامها، وعدم السماح للمتهمين باختيار محاميهم، واستخدام أساليب التعذيب وانتزاع الاعترافات.[4] ورغم ذلك أصدرت المحكمة حكمها في ٢١ أغسطس ١٩٦٦م بالإعدام شنقا ضد قادة تنظيم ١٩٦٥م السبعة وعلى رأسهم: سيد قطب، محمد يوسف هواش، عبد الفتاح إسماعيل، وتراوحت الأحكام بعض الأعضاء بين الأشغال الشاقة المؤبدة والأشغال الشاقة ١٠ سنوات.[5] ثم أسدل الستار على حياة سيد قطب، وظنت القيادة السياسية أنها أوقفت المد الإسلامي وخنقت فكر الإخوان، ولكنها من حيث لا

(١) أحمد عباس صالح: المخطط الاستعماري والرجعية العربية، مجلة الكاتب، السنة الرابعة، سبتمبر ١٩٦٥م، العدد ٥٤، ص ص٢، ٣.

(٢) "الدين والاشتراكية قراءة في نشره الاشتراكي ١٩٦٥م –١٩٧١م" دراسة أجريت عن القضايا الدينية في نشرة الاشتراكي بقسم الاتصال الجماهيري بالمركز القومي للبحوث الاجتماعي بإشراف أ.د نادية حسن سالم، رئيس القسم. وعضوية أ.د ليلى عبد المجيد، د جمال على زهران، فؤاد السعيد محمود. انظر الناصرية والإسلام، المرجع السابق، ص١٨٧.

(٣) محمد فتحي عثمان: القمع سببا للتطرف وليس علاجا له، مجله العربي، عدد ٢٧٨، يناير١٩٨٢م، ص٥٧.

(٤) محمد السيد الوكيل: كبرى الحركات الإسلامية في القرن الرابع عشر الهجري، دار الاعتصام،١٩٨٨ م، ص٢٠٧: ٢٠٩.

(٥) قضية ١٩٦٥م، المصدر السابق، ص٣/٤٤٩٧: ٣/٤٥٠٠ وقد أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا، بتخفيف الحكم بالإعدام، على أربعة من السبعة الذين صدر عليهم الحكم، واستبدله بالسجن المؤبد وهم: على عشماوى؛ لأنه أدلى باعترافاته كاملة، صبري عرفه الكومي، مجدي عبد العزيز متولي، أحمد عبد المجيد عبد السميع" لصغر سنهم، ولعدم اشتراكهم في تنظيمات الإخوان، ولم يحكموا من قبل في قضايا سابقة.

تـدرى أحيـت أفكـار سـيد قطـب، فقـد اعتنقهـا بعـض أعضـاء الجماعـات الإسلامية فتحققت نبوءة سيد قطب عندما قال: "إن كلماتنا تظل عرائس من الشمع حتى إذا متنا في سبيلها دبت فيها الحياة "[١]

وفى نفس الوقت اعتبر المحبين لسيد قطب والناقمين على سياسة عبد الناصر كل مصيبة تحل بالنظام الناصري ما هي إلا عقاب من الله واستجابة لدعوة سيد قطب على عبد الناصر. فقد كتب أحد الصحفيين حديثا ـ لم ينشر في حينه ـ ربط فيه بين ما حدث يومها من ظواهر مناخية استثنائية وبين إعدام سيد قطب، فاعتبر "أن السماء كانت غاضبة لإعدام سيد قطب فهطلت الأمطار والثلوج في عز الصيف دفاعا عن سيد قطب، ولم تمض أسابيع على إعدام سيد قطب حتى مرض عبد الناصر مرضه الخطير وسافر سرا إلى تسخالطبو بروسيا ثم كانت نكسة ١٩٦٧م المريرة مصريا وعربيا، وأكبر هزيمة لعبد الناصر دفعته إلى التنحي عن الحكم، حتى قال أحدهم: "ما كان لله حاشا وتعالى أن ينصر قاتل سيد قطب"[٢]

أحدثت الهزيمة أزمة فى الهوية لدى الشباب[٣]. فقد كانت هناك حفلة صاخبة ليلة ٥ يونيو ١٩٦٧م شاركت فيها الراقصات حتى الصباح[٤] والشعب الذي قام بمظاهرات ٩، ١٠ يونيو ١٩٦٧م "المدبرة"[٥] هو الذي قام بمظاهرات فبراير ١٩٦٨م التي نادت بالحرية والديموقراطية، وأيقظت هزيمة ١٩٦٧م الإحساس الديني والشعور بأنها كانت نتيجة البعد عن الدين ومحاربة الدولة للدين.[٦] بل إن نكسة ١٩٦٧م كان لها أكبر الأثر في سلوك عبد الناصر حيث حث في خطبه على قيم الإيمان والصبر والقضاء والقدر، فقال: " عاوز كل عسكري يكون مؤمن بالدين وبالمبادئ والقيم، ولازم التوجيه المعنوي يعمق هذه المعاني، ويجعل عامل الإيمان بالله

---

(١) عبد الباقي محمد حسن: سيد قطب حياته وأدبه، الطبعة الأولى، دار الوفاء، المنصورة،١٩٨٦م.
(٢) محمد رجب: ما لم تنشره الصحف، الطبعة الثانية، مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٨٨م، ص٥٩.
(٣) محمد الطويل: المرجع السابق، ص٣٠.
(٤) انظر شهادة حسن إبراهيم عند محمود فوزي: ثوار يوليو يتحدثون، المرجع السابق، ص١٣٠.
(٥) سامي جوهر: مرجع سابق، ص٢١٩.
(٦) محمد الطويل: الإرهاب والرئيس، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، ص١٥.

أساس في توعية الجندي"[1] " علينا أن نبعث فيه روح الإيمان؛ لأنه بدون الإيمان وبدون العقيدة هيحارب ليه، الواحد هيموت ليه، الواحد يموت؛ لأنه مؤمن بشيء بيطلع يبذل نفسه من أجله، وإحنا هنا طبعا نؤمن بالله.[2]

وقامت إدارة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة بإصدار دليل الواعظ بعنوان " النصر والشهادة " ليستخدمه الخطباء والوعاظ، وحدد اللواء محمد جمال الدين على محفوظ مدير إدارة التوجيه المعنوي الأسس التي تقوم عليها سياسة التوعية الدينية منها: ربط الثقافة العسكرية وربط مهام القوات المسلحة في السلم والحرب بالدين، وعلاج الانحرافات في المجتمع العسكري بالدين. فالطاعة مثلا باعتبارها من التقاليد العسكرية يتكفل أسلوب التوعية الدينية بتربية المقاتل عليها على أساس أن الطاعة ليست خضوعا للسلطة ولكنها ضرورة اجتماعية لصالح الجماعة، وأن الله تعالى يأمر بطاعة القائد ويحث على طاعته ويحاسب على مخالفته، وأن القيادة هي الأخرى " ضرورة اجتماعية " لصالح الجماعة، وبذلك يربى المقاتل على الطاعة بمنهج الدين فيصبح مطيعا عن عقيدة واقتناع، وهكذا بالنسبة للتقاليد العسكرية.[3]

الخلاصة

أن الرئيس عبد الناصر نظر إلي الدين علي أنه وسيلة مساندة لسياساته لذا قضى على المعارضة الدينية الممثلة فى الإخوان المسلمين

---

(١) كلمة الرئيس جمال عبد الناصر ١٠ ابريل ١٩٦٨م، في القوات المصرية والعراقية والكويتية
http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=١٢٢٩

(٢) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر ٢٩ ابريل ١٩٦٨م، فى بنود القوات المسلحة فى إحدى القواعد العسكرية، لشرح بيان ٣٠ مارس
http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=١٢٣٩

في دراسة للدكتور رفعت سيد أحمد، أوضح أن الفترة من ١٩٦٧م – ١٩٧٠م كانت أقل الفترات التي استخدم فيها عبد الناصر الدين، حيث وصلت نسبتها إلى ٨,٧ % بينما كانت الفترة من ١٩٦٤م / ١٩٦٦م أعلى الفترات التي استخدم فيها الدين في عملية التغير الاجتماعي إذ بلغت نحو ٤٢,٦ % تليها الفترة من ١٩٦٢م / ١٩٦٤م التي كانت نسبتها ١٩%. انظر رفعت سيد أحمد " د. ر": الدين والدولة في النموذج الناصري، عند عبد الحليم قنديل: الناصرية والإسلام، المرجع السابق، ص١٧٤.

(٣) محمد جمال الدين محمد: دليل الواعظ النصر أو الشهادة، وزارة الحربية، إدارة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة، ص٦.

ثم قام بالسيطرة على المؤسسات الدينية عن طريق القضاء أولاً على الاستقلال المالي لها بالسيطرة على الأوقاف الإسلامية ثم بإصدار قانون تطوير الأزهر ١٠٣ لسنة ١٩٦١م وتأميم المؤسسة الدينية وتأكد ذلك من تأيدها لسياسات عبد الناصر على تنوعها، كما كان الرئيس عبد الناصر يلجأ للدين في الأزمات التي مر بها وأهمها هزيمة يونيو ١٩٦٧م.

ثانيا التوجه الديني للرئيس السادات:

١. السادات والتيارات الإسلامية

لم يكن السادات بعيداً عن التيارات الدينية، فقد سبق أن تعاون مع الإخوان قبل الثورة، وبعد أن تولى حكم البلاد ظهر بمظهر تميز به (عن سلفه عبد الناصر فلقب نفسه بلقب "الرئيس المؤمن" وصورته عدسات التليفزيون وهو يصلي ويتلوا آيات القرآن وتبدو عليه مظاهر التقوى والخشوع[١]، وركز على اسمه الأول "محمد" أنور السادات، وأطلق على دولته دولة العلم والإيمان[٢]، وأصر على أن يتحدث بلغة الإسلام.[٣]

أولاً. المصالحة مع الإخوان المسلمين: حيث واجه السادات كرئيس أزمة شرعية لأنه كانت تعوزه شخصية سلفه الآسرة، وخشي من التأثير القوي لمنافسيه الناصريين والشيوعيين[٤]حيث اعتبرهم جبهة واحدة معادية له، وكان منطقياً الاتجاه لليمين عندما بحث لنفسه عن حلفاء يساندونه ليس اليمين السياسي فحسب، بل واليمين الديني أيضاً لذا كان لابد من المصالحة مع الإخوان المسلمين. فقد خشي السادات من التأثير القوي لمنافسيه الناصريين والشيوعيين، فاتجه لليمين السياسي والديني عندما بحث لنفسه عن حلفاء يساندونه، [٥] وكان قد حاول السادات مبكراً

(١) محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص٢٤٨.

(٢) عادل حمودة: أيام السادات الأخيرة، ط١، سفنكس للطباعة والنشر، ١٩٩٢م، ص٥١.

(٣) محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص٣٨٧.

(٤) ريتشارد هرير دكجميان: الأصولية في العالم العربي، ترجمة عبد الوارث سعيد، الطبعة الثانية، دار الوفاء، المنصورة، ١٩٨٩م، ص١٢٧.

(٥) محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص٢٢٦.

" في عهد عبد الناصر" تحقيق مصالحة تاريخية مع الإخوان، وتم تنظيم خمسة لقاءات بين السادات وقيادات إخوانية في طنطا[١] كما عقد لقاء في منزل الدكتور هاشم نصار "عميد طب الإسكندرية وقتها" ولقاءات أخرى حضرها السادات في كل من المنصورة ومرسى مطروح والقاهرة، لكن المصالحة اكتشف أمرها، وتم رفع تقرير إلى عبد الناصر، ووصل التقرير إلى السفارة السوفيتية، وكاد ذلك أن يعطل صفقة سلاح بين مصر والاتحاد السوفيتي.[٢]

دفعت النكبات السياسية والعسكرية عبد الناصر إلى مراجعة موقفه مع كافة التيارات السياسية وعلى رأسها الإخوان، فأرسل عبد الناصر السادات لإجراء الاتصالات مع الإخوان داخل المعتقلات، واستمرت الاتصالات إلى وفاة عبد الناصر.[٣]

كان السادات مقتنعاً من البداية بضرورة التصالح مع الإخوان، لهذا دعا القيادات الإخوانية الهاربة بالخارج إلى العودة إلى مصر وكانوا على استعداد للتعاون معه، وأثبت السادات حسن نيته بالإفراج عن عبد القادر حلمي، وصالح أبو رقيق - بناء على وساطة الدكتور محمود جامع - كما أعطى تعليمات بإعادة الجنسية إلى الذين سحبت منهم جنسياتهم أيام عبد الناصر[٤].وفي صيف ١٩٧١م نجح الملك فيصل في أن يرتب اجتماعاً بين السادات وبين مجموعة من الإخوان المسلمين حضره بعض زعماء

---

(١) محمود جامع "دكتور":عرفت السادات، مرجع سابق، ص١٤٩. في منزل الدكتور محمود جامع.

(٢) نفس المرجع، ص١٥٣. وأكد اللواء فؤاد علام "مباحث امن الدولة" أن الهدف من تلك الاجتماعات بين السادات والإخوان كان محاولة لاستقطاب الإخوان المسلمين، وربطهم به تحت شعار الوحدة الوطنية، وتجميع القوى السياسية في جبهة واحدة، استعداداً للمعركة. انظر روزاليوسف، العدد ٣٥٠٠، بتاريخ ١٩٩٥/٧/١٠م. وللتعرف على تفاصيل تلك الاجتماعات، انظر كرم جبر: "السادات المباحث والإخوان " الطبعة الأولى، دار الخيال،١٩٩٦م، ص٩٤: ١٠٥.

(٣) صالح الورداني: الحركة الإسلامية الواقع والتحديات، ط١، دار الكلمة، ٢٠٠٠م، ص٧٣، ٧٤.

(٤) محمود جامع "دكتور": المرجع السابق، ص١٨٩. ومن تلك القيادات الدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور أحمد العسال، والمهندس عبد الرؤوف مشهور، والمهندس عبد المنعم مشهور، والدكتور سالم نجم، وكان الأخير من بين الذين سحب منه عبد الناصر جنسيته، فحصل على الجنسية العراقية، وأعاده السادات، وعينه أستاذاً بطب الأزهر، وأعاد إليه جنسيته المسحوبة.

الإخوان في الخارج[1]. وقدم الإخوان مذكرة من تسع نقاط للإصلاح حملها عثمان أحمد عثمان إلى السادات[2]. وخلال المناقشات قال السادات للإخوان: إنه يواجه المشاكل من العناصر التي قاسوا منها ـ يقصد مراكز القوى ـ ثم إنه يشاركهم أهدافهم في مقاومة الإلحاد والشيوعية، وعرض عليهم استعداده لعقد تحالف معهم.[3]

من ناحية أخرى التقى الدكتور محمود جامع بمجموعة من قيادات الإخوان، وكان اللقاء موافقاً ليلة القدر وفي الكعبة المشرفة حيث اتفق معهم على السماح بعودتهم جميعاً إلى مصر، وإعادة المفصولين إلى أعمالهم، فطلبوا إعادة حقوقهم المسلوبة والسماح لهم بالدعوة والإفراج عن معتقليهم وإعادة الجنسية لمن سحبت منه.[4] وكان الاتفاق بين الإخوان والسادات مشوباً بالحذر حيث خشي الإخوان من أن يستخدمهم السادات لتنفيذ أغراضه ثم يتخلص منهم، والسادات من جانبه كان يريدهم لمساندة نظامه مقابل حرية العمل الإخواني الفردي في نشر الدعوة، لكن دون أن يسمح لهم بعودة الجماعة خوفاً من أن يمارسوا الضغوط عليه كلما أرادوا ذلك.[5] وخوفاً من تأليب المعارضة وحتى لا يشكل ذلك ضغطاً على النظام لكي يحكم بالشريعة الإسلامية.[6] وكانت خطة السادات الاعتماد على الإخوان في محاربة الشيوعيين والناصريين وعبر عن ذلك بقوله: "إن الشيوعيين والناصريين يتغلغلون في الدولة،

---

(١) محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، المرجع السابق، ص٢٢٨. انظر أيضاً، محمد صلاح الزهار: وزراء على كف عفريت، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، ١٩٩٩م، ص٦٥. وقد عاش الدكتور سعيد رمضان بعض الوقت في السعودية، ثم اتجه إلى جنيف، حيث رأس منظمة إسلامية ترعاها السعودية.

(٢) عادل حمودة: الخروج من الكهف، روزاليوسف٢١، العدد ٣٠٣٢، السنة ٦١، يوليو١٩٨٦م، ص٣١، وقد تحدث عثمان أحمد عثمان عن علاقته بالإخوان، فى كتابه: صفحات من تجربتي، المكتب المصري الحديث،١٩٨١م، ص٣٥١: ٣٨٤. ولكنه لم يذكر شيئاً عن المذكرة، أو أية وساطة قام بها بين الإخوان والسادات. لكن تحدث عمر التلمساني عن تلك الوساطة، وكذلك عن المذكرة. انظر عمر التلمساني: ذكريات لا مذكرات، دار الاعتصام ١٩٨٥م ص١١٤، ١١٥.

(٣) محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص٢٢٨.

(٤) محمود جامع: عرفت السادات، مرجع سابق، ص١٨٩.

(٥) عادل حمودة: الخروج من الكهف، المرجع السابق، ص٣٢.

(٦)جيلز كيبل: النبي والفرعون، المرجع السابق، ص١٠٠.

وسوف يستمرون في ذلك ما لم تكن هناك جماعات قوية تستطيع كبحهم وضربهم وكسر شوكتهم."[1]

ثم أفرج السادات عن أولى دفعات الإخوان المعتقلين عام ١٩٧١م وذهب التلمساني - رئيس تحرير مجلة الدعوة، والمرشد العام للإخوان المسلمين فيما بعد - فور خروجه إلى قصر عابدين ليدون شكره وشكر المفرج عنهم للرئيس في سجل التشريفات.[2] وقام السادات بالضغط على الإخوان المسلمين من خلال سياسة الإفراج التدريجي عن السجناء، لكن الإخوان رفضوا الخضوع للسادات، كما رفض المستشار حسن الهضيبي أن يسمح للسادات بأن يستخدم الإخوان أو يستخدمه هو شخصياً في مناوراته.[3] فرؤية السادات للإصلاح والتقدم كانت في جوهرها محاولة لمحاكاة الغرب، وجاءت سياساته الرئيسية ترجمة عملية لتلك الرؤية وأهمها سياسة الانفتاح والتحالف مع أمريكا والتصالح مع إسرائيل.[4] وجميعها كانت تخالف توجهات الإخوان السياسية.

إن الحرية التي منحها السادات للإخوان كانت قائمة على الحذر منهم، لذا جعلها قيداً عليهم فمشروع القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١م الخاص بعودة من اعتقل وأفرج عنه بعد ١٥ مايو ١٩٧١م إلى عمله لإعالة أسرته. فالمادة الثانية من القرار بالقانون "تجيز إعادة الموظف العمومي المحكوم عليه بعقوبة في القضايا السياسية إلى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الحكم عليه، أو إلى أية وظيفة أخرى مماثلة أو غير مماثلة. وبذلك أصبحت الجهة الإدارية مطلقة اليد في إعادة أو عدم إعادة الموظف المفصول إلى عمله بسبب كلمة "يجوز" لأنها غير ملزمة، وكلمة "الموظف العمومي" معناها أن غير الوظفين العموميين أو الذين يعملون

---

(١) سمير نعيم أحمد "دكتور": المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتطرف الديني، مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص١٢٥.

(٢) إبراهيم قاعود: عمر التلمساني شاهداً على العصر، المختار الإسلامي ١٩٨٥م، ص١٤٥.

(٣) جيلز كيبل: المرجع السابق، ص١٠٠.

(٤) سعد الدين إبراهيم "دكتور": مقدمة كتاب نعمة الله جنينة، تنظيم الجهاد هل هو البديل الإسلامي في مصر، سلسلة كتاب الحرية، عدد ١٨، دار الحرية ١٩٨٨م، ص١٢: ١٣.

في شركات أخرى لا يعودون إلى أعمالهم، كما اشترط القانون مرور فترة اختبار للعائدين تصل إلى خمسة أعوام ـ للتأكد من صدق نواياهم نحو النظام ـ وأجاز لوزير الداخلية فصل الموظف خلال فترة الاختبار.[1]

لقد وجد بعض الإخوان المفرج عنهم مجالاً فسيحاً في مشروعات عثمان أحمد عثمان، وساعدهم في الحصول على أعمال خارج مشروعاته، وحرص على الحصول على تأييدهم للسادات كقوة في الشارع تواجه خصومه، لكنهم تشككوا وبدا لهم أن سياساته في تقليد الغرب غير ملائمة بمقدار ما بدت لهم سياسات عبد الناصر خطر على فكرهم الإسلامي.[2] وقبل حرب أكتوبر كلف السادات الدكتور محمود جامع بالذهاب إلى الإخوان المسلمين طالباً منهم أن يقفوا بجواره إذا قامت الحرب، وجاء وقت الجد فأخبره التلمساني أن الإخوان جميعاً سوف يكونون خلف السادات، وسوف يضحون بأرواحهم وحياتهم إذا قامت الحرب ضد إسرائيل. وقام الإخوان تحت قيادة الشيخ حافظ سلامة "رئيس جمعية الهداية الإسلامية" بدور بطولي في السويس، وتصاعدت المقاومة الشعبية هناك واستمات الإخوان في المقاومة والدفاع عن المدينة، واعتبروا أن قتالهم هناك امتداد لكفاحهم ضد الإنجليز، على الرغم من أن محافظ السويس في ذلك الوقت رفع راية التسليم لليهود.[3]

وفي ٢٢ مارس ١٩٧٥م أزال السادات كل القيود على الحرية، فأصدر قراراً بالإفراج عن جميع المسجونين السياسيين، فأفرج عن آخر دفعة من تنظيم١٩٦٥م، مما أتاح للإخوان الهاربين الفرصة للظهور مطمئنين، وكان على رأسهم فرج النجار ـ آخر قائد للتنظيم الخاص ـ الذي كان هارباً في

---

(١) محمد الطويل: برلمان الثورة، المرجع السابق، ص٢٩٠: ٣٠٣. حيث أوضح الدكتور جمال العطيفي أن العاملين بالشركات لا يشملهم القرار بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١م.

(٢) محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص٢٢٩. وقد كان الإخوان يعملون فى شركة المقاولون العرب بكثافة عالية، حتى قال الرئيس عبد الناصر "هل هذه شركة مقاولات، أم وكر للإخوان المسلمين؟!.. " انظر عثمان أحمد عثمان: صفحات من تجربتي، المرجع السابق، ص٣٦٤.

(٣) محمود جامع: عرفت السادات، مرجع سابق، ص ص٢٠١، ٢٠٢.

الفترة من ١٩٥٤م إلى١٩٧٥م.[1] وبعد اكتمال المصالحة التاريخية بين السادات والإخوان عادوا يركزون من جديد على تربية النشء المسلم، وعلى بناء العقيدة، ولم يكن في حسابهم الاحتكاك بأية قوى سياسية أخرى، وراحوا يبحثون لهم عن موطئ قدم في مؤسسات المجتمع المدني وفي الجامعات.[2] والواقع أكد أن السادات لم يرد القضاء على الشيوعيين أو الناصريين بل أراد فقط التخفيف من سطوتهم، وإيجاد قوى تنافسهم وتحدث نوعاً من التوازن على الساحة السياسية.[3] وفي أعقاب إطلاق السادات لسراح الإسلاميين، استثمر الإخوان الفرصة وطلبوا أن تمنحهم الدولة اعترافاً شرعياً. ومع أن السادات لم يوافق مطلقاً على إعادة تكوين جماعة الإخوان المسلمين إلا أنه سمح لهم رغم هذا عام ١٩٧٦م بالكتابة في مجلة الدعوة، ومن ثم ظهرت مجلة الدعوة بانتظام حتى سبتمبر ١٩٨١م حينما فرض الرئيس السادات حظراً على كل المجلات والصحف غير الحكومية قبل اغتياله.[4]

وقد رد التلمساني على الذين اتهموا الإخوان بأنهم قد عقدوا صفقة مع النظام لإصدار مجلة الدعوة بأن "الدعوة صدرت في الأربعينيات، وليس للرئيس السادات فضل في إعادة إصدار مجلة الدعوة؛ لأن صالح عشماوي كان حريصاً على إصدار المجلة بصفة مستمرة، ولكنها كانت تصدر في صفحتين أو ثلاث للحفاظ على الرخصة."[5]

---

(١) كان ذلك في لقاء معه في مايو ٢٠٠٥ وقد نشر فرج النجار مذكراته على الموقع الالكتروني، http://www.ikhwanonline.com/Media/MediaView.asp?AlbumID=٦١&MainCatID=٣&SubCatID=٤ وتذكر روزاليوسف أن العفو الشامل صدر في يوم ٨ يوليو ١٩٧٥م انظر، روزاليوسف، ٢١ يوليو١٩٨٦م، العدد ٣٠٣٢، السنة ٦١، ص٣١.

(٢) محمود جامع: عرفت السادات، المرجع السابق، ص١٩٢.

(٣) حسن أبو باشا: مذكرات في الأمن والسياسة، مرجع سابق، ص٢٨.

(٤) جيلز كيبل: النبي الفرعون، مرجع سابق، ص٩٧، ٩٨.

(٥) جيلز كيبل: نفس المرجع، ص١٠٠، ١٠١. ومن أجل الوقوف على صحة ما قاله التلمساني تتبعت الأعداد السابقة من مجلة الدعوة، فوجدت أنها كانت تصدر في أعداد صغيرة للغاية لا تتعدى ٥ صفحات، وتصدر بصورة غير دورية، رغم إعلان أنها أسبوعية إسلامية جامعة، وذلك واضح من ترقيم الأعداد. وقد بدأت الدعوة تنتظم اعتباراً من يونيو ١٩٧٦م وتغير شكل المجلة، وتنوعت موضوعات عددها الأول، وتحدثت بلسان الإخوان المسلمين، وكان يوزع مع العدد الأول الوصايا العشر لحسن البنا، واختفت إعلانات السجائر منذ صدر العدد الأول في ٥٠

أشاع البعض بأن السادات هو الذي شجع أفراد الجماعات الإسلامية، بحجة أنه أخرجهم من المعتقلات، رغم أنه لم يخرجهم وحدهم[1] وليس معقولاً أن يستثني الإخوان ويبقوا عمرهم كله في المعتقلات، فالبلاد كانت تمر بمرحلة انفراج سياسي لا يمكن أن يستثنى التيار الإسلامي منه، ولا يمكن أن يفسر أنه انحياز للتيار الإسلامي. وربما اعتقد أن معركته مع الناصريين والشيوعيين يمكن أن تحسم بتوازن إسلامي ولكن هذا لم يترجم ترجمة عملية.[2] حيث اختلفت الممارسة السياسية فلم يعترف النظام بالإخوان كقوة سياسية رسمية لها كيانها التنظيمي المستقل، بل وضع القيود عليهم حيث حظر في قانون تنظيم الأحزاب السياسية قيام أي حزب سياسي على أساس ديني..[3]

ويرى فهمي هويدي "الكاتب الصحفي" أن استخدام السادات للإسلاميين أكذوبة كبرى، فمن المفارقات أن المرحلة التي يقال فيها أن الرئيس السادات استخدم التيار الإسلامي هي نفسها التي عين فيها اثنين من الوزراء الشيوعيين.[4] بل إن ما ناله الإسلاميون من حرية كان أقل نصيباً من الآخرين، فقد أقام السادات منابر وتعددية حزبية وحَرَمَ الإسلاميين من أن يكون لهم حزب، فلماذا لم يسمح بعودة جماعة الإخوان؟ ولماذا لم يأت السادات بوزراء من الإسلاميين؟ ولماذا لم يسمح للإسلاميين بتكوين أحزاب أسوة باليساريين والشيوعيين؟ ثم لماذا قُدم

ألف نسخة ونفذ فور صدوره، فأعيد طبع العدد الأول. انظر مجلة الدعوة، العدد الأول ـ الثاني ـ الثالث ـ الرابع ـ الخامس، عام ١٩٧٦م.

(١) فقد أفرج عن مصطفى أمين ـ حيث كان متهماً بالتخابر مع الأمريكان ـ إفراجاً صحياً، وأبقى التهمة معلقة ليستفيد منها عند اللزوم، انظر محمود جامع "المرجع السابق" ص٢٢٣، وقد نشر مصطفى أمين الأهوال التي شاهدها في السجن. لمزيد من التفصيل انظر مصطفى أمين: "سنة أولى سجن" ط١، المكتب المصري الحديث ١٩٧٤م.

(٢) عبد اللطيف المناوي: الكنيسة أم الوطن، مرجع سابق، ص١٣٠ ـ ١٣١.

(٣) هالة مصطفى: الدولة الإسلامية والحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص٤٢٢.

(٤) عمرو عبد السميع "دكتور": المتطرفون ندوات ودوائر حوار، ص٢٧٧، والوزيران هما الدكتور إسماعيل صبري عبد الله "وزيراً للتخطيط" من ١٩٧٢م: ١٩٧٧م

http://www.arabdecision.org/show_cv_٥_٥_٠_١_٦_٥٧٧٧٢١٤٠٠.htm

والدكتور فؤاد مرسى "وزيرا للتموين" فى وزارة عزيز صدقي من يناير ١٩٧٣م: مارس١٩٧٣م. انظر محمد الجوادى "دكتور": البنيان الوزاري فى مصر، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص٢٤٣.

الإسلاميون إلى محاكم عسكرية استثنائية بينما قُدم اليساريون إلى محاكم مدنية ؟

لقد كان نظام العهد الناصري يطارد التيار الإسلامي ويدعم التيارات الشيوعية والعلمانية، أما السادات فقد رفع الدعم عن هذه التيارات وأزال الحاجز أمام التيار الإسلامي، وأصبح الجميع يتسابق في الساحة السياسية على قدم المساواة، وإلا فما معنى الديمقراطية؟ والسادات كرئيس للدولة والنظام لم يزك فئة على فئة.[1]

بل لقد رفض السادات أن يسمح بالوجود القانوني للإخوان ورفض إقامة حزب لهم، فقام الإخوان برفع الدعوى رقم ١٣٣ لسنة ٣٢ قضاء إداري، وكان رافعو الدعوة كلاً من المرشدَيْن عمر التلمساني، ومحمد حامد أبو النصر، والدكتور توفيق الشاوي، وطالبوا بإلغاء قرار مجلس قيادة الثورة بحل الإخوان، واستمرت الدعوى في التداول حتى عام ١٩٩٢م حين قضت محكمة القضاء الإداري في ١٩٩٢/٢/٦م بعدم قبول الدعوى لعدم وجود قرار إداري بحل الإخوان، وبناءً على ذلك الحكم فإن القضاءَ الإداري يقر بأنه ليس هناك قرارٌ يمنع الإخوان من ممارسة أنشطتهم، ورغم ذلك فالإخوان ممنوعون، واستئناف نشاطهم يحتاج إلى قرار سياسي وليس قانوني.[2] وفى المقابل أصر الإخوان وما زالوا على الوجود القانوني لنشاطهم، فعندما صرح وزير الإعلام عبد المنعم الصاوي أنه لا يسمح في مصر بقيام حزب مؤسس على الدين، فقال التلمساني للسيد وزير الإعلام: أن يصرح بما يشاء ولكن مدى علمي أن القانون والدستور ليس فيهما مثل هذا النص والأمر أولاً وأخيراً لله.[3] وأعلن أن "لا سبيل للنهوض بهذه الأمة الإسلامية إلا بعودة الإخوان المسلمين قانوناً حتى

---

(١) محمد الطويل: الإرهاب والرئيس، مرجع سابق، ص٣٥، ٣٦.

(٢) وقد تحدثت مع الدكتور محمود عاطف البنا محامي الإخوان فى القضية، فأكد حقهم فى الوجود القانوني بناء على حكم القضاء الإداري. وانظر أيضاً الوجود القانوني للإخوان.
http://www.egyptwindow.net/modules.php?name=News&file=article&sid=٤٩٩٥

(٣) مجلة الدعوة، العدد ٢٥ (٣٩٩)، السنة ٢٧، رجب ١٣٩٨ هـ، يونيو١٩٧٨م، ص٢.

ينطلق دعاتهم إلى تأدية رسالتهم، وبث توجيهاتهم الواضحة، وتثبت دعائم هذا الدين عملياً في نفوس المسلمين".[1]

ولم يهادن الإخوان السادات بل هاجمت الدعوة سياسة الحكومة، وأعلنت أن الفساد في كل واد وعلاج الحكومة سيل من الكلام.[2]

ثانياً. السادات والأزهر: لجأ السادات إلى المواجهة غير المباشرة مع المعارضة الإسلامية، معتمداً بشكل أساسي على المؤسسة الدينية الرسمية وعلماء الدين لإضفاء نوع من الشرعية الدينية على سياساته وتوجهاته، في محاولة لسحب البساط من تحت أقدام المعارضة وتحجيمها، وامتدت أساليب الاحتواء إلى مجالات التنشئة السياسية والاجتماعية المختلفة، مثل مجالات الإعلام والتعليم، كما حاول النظام استخدام المساجد من أجل التعبئة الجماهيرية.[3] لكن أساليب النظام فى احتواء التيار الديني أدت إلى مزيد من الربط بين الدين والسياسة، وجعلت الصراع السياسي يدور على أرضية دينية، كما أدى الاعتماد على المؤسسة الدينية إلى تنامي دورها الرقابي على الحياة السياسية والاجتماعية، مما شكل ضغطاً متزايداً على النظام، كما سعت المعارضة الإسلامية إلى توظيف المساجد للتعبئة السياسية ونشر خطابها السياسي.[4]

حاول السادات خلال الفترة الأولى لحكمه تأكيد العلاقة بين الدين والدولة لكسب المساندة من التيار الديني والفئات المحافظة فى المجتمع، فقام بتوظيف الدين في خطابه السياسي حتى يكسب التعاطف الشعبي.[5]

كما تعاون الملك فيصل مع الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر، وعرض عليه اعتمادات مالية تصل قيمتها إلى مائة مليون دولار لكي يتولى قيادة حملة دعوة ضد الشيوعية والإلحاد، فكتب الشيخ بنفسه عدة

---

(١) عمر التلمساني: مجلة الدعوة، العدد ٣ (٣٧٧)، السنة ٢٥، رمضان ١٣٦٩ هـ، سبتمبر١٩٧٩م، ص٢.

(٢) مجلة الدعوة، العدد ٧، السنة ٢٦، صفر ١٣٩٧ هـ، يناير١٩٧٧م، ص١١.

(٣) سمير نعيم أحمد "دكتور": المصدر السابق، ص١٢٥.

(٤) هالة مصطفى" دكتور": نفس المرجع ص٤٢٢، ٤٢٣.

(٥) رفيق حبيب "دكتور": الإحياء الديني، مرجع سابق، ص١٤، ١٥.

كتب عن الشيوعية ثم رتب لترجمة بعض الكتب عن نفس الموضوع كان من بينها كتاب "الإله الذي هوى". وتم بناء بعض المساجد الجديدة، كما صرفت مبالغ كبيرة على سفر وفود دينية تحمل رسالة الدعوة.[1] وطلب شيخ الأزهر نقل ٤٨ عضواً من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين إلى جامعات أخرى غير جامعة الأزهر؛ لأنهم درسوا في بلاد اشتراكية ولهم ميولاً يسارية.[2] وكان طرد الرئيس السادات للخبراء السوفيت من مصر فى ١٦ يوليو١٩٧٢م [3] . بالرغم من عظمة أهدافه السياسية والعسكرية . إلا أنه صب فى إطار التقرب من التيار الإسلامي، ومن الغرب الأوروبي والأمريكي في آن واحد.

سعى السادات منذ بداية حكمه إلى استمالة الأزهر وعلمائه، فأكد في العديد من خطبه على دور الأزهر التاريخي في الدفاع عن الإسلام في مصر والعالم الإسلامي، كما أشار إلى أن الأزهر يعد أحد أهم الأسباب التي تجعل مصر مقصداً لجميع المسلمين بعد مكة والمدينة، إذ أنه يعتبر القبلة الثانية بعدهما[4]

ثم أصدر القرار ١٠٨٩ لسنة ١٩٧٤م لتنظيم وزارة شئون الأزهر وتحديد مسئولياتها. فقدم الدكتور عبد الحليم محمود "شيخ الأزهر" استقالته اعتراضا علي القرار؛ لأنه خالف القانون١٠٣ لسنة١٩٦١م، فجعل الأزهر تابعاً لوزير شئون الأزهر بدلا من تبعية الأزهر لرئاسة الجمهورية؛ ولأنه صدر دون عرضه على المجلس الأعلى للأزهر؛ ودون أخذ رأى شيخ الأزهر، كما نقل اختصاصات الأزهر وهيئاته الواردة بالقانون إلى وزارة شئون الأزهر، فألغى معظم اختصاصات المجلس الأعلى للأزهر، ومجلس جامعة الأزهر، ومجمع البحوث الإسلامية، وإدارة الثقافة

---

(١) محمد حسنين هيكل: "المرجع السابق" ص٢٢٧، وقد ذكر هيكل أيضاً أن الملك فيصل دفع بالفعل نصف مليون دولار، ولكن رئيس الوزراء ممدوح سالم حول المبلغ إلى خزينة الدولة لحاجتها إلى النقد الأجنبي، ثم قدم بدلاً منه نقداً مصرياً ليصرفه شيخ الأزهر على ما يراه من أغراض الدعوة.

(٢) روزاليوسف، العدد ٢٥٣٥، بتاريخ ١٠ يناير١٩٧٧م، ص٤.

(٣) أنور السادات: البحث عن الذات، الطبعة الثانية، المكتب المصري الحديث، ص٢٤٣.

(٤) نفس المرجع، ص٢٩.

والبعوث الإسلامية، فأصبحت هيئات الأزهر مجرد أدوات في يد وزير شئون الأزهر. فعملت الدولة على استرضاء الدكتور عبد الحليم محمود، لهذا قام السيد مرعى رئيس مجلس الشعب بزيارته حتى تراجع عن استقالته.[١]

و قدم الدكتور عبد الحليم محمود مشروع قانون لتعديل بعض أحكام قانون الأزهر، طالب فيه بإلغاء منصب وزير شئون الأزهر، وضرورة منح شيخ الأزهر جميع السلطات المخولة للوزير، وإسناد تمثيل الأزهر في مجلس الوزراء إلى شيخ الأزهر بدلا من وزير شئون الأزهر، فاستجاب الرئيس السادات لبعض اقتراحات الشيخ عبد الحليم محمود بالنسبة لوضع ومكانة شيخ الأزهر، وأصدر القرار الجمهوري رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٥م المتضمن للائحة الأزهر، والذي أكد في مادته الأولى "إن شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر، وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية " كما أكد في مادته الثانية: على أن يكون لشيخ الأزهر جميع الاختصاصات المقررة للوزير فى كافة القوانين، واللوائح التنفيذية الخاصة بالأزهر وهيئاته والعاملين بها، وتكون له الاختصاصات المقررة في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م " وجاء في ملحق القرار أن يعامل شيخ الأزهر معاملة الوزير من حيث المرتب، وبدل التمثيل، والمعاش، ويكون ترتيبه فى البروتوكول قبل رئيس الوزراء مباشرة.[٢]

واستمر السادات في التأكيد على دور الأزهر خصوصاً خلال السنوات التي شهدت توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ومقاطعة الدول العربية لمصر، وتعليق عضويتها في المؤتمر الإسلامي، حيث أشار إلى أنه لا يمكن للأمة العربية أن تعمل

(١) على لبن: المصدر السابق، ص٨٤:٨٢. كان وزير شئون الأزهر في بعض الأحيان من غير مشايخ الأزهر. انظر زكريا سليمان بيومي: الإخوان بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى المنصة ١٩٥٢م – ١٩٨١م ، مكتبة وهبة، ١٩٨٧م، ص٧١.

(٢) على لبن: نفس المصدر، ص٨٤. وانظر أيضا، تقرير الحالة الدينية ١٩٩٥م، المرجع السابق، ص٤٩.

بدون مصر وأزهر مصر، وملايين الدولارات العربية لن تبني ما يماثل الأزهر.[1]

وفي المقابل كانت المواقف السياسية لشيوخ الأزهر دليلاً على مساندة الأزهر لسياسة الدولة، فقد أصدر الشيخ محمد الفحام بياناً أيد فيه الخطوات التي قام بها السادات في ١٥ مايو ١٩٧١م فيما عرف بثورة التصحيح، وأيد الدكتور عبد الحليم محمود موقف السادات من القوى اليسارية بعد أحداث ١٨، ١٩ يناير١٩٧٧م، ووصف اليساريين بأنهم ملحدون[2] كما أيد رحلة السادات إلى القدس، وإن كان قد عارض قانون الأحوال الشخصية، ولم يصدر إلا بعد وفاته، وكان الشيخ عبد الرحمن بيصار " ١٩٧٩م - ١٩٨٢م " نموذجاً للتوافق بين السلطة والمشيخة، فقد دعا إلى عدم التطبيق الفوري للشريعة، وطالب بتعديل بعض مواد القوانين لتتوافق مع الشريعة، وأيد معاهدة السلام وخطوات التطبيع، وطالب المعارضين بعدم الصدام مع السلطة[3] وظل الأزهر مؤيدا للسياسات التي تقوم بها الدولة، واتسمت موافقتة بالتقلب حسب ما تهوى إلا فيما ندر، وتجنب الأزهر في كثير من الأحيان الاصطدام بالسلطة بعد أن فقد مشايخ الأزهر كل استقلال لهم. وبذلك تم إخضاعهم واستقطابهم للإفتاء لصالح النظام. وتبعية الأزهر وخضوعه أفقده التأثير في الجماهير الإسلامية.[4]

ويرى الباحث المسيحي الدكتور رفيق حبيب: أن الأزهر قد عالج الواقع بما يمكن أن يسمى بالأسلوب المزدوج، فعلى مستوى البيانات والوظيفة الرسمية قدم الأزهر ما تطلبه الدولة، أما على المستوى الفكري الديني والتعليمي فقدم فكراً تراثياً محافظاً معارضاً لتوجهات الدولة

---

(١) تقرير الحالة الدينية ١٩٩٥، نفس المرجع السابق، ص٤٩.

(٢) نفس المرجع، ص٧٥.

(٣) نفس المرجع، ص٣٩: ٤٥.

(٤) عادل حمودة: الخروج من الكهف، روزاليوسف، العدد ٣٠٣٠، السنة ٦١، ٧يوليو١٩٨٦م، ص٣١.

ورؤيتها المجتمعية، وبذلك قام الأزهر بالتمرد على الحكومة، والطبقات الحاكمة دون أن يتمكن أحد من توجيه اللوم له.[1]

ثالثاً. السادات والتيار الإسلامي فى الجامعات: فبعد مظاهرة ١٩٦٨م حصل الطلبة على بعض الحرية حينما أرسل عبد الناصر في نهاية أغسطس ١٩٦٨م رسالة إلى مؤتمر اتحادات طلاب الجمهورية قال فيها: "إن كل ما تحققونه بأعمالكم المتصلة لا يقتصر أثره على الحركة الطلابية فحسب وإنما هو يجد تأثيره في حياة الشعب ومستقبل الأمة."[2] فأعد المؤتمر الطلابي لائحة جديدة أقرها الرئيس عبد الناصر هدفت إلى إبراز رأي عام طلابي تجاه الأحداث القومية والدولية، ووضع وتنظيم المشروعات والبرامج القومية التي تخدم أهداف الدولة وتنمية الوعي القومي، وتعميق المفاهيم الاشتراكية، وممارسة الطلاب حرية التعبير عن آرائهم وإثبات ذاتهم، وتوثيق العلاقة مع التنظيم السياسي ومع الأجهزة التنفيذية، ومقاومة مؤامرات الرجعية والاستعمار.[3]

وبناء على ذلك أسس الطالب عصام الشيخ جمعية دينية سنة ١٩٦٨م تحتفي بالمناسبات الدينية، ومع مرور الوقت بدأ أفراد الجمعية يؤدون شعائر دينية معينة داخل الجامعة، ويصومون وينظمون إفطاراً جماعياً. ولم يشأ عبد الناصر أن يتصدى لهم[4] وترك للدعاة - الذين انشقوا على الإخوان فى الخمسينيات مثل الشيخ محمد الغزالي، والشيخ عيسى عبده، والشيخ سيد سابق، والشيخ حسن أيوب - حضور الندوات الدينية والخطابة. ثم أصبح الطالب عصام الشيخ سنة ١٩٦٩م رئيساً للجماعة الدينية بكلية الهندسة، وكان تمويلها من أموال اتحاد طلاب الجامعة.[5] فالحرية التي أصابت الطلاب الإسلاميين كانت جزءاً من الحرية التي

---

(١) رفيق حبيب "دكتور": الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر، ط١، سينا للنشر ١٩٨٩م، ص٢١.

(٢) الأهرام، ١٩٦٨/٩/١م، ص١.

(٣) لائحة اتحاد طلاب الجمهورية العربية المتحدة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، نظام الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة: ١٩٧٠م.

(٤) محمود جامع "دكتور": مرجع سابق، ص١٩٠.

(٥) نفس المصدر والصفحة.

حصل عليها الطلاب بعد مظاهرات١٩٦٨م. وجاء السادات واستجاب لبعض مطالب الطلاب فألغى الحرس الجامعي، ورفع الوصاية نهائياً عن الطلبة، [١] وفي شتاء ١٩٧١م أجريت أول انتخابات طلابية حرة بعيداً عن تدخل الحرس فعلاً، وأظهرت صحف الحائط مدى الحرية التي نالها الطلاب فقد حملت نقداً لاذعاً وحاداً للسادات ولنظامه بل ولحياته الخاصة، خصوصاً بعد أن انتهى عام ١٩٧١م ولم يحارب ولم يحسم الصراع العربي الإسرائيلي كما وعد.[٢] وسرعان ما اشتدت المظاهرات الطلابية وطالبت بوضع البلاد على اقتصاد الحرب، والإعداد العسكري للجماهير، وإلغاء الرقابة على الصحف، والإفراج عن الطلبة والعمال، وتطورت الأحداث واقتحمت قوات الشرطة الجامعة ثم احتل الطلاب ميدان التحرير، وسيطر اليسار على الحركة الطلابية.[٣]

لكن تباينت بيانات الاتحادات الطلابية، ففي الكليات النظرية مثل كلية الآداب والاقتصاد أكدت على الإجراءات الاشتراكية، بينما في الكليات العلمية مثل كلية الطب دعت البيانات إلى إحياء القيم الدينية ومساءلة الاتحاد السوفيتي عن عدم تأييده الكافي للقضية العربية.[٤] ثم اندلعت المظاهرات الطلابية في جامعة أسيوط في يناير ١٩٧٢م بقيادة يسارية في مواجهة موقف السادات إزاء القضية الوطنية، ومنطق التسويات التي وصفها الطلاب" بالاستسلامية" وطالبوا بالحريات الديمقراطية للجماهير الشعبية، وقد وصل عنف المظاهرات في أسيوط حداً كبيراً، فأصيب أكثر من ٣٠٠ طالب بطلقات الرش، وتوفي عقيد شرطة على أثر

---

(١) عادل حمودة: المرجع السابق، ص١٣٠.

(٢) محمد عبد الغنى الجمسي " مشير": مذكرات الجمسي.. حرب أكتوبر ١٩٧٣م، الطبعة الأولى، المنشورات الشرقية، باريس، ١٩٨٩م، ص٢١٣.

(٣) أحمد عبد الله "دكتور": الطلبة والسياسة فى مصر، ترجمة إكرام يوسف، ط١ ، سينا للنشر،١٩٩١م، ص٢١٢: ٢٤٢.

(٤) مصطفى كامل السعيد: المجتمع والسياسة في مصر، دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري ١٩٥٢م ١٩٨١م، دار المستقبل العربي، ص٣٢.

انقلاب سيارته، وقاوم الطلاب جنود الأمن المركزي مما دفع محمد عثمان إسماعيل إلى التهديد بدخول الجامعة بالدبابات.[١]

لجأ السادات إلى مواجهة الحركة الطلابية بأساليب مختلفة بدءاً من الإعتقالات من قبل الأمن داخل الحرم الجامعي، إلى استخدام أسلوب المواجهة بقوى سياسية أخرى. ويرى المعارضون للسادات أنه رأى في جماعة الإخوان نصيراً له في مواجهة قوى اليسار الذي اعتبره في تلك الآونة الخطر الأساسي على حكمه لذا أعطى الإخوان قدراً واضحاً من حرية العمل لمواجهة اليسار، واستعانت إدارة الجامعات برموز إخوانية مثل ندوات الشيخ محمد الغزالي التي استمرت تعقد في المدن الجامعية من ١٩٧٢م حتى١٩٧٥م.[٢]

كانت الجماعة الدينية في ذلك الوقت تنمو نمواً بطيئاً وتمارس نشاطها في صورة أُسَر، تقيم الندوات الدينية وتهتم بحفظ القرآن، وتصدر مجلات حائط تتناول تفسيراً لأية من القرآن الكريم أو شرحاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كان الطلبة الشيوعيون يتحدثون عن مشاكل البلاد والدفاع عن الطبقات المطحونة، وكان طبيعياً أن يلتف الطلبة حول الناقدين للأوضاع والذين يبرزون الأخطاء.[٣]

أدى تطور الحركة الطلابية اليسارية إلى أن يفكر السادات في استخدام ورقة التدين في ضرب اليساريين، لكن الذين استخدمهم لم يكونوا من الإخوان أو حتى من الجماعة الدينية التي نشأت عام١٩٦٨م . فقد كلف السادات محمد. عثمان إسماعيل بإنشاء جماعة دينية موالية للحكومة في الجامعات ليحقق توازناً في مواجهة التيار الماركسي،[٤] فأنشأ الأخير جماعة تدعى شباب الإسلام في كليتي الطب والهندسة،

(١) صابر أحمد نايل: العنف الديني في مصر، مجلة اليقظة العربية، عدد ٦، يونيو١٩٨٨م، ص١٨. كان محمد عثمان إسماعيل محامي بمركز أبنوب، ورئيس لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٧٢م - ١٩٧٣م، ومحافظ أسيوط فيما بعد.

(٢) نفس المصدر، ص١٨، ١٩.

(٣) وائل عثمان: أسرار الحركة الطلابية.. ٦٨ - ١٩٧٥م، الشركة المصرية للطباعة، ١٩٧٦م، ص٤٠.

(٤) حسن أبو باشا: مذكرات حسن أبو باشا، مرجع سابق، ص٨١.

وكان يقودها الطلاب: عدلي مصطفي، ووائل عثمان، وعصام الغزالي فى ١٦ نوفمبر١٩٧٢م [١].. وكانت تلك الجماعة قوية ظاهرياً فقط، وبعض طلابها لا يلتزمون بالسلوك الإسلامي.[٢]

وكان تكليف السادات لمحمد عثمان إسماعيل بتشكيل جماعات إسلامية يعد دليلا على رغبة السادات في تكوين جماعات موالية للحكم، وعلى عدم ثقته في قدرته على السيطرة على التيارات الإسلامية الأخرى. وواقعة استخدام السادات لبعض الإسلاميين لا تنسحب على التيار الإسلامي ولا على من كانوا طلبة في الجامعة وقتها فلم تكن لهم علاقة بالسلطة بل كانوا في المؤتمرات ينتقدون السادات وسياساته. كما أن الحركة الإسلامية في السبعينيات لم تنتشر في مصر فقط بل امتد إلى بلدان أخرى، فالسادات لم يكن هو الذي بعث الحركة الإسلامية.[٣]

انقسمت الجامعة بين ثلاث مجموعات رئيسية هي: أولاً: "الناصريين والشيوعيين" وثانياً: "جماعة شباب الإسلام الموالية للحكومة" وثالثاً: "الجماعة الدينية التي تأسست في١٩٦٨م" وحدث الصراع بين شباب الإسلام والناصريين الذين ضُرِبوا ضرباً مبرحاً، وحدثت بينهم إصابات بالغة، ولم تحدث معارك أو ضرب بين الناصريين والجماعة الدينية، أما الصراع بين شباب الإسلام والجماعة الدينية فقد انحصر في القضايا الفقهية فقط.[٤]

ثم أُعلِن عن ظهور الجماعة الإسلامية بعد محاضرة للشيخ محمد متولي الشعراوي في قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة، حيث وزع بيان أعلن فيه قيام الجماعة، وكان ذلك امتداداً طبيعيا للجماعة الدينية التي نشأت في عهد عبد الناصر.[٥] وكان انتشار التيار الإسلامي بين طلبة

---

(١) وائل عثمان: نفس المرجع، ص٨٨: ١٣٢.

(٢) روزاليوسف، العدد ٣٥٣٥، بتاريخ ١١ مارس ١٩٩٦م، ص٥٢ أي لا يلتزمون بالسلوك الإسلامي.

(٣) مجلة حقائق مصرية الإلكترونية، بتاريخ ١٥ جماد أول ١٤٢٤هـ، الموافق ١٥ يونيو ٢٠٠٣م،

(٤) روزاليوسف، العدد ٣٥٣٥، بتاريخ ١١ مارس ١٩٩٦م، ص٥٢.

(٥) محمود جامع: المرجع السابق، ص١٩١، أما جماعة شباب الإسلام التي أسسها محمد عثمان إسماعيل، فكما ظهرت بسرعة اختفت كذلك بسرعة.

الكليات العملية يفوق انتشاره في الكليات النظرية بما فيها كليات جامعة الأزهر ربما لأن "الكليات النظرية تعمد إلى تشويش الرؤية، وهي من العوائق التي تحول دون انضمام عدد كبير من الطلبة للتيار الإسلامي."[١] عكس طلبة الكليات العلمية التي تهتم بالعلوم الطبيعية وبالتالي تتميز بصفاء الذهن والشفافية. ومن بين الذين برزوا من الجماعة الدينية عصام العريان، وعبد المنعم أبو الفتوح، وحلمي الجزار من كلية الطب وأبو العلا ماضي من كلية الهندسة لكن ظلت القيادات الطلابية يسارية الطابع حتى عام ١٩٧٥م حين فاز عبد المنعم أبو الفتوح برئاسة اتحاد الطلاب.[٢]

لقد اجتاح التيار الإسلامي للفوز بانتخابات الجامعات إلى ست سنوات كاملة؛ اعتباراً من عام ١٩٧٢م مما يعني أن فوزه جاء منطقياً نتيجة الجهود والخدمات التي كان يقدمها للطلاب داخل الجامعة، وليس مستنداً على قوة الدولة كما يدعي المعارضون للتيار الإسلامي، فقد سيطرت الجماعات الإسلامية على الاتحادات الطلابية عام ١٩٧٨م في جامعات القاهرة، والإسكندرية، والأزهر، وعين شمس، والمنيا، وأسيوط وكانت النسبة العامة التي حصلوا عليها هي ٩١% من جملة المقاعد،[٣] فعلى سبيل المثال في انتخابات جامعة الإسكندرية لعام ١٩٧٨م كانت نسبة نجاح الإسلاميين كالآتي:

الكلية	الطب	الهندسة	الصيدلة	العلوم	الحقوق
إجمالي المقاعد	٧٠ مقعد	٦٠ مقعد	٤٨ مقعد	٦٠ مقعد	٤٨ مقعد
الجماعة الإسلامية	٦٠ مقعد	٦٠ مقعد	٤٢ مقعد	٤٣ مقعد	٤٤ مقعد

(١) انظر رأى الدكتور محمد عمارة، عند عمرو عبد السميع "دكتور": المتطرفون ندوات ودوائر حوار، مرجع سابق، ص٥١.

(٢) صابر أحمد نايل: العنف الديني في مصر، مصدر سابق، ص٣.

(٣) عبد العظيم رمضان "دكتور": جماعات التكفير، مرجع سابق، ص٢٨٢.

نجحت الاتحادات الطلابية للتيار الإسلامي واكتسبت شعبية ضخمة؛ نتيجة فهمها مشكلات الطلاب، وطرحها لحلول عملية تمثلت في مساعدات مادية وعلمية عن طريق الفصول الجماعية، أو بيع المذكرات بأسعار زهيدة، وتوزيع المحاضرات والكتب أحياناً مجاناً، فنجحت في حل مشكلة الكتاب الجامعي إضافة إلى الاهتمام بالجانب الديني والأخلاقي،[1] وبيع الزي الإسلامي للطالبات بأسعار رخيصة في وقت كانت أسعار الملابس الأوروبية تتجاوز قدرات الكثير من الطالبات.[2]

وتنوعت أنشطة الاتحادات الطلابية الإسلامية وقامت بعمل رحلات الحج والعمرة والرحلات الهادفة، وأقامت داخل الجامعة الندوات والمحاضرات الإسلامية، كما قامت الجماعات الدينية الإسلامية باستغلال أموال الاتحاد فيما يعود على الطلاب بالنفع والخير بطبع الكتب والمراجع العلمية مرتفعة الأثمان وتوزيعها على الطلاب بأثمان زهيدة، وأُقيمت المعارض وعرضت فيها المطبوعات الإسلامية والأزياء الإسلامية للمرآة، واستطاعت بعض الاتحادات تسيير أتوبيسات للطالبات حفاظاً لهن من ازدحام المواصلات.[3]

كان ابتكار الجماعات الإسلامية في الجامعات فكرة إقامة المعسكرات الدينية طفرة نوعية ففي صيف ١٩٧٣م أقامت الجماعة الإسلامية بجامعة القاهرة أول معسكر صيفي إسلامي في الإسكندرية، وكان قاصراً على جامعتي القاهرة، وعين شمس واشترك فيه ٥٠٠ طالب قضوا أسبوعين في حفظ القرآن والمناقشات والندوات الدينية، وأيضاً في التدريب على رياضات الدفاع عن النفس، وكانت المعسكرات ترجمة للحياة الإسلامية في العادات اليومية، اليقظة المبكرة لصلاة الفجر وتلاوة القرآن الكريم ومدارسته ودراسة القضايا الإسلامية التي تهم الإسلام

---

(١) رباب الحسيني "دكتورة": التيار الديني كما تعرضه الصحافة المصرية، المصدر السابق، ص٥١.

(٢) عبد العظيم رمضان "دكتور": جماعات التكفير، مرجع سابق، ص٢٨٣.

(٣) مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٣٨ (٤١٢)، شعبان ١٣٩٩ هـ، يونيو ١٩٧٩م، ص٤٥.

والمسلمين. وفي عام ١٩٧٤م عقد المعسكر الثاني وانضمت إليهم جامعة الأزهر. وفي عام ١٩٧٥م عقد المعسكر الثالث وانضمت جامعات المنصورة والزقازيق وطنطا واستمرت المعسكرات عاماً بعد آخر، وزاد عدد المشتركين فيها، وارتفع شأن المحاضرين والوعاظ الذين يزورونها، حتى قام الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر بافتتاح المعسكر الإسلامي ببني سويف عام١٩٧٥م. وفي عام ١٩٧٦م عقد المعسكر الإسلامي الرابع حيث انضم إليه جامعات أسيوط والمنيا والإسكندرية، وفي عام ١٩٧٧م كانت كل الجامعات المصرية قد بلغتها المعسكرات الإسلامية.[١]

وأسفرت المعسكرات عن وجود قيادات إسلامية تدلي برأيها في القضايا المختلفة، فقد أعرب القاضي مصطفى فرغلي الشقيري عن سعادته بالجماعات الإسلامية، وأوضح أن ظهور الجماعات الدينية كان ضرورة حتمية.[٢]

عم الهدوء العلاقة بين السادات والجماعات الإسلامية ولكن تباين موقف التيار الإسلامي من سياسة الانفتاح الاقتصادي، فعارضته الجماعات الإسلامية لما جلبه من مثالب على قيم المجتمع المصري.[٣] واعترضت مجلة الدعوة على القوانين التي تمنح الراقصات إعفاءات من الضرائب بينما يدفع الموظف المطحون ضرائب كاملة.[٤] وطالب محمد عطية خميس رئيس جماعة شباب سيدنا محمد بالانفتاح الإسلامي[٥] بينما دافع الدكتور مصطفى محمود عن الانفتاح، واعتبر أن الحل ليس الانغلاق، فإذا كان الانفتاح هو الذي أدى إلى كل هذا الفساد فإن السبب

---

(١) فؤاد علام: الإخوان وأنا، المكتب المصري الحديث، الطبعة الأولى ١٩٩٦م، ص٣٠٧.

(٢) مصطفى فرغلي الشقيري " قاضي ": في الجماعات الإسلامية، مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٣٨ "٤١٢" شعبان ١٣٩٩ هـ، يونيو١٩٧٩م، ص٤٥، وجدير بالذكر أن القاضي مصطفى فرغلي كان مشتركاً في المعسكرات الإسلامية، اعتباراً من عام ١٩٧٣م عندما أقيم أول معسكر إسلامي في الجامعة.

(٣) رباب الحسيني "دكتور": التيار الديني كما تعرضه الصحافة المصرية، مرجع سابق، ص٥٦.

(٤) مجلة الدعوة، السنة ٢٧، العدد ٢٤ (٣٩٨)، جماد آخر ١٣٩٨ هـ، مايو ١٩٧٨م، ص٢٨.

(٥) مجلة الاعتصام، السنة ٣٦، العدد ١٢، جماد آخر ١٣٩٤ هـ، يونيو١٩٧٤م، ص٨.

في ذلك هو الكبت لمدة عشرين عاماً تحت حكم جبار، إن الذي فعله عبد الناصر من خلال الصراع الطبقي وحكم الحزب الواحد والسجون والمعتقلات فجر الصراع الطبقي والأحقاد بين الناس.[1]

وقفت العناصر الإسلامية موقف العداء من أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧م فلم تنخدع بهذه الأحداث، مما كان له أثر كبير في إمكان القضاء على الفتنة، واعتبر قادة الجماعات الإسلامية الأحداث مرض أصاب طوائف الأمة.[2]. كما كان الموقف من حادثة التكفير والهجرة واضحاً غاية الوضوح، حيث أعلن طلاب الجماعات الإسلامية استنكارهم لتلك الفعلة الشنعاء من خلال البيانات والمواقف الواضحة.[3] ورغم ذلك كان هناك تضييق على الإسلاميين، فقد اعترضت مجلة الدعوة على قيام رجال المباحث بمصادرة حرية الطلاب الإسلاميين في التعبير، ومصادرة مجلات الحائط في الوقت الذي يباح فيه للشيوعيين أن يقولوا رأيهم حتى لو وصل هذا الرأي إلى حد اتهام السلطة بالخيانة.[4].

ثم تبنت الجماعة الإسلامية قضية الشريعة وألقت المحاضرات وعقدت الندوات التي تشرح رأي الإسلام في كل شيء مثل قانون الأحوال الشخصية، وقوانين الخمر، والمعاملات الربوية في البنوك، والمشاكل الاجتماعية والسياسية في المجتمع، ثم تقدمت باسم مؤتمر إتحاد طلاب الجمهورية الحادي عشر بوثيقة إلى السادات تطالبه فيها بتحكيم الشريعة الإسلامية.[5] كما فرضت نظامها الخاص على الجامعة فطالبت بإيقاف الدراسة عند سماع الآذان لأداء الصلاة، وأصبح من المعتاد أن يقف أحد الطلبة أثناء إلقاء المحاضرات ليؤذن للصلاة. وفصلت الطلبة عن الطالبات في المدرجات، وطالبت بإلغاء النشاط

---

(١) محمود فوزي: حكام مصر السادات، مركز الراية للنشر والإعلام، الطبعة الأولى١٩٩٧م، ص١٠١.
(٢) سناء المصري: الإسلام السياسي على الطريقة المصرية، جريدة الأهالي، العدد ٥٥٩، ١٩٩٢/٦/٢٤م.
(٣) صالح الورداني: الحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص١٠٠.
(٤) مجلة الدعوة، العدد ٨، السنة ٢٦، صفر ١٣٩٧ هـ، يناير١٩٧٧م، ص٤٦.
(٥) صالح الورداني: الحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص٩٩: ١٠١.

الطلابي المشترك بمعنى ألا تقام رحلات أو معارض أو مباريات رياضية مشتركة، وطالبت بتخصيص أتوبيس للطلبة وآخر للطالبات أو على الأقل تقسيم الأتوبيس إلى قسم للطلبة وآخر للطالبات. وقد قبل بعض العمداء ذلك مثل: عميد كلية الزراعة بجامعة أسيوط في عام ١٩٧٧م بينما رفض البعض الآخر مثل: عميد كلية علوم الإسكندرية.[١] واستطاعت الجماعات الإسلامية منع الكثير من الحفلات الموسيقية أو الغنائية.[٢] وفي يونيو١٩٧٧م طبعت الجماعة الإسلامية بياناً طالبت فيه إدارة جامعة القاهرة بإلغاء حفل عيد الأم وقصر المعرض السنوي على الطالبات، وإعفاء المحتاجين من المصاريف، وقد استجاب الدكتور سعد نصر نائب رئيس الجامعة لمطالب الجماعة.[٣]

وكانت زيارة السادات إلى القدس في نوفمبر ١٩٧٧م نقطة فاصلة في تاريخ العلاقات بين السادات والجماعات الإسلامية التي وقفت منها موقف الاعتراض والرفض.[٤] خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين، الذين اعتبروا أن اليهود أشد الناس عداوة للمؤمنين وأنه لا يجوز مسالمتهم ماداموا لم يجنحوا للسلام وأنهم لن يتنازلوا عما في أيديهم إلا بشروط مجحفة كما أنهم لا يوفون بالعهود [٥] وقد مثل ذلك استفزازاً له جعله يعمل على إحكام السيطرة على تحركات الجماعة الإسلامية، فقد تم تجميد الاتحادات الطلابية الإسلامية، فلم يعط للاتحاد ميزانيته، ووضعت العراقيل أمام أنشطته، وحَرَص بعض المسئولين في الجامعات والمعاهد العليا على تكوين أسر من الطلاب تنتمي للحزب الحاكم، وأعطوها كل الصلاحيات لتحل محل الاتحاد.[٦] وتدخلت إدارة الجامعات تدخلاً مباشراً في الانتخابات ضد أعضاء الجماعات الإسلامية ولصالح أعضاء

---

(١) عبد العظيم رمضان: جماعات التكفير، مرجع سابق، ص٢٨٤: ٢٨٦.
(٢) نفس المرجع، ص٢٨٧، ٢٨٨.
(٣) نفس المرجع، ص٢٩٣.
(٤) نفس المرجع، ص٢٩٧، ٢٩٨.
(٥) حسنين كروم: الإخوان المسلمون والصلح مع إسرائيل، دار نادركو للطباعة والنشر، ١٩٨٥م.
(٦) مجلة الدعوة، السنة ٢٧، العدد ٢٣ (٣٩٧)، جماد أول ١٣٩٨ هـ، إبريل ١٩٧٨م، ص٤١.

حزب مصر، ولصالح الاتجاهات غير الإسلامية.[١] وحين زار السادات مدينة أسيوط في ١٥ إبريل ١٩٧٩م هاجم الجماعات الإسلامية والإخوان بشدة.[٢]

هاجمت الكاتبة الصحفية سناء فتح الله الجماعات الإسلامية التي تسلمت رئاسة اتحادات الطلاب في الجامعات قائلة: "إن دخولكم الاتحاد هو الشيء الوحيد الحرام".[٣] كما وصل الأمر إلى عرقلة قيام المعسكرات الصيفية التي تعود طلاب الجماعات الإسلامية على تنظيمها، فقد فوجئ الطلاب برفض إقامة هذه المعسكرات، ووصل الأمر إلى أن استدعى رئيس جامعة القاهرة قوات الأمن المركزي لتمنع الطلاب بالقوة من إقامة معسكرهم، هذا بالإضافة إلى حرمان الجماعة الإسلامية من الدعم المالي، وأصدر رئيس جامعة القاهرة أوامره للمراقب المالي الخاص باتحاد الطلاب بعدم صرف شيكات المعسكر الإسلامي.[٤]

بحث الطلاب عن بديل يقضون فيه أياماً معدودات حتى لا تضيع عليهم فرصة العطلة الصيفية دونما استغلال لها في النافع المفيد، فاتجهوا إلى مسجد صلاح الدين أكبر المساجد القريبة من الجامعة.[٥] ففي جامعة الزقازيق رفض مدير الجامعة أن تقيم الجماعة الإسلامية معسكراً لأعضائها، بل رفض كذلك الاعتراف بالجماعة الإسلامية، وأصر على أن تنضم إما إلى الاتحاد الاشتراكي وإما إلى جمعية الشبان المسلمين، لكن الجماعة الإسلامية رفضت أن تكون تحت وصاية أحد، وأقامت معسكرها متحدية ونجحت.[٦]

---

(١) صالح الورداني: الحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص١٠٠.
(٢) عبد العظيم رمضان "دكتور": جماعات التكفير، مرجع سابق، ص٣٠١.
(٣) سناء فتح الله: قناع الجامعات، جريدة الأخبار، ١٩٧٨/٤/٢٤م.
(٤) صالح الورداني: مرجع سابق، ص١٠٠.
(٥) مجلة الدعوة، السنة ٢٧، العدد ٢٧ (٤٠١)، رمضان ١٣٩٩ هـ، أغسطس ١٩٧٨م، ص٥٤.
(٦) مجلة الاعتصام، العدد ٧، السنة ٤١، جماد ثان ١٣٩٨ هـ، مايو١٩٧٨م، ص١٣، حيث قارنت بين التضييق على المعسكرات الإسلامية، والحرية المطلقة للمعسكرات والرحلات للمدارس المسيحية.

نددت مجلة الدعوة بالتضييق على الجماعة الإسلامية بجامعة عين شمس ومنع الدعم اللازم للجماعة، ونددت بالعراقيل التي أقيمت في وجه إقامة المعسكر الإسلامي، وطالبت برفع القيود عن الجماعات الإسلامية.[١] وطالبت الشباب بضبط النفس.[٢] وحاولت تبرئة شباب الجماعات الإسلامية " الطلابية" من الانحراف والعنف، وأوضحت أنها ترفض كل أشكال العنف والعمل السري، وتقوم بالتصدي لكل الأفكار المتطرفة والمنحرفة، وتحرص على الوحدة الوطنية، وعلى ألا يمس شعور الطلاب المسيحيين بالجامعة أو خارجها، وتسير على أدب الإسلام الرفيع " لهم ما لنا وعليهم ما علينا" ويشهد الطلاب المسيحيون بالجامعة أنهم كانوا أول المستفيدين من مشروعات الخدمة الطلابية التي تقوم بها الجماعات الإسلامية دونما تفرقة أو تعصب.[٣] وشهد الدكتور نعمان جمعة بأن الجماعات الإسلامية كانت" تضم شباباً طاهراً مخلصاً عميق الإيمان، وأن تسلط أجهزة الشرطة عليهم وتطرف الدولة في معاملتهم ورجعيتها في فهمهم هي التي تدفعهم إلى العنف والتطرف."[٤]

لجأ السادات في سبيل السيطرة على الجماعات الإسلامية إلى أسلوب استخدام القوانين مثل تغيير اللائحة الطلابية، في صيف ١٩٧٩م وَشَطَب العناصر الإسلامية من الانتخابات.[٥] فعقد المؤتمر الطلابي العام في ١٩٧٩/٦/٢٩م عقب انتهاء المعسكر الإسلامي بجامعة القاهرة لمناقشة اللائحة الجديدة، وأوضح أن اللائحة تزرع بذور الشك وعدم الثقة بين الأساتذة والطلاب.[٦] ثم أصدر المكتب التنفيذي لاتحاد طلاب مصر بياناً

---

(١) عبد العظيم رمضان "دكتور": جماعات التكفير، مرجع سابق، ص٢٩٨.

(٢) مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٣٨ (٤١٢)، شعبان ١٣٩٩ هـ، يونيو ١٩٧٩م، ص٥٦.

(٣) مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٣٨ (٤١٢)، شعبان ١٣٩٩ هـ، يونيو ١٩٧٩م، ص٥٤، ٥٥.

(٤) نعمان جمعة "دكتور": الدولة والجماعات الإسلامية، مجلة الدعوة، السنة ٢٧، العدد ٢٤ (٣٩٨)، مايو ١٩٧٨م، جماد ثان ١٣٩٨ هـ، ص٥٢، وكان أستاذ القانون المدني بحقوق القاهرة وقتئذ.

(٥) رباب الحسيني: التيار الديني كما تعرضه الصحافة المصرية، مرجع سابق، ص٥١، ٥٢.

(٦) مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٣٩ (٤١٣)، رمضان ١٣٩٩ هـ، أغسطس ١٩٧٩م، ص٥٦.

عارضوا فيه اللائحة الطلابية الجديدة.[1] وأرسل مذكرة إلى رئيس المجلس الأعلى للجامعات، أعرب فيها عن أمله في إعادة النظر في اللائحة الطلابية وما تضمنته من قيود على الحركة الطلابية، واعتبر أن اللائحة مخالفة للدستور، واعترض على القرار رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩م الذي قضى بإلغاء لائحة اتحادات طلاب الجمهورية الصادرة بالقرار الجمهوري ٢٣٥ لسنة١٩٧٦م.[2]

نظراً لأن اللائحة ساعدت على وأد الحركة الطلابية والإجهاز على أية بادرة صحوة في الجامعات لما احتوته من مواد قيدت حركة الطلاب، ففي ظل لائحة ١٩٧٩م أصبحت الأنشطة الطلابية تحت رقابة صارمة، فضلاً عن تزوير الانتخابات الطلابية وشطب المرشحين الجادين، وخاصة طلاب التيار الإسلامي.[3] وأشار الدكتور عبد الله سرور إلى أنها حرمت الطلاب من التفكير والتعبير وإدارة شئونهم، فمات النشاط الطلابي، وتكرست السلبية بألوانها، وفتحت أبواب الفساد والانحراف.[4] لذا طالبت الدعوة بإلغاء كل القوانين التي تتعارض مع إعلان حقوق الإنسان المصري مثل قانون الطوارئ، وقانون الأحزاب، والقيود المفروضة على نشاط الطلبة الديني.[5]

تضمنت لائحة ٧٩ العديد من العيوب منها: إلغاء اللجنة السياسية مما أدى إلى منع المحاضرات والمناظرات والمجلات والنشرات التي من شأنها تعريف الطلاب بما يجري من الأمور داخل البلاد وخارجها. واستحدثت منصب رائد الاتحاد ورائد اللجنة، واشترطت أن يكونا من أعضاء هيئة التدريس، ولهما الحق في التدخل لوقف أي نشاط طلابي

---

(١) للإطلاع على بيان المكتب التنفيذي لاتحاد طلاب مصر، انظر مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٤٠، (٤١٤)، شوال ١٣٩٩ هـ، سبتمبر١٩٧٩م، ص٦٢.

(٢) مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٤٢ (٤١٦)، ذي الحجة ١٣٩٩ هـ، نوفمبر١٩٧٩م، ص٥٨، ٥٩.

(٣) نورهان الشيخ " دكتور": النشاط السياسي والحزبي في الجامعات ، http://alnahda.maktoobblog.com/?post=٣٩٨٦٨٧

(٤) عبد الله سرور "دكتور": جامعات نيولوك، جريدة الأهالي، العدد ١٢٣٥، ٢٠٠٥/٧/٦.

(٥) مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٣٩ (٤١٣)، رمضان ١٣٩٩ هـ، أغسطس ١٩٧٩م، ص٢١.

حيث أن مجلس أمناء اتحاد طلاب الكلية أو المعهد يشكل بريادة عميد الكلية أو المعهد أو من يتبعه في ذلك من أعضاء هيئة التدريس، ونصت المادة ٣٢٨ على أن يختص رائد الاتحاد أو لجنته بتحضير جدول الأعمال.(١) وأصبحت مالية الاتحاد في يد أعضاء هيئة التدريس، وألغت اللائحة الجديدة الاتحاد العام لطلاب مصر، وأصبح الطلبة الذين يدخلون الاتحاد هم الذين يرضى عنهم النظام المصري ويختارهم جهاز أمن الدولة بعناية.(٢)

يعتبر عام ٧٩ بداية مرحلة التميز والانفصال للجماعة الإسلامية الجهادية عن الإخوان والذي ظهر فى المنشورات والبيانات التي أصدرتها، والتي أدت بها في النهاية إلى الاصطدام بالإخوان وبالسلطة معاً، فقد رفضت محاولات الإخوان لاحتوائها، إلا أن الإخوان استطاعوا احتواء بعض العناصر القيادية للجماعة، وتمركز التيار الإخوانى في جامعتي القاهرة والإسكندرية، وجامعات الوجه البحري، وبينما تبنى تيار محافظ من الجماعة الإسلامية خط السلفية وانحصر في جامعة الإسكندرية، كما تبنى تيار آخر خط الجهاد بجامعات الصعيد واتجه نحو التطرف، مما أوقع جماعة الإخوان في مواقف محرجة مع الحكومة، والتي كانت تأمل من الإخوان أن يحققوا الاستقرار والهدوء في الجامعة، وأن يضفوا سمة الاعتدال على مواقف الجماعة الإسلامية(٣).

ومنذ ظهور جناح الصعيد الذي سعى لتطوير نفسه إلى شكل تنظيمي أكثر فاعلية، ووسع نشاطه ليتجاوز حدود الجامعة إلي الشارع، واستقطب الكثير من الشباب، كما بدأ يطرح قضية الصدام مع الحكم وإعلان الجهاد كطريق لإقامة الحكومة الإسلامية، وبداية من أحداث ١٩٨١م توارى تيار الجماعة الإسلامية الموالي للإخوان، وأخذ يبرز في الأفق تيار الجماعة

---

(١) نورهان الشيخ: المصدر السابق،

(٢) أحمد بلال أمين مكتب الطلاب، اتحاد الشباب التقدمي، مصر العربية :تاريخ الحركة الطلابية المصرية، http://www.kefaya.org/reports/٠٤٠٢ahmedbelal.htm

(٣) صالح الورداني: الحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص١٠١، ١٠٢.

الجهادي الذي ارتبط بحدثين تاريخيين حادث اغتيال السادات، وحادث أسيوط اللذين تبرأ منهما تيار الإخوان.[1]

٢. السادات والشريعة الإسلامية:

عندما استتب الأمر للسادات بعد القضاء على مراكز القوى فشرع في إعداد الدستور الدائم عام ١٩٧١م وانهالت البرقيات على لجنة الاقتراحات وعلى مشيخة الأزهر للمطالبة بأن تكون الشريعة الإسلامية مصدر القوانين، كما تجلى ذلك بإجماع في الندوات الشعبية التي عقدت لاستطلاع الرأي على ما يكون عليه الدستور.[2]

شملت الاقتراحات أن يكون افتتاح الدستور بالبسملة، وأن الشعب المصري جزء من الأمة العربية والإسلامية، وأن تكون السيادة للأمة في حدود الشرع؛ فليس للأمة أن تشرع ما لم يأذن به الله تعالى. وأن يتضمن أن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية. واقترحت مجلة الاعتصام تعديل المادة ٣١ من دستور ١٩٥٦م التي تنص على أن "المصريون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس والعقيدة؛ لأن المساواة في الجنس تعطي المرأة الحق في أن تساوي الرجل فى الميراث، ووجود كلمة المساواة في العقيدة تفتح الطريق أمام القاديانية والبهائية وأصحاب العقائد الفاسدة، وتسوي بينهم وبين المتدينين المؤمنين، وطلبت تغيير المادة ١٢ من دستور ١٩٥٦م التي تنص على أن "حرية الاعتقاد مطلقة" وأن تستبدل بها "لا يكره أحد على الدخول في الإسلام" منعاً من التلاعب بالدين، كما طالبت بأن ينص الدستور على أن تعليم الدين إلزامي في جميع مراحل التعليم.[3] كما قدمت الجمعية الشرعية الرئيسية بياناً حول دستور البلاد دعت فيه إلى مراعاة التعاليم والآداب والأخلاق التي جاء

---

(١) نفس المرجع، ص١٠٤.

(٢) مجلة الدعوة، السنة ٢٧، العدد ٢٤ (٣٩٨)، مايو ١٩٧٨م.

(٣) مجلة الاعتصام، السنة ٣٣، العدد ١١، جماد أول ١٣٩١ هـ، يوليو١٩٧١م، ص٩ ـ ١٠.

بها القرآن العظيم، وأن تحترم الأوامر الدينية، وأن تكون المنهاج الذي يسير عليه الناس، وأن يكون الدستور نابعاً من تعاليم الإسلام، وأن يبادر القائمون بأمر الدستور بتكوين لجنة من العلماء المتخصصين للنظر فيما جاء به القرآن من تشريعات وتوجيهات وجعلها أمام لجنة الدستور حتى تضعها في مواد وقوانين.[١]

ثار جدل واسع، هل تعد الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع أو مصدراً رئيسياً له؟ وإن كان ذلك خلاف لا محل له فطالما نص الدستور على أن الإسلام دين الدولة يقتضي التزام الأفراد بأوامر الشريعة ونواهيها، والنص بأن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد لكافة التشريعات والقوانين واللوائح في الدولة، بل أساساً للنظم الفكرية والاجتماعية بما تحويه من سياسة واقتصاد ونظام للحكم،[٢] لذا قدم فضيلة الإمام الأكبر الشيخ محمد الفحام شيخ الأزهر بياناً إلى رئيس لجنة الدستور طالب فيه أن تكون الشريعة الإسلامية مصدر القوانين، واعترض على الصياغة المقترحة للمادة الثالثة من الدستور التي تعتبر أن " الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع " واعتبر ذلك خيانة لله وللرسول وللأمة ولرئيس الجمهورية.[٣] فصياغة المادة لا تعطي معنى الإلزام للشريعة الإسلامية، وتبيح الأخذ من الشرائع الأخرى حتى لو كان متعارضاً مع أحكام الشريعة.[٤] ثم وافق المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي على أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، ثم جاءت لجنة الصياغة وخالفت الإرادة الشعبية وصاغت المادة الثانية من الدستور فجعلت "مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع."[٥] واستجابت لجنة الصياغة لبعض الاقتراحات فنصت المادة ١٩ من دستور ١٩٧١م

(١) مجلة الاعتصام، السنة ٣٣، العدد ١١، جماد أول ١٣٩١ هـ، يوليو١٩٧١مس .

(٢) علي حسنين "دكتور": حتى لا تظل الشريعة نصاً شكلياً، ورقة ثقافية رقم ٣، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، ص١٨، ١٩.

(٣) مجلة الاعتصام، السنة ٣٣، العدد ١١، جماد أول ١٣٩١ هـ، يوليو١٩٧١م، ص١٢.

(٤) جريدة الجمهورية، ٥ جماد أول ١٣٧١ هـ، ٢٨ يونيو١٩٧١م، ص٤.

(٥) مجلة الدعوة، السنة ٢٧، العدد ٢٤ (٣٩٨)، جماد ثاني ١٣٩٨ هـ، مايو١٩٧٨م، ص٣٨، وانظر أيضاً دستور جمهورية مصر العربية ١٩٧١م المصدر السابق.

على "أن التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم ". لكن لم تستجيب لمطالب أخرى، فلم ينص الدستور على أن مصر جزء من الأمة الإسلامية، ونصت المادة ٤٦ على حرية العقيدة مطلقاً.[١] والنص على أن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية كان موجوداً في المادة الثالثة من دستور١٩٥٦م. [٢] فتم تقديمه إلى المادة الثانية وأضيفت إليها مبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع.

وحتى يتم تفعيل المادة الثانية من الدستور؛ ذهب الشيخ صلاح أبو إسماعيل إلى المستشار وزير العدل "محمد سلامة" عام ١٩٧٢م مع وفد من العلماء باسم الأزهر يطالب وزارة العدل بتنفيذ الشريعة تمهيداً لتطبيقها، وعكف مجلس الشعب على تذكير الحكومة باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ المادة الثانية من الدستور، فقررت لجنة الرد على بيان الحكومة في نوفمبر ١٩٧٥م تشكيل لجان تقنين الشريعة، كما قدم إسماعيل معتوق مشروع قانون بإقامة الحدود الشرعية الستة إلى مجلس الشعب، لكن استقر الموضوع باللجنة التشريعية في مجلس الشعب، وانتهى مجلس الشعب ١٩٧٦م ولم ينفذ شيء.[٣] وكان من أسباب تأخر تفعل المادة الثانية من الدستور وتقنينها ضعف المؤسسات الدينية الحكومية، وبخاصة الأزهر الخاضع للدولة.[٤]

أكد الدكتور صوفي أبو طالب أنه "بمقتضى النص الدستوري - الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع - يجب أن يكون كل تشريع مأخوذاً من الشريعة الإسلامية أو موافقاً لأحكامها وإلا كان قانوناً غير دستوري".[٥] لذا فإعمال النص الدستوري كان يقتضي بالضرورة منذ

---

(١) دستور١٩٧١م، نفس المصدر.

(٢) دستور ١٩٥٦م المادة الثالثة، كما تكرر نفس النص في المادة الخامسة في دستور ١٩٦٤م.

(٣) صلاح أبو إسماعيل: الشهادة.. شهادة الشيخ صلاح أبو إسماعيل في قضية تنظيم الجهاد، الطبعة الثانية، دار الاعتصام، ص١٢.وانظر أيضا مجلة الدعوة، السنة ٢٧، العدد ٢٤ (٣٩٨)، جماد ثاني ١٣٩٨ هـ، مايو ١٩٧٨م، ص٣٨. وانظر محمد الجوادى " دكتور": مرجع سابق، ص٤٨٢.

(٤) تقرير الحالة الدينية في مصر،العدد الأول، ١٩٩٥م، مرجع سابق، ص٢٩.

(٥) مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٣٤ (٤٠٨)، ربيع ثاني ١٣٩٩ هـ، مارس ١٩٧٩م، ص١٨.

صدوره قيام الخبراء المتخصصين في الشريعة والقانون بتجميع آراء المدارس الفقهية المختلفة، وتخير الرأي الذي يحقق المصلحة العامة، وكذلك وضع أحكام للمشكلات التي جَدَّت في المجتمع اعتماداً على الأحوال العامة وأدلة الشريعة.[1] لكن اكتفى نظام السادات بالنص في الدستور على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع.. لكنه أصبح نصاً شكلياً؛ لأن القوانين ظلت مخالفة للشريعة الإسلامية، ولا أدل على ذلك من إصدار الشيخ عبد الرحمن النجار مدير عام المساجد منشوراً بمنع آذان الفجر بالميكروفون في أحياء الزمالك وجاردن سيتي ووسط البلد.[2]

إن مجرد النص في الدساتير على أن الشريعة الإسلامية هي "المصدر الرئيسي" أو "مصدر رئيسي" للتشريع لا يجب ألا يكون هدفاً لذاته، بل يجب أن يكون الهدف هو التطبيق العملي حتى لا يقع هذا التناقض بين أن الإسلام دين الدولة، وبين السماح بما يحرمه الإسلام ولا يجيزه.[3] فالقوانين المخالفة للشريعة متعددة،[4] فمثلاً قانون العقوبات لم يتجه إلى عقوبات تقررها الشريعة الإسلامية،[5] ومن المتفق عليه أن كلمة القانون لا تشمل قواعد الدين ولا قواعد السلوك ولا أحكام الدين، وكلمة الشريعة الواردة في المادة ٦٠ من قانون العقوبات لا تشمل من الشريعة الإسلامية إلا ما أقره التشريع المصري القائم من أحكامها؛ أي من أحكام الشريعة الإسلامية كالأحوال الشخصية، وذلك هو الذي يعد قانوناً أما الحقوق التي تقررها الشريعة فلا أثر لها في قانون العقوبات.[6]

ثم بدأت الضغوط من كل اتجاه من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية، فقدم أعضاء المؤتمر الحادي عشر لاتحاد عام طلاب الجمهورية .

---

(١) نفس المصدر والصفحة.

(٢) مجلة الدعوة، السنة ٢٦، العدد ١٤ (٣٨٨)، يوليو١٩٧٧م؛ شعبان ١٣٩٧ هـ، ص٦٠.

(٣) محمد عبد الجواد "دكتور":الهدف هو التطبيق العملي للشريعة الإسلامية، الأخبار١٩٧٥/٥/٩م، ص٣.

(٤) سعيد سراج الدين: المرجع السابق، ص٧٣.

(٥) قانون العقوبات، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٩م.

(٦) نفس المرجع، ص٢١١، ٢١٢.

والمنعقد بشبين الكوم بمقر كلية الهندسة في الفترة من ٦ إلى ١٩٧٦/٣/١٢م وثيقة إلى رئيس الجمهورية طلبوا فيها بتطبيق الشريعة الإسلامية، وشكلوا لجنة لمتابعة تطبيق الشريعة، وأكدوا على أن الشريعة الإسلامية هي التي تقرر الدستور لا الدستور هو الذي يقر شريعة الله، ويجب إعداد دستور تستقي مصادره من الشريعة وينص على أنها هي المصدر الوحيد للتشريع. والتأكيد على أن أحكام الشريعة جزء من كل هو الدين الإسلامي الحنيف، وأن الصبغة الكاملة للحياة هي تطبيق الإسلام متكاملاً في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.(١)

ومن ناحية أخرى أصر الطيارون والمضيفون على إنزال البارات من فوق الطائرات، وأيدهم الإمام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر، وتضامن الطيارون المسيحيون مع المسلمين، وقرر بعض أعضاء مجلس الشعب مساءلة الوزير المختص.(٢)

وكان لابد من الاستجابة للضغوط الشعبية والطلابية ولضغوط علماء الأزهر، فصرح الدكتور صوفي أبو طالب ـ رئيس مجلس الشعب وقتئذ ـ أن أي قاضي يستطيع أن يرفض الحكم بأي قانون يخالف الشريعة الإسلامية؛ لأنه في ظل الدستور القائم يعتبر قانوناً غير دستوري.(٣) وألقى صالح عشماوى ـ صاحب امتياز مجلة الدعوة ـ باللائمة على رئيس الجمهورية والحكومة، وكذلك على مجلس الشعب بسبب عدم تطبيق الشريعة الإسلامية.(٤) فإعمال نص المادة الثانية من الدستور يقتضي تغيير نظم الحكم والقوانين والنظم الأخرى المطبقة.(٥) وقد حكمت محكمة النقض لصالح الشريعة الإسلامية أنه إذا خالف الحكم نصاً من القرآن أو

---

(١) انظر نص الوثيقة عند صالح الورداني: الحركة الإسلامية في مصر، مرجع سابق، ص٣٩٢: ٣٩٦.

(٢) مجلة الاعتصام، السنة ٣٩، العدد ٤، ذو الحجة ١٣٩٦ هـ، ديسمبر ١٩٧٦م.

(٣) صالح عشماوى: من المسئول عن عدم تطبيق الشريعة الإسلامية، مجلة الدعوة، العدد ٤١ (٤١٥)، السنة ٢٨، ذو القعدة ١٣٩٩ هـ، أكتوبر ١٩٧٩م.

(٤) نفس المصدر السابق.

(٥) محمد الطويل: الإرهاب والرئيس، مرجع سابق، ص٣٥.

السنة أو خالف الإجماع فإنه يبطل، وإذا عرض على من أصدره أبطله، وإذا عرض على غيره أهدره ولم يعمله.[1]

إن قرارات المحكمة الدستورية العليا وأحكام محكمة النقض المؤيدة للشريعة الإسلامية وتصريحات رجال القانون والقضاء والمطالبات المستمرة من شيخ الأزهر الدكتور عبد الحليم محمود بضرورة تفعيل نص المادة الثانية من الدستور جعلت السادات يصدر تعليماته إلى مجلس الشعب بالعمل على تفعيل الدستور، وتقنين الشريعة الإسلامية، وبذلك أصبح المجلس النيابي في مصر باعتباره ممثلاً لإرادة الشعب، والقناة الطبيعية للتشريع أحد الساحات الهامة التي ترددت فيها الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية منذ عام ١٩٧٦م حيث طالب أعضاؤه بضرورة تقنين الشريعة الإسلامية وتطبيقها، وبالفعل بدأت اللجان منذ ذلك الوقت عملها، ولكن انعقدت الدورات وانقضت دون إتمام ذلك.[2]

وكان موقف مجلس الشعب في البداية مشرفاً فقد أعلن الدكتور صوفي أبو طالب أمام مجلس الشعب بتوجيه من الرئيس السادات أن الشريعة الإسلامية سوف تكون أساساً لكل تشريع. ثم صدرت التعليمات إلى رئيس محكمة الاستئناف بأن يرأس لجنة تعيد مراجعة كل القوانين، وتعدل منها ما تشاء بحيث تتطابق مع الشريعة الإسلامية.[3] وسار الطريق إلى تطبيق الشريعة في اتجاهين: الأول: طابعه وقائي؛ وهو أن تعرض مشروعات القوانين الجديدة على لجنة شرعية لإبداء الرأي في مطابقتها

---

(١) مجلة الدعوة، السنة ٢٩، العدد ٤٥ (٤١٩)، ربيع أول ١٤٠٠، فبراير ١٩٨٠م، ص٤٤، نقلاً عن حكم محكمة النقض طعن رقم ٤٠/١٢٥٨ قضائية الصادر بجلسة ١٩٧٥/٦/٢٣م، والمنشور بمجموعة أحكام محكمة النقض /٢٦، جزء ١، ص ١٢٤١. كما دعمت المحكمة الدستورية العليا هذا الحكم في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٩م في القضية رقم ٥١ ق دستورية، والحكم الصادر في القضية ٢/٧ ق دستورية.

(٢) علي حسنين "دكتور": حتى لا تظل الشريعة الإسلامية نصاً شكلياً، مرجع سابق، ص١١.

(٣) محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص٣٧٣. وقد أخبرني الدكتور خالد فهمي أستاذ علم اللغة المساعد بكلية الآداب جامعة المنوفية: بأنه سمع من الدكتور حسين حامد حسان . رئيس قسم الشريعة بحقوق القاهرة سابقاً وعضو لجنة تقنين الشريعة بعد عام ١٩٧٥م، ورئيس مجمع فقهاء الشريعة بالولايات المتحدة الأمريكية حالياً "أن الرئيس السادات كان جاداً في تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر".

للشريعة الإسلامية. والاتجاه الثاني: طريقه علاجي؛ وهو الطعن في القوانين النافذة متى كانت مخالفة للشريعة الإسلامية.[١]

وخلال تلك الفترة ثارت المناقشات حول الشريعة وأحدثت نوعاً من الحراك الاجتماعي، وكان قد تخوف البعض من تطبيق الشريعة الإسلامية وشككوا في قدرتها على تلبية حاجات العصر، وأثاروا عدة قضايا حول الشريعة منها جمود الفقه الإسلامي وعدم تطوره منذ أغلق باب الاجتهاد، وانقطعت صلة رجال القانون بالشريعة منذ صدور التقنينات الحديثة. فدافع الدكتور صوفي أبو طالب عنها بقوله " إن الشريعة الإسلامية مرنة بطبيعتها، وتحوي وسائل التطور بما يكفل مسايرتها لظروف العصر، وقد شهدت بذلك كل المؤتمرات والندوات العلمية، وآخرها ندوة عمداء الحقوق التي انعقدت في مارس١٩٧٤م. وإن اتصال رجال القانون بالشريعة يمكن تذليله عن طريق توحيد الهيئات والمجامع العلمية المعنية بأمور الشريعة، مثل مجمع البحوث الإسلامية، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية وغيرها، وعلى عاتق هذه الهيئات تقع مهمة تجميع أحكام الشريعة في موسوعة فقهية بلغة سهلة مفهومة.[٢]

كما فند العلماء القول بأن الاعتماد على الشريعة الإسلامية يجعل من الدولة دولة دينية. بأنه قول باطل؛ لأنه لا كهنوت في الإسلام، وباب الاجتهاد مفتوح لكل فرد تتوافر فيه شروط الاجتهاد، وليس هناك مجال لاحتمال تسلط علماء الدين على السلطة السياسية،[٣] فمن المعلوم أنه لا ثيوقراطية في الإسلام،[٤] والفكر السياسي الإسلامي لا يقدم للحاكم المسلم ذريعة دينية للاستبداد السياسي، ولا يضفي على أعماله عصمة ولا

(١) مجلة الدعوة، السنة ٢٧، العدد ٢٤، (٣٩٨) جماد ثاني ١٣٩٨ هـ، مايو ١٩٧٨م، ص٣٨، ٣٩.

(٢) صوفي أبو طالب "دكتور": الصعوبات التي تواجه الشريعة غير حقيقية، جريدة الأخبار، ١٩٧٥/٥/٢م، ص٧. ولمعرفة المؤتمرات الدولية التي شهدت للشريعة الإسلامية، انظر يوسف القرضاوي، "دكتور": شريعة الإسلام صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، دار الصحوة للنشر، القاهرة، ص٩٩ ـ ١٠١. وانظر ملحق جريدة الجمهورية، ١٠ مارس ١٩٦٧م. وانظر الأهرام، ٢٧ ديسمبر ١٩٦٨م، ص٨.

(٣) جريدة الأخبار، المصدر السابق، ص٧.

(٤) فاروق عبد السلام: الإسلام والأحزاب السياسية، مطبعة الفجالة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٨م، ص٤٦.

قدسية، فسلطة الحاكم تستند إلى البيعة، والبيعة تقوم على الرضا،[1] فالإسلام ضد السلطة الدينية، ويترك أمر السلطة للبشر.[2] وليس من حق أحد أن يزعم بأنه يتمتع بحصانة خصته بها السماء من دون المسلمين نَزَّهَتهُ عن النقد والسؤال، وأحاطته بسياج من العصمة والقداسة.[3]

وعندما أعلن المستشار أحمد سميح طلعت ـ وزير العدل ـ أن إقامة الحدود الشرعية بعد تقنين الشريعة الإسلامية ستكون مقصورة على المسلمين وحدهم، أما المسيحيون فيطبق عليهم القانون الوضعي!! رد عليه الكاتب الصحفي المسيحي "سامي داود" قائلاً: "إن ما يتضمنه القانون المدني المصري من مواد تستند إلى الشريعة الإسلامية، وأهمها وأخطرها على علاقات الأسرة والأفراد "قوانين المواريث" أنه يطبق على الجميع، فهل شكا أحد من ذلك؟ فلماذا في النواحي الجنائية يصبح لنا قانونان، وكأننا شعبان؟!!".[4]

فالشريعة الإسلامية لا تتدخل في العقيدة الدينية ولا فى الأحوال الشخصية لغير المسلمين، بل يطبق ما جاء في دين وشريعة المتنازعين منهم، أما فيما يتعلق بحفظ وحماية الأرواح والأموال والأعراض والمعاملات المدنية والتجارية فهي أمور تتعلق بالنظام العام في الدولة التي يخضع لها المواطنون جميعاً،[5] فالإسلام يقوم على المساواة التامة، والشريعة الإسلامية تسوي في الحقوق والواجبات بين المسلمين وغيرهم.[6] وضمن العلماء لغير المسلمين حقوقهم.[7]

---

(١) أحمد كمال أبو المجد: الخائفون من الإسلام والخائفون عليه، مجلة الهلال، يوليو١٩٨٧م، ص١١.

(٢) سهير لطفي "دكتور": تقرير عن ندوة الحركات الدينية المتطرفة، المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، من ١٤ / ١٠ / ١٩٧٩: ٢/ ١١/ ١٩٧٩، ص١٤.

(٣) فهمي هويدي: القرآن والسلطان، الطبعة الرابعة، دار الشروق، ١٩٩٩م، ص٢٧.

(٤) مجلة الدعوة، العدد الثاني (٣٧٦)، السنة ٢٥، شعبان ١٣٦٩هـ، اغسطس ١٩٧٩م، ص٣٧.

(٥) مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٣٥ (٤٠٩)، جماد أول ١٣٩٩ هـ، إبريل ١٩٧٩م، ص١٦.

(٦) صوفي أبو طالب "دكتور": الدستور لا يعترف بالقوانين المخالفة للشريعة، جريدة الأخبار، ١٩٧٥/٥/٢م، ص٧.

(٧) علي حسنين "دكتور": المرجع السابق، ص٣٤.

ومن ناحية أخرى فالدين المسيحي لم يتعرض للمبادئ القانونية، وركز كل تعاليمه على جوانب العقيدة والشعائر والأخلاق. وإن كانت الظروف التي صاحبت انتشار المسيحية في مصر قد أدت إلى ظهور قانون كنسي ينظم شئون الكنيسة، وينظم بعض العلاقات الاجتماعية.[1] فلو كان لدى المسيحية شريعة قانونية تقابل شريعة الإسلام لجاز الاعتراض دفاعاً عن مبدأ المساواة لكن لا يوجد شيء من ذلك، فالمسيح كما قال الأنبا متى المسكين: لم يهتم أبداً بتشريع قوانين مدنيه، ولم يجمع قط، ولم يخلط أبداً بين مملكة الله ومملكة هذا الدهر، وقد رفض ملك الأرض، وإن محاولة الكنيسة الاهتمام بالأمور الدينية باسم المسيح هو بمثابة تنصيب المسيح ملكاً على هذه الأرض.[2]

ورفض بعض المسيحيين تطبيق الشريعة، أمر أقل ما يقال عنه إنه استبداد من الأقلية بالأغلبية، ومحاولة لفرض الرأي بالاتهام أو الاستعداء.[3] وعدم تطبيق الشريعة بسبب الأقليات غير المسلمة معناها أن الأقلية تمنع الأغلبية من ممارسة دينها.[4]

ولكي تؤتي الشريعة الإسلامية ثمرتها يجب أسلمة كل جوانب الحياة، فالشريعة القانونية لا تؤتي ثمارها المرجوة لو طبقت في عزلة عن كافة جوانب البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى لا تفقد شروط تطبيقها.[5] ففي غيبة الشريعة انتشر الإلحاد في العقيدة والاستهتار بالقيم الدينية، وأنشأت في الأقطار الإسلامية مصانع الخمور، وانتشر طوفان من

---

(١) فتحي المرصفاوي: دراسة تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر، دار الفكر العربي، ١٩٨١م، ص١١٦.

(٢) عبد الحليم قنديل: الناصرية والإسلام إعادة نظر، مرجع سابق، ص٤٩.

(٣) علي حسنين: المرجع السابق، ص٣٥. ففي إحصاء أجراه المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية عام ١٩٨٥م بلغت نسبة الموافقة من المسيحيين ٦٣% بدرجات متفاوتة في مقابل ٣١% إجمالي المعارضين، بينما كانت نسبة المحايدين ٦% والمقابل كانت نسبة الموافقين من المسلمين على تطبيق الشريعة الإسلامية ٩٨%. انظر استطلاع الرأي العام في مصر حول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على جرائم الحدود، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٥م.

(٤) محمد قطب: حول تطبيق الشريعة، الطبعة الثانية، مكتبة السنة، ١٤١٢هـ، ص١٠٢، ١١٦.

(٥) نفس المرجع، ص٥٢، واستشهد بإيقاف سيدنا عمر بن الخطاب تنفيذ حد السرقة في عام الرمادة.

العري والجنس والربا والرشوة والاختلاسات.[1] وبعد عقد المؤتمر الإسلامي قدم الأزهر مشروعاً بقانون الحدود التي فرضتها الشريعة الإسلامية كعقوبات في جرائم السرقة والزنا وشرب الخمر والقذف والردة عن دين الإسلام.[2] لكن ذلك لم ينفذ فانتقدت مجلة الدعوة سلوك مجلس الشعب في دورة ١٩٧٧م حيث تم حبس القوانين الإسلامية داخل أمانة مجلس الشعب رغم الطابع العاجل لها.[3]

وقد علق المستشار ممتاز نصار على تعطيل القوانين بقوله: "إن تعطيل القوانين المستعجلة داخل مجلس الشعب هو مخالفة خطيرة للمادة ٢٧ من اللائحة الداخلية للمجلس".[4] وكشف الشيخ صلاح أبو إسماعيل عن مصير الاستجواب الموجه للسيد وزير العدل بأن اللائحة توضح أن الاستجواب اتهام، ويجب أن ينظر الاستجواب . ما لم تسقط عضوية العضو أو يخرج الوزير المستجوب من الوزارة . ولما كنت مصراً على استجوابه وكانت الحكومة مصرة على إسقاطه فقد أجري تعديل وزاري في مايو ١٩٧٧م لم يخرج بمقتضاه سوى أحمد سميح طلعت " أي أنه " أخرج من الوزارة ليسقط الاستجواب".[5] وفي دورة مجلس الشعب ١٩٧٨م تأجلت القوانين الإسلامية للموائمات السياسية،[6] و قد أكد ذلك وزير العدل.[7]

---

(١) رأي الدكتور عبد الحليم محمود، نشرته مجلة الدعوة، السنة ٢٦، العدد ١٧ (٣٩١)، ذو القعدة ١٣٩٧ هـ، أكتوبر ١٩٧٧م، ص١٠.

(٢) عبد العظيم رمضان: جماعات التكفير، مرجع سابق، ص٢٧٩.

(٣) مجلة الدعوة، السنة ٢٦، العدد ١٨ (٣٩٢)، ذي الحجة ١٣٩٧ هـ، نوفمبر ١٩٧٧م، ص٥٢: ٥٤. وكان أعضاء المجلس قد وافقوا على بيان تعهدوا فيه بمناصرة الشريعة. انظر نص البيان نفس المصدر السابق ص٥٢، وقد أوضح الدكتور حلمي مراد عضو المعارضة أنه لوحظ أن بعض الذين وقعوا على البيان كانوا أعضاء في اللجان التي قامت بتعطيل مشروعات القوانين الإسلامية، بل كان لها دور بارز في هذا التعطيل. انظر نفس المصدر، ص٥٤.

(٤) مجلة الدعوة، المصدر السابق، ص٥٤.

(٥) صلاح أبو إسماعيل: الشهادة، المصدر السابق، ص١٥. وكان الشيخ صلاح أبو إسماعيل قد حمّل السلطة التشريعية مسئولية تأخير تطبيق الشريعة، ووجه تحذيراً في يناير ١٩٧٧م إلى السيد وزير العدل "أحمد سميح طلعت" بأنه سيستجوبه بعد خمسة أشهر في مايو ١٩٧٧م إن هو لم يقدم ما عنده مما تم إنجازه من تقنين الشريعة الإسلامية.انظر نفس المصدر، ص١٤.

(٦) نفس المصدر، ص١٦.

(٧) مجلة الدعوة، السنة ٢٧، العدد ٢٣ (٣٩٧)، جماد أول ١٣٩٨ هـ، إبريل ١٩٧٨م، ص١٨.

لكن في يوم ١٨ ديسمبر ١٩٧٨م كانت وسائل الإعلام تحدث الجماهير عن لقاء مرتقب بين السادات وبيجن على قمة جبل موسى في سيناء، لكن بيجن تجاهل الموعد فلم يحضر ولم يعتذر وتحتم الاتجاه إلى اصطناع غطاء لهذه الفضيحة. فإذا رئيس مجلس الشعب يفاجئ الجميع باقتراح تكوين لجنة عامة لتقنين الشريعة الإسلامية، ثم نسي المسئولون موضوع تقنين الشريعة إلى أن اجتمعت اللجنة في شهر فبراير١٩٧٩م، ولكن لم تكن هناك جدية من قبل الدولة، فهناك أمور لا تحتاج أي إجراءات.[١] ثم أعلن السادات في مارس ١٩٧٩م أنه لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة، وفاجأ الجميع بحل المجلس في إبريل١٩٧٩م. [٢]

ومن الغريب أن تنشر الصحف تصريح الدكتور عبد المنعم النمر وزير الأوقاف والمشرف على عمل اللجان بمجلس الشعب " أن أعمال اللجان ومشروعات القوانين التي تمت ستعرض على مجلس الشعب قبل انتهاء الدورة البرلمانية " ذلك في نفس يوم حل مجلس الشعب.[٣] ثم عاد وأعلن أن اللجان التي شكلت لتقنين الشريعة الإسلامية تقرر الاستمرار في عملها بصرف النظر عن حل المجلس، وذلك للانتهاء من هذه المهمة.[٤] وقد اجتمعت لجنة المرافعات لتقنين الشريعة، واستطاعت التغلب على العقبات وتم تقنينها.[٥]

لكن بعد أن تم تقنين الشريعة الإسلامية وضعت العقبات أمامها ولم يؤد ذلك إلى تطبيقها، بل أن الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس

---

(١) صلاح أبو إسماعيل: المرجع السابق، ص١٨.

(٢) جاء حل المجلس رغم أنه وافق على اتفاقية كامب ديفيد بنسبة ٩٥٪ بهدف تعطيل مشروعات اللجنة التي تشكلت لتقنين الشريعة الإسلامية. انظر صلاح أبو إسماعيل، المرجع السابق، ص١٨.

(٣) مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٣٨ (٤١٢)، شعبان ١٣٩٩ هـ، يونيو ١٩٧٩م، ص١١.

(٤) نفس المصدر والصفحة.

(٥) صلاح أبو إسماعيل: الشهادة، مرجع سابق، ص١٩، وكانت رحلة تقنين الشريعة قد بدأت عندما عقد الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر مؤتمراً شعبياً عام ١٩٧٣م وأبرق إلى رئيس مجلس الشعب يؤيد دعوة الدكتور إسماعيل معتوق في مطالبته بإقامة حدود الله، وعهد إلى مجموعة من العلماء أن يصبوا الأحكام الإسلامية في قوالب قانونية. لكن تقنين الشريعة لم يؤد إلى تطبيقها. انظر نفس المرجع، ص٢٩.

الشعب الذي طالما نادى بوجوب تطبيق الشريعة الإسلامية كان من أكبر الأسباب التي عطلت تطبيق الشريعة،[1] ووصل الأمر إلى أن طلب الشيخ صلاح أبو إسماعيل مقابلة الرئيس السادات إلا أنه لم يأذن له.[2] وتحول مجلس الشعب إلى العمل على تعطيل الشريعة بالادعاء أنه "لابد من تمهيد وإعداد وتحضير للمجتمع الإسلامي، ولابد من التدرج في التطبيق، ولجأ النواب إلى التسويف والمماطلة عن طريق تأليف اللجان، وأخيراً لجأوا إلى حبس مشروعات القوانين في أدراج رئيس مجلس الشعب، وقالوا: يجب أن تعدل القوانين الإسلامية بما يتفق مع العصر.[3]

وفى سبيل وإعداد وتحضير المجتمع للشريعة طالب صالح عشماوى الحكام وولاة الأمور بتأدية الصلاة في أوقاتها في الجمعة وغير الجمعة، وانتقد عدم إقامة الصلاة في رئاسة الجمهورية، وطالب بأن ينهض المسئولون لإمامة كل من في القصر، وانتقد امتداد جلسات مجلس الشعب من قبل المغرب إلى ما بعد العشاء مع عدم ترك فرصة للصلاة، وكذلك في مجلس الوزراء والوزارات والمصالح الحكومية ودور القضاء والمحاكم والجامعات والكليات والمعاهد والمدارس، وأثنى على محافظ الغربية الذي قرر واللجنة التنفيذية بالمحافظة على أن تبدأ جميع المصالح والمرافق والمدارس في إذاعة آذان الظهر، وتحديد فترة من الوقت عقب الآذان لتأدية فريضة الصلاة، ونفذ القرار على الفور.[4] وطالبت جماعة

---

(١) انظر تفاصيل الاستقالة وأسبابها عند جمال عبد السميع: ممتاز نصار.. المواقف تتكلم، توزيع الأهرام، بدون تاريخ، ص١٤٧ ـ ١٥٧..

(٢) صلاح أبو إسماعيل: نفس المرجع، ص٢٨. مما أدى إلى استقالة الشيخ صلاح أبو إسماعيل من مجلس الشعب، احتجاجاً على امتناع المجلس عن تطبيق الشريعة، انظر نفس المرجع والصفحة.

(٣) مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٣٥ (٤٠٩)، جماد أول ١٣٩٩ هـ، إبريل ١٩٧٩م، ص١٦. وكانت المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي قد قررت في الندوة العلمية حول التشريع الجنائي الإسلامي الصادر في ١٠ محرم ١٣٩٩ هـ الموافق ١٠ ديسمبر ١٩٧٨م وجوب تدريب القضاة، ومعاونيهم، ورجال النيابة، والمحامين. انظر مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٣٢ (٤٠٦)، صفر ١٣٩٩ هـ، يناير ١٩٧٩م، ص٦٣.

(٤) صالح عشماوى: أين الصلاة في دولة العلم والإيمان، مجلة الدعوة، السنة ٢٦، العدد ١٠، ربيع ثاني ١٣٩٧ هـ، مارس ١٩٧٧م، ص٤١.

شباب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بتقديم تشريع عاجل لمعاقبة المجاهرين بالفطر في رمضان.[١]

وفي جامعة الأزهر الشريف أصدر الدكتور محمد الطيب النجار رئيس جامعة الأزهر قراراً بضرورة التزام جميع طالبات الجامعة والعاملات وعضوات هيئة التدريس بها بالزى الإسلامي الكامل، الذي يغطي الساقين والذراعين والرأس ولا يظهر أو يوضح مفاتن الجسم، وأعلن أنه ستمنع كل طالبة لا ترتدي هذا الزي من دخول الجامعة أو المدينة الجامعية، كما ستحال إلى التحقيق أي موظفة أو عضو في هيئة التدريس لا تلتزم بالزي المحتشم.[٢]

وأرسل عمر التلمساني إنذاراً إلى كل من الإمام الأكبر الشيخ محمد عبد الرحمن بيصار "شيخ الأزهر"، والسيد الوزير منصور حسن "وزير الثقافة والإعلام"، والسيد صفوت الشريف "رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون"، والدكتور صبحي عبد الحكيم "رئيس مجلس الشورى"، والسيد صوفي أبو طالب "رئيس مجلس الشعب" يطالبهم باحترام شهر رمضان ومنع كل المظاهر المخالفة لشريعة الله والتي تظهر على التلفاز، واتخاذ إجراءات سريعة تكفل الحفاظ على الأخلاق ومبادئ الدين الحنيف.[٣]

ثم عَدَل السادات الدستور ١٩٨٠م وجعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، لكن ليس بهدف تطبيق الشريعة الإسلامية فقد رفض أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع في عام ١٩٧١م وجعلها مصدر رئيسي بجانب مصادر أخرى، ومرت تسع سنوات تم فيها تقنين الشريعة، ولكن القوانين المستمدة من الشريعة لم تنفذ. والهدف

---

(١) مجلة الاعتصام، السنة ٤٢، العدد ٩، رمضان ١٣٩٩ هـ، أغسطس ١٩٧٩م، ص١١.

(٢) مجلة الدعوة، السنة ٣٠، العدد ٥٩ (٤٣٣)، جماد أول ١٤٠١، مارس ١٩٨١م، ص١٣. وكان النائب محمود نافع عضو مجلس الشعب عن دائرة ميت غمر؛ قد تقدم بمشروع قانون يقترح تعميم زي إسلامي للمرآة العاملة. انظر نفس المصدر، العدد ٥٣ (٤٢٧)، ذو القعدة ١٤٠٠، سبتمبر١٩٨٠م، ص٢٤، ٢٥.

(٣) عمر التلمساني: إنذار إلى شيخ الأزهر.. ووزير الإعلام، مجلة الدعوة، السنة ٣١، العدد ٦٤ (٤٣٨)، شوال ١٤٠٠، أغسطس ١٩٨١م.

الواضح من تعديل الدستور هو الحصول على موافقة الشعب على تعديل المادة ٧٧ لتصبح: يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى بلا تحديد. بعد أن كانت محددة بمدة أخرى فقط، وكان إضافة النص على جعل الشريعة المصدر الرئيسي من أجل استمالة الشعب للموافقة على الاستفتاء على الدستور.[١]

وكان فضيلة الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر الأسبق قد وافق على تخصيص دورة لمجمع البحوث الإسلامية من أجل وضع دستور إسلامي.[٢] ونجحت الجهود فتم إعداد الدستور الإسلامي الذي تكون من مقدمة و٧٨ مادة ومذكرة إيضاحية[٣]. لكن لم يؤخذ ذلك في الحسبان وتمت التعديلات الدستورية الجديدة، وأصبحت الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، لكن ظل النص شكلياً.[٤]

أحاط الدكتور صوفي أبو طالب المجلس في ١٢ يوليه ١٩٨٠م علماً بما انتهت إليه لجان تقنين أحكام الشريعة الإسلامية. وأكد أن الرئيس السادات كان يسأله كلما قابله عن تقنينات الشريعة ويحثه على الانتهاء منها، ولكن الانتهاء من تقنين الشريعة كان في عام ١٩٨٢م. [٥] وفي اجتماع موسع برئاسة الرئيس مبارك وحضور القيادات السياسية تم الاتفاق على فترة زمنية انتقالية لمدة ثلاث سنوات يجري خلالها تغيير مناهج الدراسة في كليات الحقوق، وتدريب القضاة على النصوص القانونية الجديدة، والإعلان للرأي العام. بل وصل الأمر إلى تحديد من الذي

---

(١) دستور ١٩٧١م وتعديلاته، القرارات الكبرى لثورة يوليو، المصدر السابق، ص١٥٤، وقد صدرت التعديلات فى ٢٢ مايو ١٩٨٠م.

(٢) مجلة الدعوة، السنة ٢٦، العدد ١٩ (٣٩٣)، ديسمبر ١٩٧٧م، المحرم، ١٣٩٨ هـ، ص٥٨.

(٣) الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٤١ (٤١٥)، ذو القعدة ١٣٩٩ هـ، أكتوبر ١٩٧٩م، ص٢٢: ٢٤، ص٤١.

(٤) كانت اللجنة الدينية قد قدمت الصيغة التي أقرها المجلس: أولاً: تلزم المشرع بالالتجاء إلى أحكام الشريعة الإسلامية للبحث عن بغيته فيها، مع إلزامه بعدم الالتجاء إلى غيرها. ثانياً: إن لم يجد فى الشريعة الإسلامية حكماً صريحاً، فإن وسائل استنباط الأحكام من المصادر الاجتهادية فى الشريعة الإسلامية تمكن المشرع من الوصول إلى الأحكام التي يريد وضعها فى القانون، بحيث لا تخالف الأصول والمبادئ العامة للشريعة الإسلامية. انظر مضبطة مجلس الشعب، الجلسة السابعة والسبعين، فى ٣٠ أبريل ١٩٨٠م، ص٧٢٠٢. لكن ذلك لم يؤخذ به.

(٥) محمد الطويل: الإرهاب والرئيس، مرجع سابق، ص٣٥.

سيتكلم في الإذاعة والتليفزيون، أو يكتب في الصحافة.[1] لكن ذلك كله لم ينفذ.

٣. السادات وقانون الأحوال الشخصية:

لم يكتف السادات بعدم تطبيق الشريعة الإسلامية، بل أصدر القوانين التي تخالف الشريعة الإسلامية، وعلى رأسها القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩م بشأن الأحوال الشخصية، والقرار مخالف للدستور فبالرغم من أن الدستور أعطى رئيس الجمهورية حق إصدار قرارات لها قوة القانون إلا أنه اشترط أن يكون مجلس الشعب غائباً وأن تدعوه إلى ذلك ضرورة.[2] لكن القرار الجمهوري صدر بعد انتخاب مجلس الشعب وقبل انعقاده!! ولم تكن هناك ضرورة ظاهرة له،[3] بالإضافة إلى مخالفة القانون للشريعة الإسلامية، فقد نص القانون على أن للمرآة أن تطلب الطلاق فوراً، وتحتفظ بالمسكن إذا تزوج زوجها امرأة ثانية في حالة حملها، وكذلك تقرير نفقة متعة واجبة للزوجة المطلقة بغير رضاها تعادل نفقة عامين حداً أدنى، ودون حد أقصى، ورفع سن حضانة الصغير قبل انتقاله إلى الحضانة.[4]

وكان قد ظهرت قبل ذلك محاولات للتقدم بمشروع قانون للأحوال الشخصية في عام ١٩٧٢م بهدف تقييد الطلاق، وقد تضمن أن يكون الطلاق أمام القاضي بإذن منه على ألا يسمح به القاضي إلا في حالتي المرض والعقم. وأن من طلق زوجته في غير مجلس القاضي يقع طلاقه شرعاً ويحكم عليه بالحبس والغرامة. وأن يتم رفع سن حضانة الولد إلى الخامسة عشرة وتكون الحاضنة هي الأم وليس الأب، ورفع سن الحضانة

---

(١) انظر شهادة صوفي أبو طالب عند محمد الطويل، المرجع السابق، ص٣٥ . ٣٦.

(٢) دستور جمهورية مصر العربية ١٩٧١م، مصدر سابق، مادة ١٠٨. ص١٦٥، ١٦٦.

(٣) صلاح أبو إسماعيل، مرجع سابق، ص١٩.

(٤) وقد حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية لعدم توافر شروط صدوره فى غيبة المجلس، وذلك فى القضية رقم ٢٨ لسنة ٢ ق . جلسة ١٩٨٥/٥/٤. انظر محمد ماهر أبو العينين "مستشار" "وجيز أحكام المحكمة الدستورية العليا منذ إنشاء المحكمة حتى مايو ٩٩"ملحق تشريعات مجلة المحاماة، دار الطباعة الحديثة، مايو ١٩٩٩، ص٢١.

للبنت إلى أن تتزوج وتكون الحاضنة هي الأم أيضاً وليس الأب، ولا تنزع منها الحضانة إلا إذا انحرفت ولا تفقد صلاحيتها للحضانة إلا إذا صارت غير أمينة على النفس أو المال أو عجزت عن التربية.[١]

وفي عام ١٩٧٤م رأست الدكتورة عائشة راتب وزير الشئون الاجتماعية لجنة اقترحت مشروع قانون يهدف إلى تقييد الطلاق، وتقييد تعدد الزوجات.[٢] فاعتبر مجمع البحوث الإسلامية أن مشروع القانون مخالفاً للقرآن والسنة والإجماع، ومخالفته للفقه الإسلامي بإجماع فقهائه، وذلك في تقييد الطلاق أو منعه، وتقييد تعدد الزوجات أو منعه، والولاية وحد سن الزواج، كما أنه مخالفاً للمصلحة الاجتماعية، فالتعدد يقل من تلقاء نفسه ففي إحصاء عام ١٩٥١م بلغ ٤,٥% وإحصاء سنة ١٩٦٠م هبطت النسبة إلى ١,٠٤%[٣] كما نشرت مجلة الاعتصام قرارات مؤتمر علماء المسلمين المنعقد بالقاهرة في المحرم ١٣٨٥ مايو ١٩٦٥م حيث قرر أن تعدد الزوجات مباح، ومتروك إلى تقدير الزوج، ولا يحتاج إلى إذن القاضي. وأن الطلاق مباح في حدود الشريعة الإسلامية، وأن طلاق الزوج يقع دون حاجة إلى إذن القاضي.[٤]

ثم عاد مشروع القانون مرة أخرى إلى دائرة الضوء وسلطت عليه الأضواء، وكان السادات قد أصدر القانون بناء على طلب من زوجته السيدة جيهان السادات وطلبت منه "أن الزوج إذا أراد الزواج مرة ثانية لابد أن يخبر زوجته الأولى، فإذا رفضت تتم عملية الطلاق."[٥] وقد قدمه

---

(١) مجلة الاعتصام، السنة ٣٤، عدد ٨، صفر ١٣٩٢ هـ، إبريل ١٩٧٢م، ص١٨، ١٩.

(٢) مجلة الاعتصام، السنة ٣٦، العدد ٩، ربيع أول ١٣٩٤ هـ، إبريل ١٩٧٤م، ص٤.

(٣) انظر بيان مجمع البحوث الإسلامية، الذي صاغه الشيخ محمد أبو زهرة ١٩٧٤م مجلة الاعتصام، السنة ٣٦، العدد ١١، جماد أول ١٣٩٤ هـ، يونيو ١٩٧٤م، ص٨: ١٢.

(٤) مجلة الاعتصام، السنة ٣٦، العدد ١٢، جماد آخر ١٣٩٤ هـ، يونيو ١٩٧٤م، ص١٧. والعجيب أنهم كانوا يريدون تقييد الطلاق بينما يحتفل الإيطاليون بالسماح به ف في استفتاء شعبي وبأغلبية ٦٣% وافق الشعب الإيطالي على قانون يبيح الطلاق في إيطاليا؛ معقل الكاثوليكية والفاتيكان، وكانت حجة الكنيسة في معارضة ذلك القانون المحافظة على الأسرة، وفشل رجال الدين في إقناع الشعب بهذا. انظر مجلة الاعتصام، السنة ٣٧، العدد ٢، شعبان ١٣٩٤ هـ، سبتمبر ١٩٧٤م

(٥) انظر جيهان السادات: شاهد على العصر، قناة الجزيرة، الحلقة الثامنة، بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٦، وقد نشرت على الفضائية الإلكترونية.

السادات كهدية لها في عيد ميلادها.[1] ويبدو أن ذلك كان سبب العجلة في إصدار القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩م، ثم أضاف مواداً جديدة للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩م منها المادة ٦ مكرر التي نصت فقرتها الثانية على أنه يعتبر إضراراً بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها، ولو لم تكن اشترطت عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليها، وكذلك إخفاء الزوج على زوجته الجديدة أنه متزوج بسواها، وأجاز القانون للزوجة أن تطلب الطلاق بناء على هذا الضرر، وأن حقها في الطلاق يسقط بمضي سنة من تاريخ علمها بقيام السبب الموجب للضرر.[2]

ناقش الشيخ محمد الغزالي القانون فاعتبره مؤامرة لتضييع ما بقي من قضاء الإسلام، وأوضح موقف قانون العقوبات من العلاقات الإنسانية بين المرأة والرجل، فالمواد من ٢٦٧ إلى ٢٧٩ فيما يتعلق بجرائم هتك العرض وإفساد الأخلاق ترى أن الزنا لا يعتبر جريمة ما دام قد تم عن رضا الطرفين، وأن العقاب إنما يقع على الشخص في أحوال الإكراه !! فالجريمة ليست في العمل ولكن في القهر عليه واغتصابه، بمعنى أن القانون يمنع أن يتزوج الرجل بامرأة أخرى، ويبيح له أن يخادنها دون عقوبة، كما أن القانون أعطى الفتاة حرية أن تتصرف في عرضها بعد سن ١٨ سنة، ولا تتصرف في مالها إلا بعد سن ٢١ سنة؛ بمعنى أن القانون يرى العرض أدنى من المال، وأنها في مالها لا تتصرف إلا بإذن وليها، أما في عرضها تتصرف دون إذنه. كما رد على من ادعى أن تعدد الزوجات مباح ومن حق الحاكم تقييد المباح. بأنه قول مردود؛ لأن الإحصاءات تقول بأن تعدد الزوجات حالة عرضية فقد كانت اثنين في الألف سنة ١٩٦٠م وبلغت نصفاً في الألف عام١٩٧٠م، ثم بلغت نسبتها حد التلاشي بعد ذلك، وليس من حق الحاكم أن يغير المباح مطلقاً. أما الطلاق فهو

---

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B٠CD٣٥٧F-C٣٧٠٠-٤A٠٩-٩٣F٤-DD١B٥٨١٧C٩FF.htm

(١) روزاليوسف، العدد ٣٦١٧، بتاريخ ١٠/٦/١٩٩٧م، ص٩٢.

(٢) روزاليوسف، العدد ٣٤٩٨، بتاريخ ٦/٢٦/١٩٩٥م، ص٥٧.

حق الرجل، وتدليس بعض الرجال في إيقاع الطلاق، يحتاج إلى علاج أخلاقي واجتماعي.[1]

وعارض علماء الدين قانون الأحوال الشخصية بشدة ورفضت الصحف القومية نشر آراء المعارضين للقانون، فأعادت مجلة الاعتصام نشر بيان مجمع البحوث الإسلامية الذي صدر ضد قانون الدكتورة عائشة راتب ١٩٧٤م.[2] وتساءلت لماذا صدر القانون في غيبة المجلس النيابي، ولماذا كان هناك تخطيط مسبق للدفاع عن القانون عن طريق وسائل الإعلام، بالإضافة إلى عدم استشارة مجمع البحوث الإسلامية الذي كان قد رفض القانون في عهد الشيخ محمد أبو زهرة، وعندما وضعت الدكتورة عائشة راتب وزير الشئون الاجتماعية قانوناً للأحوال الشخصية عارضه مجمع البحوث الإسلامية، وتزعم الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر وقتئذ فكرة أن يطبع المجمع مشروعاً يتفق والشريعة الإسلامية.[3]

كما أعلنت الجماعات الإسلامية رفضها للقانون؛ لأنه مخالف لشريعة الله، وأن البديل لتعدد الزوجات هو تعدد الخليلات.[4] واعتبرت مجلة المختار الإسلامي أن مُشَرِّعي التعديلات افترضوا أن الرجل عدواني الطبع فقرروا محاربته.[5] وقوبل القانون بعاصفة من الاحتجاج والإنكار من رجال الدعوة الإسلامية.[6] وطالب صالح عشماوى بتحريم الزنا قبل أن يتم تقييد الزواج.[7] وانتقد محمد عبد القدوس منع نشر كلمة الشيخ

---

(١) محمد الغزالي: كلمة هادئة حول قانون ساخن، مجلة الاعتصام، السنة ٤١، العدد ٨، رجب ١٣٩٨ هـ، يونيو ١٩٧٨م، ص١٩: ٢١.

(٢) مجلة الاعتصام، السنة ٤١، العدد ٧، جماد ثاني ١٣٩٨ هـ، مايو ١٩٧٨م، ص٨: ١٢.

(٣) مجلة الاعتصام، السنة ٤٢، العدد ٩، رمضان ١٣٩٩ هـ، أغسطس ١٩٧٩م، ص٣.

(٤) مجلة الدعوة، السنة ٢٧، العدد ٢٥(٣٩٩)، يونيو ١٩٧٨م، رجب ١٣٩٨ هـ، ص٤٧.

(٥) المختار الإسلامي، العدد٢، السنة الأولى، ١٥ رمضان ١٣٩٩هـ، أغسطس ١٩٧٩م، صص٧١، ٧٢.

(٦) وصف الشيخ حسنين مخلوف "المفتي الأسبق" القانون بأنه باطل.. باطل.. باطل.. والمشترك فيه آثم. انظر مجلة الاعتصام، السنة ٤٢، العدد ٩، رمضان ١٣٩٩ هـ، أغسطس ١٩٧٩م، ص٥.

(٧) صالح عشماوي: حرموا الزنا.. قبل أن تقييدوا الزواج، مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٣٩ (٤١٣)، رمضان ١٣٩٩ هـ، مايو ١٩٧٨م، ص١٧.

صلاح أبو إسماعيل فى البرلمان عن قانون الأحوال الشخصية.[1] وأكدت مجلة الدعوة على رأي الشيخ محمد أبو زهرة المعارض للقانون.[2] واعتبرت أن منع التعدد بقانون سيؤدي إلى كثرة العوانس، وشيوع الزنا، وكثرة اللقطاء، وانتشار الأمراض السرية.[3]

اعتبر الدكتور عبد الحليم محمود أن قيد تعدد الزوجات بقبول الزوجة الأولى أو رضاها قيد لم يشترطه الشرع، فكيف يوجبه قانون من صنع البشر. ثم إن وصف الزواج بأخرى بأنه إضرار في نص القانون يعتبر طعناً في نظام تعدد الأزواج وفي الإسلام الذي أخذ بهذا النظام، والإضرار معناه الحرمة؛ أي أن الشريعة أباحت الحرام.[4] وتساءل العلماء أن الضرر مفترض وموهوم، وهل تطليق المرأة من زوجها إذا تزوج مرة أخرى ليس بضرر؟[5] واعتبر العلماء أن تطبيق القانون يؤدي إلى أن تجمع المرأة بين زوجين في وقت واحد. فمثلاً إذا تزوج رجل من امرأة ثانية وقامت زوجته الأولى بطلب الطلاق من القاضي وطلقها القاضي للضرر ،فتصبح المرأة مطلقة قانوناً لكنها زوجة شرعاً؛ لأن الزواج الثاني لا يجيز التطليق للضرر شرعاً . فإذا انتهت عدتها قانوناً أجاز لها القانون أن تتزوج مرة أخرى، وبالتالي تجمع المرأة بين زوجين في وقت واحد شرعاً.[6]

وأوضح الشيخ صلاح أبو إسماعيل أنه مع ما في التعدد من بعض الضرر إلا أن منفعته الخاصة والعامة تربو على كل ضرر محتمل في إباحته، خاصة في مجتمع مسلم يحرم الزنا تحريماً قاطعاً، ويكلف أتباعه بالجهاد في سبيل الله تعالى، فيموت الألوف من الرجال، وهنا تكون

---

(١) نفس المصدر ص٢١، وقد فصل الشيخ آرائه في قانون الأحوال الشخصية في شهادته في قضية تنظيم الجهاد.. انظر صلاح أبو إسماعيل: الشهادة، الطبعة الثانية، دار الاعتصام، ١٩٨٤م، ص٢٤٦: ٢٥٠.

(٢) مجلة الدعوة، العدد ٣٨، شعبان ١٣٩٩ هـ، يونيو ١٩٧٩م، ص٢٧.

(٣) محمد عبد الله الخطيب: محاولات تبذل من جديد ضد قانون الأحوال الشخصية، مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٣٨ (٤١٢)، شعبان ١٣٩٩ هـ، يونيو ١٩٧٩م، ص٢٦، ٢٧.

(٤) مجلة الاعتصام، المصدر السابق، ص٧٢.

(٥) مجلة المختار الإسلامي، المصدر السابق، ص٧٢.

(٦) يمكن الإطلاع على اعتراضات العلماء تفصيلياً على قانون الأحوال الشخصية فى مجلة الاعتصام، العدد ٩، رمضان ١٣٩٩ هـ، أغسطس ١٩٧٩م، ص٩:٦.

المنفعة للمرأة ذاتها قبل الرجل؛ لأن التعدد حينئذ يكون ستراً لعرضها وشرفها في بيت رجل حلال، وإلا فالبديل شيوع الزنا وانهيار الأخلاق.[١]

ورغم المعارضة القوية للقانون قام رئيس الوزراء مصطفى خليل أثناء تقديم استقالته رفع معها للرئيس مشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية مشفوعاً بموافقة الوزراء، فاستعمل رئيس الجمهورية سلطته في إصدار قوانين بقرارات جمهورية في أثناء غياب مجلس الشعب، فأصدر قانون الأحوال الشخصية بقرار جمهوري قبل انعقاد مجلس الشعب الجديد.[٢]

٤. السادات والثورة الإيرانية:

كانت العلاقات المصرية الإيرانية متدهورة في عهد عبد الناصر بسبب انضمام إيران إلى حلف بغداد الذي رفع الشعار الإسلامي وزادت تدهوراً حين أعاد الشاه العلاقات مع إسرائيل في ٢٣ يوليو ١٩٦٠ واتبع الشاه سياسة التحدي لمصر واعترف بحكومة الانفصال في سوريا وساند الملكية في اليمن وحكام الخليج في مواجهة عبد الناصر.. إلا أن إيران أعلنت تأييدها الكامل لمصر بعد هزيمتها في عام ١٩٦٧ وطالبت بالانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة.. لكن العلاقات استمرت مقطوعة إلى أن توفي عبد الناصر. وبمجرد أن تسلم السادات الحكم في عام ١٩٧١ أصدر قراره بوقف الإذاعة الموجهة ضد إيران وكان ذلك بداية صفحة جديدة في العلاقات مع إيران حيث تبادلت الزيارات بين البلدين حتى بلغت ثلاثة عشر زيارة في الفترة من ١٩٧٠/١٢/١١ وحتى ١٩٧٤/١٢/٦ بل إن السادات زار إيران وهو في طريقه إلى موسكو في ١٩٧١/١٠/١١ ووجه رسالة إلى الشعب الإيراني أعرب فيها عن شكره بسبب الموقف المشرف من العدوان على مصر عام

---

(١) صلاح أبو إسماعيل: الشهادة في قضية تنظيم الجهاد، الطبعة الثانية، دار الاعتصام، ١٩٨٤م، ص٢٤٨.

(٢) مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٣٩ (٤١٣)، رمضان ١٣٩٩ هـ، أغسطس ١٩٧٩م، ص١٧، القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩م الخاص بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية، الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ مكرر، ٢٦ رجب ١٣٩٩ هـ، ٢١ يونيو ١٩٧٩م.

١٩٦٧.[١] وأثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ قدمت إيران معونة طبية كبيرة لمصر كما أرسل شاه إيران ٦٥٠ ألف طن بترول، [٢] كما ساهمت إيران في إعادة تعمير مدينة بورسعيد ووقع الدكتور عبد العزيز حجازي "رئيس الوزراء" عدة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع إيران في ١٩٧٤/٥/١٩ في مجالات التعمير والتنمية والتبادل التجاري والسياحة.[٣]

وقد أثار الجماعات الإسلامية أنه عندما قامت الثورة الإسلامية في إيران وأطاحت بالشاه أعلن السادات معاداته لها، وفتح النار عليها وعلى الخميني، ثم استضاف الشاه المخلوع في مصر في تحد سافر لمشاعر الشعب الذي تعاطف مع الثورة، ومع انتصاراتها المتتالية في بدايتها.[٤] وكانت مواقف الحكم الثوري الإيراني كانت تزيد غضبه، فقد تحالف الإيرانيون مع الفلسطينيين ودول الرفض المعادية للسادات، وكانت سوريا ومنظمة التحرير ومعهم السوفيت يحرضون إيران عليه، فأعطى السادات الضوء الأخضر لأجهزة الإعلام لتهاجم إيران، وكان الهجوم منصباً على الخميني والثورة دون أن يمس المذهب الشيعي، وقامت إيران بدورها بالهجوم على السادات، وأقامت إذاعة ناطقة باللغة العربية موجهة ضد مصر.[٥]

خشي السادات من أن ترتبط الجماعات الإسلامية بإيران خصوصاً وأن الخوميني كان يهدد دائماً ويصرح بأنه سوف يصدر الثورة الإسلامية إلى مصر، وبلغت حساسية السادات أن الحكومة الأمريكية طلبت منه أن يوسط عمر التلمساني - مرشد الإخوان - عند الخوميني للإفراج عن الرهائن الأمريكيين في طهران، وبعد أن اتفق السادات مع التلمساني وطلب منه السفر إلى إيران عاد وألغى الرحلة؛ لأنه خشي من ارتباط

---

(١) صالح الورداني: مصر وإيران صراع الأمن والسياسة، المرجع السابق، مكتبة نخرش، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٥:٢٧.

(٢) آخر ساعة، العدد ٢٠٩٩، بتاريخ ١٩٧٥/١/١٥.

(٣) صالح الورداني: المرجع السابق، ص ٢٦: ٢٨.

(٤) عصام البهي "دكتور": عنف الجماعات وتطرفها، الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٢٢٩، بتاريخ ٢/ ٨/ ١٩٩٢م، ص٣١

(٥) صالح الورداني: مصر وإيران صراع الأمن والسياسة، المرجع السابق ص٣٠ ٣١.

الإخوان المسلمين بالثورة الإيرانية، أو أن يعقد التلمساني صفقة مع إيران من وراء ظهره.[1] فقد أعلن الخوميني في خطبة له "أنه تلميذ حسن البنا، وأن ملايين الشباب المسلم سيكون نواه لامتداد الثورة الإيرانية في مصر.[2] كما حذرت مجلة الدعوة الحكام العرب؛ لأن جميع العوامل التي أدت إلى تفجير الثورة الإيرانية موجودة عندهم، وأهمها الحكم الديكتاتوري والفساد والبعد عن الإسلام.[3]

أما عن الجماعات الإسلامية فعندما قامت الثورة الإسلامية في إيران لاقى الخطاب الخوميني في بدايته شعبية كبيرة ليس من الجماهير فحسب بل من المثقفين العرب، حتى الماركسيين منهم، بل أن بعضهم اعتبر ثورة الخوميني ثورة تاريخية؛ لأنها قدمت للإسلام صورة مثالية، وأن الإسلام يمكن أن يكون ثورياً، ويمكن أن يعمل لصالح الجماهير وليس لصالح النخب التقليدية المستغلة.[4]

وأعلنت مجلة الدعوة الإخوانية انتصار الشعب الإيراني بعد أن دفع الثمن غالياً عشرات الألوف من الضحايا سقطوا أثناء الانتفاضة الشعبية الإيرانية، ومئات الألوف الذين ملئت بهم السجون والمعتقلات. وأعادت المجلة للأذهان ذكرى تصفية الشاه لجماعة فدائيان إسلام في نفس الوقت الذي أعلن فيه جمال عبد الناصر الحرب على جماعة الإخوان المسلمين، وكذلك إعدام الزعيم الشاب "نواب صفوي"، الذي سلمته حكومة جمال عبد الناصر للشاه فأعدمه مع خمسمائة شاب من جماعة فدائيان إسلام رمياً بالرصاص".[5]

وطالبت الجماعة الإسلامية الشعوب والحكومات بمساندة الثورة الإسلامية وأن يرفضوا المحاولات ـ الخبيثة ـ التي تستهدف تشويه الوجه

---

(١) روزاليوسف، العدد ٣٥٣٥، بتاريخ ١١/٣/١٩٩٦م، ص٥٨.
(٢) نفس المصدر، ص٥٢.
(٣) مجلة الدعوة، السنة ٢٧، العدد ٣٢ (٤٠٦)، صفر ١٣٩٩ هـ، يناير ١٩٧٩م، ص٣٣
(٤) عمرو عبد السميع "دكتور": المتطرفون ندوات ودوائر حوار، مرجع سابق، ص١٠٤.
(٥) جابر "رزق" :رؤية إسلامية للثورة الإيرانية، مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٣٤ (٤٠٨)، مارس ١٩٧٩م، ربيع ثاني ١٣٩٩ هـ، ص٥٩.

الإسلامي للثورة وصبغها بصبغة مذهبية ليسهل عزلها عن بقية العالم الإسلامي، وطالبوا شعوب العالم باحترام إرادة الشعب الإيراني في اخنيار حكومته.[1] ورفعت بعض الجماعات الإسلامية في مصر شعارات كان قد رفعها الخوميني في طهران[2] بسبب الإعجاب بالنموذج الإيراني الذي يمثل الإسلام الثوري.[3] وارتكز التعاطف على أساس أن الثورة الإسلامية في إيران تمثل انتصار شعب مسلم على حاكمه الطاغية والعميل البارز للسياسة الأجنبية المعادية للأمة الإسلامية.[4]

ويرى السيد ياسين أنه كان هناك خيط فكري يربط بين إيران والجماعات الإسلامية في المنطقة العربية، فإيران تعتبر نجاح تلك الحركات في معاركها السياسية ضد السلطة بمثابة مكسب صافٍ لها؛ لأن هذا النجاح يترجم مبادئ الثورة الإيرانية.[5] واعتقد البعض أن الثورة الإيرانية كانت تبني جسوراً مع الجماعات والقوى الإسلامية المتطرفة في العالم العربي؛ لتستخدمها كحضانات لأفكارها ومبادئها؛ وأداة لزعزعة الاستقرار؛ ولتكسب عبرها نفوذاً داخل دول العالم، وأنها لم تتورع عن إمداد عدد من الجماعات الإسلامية بالمال والسلاح.[6] ولأن الثورة الإيرانية ثورة إسلامية ذات رسالة عقائدية فهي تعتبر نفسها بنص دستورها مسئولة عن السعي لإقامة العدل والحق في كل أرجاء العالم، فهي لا تملك أن تتخلى عن مسألة تصدير الثورة وإلا فقدت أساسها الفكري أو أساسها النظري أو العقائدي.[7]

إن من يعتقد أن تصدير الثورة أحد أسس البناء العقدي لإيران الإسلامية وأن العدول عنه يمثل نكوصاً أو تراجعاً عن شيء أساسي

---

(١) بيان الجماعة الإسلامية، ميونخ بألمانيا الغربية، انظر مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٣٥ (٤٠٩)، جماد أول ١٣٩٩ هـ، إبريل ١٩٧٩م، ص٣٩.

(٢) محمود جامع: عرفت السادات، مرجع سابق، ص٢٩٣.

(٣) عمرو عبد السميع: المتطرفون ندوات ودوائر حوار، المرجع السابق، ص١٢٠.

(٤) ريتشارد هرير دكجميان: الأصولية في العالم العربي، المرجع السابق، ص٣٤.

(٥) عمرو عبد السميع: المتطرفون ندوات ودوائر حوار، المرجع السابق، ص١٢١.

(٦) عبده مباشر: قراءة في ملف الثورة الإيرانية، الأهرام، ٨ يونيو ١٩٩٢م، ص٩.

(٧) رأي الدكتورة نفين مسعد عند عمرو عبد السميع: المرجع السابق، ص ٩٤ : ٩٨، ص١١٤.

يتعارض مع مشروعية الثورة، لا يعتمد على أساس علمي بل هو قائم على أساس انطباعي،[١] فممثلي بعض الحركات الإسلامية الذين يتجهون إلى إيران يواجهون مشاكل في الاتصال بالسلطة الإيرانية. والخطاب الإيراني الشيعي لا يستطيع أن يصل إلى الجماهير العربية السنية بسهولة،[٢] والتيار الديني إذا وجد وسيلة أو حافزاً جديداً من الخارج فهو يتفاعل معه ولا يؤيده بالضرورة، أو يدخل معه في علاقات تنظيمية، فقد كان هناك تفاعل شعبي في العالم العربي مع الثورة الإسلامية.[٣] وعملية ربط إيران بالتيار الإسلامي في مصر وجماعات الجهاد - خاصة - جهلت أو تجاهلت المنطلقات الفكرية والعقائدية التي يقوم على أساسها والتيار الإسلامي بشكل عام، والتي لا تتيح لها الالتقاء مع إيران بأي حال من الأحوال.[٤] وقد كشفت الأيام عن انحسار التأييد للثورة الإيرانية بسبب الممارسة الثورية، وما تم تصفيته للخصوم والقضاء على الأطراف الأخرى.[٥] وأكد هيكل أن الجماعات الإسلامية في السجن بعد اعتقالات سبتمبر ١٩٨١م كانت أكثر الناس رفضاً للثورة الإيرانية.[٦]

وعندما وافق السادات على لجوء شاه إيران إلى مصر، أعلن المؤتمر الطلابي الذي عقد فى٢٩/٦/١٩٧٩م تأييده للثورة الإيرانية، واستنكر موقف الإعلام المصري منها، وأعلن رفضه التام لاستقبال شاه إيران في مصر،[٧] وتسائل الناس عن أموال الشاه، ولماذا لا يستأجر عن طريقها قصراً في أي مكان ويعفي نفسه وغيره من مرارة الإحراج.[٨] وعارض الإخوان المسلمون استضافة السادات للشاه، وطالب التلمساني بتسليم

(١) انظر رأي فهمي هويدي عند عمرو عبد السميع: المرجع السابق، ص٩٧، ص١١١.
(٢) انظر رأي السيد ياسين عند عمرو عبد السميع: نفس المرجع، ص٨٠، ص١٢٠.
(٣) رأي جميل مطر "مدير مركز التنمية ودراسات المستقبل" عند عمرو عبد السميع: مرجع سابق، ص٨٨.
(٤) صالح الورداني: مصر وإيران صراع الأمن والسياسة، المرجع السابق، ص١٠٠.
(٥) عمرو عبد السميع: المتطرفون ندوات ودوائر حوار، المرجع السابق، ص١٠٤.
(٦) روزاليوسف، العدد ١٣٩٨ هـ، بتاريخ ٢٦/٥/١٩٩٧م، ص١٣.
(٧) مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٣٩ (٤١٣)، رمضان ١٣٩٩ هـ، أغسطس ١٩٧٩م، ص٥٦.
(٨) مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٣٤ (٤٠٨)، مارس ١٩٧٩م، ربيع ثان ١٣٩٩ هـ، ص٣١.

الشاه إلى قضائه وشعبه ليطبقوا فيه شرع الله.[1] وطالبت مجلة الدعوة بتسليم الشاه إلى إيران.[2]

وترجع معارضة الإخوان لاستضافة مصر لشاه إيران للأسباب الآتية:

- أن شاه إيران كان من أصدقاء إسرائيل المخلصين، فوقود الدبابات الإسرائيلية في حرب أكتوبر كان من بترول الشاه الذي كان الممول الرئيسي لإسرائيل بالبترول، ولم يفكر في قطعه عندما نشبت حرب أكتوبر ١٩٧٣م.[3]

- قيام الشاه بنهب أموال إيران وتركه خزينتها خاوية، حيث قدرت الصحف الغربية الأموال بعشرين ألف مليون دولار.

- قيام شاه إيران قبل طرده في سبيل المحافظة على عرشه بقتل ما يزيد عن الثمانين ألفاً من أبناء إيران، فهو المسئول عن كل المذابح التي جرت في شوارع إيران طيلة عام ١٩٧٨م وأوائل عام ١٩٧٩م .

- لا يقبل أبداً أن تكون بين مصر وشعب إيران قطيعة بسبب استضافة شاه إيران في مصر ومطالبة شعب إيران بتسليم الشاه لمحاكمته على الأرواح التي أزهقها، والأموال التي نهبها، ونظام حكمه الذي خلف إيران خراباً.

- إن استضافة شاه إيران في مصر مخالفة للمادة ٥٣ من الدستور المصري الخاصة بقبول اللاجئين السياسيين، حيث تنص بوضوح على أن "تمنح الدولة حق الالتجاء السياسي لكل أجنبي اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السلام أو العدالة" وبالتأكيد فإن شاه إيران هو عدو لمصالح الشعوب، وحقوق الإنسان والسلام، والعدالة.[4]

---

(١) مجلة الدعوة، السنة ٢٩، العدد ٤٨ (٤٢٢)، جماد آخر ١٤٠٠، مايو ١٩٨٠م، ص٣.

(٢) مجلة الدعوة، السنة ٢٩، العدد ٤٩ (٤٢٣)، رجب ١٤٠٠، يونيو ١٩٨٠م، ص٤٦، ٤٧.

(٣) محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، المرجع السابق، ص٣١٢.

(٤) محمد عبد القدوس: لهذا نعارض دعوة شاه إيران للإقامة في مصر، مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٤٠ (٤١٤)، شوال ١٣٩٩ هـ، سبتمبر، ١٩٧٩م، ص٤١. وانظر المادة ٥٣ من دستور ١٩٧١م وتعديلاته، القرارات الكبرى لثورة يوليو، المصدر السابق، ص١٥٩.

والمثير للدهشة أن الأمريكيين نصحوا السادات بعدم استقبال الشاه في مصر، ولكن السادات لم يقبل النصيحة، وبينما كان الشاه يجري عملية جراحية في مستشفى القوات المسلحة بالمعادي كان الطلبة من أعضاء الجماعات الإسلامية يتظاهرون بالآلاف ضد السادات، ويتهمونه بالخيانة والكفر وإيواء أعداء الإسلام.(١) وكانت استضافة السادات للشاه كفيلة بإساءة العلاقات بين الشعب المصري والشعب الإيراني.(٢) وإيذاناً باندلاع العنف من بعض الجماعات الإسلامية خصوصاً في الصعيد، وبرغم أن الجماعات الإسلامية لم تكن تتعاطف بالكامل مع ثورة الخوميني بسبب طابعها الشيعي إلا أن شعورها الإسلامي العام جرف تحفظاتها، وخرجت المظاهرات وكانت أقوى ما تكون في أسيوط.(٣) وعندما مات الشاه تجاهل السادات إلحاح الإمبراطورة فرح في أن تكون الجنازة عائلية ومحدودة وأصر على أن تكون جنازته رسمية.(٤) ودفن بأمر منه في المقبرة الملكية التي تضم الخديوي إسماعيل وعائلته في مسجد الرفاعي المواجهة لجامع السلطان حسن بالقلعة.(٥) بل إنه اعترف بأن شاه إيران ملكاً رغم أنف التاريخ ووحده دون العالم كله.(٦) وكانت قد وُضِعَت خطة إيرانية لاغتيال الشهبانو فرح في القاهرة إلا أن الإمام الخوميني أصدر أمره بوقف تنفيذ تلك الخطة.(٧) فلم يكن السادات يتوقع أن تنقلب الجماعات الإسلامية عليه، وأن يبدأوا في مهاجمته ومهاجمة زوجته السيدة جيهان السادات، ففقد أعصابه وراح يهاجمهم ودون أن يقصد ساهم في إشعال الفتنة عندما هاجم المحجبات والمنقبات في بعض خطاباته فاصطدم بمبادئ الإسلام.(٨)

---

(١) عادل حمودة: أيام السادات الأخيرة، مرجع سابق، ص٤١.
(٢) محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، المرجع السابق، ص٣١٢.
(٣) محمد حسنين هيكل: نفس المرجع السابق، ص٣٨٠، ٣٨١.
(٤) نفس المرجع، ص٣١٣.
(٥) صالح الورداني: مصر وإيران صراع الأمن والسياسة، المرجع السابق، ص٣٠.
(٦) مجلة المختار الإسلامي، السنة السابعة، العدد ٤٢، شعبان ١٤٠٦، مايو ١٩٨٦م، ص٥٦.
(٧) صالح الورداني: المرجع السابق، ص٩٤ وبعد أن لقي السادات مصرعه، احتفلت إيران، وأطلقت اسم خالد الإسلامبولي على أحد شوارع طهران، وأصدرت طابعاً بريدياً عليه صورته. نفس المرجع، ص٣١.
(٨) محمود جامع: عرفت السادات، ص٢٦١. وانظر خطاب الرئيس أنور السادات في ختام أعمال المؤتمر العام الثاني للحزب الوطني الديموقراطي، ٣ أكتوبر ١٩٨١م

الخلاصة

أن السادات قد اتفق مع عبد الناصر فى استخدام الدين كوسيلة داعمة لسياساته وإن اختلف عنه في طريقة استخدامه فقد أعلن نفسه الرئيس المؤمن وأطلق علي مصر دولة العلم والإيمان وتصالح مع الإخوان المسلمين وسمح لهم ببعض الحرية ولكن لم يسمح لهم بالوجود القانوني، ونص في الدستور علي أن الإسلام دين الدولة والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ثم أصبحت المصدر الرئيسي للتشريع في تعديلات ١٩٨١م، لكن لم تطبق الشريعة رغم تقنينها بل وضعت العقبات أمامها وخالف السادات الشريعة في قانون الأحوال الشخصية، ووقف معارضا للثورة الإيرانية واستضاف الشاة فثارت الجماعات الإسلامية على سياساته ثم اصطدم بالجماعات الإسلامية التي عارضت اتجاهه نحو الغرب خصوصاً بعد معاهدة السلام التي رفضوها حتى وصل إلي اعتقال العلماء والسخرية بهم في سبتمبر ١٩٨١م فمهد الطريق إلي المنصة.

---

http://www.anwarelsadat.com/speeches/١٢٢.htm

الفصل الثالث
المسيحيون بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م

١. المسيحيون وثورة يوليو

٢. الجماعات الدينية المسيحية

٣. جماعة الأمة القبطية

٤. مسيحيو المهجر

٥. مدارس الأحد

٦. الرهبان الجامعيون والكرسي البابوي

٧. علاقة البابا كيرلس بالرئيس عبد الناصر

٨. محاولات تنصير المسلمين

المسيحيون وثورة يوليو

لقد أيد الشعب المصري " مسلمون ومسيحيون " ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وكانت علاقة جمال عبد الناصر بالمسيحيين جزءًا من علاقته بكل المصريين؛ لذا سعى إلى تحييد دور الدين في السياسة واعتباره علاقة روحية خالصة بين الفرد وخالقه دون الزج بالعقيدة الدينية في الصراع السياسي أو الجدل القومي[١] وإن كان في بعض الأحيان قد استثمر الشعور الديني لدى المصريين في معاركه وأزماته السياسية من أجل التعبئة الشعبية لتحقيق أهداف الثورة.

لاحظ المسيحيون أن عددًا كبيرًا من الضباط الأحرار ينتمي للإخوان المسلمين الذين ساهموا بشكل أو بآخر في نجاح الثورة، مما أوجد حساسية زائدة لدى عدد من مفكري المسيحيين خوفًا من أن تتجه الثورة اتجاهًا طائفيًا خصوصًا لوجود بعض التوتر في العلاقة بين المسيحيين والإخوان بسبب اعتقاد المسيحيين أن الإخوان لن يقبلوهم شركاء في الوطن.[٢]

وترجع جذور تلك الحساسية إلى ما قبل الثورة حيث كتب القمص سرجيوس مقالاً بعنوان "حسن البنا يحرض على قتال الأقليات بعد أن سلح جيوشه بعلم الحكومة" واتهم سرجيوس البنا بميوعة الأسلوب[٣] مع أن البنا لم يشر إلى ذلك أبدًا بل قال: "يقاتل أهل الكتاب كما يقاتل المشركين تمامًا إذا اعتدوا على أرض الإسلام أو حالوا دون انتشار دعوته"[٤]، وكتب أحد المسيحيين عريضة تتهم البنا بالتعصب، إلا أن وفدًا مسيحيًا برئاسة راعي الكنيسة الأرثوذكسية بالإسماعيلية رد عنه تلك التهمة وأعلن استنكاره لما حدث[٥]، وكان رأي البنا أن مهاجمة الفكر الإسلامي من بعض المسيحيين لا يعبر عن مجموع المسيحيين، لهذا حاول كسب ودهم حتى لا يعارضوا النظام الإسلامي، وكان من رأيه أن للمسيحيين نظاما خاصًا بهم عليهم أن يطبقوه وهذا لا يضير المسلمين، كما أن تطبيق المسلمين لنظامهم الخاص لا يضير المسيحيين[٦]

---

[١] أسامة سلامة: مصير الأقباط في مصر، الطبعة الأولى، دار الخيال، ١٩٨٩، ص١٢٣.
[٢] طلعت جاد الله: الأقباط.. قضايا شائكة ورؤى مستقبلية، مطبعة الجزيرة انترناشيونال، ٢٠٠٥ ص٢٤.
[٣] مجلة المنارة" المسيحية "، السنة ٢٠، العدد ٤١، بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٦.
[٤] محمد الغزالي: قذائف الحق، المرجع السابق، ص٦٠، ص٦١.
[٥] حسن البنا: مذكرات الدعوة والداعية، دار الشهاب، بدون تاريخ، ص٩٢، ص٩٣.
[٦] رفيق حبيب "دكتور": الإحياء الديني، المرجع السابق، ص١٣٦.

نجح الإخوان "نسبيًا" في إقامة علاقة إيجابية مع المسيحيين، فكان يتم استدعاء بعض رموزهم لإلقاء دروس الثلاثاء في المركز العام للإخوان المسلمين في ضاحية الحلمية "بالدرب الأحمر" وعندما رشح حسن البنا نفسه في انتخابات ١٩٤٢م كان وكيله في دائرة الطور مسيحيًا، وأسهم المسيحيون بأموالهم في إعداد مركز الإخوان المسلمين، بل إن مكرم عبيد تصدر جنازة حسن البنا.[١] وفي أسيوط كانت العلاقة بين الكنيسة وقيادة الإخوان جيدة أيضًا.[٢]

ولما كان استخدام الثورة للدين في التعبئة والتبرير وإضفاء الشرعية على قرارات الثورة فقد تصور المسيحيين أن الموقف من التدين لم يعد محايدًا على نحو ما كان قبل عام ١٩٥٢م[٣]، وأدى تنامي قوة الإخوان المسلمين بعد نجاح الثورة ووجود ميول إخوانية لدى بعض الضباط إلى استمرار حالة الشك حول الصيغة الدستورية التي ستتيح للأقباط التعبير عن أنفسهم والدفاع عن مصالحهم[٤] خاصة عندما سمحت قيادة الثورة لجماعة الإخوان بالعمل حتى بعد حل الأحزاب السياسية على أساس أن الإخوان ليسوا حزبًا مثل بقية الأحزاب بل هيئة سياسية واجتماعية ودينية، وعندما ألغي دستور ١٩٢٣م أعلن مجلس قيادة الثورة عزمه على تضمين الدستور الجديد نصًا باعتبار الإسلام دين الدولة مع إطلاق حرية العبادة لجميع الناس" وعندما تشكلت لجنة الخمسين لصياغة أول دستور جمهوري اشتملت على ستة مسيحيين وعدد كبير من الإخوان البارزين.[٥]

وبمرور الوقت لاحظ المسيحيون عدم وجود مسيحي واحد في مجلس قيادة الثورة المكون من ثلاثة عشر ضابطًا[٦]، لهذا عد المسيحيون ذلك دليلًا

---

[١] انظر وصف الجنازة عند محسن محمد "من قتل حسن البنا ؟" مرجع سابق، ص٥٣٨: ٥٥٤. لكن سيف الإسلام حسن البنا أنكر واقعة سير مكرم عبيد في جنازة والده. انظر جمعة أمين عبد العزيز: اغتالوا البنا ومنعوا الصلاة عليه، http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=٩١٢٦٧٨٢c-٥a٤b-٤٧f٧-٨b٥e-٨٩a٠ba٤f٢db٣

[٢] انظر رأي فهمي هويدي عند عمرو عبد السميع " دكتور": المتطرفون ندوات ودوائر حوار، مكتبة التراث الإسلامي، ١٩٩٣، ص٥٩. التي مثلها هناك محمد حامد أبو النصر.

[٣] مجدي خليل: أقباط المهجر.. دراسة حول هموم الوطن والمواطنة، ط١، دار الخيال، ١٩٩٩، ص٣٥.

[٤] شعبان خليفة: أقباط مصر في ثلاثة عهود، دار إخناتون للطباعة، بدون تاريخ، ص٣٠.

[٥] سميرة بحر: الأقباط في الحياة السياسية المصرية، ط٢، مكتبة الأنجلو، ١٩٨٤، ص١٣٨: ١٤٠.

[٦] ميلاد حنا: ساسة ورهبان وراء القضبان، كتاب الأهالي، عدد ٥٨، الأمل للطباعة والنشر، فبراير ١٩٩٧، ص٣١. وقد وجدت هذه الملاحظة تقريبا في كل الكتابات القبطية الناقدة لثورة يوليو.

على عدم ثقة رجال الثورة فيهم[1]، ويرجع عدم اشتراك المسيحيين في مجلس الثورة لأن نشأة تنظيم الضباط الأحرار في المؤسسة العسكرية الخاضعة للنفوذ التقليدي للملك والبعيدة عن تأثير الوفد لم يتح الفرصة لإقامة هيكل تنظيمي جامع للمسلمين والمسيحيين كما كان الحال في حزب الوفد[2]، بالإضافة إلى قلة نسبة المسيحيين داخل الجيش، فلم يكن بالجيش في عام ١٩٥١م سوى ضابط مسيحي برتبة لواء هو "اللواء فريد عبد الله" واثنين برتبة أميرالاي "عميد"[3] ثم ثبت بعد ذلك أن الضباط الأحرار كانوا على صلة باللواء فريد عبد الله، لهذا اجتمعوا في منزله، بل شارك في توزيع منشوراتهم، وبعد الثورة كان قناة الاتصال بين الكنيسة المسيحية ورجال الثورة[4]، كما ظهر تباعًا مسيحي آخر هو شكري فهمي جندي ضمن الصف الثالث للثورة[5]

أدى قرار حل الأحزاب السياسية وخصوصًا حزب الوفد الذي كان المسيحيون عنصرًا بارزًا في نشاطه – قبل الثورة – إلى اختفاء عدد كبير من القيادات السياسية القبطية من ساحة الحياة العامة في مصر[6] وأصبحت الاتجاهات السياسية ومنها المسيحية لا تجد قنوات سياسية تعبر عنها[7]، وعندما اصطدم عبد الناصر بالإخوان المسلمين في عام ١٩٥٤م أبدى المسيحيون ارتياحًا لضرب الإخوان[8] وشعروا بنوع من الأمان[9] ولرغبتهم في المشاركة مع الثوار، ساندوا الدولة في صراعها ضد الإخوان[10]، وبالرغم من إقصاء الإخوان حدث تقهقر تدريجي على الصعيد السياسي، وضمور في تمثيل المسيحيين في المجالس النيابية عن طريق الانتخابات، واتضح استحالة وصول المسيحيين إلى مقعد في المجالس النيابية عن طريق الانتخابات، فأغلق عبد

---

[1] طلعت جاد الله: **الأقباط قضايا شائكة ورؤى مستقبلية**، مرجع سابق، ص٢٤١.

[2] طارق البشري: المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، ط٢، دار الشروق، ١٩٨٨، ص٦٤٢، ص٦٤٣.

[3] أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ١٩٧٧، ص٢١٥. فلم يكن مسموحا بأن تزيد نسبة المسيحيين في المعاهد العسكرية عن ٣ %. انظر، جمال بدوي: الفتنة الطائفية، المركز العربي للصحافة والنشر، ١٩٨٠، ص٧٦.

[4] أنور محمد: السادات والبابا .. أسرار الصدام بين النظام والكنيسة، دار إيه إم للنشر، ١٩٩٠، ص٥١.

[5] طلعت جاد الله: المرجع السابق، ص٢٠٤.

[6] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، المرجع السابق، ص٢٨٠.

[7] رفيق حبيب: **الإحياء الديني**، مرجع سابق، ص١٩.

[8] ميلاد حنا: المرجع السابق، ص٣١.

[9] غالي شكري: **الأقباط في وطن متغير**، مرجع سابق، ص٥٩.

[10] طلعت جاد: المرجع السابق، ص٣٥.

الناصر بعض الدوائر على مرشحين مسيحيين في انتخابات ١٩٥٧م حتى يتسنى لهم المشاركة السياسية في النظام الجديد، وعندما تقرر الاستغناء على أسلوب قفل الدوائر في الانتخابات التالية على المسيحيين لم تكن تجمعاتهم قادرة في أية انتخابات على إنجاح مرشح مسيحي[1]

وظهر للدولة أن وجود المسيحيين في المجالس التشريعية أقل مما هو لازم وضروري، لذلك استخدم رئيس الجمهورية حقه في تعيين عشرة أعضاء في مجلس الأمة حسب دستور ١٩٥٧م بأن أصبح أغلب الأعضاء المعينين من المسيحيين [2]، إلا أن هذا الحل لم يكن مرضيًا لهم[3]، وفشلت الثورة في أن تقدم بديلًا سياسيًا يمكن المسيحيين من البقاء على المسرح السياسي[4]، وقد أثبتت الانتخابات فشل المسيحيين في الحصول على مقاعد في المجالس النيابية بدون مساعدة من قيادة الثورة، وذلك بسبب تشتت أصواتهم في المحيط الإسلامي وصعوبة تجميع قدر كاف من الأصوات يسمح بنجاح مرشحيهم.[5]

لذلك قام عبد الناصر بتعيين المسيحيين في مجلس الأمة واختيار وزراء لتمثيل المسيحيين في الوزارة وغالبًا كان الاختيار مبنيًا على حسن السمعة والكفاءة العلمية، وغالبًا ما كان أستاذًا جامعيًا[6]، وترك بعض الدوائر للتنافس بين المرشحين المسيحيين فقط مع اشتراك المسيحيين والمسلمين في عملية الانتخاب مما أدى إلى فوز بعض المسيحيين ومنهم الدكتور فايق فريد عن منطقة شبرا بالقاهرة حيث يوجد تجمع واضح من المسيحيين، ولكن هذا التجمع لم يكن قادرًا في أية انتخابات تمت بعد ذلك على إنجاح أي مرشح مسيحي[7]؛ لكثرة المسلمين.

ومن ناحية أخرى اعتبر المسيحيون أن أسلوب " تعيين" عشرة نواب مسيحيين في البرلمان يدعم الديكتاتورية في ترسيخ الطائفية[8] مما يعني أن

---

(1) ميلاد حنا: المرجع السابق، ص٣١، ص٣٢..

(2) ميلاد حنا: نفس المرجع، ص١٢٠.

(3) محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص٢١٧.

(4) جمال بدوي: الفتنة الطائفية جذورها وأسبابها، مرجع سابق، ص٨٩.

(5) نفس المرجع، ص٩٠.

(6) غالي شكري: الأقباط في وطن متغير، دار الشروق، ١٩٩٠!، ص٥٩.

(7) ميلاد حنا: ساسة ورهبان وراء القضبان، مرجع سابق، ص٣٢.

(8) غالي شكري: الثورة المضادة في مصر، ط ٣، كتاب الأهالي، القاهرة، ١٩٨٧، ص٣٠٠.

أسلوب التعيين لم يرضِ المسيحيين، وأسلوب الترشيح بالمساواة مع المسلمين لم يثمر نوابًا من المسيحيين مما يعكس رغبة داخلية في أن ينص الدستور على نظام التمثيل النسبي للمسيحيين في البرلمان وهو ما رفضه المسلمون والمسيحيون أيضًا قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م أثناء مناقشة دستور ١٩٢٣م[١]، كما أن قيام ثوار يوليو بتعيين عدد من الوزراء المسيحيين لم يكن مرضيًا أيضًا؛ لأن معظمهم لم يكن لهم دور بارز في وزاراتهم، وفشلوا في أن يتحولوا إلى قيادات أو زعامات بارزة على مسرح الحياة العامة، فاكتفى بطريرك المسيحيين باستخدامهم كقناة اتصال مع الحكومة.[٢]

وقد بلغ عدد الوزارات التي تشكلت بعد الثورة وحتى تولي الرئيس السادات ١٧ وزارة، تم تعيين وزير مسيحي عند تشكيل كل وزارة ما عدا وزارة صدقي سليمان "١٩٦٦/٩/١٠م حتى ١٩٦٧/٦/١٠م" التي خلت من الوزراء المسيحيين الذين تركزوا في خمس شخصيات هم فريد أنطوان، و وليم سليم حنا، وجندي عبد الملك، والدكتور كمال رمزي استينو، وكمال هنري أبادير، ويلاحظ أنه لم يزد عدد الوزراء المسيحيين في عهد جمال عبد الناصر عن وزير واحد في كل وزارة، وفي عهد السادات ارتفع إلى وزيرين اعتبارًا من وزارة السادات الأولى في ٣/٢٧ /١٩٧٣م قبيل حرب أكتوبر، واستمر تعيين وزيرين في كل وزارة حتى وفاة السادات. [٣] وكان ينوي تعيين ألبرت برسوم سلامة رئيساً لمجلس الشورى كدليلا على تسامح الدولة، لولا مواقف البابا الطائفية.[٤]

أخفق نظام ٢٣ يوليو في الاعتماد على المؤسسات الجماهيرية الديمقراطية سواء في صورة النيابية أو الحزبية، وكان يميل إلى تركيز السلطة على نحو فردي، فكان نظامًا ذا طابع استبدادي[٥]، وهذا يكشف عن أن ضرب التيار الإسلامي لم يكن مصدر الأمن للأقلية الدينية غير المسلمة، فمصدر الأمن يتعلق بنظام الحكم أي بالديموقراطية وبإقرار مبادئ المساواة

---

[١] جمال بدوي: المرجع السابق، ص٦١: ٦٧.

[٢] محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص٢٠٨.

[٣] نبيل لوقا بباوي "دكتور": مشاكل الأقباط في مصر وحلولها، الأهرام، ٢٠٠١، ص١٢٢: ١٢٤. وانظر محمد الجوادي "دكتور": البنيان الوزاري في مصر ؛ ١٨٧١. ٢٠٠٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.

[٤] موسي صبري: السادات الحقيقة والأسطورة، المرجع السابق، ص ١٢٠ .

[٥] طارق البشري: المرجع السابق، ص٦٤٣.

والمشاركة، لذا ينبغي الحذر من مقولة أن أمن المسيحي وضمان وجوده السياسي والاجتماعي مرتبط بإضعاف الإسلام أو بنفي إسلامية المسلم؛ لأن وضع المسألة على هذا النحو يعتبر صراعًا عقائديًا ينبغي تحاشيه. [1] ورغم ذلك اتهم المسيحيون عبد الناصر بالطائفية مع أنه كان بعيدًا عنها كل البعد فقد قضى على الإخوان المسلمين في مواجهة حادة معهم، وقاوم سياسة الحلف الإسلامي خارجيًا، وتبنى رؤية القبارصة اليونانيين ضد تركيا ذات الأغلبية الإسلامية، وأيد موقف الهند في كشمير ضد باكستان[2]، فقد كان يخدم مصالحه السياسية ونظام إدارته للدولة بعيدًا عن الانتماء الديني.

لقد توالدت المخاوف لدى المسيحيين من كل توجه إسلامي، فبالرغم من أن عبد الناصر لم يخلع على نفسه صفة الإيمان وندر استخدامه للآيات القرآنية في خطبه وتوجه توجهًا قوميًا فقد اتهموه بأنه زايد على الإخوان بإصدار قرارين هما: جعل الدين مادة أساسية في مختلف مراحل التعليم تؤدي إلى النجاح والرسوب. رغم أن ذلك للمسلمين والمسيحيين. وافتتاح جامعة الأزهر وقصرها على الطلبة المسلمين لدراسة جميع فروع العلم[3]، رغم أن ذلك بأموال أوقاف المسلمين، واعتبروا أن أخطر ما حدث في العهد الناصري ما قام به كمال الدين حسين من أسلمة مناهج التعليم، وإنشاء حسين الشافعي لجمعية الهداية الإسلامية وإعلانه رسميًا عن هوية الدولة الإسلامية، وتنكره للانتماء الفرعوني[4] إضافة إلى إنشاء الرئيس عبد الناصر إذاعة القرآن الكريم والإكثار من البرامج الدينية وإذاعة الآذان[5]، وسماح الأجهزة الناصرية بسيول هادرة من الكتب والكتابات الدينية[6]، وفاتهم أن عبد الناصر اعتقد أن للدين وظيفة سياسية يقوم بتوجيهها دعمًا لسياسته العامة وتحقيق التعبئة السياسية.[7]

كانت سياسة عبد الناصر تغطية الضربات العنيفة التي وجهها للإخوان المسلمين في ١٩٥٤م و١٩٦٥م بتزكية بعض الاتجاهات الدينية ما دامت موالية

---

(١) نفس المرجع، ص٧٠٣.

(٢) أسامة سلامة: مصير الأقباط في مصر، مرجع سابق، ص١٢٤.

(٣) سميرة بحر: الأقباط في السياسة المصرية، المرجع السابق، ص١٤٩.

(٤) مجدي خليل: أقباط المهجر، الطبعة الأولى، دار الخيال، ١٩٩٩، ص١٠٤. ادعى بعض الأقباط أن جمعية الهداية الإسلامية لعبت دورًا في التغرير بالفتيات القبطيات لكي يتحولن إلى الإسلام.

(٥) مجدي خليل: نفس المرجع، ص١٠٤.

(٦) غالي شكري: الثورة المضادة في مصر، المرجع السابق، ص٢٩٢.

(٧) مجدي خليل: المرجع السابق، ص١٠٣.

له بحكم انتمائها لجهاز الدولة أو ارتباطها به بشكل ما[1]، وترددت الثورة في بدايتها بالنسبة لانتماء مصر بين دوائر ثلاث حددها جمال عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة هي: العربية والأفريقية والإسلامية[2]، لكن بعد القضاء على الإخوان، انحسم موقف الثورة لصالح القومية العربية، وتأكد ذلك في السياسات العملية للثورة، وثبت في الوثائق الرسمية والدستورية بدءًا من دستور ١٩٥٦م الذي نص على اعتبار مصر جزءًا من الأمة العربية[3]، ورغم أن المسيحيين في مصر شاركوا بنشاط في مناقشة قضية العروبة إلا أن عددًا لا يستهان به منهم كان يتخوف من أن العروبة بها تأثيرات إسلامية[4]، ورفض بعض المسيحيين للعروبة تحت دعوى تأثرها بالإسلام ظل يهدد الوحدة الوطنية ويدعم فصل المسيحيين عن المسلمين تحت زعم أنهم متميزون جنسًا.

ومن أجل إزالة معوقات التوَحد القومي أصدرت الثورة عدة قرارات منها توحيد المحاكم وإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس الملية، كما ألغت الكثير من المدارس الأجنبية والتنصيرية وأخضعتها لرقابة الدولة، وحققت المساواة في مراحل التعليم بتعميم مجانية التعليم وإلحاق الطلبة بالتعليم العالي عن طريق مكاتب التنسيق، فأصبح مجموع الدرجات في الثانوية العامة معيارًا للقبول في المعاهد والكليات، كما التزمت الدولة بتعيين الخريجين بالوظائف والأعمال المختلفة عن طريق مكاتب العمل ثم القوى العاملة مما حقق المساواة في فرص العمل للخريجين والالتزام في ترقية العاملين بالحكومة والقطاع العام بنظام الأقدمية دون تمييز ديني[5]، فاستطاع المسيحيون الوصول إلى المناصب العليا لكن نسبة وجودهم ومدى السلطة المخولة لهم كان لها حدود معينة، وإن لم تكن حدودًا تعسفية حيث لم يكن متاحًا للمسيحيين الوصول إلى شغل نسبة من المناصب تفوق نسبة تواجدهم في المجتمع كحد أعلى لهم[6]، بينما اعتقد المسيحيون أن لهم وزنًا اجتماعيًا وسياسيًا يفوق كثيرًا وزنهم العددي ربما لحرصهم على التفوق العملي، وبالرغم من أنهم موجدون

---

[1] طارق البشري: المرجع السابق، ص٦٤٤.

[2] جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة، مكتبة العرفان، بيروت، بدون تاريخ، ص٨٣.

[3] المادة١ من دستور ١٩٥٦، القرارات الكبرى، مصدر سابق، ص٢٤. ولم يشر للأمة الإسلامية

[4] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص٢٨١.

[5] سميرة بحر: الأقباط في السياسة المصرية، مرجع سابق، ص١٤٨.

[6] رفيق حبيب، محمد عفيفي: تاريخ الكنيسة المصرية، مرجع سابق، ص١٩٢.

في كائة الدرجات الوظيفية إلا أنهم يشكون من أن نسبة من يحصل منهم على الوظائف العليا لا تتناسب مع عددهم في جملة وظائف الدولة.[١]

لذلك فضل المسيحيون العمل الحر على العمل الحكومي فاستطاعوا امتلاك ٤٠% من الاقتصاد المصري إبان ثورة يوليو، لذا تشبثوا وتبنوا الليبرالية والاقتصاد الحر[٢]، ولا شك أنه كانت توجد سياسات مختلفة ساعدت على نجاح المسيحيين في الأعمال الحرة منها الامتيازات الأجنبية وخضوع عدد لا بأس به من المسيحيين للحماية الأجنبية قبل الثورة، وبادعاء الاحتلال حماية الأقليات فقد حظي المسيحيون بالدور السياسي والثراء قبل الثورة، وتمتعوا بوضع اقتصادي أفضل من بقية المصريين مما يفسر النهضة والارتقاء في مستوى تعليمهم، ودراسة أرقام بتوزيع الثروة في مصر في بداية القرن العشرين تشير إلى امتلاك المسيحيين لخمس الأراضي الزراعية والمباني، بالإضافة إلى ما كانوا يملكونه في البنوك، ومع أنهم كانوا يمثلون ٦ % من سكان مصر فقد كانوا يدفعون ١٦ % من ضرائب الأراضي الزراعية، كما كانوا يشغلون ٤٥, ٣٢ % من المناصب ويتقاضون ٤٠% من المرتبات. [٣]

رفعت ثورة ٢٣ يوليو شعار القضاء على الإقطاع، ولم يرد بخلد الثوار أن قراراتهم ستصيب قطاعًا من المسيحيين، فقد تأثر أثرياء المسيحيين نتيجة صدور قوانين الإصلاح الزراعي رغم أنها كانت موجهة إلى ملاك الأراضي الزراعية بصفة عامة[٤]؛ لأن نسبة ملاك الأراضي المسيحيين أعلى من نسبة المسلمين، وقد رأي بعض المسيحيون أن الإصلاح الزراعي استهدف أراضيهم لتوزيعها على المسلمين[٥]، وهو أمر فرضته ظروف أن غالبية الفقراء من المسلمين، كما أن عددًا كبيرًا من فقراء المسيحيين قد استفاد من قوانين الإصلاح الزراعي. ثم جاءت قوانين التمصير التي أغلقت باب العمل بالشركات الأجنبية مما أضر بالمسيحيين الذين شكلوا الجمهرة الغالبة من العاملين بها.[٦] ثم جاءت قوانين يوليو الاشتراكية، وكانت قوانين التأميم ضربة

---

[١] طارق البشري: المرجع السابق، ص٧٠١.
[٢] رفيق حبيب، محمد عفيفي: نفس المرجع، ص١٩٣.
[٣] مصطفي الفقي: الأقباط في السياسة المصرية، دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٩٨٨، ص٣٤.
[٤] أسامة سلامة: مصير الأقباط في مصر، المرجع السابق، ص٢٠١.
[٥] رفيق حبيب، محمد عفيفي: المرجع السابق، ص١٩١.
[٦] يونان لبيب رزق "دكتور" وآخرون: الطائفية إلى أين ؟، دار المصري الجديد للنشر، ١٩٨٧، ص٦٧.

شديدة موجهة إلى البرجوازية المصرية، وكانت الضربة ملموسة أكثر بين المسيحيين الذين كانوا قد تقدموا بعيدًا في عدد من قطاعات الأعمال التجارية والتوكيلات[1].

وبالطبع لم تكن سياسة التأميم مقصودًا منها الاستيلاء على أموال المسيحيين بل كانت سياسة عامة هدفها الصالح العام، لكن لأن أثرياء المسيحيين كانت نسبتهم بين الأغنياء أعلى من نسبتهم داخل المجتمع لذا كانت خسارتهم من قوانين التأميم أعلى من غيرهم، ففي قطاع النقل كانت نسبة خسارة المسيحيين ٧٥% حيث أممت شركتا أتوبيس "إخوان مقار والأسيوطي" وكانتا تغطيان أكثر من ثلاثة أرباع القاهرة، كما أممت شركة "حكيم مرجان" التي كانت تغطي القطر كله، وكانت متخصصة في النقل بين الأقاليم، وفي مجال الصناعة بلغت نسبة الصناعات المؤممة للمسيحيين ٤٤% مثل مصانع فؤاد جرجس، وعطية شنودة، وفي قطاع البنوك كان لموريس صادق دوس وغيره من المسيحيين نسبة ٥١%، وكذلك الحال بالنسبة لبنك مصر.[2] وقد طالت قرارات التأميم والمصادرة ٩٥٦ عائلة مصرية كان نصفهم من المسيحيين[3].

أدت تلك الإجراءات إلى انزواء الصفوة المسيحية وهروبها من مصر إلى الخارج بعد انخفاض دورها كممثل للكنيسة، وبذلك أتيح للكنيسة دور أكبر في تمثيل المسيحيين لدى الدولة، وإن ظل محدودًا في الحقبة الناصرية، حيث كانت مشكلات الكنيسة تحل عن طريق الوزراء المسيحيين[4] الذين اعتمد عليهم عبد الناصر لملء الفراغ الذي نجم عن تقوقع المسيحيين بعد غياب القيادات المسيحية العلمانية[5]، فاتجه المسيحيون إلى الكنيسة التي قدمت الدين بمفاهيم تتسع لمختلف جوانب الحياة العامة حيث ظهر الاهتمام بمشكلات الشباب وقضايا السلوك اليومي ومن خلال طرح المشكلات

---

(1) محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، المرجع السابق، ص٢٨١.

(2) سميرة بحر: مرجع سابق، ص١٥٠، ص١٥١ وانظر أسامة سلامة: المرجع السابق، ص١٢٠.

(3) الوفد ٢٠ / ٤ / ١٩٩٨.

(4) رفيق حبيب " دكتور": الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر، المرجع السابق، ص٥٢.

(5) مجدي خليل: أقباط المهجر، المرجع السابق، ص١٠٤. والعلماني في المصطلح الكنسي هو الشخص الذي لم يأخذ درجة الكهنوت وليس راهبا ويطلق عليه هذا اللقب أو الاسم داخل الكنيسة تمييزا له عن الكاهن أو الراهب، انظر تقرير الحالة الدينية، الطبعة الخامسة، العدد الأول، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥، ص٣٨٢.

والقضايا العامة، واستطاع رجال الدين جذب الشباب إلى الكنيسة والسيطرة عليهم حتى أصبحت مجتمعًا بديلاً[1]، وأصبحت السلطة في يد البابا والمجمع المقدس. [2]

وكما أسهمت المؤسسات الدينية الإسلامية في تأييد التأميم والقوانين الاشتراكية قام رجال الدين المسيحيون بتأييد الاشتراكية مستندين إلى حياة السيد المسيح وتلاميذه[3] فقال الأنبا شنودة الثالث: "إن جمال عبد الناصر كان يفكر في البلد دون تفرقة بين مسيحي ومسلم، كلما قام بالإجراءات الاجتماعية من تمصير وتأميم كان يفكر في البلد لا في الطوائف والأديان". [4]

حققت الثورة نوعًا من المساواة الطبقية بين المواطنين؛ فقد أضيرت المصالح الأجنبية كلها أيا كانت هويتها الدينية، وأضيرت معظم المصالح الرأسمالية المحلية أيا كانت الطائفة التي تنتمي إليها، كما أن الفئات الاجتماعية الواسعة استفادت من الأرض والصناعة والتعليم ولم يفرق القانون بين طوائفها، وانشغل الشعب كله مسلموه ومسيحيوه بقضايا وطنية وقومية كبرى مثل الصراع العربي الإسرائيلي وصفقة الأسلحة الروسية وتأميم قناة السويس وبناء السد العالي والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م وانفجار حركة القومية العربية والوحدة المصرية السورية في فبراير ١٩٥٨م، ثم الانفصال السوري في سبتمبر ١٩٦١م، بالإضافة إلى قرارات التأميم التي قلبت المجتمع المصري رأساً علي عقب، وكلها قضايا دعمت الوحدة الوطنية.[5] والشعور الوطني المشترك.

الجماعات الدينية المسيحية

اعترف البابا شنودة الثالث بوجود متعصبين مسيحيين: " فيه متعصبين من هنا ومتعصبين من هناك"[6]، وأن هناك البعض من الطرفين قد لعبوا دورًا في

---

[1] رفيق حبيب "دكتور": المرجع السابق، ص٤١.

[2] رفيق حبيب " دكتور": الإحياء الديني" مرجع سابق، ص٢٩. والمجمع المقدس هو أعلى سلطة في الكنيسة ويرأسه البابا ويضم الآباء والمطارنة والأساقفة وهو الذي ينظم العمل الكنسي من ترتيبات وقوانين ولوائح. انظر أيضا، تقرير الحالة الدينية، المرجع السابق، ص٣٨٣.

[3] سميرة بحر: المرجع السابق، ص١٥٠.

[4] غالي شكري: الأقباط في وطن متغير، مرجع سابق، ص٦٠. وأكد غالي شكري أن المسيحيين سَعِدوا بالقرارات الاشتراكية والمناخ العام الذي أوجد العدالة الاجتماعية،انظر نفس المرجع ، ص٥٩.

[5] عبد العظيم رمضان: جماعات التكفير، المرجع السابق، ص٢٦.

[6] أنور محمد: السادات والبابا، أسرار الصدام بين النظام والكنيسة، مرجع سابق، ص١٤١.

زيادة حدة الخلاف[1]، فقد نشطت جماعات مسيحية متعصبة في صفوف المسيحيين مستغلة مظاهر واقعية أو مفتعلة تشير إلى اضطهاد المسيحيين[2]، وهناك من صرح بأن المسيحيين قد يحملون السلاح دفاعًا عن حقهم في المواطنة الكاملة، وأن تدفق التيار الإسلامي يدفع المسيحيين إلى تعصب طائفي شديد الرجعية.[3]

ويواجه الدارس للجماعات المسيحية المصرية الكثير من الصعوبات بسبب عدم إعلان تلك الجماعات لموقفها الفكري ولعدم وجود تراث مكتوب لأفكارها واتجاهاتها، ومعظم الكتب التي يصدرها قادتها تتناول موضوعات عامة، وتظهر أفكارهم في سياق الكتابات في نطاق محدود، والمعلومات عنها ضئيلة بقدر يعوق دراستها، كما لا توجد دراسات أو كتابات عنها، ونَدَرَ من يُقدِم على دراستها وتحديد مدى وجودها، فلا يوجد تراث دراسي يسمح لدارسها بتحديد المعلومات الأساسية عنها فالظاهرة بدون وثائق.[4]

وفي الوقت الذي يُهاجم فيه الإسلاميين بالحق أحيانا والباطل أحيانا، يوجد تعتيم متعمد تجاه التطرف المسيحي ولا يسمح بمناقشة أو نشر أية بيانات رسمية عنه أو عن الجماعات المسيحية، فالفتنة الطائفية بين طرفين، فكيف يمكن تحميلها لطرف واحد.

نشأ نظام الأسر داخل الكنيسة الأرثوذكسية مأخوذًا من المذاهب البروتستانتية، ثم انتقل إلى الكنائس الأخرى، وقد تقابل نظام الأسر مع مدارس الأحد، وساعدا معًا على تجمع الشباب حول الكنيسة من خلال تجمعات صغرى، حيث يتبع نظام الأسر تكوين جماعة صغيرة داخل كل كلية تتكون من المسيحيين الدارسين في الكلية، بحيث يجد فيها الفرد ما يلبي احتياجاته الاجتماعية والنفسية، ويحقق الفرد الانتماء إلى الكنيسة وإلى الجماعة الصغيرة، ففي الكنيسة الأرثوذكسية تتجمع فئة من الشباب الذي ينعزل عن

---

[1] نفس المرجع، ص٧.

[2] خليل عبد الكريم، الطائفية إلى أين، مرجع سابق، ص١٢٧.

[3] حسين أحمد أمين: التسامح الديني والتفاهم بين المعتقدات، مطبوعات اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية، ص٣٢. نقلاً عن تصريح لأحد المسيحيين لمراسل صحيفة لوموند الفرنسية، عدد ٢٣ أغسطس ١٩٨٤. مدعين أن الانتماء الإسلامي سبب في التطرف المسيحي.

[4] من هؤلاء الدكتور رفيق حبيب ابن رئيس الطائفة الإنجيلية السابق صموئيل حبيب، ورغم ذلك شكا من صعوبة تناول الجماعات المسيحية. انظر رفيق حبيب: الاحتجاج الديني، مرجع سابق، ص١٧١، ص١٩١.

الحياة والمجتمع ويتفرغ لخدمة الكنيسة وهو نظام أشبه بنظام الرهبنة، وتنقسم الجماعات المسيحية إلى عدة أنواع، **الأول**: الجماعات الكنسية التي تتبع الكنيسة رسميًا، **والثاني**: جماعات داخل الكنيسة تعترف بشرعية الكنيسة ولكنها مستقلة عن الكنيسة ولها نظامها الخاص وفكرها الخاص، أما **الثالث**: الجماعات المنشقة عن الكنيسة وهي الجماعات التي تخرج عن الكنيسة تمامًا وتنعزل عنها وعن المجتمع وتواجه الكنيسة والمجتمع والحياة من خلال مجتمعها الخاص. [١]

ولوحظ وجود جماعات مسيحية تخفي أهدافها دون أن تتنازل عن أفكارها لتتفادى هجوم المجتمع عليها، وتتبع مبدأ التقية، فلا تتعرض للقضايا السياسية أو القضايا المجتمعية العامة بالرغم من أنها ترفض المجتمع وتنعزل عنه وتحاول خلق مجتمع بديل، ثم تنعزل عن الكنيسة وتتهمها بالخروج عن الدين وبأنها لم تعد كنيسة حقيقية بل كنيسة اسمية لا تمثل المسيحية، وبالتالي تعمل الجماعات على إنشاء مجتمعها البديل أي الكنيسة الحقيقية. [٢] ثم تتجه لرفض الكنيسة ورفض قادتها ورفض الجيل السابق لها ورفض الفكر الديني السائد. [٣] وتتحول أفكار الجماعات المسيحية المنشقة عن الكنيسة إلى طريق التكفير، فهي تكفر قيادات الكنيسة ثم تكفر أعضاء الكنيسة لإتباعهم لهذه القيادات، وتتسع دائرة التكفير لتشمل الأسرة والمجتمع، وهي ترى خروج الكنيسة عن طريق السيد المسيح، فتدعو للعودة إلى الكنيسة الأولى، وتلك نزعة سلفية تحاول العودة إلى الأصول الدينية. [٤]

والقائد في الجماعات المسيحية هو الأكثر قدرة على التفسير بجانب أنه يتميز بالمواهب الروحية التي قد تساعد على شفاء المرضى واتخاذ القرارات التي يعتقدون أنها تعبر عن إرادة الله. [٥] ويميل قادة الجماعات المسيحية إلى الاتجاه الديكتاتوري، وينظمون جماعاتهم من خلال الطاعة العمياء الكاملة

---

[١] رفيق حبيب: الاحتجاج الديني، مرجع سابق، ص١٧١: ص١٨٩.

[٢] الكنيسة الحقيقية في مفهوم الجماعات المسيحية هي الكنيسة التي يراها الرب يسوع وليس قيادات الكنيسة، وهذه الفكرة هي المقابل المسيحي لفكرة الحاكمية لله عند الجماعات الإسلامية، فالجماعات المسيحية ترى أن المجتمع المسيحي أصبح تحت سيطرة قادة الكنيسة أي أن الحكم داخل الكنيسة أصبح للبشر لا لله لذا تطالب الجماعات بإقامة الكنيسة الحقيقية التي يرأسها الله وتصبح السلطة فيها لله دون البشر. انظر، رفيق حبيب، المرجع السابق، ص١٨١.

[٣] نفس المرجع، ص ١١٨: ١٢١.

[٤] نفس المرجع، ص١٤٦: ١٤٨

[٥] نفس المرجع ص١٧٦.

للقائد حيث تكون له سلطة دينية مطلقة "ثيوقراطية".[١] ويبدأ الأمر بأن يقدم الفرد نفسه لله باعتباره المسيطر الوحيد والموجه الوحيد له، بمعنى أن الحاكمية لله، ثم تنتقل تلك الحاكمية تدريجيا لتختلط بدور القائد، فيذهب أعضاء الجماعة إلى القائد لمعرفة إرادة الله في حياتهم، ثم يصبح القائد ممثل الله على الأرض، وتتحقق لقادة الجماعات الدينية درجة من السلطة تؤهلهم للتحكم في مصير أعضاء الجماعة حسب إرادتهم الشخصية، وأحيانًا ما تنتهي الجماعة ويتركها الأعضاء بسبب تجاوز القادة حدود السيطرة، فيكتشف الأعضاء أنهم يخضعون لا لحاكمية الله ولكن لحاكمية القائد[٢] كما في الجماعات الإسلامية، ولكن الجماعات المسيحية المعاصرة لم تلجأ إلى استخدام العنف البدني ولم تدخل صداماً دامياً مع المجتمع أو الكنيسة، ومع هذا تلجأ إلى استخدام العنف السلبي الاجتماعي والديني لتحقيق أهدافها، والضغط على المجتمع ليعترف بها ويعتنق أفكارها، أو الضغط على الكنيسة حتى تمتنع عن مهاجمتها من خلال تهديد الكنيسة باستقطاب الشباب إلى خارج الكنيسة. [٣]

ومن أهم نماذج الجماعات المنشقة عن الكنيسة جماعة محسن كاظم، وجماعة مكس ميشيل[٤] وحركة عماد نزيه ثم حركة القمص زكريا بطرس عام ١٩٧٧م تقريبًا [٥] التي وصلت إلى مستوى واضح من القوة والمكانة في نهاية السبعينيات حتى ١٩٧٩م، وثروت فؤاد الذي حاول تقديم فكر جديد، أو فكرة جديدة، وهو ما رفض من قبل قيادات الكنيسة الأرثوذكسية واتهم بالخروج عن العقيدة أو الدين مما أدى إلى حرمانه من الكنيسة، وتحول الحوار مع الإكليروس إلى صراع معهم[٦]، وهي جماعات منشقة ومستقلة، وتقف موقف

---

[١] رفيق حبيب: الإحياء الديني، ص١٥٠، ص١٥١

[٢] نفس المرجع، ص١٥٥، ص١٥٦.

[٣] رفيق حبيب: الاحتجاج الديني، ص١٩٠.

[٤] ظهر مكس ميشيل نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات وترك الكنيسة عام ١٩٨٣ بسبب اتهامه بالخروج على عقائد الكنيسة الأرثوذكسية وعاد عام ٢٠٠٦ إلى مصر طالبا اعتماده بطريركاً للمسيحيين التابعين للمجمع المقدس بالولايات المتحدة الأمريكية مما مثل تحديا كبيرا لسلطة البابا شنودة، انظر عزت اندراوس "ماكس ميشيل علماني يدعي أنه بطريرك"

http: //www. coptichistory. org/new_page_١١٢٩. htm

[٥] القمص زكريا بطرس أبعد إلى أستراليا في نهاية عام ١٩٨٩ انظر رفيق حبيب: الإحياء الديني، مرجع سابق، ص١١٣. وقد نشط بعد ذلك في التنصير وأصبح له برنامج ثابت في قناة الحياة الفضائية يستغله في الطعن في الإسلام، ويمكن الإطلاع على الرابط الإلكتروني الآتي: .

http: //islamegy. wordpress. com/٢٠٠٧/٠٢/٢٥/zakaria_botros/

[٦] نفس المرجع، ص١٨٢.

الرفض والهجوم من الكنيسة وتدخل في صراعات مع الكنيسة، وتحاول جذب الشباب إلى خارجها.[1]

هؤلاء رفضوا الكنيسة واعتبروها وقيادتها قد خرجت عن الدين الصحيح وتجاوزت حدود الأصول العقائدية، لذلك ابتعدوا عنها وحاولوا إنشاء كنائس خاصة بالمنازل مستقلة عن الكنيسة الرسمية تمثل بالنسبة لهذا التيار الكنيسة الحقيقية[2]، وكانت بعض الانشقاقات تحدث بسبب الاختلاف بين الزعيم وأتباعه أو أحد مساعديه[3]، والسبب الرئيسي في معارضة الكنيسة أن الشباب يقدم أفكارًا جديدة، وقبولها قد يؤدي إلى حرمان قيادات الكنيسة والفئات المسيطرة عليها من بعض أو كل مكاسبهم، وأصبح الصراع صراع سلطة بين فئة تملك وتحكم وفئة لا تملك ولا تحكم وتحاول الاشتراك في الحكم والتملك[4]. كما هو الحال عند بعضقادة الجماعات الإسلامية وكلاهما على خطأ.

جماعة الأمة القبطية

بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م قام محام شاب يدعى إبراهيم فهمي هلال من الأصوليين المسيحيين بتأليف جماعة أصولية أطلقت على نفسها جماعة الأمة القبطية في١١ سبتمبر١٩٥٢م،[5] وحصل على ترخيص من الشئون الاجتماعية، وتبين أن بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة قد أرسلوا لها بطاقات تأييد أو تهنئة بإحدى المناسبات، ومن بين تلك البطاقات علقوا بطاقة باسم أنور السادات في إطار عند المدخل الرئيسي لمركز الجماعة في القاهرة.[6] وأعلنت الجماعة أن

---

[1] رفيق حبيب: الاحتجاج الديني، ص١٧٦.

[2] رفيق حبيب: الإحياء الديني، ص١٤٣ - ١٤٤. ومن معارضي البابا شنودة، المدعو هابيل توفيق سعيد الذي يطالب في عريضة دعواه أمام محكمة القضاء الإداري بالاعتراف به بطريركًا للمسيحيين الأرثوذكس في مصر والشرق الأوسط بدلاً من البابا شنودة. كما يطالب هابيل السماح بتزويج المطلقين والمطلقات طبقًا للائحة المدنية الصادرة في عام ١٩٣٨م، وكذلك بمنحه الحق في ترسيم الرهبان والقساوسة والأساقفة والاعتراف أيضًا بالكيان القانوني الذي أقامه وطائفة القديس بولس الرسول، في المقابل أكد الدكتور نجيب جبرائيل محامي البابا شنودة أن هابيل لا يتمتع بأي صفة كهنوتية، متهمًا إياه بتهديد السلام الاجتماعي وإثارة الفتنة الطائفية في الأوساط القبطية، مطالبًا وزير الداخلية بوقف ما أسماه بالعبث، وذلك لأن البابا هو الممثل الوحيد للرئاسة الدينية في مصر للمسيحيين الأرثوذكس في مصر والشرق الأوسط، انظر صحيفة المصريون الإلكترونية ٢١/ ٨ /٢٠٠٦
http: //www. almesryoon. com/ShowDetails. asp?NewID=٢٢٨٥٣&Page=١

[3] رفيق حبيب: الإحياء الديني، مرجع سابق، ص١١٧.

[4] رفيق حبيب: الاحتجاج الديني، ص١٨٣.

[5] عبد العظيم رمضان: جماعات التكفير، مرجع سابق، ص٢٥٣.

[6] أسامة سلامة: مصير الأقباط، مرجع سابق، ص١١٥: ١١٧.

غرضها ديني اجتماعي وتسعى لرفاهية الكنيسة الأرثوذكسية وليس لها الاشتغال بالسياسة، ودعت إلى تطبيق حكم الإنجيل على أهل الإنجيل وتكلم الأمة القبطية باللغة القبطية "اللغة المصرية القديمة مكتوبة بحروف لاتينية"، أما وسائل الجماعة فكانت "التمسك بالكتاب المقدس وتنفيذ جميع أحكامه عن طريق دراسة علمية حديثة، وأن يخرج منه العلم بجميع فروعه، ودراسة اللغة القبطية بطريقة عملية وعلمية حديثة وإحلالها محل اللغة العربية، والتمسك بعادات وتقاليد الأمة القبطية، ودراسة تاريخ الأمة القبطية، والتعامل على أساس التقويم القبطي "يستخدم حالياً في حساب السنة الزراعية"، وإصدار جرائد يومية وأسبوعية وشهرية للدفاع عن الأمة القبطية لبعث الرأي العام القبطي، ومطالبة الحكومة رسميًا بإنشاء محطة إذاعة خاصة، والاهتمام بالدعاية محليًا ودوليًا "للأمة القبطية"، والعمل على احترام الكرسي البابوي وتكريمه، والاهتمام بالناحية الرياضية بمختلف وجوهها ". [١]

وتدل أهداف الجماعة على أنها تحاول تكوين جماعة منفصلة داخل المجتمع الكبير بلغة أخري وفكر مختلف عن الجماعة الوطنية، وكان ذلك طريقًا يزيد الانفصال بين المسيحيين والمجتمع العام، بدلا من أن يكون طريقًا لتحقيق المكانة داخل المجتمع، فلم يكن توجه جماعة الأمة القبطية شاملاً لرؤية مستقبلية يتحقق من خلالها التقدم للأقباط والمجتمع العام. [٢]

لقد استطاعت جماعة الأمة القبطية في خلال عام ونصف العام فقط من ١١ سبتمبر ١٩٥١م إلى وقت حلها في ٢٤ إبريل ١٩٥٤م القيام بالعديد من الأنشطة الاجتماعية، فأقامت المراكز التعليمية والصحية وغيرها من جوانب الخدمات العامة[٣]، مما حقق لها الشعبية والجماهيرية خاصة بين الشباب من أبناء الطبقة الوسطى حتى وصل عدد أعضائها إلى ٩٢ ألف عضو[٤]، وكانت رؤية بعضهم أن الطريق الأفضل هو أن تماثل جماعتهم جماعة الإخوان المسلمين، وبالتالي تقوم بدور اجتماعي وسياسي وفي نفس الوقت تحاول

---

[١] سميرة بحر: المرجع السابق، ص١٤٣: ١٤٤، ص٢٥٣. وانظر أيضا رفيق حبيب: الإحياء الديني، مرجع سابق، ص١٣٥.

[٢] رفيق حبيب: الاحتجاج الديني، ص١١١.

[٣] نفس المرجع ، ص١١٠.

[٤] فرج فودة وآخرون: الطائفية إلى أين ؟، مرجع سابق، ص٥٧.

استعادة المكانة للكنيسة الأرثوذكسية[1]، لذا بدأت في التشبه بالإخوان المسلمين، فرفعت شعارات: "الإنجيل دستورنا" و"القبطية لغتنا" و"الموت في سبيل المسيح أسمى أمانينا" مثل شعارات الإخوان: "القرآن دستورنا" و"الرسول زعيمنا" و"الموت في سبيل الله أسمى أمانينا".[2]

اتسمت جماعة الأمة القبطية بالحماسة الدينية في الشعارات التي رفعتها لتأكيدها على مفهوم الأمة القبطية والحضارة القبطية والتميز القبطي واللغة القبطية، كما يتضح من المقارنة بينها وبين جماعة الإخوان المسلمين وجود تشابه كبير بينهما، فكل منهما يمثل تنظيمًا خارج المؤسسة الدينية حاول تغيير الفكر الديني وتغيير وضع الدين ودوره في المجتمع، كما أن كلاً منهما قد خرج من الطبقة الوسطى مما يؤكد الدور الكبير لهذه الطبقة في نشأة الحركات الاجتماعية، ويؤكد كذلك على المكانة الكبيرة للدين كأحد العناصر المهمة والأساسية في تكوين الطبقة الوسطى[3]، وكان لكل منهما مؤسسات اجتماعية ودينية عامة جمعت بين دور المؤسسة الدينية ودور الأحزاب السياسية، كما تميز كل منها بخصائص المؤسسة فكان لها تنظيمها وقواعدها ولوائحها مما جعل لها بناءً متماسكًا، ووصل التشابه حتى قيل: إن جماعة الأمة القبطية تعد النسخة المسيحية من جماعة الإخوان المسلمين.

وبالرغم من ذلك التشابه الكبير بين الجماعتين إلا أنه كان هناك اختلاف كبير أيضًا وهو اختلاف نشأ من اختلاف وضع المسلمين عن المسيحيين في المجتمع المصري، حيث تميز المسيحيون بارتفاع في مستوى التعليم وارتفاع نسبة وجودهم في المدن بجانب تفوقهم في المجال الوظيفي والمهني، مما أدى إلى تركيز وجود أعضاء الجماعة في المدينة أكثر من القرية، أما عند الإخوان فقام الريف بالدور الأساسي والرئيسي في نشأة الجماعة [4]، فخرجت جماعة الأمة القبطية من المدينة تحمل أفكار أبناء المدينة، أما جماعة الإخوان

---

[1] سميرة بحر: المرجع السابق، ص١٠٩.

[2] أسامة سلامة: مصير الأقباط في مصر، مرجع سابق، ص١١٧. ويرى غالي شكري أن جماعة الأمة القبطية كانت تنظيمًا سياسيًا تستر بالدين ومثل انشقاقًا للجناح المتطرف لما يسمى " مدارس الأحد " التي تكتفي بتعليم الدين للناشئين، انظر غالي شكري:الثورة المضادة في مصر، مرجع سابق، ص٢٩٢.

[3] رفيق حبيب: الاحتجاج الديني، مرجع سابق، ص٩٥.

[4] " نفس المرجع السابق، ص٩٨، ٩٩.

المسلمين فخرجت من الريف تحمل أفكاره المحافظة[1]، وكانت جماعة الإخوان المسلمين تهدف إلى أسلمة جوانب الحياة المختلفة في المجتمع المصري مع حفظ مكانة واستقلالية المسيحيين فيما يخص شئونهم الدينية، أما جماعة الأمة القبطية فهدفت إلى انعزال المسيحيين وتميزهم عن المسلمين سعيًا لتكوين دولة قبطية، كما يوجد اختلاف آخر بين الجماعتين حيث كان هدف الإخوان المسلمين الأساسي طرد الاحتلال البريطاني من مصر وهو شعار وطني أصيل يقاوم محتلا غريبا يستنزف موارده ويحتل مناصبه داخل الدولة المصرية، بينما قامت جماعة الأمة القبطية بعد الثورة ولم تكن أهدافها وطنية، بل كانت أهدافًا عنصرية انفصالية تهدف لتمزيق وحدة الأمة ورفعت شعار " القبطية لغتنا " مع استحالة استعادتها، وإن نجحت في ذلك فتكون قد شقت صف الأمة الموحدة وميزت المسيحيين عن المسلمين، كما نادت بتحويل الإنجيل إلى دستور، رغم خلوه من التشريع، ورفعت أيضًا شعار "الاستشهاد في سبيل المسيح " بالرغم من عدم وجود اضطهاد للمسيحيين، والمسيحية ليست في عصر الشهداء، مما يعبر عن رغبة تلك الجماعة الأكيدة في الصدام وإراقة الدماء واستخدام القوة.

وكان طبيعياً بعد أن ظهرت أهداف جماعة الأمة القبطية أن يصدر قرار بحلها رسميًا في ٢٤ إبريل ١٩٥٤م[2]. ثم تحولت الجماعة إلى استخدام العنف لتنفيذ أهدافها، فقاد "إبراهيم هلال" خمسة من شباب المسيحيين وشنوا هجومًا مسلحًا على المقر البابوي في ٢٤ يوليو عام ١٩٥٤م، وكان الوقت فجرًا بين الرابعة والخامسة صباحًا، واقتحمت المجموعة بوابة دار البطريركية وجردوا حرسها من أسلحتهم وشقوا طريقهم إلى الداخل حيث غرفة نوم البطريرك "الأنبا يوساب" الذي استسلم لمهاجميه الذين أجبروه على توقيع وثيقة بتنازله عن العرش البطريركي، وعلى وثيقة أخرى بدعوة المجمع المقدس والمجلس الملي لإجراء انتخابات لبطريرك جديد، ووثيقة ثالثة بتوصيات لتعديل لائحة انتخاب البطريرك بحيث يشترك في انتخابه رعاياه. [3]

---

[1] غالي شكري: الثورة المضادة في مصر، ط ٣، القاهرة كتاب الأهالي، ١٩٨٧، ص٢٩٢. وانظر أيضا رفيق حبيب: المرجع السابق، ص١٠٨.

[2] عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص٢٥٤. ويذكر رفيق حبيب أن قرار الحل جاء بعد خطف البابا يوساب لا قبله، انظر رفيق حبيب: الاحتجاج الديني، مرجع سابق، ص١١١.

[3] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص٢٨٣.

ثم اقتادوا البطريرك إلى دير بوادي النطرون وهناك سلموه لراهب الدير مجبرين إياه بأن يبقيه رهن الاحتجاز لأنه تنازل عن موقعه كبطريرك، وعادت المجموعة إلى القاهرة لترسل بيانًا إلى الكنائس والصحف تعلن فيه تنازل البطريرك وإقراره بالفساد المستشري في الكنيسة، وتطلب إلى المسيحيين انتخاب بطريرك جديد وتحذر الحكومة من أي تدخل في شئون المسيحيين.[1]

ويرجع سبب اختطاف الجماعة البابا يوساب للخلاف معه حول إدارة الكنيسة وتسلط وفساد خادمه "ملك" الذي استغل قربه من البابا في الاستيلاء على الأموال[2]، ومن أجل تحقيق أهداف الجماعة في تغيير قيادة الكنيسة وتغيير قوانين الكنيسة بحيث تسمح للجيل الجديد من الرهبان للوصول إلى الكرسي البابوي[3]، وقد تدخلت الحكومة على الفور وألقت القبض على المجموعة المختطفة بقيادة إبراهيم هلال وأطلقت سراح البطريرك وأعادته إلى المقر البابوي ليواصل ممارسة سلطاته، وقدمت المجموعة المختطفة إلى المحاكمة. [4]

رفعت جماعة الأمة القبطية دعوى معارضة لأمر وزارة الداخلية بحل الجماعة أمام الدائرة الخامسة المدنية بمحكمة القاهرة الابتدائية، وتقدم الدكتور إدوارد غالي الدهبى " العضو المختص بمباشرة قضايا الحكومة المنظورة أمام تلك الدائرة " للمحكمة بمذكرتين بدفاع وزارة الداخلية أولاهما بجلسة ١٩٥٤/٥/١٣م وثانيهم بجلسة ١٩٥٤/٦/١٧م، وبين فيهما الأغراض الخفية لتلك الجمعية وأنها جمعية سياسية تهدف إلى إقامة دولة قبطية باستعمال القوة المسلحة ضد مبادئ المسيحية التي تقوم على محبة كل الناس وبالتالي فإن العنف مرفوض تمامًا في الديانة المسيحية، وانتهي الأمر برفض معارضة الجمعية وتأييد الحل. [5]

---

[1] عبد اللطيف المناوي: الأقباط.. الكنيسة أم الوطن.. قصة البابا شنودة الثالث، دار الشباب العربي للنشر والتوزيع، بدون تاريخ، ص٤٩. تتصرف الجماعة كأنها دولة مستقلة داخل الدولة

[2] أسامة سلامة: مصير الأقباط، مرجع سابق، ص٢٥٤.

[3] رفيق حبيب: الاحتجاج الديني، مرجع سابق، ص١١١.

[4] عزت اندراوس:جماعة الأمة القبطية،

http: //www. coptichistory. org/new_page_٤٤١. htm

[5] إدوار غالي الدهبى: النموذج المصري للوحدة الوطنية، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص٧٦. و قد ثار أعضاء الجمعية المنحلة فأرسلوا خطابات التهديد بالخطف والقتل إلىالدكتور الدهبي حتى أنه كان يذهب إلى المحكمة في حراسة مسلحة. انظر نفس المرجع والصفحة.

والغريب في الأمر أن المحكمة لم تلتفت في حكمها إلى أهداف الجماعة ولا حتى إلى خطفها للبابا يوساب، واكتفت المحكمة بتوصيف التهمة إلى أنها حيازة سلاح بدون ترخيص واحتجازهم أحد الأفراد عنوة، ثم حكمت على إبراهيم هلال وزملائه بالسجن لمدة ثلاث سنوات[1]، دون أن يوصفوا بالتزمت أو التطرف أو الإرهاب، بل إن المجمع المقدس استجاب لمطالب جماعة الأمة القبطية وأصدر قرارًا في عام ١٩٥٥م بعزل البابا يوساب الثاني، وقد صدّق عبد الناصر على القرار وأصدر قرارًا جمهوريًّا بتنحية البابا[2] إقرارًا بفساده، فقد أصبح الفساد "مقترنًا ببعض الرجال والظواهر في الكنيسة "[3] وبذلك ضربت الكنيسة المثل في استجابة المؤسسات الدينية لدعوات الإصلاح من الداخل، وأثبتت بالدليل قناعتها التامة بمبادئ جماعة الأمة القبطية، بل عملت على تحقيق جميع مبادئها بلا استثناء.

أثارت جماعة الأمة القطبية العديد من الأفكار مثل فكرة القومية المصرية، والأفكار القومية ترجع إلى ثورات الأقليات المسيحية في البلقان ضد الخلافة العثمانية[4]، فتأثر بهم المسيحيون في مصر رغبة في التخلص من السيطرة الإسلامية، وقد أشار البعض إلى أن ثورة علي بك الكبير على الحكم التركي كان سعيًا إلى استعادة القومية المصرية وإحيائها، وأن المسيحيين تعاونوا مع الفرنسيين على أمل أن يخلصوهم من الحكم الإسلامي[5]، وطالب بتكريم المعلم يعقوب لأنه من دعاة القومية المصرية. [6]

لقد اعتقد بعض المسيحيين أنهم البقية الباقية من سلالة المصريين القدماء، وأنهم لم يختلطوا بغيرهم من الأجناس التي وفدت على مصر مثلما حدث لإخوانهم الذين تحولوا عن المسيحية إلى الإسلام، ويرون أن كلمة

---

[1] أسامة سلامة: مصير الأقباط، مرجع سابق، ص١١٨.

[2] عبد العظيم رمضان "دكتور": المرجع السابق، ص٢٥٥.

[3] غالي شكري: الأقباط في وطن متغير، مرجع سابق، ص٤٥.

[4] جمال بدوي: الفتنة الطائفية جذورها وأسبابها، مرجع سابق، ص٣٨.

[5] زاهر رياض: المسيحيون والقومية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٨، ص٢٢ ، ص ٣٧.

[6] نفس المرجع، ص٤٢. والمعلم يعقوب هو الذي أقنع الجنرال كليبر بأن تقوم فرنسا بإنشاء جيش قبطي وتسليحه وتم إنشاء ذلك الجيش من ألفي شاب من أقباط الصعيد وقادة المعلم يعقوب، وبعد رحيل الفرنسيين رحل معهم ليقنع فرنسا بالعودة إلى مصر، ولكنه مات أثناء الرحلة. وانظر، نفس المرجع، ٥٦. وانظر أيضًا عزت اندراوس: الجنرال القبطي يعقوب يوحنا".

" http: //www. coptichistory. org/new_page_٧٧١. htm

أقباط كانت تعنى "مصريين" ولكنها بعد دخول الإسلام أصبحت مقصورة على المسيحيين وحدهم[١]، حتى قال أحدهم: " إن أقباط اليوم هم من ناحية الجنس سلالة مباشرة لقدماء المصريين"[٢] وعَرّفت سميرة بحر الأقباط "بأنهم سلالة المصريين القدماء يدينون بالمسيحية والأغلبية الساحقة منهم تتبع الكنيسة القبطية الأرثوذكسية المعروفة بكنيسة الإسكندرية التي أسسها مار مرقص في القرن الأول للميلاد. [٣]

ويرى زاهر رياض أن احتفاظ المسيحيين بأسمائهم القبطية دليل على مصريتهم[٤]، كما عرّف ميلاد حنا الأقباط بأنهم "من احتفظوا بعقيدتهم المسيحية وتمسكوا بها منذ القرن الأول الميلادي"[٥]، وهذا الكلام معناه أن القبطي لا تعني مصري ولكنها تعني مسيحي وتنفي المصرية عن المسلم "حسب رأي ميلاد حنا"، بل أعلنوا أنه لا يمكن أن نطلق على المسلم الذي يعيش في مصر أنه مسلم مصري بادعاء أن الإسلام يتعارض مع الجنسية[٦]، وذكر الأنبا غريغوريوس "أسقف البحث العلمي" أن كلمة قبط وإيجبت تطلق على السكان الأصليين لوادي النيل.[٧]

لقد ركزت الدعاية المسيحية على ذلك حتى أصبح المواطن المسيحي يرى أنه سليل العنصر المصري القديم، وأنه الوريث الوفي لحضارة مصر القديمة، وأن عليه أن يعمل على إحياء تلك الحضارة في مختلف مظاهر الحياة كالفن والأدب وأساليب الحياة اليومية فضلاً عن استخدام اللغة القبطية في المعاملات اليومية وليس فقط في الطقوس الكنسية[٨]، إنها محاولة لطمس الهوية الإسلامية لمصر، كما تحمل الدعوى نفسها أن المسيحيين هم أصحاب الأرض أما المسلمين فدخلاء يجب طردهم، فهناك بين المسيحيين من يود أن

---

[١] جمال بدوي: المرجع السابق، ص٢٩.

[٢] زكي شنودة: موسوعة تاريخ الأقباط، الجزء الأول، مطبعة التقدم، القاهرة، ص٨. وقال: " إن تاريخ الأقباط هو تاريخ المصريين " انظر نفس المرجع، الجزء الثالث، ص٢.

[٣] جريدة وطني، ١٩٧٧/١٢/٤، ص٦.

[٤] زاهر رياض: المرجع السابق، ص٢٢.

[٥] ميلاد حنا "دكتور": ساسة ورهبان وراء القضبان، مرجع سابق، ص٢٢.

[٦] عزت أندراوس: الإسلام وانتماء المسلم لمصر كوطن،
http: //www. coptichistory. org/new_page_١١١٠. htm

[٧] جريدة وطني، العدد ٨٣٥، بتاريخ ٢٤ /٧٤/١١.

[٨] جمال بدوي: المرجع السابق، ص٢٨.

تعود مصر مسيحية كما كانت ويرفضون تمامًا مقولة أنهم تعاونوا مع المسلمين في فتح مصر وينفونها باعتبارها تهمة لا يجب أن تلصق بالمسيحيين القدامى.[1]

وتلك الدعاوى تتميز بضعف الأدلة فادعاء الأقباط المسيحيين بأنهم ورثة الحضارة الفرعونية مجرد خرافات وأباطيل وإلا فأين هي المؤلفات القبطية التي تعكس الاعتزاز بالحضارة المصرية القديمة ؟! إن كل مؤلفات المسيحيين حول تاريخ الكنيسة والشهداء. .. الخ[2]، كما أن المسيحيين ليسوا هم النصارى؛ لأن القبطية ليست ديناً[3] ومن **الأدلة على ذلك**: .

أولاً: معروف أن إسماعيل عليه السلام هو أبو العرب، ومعروف أيضًا أنه ابن إبراهيم عليه السلام العراقي من هاجر "المصرية" عليها السلام التي تعد أم العرب[4]، وإذا كان لهذا معنى إنثربولوجي فهو أن العرب أصلاً أنصاف عراقيين وأنصاف مصريين[5]، والمصريون يفخرون بهاجر المصرية ويعتبرون أنفسهم أخوال إسماعيل عليه السلام بل العرب جميعا[6]، ونظرية نقاء العنصر لا تصلح لمصر بسبب انفتاح شواطئها الشمالية مع أوربا والشرقية بين آسيا وأفريقيا، كما أن سيناء قد اجتذبت العناصر السامية إلى مصر ومنها هجرة الأنباط إلى الشمال الشرقي من شبه جزيرة سيناء وآثارهم في سيناء خير شاهد، وكذلك هجرة الهكسوس[7] بل إن كثيرا من العناصر المسيحية العربية هاجرت إلى مصر فرارًا من الرومان حيث اختلط العنصر القبطي بالشعوب المسيحية طوال الحقبة القبطية، فالعلاقات الدينية والاجتماعية والثقافية توثقت مع هذه الشعوب بدءًا من رحلة العائلة المقدسة إلى مصر[8] هربًا من اضطهاد الرومان ومرورًا بمجيء

---

(1) أسامة سلامة: مصير الأقباط في مصر، مرجع سابق، ص٩.

(2) محمد جلال كشك: ألا في الفتنة سقطوا، مرجع سابق، ص١٢٧.

(3) محمد الأزهري: هل الأقباط هم نصارى مصر؟ "

http: //haridy. com/ib/showthread. php?t=٢٤٤٣٨

(4) ابن هشام: السيرة النبوية، تحقيق الدكتور محمد فهمي السرجاني، المجلد الأول، المكتبة التوفيقية، ص٨.

(5) جمال بدوي " المرجع السابق، ص١٥٠.

(6) عبد السلام أبو العلا: شهيرات النساء في حياة الر سل والأنبياء، دار الصفوة للطباعة والنشر، ص٨٣.

(7) عبد الصبور شاهين "دكتور": مصر في الإسلام، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠١، من ص٢٩: ٣٣.

(8) إنجيل متى، الإصحاح ١٢ الفقرات ١٣ – ١٥.

مـرقص الإنجيلـي مبشـرًا بالمسـيحية عـام ٦٨م، فلـو جـاز قبـول القـول بـأن المسلمين وافدون لجاز بالتأكيد القول بأن المسيحيين أيضًا وافدون قبلهم. [١]

ثانيًا: إن الهجرات العربية المتدفقة على مصر منذ الفتح الإسلامي رغم كثافتها لـم تغير من التركيب الأساسي للسكان ودمائهم؛ لأن العنصر العربي الوافد يشترك في أصوله ومكوناته القاعدية مع العنصر المصري[٢]، فالمصريون الحاليون هم من سلالة المصريين الأقدمين مع وجود قطرات من دماء عربية وسامية وقوقازية وأوروبية. .. الخ ذابت فيها، فشكل المصريون "سبيكة" واحدة متجانسة[٣] ففي "إحصاء العالم الإسلامي": إن ٦% من الشعب المصري قبائل عربية ترجع أصولها إلى الفتوحات الأولى و٢% قبائل بربر مستعربة جاءت إلى مصر في القرن التاسع من الغرب مع الفاطميين، و٢% قبائل بدوية من أهل الـبلاد الأصـليين، و٢% بوهيميـون، و٨٨% لعـائلات مسـيحية تحـول تسـعة أعشارها إلى الإسلام وهم يشكلون الأغلبية. [٤]

والعنصر العربي والعنصر المصري من أصل قاعدي واحد مشترك، فمن قبـل التـاريخ والصـفات الجسـمية الرئيسـية متشـابهة متقاربـة، وكـان الاخـتلاط الجيني المصري العربي بمثابة زواج أقارب، ولهذا قيل: إن العرب قد عربوا مصر ثقافيا، ومصر قد مصرتهم جنسيا، ويكـاد يجمع علماء تاريخ الأجناس على وحدة العنصر المصري منذ ما قبل التاريخ حتى وقتنا الحالي وهـم في ذلـك لا يفرقـون بين مصري مسلم ومصري مسيحي لانعدام الفروق بينهما وتماثـل الصفات الوراثيـة بدرجـة يصـعب معهـا التمييز[٥]، وقـد أخـذ الـدكتور محمد محمد سليمان - رئيس قسم فصائل الدم - عينات من دماء المصريين مسيحيين ومسلمين في الصعيد وبحري في القرى والمدن فوجد أن فئات فصائل الدم واحدة مما يثبت وحدة الأصل بين المسلم والمسيحي في مصر. [٦]

---

[١] أحمد شلبي"دكتور": موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، ج ٥، مكتبة النهضة، ص٥١: ٥٣.

[٢] جمال بدوي: الفتح الإسلامي لم يفصل مصر عن أصولها القديمة، ملحق أخبار اليوم، ٥ يونيو١٩٩٩، ص٦ .

[٣] عادل جندي: مشـكلة العرب مع الجينـات، http: //www. middleeasttransparent. com/old/texts/adel_guindy/adel_guindy_arab_probem_with_genes. htm.

[٤] بل إن أصول ٨٠ % من المسلمين المصريين في الأساس مسيحية. انظر المسح الاجتماعي الشامل ١٩٥٢ – ١٩٨٠، الأنشطة الدينية، المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية.

[٥] أحمد سامح "دكتور": النيل والجينوم المصري. .. يحددان سمات شخصية أهل الكنانة
http: //www. alraialaam. com/rawithu. htm

[٦] انظر شهادة الدكتور فليب رفلة، أستاذ الجغرافيا البشرية وتاريخ الأجناس بجامعة القاهرة، في جريدة وطني، ١٩٧٧/٩/٢٥، ص٥.

وكلمة قبطي كانت ولا تزال تطلق على أبناء الوطن الواحد الذين اعتنقوا منهم الإسلام أو ظلوا على مسيحيتهم[١] والقبطية ليست دينا والأقباط مسلمون ومسيحيون متواجدون جنبًا إلى جنب في كل مكان، فهم نسيج متداخل[٢]، وكلمة قبط أو أقباط كانت لا تعني وقت الفتح العربي مذهبًا دينيًا ولا ترادف كلمة مسيحي مصر، وإنما كانت تعني أهل مصر[٣]، وحتى لو أطلقت القبطية على المسيحيين[٤] فهي لا تنفي القبطية عن المسلم. [٥]

يفسر ألفريد بتلر السبب في اعتناق النصارى الإسلام بقوله: "إن الأقباط فقدوا الثقة في الدين الذي يجمعهم ولو مع اختلاف المذهب مع لصوص وطغاة روما وبيزنطة، ووجدوا في الإسلام ليس فقط دين التسامح والتعاطف والاعتراف بحقوق الإنسان، بل وجدوا فيه المسيحية الحقة التي بشر بها المسيح والحواريون من أصحابه، ومن ثم لم يحسوا أنهم يخونون المسيح باعتناقهم هذا[٦]، وأضاف " فما كان أعظم ابتهاج القبط بخلاصهم كانوا فيه،فقد خرجوا من عهد ظلم وعسف تطاول بهم، وهوتبهم إليه حماقة البيزنطيين، وآل إليه أمرهم بعد خروجهم منه إلى عهد من السلام والاطمئنان. وكانوا من قبل تحت نيرين من ظلم حكام الدنيا واضطهاد أهل الدين، فأصبحوا وقد فك من قيدهم في أمور الدنيا، وأرخى من عنانهم. وأما دينهم فقد صاروا فيه إلى تنفس حرّ وأمر طليق"[٧] ورغم ذلك يدعي البعض أن

---

[١] إبراهيم عبد السيد: شعب واحد .. رؤية مسيحية للوحدة الوطنية وحقوق الإنسان، مركز يافا للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، مارس ١٩٩٩، ص٨٢.

[٢] ميلاد حنا: نعم أقباط ولكن مصريون، مكتبة مدبولي، ١٩٨٠، من ص٥٢: ٥٧.

[٣] سيدة إسماعيل الكاشف "دكتور": مصر الإسلامية وأهل الذمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، ص٨٣.

[٤] جورج بوزنر وآخرون: معجم الحضارة المصرية، ترجمة أمين سلامة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص٤٤.

[٥] مصطفي الفقي "دكتور": الأقباط في السياسة المصرية، ط ٢، دار الشروق، ١٩٨٨، ص١٩. بل إن البعض يرى أن مصطلح الأقباط "اسم علم يدل على المسلمين المصريين دون النصارى لغلبتهم تاريخًا وحضارة وعددًا فإذا أردنا أن نعرف نصارى مصر لزمهم ـ بالضرورة ـ إضافة كلمة "الأقباط" لتمييزهم عن النصارى السريان "سوريا" والنصارى الأرمن "أرمينيا" والنصارى الرومان "روما".. الخ فيكونون "النصارى الأقباط" فإذا جاء القول مطلقًا "الأقباط" فقط فإنما يكون المقصود هو أهل الإسلام تعميمًا لهم لكونهم أغلبية انظر أبو إسلام أحمد عبد الله: حقوق الأقباط المسلمين في مصر، مجلة المنار الجديد، العدد ١١، ربيع آخر ١٤٢١هـ، يوليو ٢٠٠٠م، ص١٨.

[٦] محمد جلال كشك: ألا في الفتنة سقطوا، المرجع السابق، ص ١١، نقلاً عن ألفريد بتلر.

[٧] ألفريد بتلر: فتح العرب لمصر، ترجمة محمد فريد أبو حديد، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ٣٨٧.

المسلمين أجبروا المسيحيين على تغيير دينهم ولغتهم[1]، كيف؟! وهم الذين كانوا يُحَرَّقون بالنار لكي يتحولوا من مذهب مسيحي لآخر فيفضلون الموت ولا يتزحزحون عن دينهم، أما من يدعي أن المسيحيين دخلوا الإسلام هربًا من دفع الجزية فمخطئ؛ لأن الذي لا يقوى على دفع الجزية كان يستطيع تفاديها بالرهبنة أو تسددها عنه الكنيسة أو أغنياء القبط، ومن العار أن يقال: إن أمة غيرت دينها بدينارين.[2]

والحضارة الإسلامية كانت أكثر تأثيرًا في الحضارة المصرية وفي المصريين من تأثير الحضارة الهلينية والرومانية اللتين فشلتا في التأثير في المصريين رغم احتلالهما لمصر أكثر من ألف عام، فمع مجيء القرن الثامن الميلادي – بعد دخول الإسلام مصر بقرن ونصف – أصبحت اللغة العربية لغة رسمية للبلاد، ومع مجيء القرن الحادي عشر أصبحت لغة عامة سكان مصر، وتراجعت اللغة القبطية إلى الأديرة[3]، وكان استجابة الأقباط المسيحيين للغة العربية أسرع من استجابتهم للإسلام[4]، وقد ظهرت براعة بعض ذوي الأصول المسيحية الذين أسلموا في فروع العلم خصوصًا علوم القرآن من بينهم صاحب القراءة الشهير عثمان بن سعيد الشهير "بورش" وقد انتهت إليه رياسة القراءة في مصر.[5]

فرفض بعض المسيحيين للعروبة تحت دعوى تأثرها بالإسلام يهدد وحدة الجماعة الوطنية، وتعليم المسيحيين اللغة القبطية والدعوة إلى التعامل بها بل وإصرار الكنيسة على أن تبقى الصلوات والتراتيل الدينية بهذه اللغة لهو إصرار على تميز المسيحيين عن المسلمين، فهل إذا تلا المسيحي الصلاة باللغة العربية هل يقدح فيها وهل تبطل تلك الصلاة؟

والأقباط المسلمون يفضلون اسم مصر على اسم إيجبت أو إيجبتوس اليونانيين المشتق منها اسم القبط لأسباب عديدة، منها أن القرآن ذكر اسم

---

[1] بيجول باسيلي: هل رحب الأقباط بالفتح العربي،
http: //www. freecopts. net/forum/showthread. php?t=١٩٥٣

[2] محمد جلال كشك: ألا في الفتنة سقطوا، "المرجع السابق"، ص ص١١، ١٢.

[3] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص٢٦٤، ص٢٦٥.

[4] جورج بوزنر وآخرون: مرجع سابق، ص٤٤.

[5] شعبان خليفة: أقباط مصر في ثلاث عقود، مرجع سابق، ص١٠.

مصر أكثر من ثلاثين مرة صريحًا أو كنايةً[1]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ﴾ يوسف٢١، ويجب على الأقباط المسيحيين أن يفضلوا اسم مصر أيضًا؛ لأنها ذكرت في الكتاب المقدس لديهم في ستمائة وثمانين موضعًا[2]، ومن ذلك: (**وحدث جوع في الأرض، فانحدر إبرام إلى مصر ليتغرب هناك**) تكوين ١٢: ١٠، فالأولى انحياز المسيحيين للكتاب المقدس كما انحاز المسلمون للقرآن الكريم وتفضيل اسم مصر، وأن يطالب الجميع بأن يكون اسم مصر في كل لغات العالم Misr بدلاً من Egypt المنتشر في كل اللغات اللاتينية والأوروبية. [3]

وفكرة الكيان المستقل للأقباط المسيحيين تبناها بعض المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن ضعف انتماؤهم للوطن وتحت تأييد الصهيونية العالمية التي تستخدمهم كأداة لتنفيذ مخططاتهم[4]، ويرى ميلاد حنا "أن فكرة القومية المصرية لا تعني إنشاء كيان مستقل للأقباط داخل الدولة المصرية"[5]، وربما تعني تفريغ مصر من المسلمين وإعادتها إلى المسيحية، لقد كانت مصر وثنية في العصور القديمة ثم تنصر أغلبها، فهل يقول الوثنيون المصريون لمن تنصر: إنك فقدت وطنك بتنصرك؟ ثم أقبل الإسلام فدخل فيه جمهور المصريين، فهل يقال للمسلم: إنك فقدت وطنك بإسلامك؟[6]

إن تنفيذ أفكار الأمة القبطية جاء من خلال كتاب عن الأقباط المسيحيين أصدره مؤلف أمريكي في ١٩٦٣م أسماه "الأقلية الوحيدة"، وينطوي الكتاب على دراسة لأوضاع المسيحيين في مصر، وكيف يمكن إثارتهم وتحريكهم[7]، وذكر أن القبط بإقامتهم الروابط مع التيار الأساسي للمسيحية في العالم، ومع تنمية انتماءاتهم الدولية يجعلون من الصعب على أي نظام مصري أن يهاجم

---

[1] أحمد عبد الحميد يوسف: مصر في القرآن والسنة، دار المعارف، ١٩٩١، ص٦. نقلا عن جلال الدين السيوطي "حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ".

[2] أحمد عبد الحميد يوسف: المرجع السابق، ص٦. وانظر أيضا جورج بوزنر وآخرون: معجم الحضارة المصرية القديمة، مرجع سابق، ص٢٩.

[3] أبو إسلام أحمد عبد الله: حقوق الأقباط المسلمون في مصر، مجلة المنار الجديدة، العدد ١١، ربيع آخر ١٤٢١، يوليو ٢٠٠٠، ص١٨.

[4] جمال بدوي: نفس المرجع والصفحة ".

[5] نفس المرجع، ص٢٩.

[6] محمد الغزالي: قذائف الحق، مرجع سابق، ص٦١.

[7] Alanely Minority: The modern story of Egypt's Copts , Edwar waken , New York ١٩٦٣ , p. ٧٥.

كنيستهم بغير أن يتعرض لردود فعل قوية، فيجب على الأقباط أن يهتموا بهذا السلاح الاحتياطي، فإن قضية واحدة تظهر شكاوى القبط في أي اجتماع دولي وتصاحبها التغطية الصحفية المناسبة لقادرة على جذب الاهتمام إلى صيحات القبط. [١]

ومن هنا استغل المسيحيون هجرة الكثير منهم إلى أمريكا وكندا "بلاد المهجر"، وتكونت جماعات تحمل أفكار جماعة الأمة القبطية وغالت فيها إلى أقصى مدى، ونفذوا حرفيًا ما جاء في كتاب الأقلية الوحيدة من استعانة بالغرب والضغط الدولي على الحكومة المصرية، وإثارة ما يسمى بمشاكل الأقباط، إلى غير ذلك من الدعاوى المتميزة بالمغالاة والطائفية وعدم مراعاة مصلحة الوطن.

مسيحيو المهجر

كان فشل حركة الأمة القبطية وحلها والقبض على قادتها ومحاكمتهم إيذانًا بهجرة عدد من المؤيدين لها إلى الخارج[٢] كما هاجر الشباب الذي لم تسمح له ظروف مصر أن يحقق طموحه[٣]، فقد فشلت الكنيسة في جذب بعض الشباب إليها حتى منتصف الستينات[٤]، كما كان تقلص الدور السياسي للمسيحيين عاملاً هامًا في هجرة أبناء الطبقة الوسطى للخارج هربًا من الشعور بالاضطهاد الكامن في أعماق الأقلية بالرغم من أن الأغلبية قد تعرضت لأسوأ أنواع الاضطهاد لأسباب مختلفة، فقد فسر المسيحيون اعتقال الدكتور فائق فريد عام ١٩٥٩م – لمدة خمس سنوات لانتمائه للحركة الشيوعية - بأنه موقف من المسيحيين عمومًا [٥] بحجة أن الأقلية عندما تواجه أزمات حادة يكون رد فعل الهروب لديها أقوى من رد فعل الأغلبية.[٦]

في أواسط الستينات تم تأميم شركة قناة السويس وعدد من البنوك الكبرى، فبدأت الموجة الأولى لهجرة المسيحيين، وظلت في ذلك الوقت

---

[١] Alanely Minority, p ١٧٢.

[٢] رفيق حبيب: الإحياء الديني، مرجع سابق، ص١٩.

[٣] ميلاد حنا: نعم أقباط لكن مصريون، مرجع سابق، ص٢٧.

[٤] رفيق حبيب "دكتور": الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر، سينا للنشر، ١٩٨٩، ص٤٠.

[٥] تقرير الحالة الدينية ١٩٩٥، مرجع سابق، ص٢١٦. قارن هذا باعتقال آلاف الإخوان وتشريدهم وإعلان الحرب عليهم.

[٦] رفيق حبيب : الاحتجاج الديني، مرجع سابق، ص٧٤.

مقتصرة على كبار الرأسماليين والمثقفين والأكاديميين[1]، فهاجر عدد من مسيحي الطبقة العليا بدافع اقتصادي إلى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وكانوا مؤهلين علميًا بأعلى الدرجات في تخصصاتهم، وكانت البلاد التي هاجروا إليها على استعداد تام للترحيب بأمثالهم، وعندما صدرت القوانين الاشتراكية لحقت بموجة الهجرة الأولى موجة ثانية، وكان المهاجرون يمثلون الطبقة الوسطى وبعض الأغنياء المسيحيين حيث ذهبت عائلات بأكملها واستطاعت أن تنقل معظم ثرواتها إلى الخارج. [2]

رغم أن تفوق المهاجرين العلمي وثراءهم قد حصلوا عليه من مصر إلا أنهم حملوا "موقفًا سلبيًا من النظام المصري"[3]، الموجة الثالثة من الهجرة كانت في النصف الثاني من الثمانينات بسبب الواقع الاقتصادي الذي دفع الشباب للهجرة بعدما عجزت الدولة عن توفير فرص العمل المناسبة لهم[4]، كما تزايدت هجرة المسيحيين باطراد بسبب اتجاه الدولة نحو النظام الاشتراكي وتضييق مجال القطاع الخاص "الأميز لدى المسيحيين "، فاندفعوا نحو الهجرة[5]، وكذلك لانتهاء عصر الديمقراطية والليبرالية والحرية الاقتصادية. [6]

وغني عن الذكر أن كل المشكلات التي شكا منها المسيحيون عانى منها المسلمون أيضاً ربما بشكل أكبر ولكنهم لم يهجروا بلادهم ولم يستسلموا ـ كالمسيحيين ـ لكنه الشعور الوهمي بالاضطهاد، علي أية حال فقد تجمع لدى المسيحيين شعور بعدم الرضا عن الواقع، والخوف من هبوط مكانتهم في المجتمع، والطموح لتحقيق حياة أفضل، فكان الحل للبعض هو ترك الوطن نهائيًا واللجوء إلى الهجرة الدائمة والانتماء فعليًا وواقعيًا لوطن بديل، ومحاولة الانفصال عن المشكلات بالانفصال عن الوطن. [7]

---

[1] أسامة سلامة: مصير الأقباط في مصر، مرجع سابق، ص٢٠٠. ويلاحظ توافق الهجرة مع انتهاء الاحتلال ربما لأن القوات الأجنبية ـ التى كانوا يعتمدون عليها ـ رحلت وأخذت معها مصالح الرأسماليين

[2] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص٢٨٣.

[3] تقرير الحالة الدينية ١٩٩٥، ص٢١٦.

[4] عبد اللطيف المناوي: الكنيسة أم الوطن، مرجع سابق، ص١٨٠.

[5] رفيق حبيب: الاحتجاج الديني، مرجع سابق، ص٧٤.

[6] مجدي خليل: أقباط المهجر، مرجع سابق، ص٣٥. وهي الأجواء التي يدعون أنهم ينتعشون فيها رغم أنهم اعتبروا السادات ـ الذي اتبع سياسة الانفتاح وأعاد الحرية الاقتصادية والسياسية ـ أشد أعدائهم.

[7] رفيق حبيب: الاحتجاج الديني، مرجع سابق، ص٧٥، ص٧٦.

حظيت كندا بأكبر عدد من المهاجرين بنسبة ٧٢. ٨٩% " من مجموع المهاجرين" في البداية، ويقدر بعض الباحثين إجمالي المهاجرين المسيحيين خلال السنوات ١٩٦٩م: ١٩٧٩م بـ ١٥٠ ألف مسيحي، منهم ٨٥ ألفًا هاجروا إلى الولايات المتحدة وكندا[1]، بينما قدر البابا شنودة عددهم في الولايات المتحدة عام ١٩٧٧م بحوالي ٥٠ ألف مواطن، وفي كندا بحوالي ١٥ ألفًا. [2]

ونجح المهاجرون في تكوين جاليات قوية في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، وتصوروا أن الدفاع عن نصارى مصر يكون من المهجر بنظرة طائفية ضيقة؛ لأنهم اهتموا بالدفاع عن طائفة من أبناء مصر دون الباقي وليس الدفاع عن مصر كلها، وبهذا أصبحوا خطرًا على الوحدة الوطنية [3]، وظهر لبعضهم نزعات تغريبية من حيث التعلق بالنمط الغربي والاستعلاء الحضاري بالحديث عن كونهم القطاع الأرقى أو الجنس الفرعوني النقي.[4]

وفى البداية أدى تقييد الدولة لظاهرة الهجرة إلى خروج عدد محدود سنويًا قبل نكسة ١٩٦٧م[5]، وتطورت سياسة الدولة فانتقلت من مرحلة تقييد الهجرة ومنعها لبعض التخصصات إلى مرحلة تنظيمها وتخفيف قيودها بعد نكسة يونيو ١٩٦٧م، وقدمت لجنة الهجرة نشرات لتشجيع الهجرة منها إعفاء طالب الهجرة وأولاده من شهادة المعاملة العسكرية، ومشروع لرعاية المهاجرين في الخارج واستمرار صلتهم بالوطن[6]، كما وافق مجلس الشعب على عودة المهاجر إلى وظيفته خلال عام من هجرته[7] إذا واجه عقبات في بلاد المهجر، ثم فتحت الأبواب على مصراعيها وتم إسقاط كافة القيود المفروضة على الهجرة بعد عام ١٩٧٤م دافعًا لهجرة أعداد ضخمة بل طلب

---

[1] أبو سيف يوسف: الأقباط والقومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سابق، ص٩.

[2] تقرير الحالة الدينية ١٩٩٥، مرجع سابق، ص٢١٧. وصل عدد من المهاجرين إلى الولايات المتحدة عام ١٩٩٥ إلى ٣٠٠ ألف وفي كندا ٥٠ ألفا وفي أستراليا حوالي ٣٥ ألفا. انظر، نفس المصدر والصفحة، مع العلم أنه لا توجد إحصاءات دقيقة عن مسيحي المهجر.

[3] يونان لبيب رزق "دكتور" وآخرون: الطائفية إلى أين ؟، مرجع سابق، ص٧٧، ٧٨.

[4] مجدي خليل: أقباط المهجر، مرجع سابق ص١٤٣، ١٤٤.

[5] أسامة سلامة: مصير الأقباط، مرجع سابق، ص٢٠٠.

[6] جريدة وطني: ١٣ مارس ١٩٧٢، ص٤.

[7] جريدة وطني: ٢٠ فبراير ١٩٧٢، ص٢.

البعض مساعدة الكنيسة في الهجرة وبحث عنها في الكنائس المختلفة، وكان أغلب المهاجرين من الطبقة الوسطى المتعلمة والمهنية.[١]

لقد واجه الأقباط المسيحيين في بلاد المهجر مجتمعًا جديدًا أفقدهم هويتهم وأشعرهم بالاغتراب، ولكي يتحقق الاندماج في المجتمع عليه أن يعيش شخصيته في داخل نفسه وأن يعيش في الظاهر بشخصية المجتمع الجديد ليظهر ما يلائم شخصية الآخرين، ثم يتحول المهاجر إلى الهجوم على المجتمع المصري ويقدم نقدًا رافضًا له ومدحًا لمجتمع المهجر الجديد، في محاولة لتوسيع الفجوة بين الوطن والمهجر بالقدر الذي يبرر الهجرة، فهو مصري يحمل كل التقاليد وسمات المجتمع المصري، ولكن في الغرب يحتاج إلى تمثيل أساليب الغرب السلوكية حتى يندمج معهم وحتى يتقبلوه، وترجع أسباب فشل البعض في وطنه ونجاحه في المهجر إلى أن المسيحي في وطنه يشعر بأنه مواطن له حقوق وعليه واجبات، وربما تأتي الحقوق قبل الواجبات فيطالب بحقه في الفرصة الملائمة ويتعامل باعتبار أن له حقوقًا لم يأخذها، وينتظر أن تقدم له حقوقه كاملة لكي يكافح ويحقق الحياة التي يريدها، ولكنه في المهجر غريب ليس له حقوق؛ لذا يكافح ويتحمل المشكلات والعيش بمكانة تقل عن مكانته في وطنه ومستواه التعليمي والوظيفي، فالهجرة تعني إقرار الفرد بالفشل في تجربته والرغبة في الإقدام على محاولة جديدة مما يدعوه للإصرار والمثابرة من أجل تحقيق النجاح في التجربة الثانية، ويصبح المهاجر مدفوعًا للعمل في المهجر والتغاضي عن كل ما يقابله من مشكلات أو مهانة.[٢]

إن المهاجرين المسيحيين الناقمين على الأوضاع السائدة في مصر يتقربون إلى المجتمع الجديد بالهجوم الدائم على مصر تحت دعوى الدفاع عن الأقباط المسيحيين في مصر، وقد أنشأ المهاجرون مراكز مسيحية في الخارج ذات أثر

---

[١] مجدي خليل: أقباط المهجر، المرجع السابق، ص٣٦. وزادت معدلات الهجرة بعد ذلك بسبب منح القبطي المصري حق الهجرة للولايات المتحدة تحت بند "المضطهدين دينيًا في بلادهم"، وهي مادة في الدستور الأمريكي وإعلان أن ذلك النص ينطبق على المسيحيين المصريين في ظل ظروف مصر، وأعطى المسيحي حقوقا كثيرة منها الدخول والإقامة والعمل وتلقي إعانة له ووالديه في أمريكا وكندا وأستراليا بحجة أن المسيحي مضطهد دينيًا في مصر..وكان هذا الوضع كفيلاً وحده بخلق اندفاع مسيحي للهجرة وخلق شعور جارف بالاضطهاد حتى ولو لم يكن له وجود. انظر محمد جلال كشك "ألا في الفتنة سقطوا"، مرجع سابق، ص٢٩ . ص٣٠. فالقبطي الذي ضاقت عليه المعايش في مصر يتمنى فتنة طائفية تسهل هجرته لأمريكا !!

[٢] رفيق حبيب: الاحتجاج الديني، مرجع سابق، ص٧٦: ص٧٧.

وضغط[1]، وكان للكنائس دور كبير في تجميع الأقباط المسيحيين معًا وتكوين جماعة مصرية نشطة تحمل الروح المصرية داخل المهاجر.[2]

بدأت عملية إنشاء الكنائس القبطية في المهجر عام ١٩٦٩م، وبرحيل البابا كيرلس السادس في مارس ١٩٧١م كان للكنيسة القبطية ٧ كنائس؛ اثنتان في الولايات المتحدة الأمريكية في جيرسي سيتي ولوس أنجلوس، واثنتان في كندا في تورتنو ومونتريال، واثنتان في أستراليا في سيدني وملبورن، وكنيسة واحدة مؤجرة في العاصمة البريطانية لندن، ومع مجيء البابا شنودة في نوفمبر ١٩٧١م تزايد الاهتمام بمسيحي المهجر فوصلت الكنائس في الولايات المتحدة إلى ١٧ كنيسة عام ١٩٧٦م، تم إنشاء أديرة مصرية في كاليفورنيا بالولايات المتحدة ثم في ألمانيا وإيطاليا وأستراليا وسويسرا وناميبيا ولبنان وغيرها، كما تم إنشاء العديد من بيوت الضيافة ودور رعاية المسنين والرعاية الاجتماعية والطبية ومراكز نشر التراث القبطي والترجمة في البلدان التي توجد بها تجمعات قبطية، بالإضافة إلى إنشاء معاهد دينية وفروع للكلية الإيكليريكية، ومع تزايد أعداد الكنائس تم إنشاء إيبراشيات تكون تحت رعاية أسقف لتتولى الرعاية الروحية لمنطقة جغرافية بها عدد كبير من الكنائس المصرية، مثل إيباراشية جنوبي الولايات المتحدة التي ترعى الكنائس القبطية الموجودة في المنطقة الممتدة من فلوريدا وجورجيا في الشرق إلى تكساس في الغرب، وكذلك إيبارشية لوس أنجلوس وتوابعها في الغرب، كما تم إنشاء مدارس مصرية من الابتدائي حتى الثانوي يكون التدريس بها باللغة العربية إلى جانب اللغة السائدة في البلد، وتدريس نفس مناهج التدريس في بلاد المهجر إضافة إلى مناهج التربية الدينية، كما أنشأت أسقفية الخدمات فرعين بها في الولايات المتحدة لتنسيق الجهود وحل المشاكل الاجتماعية للأقباط المسيحيين المهاجرين سواء الجدد أو الذين يواجهون مشاكل في العلاقة مع بلدان المهجر، واهتمت الكنيسة بتقديم خدمات ثقافية وروحية لشباب المهجر من

---

[1] طارق البشري: المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، مرجع سابق، ص٧٠٤.

[2] رفيق حبيب: الاحتجاج الديني، مرجع سابق، ص٧٩.

أجل مساعدتهم على اكتساب مفاهيم فكرية وثقافية تربطهم بكنيستهم الأم في مصر. [١]

وقامت الكنيسة المصرية بتشجيع خمسة آلاف فتاة مصرية للسفر إلى كندا وأمريكا للزواج بالمهاجرين المسيحيين، ونشر إعلان عن فرص كبيرة للفتيات المصريات بالمهجر تحت شعار " زواج مستقر – فرص التعليم الجامعي – أعمال مستقرة"[٢] كما نظمت الكنيسة الأرثوذكسية في نيويورك رحلات دورية للمصريين المهاجرين إلى أرض الوطن[٣]، وذكرت صحيفة "وطني" أن كنيسة مار مرقص في نيوجرسي بالولايات المتحدة تكلفت ٤٠ ألف دولار دفعها المهاجرون المسيحيون وأسهم المهاجرون المسلمون في تكاليف شراء الكنيسة". [٤]

لقد أصبح للكنيسة امتدادات في الخارج بعيدًا عن سلطة الدولة، بل إن الدولة ليس لها سلطة أصلاً على الكنيسة في داخل مصر، فالكنيسة مستقلة في كل شئونها، ويتضح هذا إذا قارنا بين وضع الكنيسة ووضع الأزهر، وبين مكانة البابا ومكانة شيخ الأزهر، فالكنيسة كانت لديها الحرية في الاتصال وإقامة علاقات مع الخارج في كل بلاد العالم، وأصبح لها فروع في كل العالم، واهتمام بالمهاجرين المسيحيين ورعاية لشئونهم، وهذا ما نفخر به كمصريين، ولكن الذي نأسف عليه أن الأزهر قد تم تكبيله بالقوانين المقيدة وفقد دوره الرائد في العالم الإسلامي.

تتميز حركة مسيحي المهجر بأنها حركة سياسية أكثر من كونها حركة دينية؛ لأنها تحاول التأثير على مصر واتجاهاتها بجانب التأثير نسبيًا على اتجاهات الكنيسة نحو فكر سياسي طائفي وتنادي بمفهوم القومية القبطية والتميز القبطي مثل جماعة الأمة القبطية، كما يحاول نصارى المهجر جذب انتباه نصارى مصر من خلال إثارة ما قد يواجههم من مشكلات وإثارة الدول

---

[١] " تقرير الحالة الدينية " ١٩٩٥، مرجع سابق، ص٢١٧، ص٢١٨. " وصل عدد الكنائس التابعة للكنيسة القبطية خارج مصر في عام ١٩٨٨ إلى أكثر من مائة كنيسة قبطية. انظر غالي شكري "دكتور": الأقباط في وطن متغير، مرجع سابق، ص١٣٨، ص١٤٠. ثم وصل العدد في عام ١٩٩٥ إلى ١٦٦ كنيسة. انظر تقرير الحالة الدينية ١٩٩٥، المرجع السابق، ص٢٢٣، ٢٢٦.

[٢] جريدة وطني: ١٩٧٢/١/٢٠، ص٣.

[٣] جريدة وطني: ١٩٧٠/١٢/٢٧، ص١٢.

[٤] جريدة وطني" ٢ / يناير / ١٩٧٢، ص١. لاحظ أن: مشاركة المسلمين تعني تأكيد الوحدة الوطنية للمصريين في الخارج في مواجهة الغرب الأمريكي.

الغربية لتؤيد المطالب المسيحية، وقد ركزت حركة أقباط المهجر على اضطهاد الأقباط المسيحيين.[1] وينقسم مسيحيو المهجر إلى فريقين: فريق معتدل تعبر عنه مجلات منها "صوت مصر"، وفريق متطرف تعبر عنه مجلة الأقباط [2]، وكلاهما يهدف إلى الحصول على مكاسب سياسية للمسيحيين في مصر، ووجود الأقباط المسيحيين خارج مصر حال بين الحكومة المصرية وبينهم، ومنحهم حرية الحركة والقدرة على تأليب الدول الغربية على الحكومة المصرية، وبذلك تكون الجماعات القبطية في الخارج وسيلة ناجحة يستخدمها أقباط الداخل للضغط على الحكومة المصرية لفرض المطالب القبطية، وبالرغم من معارضة الأقباط المسيحيين لحركة مسيحي المهجر إلا أن "وجود الحركة في الخارج حال دون حدوث صدام بينهما".[3]

وعن العلاقة بين نصارى الداخل ونصارى الخارج قال جمال أسعد[4]: " إنني أخاف كثيرًا في ظل ما يسمى بالمشاكل القبطية أن يكون أقباط الداخل متعاطفين سياسيًا مع أقباط المهجر، فأقباط المهجر يمدون الكنيسة ماديًا ومعنويًا، ولهذا فإنني أتساءل هل تستطيع الكنيسة أن تعلق على ما يفعله أقباط المهجر؟! وإذا تحدثت فإنني أعتقد أن كلامها رسميّ وسيعتبره أقباط الداخل كلامًا للاستهلاك المحلي". [5] ومن أشهر المنظمات القبطية في بلاد المهجر:

١. الهيئة القبطية الكندية

تعد أول هيئة قبطية تؤسس في بلاد المهجر؛ فقد أسسها سليم نجيب وتم تسجيلها قانونيًا في ٢ فبراير ١٩٦٩م، تعد هيئة مستقلة عن الكنيسة تعمل بالتعاون والتنسيق التام مع باقي الهيئات القبطية والأوربية والأسترالية، وأصدرت مجلة باسم "الرسالة القبطية"، وظلت تصدر كل ثلاث شهور،

---

[1] رفيق حبيب: الإحياء الديني، مرجع سابق، ص١٩، ص٢٠.

[2] رفيق حبيب: الإحياء الديني، المرجع السابق، ص٣٤. نقلا عن بولس باسيلي: الأقباط وطنية وتاريخ، القاهرة، ١٩٨٧.

[3] رفيق حبيب: المرجع السابق، ص٣٨.

[4] جمال أسعد عبد الملاك؛ عضو مجلس الشعب على رأس قائمة التحالف الإسلامي وهو أول قبطي يفوز في انتخابات مجلس الشعب في ظل المساواة بين الناخبين وإلغاء نظام قفل الدوائر الانتخابية.

[5] أسامة سلامة: مصير الأقباط في مصر، مرجع سابق، ص٢٤١.

واستمرت حتى عام ١٩٧٤م حيث توقف صدورها لأسباب مالية[١]، ويؤكد موقف سليم نجيب قوله بأن الهيئة القبطية الكندية " هيئة سياسية مستقلة تعمل بالتعاون والتنسيق التام مع باقي الهيئات القبطية الأمريكية والأوربية والأسترالية وهيئة أقباط كاليفورنيا بهدف الدفاع عن حقوق الأقباط المسيحيين الإنسانية والالتزام بكافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ورفع صوت المسيحيين داخل مصر وخارجها على أن يتساوى المواطنون المصريون مسلمين ومسيحيين في كافة حقوق المواطنة في ضوء الدستور المصري ذاته وكافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي وقعت عليها مصر وتعهدت باحترامها[٢]، وأهداف الهيئة الكندية كما تبدو من ظاهرها لا غبار عليها، ولكن خطورتها أنها تعتمد على الإثارة والاستقواء بالخارج وتحريض الدول الغربية والأمريكية ضد مصر مستغلين عدم قدرة النظام المصري على الوصول إليهم، وقد نجحت وسائل نصارى المهجر في الضغط على الحكومة المصرية سعيًا إلى تنفيذ أهدافهم، أما عن مصدر تمويل الهيئة القبطية الكندية قال سليم نجيب: " تتم عن طريق أعضاء الهيئات، وثانيًا عن طريق المسيحيين فقط مع مراعاة أن لكل هيئة ميزانيتها المستقلة عن باقي الهيئات مع التنسيق والتعاون فيما بينها ". [٣]

٢. الهيئة القبطية الأمريكية:

أسسها الدكتور شوقي كراس عام ١٩٧٤م في نيوجرسي بالولايات المتحدة الأمريكية، وتعد هيئة مدنية مستقلة ولها مجلة ناطقة باسمها هي "الأقباط"، تصدر باللغتين الإنجليزية والعربية، وهدفها خلق مجتمع قبطي متحد وللإسهام في دعم كيان المسيحيين في مصر[٤]، بمعنى أنها تهدف إلى نقل

---

[١] يرى ألفونس قلادة أن متاعب الأقباط بدأت مع مجيء ثورة يوليو وتفاقمت في عهد السادات ويحمل ثورة يوليو المسئولية في أنها أنهت عصر الوحدة الوطنية الحقيقية وأنها خططت عن عمد لانتهاك حقوق الأقباط وجاء السادات ليكمل ما بدأه عبد الناصر. انظر نفس المرجع السابق، ص٨٢.

[٢] مجدي خليل: أقباط المهجر، مرجع سابق، ص٢٢٩.

[٣] نفس المرجع السابق، ص٢٣٠.

[٤] أبو سيف يوسف: الأقباط والقومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سابق، ص١٨٣. ويؤكد " تقرير الحالة الدينية " أن الهيئة تأسست عام ١٩٧٤. انظر " تقرير الحالة الدينية " ١٩٩٥، ص٢٢٠ ويرى مجدي خليل أنها تأسست عام ١٩٧٢ على يد أربعة أشخاص متأثرة بأحداث الخانكة" مجدي خليل " المرجع السابق " ص٢٥١. وقد رفض ذكر أسماء الأشخاص الأربعة. على حد تعبيره. خوفا من السلطات المصرية. ربما لوجودهم في مصر وانظر أيضا، روز اليوسف ١٩٩٦/٩/٢

مركز قيادة المسيحيين إلى خارج مصر والكنيسة المصرية، وتمويلها يتم من الأقباط المسيحيين في أمريكا [١]، وتقوم بنفس دور الهيئة القبطية الكندية.

ومجلة الأقباط كان لها علاقات وارتباطات بإسرائيل، فقد نشرت المجلة مقالات لكتاب صهيونيين تستهدف إبراز فكرة أن خطر المد الإسلامي الجديد على الغرب المسيحي ـ اليهودي لا يقل عن خطر الشيوعية، وعلى مستوى الموقف السياسي تتعاطف الهيئة مع الكتائب اللبنانية، فقد أرسلت برقية تأييد لقائد قوات الجبهة اللبنانية وتضمنت البرقية تلميحًا لما يعانيه المسيحيون في مصر[٢]، ويدعي أقباط المهجر أن هدف المسلمين المصريين تحويل أقباط مصر إلى الإسلام. [٣]

ونشاط الهيئة القبطية يمتد إلى عرض قضايا الأقباط المسيحيين على المجتمع الدولي ومخاطبة كل رؤساء دول العالم وكل السفراء المعتمدين لدى الأمم المتحدة وكل الجمعيات والهيئات التي تهتم بحقوق الإنسان في العالم وكل الشخصيات المهتمة بحقوق الإنسان وكذلك جمعيات حقوق الإنسان المصرية والعربية، وتعتبر الهيئة مركزًا ثقافيًا قبطيًا في أمريكا يقوم بنشر الثقافة القبطية بين الشعب القبطي وتعريف الأجانب بالتراث القبطي وتاريخ – فن – موسيقى. [٤]

والأهداف المعلنة للهيئة القبطية خلق مجتمع قبطي دولي متحد في الخارج، ودعم كيان الأقباط المسيحيين في مصر، والمطالبة برفع الظلم عن المسيحيين، وإشعار المجتمع الدولي بقيمة وقوة الفكر القبطي والتراث المصري، وتأسيس معهد للدراسات القبطية[٥]، وأصدرت مجلة باسم

---

[١] مجدي خليل: المرجع السابق، ص٢٥٢. وقد تأسست هيئة في كاليفورنيا تدعى هيئة أقباط كاليفورنيا عام ١٩٨١ على يد منير بشاي تحت اسم Christian Copts of California وأصبحت إحدى هيئات الاتحاد القبطي مع العلم أنها لم تسجل رسميا إلا في عام ١٩٩٢ انظر " نفس المرجع " ص٢٨٤.

[٢] أبو سيف يوسف: الأقباط والقومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سابق، ص١٧٢.

[٣] شوقي كراس: في الصميم، مجلة الأقباط، مارس، ١٩٩٨. وانظر أيضا " تصريحات منير بشاي " عند مجدي خليل: المرجع السابق، ص٢٩٠. وقد عبر أحد أعضاء الهيئة القبطية بسان فرانسيسكو عن فرعونية الدم المسيحي فقال: "لا عمر كان عمي، ولا ابن الخطاب من إخواني، فرعون أنا وبناة الأهرام أجدادي.. ". انظر مجلة الدعوة، السنة ٢٧، العدد، ٢٧، "٤٠١"، أغسطس ١٩٧٨، رمضان ١٣٩٩. نقلا عن نشرة الجمعية القبطية الأمريكية نيوجرسي ص٢٣.

[٤] مجدي خليل: أقباط المهجر، مرجع سابق، ص٢٥٢. اتصلت الهيئة القبطية الأمريكية برئيس لجنة حقوق الإنسان بالكونجرس الأمريكي وطالبت بإدراج قضايا الأقباط المسيحيين ضمن انتهاكات الحكومة المصرية لحقوق الإنسان وطالبت بأن ترتبط المعونة الأمريكية لمصر باحترام حقوق الأقباط المسيحيين انظر نفس المرجع، ص٢٥٤، ص٢٥٥.

[٥] رفيق حبيب: الإحياء الديني، مرجع سابق، ص٣٩. نقلا عن أبو سيف يوسف: الأقباط والقومية العربية " وانظر أيضا، تقرير الحالة الدينية ١٩٩٥، مرجع سابق، ص٢٢٠.

"الأقباط"، انصب نشاطها على انتقاد النظام المصري في عهد السادات، ووظفت الهيئة الأحداث الطائفية خلال الفترة من ٧٤ – ١٩٨١م لشن حملة ضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية ضد النظام المصري[١]، ونشرت مجلات الهيئة الاحتكاكات بين المسلمين والمسيحيين على أنها فتنة طائفية للضغط على الحكومة المصرية، كما نشرت مقالات لكتاب صهيونيين يستهدفون إبراز فكرة خطر الغزو الإسلامي الجديد على الغرب المسيحي واليهودي، وتعاطفت الهيئة مع الكتائب اللبنانية [٢]، فالهيئة تقف على أرض انفصالية كاملة بالانحياز إلى أعداء مصر والبلاد العربية. [٣]

لكن موقف الكنيسة القبطية كان مؤيدًا للهيئة القبطية في نيوجرسي، وكانت تتلمس العذر والتفهم لسلوكيات وأنشطة الهيئة خلال حكم السادات[٤] ورغم قيام رؤساء ٢٦ كنيسة قبطية في أمريكا بالتوقيع على بيان يشجب ادعاءات الهيئة القبطية الأمريكية في أغسطس ١٩٨١م[٥]، واعتراف البابا شنودة بانعدام السيطرة على هؤلاء الذين اغتصبوا حق النطق باسم الأقباط المسيحيين في الخارج، ففي بيان للكنيسة القبطية جاء فيه "إن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وقد ساءها جدًّا التصرفات التي تقوم بها جمعية في أمريكا تسمي نفسها الجمعية القبطية الأمريكية وفروعها، وما تنشره في مجلاتها المسماة بالأقباط لتستنكر بكل شدة ما تقوم به هذه الجمعية من كتابات وشتائم وإساءات إلى وطننا لا تتفق ومبادئ الكنيسة، وتعلن أن هذه الجمعية لا تعبر إطلاقًا عن رأي الكنيسة، وهي منفصلة عنها تمامًا، كما أن كل كنائسنا في مصر والمهجر ومجلاتها تسلك طريقًا روحيًّا عكس طريق هذه الجمعية التي تسيء إلى الكنيسة القبطية وإلى مصر إساءة بالغة، وعلى كنائسنا في داخل مصر وخارجها عدم قبول ما تنشره ورفض التعامل معها". [٦]

لكن الاستنكار وحده لا يكفي ضد من يتحدث كذبًا عن مذابح المسيحيين وحرق الكنائس في مصر، وكان واجبًا إصدار قرار يحظر على

---

[١] تقرير الحالة الدينية : المرجع السابق " ص٢٢٠.

[٢] أسامة سلامة ، مصير الأقباط في مصر " مرجع سابق، ص١٩.

[٣] أبو سيف يوسف: الأقباط والقومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧،

[٤] تقرير الحالة الدينية: نفس المرجع والصفحة .

[٥] الأهرام ١٩٨١/٦/٢٦، بيان من بطريركية الأقباط.

[٦] جريدة الأهرام، أول يوليو ١٩٨٠، وانظر أيضًا محمد جلال كشك، "المرجع السابق"، ص٣٣.

الأقباط المسيحيين القتال مع الكتائب اللبنانية بل وحرمانهم إذا لزم الأمر[1].
كما أن أفكار نقاء العنصر وفرعونية الدم وأن الأقباط المسيحيين عرق وليسوا عربًا تتبناها الهيئات القبطية على اختلافها، وهي أفكار رددتها جماعة الأمة القبطية قديمًا فتبناها الأقباط المسيحيون في الخارج على نطاق واسع، وفي الداخل بشكل خفي يظهر في بعض الأحاديث التي رددها الأنبا غريغوريوس "أسقف البحث العلمي"، وفي كتابات أبو سيف يوسف، وإن كانت تجد معارضة من بعض أقباط الداخل أمثال إدوار غالى الذهبي وجمال أسعد عبد الملاك وغيرهم.

ويطالب مسيحيو المهجر أن يكون للأقباط المسيحيين في مصر الأفضلية في القبول في الجامعات وفي التعيين والترقية[2]، وإلغاء الخط الهمايوني، وعدم ذكر بند الديانة في بطاقة الهوية أو الأوراق الرسمية، والسماح للأقباط المسيحيين بدخول الكليات المدنية لجامعة الأزهر، والسماح بإقامة جامعة مسيحية، وتمثيل الأقباط المسيحيين بنسب توازي كفاءاتهم في المناصب القيادية العليا في الدولة والجيش والشرطة والجامعات، وحرية اعتناق المسلمين للمسيحية، وإلغاء النص في الدستور على المرجعية الدينية للدولة[3].

ويقوم مسيحيو المهجر باستخدام القانون الدولي والمواثيق الدولية والوساطات التأثيرية للضغط على السلطة من أجل انتزاع ـ ما يعتبرونه ـ حقوقاً للأقباط المسيحيين، وخلق رأي عام عالمي يدعم حقوقهم في مواجهة تعسف السلطات[4]، ويرون أن استخدام الضغوط الدولية على الحكومة المصرية أمر مشروع تمامًا. [5]

والمهاجر الذي يحمل الجنسية الأمريكية ويذهب إلى رجال الكونجرس الأمريكي ليضغطوا على حكومته المصرية يرى أنه لم يذهب إلى حكومة أجنبية إنما ذهب إلى حكومته فهو أمريكي[6]، يعبر عن ذلك قول منير بشاي " رئيس جمعية أقباط كاليفورنيا ": " عندما هاجرنا إلى هذه البلاد وعندما حصلنا

---

[1] محمد جلال كشك: ألا في الفتنة سقطوا، مرجع سابق، ص٣٤.
[2] مجدي خليل: أقباط المهجر، مرجع سابق، ص١٦٠.
[3] نفس المرجع، ص١٥٧ ـ ص١٥٨.
[4] مجدي خليل: نفس المرجع ، ص٤٤.
[5] نفس المرجع، ص١٦١.
[6] نفس المرجع، ص٤٥.

على جنسيتها فإننا أقسمنا على أن نخضع لقوانينها ونقدس دستورها ونعمل لخيرها؛ فقد فتحت أحضانها لنا، فيها نعمل ومن خيرها نأكل، وهواؤها نستنشقه، وفيها اختبرنا أول مبادئ الحرية والديمقراطية والمساواة. .. إن أقباط المهجر ليسوا طابورًا خامسًا يعيشون في وطن ويدينون بالولاء لوطن آخر. [1]

والمصريون الذين خرجوا من مصر بخاصة في السبعينات كانوا من المسلمين ومن المسيحيين، والظروف التي دفعتهم للهجرة سواء كانت ظروفًا سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ظروف واحدة [2]، وأغلب المسلمين اتجهوا إلى الدول العربية البترولية، بينما اتجه أغلب المسيحيين إلى أوربا وأمريكا وأستراليا [3]، وأغلب المهاجرين المسلمين عادوا إلى مصر في السبعينيات، عادوا بأموالهم لاستثمارها في مصر، وقل من لم يعد، بخلاف المسيحيين الذين استوطن أكثرهم بلاد المهجر وعاشوا فيها وابتعدوا بمالهم عن مصر، مما يعكس واقعياً أن المسلمين أكثر ولاءً لمصر عن غيرهم الذين خرجوا منها ولم يعودوا إليها وسلوا سيوفهم عليها.

وإذا كان هناك بعض الأقباط المسيحيين في المهجر يجمعون بين ولائهم لمصر وولائهم للبلاد التي هاجروا إليها فإن هذا الولاء تخفت جذوته بمرور الوقت، فإذا اختفى الجيل الذي هاجر وظهرت الأجيال الجديدة فإنه لن يكون لها علاقة بالوطن الأم وإنما ارتباطها – إن كان هناك ارتباط – سيكون بكنيستها وما تتوهمه من اضطهاد، وستكون مصر وفقًا للمفاهيم السائدة - بين أقباط المهجر - دولة اغتصبها المسلمون من الأقباط المسيحيين ويجب أن تجند كل القوى لطرد المغتصبين وتمكين أصحاب البلاد الأصليين من أن يحكموا بلادهم ويدمروا الأعداء المسلمين المغتصبين. . إن ازدواج الجنسية يعني ازدواج الولاء.

لقد ادعى مسيحيو المهجر أن هناك مخططًا لإبادة المسيحيين في مصر منذ ثورة يوليو، وأن أولى خطوات هذا المخطط تحطيم المسيحيين اقتصاديًا وسياسيًا ثم تجريدهم من ثرواتهم والقضاء على زعامتهم المدنية، والخطوة

---

(1) نفس المرجع، ص٤٥. نقلا عن منير بشاي "بين الوطن الأم والوطن الجديد" مجلة الأقباط، يناير ١٩٩٩

(2) مداخلة للدكتور أسامة الغزالي حرب: رئيس تحرير السياسة الدولية بالأهرام. انظر مجدي خليل: أقباط المهجر، مرجع سابق، ص١٧.

(3) يونان لبيب رزق: المسالة الطائفية في مصر، انظر فرج فودة: مرجع سابق، ص٧٧.

الثانية تحطيمهم علميًا واجتماعيًا بممارسة التمييز ضدهم، والخطوة الثالثة هي إلقاء الرعب في قلوبهم باستخدام الهيئات الدينية والإسلامية المتطرفة، والهدف - حسب زعمهم - هو تحويل المسيحيين إلى الإسلام[1]، فقد استطاعت الصهيونية اختراق الجماعات القبطية المسيحية في المهجر[2]، وظهر أثر ذلك التعاون في السبعينيات في استغلال الحوادث الطائفية المفتعلة من أجل تبرير التدخل في شئون مصر، وساعدتهم بعض الظروف الدولية فارتفع صوتهم ينددون بالاضطهاد واختلطت الحقائق بالمبالغات والتحوير والانفعالات[3]، واستثمار المسيحيين في الداخل لذلك الضغط هو الذي ولد الصدام بين نظام السادات و المسيحيين، ورفع مسيحيو المهجر أصواتهم بالشكوى ضد ما يتصورونه إجحافا دون أن يكون في مقدور الدولة أن تحاسبهم عما يقولون[4]، فلما تحالف نصارى الداخل مع نصارى المهجر ضد مصر حدث الصدام بين الدولة و المسيحيين.

مدارس الأحد

استقرت الإرساليات الأجنبية خصوصًا الأمريكية في مصر منذ عام ١٨٥٥، وتمكنت من اجتذاب بعض الأقباط الأرثوذكس إليها بسبب حداثتها في الخدمات التعليمية والصحية، وأدخل المنصرون أول إنجيل مطبوع من لبنان، وانتشرت في شوارع بعض مدن الصعيد عربات تحمل مطبوعات مسيحية بأسعار رخيصة، فنجحت الإرساليات التنصيرية في تغيير عدد ملموس من المسيحيين لمذهبهم إلى المذهب البروتستانتي والمذهب الكاثوليكي.[5]
كما أن العلمانية قد تزايدت منذ بعثة رفاعة الطهطاوي ١٨٢٦، حيث أثمرت البعثات العلمية التي أرسلها كل من محمد علي باشا، والخديوي إسماعيل في التأثير في فكر الحركة الثقافية والوطنية في مصر، وكان هناك تحد ثالث هو تأثير التيار الإسلامي الذي تبناه الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل، وحساسية المسيحيين من كل توجه إسلامي، أما التحدي الرابع فكان البُعد عن تقاليد الكنيسة المصرية في النسيج والطباعة، والدور العالمي في الحوار

---

[1] أسامة سلامة: مرجع سابق، ص٩. وانظر مجدي خليل "أقباط المهجر" مرجع سابق، ص١٨٦.
[2] إبراهيم عبد السيد "قس": شعب واحد رؤية مسيحية للوحدة الوطنية، مركز يافا للدراسات، ص٣٨.
[3] رفيق حبيب: المرجع السابق، ص٨٠.
[4] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص٢٨٤.
[5] عبد اللطيف المناوي: الأقباط الكنيسة أم الوطن، مرجع سابق، ص٥١: ص٥٢.

اللاهوتي[1] وكانت الكنيسة منغلقة على نفسها وبعيدة تمامًا عن الحياة السياسية والاجتماعية، أي منغلقة على نفسها، فلو" أردت أن تكون مسيحيًا لكان معنى ذلك أن تعزل نفسك عن أسلوب الحياة السائد في المجتمع وإلا فلست بمسيحي، فكلما انشغلت بقضايا أخرى وبما يجري في المجتمع فأنت لست بمسيحي تمامًا". [2]

واجه حبيب جرجس ـ الذي قاد حركة التعليم والنهضة في الكنيسة ـ تلك التحديات بإنشاء المدرسة الإيكليريكية عام ١٩١٠م لتخريج الوعاظ والقسس والكهنة المثقفين وإحياء التقاليد العريقة التي تجعل من القسيس معلمًا ومرشدًا[3]، وفتحت المدرسة أبوابها لأبناء عدد من القسس، وكان رأيه أن هؤلاء بحكم نشأتهم أقرب استعدادًا إلى تلقي التعليم الديني عن غيرهم من الصبيان[4]، وقد تحولت بعد ذلك المدرسة إلى كلية ثم إلى جامعة قبطية. وكانت نشأة مدارس الأحد إتمامًا لمشروع حبيب جرجس لمواجهة تأثيرات المبشرين الأجانب وحماية النشء المسيحي من الإرساليات الأجنبية. وكانت تجذب كل يوم أحد الأطفال والصبية والشباب لدراسة الإنجيل وتاريخ الكنيسة والتراث المسيحي، ومنها تخرج الكثيرون والتحقوا بالكلية الإيكليريكية، وقام حبيب جرجس بدور المربي الديني للأطفال والشباب حتى أصبحت مؤسسات كنسية للتربية والتنشئة الاجتماعية والدينية. [5]

نشأت فكرة مدارس الأحد في أوربا على يد الكنائس الإنجيلية والكاثوليكية ثم انتقلت إلى مصر عن طريق الكنيسة الإنجيلية في عام ١٩١٤م، وطبقت عام ١٩١٨م في الكنيسة الأرثوذكسية[6]، وكان نقص التعليم الديني في المدارس الأهلية والأميرية دافعًا لقيام مدارس الأحد بتخصيص فصل يوم الجمعة لطلبة المدارس الأميرية، وفصل يوم الأحد لطلبة المدارس الأهلية[7]،

---

[1] غالي شكري "المرجع السابق" ص٤٢.

[2] صموئيل حبيب " طريق التحدي قصة حياة القس صموئيل حبيب " ط١، دار الثقافة، ١٩٩٩، ص١٦.

[3] غالي شكري: الأقباط في وطن متغير، مرجع سابق، ص٤١. وتعتبر المدرسة الإيكليريكية تطويرا لمدرسة اللاهوت التى أغلقت منذ القرن الخامس الميلادي إلى أن أعيد افتتاحها وكان أول خريجها حبيب جرجس عام ١٨٩٨. انظر عبد اللطيف المناوي: الأقباط.. الكنيسة أم الوطن، مرجع سابق، ص٥٣.

[4] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص٢٧٧، ص٢٧٨.

[5] رفيق حبيب: الاحتجاج الديني، المرجع السابق، ص١٠٥.

[6] رفيق حبيب: الإحياء الديني، مرجع سابق، ص١٠٥.

[7] رباض سوريال: المجتمع القبطي في مصر في القرن ١٩، مكتبة المحبة، ١٩٨٤، ص١٣٠: ١٣٢.

وقد مرت مدارس الأحد بثلاث مراحل: **الأولى** منذ عام ١٩١٨م كان لها دور ديني إحيائي في مواجهة الإرساليات الأجنبية، **والثانية بعد** ١٩٤٠م كان لها دور هام اجتماعي خيري، **والثالثة** بعد عام ١٩٥٠م كان لها دور سياسي. [١]

وفي النصف الأول من القرن العشرين استطاعت الكنيسة من خلال مدارس الأحد تنشئة جيل كنسي له انتماءاته المحددة وقيمه المعينة وشخصيته المميزة، بحيث ظهرت التنشئة الكنسية من خلال المادة الإعلامية المنشورة والمسموعة والمرئية التي كانت تصدرها الكنيسة، وقد استطاعت حركة مدارس الأحد التوسع في مجالات النشاط لتشمل الجوانب الدينية والحياتية والاجتماعية، فكانت مجالًا يجد فيه الأطفال والشباب فرصة لممارسة النشاط الاجتماعي، ومن خلال هذه البيئة استطاعت حركة حبيب جرجس والجيل التالي له تنشئة الشباب تنشئة جديدة ساهمت في خلق تيارات وأجيال تنتمي إلى هؤلاء القادة. [٢]

ففي مجال التنشئة الدينية كان الوالدان يذهبان لتأدية الشعائر الدينية في الجزء العلوي من الكنيسة، تاركين أطفالهم في الجزء السفلي في رعاية من يلقنهم دروس الأحد[٣]، وفي عام ١٩٤٧م صدرت مجلة شهرية باسم مجلة مدارس الأحد والتي أصبحت صوتًا للمعارضين منذ إنشائها سواء في عهد البابا يوساب والبابا كيرلس السادس، وأخيرًا في عهد البابا شنودة الذي أصدر قرارًا بمنع محرري المجلة من الخدمة في الكنائس عقابًا لهم على معارضتهم. [٤]

وكان خروج جماعة الأمة القبطية من عباءة مدارس الأحد[٥] سبباً في اتهامها بأنها تنظيماً سياسياً، فمدارس الأحد كانت ـ ولازالت ـ تمثل نظامًا أو تكوينًا دينيًا يهدف إلى التنشئة الدينية أي أن وظيفتها الأساسية الرسمية دينية، لكن لها تأثيراتها اجتماعية وسياسية، فالخطاب الرسمي خطاب ديني لكنه يقوم بتوجيه التنشئة الدينية في اتجاه سياسي معين، ومن خلالها ظهر الأثر

---

[١] عزت اندراوس: الارشيدياكون حبيب جرجس،
http: //www. coptichistory. org/new_page_٥٦٩. htm

[٢] رفيق حبيب "دكتو": المرجع السابق، ص١٠٥.

[٣] ميلاد حنا: ساسة ورهبان وراء القضبان، مرجع سابق، ص٩٤، ص٩٥.

[٤] أسامة سلامة، مصير الأقباط في مصر، مرجع سابق، ص٢٥٥.

[٥] غالي شكري: الثورة المضادة، مرجع سابق، ص٢٩٢.

الاجتماعي والسياسي، وقد جذبت الأطفال واستمرت في رعايتهم وتربيتهم دينيًا حتى سن الشباب، ومن خلالها يتكون الفرد الكنسي أو عضو الكنيسة، وبذلك يخرج أعضاء الكنيسة وقيادتها وكوادرها من مدارس الأحد التي أصبحت المؤسسة التكوينية التي تمد الكنيسة برعاتها. [1] فكل قادة الكنيسة وعلى رأسهم البابا شنودة وكذلك الصفوة القبطية تخرجوا جميعاً من مدارس الأحد.

٦. الرهبان الجامعيين والكرسي البابوي

آمنت مجموعات من الشباب بأن الكنيسة القبطية تمثل العنصر الأساسي في حياة المسيحيين في مصر، واعتقدت أن السيطرة على شئون الكنيسة تتركز في أيدي الرهبان الذين يرأسون الأديرة أو يشغلون مراكز الأساقفة، وبالتالي يكونون المجمع المقدس، وكان واضحًا لهؤلاء الشباب أن قوة الكنيسة وقوة المجتمع القبطي تكمن في الأديرة[2]، ولكي ينفذوا إلى أعماق المجتمع القبطي فلابد من السيطرة على الإكليروس[3]، ومن هنا شهدت فترة الأربعينيات من القرن العشرين هجرة مجموعات من الشباب المسيحي من المجتمع إلى الكنيسة " للعمل داخلها وبالتالي العمل داخل المجتمع من خلال الكنيسة". [4] كان ذلك في وقت مشاركة المسيحيين بقوة في الحياة السياسية من خلال حزب الوفد قبل ثورة ٢٣ يوليو، فالمجتمع لم يكن هو الذي عزل المسيحيين، بل المسيحيون هم الذين انسحبوا بناء على عقائدهم ورغبة في اختراق الكنيسة والقضاء على نظامها التقليدي ووصولاً إلى السيطرة على الإكليروس والكنيسة ثم السيطرة على المجتمع.

وكان المشجع الأول على اتجاه الشباب الجامعيين إلى الرهبنة كان القمص مينا المتوحد الذي أصبح بعد ذلك الأنبا كيرلس السادس[5]، ففي عام

---

[1] رفيق حبيب، محمد عفيفي: عصر الإحياء، مرجع سابق، ص٢٠٠، ص٢٠١.

[2] غالي شكري: الأقباط في وطن متغير، مرجع سابق، ص٣٠.

[3] محمد مورو " دكتور": البابا شنودة حوار جديد "يافا للدراسات ١٩٩٠، ص٢٢.

[4] رفيق حبيب: الاحتجاج الديني،مرجع سابق، ص٧٥

[5] البابا كيرلس السادس "١٩٥٩-١٩٧١ " ولد سنة ١٩٠٣م في دمنهور وكان اسمه عازر يوسف، وترهب في دير البراموس باسم مينا البراموسي، ورسم قسًا سنة١٩٣١م ثم قمصًا، تتلمذ في دير البراموس على يد القمص عبد المسيح المسعودي، في سنة ١٩٣٦م ترك الدير واتجه إلى مصر القديمة فاستأجر إحدى طواحين الهواء بتلال جبل المقطم وأقام في دورها الثاني مذبحًا يقدم عليه

١٩٤٧م قام ببناء كنيسة مار مينا بمصر القديمة التي أصبحت مركزًا للنهضة الكنسية المعاصرة تقدم للشباب ما يحتاجونه من فكر ورعاية وإرشاد فالتفوا حوله، وكان من هؤلاء الشباب من يرغب في التكريس والرهبنة فشجعهم الأب مينا وأرسلهم أولًا إلى دير الأنبا صموئيل بالقلمون ثم ذهبوا إلى دير السريان بوادي النطرون[1] الذي كان تحت رئاسة الأنبا ثاوفيليس[2] الذي اهتم بجيل الشباب الجامعيين وفتح لهم الدير واستقبلهم، فجاء للرهبنة الكثير منهم بعد أن تركوا مراكزهم المرموقة، وبدأ بهم نهضة شاملة في الدير وقدموا باكورة إنتاجهم الفكري في مجال اللاهوت والدراسات الآبائية في شكل كتب وكتيبات، ولاسيما بعد شراء مطبعة حديثة لتيسير نشر مؤلفات الرهبان الجدد[3]

وينفي البابا شنودة أن يكون سبب لجوء أولئك المتعلمين إلى الأديرة هو فشل التنظيمات الحزبية في استيعابهم أو في التعبير عنهم مؤكدًا أنهم لم يكن لهم شأن بالسياسة على الإطلاق ولا الأحزاب[4]، إن هذا التيار كان أميل إلى الابتعاد عن السياسة، وكان تركيزه ينصب على المشاركة في إدارة الكنيسة[5]، فظاهرة انضمام الشباب الجامعي إلى الرهبنة لم تكن مصادفة بل كان وراءها

القرابين، على أثر اعتماد لائحة انتخاب البطريرك سنة ١٩٥٧ م وبعد القرعة الهيكلية تمت سيامته بطريركًا سنة ١٩٥٩م، تم في عصره تدعيم صلة الكنيسة القبطية بالكنيسة الحبشية فقد رسم لأثيوبيا بطريركًا جاثليق سنة ١٩٥٩م، ثم وضع حجر الأساس لدير مارمينا بمريوط سنة ١٩٥٩ م، وتم سيامة أساقفة عامون فقد رسم نيافة الأنبا شنودة أسقفًا للمعاهد الدينية والتربية الكنسية، والأنبا صموئيل أسقفًا للخدمات العامة، والأنبا غريغوريوس أسقفًا للدراسات العليا والبحث العلمي، وفي عهده بدأت خدمة كنائس المهجر في أمريكا وكندا وأستراليا وغيرها، ووضع حجر أساس الكاتدرائية المرقسية الجديدة بالأنبا رويس بالقاهرة. وإرجاع جسد القديس مارمرقس إلى القاهرة، تنيح "مات" في ٩ مارس عام ١٩٧١م، ودفن بالأنبا رويس ونقل جسده إلى دير مارمينا بمريوط طبقًا لوصيته، مدة الإقامة على الكرسي البابوي: ١١ سنة و ٩ أشهر و ٢٩ يوما. انظر http: //www. webservicesfree. com/Articles/Christianity-Articles/COPTIC-POPES/popes-arabic/pope-Kyrillos-١١٦. htm

[1] تقرير الحالة الدينية، مرجع سابق، ١٩٩٥، ص١٣٦.

[2] الأنبا ثاوفيليس، أول من قام باستصلاح الأراضي في الدير منذ عام ١٩٤٨ قبل الثورة. انظر غالي شكري: مرجع سابق، ص٤٩. وانظر http: //www. geocities. com/dryoussefnattia/٣١٠. html

[3] غالي شكري: نفس المرجع، ص١٣٧.

[4] عبد اللطيف المناوي: المرجع السابق، ص١٠٣.

[5] رفيق حبيب: الإحياء الديني، مرجع سابق، ص١٨.

منطق محدد في فكره وهدفه[١]، ويروي البابا شنودة أسباب اتجاه الجامعيين إلى الرهبنة قائلًا: " لا يجوز الفصل بين أي تطور وبين الجو العام ففي البداية لم تكن هناك جامعة في مصر ولذلك كان من الطبيعي ألا ينضم متعلمون إلى سلك الرهبنة، كانت الكليات قليلة وكان الجامعيون قلائل، ولكن عندما انتشر التعليم الجامعي كثر المتعلمون في الأديرة، ومع نمو التعليم الديني بدأ كثير من المتعلمين يرتبطون بالكنيسة". [٢]

ومن الرهبان الجامعيين كان نظير جيد الذي أصبح فيما بعد "الأنبا شنودة الثالث"[٣]، وعبد المسيح بشارة أصبح "الأنبا أثانسيوس مطران بنى سويف"، ويوسف اسكندر" صيدلي أصبح "الأب متى المسكين"، وسعد عزيز "الأنبا صموئيل" أسقف الخدمات الاجتماعية الذي حصل على الماجستير في التربية من الولايات المتحدة [٤] وكذلك وهيب عطا الله أستاذ الفلسفة والحاصل على الدكتوراه من بريطانيا الذي أصبح "الأنبا غريغوريوس" أسقف البحث العلمي والتعليم، وهناك عشرات غيرهم، وإذا جمعنا الرهبان وكهنة الكنائس فلربما بلغ الرقم المئات، ويرفض البابا شنودة مصطلح الرهبان الجامعيين ويقول: إنهم

---

[١] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص٢٧٩.

[٢] عبد اللطيف المناوي: مرجع سابق، ص٥٧.

[٣] ولد البابا شنودة الثالث يوم الجمعة ٣ أغسطس ١٩٢٣ في قرية سلام، مركز أبنوب. محافظة أسيوط وكان اسمه قبل الرهبنة نظير جيد روفائيل، التحق بجامعة فؤاد الأول في قسم التاريخ، وحصل على الليسانس بتقدير ممتاز عام ١٩٤٧ وفي السنة النهائية بكلية الآداب التحق بالكلية الإيكليريكية. وبعد حصوله على الليسانس بثلاث سنوات تخرج من الكلية الإيكليريكية ثم عمل مدرسًا للغة العربية واللغة الإنجليزية، وحضر فصولاً مسائيةً في كلية اللاهوت القبطي وكان تلميذًا وأستاذًا في نفس الكلية، ونفس الوقت كان يحب الكتابة وخاصة كتابة القصائد الشعرية، عمل لعدة سنوات محررًا ثم رئيسًا للتحرير في مجلة مدارس الأحد، وفي الوقت نفسه كان يتابع دراساته العليا في علم الآثار، حين التحق بالخدمة العسكرية كان ضابطًا برتبة ملازم. ثم سيم راهبًا باسم الراهب أنطونيوس السرياني في يوم السبت ١٨ يوليو ١٩٥٤، وقد قال أنه وجد في الرهبنة حياة مليئة بالحرية والنقاء، ومن عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٦٢ عاش حياة الوحدة في مغارة تبعد حوالي ٧ أميال عن مبنى الدير، وبعد سنة من رهبنته تمت سيامته قسًا، أمضى ١٠ سنوات في الدير، عمل سكرتيرًا خاصًا للبابا كيرلس السادس في عام ١٩٥٩ ثم رُسِمَ أسقفًا للمعاهد الدينية والتربية الكنسية، وكان أول أسقف للتعليم المسيحي وعميدًا للكلية الإيكليريكية، وذلك في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٢. انظر

. http: //www. arabchurch. com/forums/archive/index. php/t-١٥٨٥٧. html

[٤] تقرير الحالة الدينية " مرجع سابق " ص١٣٧. الأنبا صموئيل توفي في حادث المنصة عام ١٩٨١

كانوا خدامًا روحيين في مدارس الأحد لطابعهم الروحي وفهمهم العميق للرهبنة، ولأنهم كانوا يشكلون مناخًا مغايرًا للمناخ القديم. [١]

نظر الرهبان القدامى إلى الرهبان الجدد بصفتهم منافسين لهم، وواجهت بعض الرهبان الجدد المتاعب، ونجح البعض منهم، واستمر ولم ينجح البعض الآخر وفر إلى أديرة جديدة أو إلى التوحد " العزلة "، فقد كان الجيل الجديد على مستوى ثقافي أكبر ومستوى اجتماعي أعلى من الجيل القديم، وكان الراهب المثقف في الجيل القديم نادرة من النوادر، فكانت المنافسة بين القدماء والجدد نتيجة التفاوت الثقافي؛ لأن المستوى الثقافي والروحي الأرفع يؤهل صاحبه لأمور وأشياء يحرم منها أصحاب المستويات الثقافية الأدنى، لذلك تولد الشعور بالمنافسة[٢]، فالجيل القديم من الرهبان الذي يريد المحافظة على مكانه والجيل الجديد الذي يريد أن يرى مكانه وموقعه وأن يحقق طموحاته في النهوض بالكنيسة بل والسيطرة عليها.

كانت بداية الجيل الجديد داخل الكنيسة في خمسينيات القرن العشرين ذات منطلقات دينية، وكان تركيزه الأول على القضايا الدينية قبل الدخول في القضايا الاجتماعية، مع الرغبة في تكوين مجتمع داخل الكنيسة، مما أدى إلى وجود فترة انعزال بين الكنيسة والمجتمع وبين رجال الدين الجدد والمجتمع[٣]، وجاءت الفرصة بعد وفاة البابا يوساب الثاني ١٩٥٦م، فحاول الجيل الجديد تقديم نفسه للعرش البابوي حيث رشح للانتخاب متى المسكين، مكاري السرياني "الأنبا صموئيل"، وانطونيوس السرياني "البابا شنودة فيما بعد"، فحصل متى المسكين" على ٥٤٠٠ صوت "ومكاري السرياني" على ٥٣٠٠ صوت "وأنطونيوس السرياني" على ٥٢٠٠ صوت[٤] وكان واضحًا أن تيار مدارس الأحد هو التيار الأقوى وأن أفراده مرشحون لملء الكرسي الشاغر، وكان المجمع المقدس يمثل العمود الفقري للسلطة الكهنوتية ويضم القوى التقليدية. [٥]

---

[١] غالي شكري: الأقباط في وطن متغير، مرجع سابق، ص٤٨.

[٢] حديث الأنبا شنودة عند غالي شكري: المرجع السابق، ص٤٩.

[٣] رفيق حبيب "دكتور": الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر، مرجع سابق، ص٤٠

[٤] رفيق حبيب "دكتور": الإحياء الديني، مرجع سابق، ص٨٤.

[٥] غالي شكري " دكتور": الأقباط في وطن متغير، مرجع سابق، ص٥١.

وخوفًا من وصول هذا الجيل إلى العرش البابوي قام المجمع المقدس بتغيير لائحة اختيار البابا عام ١٩٥٧م[١] بحيث يستحيل الترشيح للكرسي البابوي لمن هم أقل من أربعين عامًا ساعة خلو الكرسي البابوي، ولتهدئة الخواطر أدرج الأنبا أثناسيوس مطران بنى سويف اسم الراهب مينا المتوحد بوصفه المعلم والمرهبن لهؤلاء الشباب المرغوب فيهم.[٢]

لقد واجهت اللائحة الصادرة في ١٩٥٧/١١/٣م لاختيار البابا معارضة شديدة في البيان الذي أصدره المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس مساء السبت ١٩٥٧/١١/١٦م وأيده المجلس الملي المحلي الغربي بالإسكندرية في ١٩٥٧/١١/١٩م حيث سجل كلا المجلسين أسفه لما ورد بلائحة ترشيح وانتخاب البابا البطريرك من مخالفات صارخة للقوانين الكنيسة والمناقضة لمبدأ "حق الشعب في اختيار راعيه"، وتقاليد الكنيسة التي تحتم عدم اختيار أي راع مهما تكن درجته إلا بتزكية شعبه واختياره الحر ورضائه المطلق. . فقد ورد بالمادتين ٨ ، ٩ من اللائحة نصوص اختزلت عدد الناخبين اختزالًا شديدًا في ردة لما كانت عليه لائحة ١٩٢٧م، فتقلص عدد الناخبين في الانتخابات التي تمت في ١٩٥٩/٤/١٧م إلى عدد ٦٢٢ ناخبًا خلافًا لقوانين الكنيسة المستقرة، كما أعطت للمطارنة والأساقفة حق ترشيح أنفسهم وحق تعيين الناخبين أي أن المرشحين هم الذين يحددون ناخبيهم أو الأغلبية العظمى منهم.[٣]

---

[١] لائحة عام ١٩٥٧ هي التي تحكم عملية اختيار بطريرك جديد للأقباط الأرثوذكس في مصر، وقد وضعت بعد وفاة الأنبا يوساب الثاني بعام واحد وعلى أساسها تم انتخاب البابا كيرلس السادس عام ١٩٥٩ والبابا شنودة الثالث عام ١٩٧١، وتنص اللائحة علي قيد الناخبين الذين يحق لهم التصويت في كشوف وهم أعضاء المجمع المقدس المكون من الأساقفة على مستوى مصر والموجودين في بلاد المهجر ويضاف إليهم الأراخنة "وجهاء الأقباط في المدينة التي تقع بها المطرانية" ممثلين للمطرانيات المختلفة على مستوى مصر. ويبلغ عدد تلك المطرانيات ٦٠ مطرانية على مستوى الجمهورية ويتم اختيار ١٢ من الأراخنة من كل مطرانية. أما بالنسبة لمن له حق الترشيح لمنصب البابا فإن اللائحة تقصر الترشيح على الرهبان فقط أي من غير المتزوجين، لذلك يمتنع القساوسة والقمامصة وتسمح للأساقفة العامين شريطة أن يكون الراهب أو الأسقف العام قد أمضى نحو ١٥ عاما من الرهبنة، وتمنع اللائحة ترشيح الأساقفة المسئولين عن إيبارشيات أو رعايا، ويتم تصويت أعضاء المجمع المقدس على المرشحين على أن تجرى قرعة بين الثلاثة أصحاب الأصوات الأعلى في صندوق صغير يتم وضعه على الهيكل، ويختار منه طفل صغير ورقة واحدة والاسم الذي تكشف عنه الورقة يصبح بطريرك الكنيسة القبطية. انظر،
http: //www. alarabiya. net/save_print. php?save=١&cont_id=٣٤٤٤٧

[٢] عبد اللطيف المناوي: مرجع سابق، ص٥٨. وانظر أيضا ايريس حبيب المصري " مرجع سابق " ص١٠. وكانت هذه هي المرة الأولى التى يحدد فيها سن المرشح للكرسي البابوي فقد كان الأنبا أثناسيوس بطريركا وهو في سن السابعة والعشرين

[٣] إبراهيم عبد السيد " قس": لابد من قانون جديد لاختيار البابا، الأخبار، ١٩٩٩/٦/٧، ص٤.

وأشار الأنبا غريغوريوس إلى أن لائحة ١٩٥٧م لائحة خاطئة فهي لائحة ليست إنجيلية وتعارض الكتاب المقدس نصًا وروحًا، وكذلك القوانين الكنيسة شكلًا وموضوعًا [١]، فالسماح بترشيح المطارنة والأساقفة حتى ولو كانوا من الأساقفة العموميين " الذين بلا إبراشيات " يتعارض مع القوانين الكنيسة التي تمنع الاختيار مرتين لدرجة الأسقفية البطريركية لأنهما درجة واحدة[٢]، كما أن تحديد الفئة التي يتم اختيار المرشح منها من فئة الرهبان الذين لم يسبق لهم الزواج سواء أكان مطرانًا أو أسقفًا أو راهبًا فيه تناقض واضح ونصوص الإنجيل الذي أوجب صراحة حتمية أن يكون متزوجًا.[٣]

أخرت لائحة ١٩٥٧م وصول جيل الرهبان الجامعيين إلى كرسي البابوية لكنهم استطاعوا الوصول بمعلمهم مينا المتوحد إلى العرش البابوي فأصبح البابا كبرلس السادس، إلا أنه لم يكن يمثلهم تمامًا وإن كان قد فتح لهم أبواب النفوذ في المجتمع القبطي عبر مدارس الأحد أو إنشاء إبراشيات جديدة يسيطرون عليها[٤]، ومن خلال ذلك اتسع دور الكنيسة ومفهومها وصورتها لدى المجتمع لتصبح مجتمعًا بديلًا يعيش فيه القبطي ويجد فيه ما يحتاجه من إشباع نفسي واجتماعي فقد اهتم رجال الدين الجدد بمشكلات الشباب الدينية والحياتية العامة، وكما فتح القمص مينا المتوحد أبواب دير وادي النطرون للوافدين الجدد من الرهبان الشباب بدأ البابا كيرلس يستعين بهم، فعين نظير جيد "انطونيوس السرياني" سكرتيرًا للبابا في عام ١٩٥٩م[٥]، ثم أنشأ البابا كيرلس للرهبان الشباب أسقفيات خالية لأول مرة أسقفيات لا تمثل مناطق جغرافية "أساقفة دولة" أي أساقفة متفرغون لمهام معينة دون الارتباط بمناطق جغرافية أو سكانية معينة، وقد عبرت هذه الخطوة عن روح التغيير داخل الكنيسة القبطية[٦]، فعين أو رَسَمَ سعد عزيز "مكاري السرياني" أسقفًا للخدمات ومسئولًا عن العلاقات الدولية للكنيسة باسم الأنبا صموئيل، ورسم وهيب عطا

---

[١] أسامة سلامة: مصير الأقباط، مرجع سابق، ص٥٣.
[٢] إبراهيم عبد السيد " قس": نفس المرجع السابق والصفحة .
[٣] الأخبار، ١٩٩٦/٨/١١.
[٤] عبد اللطيف المناوي: المرجع السابق، ص٧٧.
[٥] غالي شكري: أقباط في وطن متغير، مرجع سابق، ص٥٠.
[٦] محمد حسنين هيكل "خريف الغضب" مرجع سابق، ص٢٨٨.

الله أسقفًا للبحث العلمي باسم الأنبا غريغوريوس، ورسم نظير جيد "الراهب انطونيوس السرياني" أسقفًا للتربية الكنيسة باسم الأنبا شنودة[1].

أصبح الأنبا شنودة بصفته أسقفًا للتربية الكنيسة والكلية الإيكليريكية والمعاهد الدينية المسئول الأول عن التوجيه الديني بالكنيسة، وكان عليه ألا يلقي دروسًا أو محاضرات حسب التقاليد الكنيسة حتى لا تضيع هيبة الأسقفية، لكنه بعد أسبوعين فقط وقف أمام السبورة ليشرح درسًا، فكان أول أسقف يفعل ذلك[2]، ونتيجة لاتصاله المباشر بالمسيحيين زادت شعبيته حتى وصل الحاضرون لدروسه إلى عشرة آلاف[3]، وكانت عظاته في الستينيات تعالج الجوانب الاجتماعية والسياسية وتلك الخاصة بالدولة في قالب ديني[4] مما أغضب البابا كيرلس خوفًا من أن يؤخذ ذلك على الكنيسة، وأحس أن الأنبا شنودة لا يطيع تعاليمه فقرر نفيه إلى دير وادي النطرون، لكن الأنبا شنودة أثار عاصفة من الاحتجاج في أواسط الشباب، ولم يلبث البابا كيرلس أن أعاد الأنبا شنودة المتحمس إلى المعجبين به في القاهرة.[5]

وفي منشور لمسيحي المهجر اتهموا البابا شنودة بأنه حرض أتباعه على التجمهر والتظاهر أمام الكاتدرائية والهتاف مطالبين بسقوط البابا كيرلس، وقد قبض على المتظاهرين ولكن تدخل البابا كيرلس لدى الرئيس عبد الناصر حتى أفرج عنهم[6].

لقد احتاج البابا كيرلس لدعم الرهبان الشباب في مواجهة القوى التقليدية الكنيسة ومواجهة المجمع المقدس"الإكليروس"، فكان لابد من قوة يستند عليها وباستعانته بعدد من أولاده الرهبان الشباب كي يخدموا معه أصبح جسرًا بين القديم والجديد[7] "ورسامته لأولاده كان يضمن بها اتجاه المجمع المقدس

---

[1] عبد اللطيف المناوي: مرجع سابق، ص٦٩. وقد ذكر الأنبا شنودة: " أن البابا كيرلس استحدث الأسقف العام وكنت أنا أول أسقف عام يرسمه فرسمت أسقفا عاما للتعليم ومعي الأنبا صموئيل أسقف عام للخدمات وتقسيم الأبرشيات هو الذي بدأه فمثلا أبرشية الجيزة والقليوبية أصبحت أسقفيتين وكذلك الحال لبعض الابيرشيات الأخرى مثل الدقهلية ودمياط وكان يرسمه أسقفا قديما على إحدى الإيبرشيتين والآخر جديدا ". انظر، نفس المرجع، ص٧١.

[2] غالي شكري: الأقباط في وطن متغير، مرجع سابق، ص٦٢.

[3] غالي شكري: ص٦٢، ص٦٣.

[4] رفيق حبيب: الإحياء الديني، مرجع سابق، ص١٠٠.

[5] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص٢٩٠.

[6] انظر المنشور عند أسامة سلامة: مصير الأقباط، مرجع سابق، المنشور رقم ١١. لاحظ كيف عاد شنودة إلى منصبه.

[7] عبد اللطيف المناوي: مرجع سابق، ص٧٠. المجمع المقدس هو الذي ثار على الأنبا يوساب وعزله

بمعنى أنه يستخدم الجيل الجديد كقوة في يده في مواجهة المجمع المقدس، وقد انتصر بذلك فعليًا على التقليديين من الجيل القديم.[1]

ولكن قوة الرهبان الجدد بدأت تفرض أسلوبها وطريقة عملها عليه ففشل البابا كيرلس في فرض أسلوبه على الأنبا شنودة، واضطر إلى إعادته رغم رفضه لتوجهاته السياسية حينما اعتمد الأنبا شنودة على شعبيته في فرض أسلوبه الجديد على الكنيسة، بل زادت شعبية البابا شنودة بعد إنشاء الكاتدرائية المرقسية بالعباسية واستحدث درسًا ثابتًا يوم الجمعة، وكان الألوف يتقاطرون لسماع الأنبا شنودة الذي أصبح معبود الشباب القبطي.[2]

وكانت قيادة الأنبا شنودة لمدارس الأحد بصفته أسقفًا للتعليم ومسئولًا عن كل المعاهد الدينية والكلية الإيكليريكية من العوامل التي جمعت الشباب حوله وخلقت بالتالي أجيالًا متتالية تتبع فكره[3]، حيث أدخل أفكارا جديدة في الفكر الأرثوذكسي، وسعى إلى إحياء بعض ما أهمل من التراث، وبهذا استطاع تقديم فكر روحي إنجيلي جمع بين التقليد الكنسي الأرثوذكسي والاتجاه الروحي الإنجيلي المحافظ مقدمًا بذلك تيارًا جديدًا يميل إلى المحافظة الأرثوذكسية، ونشأ التيار الجديد تدريجيًا بحيث إن الشعب الأرثوذكسي تقبله دون أن يشعر بالاغتراب تجاه ما به من فكر جديد[4]، وكان يركز على القضايا السياسية من خلال الدين.[5]

تزايدت قدرة الكنيسة على جذب الشباب القبطي إليها خصوصًا بعد هزيمة ١٩٦٧م[6] لغياب التنظيمات الشعبية السياسية وضعف الحركة الجماهيرية المشاركة في السياسة وضعف التكوينات الديمقراطية في الحياة السياسية أو النقابية[7]، فلما قدمت الكنيسة البديل اتجه الشباب القبطي نحوها، وبدأت حملات ما سُمي بالتربية الكنسية[8]، ونتيجة لإيمان الأنبا شنودة بأن

---

[1] غالي شكري "دكتور": مرجع سابق "ص ٥٧.

[2] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص٢٨٩.

[3] رفيق حبيب: الإحياء الديني، مرجع سابق، ص١٠٥.

[4] نفس المرجع، ص٨٧.

[5] محمد مورو "دكتور": البابا شنودة حوار جديد، مرجع سابق، ص٢٧.

[6] رفيق حبيب: الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر، مرجع سابق، ص٤٠.

[7] طارق البشري "مستشار": الأقباط والمسلمون، مرجع سابق، ص٦٤٤.

[8] محمد مورو " دكتور": البابا شنودة حوار جديد، مرجع سابق، ص٢٧. وانظر ميلاد حنا: نعم أقباط لكن مصريون، مكتبة مدبولي، ص١٩٨.

الكنيسة مؤسسة شاملة ومكلفة بأن تقدم حلولًا لكل المشاكل المتصلة بالدين والدنيا.[1]

وقد مر فكر الأنبا شنودة بعدة مراحل بدأها بالتركيز على العبادة والممارسات الدينية والفكر الديني والبعد عن الصراعات الكنيسة، " فكان ينعزل في مغارة تبتعد عن الدير ١٠ – ١٢ كيلو متر يبقى فيها لأسابيع طوال لا يرى وجه إنسان"[2]، ثم الاهتمام بالشئون الكنيسة والقضايا الحياتية والاجتماعية العامة وربطها بالوضع السياسي.[3] وكانت لديه فرصة أوسع من غيره باعتباره أسقفًا للتعليم، فلقد كانت فصول التربية الكنيسة تمتلئ بالرجال والنساء، كما أن مدارس الأحد تمتلئ بالأطفال، وأنشأ فصولًا خاصة لخدم الكنيسة، وكانت دراسة الإنجيل بالطبع تقود إلى مناقشات واسعة حول القضايا الاجتماعية وعلاقات الطبقات بل وتنظيم الأسرة. . الخ [4] وخلال وجوده أسقفًا للمعاهد الدينية تضاعف عدد الطلبة من ١٠٠ إلى ٢٧٠ طالبًا، وفي القسم الليلي من ٣٠ إلى ٣٠٠، وأحدث انقلابًا في نظام الكلية الإيكليريكية حين سمح للفتيات بالالتحاق بها في القسم الليلي كما فتح أبواب الكلية الإيكليريكية لكل من يريد حضور المحاضرات بعد أن كانت للطلبة فقط، وحين ضاقت مدرجات الكلية بالحاضرين نقل محاضراته إلى الكاتدرائية. [5]

استطاع الأنبا شنودة أن يكون نجمًا لامعًا، وكان وراء نجوميته أسلوبه في الوعظ والموضوعات التي يطرحها في عظاته، حيث قدم موضوعات للشباب قادرة على جذب اهتمامهم، وكانت تركز على ما يعاينه الشباب من مشكلات وما قد يواجهونه من ظلم اجتماعي، وربط بين الدين والظلم الاجتماعي والعدالة في قالب واحد، فجعل من الدين رؤية اجتماعية عامة، وأصبح التدين في أحد أهدافه وسيلة لتغيير الحياة[6]، حيث استغل المكانة الدينية في الوصول إلى الزعامة السياسية للأقباط،[7] فكانت انطلاقته وشعبيته.

---

[1] عبد اللطيف المناوي: مرجع سابق، ص١١١.
[2] غالي شكري: مرجع سابق، ص٤٦.
[3] رفيق حبيب: الإحياء الديني، مرجع سابق، ص٩٤، ص٩٥.
[4] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص٢٩٠.
[5] رجب البنا: الأقباط في مصر والمهجر، دار المعارف، ١٩٩٨، ص٣٣، ص٣٤.
[6] رفيق حبيب: الاحتجاج الديني، مرجع سابق، ص٤٢.
[7] نفس المرجع، ص٥١.

كما استطاع الجيل الجديد وعلى رأسهم الأنبا شنودة والأنبا صموئيل والأنبا غريغوريوس تكوين قاعدة شبابية لكل منهم وخاصة في مرحلة الستينيات مما شكل قوة ضغط كانت تساعدهم وتحميهم في معاركهم مع التيار المحافظ من الجيل السابق عليهم[1]، واستشعر الرهبان والأساقفة القدامى الخطر من الأساقفة المثقفين، فانتقدهم الأنبا شنودة في كتاباته قائلًا: " كانوا قممًا عالية ولهم قواعد شعبية عريضة ثم استهانوا بهذه القواعد الشعبية واكتفوا بمراكزهم كقمم، وأخيرًا وجد من يسحب هذه القواعد من تحتهم وبقوا قممًا بلا قواعد معلقة في الهواء". [2]

استغل شنودة إشرافه على مدارس الأحد في نشر أفكاره، واعترف قائلًا: "أعطتني مجلة مدارس الأحد الفرصة حتى أتكلم في سياسة الكنيسة، كنا نتكلم عن المبادئ وليس الأشخاص، وكانت هذه الفترة فرصة لدراسة قوانين الكنيسة وأنظمتها وواجب الرعاة والكهنوت، كما أعطتنى فكرة عن معلومات كنائسية وجعلتني أضع يدي على الأخطاء التي يمكن أن توجد وما ينبغي عمله من أجل إصلاحها، هذا ساعدني فيما بعد عندما أصبحت بطريركًا".[3]

ولكن يبدو أن القلق من النشاط الزائد للأنبا شنودة والأساقفة الشباب جعل البابا كيرلس السادس يصدر قرارًا بألا يذهب أو يعظ أحد من الأساقفة في الكنائس إلا بإذن منه، لذا تركز نشاطه في كنيسة "الأنبا رويس" في القاهرة، واقتصرت المحاضرات على الكلية الإيكليريكية، وفي عام ١٩٦٥م قام البابا كيرلس بمنعه أيضًا من إلقاء المحاضرات في قاعة الكلية الإيكليريكية وكتب تعهدًا بألا يستخدم القاعة طالما أن البابا لا يريد، ولم يعد إليها إلا في عام ١٩٦٨م، ويبدو أن توتر العلاقات بين البابا كيرلس والأنبا شنودة سببه انتقاد الأنبا شنودة لأسلوب رسامة الأساقفة ومنح الرتب الكهنوتية؛ لأن شعب الكنيسة لم يشارك في هذا الاختيار، وظل يردد "إن من حق الشعب أن يختار راعيه". [4]

---

[1] نفس المرجع، ص١٠٣.
[2] غالي شكري: الأقباط في وطن متغير، مرجع سابق، ص٦٧.
[3] عبد اللطيف المناوي: الأقباط.. الكنيسة أم الوطن ؟، مرجع سابق، ص٩٨.
[4] غالي شكري: نفس المرجع ص٦٧، ص٦٨.

كان تبرير الأنبا شنودة أن رؤساء الكنيسة إذا رسموا كاهنًا قسيسًا كانوا لا يأخذون رأي الشعب، بينما قوانين الكنيسة تقول: إن من حق الشعب أن يختار راعيه، ولهذا السبب كانت تثور مشاكل أحيانًا بين الشعب وبين رؤساء الكنيسة عند اختيار الأساقفة، ولم يكن المطران يعبأ كثيرًا برأي الشعب، وكان هذا يطلق في نفوس الناس شعورًا بأنه كان من الممكن أن يأتي من هو أكثر صلاحية ممن اختاره رؤساء الكنيسة، وكان هناك مشاكل بين رجال الدين والمطارنة ورؤساء الأديرة والمجلس الملي تصل أحيانًا إلى ساحات المحاكم، ولم يكن رجال الدين أو الكهنوت يتمتعون بشعبية كبيرة بين الناس، وكان ممثلو المسيحيون الفعليون وزعماؤهم هم وكلاء المجلس الملي أو بعض الشخصيات القبطية وأصحاب المناصب الرفيعة في الدولة.[1]

ويلاحظ في حديث البابا شنودة تناقض انفعالي، فعندما تم ترسيمه أسقفًا للتعليم والإشراف على الكلية الإيكليريكية لم يأخذ البابا كيرلس رأي شعب الكنيسة في ذلك، وسرعان ما خالف الأنبا شنودة الأعراف الكنيسة حيث اتجه إلى التدريس بنفسه وسعى إلى الحصول على شعبية كبيرة من خلال محاضراته التي تمتلئ بالإيماءات السياسية والنقد للآخر، ويبدو أن هذا النقد للأساقفة القدامى كان محاولة لهدم ما تبقى لهم من نفوذ وصولًا إلى السيطرة الكاملة على الكنيسة مما جعل البابا كيرلس يتخذ موقفًا تجاه ذلك.

كانت المشكلات سطحية لا تعني الصدام بين البابا والأساقفة الشباب فقد حقق البابا كيرلس عن طريق أولئك الأساقفة المزيد من التطوير في وضع الكنيسة ومكانتها ودورها خاصة الحوار مع الطوائف المسيحية الأخرى والاهتمام بأقباط المهجر والتعامل مع المجالس المسيحية العالمية "الحركة المسيحية المسكونية"، وقد تميز الجيل الجديد بالدقة، فكان منهم من يعبر عن البابا كيرلس في القضايا والموضوعات السياسية، ومنهم من يهتم بمسيحي المهجر والكنائس المسيحية في العالم "الأنبا صموئيل"، ومنهم من يهتم بالشباب ومدارس الأحد "الأنبا شنودة"[2]، وبالتالي بدأ الجيل الجديد يباشر دوره القيادي في تغيير وضع الكنيسة في المجتمع.

---

[1] عبد اللطيف المناوي: الأقباط.. الكنيسة أم الوطن ؟، مرجع سابق، ص٩٨، ص٩٩.

[2] رفيق حبيب: الإحياء الديني، مرجع سابق، ص٨٥. وانظر أيضا إيريس حبيب المصري: قصة الكنيسة القبطية، جزء ٧، مكتبة المحبة، القاهرة، ١٩٨٨.

لكن ظهر اتجاه آخر بين الرهبان الجامعيين تزعمه متى المسكين[1] "حيث كان يرى أن الدين علاقة بين الله وبين ضمير الفرد، وأنه لا ينبغي أن تكون علاقة بالسياسة"[2]، وهو أول اتهام ذا قوة للتيار الجديد بالخروج على روح المسيحية، وقد رصد تقرير الحالة الدينية في مصر نقطة تحول في تاريخ الرهبنة المصري وهي المتمثلة في ذهاب الأب متى المسكين ومجموعة من الرهبان المثقفين إلى دير القديس مكاريوس عام ١٩٦٩م حيث بدأت ملامح نهضة ديرية في مصر واستقبلت الأديرة الأخرى الشباب المتعلم وتمت رهبنتهم تحت تأثير الموجة الجديدة للرهبنة[3] فيما سمي بيوت التكريس، حيث أخذت الكنيسة الأرثوذكسية موقفًا رسميًا رافضًا لها مما أدى إلى عزل هذه البيوت نسبيًا عن الكنيسة لمنع تأثيرها على الكنيسة ومنع انتشار أثرها على المستوى القيادي حتى لا تتحكم في فكر الكنيسة وتسيطر عليها حيث يميل الفكر السائد فيها إلى الروحانية الإحيائية وتميل إلى عزل الكنيسة عن الصراع السياسي مما قد يؤثر على دورها المجتمعي. [4]

اشتد الخلاف بين الأنبا شنودة – بعد توليه العرش البابوي– وبين متى المسكين، حتى وصل الأمر إلى أن أمر البابا شنودة بحرق كتبه وعدم توزيعها على الكنائس واتهامه بالزندقة في المجالس الخاصة. [5]

---

[1] ولد الأب متى المسكين عام ١٩١٩، وكان يرى أنه الأحق بالبابوية، لأنه أكبر من البابا شنودة بنحو ٤ سنوات، كما أنه أقدم منه في سلك الرهبنة بنحو ست سنوات، وعندما غضب الرئيس السادات من البابا شنودة عام ١٩٨١، استقبل الأب متى المسكين وعرض عليه . حسب رواية مؤيدي الأخير . أن ينصبه بابا للأقباط، فرفض الأب متى المسكين، ونصح السادات بالتعامل مع البابا كزعيم روحي، في حين يقول معارضو الأب متى المسكين: إنه كان وراء فكرة استبعاد البابا شنودة آنذاك، وإبقائه في الدير، واختيار لجنة خماسية تدير شئون الكنيسة لم يكن من ضمنها، وقد آثر الأب متى المسكين الصمت طوال السنوات التي تلت استبعاد البابا منذ ١٩٨١، وتفرغ لتأليف الكتب الدينية والفلسفية، وقد منع البابا شنودة بيع وتوزيع بعضها في مكتبات الكنائس القبطية، وظل الأب متى المسكين لا يحمل سوى رتبة قمص، ولم يتم اختياره أسقفًا حتى رحيله، ويؤكد مؤيدوه أنه رفض أية رتبة كنسية أعلى، وأنه كان يقول لهم في عظاته وجلساته الروحية: إن الراهب الذي ترك العالم وتفرغ للعبادة يجب ألا ينشغل إلا بالصلاة والصوم والقـــــــــــــــــراءات الكنســـــــــــــــــية.

ويضم دير الأنبا مقار الذي شهد وفاة الأب متى ١٥٠ راهبًا، ويعتبر أغنى أديرة الأقباط والأكبر مساحة، حيث كان السادات قد أهداه ٣٠٠ فدان انظر

http: //www. egyptianoasis. net/forums/showthread. php?t=١٧٧٤

[2] عبد اللطيف المناوي: المرجع السابق، ص١١١.

[3] "تقرير الحالة الدينية ١٩٩٥، ص١٣٧.

[4] رفيق حبيب: الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر، مرجع سابق، ص١٧٩.

[5] أسامة سلامة: مصير الأقباط في مصر، ط١، دار الخيال، مارس، ١٩٩٨، ص٤٧، ص٤٨.

٧. علاقة البابا كيرلس بالرئيس عبد الناصر

سأل مندوب الأهرام البابا كيرلس السادس: ما هو أحسن كتاب قرأته غير الإنجيل؟ فأجاب: لم أطالع أي كتاب بخلاف الكتاب المقدس وكتب النسك والعبادة[١]، وظهر البابا كيرلس بصورة قائد لا يحمل خططًا للمستقبل وليس في ذهنه مشاريع قابلة للدراسة، وبلا طموحات واضحة، كما بدأ سلبيًا لا يتمتع بثقة في النفس تجعله كفيلًا بالحديث عن المستقبل.[٢]"، وأخذ الجيل الجديد عليه انصرافه للأمور الدينية وحدها وعدم إدراكه أن السياسة جزء من وظيفته، فيمكن لراهب مثل البطريرك أن يسيطر على خيال القبط وأن يحركهم بمثل الصدمة الكهربائية إلى العمل فيتحول من النظر وحيد الجانب للعالم الآخر إلى الاهتمام بالمشاكل الحديثة، وأن المخاطر المحدقة بالديانة المسيحية وقلة عدد المسيحيين في الوظائف الكبرى وغيرها يمكن أن تحفز على هذا التحول وأن تصوغ راهبًا في هالة بطولية يتحدى الأغلبية المسلمة والضغوط المتعددة ضد الأقلية. [٣]

وعُرِفَ البابا كيرلس بين المسلمين والمسيحيين بأنه رجل روحاني زاهد، وكان رائجًا أن صلاته تحقق المعجزات في الشفاء من الأمراض، وأهم من ذلك أن علاقته بالرئيس عبد الناصر كانت طيبة، وقد انتشرت بين المسيحيين قصص كثيرة، ومنها أن الرئيس كان يلجأ إليه عندما تمرض زوجته أو أحد أبنائه لكي يحضر البابا إلى منزله ويصلي للمريض حتى يشفى، وهذه قصص يبدو أن بعض المسيحيين روجوها كسبيل لإثبات أن بابا المسيحيين هو الذي يصلي من أجل شفاء أبناء عبد الناصر[٤] وربما بإشاعة أن للبابا كيرلس قدرة على شفاء المرضى وهذا ما يعتقده كثير من المسيحيين إلى الآن.

كما روج المسيحيون لقصة تفيد أن البابا أنقذ الرئيس عبد الناصر من الموت عندما جاء عدد من الرهبان يطلبون لقاء الرئيس في منزله فاتصل صلاح الشاهد رئيس الديوان برئاسة الجمهورية بالبابا للتأكد من الأمر فقال له: قدم لهم شايًا بالحليب، فإذا شربوه فإنهم ليسوا رهبانًا ولا كهنة؛ لأن هذه الأيام

---

[١] رفائيل أفامينا "قس": مذكراتي عن حياة البابا كيرلس السادس، ج ٢، دار نوبار للطباعة، ص١٨..

[٢] نفس المرجع، ص١٨، ص١٩.

[٣] طارق البشري " مستشار": المسلمون والأقباط، مرجع سابق، ص٦٩٩.

[٤] موسى صبري: السادات الحقيقة والأسطورة، مرجع سابق، ص١٠٥.

صيام ولا يستطيع رجل دين مسيحي تناول الحليب، وبالفعل شربوا الشاي بالحليب فقبض عليهم واكتشف أنهم تنكروا في زى الرهبان من أجل قتل الرئيس. [1] بينما ذكر البابا شنودة أن البابا كيرلس لم يكن على وفاق مع الرئيس عبد الناصر في سنواته الأولى[2]، وكان سبب فتور العلاقة " أن عددًا من شباب الكنيسة طرح شعار "إن البابا يُزار ولا يزور، وأن من يريد رؤيته يأتي إليه"، ويبدوا أن الروايات السابقة حول صلاة البابا كيرلس من أجل شفاء بنات الرئيس كانت بغرض تحسين العلاقات بين الطرفين وهو ما حدث بعد ذلك، فعمل الرئيس على رفع قدر الكنيسة المصرية فكان أول من كتب لقب البابا في القرار الجمهوري بعد أن كان يطلق عليه غبطة البطريرك، وذلك حتى يكون مساويًا لبابا روما. [3]

وسارت العلاقات بين الرئيس عبد الناصر والبابا كيرلس في إطار من التفاهم والود؛ لأن البابا لم تكن لديه أية تطلعات سياسية أو دنيوية، وركز جهوده في رفع مستوى الطائفة دينيًا وثقافيًا، وهي أمور كانت تتماشى مع التقاليد الأصيلة للكنيسة المصرية في الفصل بين الدين والدولة، وفي نفس الوقت تتفق مع اتجاه الرئيس عبد الناصر في إبعاد الصبغة الدينية عن شئون الحكم[4]، وكان فهم البابا كيرلس لطبيعة الرئيس سبب غضبه من الإسقاطات السياسية للأنبا شنودة وغيره خوفًا على الكنيسة ورغبة منه في عدم الاصطدام بالدولة.

وقد تحسنت العلاقات بينهما إلى درجة أن أصبحت فترة رئاسة البابا كيرلس للكنيسة المصرية فترة استقرار حميم للعلاقات بين الكنيسة والدولة[5]، وكان البطريرك يستطيع مقابلة عبد الناصر وقتما شاء، واستفاد كثيرًا من علاقته الخاصة بعبد الناصر في حل مشاكل عديدة من بينها بناء الكنائس، فقد وافق

---

[1] أسامة سلامة: مصير الأقباط، مرجع سابق، ص١٢٠. نقلاً عن لسان موريس صادق محامي البابا شنودة ولم أجد تأكيدا لهذه القصة في مصدر آخر.

[2] روز اليوسف، ١٩٩٦/١١/١١.

[3] أسامة سلامة: مصير الأقباط، مرجع سابق، ص١١٩.

[4] جمال بدوي: الفتنة الطائفية، مرجع سابق، ص٩٠.

[5] غالي شكري: المرجع السابق، ص٢٠.

الرئيس عبد الناصر على بناء خمس وعشرين كنيسة سنويًا، وأن يكون التصريح بها بتوجيه من البطريرك نفسه إلى الجهات الرسمية. [1]

وكان الحدث الأهم هو وضع حجر الأساس لبناء الكاتدرائية المرقسية في العباسية، وقد أدعى الأنبا شنودة أن " اعتداء وقع على كنيسة في إحدى ضواحي الأقصر واجتمع المجمع المقدس لهذا السبب وكتب بيانًا وزع على جميع الكنائس، وحدث اتصال بين محمد حسنين هيكل وبين أمين فخري عبد النور والأنبا صموئيل أسقف الخدمات بغية إيجاد حل للمشكلة.[2]

لكن هيكل له رواية أخرى فلم يذكر حادث الاعتداء على الكنيسة المجهولة الذي ذكره الأنبا شنودة، وإنما قال: "كان البطريرك كيرلس السادس تواقًا إلى بناء كاتدرائية جديدة تليق بمكانة الكنيسة القبطية، وموارد التبرعات المحتملة داخل مصر كانت قليلة، والمهاجرون الأقباط الجدد لم يكونوا بعد في موقف يسمح لهم بمد يد المساعدة السخية، ثم إن أوقاف الأديرة القبطية أثرت فيها أيضًا قوانين الأوقاف، وتدخل هيكل بدعوة من كيرلس السادس لمفاتحة جمال عبد الناصر الذي قرر أن تساهم الدولة بنصف مليون جنيه في بناء الكاتدرائية الجديدة نصفها يدفع نقدًا ونصفها الآخر يقدم عينًا بواسطة شركات المقاولات التابعة للقطاع العام، والتي يمكن أن يعهد إليها بالبناء[3]، وقام الرئيس بوضع حجر الأساس للكاتدرائية في ٢٤ يوليو ١٩٦٥م في احتفال ضخم عقد بميدان العباسية. [4]

وتم توظيف التوافق الشخصي بين الرئيس عبد الناصر والبابا كيرلس من أجل المصالح المشتركة للدولة والكنيسة، فساهمت الكنيسة الأرثوذكسية في دعم المشروع الناصري محليًا وإقليميًا وعالميًا من خلال خطوات محددة استطاع البابا كيرلس أن يوظف العلاقات الخارجية للكنيسة لصالح الدولة في تلك المواقف، ومنها:

---

[1] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص٢٨٦.

[2] غالي شكري: الأقباط في وطن متغير، مرجع سابق، ص٥٧.

[3] محمد حسنين هيكل: مرجع سابق، ص٢٨٧. ولكن البابا شنودة قال: إن الرئيس عبد الناصر تبرع فقط بمائة ألف جنيه. انظر أيضا غالي شكري: المرجع السابق، ص٥٨.

[4] الأنبا غريغوريوس: الكنيسة وقضايا الوطن، ص١٣٧.

أولًا: شـــاركت الكنيســـة القبطيـــة الأرثوذكســـية فـــي التـــأثير علـــى الإمبراطورهلاسلاسي – إمبراطور الحبشة – لاتخاذ مواقف مؤيدة لقضية مصر والعرب على المستوى الإقليمي والدولي.

ثانيًا: وقفت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية موقفًا حادًا ضد وثيقة الكاردينال " بيا " ومشروع القرار الذي بحثه المجمع الفاتكاني الثاني حول تبرئة اليهود من دم المسيح، وأصدر المجمع المقدس في ١٣ فبراير ١٩٦٥م بيانًا برفض الوثيقة، ويؤيد التصريح الثنائي الذي أصدره البابا كيرلس وماراغناطيوس يعقوب الثالث بطريرك إنطاكية في هذا الصدد.[1]

ثالثًا: ألقى الأنبا شنودة أسقف التعليم – محاضرة في نقابة الصحفيين في ٢٦ يونيو ١٩٦٦م بعنوان "إسرائيل في رأي المسيحية "، قال في ختامها: "فإذا كان الله يريد أن يرسل جمال عبد الناصر سيف تأديب لهذا الشعب فإن هذا يكون خيرًا لهم".[2]

رابعًا: في صباح يوم ١٠ يونيو ١٩٦٧م توجه البابا كيرلس السادس إلى القصر الجمهوري وكتب كلمة في سجل الزيارات أعلن فيها فرحته والأقباط المسيحيين بنزول عبد الناصر على إرادة الشعب وعودته إلى مهامه كرئيس للجمهورية.[3]

ومن ناحية أخرى فإن المسيحيين يذكرون لعبد الناصر المساواة في دخول الجامعات عن طريق مكتب التنسيق، وكذلك نظام التعيين عن طريق القوى العاملة، وكذا الترقيات عن طريق الأقدمية، أضف إلى ذلك محدودية العنف ضد المسيحيين في عهده وعلاقاته المتميزة مع البابا كيرلس السادس[4]، بالإضافة إلى أن معاداة النظام الناصري للإخوان كان رأي البابا شنودة الثالث – أنه يصب في مصلحة المسيحيين، ويعتبر أن عبد الناصر قد عامل التطرف الذي يرتدي ثياب الدين"بحزم دون مساومة أو تراجع".[5] كما اتخذ عبد الناصر بعض القرارات مثل توحيد المحاكم وإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس

---

[1] http://www.coptichistory.org/new_page_٣٦٤.htm

[2] http://www.copticchurch.org/ArabicArticles/Pope_Shenoda.htm

[3] تقرير الحالة الدينية ١٩٩٥، مرجع سابق، ص٩٣.

[4] مجدي خليل: أقباط المهجر، مرجع سابق، ص١٠٤.

[5] غالي شكري "دكتور": الأقباط في وطن متغير، مرجع سابق، ص٥٨.

الملية، وإلغاء الكثير من مدارس التنصير الأجنبية وإخضاعها لرقابة الدولة الحازمة[1].

وكانت مساهمة الدولة في بناء الكاتدرائية المرقسية نقلة كبيرة في العلاقة بين الكنيسة والدولة، وتم وضع حجر أساس الكاتدرائية يوم ٢٤ يوليو ١٩٦٥م بحضور رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر، وقال الأنبا شنودة: "كان وضعه هذا إنما يضع حجرًا آخر قويًّا في أواصر المحبة". [2] وقد وافق افتتاح الكاتدرائية المرقسية عام ١٩٦٨م ذكرى مرور تسعة عشر قرنًا على دخول القديس مرقس مصر لنشر المسيحية، ولأول مرة في مصر قامت الدولة بوضع أول تخطيط للسياحة الدينية[3]، وتزامن ذلك أيضًا مع انتشار اعتقاد مفاده أن السيدة مريم العذراء قد ظهرت في كنيسة الزيتون بالقاهرة، وهنا أصبحت الكنيسة المصرية في بؤرة الاهتمام ليس المصري فحسب ولكن العالمي أيضًا، وتوافد الناس من كل البلاد لرؤية هذا الحدث الهام، وتحدث البابا كيرلس عن رؤية العذراء وأهميته.[4]

٨. محاولات تنصير المسلمين

تناقلت وكالات الأنباء العالمية خبر ظهور العذراء وأكدت الكنيسة نبأ ظهورها في مؤتمر صحفي عالمي وتناقل الناس معجزات الشفاء التي قيل أنها حدثت على يد السيدة العذراء[5]، وأكدت عناوين الصحف ذلك كالآتي: - بيان المقر البابوي يؤكد ظهور العذراء – معجزات الشفاء لمن شاهد العذراء[6]، ظهور السيدة العذراء في كنيستها بالزيتون[7] خلال ٢٤ ساعة بعد بيان البطريرك التجمع حول كنيسة الزيتون ينقلب إلى زحف عارم[8]، العذراء ظهرت مرة أخرى أمام الجموع المحتشدة حول الكنيسة – المرضى الذين شفتهم العذراء

---

(١) عبد اللطيف المناوي: الأقباط... الكنيسة أم الوطن ؟، مرجع سابق، ص٤٥.
(٢) غالي شكري: المرجع السابق، ص٦٩.
(٣) جريدة وطني: ١٩٧٠/٢/١٥، ص٢.
(٤) جريدة الأخبار: ١٩٦٨/٥/١١.
(٥) رفائيل أفامينا "قس": مذكراتي عن حياة البابا كيرلس السادس، مرجع سابق، من ص٢٢: ٢٧.
(٦) جريدة وطني: ٥ مايو ١٩٦٨، ص١.
(٧) الجمهورية: ٥ مايو ١٩٦٨.
(٨) الأهرام: ٧ مايو ١٩٦٨.

يروون كل ما حدث – تحديد عدد الزائرين للمنطقة كل يوم لمواجهة اشتداد الزحام.[١]

واستغلت وزارة السياحة ذلك وأصدرت تقريرا عن ظهور العذراء، وأرسل التقرير إلى سفارات مصر ومكاتبها السياحية في جميع عواصم العالم[٢]، واستثمر الأنبا شنودة ذلك واعتبر أن ظهور العذراء كان تعزية لمصر بعد هزيمة ١٩٦٧م[٣]، ثم تحولت كنيسة السيدة العذراء بالزيتون إلى مزار للمسلمين والمسيحيين الذين أقبلوا على زيارتها للتبرك.[٤]

ما حدث يعد في الإسلام من مظاهر الشرك التي تنال من عقيدة المسلم، والتي تستدعي قيام العلماء المسلمين بتوضيح تلك الظاهرة من وجهة نظر العلم والدين الإسلامي حفظًا لعقيدة المسلم، خصوصًا وأن إشاعة ظهور العذراء لم يقتصر تأثيرها على المسيحيين وإنما امتد إلى المسلمين، والمسيحية من الأديان التي تعتمد في انتشارها على عجائب الشفاء وآثار القوى الخفية الغيبية، ولغير المسلمين أن يؤمنوا بما شاءوا، لكن على العلماء أن يوضحوا الأمور حتى لا يفتن المسلم في دينه، وحديث الصحف المتكرر عن ظهور العذراء دفع الشيخ محمد الغزالي والشيخ "محمد أبو زهرة" وآخرين للذهاب إلى كنيسة الزيتون كي يروا بأعينهم ما هنالك فلم يروا شيئا ولم يجدوا شيئًا، ثم قال الشيخ محمد الغزالي: "وعدنا وكتبنا ما شاهدنا وفوجئنا بالرقابة تمنع النشر... وقال لنا بعض الخبراء: إن الحكومة محتاجة إلى جعل هذه المنطقة سياحية لحاجتها إلى المال، ويهمها أن يبقى الخبر ولو كان مكذوبًا".[٥]

وتأكيدًا لذلك صدرت الأوامر لأئمة المساجد ألا يتعرضوا لقصة ظهور العذراء من قريب أو بعيد، وذهب محافظ القاهرة "سعد زايد" ليضع تخطيطًا جديدًا للميدان يلائم الكنيسة التي سوف تبنى تخليدًا للحدث الجليل!![٦]، وظلت جريدة "وطني" الطائفية تتحدث عن التجلي الموهوم قريبًا من سنة وتوضح آثاره، فالأمراض المستعصية تشفى والحاجات المستحيلة تقضى ..

---

[١] الأخبار: ٨ مايو ١٩٦٨.
[٢] جريدة وطني: ٥ مايو ١٩٦٨.
[٣] محمود فوزي: البابا شنودة وتاريخ الكنيسة القبطية، ط ٢، دار النشر هاتيه، ١٩٩١، ص٨٨.
[٤] ميلاد حنا: ساسة ورهبان وراء القضبان، ص٥٢.
[٥] محمد الغزالي: قذائف الحق، الطبعة الثانية، دار السلاسل، ١٩٧٦، ص٥٢.
[٦] نفس المرجع، ص٥٦.

إلي آخر هذا الحديث !!. كل ذلك وأفواه المسلمين مكممة وأقلامهم مكسورة والحجة المعلنة هي الحفاظ على الوحدة الوطنية.

كتب الأستاذ الدكتور محمد جمال الدين الفندي " أستاذ الظواهر الجوية بكلية العلوم جامعة القاهرة" بحثًا حول ظاهرة كنيسة الزيتون، وأوضح أنها ظاهرة طبيعية لا ينكر العلم الطبيعي حدوثها واستمرارها في بعض الليالي لعدة ساعات، ويعتبر أنها مجرد وهج أو ضياء أو نيران متعددة الأشكال غير واضحة المعالم بحيث تسمح للخيال أن يلعب بها دوره. .. إنها من ظواهر الكون الكهربائية التي تحدث تحت ظروف جوية معينة تسمح بسريان الكهرباء من الهواء إلى الأرض عبر الأجسام المرتفعة نسبيًا المدببة في نفس الوقت شأنها في ذلك شأن الصواعق التي هي نيران مماثلة ولكن على مدى أكبر وشدة أعظم وشأن الفجر القطبي الذي هو في مضمونه تفريغ كهربي في أعالي جو الأرض، وكذلك ظاهرة "سحاب اللؤلؤ" وغيرها من الظواهر الطبيعية، وظاهرة كنيسة الزيتون تسمى في كتب العلم "نيران القديس المو" "Elmos Firs"، وقد حاول الدكتور محمد جمال الدين الفندي نشر بحثه في الصحف فأبت، والغريب أنه لما نشر البحث في مجلة الوعي الإسلامي الكويتية منع دخولها مصر.[١]

لقد استغلت الكنيسة "إشاعة ظهور العذراء" في توزيع النشرات ونشر قصص الشفاء الوهمية أو الحقيقية على أنها من فعل العذراء، ولم يقتصر التوزيع على المسيحيين بل امتد إلى المسلمين لتترك النشرة أثرها في صمت، في الوقت الذي يُحرَم فيه علماء المسلمين من حق الرد والتوضيح ولو للمسلمين فقط، بل ويحرم العلماء من بيان موقف العلم من هذه الظاهرة طمعًا في كسب سياحي وهم لا يعلمون أن الكبت الذي يتولد لدى المسلمين ربما انفجر في وقت ما لأتفه الأسباب فأطاح بما بسمى الوحدة الوطنية التي يراد لها أن تقام على حساب عقائد المسلمين وثوابت ديهم.

واستغل المسيحيون فرصة الحرية الدينية المكفولة لهم من الدولة في التنصير ونشر المسيحية بين المسلمين فقام أحد قساوسة الجيزة بتنصير عدد

---

[١] محمد الغزالي: المرجع السابق، ص٥٦. وانظر، ياسر جبر: ظهورات السيدة العذراء. .. الحقيقة والأوهام، http: //www. imanway١. com/horras/showthread. php?t=٩٤٤

من شباب المسلمين واستعان بأحد موظفي السجل المدني في إحدى مدن محافظة المنيا ليقوم بتزوير بطاقات شخصية لمن تنصروا بأسماء مسيحية بدلًا من أسمائهم المسلمة حتى يمكن تسفيرهم إلى قبرص حيث ينتظرهم قسيس آخر ينقلهم إلى دولة أخرى، وعندما ألقت الشرطة القبض على القسيس والموظف بتهمة التزوير تدخلت شخصيات دينية وسياسية للإفراج عن القسيس مقابل تسفيره للخارج وعدم عودته مرة أخرى.[1]

بدأ نشاط المنصرين في مصر عام ١٨١٥ بوصول الإرسالية التنصيرية البريطانية الأولى، ثم بعد ٤٠ سنة جاء المنصرون الأمريكيون وبدأوا في صعيد مصر حيث كانت توجد الكثافة السكانية للمسيحيين، وفشل المنصرون جميعًا بين المسلمين فحولوا اهتمامهم إلى العمل بين المسيحيين[2] فنجحوا في هدفهم إلى حد بعيد حيث بدأ كثيرون من المسيحيين الأرثوذكس في صعيد مصر يغيرون مذهبهم وينتقلون بأعداد ملفتة للنظر إلى المذهب البروتستانتي والمذهب الكاثوليكي.[3]

إن التنصير الأجنبي ولا شك شكل خطرًا على عقائد المسلمين والمسيحيين، فمحاولات التنصير بين المسلمين يرفضها المسلمون وكذلك محاولات التبشير بالمذاهب الأخرى غير الأرثوذكسية بين الأغلبية الأرثوذوكسية يرفضها المسيحيون.

اشتركت الكنيسة المصرية " الأرثوذكسية " في الهيئات والمنظمات التنصيرية العالمية منذ عام ١٩٢٨م عندما شارك "متري صليب الدويري" في اجتماعات المحفل العام للكنيسة المشيخية المتحدة" ـ أخطر المؤسسات التنصيرية في العالم ـ ثم تتابع حضور أعضاء المجالس المالية المصرية لكافة المؤتمرات التنصيرية في الفترة من ١٩٤٨م حتى ١٩٥٨م وفي عام ١٩٥٩م أصبح القس فايز فارس عضوًا في مجلس العلاقات المسكونية، وشاركت الكنيسة في دورات الاتحاد العالمي للكنائس المشيخية، والتي تعقد كل ٦ سنوات وكان يحضرها ممثلون عن الكنيسة المصرية مثل القس لبيب مشرقي

---

[1] أسامة سلامة: مصير الأقباط في مصر، مرجع سابق، ص١٠. نقلا عن موريس صادق المحامي ورئيس مركز الوحدة الوطنية لحقوق الإنسان المصري.

[2] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص٢٦٧.

[3] نفس المرجع، ص٢٧٧.

الذي حضر دورة ١٩٥٩م بالبرازيل، وفي الدورة الثانية أغسطس ١٩٦٤م بألمانيا حضر القس لبيب مشرقي ومعه لندا شلبي "رئيسة رابطة سيدات الكنيسة، وفي الدورة الثالثة عام ١٩٧٠م بكينيا حضر القساوسة صموئيل وهبي وكمال يوسف"[١]، وقد انتخب القس لبيب مشرقي نائبًا لرئيس المجمع وأعيد انتخابه رئيسًا للمجمع عام ١٩٥٥م لمدة ثلاث سنوات، كما انتخب القس فايز فارس راعي الكنيسة الإنجيلية بالمنيا رئيسًا لهذا المجمع في الفترة من ١٩٧٠م – ١٩٧٤م. [٢]

أما علاقة الكنيسة المصرية بمجلس الكنائس العالمي فترجع إلى بداية تأسيسه عام ١٩٤٨م عندما عقد دورته الأولى في أمستردام بهولندا [٣] وعملية إنشاء المجلس عكست رغبة جهات أمريكية معينة في أن يقوم الدين بدور رئيسي ضد الإلحاد الشيوعي في مرحلة الحرب الباردة، وقد أثبتت التحقيقات أن مجلس الكنائس العالمي قد حصل على مساعدات ضخمة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وحضر الجلسة الافتتاحية للمجلس في دوره التأسيسي جون فوستر دالاس وكان بين الجالسين على منصة الرئاسة حيث أعلن " أن نبشر بالمسيحية فهذا معناه أننا نبشر بالحضارة الغربية "[٤]، وحينما أممت الثورة المصرية قناة السويس وأخذت في دراسة دفاترها وجدت أنه خصص في ميزانيتها ثلاثة ملايين من الجنيهات سنويًا للتنصير ونشر المسيحية بدول الشرق الأوسط. [٥]

وتوالت مؤتمرات مجلس الكنائس العالمي حيث عقد المؤتمر الثاني في الولايات المتحدة عام ١٩٥٤م، وكان الثالث في نيودلهي عام ١٩٦١م، وقد انضم للمجمع ١٩٨ طائفة " كنيسة " عدا الكاثوليك[٦]، وقام العاملون في المجلس "المجمع" بدراسة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل

---

[١] خالد نعيم "دكتور": الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية في مصر، دراسة وثائقية، كتاب المختار، ص٢٢٦، ص٢٢٧.

[٢] نفس المرجع، ص٣٢٨، ٣٢٩.

[٣] نفس المرجع، ص٣٢٩.

[٤] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، المرجع السابق، ص٢٨٤.

[٥] عبد الحليم محمود "دكتور": أوروبا والإسلام، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢، ص١٩٤،

[٦] توصيات وقرارات الدورة الثالثة لمجمع الكنائس العالمي، دار التأليف والنشر بالكنيسة الأسقفية بالقاهرة، بالاشتراك مع المجمع المسيحي للشرق الأدنى، ص٧.

الدول المستقلة حديثًا[1]، حيث إن المجمع "معني بتعبئة القوى الروحية في الكنائس في المناطق التي تعاني تبدلًا اجتماعيًا سريعًا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية"[2]

لذا دعا المجلس إلى ضرورة تدخل الكنائس في البلاد المستقلة حديثًا في سياسة بلادها وابتدع لاهوتية المجلس نظرية لاهوتية تقول بأن نشاط الدولة في كل نواحيه السياسية والاقتصادية هو تحت سلطان الله، ولا بد للكنائس من أن تبدي رأيًا في هذا النشاط بل وتعمل على توجيهه الوجهة التي تتفق وإرادة الله، وفي هذا السبيل لا بد من إقامة المعاهد التابعة للكنيسة لدراسة الحياة الحكومية والنشاط السياسي في البلد وتشكيل تنظيم يضم رجال اللاهوت وخبراء السياسة والاقتصاد لتحديد اتجاه الكنيسة، ولا بد من الاستفادة بخبرة الكنائس الغربية حتى يكون اتجاه الكنيسة داخل الدولة المستقلة حديثًا متفقًا مع اتجاه الكنائس المسيحية في العالم الغربي. [3]

اتجه مجلس الكنائس العالمي للعمل السياسي عن طريق القسم الخاص بالشئون الدولية، وأعلن أنه " يجاهد بأن ينادي بمطالب الضمير المسيحي في المشاكل الدولية، ولذلك اتخذ موقفًا حازمًا في مسائل حقوق الإنسان والحرية الدينية ومشاكل اللاجئين والحرب الذرية والتمييز العنصري وإعانة الدول المتأخرة وغير ذلك من المشاكل. [4]

وجد الاتجاه السياسي لمجمع الكنائس العالمي معارضة من بعض المسيحيين؛ لأن سياسة المجمع تعارض وصايا المسيح، فأصدر بعض المثقفين المسيحيين رسالة عنوانها "مجلس الكنائس العالمي من واقع قراراته، حيث أوضحوا أن الكنيسة الأرثوذكسية تبرأ من الإقحام المغرض للدين في الأمور الزمنية وهي ترى فيه مسخًا وتشويهًا للمسيحية يؤدي بها إلى أن تكون فريسة لمحاولات الرجعية كي تستغل الدين ضد طبيعته، وعارض المثقفون حركات التقارب بين الكنائس والطوائف المسيحية؛ " لأن أي تقارب خارج

---

[1] وليم سليمان قلادة: الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية، القاهرة، ١٩٦٨، ص٦١.

[2] توصيات وقرارات الدورة الثالثة لمجمع الكنائس العالمي، المصدر السابق، ص٩.

[3] وليم سليمان قلادة: المرجع السابق، ص٦١، ٦٢. وانظر غالي شكري: مرجع سابق، ص ص٦٣، ٦٤.

[4] توصيات وقرارات الدورة الثالثة لمجمع الكنائس العالمي، المصدر السابق، ص٩.

نطاق الإيمان الرسولي المستقيم تقارب نفعي يخرج عن اختصاص الكنيسة ويتجاوز إمكانياتها. [١]

كما نشر نظير جيد "الأنبا شنودة" مقالة عبر فيها عن رأيه في مجلس الكنائس العالمي فقال: " نحن لا نؤمن بوجود كنائس كثيرة، وإنما نؤمن بكنيسة واحدة هي جماعة المؤمنين الذين يؤمنون إيمانًا مستقيمًا، أما الخارجون على إيمانها فإنهم يبعدون، وهذا ما كانت تفعله الكنيسة الأولى... حيث تخرج من عضويتها كل مبتدع مصر على بدعته، وكانت تحرم الاختلاط بهؤلاء الهراطقة والصلاة معهم... لا يليق إطلاقًا بممثل الكنيسة المرقسية السليمة الرأي أن يشترك في اجتماع ديني تحت رئاسة أحد الخارجين عن الإيمان الصحيح". [٢]

ويبدو الاتجاه للتكفير واضح في فكر نظير جيد، حيث لا يعترف بإيمان كل المسيحيين الخارجين عن إيمان الكنيسة الأرثوذكسية الذي يعتبره إيمانًا مستقيمًا وما عداه باطل وهرطقة وخروج على تعاليم المسيحية، لذا رفض التقارب بين الكنائس أو ما يسمى باتحاد الكنائس.

وقد اعتبر المثقفون المسيحيون - في إحدى نشراتهم الدينية - أن مجلس الكنائس العالمي يرفض الفصل بين الكنيسة والدولة وإصراره على إقحام الكنائس في الدول النامية في نشاط الحكومات ما هو إلا تكتلًا سياسيًا يقوم على أساس ديني[٣]، وثارت ضجة كبيرة حول اشتراك الكنيسة الأرثوذكسية في مجلس الكنائس العالمي ومثل الكنيسة القبطية القمص إبراهيم لوقا عام ١٩٤٨م ثم القمص مكاري السرياني "الأنبا صموئيل" منذ عام ١٩٥٤م[٤]، وكان موقف قيادة الكنيسة الأرثوذكسية من النشرات التي تعارض المجلس وسياسته تشكيل لجنة لفحص الأمر من كبار رجال الدين، وادعت اللجنة زيف الاتهامات التي وردت في النشرات[٥] رغم أن سياسة مجلس الكنائس العالمي ثابتة ومدونة في توصياته وقراراته. [٦]

---

(١) عبد اللطيف المناوي: الأقباط.. الكنيسة أم الوطن ؟، مرجع سابق ص٢٠٣، ص٢٠٤. نقلا عن نشرة المثقفين الأقباط " مجلس الكنائس العالمي من واقع قراراته ".

(٢) نظير جيد " الأنبا شنودة ": رأينا في اتحاد الكنائس، مجلة مدارس الأحد: أبريل ١٩٥١.

(٣) عبد اللطيف المناوي: المرجع السابق، ص١٩٩، ص٢٠٠.

(٤) غالي شكري: الأقباط في وطن متغير، مرجع سابق، ص٦٣.

(٥) عبد اللطيف المناوي: مرجع سابق، ص٢١٠.

(٦) يمكن مراجعة قرارات وتوصيات الدورة الثالثة لمجمع الكنائس العالمي، المصدر السابق .

وبالرغم من استمرار رفض المثقفين المسيحيين لاشتراك مندوب الكنيسة في المجلس – وهو القمص مكاري السرياني – قام البابا كيرلس بترقيته إلى أسقف باسم الأنبا صموئيل في نفس العام سبتمبر ١٩٦٢م مما يدل على أن البابا كيرلس لم يتأثر مطلقًا بما ورد في تلك النشرات، واستمر الأنبا صموئيل في تمثيل الكنيسة القبطية في المجلس بإذن البابا إلى حين وفاته ١٩٨١م[١] بل كان البابا كيرلس يستقبل وفود مجلس الكنائس العالمي ويبارك جهودهم[٢]، واستغل الأنبا صموئيل سلطاته للاتصال بالكنائس الأخرى "الفاتيكان وكنتربري ومجلس الكنائس العالمي" حيث استطاع أن يحصل لبعض العائلات المسيحية على توكيلات لأكبر البنوك خصوصًا في ألمانيا الغربية التي كان لها دور ظاهر في نشاط وتمويل وتوجيه مجلس الكنائس العالمي بعد أن تأثرت موارده نتيجة علاقته بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية.[٣]

وقد ظهر النشاط المسكوني مع نهاية عام ١٩٦٥م وعقدت لقاءات لقادة الشباب المسيحي للطوائف الثلاث في الإسكندرية في الفترة من ٨ – ١٤ سبتمبر ١٩٦٥م، وشارك فيها خمس وعشرون من قادة المسيحيين الأرثوذكس ومثلهم من الإنجيليين وخمسة فقط من الكاثوليك، وساهم في الإعداد لتلك اللقاءات مكتب العلاقات المسكونية بالشرق الأوسط التابع لقسم الشباب بمجلس الكنائس العالمي، والاتحاد العالمي المسيحي للطلاب، وجميعها تعمل في مجال التنصير بين المسلمين في الشرق العربي الإسلامي وفي مصر بصفة خاصة.[٤]

يهَدَفَ مجمع الكنائس العالمي إلى التنصير ونشر المسيحية والدعوة إليها بين المسلمين[٥]، وتمكن من السيطرة على حركة التنصير العالمية وأخذت الحركة المسكونية "العالمية" بكل تنظيماتها تمارس نشاطها داخل العالم الإسلامي مدعمة بالمعونات المالية الفلكية والخبرة العلمية والتقنية ومحتمية بكل أساليب الإخفاء والتمويه، ومستخدمة عملاء لها من أبناء الأقليات التي تعيش في ديار المسلمين، واستخدم المنصرون الإرساليات التعليمية والصحافة

---

[١] عبد اللطيف المناوي: مرجع سابق، ص٢١٠.
[٢] جريدة وطني: عدد ٦٣٨، السنة ١٣، بتاريخ ١٩٧١/٣/٧، ص٤.
[٣] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص٢٨٨.
[٤] خالد نعيم " دكتور": المرجع السابق، ص٣١٩.
[٥] قرارات الدورة الثالثة لمجمع الكنائس العالمي، مصدر سابق، من ص٢٢٨: ٢٤٠.

ووسائل الإعلام، وعملوا على إضعاف قوة الأزهر وتأثيره وإذاعة الدعوات المشبوهة والدعوة إلى الشيوعية والقومية وتمزيق الوحدة الإسلامية وإثارة الفتنة الداخلية وبناء أكبر عدد من الكنائس والاهتمام بمظهرها، **واهتموا بالعلاج الطبي** واستخدموا الأعمال الاجتماعية ستارًا للتنصير واستغلال حالات الفقر والحاجة واستمالة المسلمين والتقاط أطفال المسلمين بمختلف السبل والتركيز على المرأة المسلمة واستدراج المسلمين إلى جمعية الشبان المسيحيين واستخدام الرشوة. [١]

وكانت مهمة التنصير في بعض الأحيان إخراج المسلمين من الإسلام وليس إدخالهم في المسيحية[٢]. وانتشر المنصرون بين المسلمين محاولين تشكيكهم في دينهم وعقيدتهم مستخدمين القرآن نفسه بأن يأخذوا أجزاء مبتورة من الآيات على نمط " **فويل للمصلين** " ، " **لا تقربوا الصلاة** " ثم يعلقوا عليها بما يدمر عقيدة المسلم، ومن ذلك ما ذكره الشيخ محمد الغزالي عن عشرات المطاعن ضد الإسلام التي كتبها شخص يدعى "كميل جرجس" من أسيوط وانتشرت بين الطلاب في الجامعات المصرية[٣]، طلاب الخطة الموضوعة لتعليمهم باعدت بينهم وبين الثقافة الإسلامية حتى أصبحوا فريسة سهلة للمنصرين، ووصل الأمر إلى المجاهرة بالإساءة إلى الإسلام وللرسول صلى الله عليه وسلم، [٤] ينشرون ذلك بين الطلاب لقلة ثقافتهم الإسلامية ولا يستطيعون الرد عليهم ولا يجدون من العلماء المسلمين من يدحض تلك الشبهات؛ لأن الدولة لا تسمح، وتخضعهم بالقمع والإرهاب.

ووصل الطعن في الإسلام إلى حد صدور كتب من الكنيسة القبطية تشكك في الإسلام، فقد أعلن ابن الخطيب أن كاهن إحدى الكنائس أصدر كتابًا أسماه "الحق" وأقل ما جاء فيه إنكار الإسلام كدين من عند الله، وأن القرآن من عند محمد، وأن محمدًا " صلى الله عليه وسلم " ليس نبيًا بل هو كاذب ولص[٥]، وقد صُدّر كتابه بصورة البابا كيرلس السادس وحُلي الكتاب

---

[١] أحمد عبد الوهاب "دكتور": حقيقة التبشير بين الماضي والحاضر، ص١٦٣: ١٩٢.

[٢] مجلة الدعوة، السنة ٢٦، العدد ١٤ ٣١٨، يوليو ١٩٧٧، شعبان ١٣٩٧، ص١٠.

[٣] محمد الغزالي: قذائف الحق، مرجع سابق، من ص١١٣: ١١٨.

[٤] نفس المرجع، ص١١٨.

[٥] محمد محمد عبد اللطيف "ابن الخطيب": هذا هو الحق ردا على مفتريات كاهن كنيسة، الطبعة الثانية، المطبعة المصرية، القاهرة، ١٩٧٩، ص٩.

بتقريظ عميد كلية اللاهوت الذي عبر عن استحسانه للكتاب واعتبره دفاعًا مجيدًا ومجهودًا قيمًا وعملًا عظيمًا سد فراغًا مجيدًا في المكتبة القبطية. [١]

والغريب أنه عندما طبع الشيخ محمد عبد اللطيف الشهير بابن الخطيب رده على كاهن الكنيسة أبى الرقيب إصداره، وعن ذلك قال ابن الخطيب: " فلجأت إلى السيد الدكتور عبد القادر حاتم فتكلم مع الرقيب الذي وعد بالموافقة فلما اطلع على أصول الطبع أبى الموافقة إلا بعد حذف أكثر الكتاب[٢]، فالرقابة السقيمة تُحرِم العالم المسلم من تفنيد الشبهات ورد المطاعن عن الإسلام في وقت تسمح للطاعنين بنشر أرائهم في حرية تامة بعيدًا عن أي إزعاج رقابي. !! بل إن أحد أساتذة جامعة المنصورة يُدعى إميل فهمي حنا شنودة قرر كتابه "التربية ومشكلات المجتمع" على طلاب الفرقة الرابعة كلية التربية وتضمن الكتاب عبارات وتصورات تمثل التشويه والتزييف الفكري الذي يمارس في ما يسمى بالدراسات الإنسانية ضد الإسلام[٣]، وقد احتج خريجو كلية التربية جامعة المنصورة على تلك الكتابات التنصيرية وقالوا بأن هذا تحدى لمشاعر الطلاب المسلمين في دولة الإسلام. [٤]

وملأت المنشورات التنصيرية أرجاء الجامعات المصرية تبث سمومها وتحاول إقناع القراء بأن الله الواحد هو جملة الأقانيم الثلاثة " الأب والابن والروح القدس" وأن المسيح صلب وصلبه من أجل الفداء لخطايا الخليقة وأن تصور المسيحيين لله على أنه محبة عكس المسلمين وكأن المسلمين يرون أن الله كراهية[٥]!! إلى غير ذلك من الأباطيل و يبترون الحقائق لإيهام انمسلمين بصدق معتقداتهم وبالتالي التشكيك في عقيدة المسلمين.

بل إن الأنبا شنودة "أسقف التعاليم" قد نزل بثقله في حلبة التشكيك في الإسلام محاولًا إثبات صحة عقائد النصارى من القرآن الكريم[٦] والعجيب في الأمر أن الصحافة قد احتفت بالمقال ونشرته، وكثير من الكتاب قام بطبع نص المقال كوثيقة ليدلل على ارتفاع مكانة المسيحية في القرآن دون أن ينتبه أكثر الكتاب إلى المطاعن الموجودة في داخل المقال والتي تحتاج ردًا حاسما من

---

[١] نفس المرجع السابق، ص١٥. وقد عدد ابن الخطيب مطاعن الكتاب في الإسلام والقرآن وفي النبي الكريم، ثم وضع ردودا كاملة عليها. انظر نفس المرجع ، من ص٢٣: ٢٦

[٢] نفس المرجع، ص١٠. صدرت الطبعة الأولى من الكتاب عام ١٩٦٦ .

[٣] خالد نعيم "دكتور": الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية في مصر، المرجع السابق، ص٣١٧

[٤] المختار الإسلامي: العدد ٤٠، رجب ١٤٠٦، أبريل ١٩٨٦، ص٩٥.

[٥] محمد الغزالي: قذائف الحق، مرجع سابق، من ص٣٧: ٥٦.

[٦] الأنبا شنودة "أسقف التعاليم": القرآن والمسيحية، مجلة الهلال، ديسمبر ١٩٧٠.

العلماء عليها. وقد قدم الدكتور عبد العظيم المطعني ردًا على مقال البابا شنودة " نشر متأخرا في عام ١٩٨٠م.[1]

وكانت وفاة البابا كيرلس السادس عام ١٩٧١م وتولية الأنبا شنودة إيذانًا بالسيطرة التامة للرهبان المثقفين على الكنيسة وتوجهاتها حيث ارتبطت الكنيسة بقوة بمجلس الكنائس العالمي وبكافة المنظمات الأجنبية التي تعمل في مجال التنصير، ومن هنا أخذت الكنيسة الوطنية "الأرثوذكسية" في مصر تقوم بمهمة التنصير بطريق غير مباشر نيابة عن الحركة التنصيرية العالمية، وحصل الأنبا شنودة رئيس الكنيسة القبطية المصرية على جائزة "براونتج" من الهيئات التنصيرية الأمريكية لمن يقوم بنشاط بارز في خدمة التنصير ونشر الدين المسيحي[2]، وأعلن المنصِّر الأمريكي روبرت ماكس أنه "لن تتوقف جهودنا وسعينا في تنصير المسلمين حتى يرتفع الصليب في سماء مكة ويقام قداس الأحد في المدينة"[3].

وليس أدل على التقارب والتعاون الوثيق بين البابا شنودة ومجلس الكنائس العالمي من قيام المجلس بانتخاب الأنبا شنودة واحدًا من الرؤساء السبعة للمجلس الذين يمثلون مختلف كنائس العالم.[4]

لقد خالف البابا شنودة قناعاته الشخصية والإيمانية حين رضي بالاشتراك في مجمع الكنائس العالمي رغم رأيه السابق المنشور في مجلة مدارس الأحد[5]، وقد برر البابا شنودة موقف الكنيسة القبطية من مجلس الكنائس العالمي بأن الكنيسة المصرية كما هي في عضوية المجلس خلال عهود ثلاثة من الآباء البطاركة البابا يوساب حتى عام ١٩٥٦م والبابا كيرلس حتى آخر عام ١٩٧١م[6] بعني انه لم يبتدع الاشتراك والتعاون مع مجلس الكنائس العالمي.

---

[1] ويمكن الرجوع إلى رد الأستاذ الدكتور عبد العظيم المطعني: مواجهة صريحة بين الإسلام وخصومه، الطبعة الأولى، دار الأنصار، ١٩٨٠، ص١٢: ٧١.

[2] خالد نعيم " دكتور": المرجع السابق، ص٣٣٠. وانظر أيضا، مجلة المختار الإسلامي، العدد ٢٦، رمضان ١٤٠١، يوليو ١٩٨١.

[3] عبد الودود شلبي: الزحف إلى مكة .. حقائق ووثائق عن مؤامرة التنصير في العالم الإسلامي، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٩، ص١٣. ولمزيد من التفصيل عن التنصير وأهدافه ووسائله وسبل مواجهته راجع أحمد عبد الوهاب " حقيقة التبشير بين الماضي والحاضر " مكتبة وهبة، وخالد نعيم " دكتور " " تاريخ جمعية مقاومة التنصير المصرية " المختار الإسلامي، وراجع كذلك عبد العظيم المطعني: التبشير العالمي ضد الإسلام أهدافه ووسائله وطرق مواجهته، مكتبة النور، القاهرة.

[4] عبد اللطيف المناوي: مرجع سابق، ص٢٠٦.

[5] مجلة مدارس الأحد: أبريل ١٩٥١.

[6] عبد اللطيف المناوي: مرجع سابق، ص٢٠٩.

الفصل الرابع

موقف الأنبا شنودة من الفتنة الطائفية

١. البابا شنودة والكرسي البابوي

٢. البابا والمجلس الملي

٣. المنشور السري للبابا بين الحقيقة والافتراء

٤. حادث الخانكة

٥. المؤتمر القبطي يناير ١٩٧٧

٦. البابا شنودة وقانون الردة

٧. البابا ورحلة السادات إلى القدس

٨. الأحداث الطائفية في الزاوية الحمراء

١. الأنبا شنودة[١] والكرسي البابوي

مهد البابا كيرلس الطريق لسيطرة الجيل الجديد من الرهبان المثقفين على السلطة في الكنيسة، وبدأ إنشاء فروع الكنيسة في الخارج عن طريق بناء الكنائس في المهجر والتعاون مع منظمات التنصير العالمية، وكانت وفاة البابا كيرلس السادس بعد وفاة الرئيس عبد الناصر[٢] بستة أشهر, وكانت تولية البابا شنودة إيذانًا بالسيطرة التامة للرهبان المثقفين على كل مقدرات الكنيسة وتوجهاتها[٣]، وقد تحقق وصول البابا شنودة إلى الكرسي البابوي بسبب الحركة الشبابية المساندة له منذ الستينيات، [٤] وبعد زحف طويل ومنظم استطاعوا السيطرة على الإكليروس[٥]

بعد وفاة البابا كيرلس اجتمع المجمع المقدس لانتخاب قائمقام بطريركي ليدير شئون الكنيسة، فتم اختيار الأنبا أنطونيوس مطران سوهاج وسكرتير المجمع المقدس قائمقام البابا لإدارة شئون الكنيسة حتى يتم انتخاب البابا الجديد[٦]، ثم اجتمع المجمع المقدس لبحث طريقة انتخاب البطريرك الجديد، وساد المجمع المقدس رأيان؛ **الأول**: أن يتفق الجميع على مرشح واحد, **والثاني**: إجراء انتخابات حسب لائحة ١٩٥٧م والتي تم بها انتخابات البابا كيرلس, وفشل المجتمعون في الوصول إلى إجماع، وتقرر إجراء الانتخابات حسب لائحة ١٩٥٧م. [٧]

وفي يوم ٢١ يونيو١٩٧١م أقفل باب الترشيح وكان عدد المرشحين ٩ تم تصفيتهم إلى ٥ فقط، وفي يوم ٢٩ أكتوبر١٩٧١م أجريت انتخابات، واشترك

---

[١] عندما تنيّح (مات) البابا كيرلس في الثلاثاء ٩ مارس ١٩٧١ أُجريت انتخابات البابا الجديد في الأربعاء ١٣ أكتوبر، ثم جاء حفل تتويج البابا شنودة للجلوس على كرسي البابوية في الكاتدرائية المرقسية الكبرى بالقاهرة في ١٤ نوفمبر ١٩٧١ وبذلك أصبح البابا رقم (١١٧) في تاريخ البطاركة، انظر
. http: //www. arabchurch. com/forums/archive/index. php/t-١٥٨٥٧. html

[٢] قال البابا كيرلس السادس عن عبد الناصر:" إن جمال لم يمت ولن يموت "، لقد صنع في عشرين سنة من تاريخنا ما لم يصنعه أحد من قبله في قرون. .. " وذلك في التاسع والعشرين من سبتمبر عام ١٩٧٠. انظر غالي شكري " دكتور": الأقباط في وطن متغير، مرجع سابق ص ص ٦٨، ٦٩.

[٣] عبد اللطيف المناوي: مرجع سابق، ص ٢٠٦.

[٤] رفيق حبيب: الإحياء الديني، مرجع سابق، ص ١٠٣.

[٥] محمد مورو "دكتور": البابا شنودة. حوار جديد، مرجع سابق، ص ٢٢.

[٦] جريدة وطني: السنة ١٣، العدد ٦٤١، الصادر بتاريخ ٢١ مارس ١٩٧١، ص ١. القرار الجمهوري رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٧١ بتعيين قائمقام البابا في ١١ مارس ١٩٧١، الموافق ١٤ محرم ١٣٩١.

[٧] رجب البنا: الأقباط في مصر والمهجر، مرجع سابق، ص ٤٨.

فيها ٧٠٠ ناخبًا من المطارنة والأساقفة ورؤساء الأديرة ووكلائها ووكلاء المطرانيات وأعضاء المجلس الملي السابقين وأعضاء لجنة الأوقاف ولجنة إدارة البطريركية والوزراء السابقين والصحفيين و١٢ من كل إبرشية[١]، وكل ناخب يختار ثلاثة من المرشحين[٢]، ويلاحظ على الانتخابات أن عدد المشتركين كان محدودا جدًا؛ لأن شعب الكنيسة لم يشترك في اختيار البابا مخالفين بذلك المبدأ الذي نادى به الأساقفة والرهبان: "من حق الشعب أن يختار راعيه"، وقد خالف الأنبا شنودة قناعاته وفضل القرعة الهيكلية ولائحة ١٩٥٧م بحجة أن الدخول في الانتخابات تجريحات ومنافسة ستؤدي إلى أن يأتي البابا الجديد مُجَرحًا.[٣]، وكانت نتيجة الانتخابات حصول الأنبا صموئيل على ٤٤٠ صوتًا "أعلى الأصوات"، وحصل الأنبا شنودة على ٤٣٣ صوتًا، وحصل القمص تيموثاوس المقاري على ٣٠١ صوتًا[٤]، واتفقوا . بعد خلاف . على استخدام القرعة الهيكلية حيث كان البعض يرى أن القرعة مبدأ يهودي وليس مسيحيًا ولا يجوز اعتباره[٥]، بينما أكد الأنبا شنودة على أنه مبدأ مسيحي.[٦]

وقبل إجراء القرعة الهيكلية اتجه كل من الأنبا صموئيل والأنبا شنودة إلى دير السريان بوادي النطرون حيث اعتكف كل منهم في خلوة على انفراد، بينما كان القمص تيموثاوس المقاري في الكويت[٧]، وأجريت القرعة الهيكلية في ٣١ اكتوبر ١٩٧١م، وأسفرت عن اختيار الأنبا شنودة ليصبح البابا شنودة الثالث "البابا رقم ١١٧" في تاريخ الكنيسة المصرية، وتم تنصيبه رسميًا يوم الأحد ١٤ نوفمبر ١٩٧١م بعد تصديق رئيس الجمهورية.[٨]

---

[١] رجب البنا: الأقباط في مصر والمهجر، مرجع سابق، ص ٥١.

[٢] حديث البابا شنودة، جريدة الأهرام، ١٧ / ٧ / ٢٠٠٦ وانظر أيضا.
http: //www. shababchristian. com/shababch/lofiversion/index. php/t٤٣٢٦. html

[٣] محمود فوزي: نفس المرجع، ص ١١٠.

[٤] جريدة وطني: السنة ١٣، العدد ٦٧٣، بتاريخ ٣١ /١٠/١٩٧١.

[٥] أسامة سلامة: مصير الأقباط، مرجع سابق، ص ٩٧. نقلا عن إيريس حبيب المصري: قضية الكنيسة المصرية، مكتبة كنيسة مار جرجس، بدون تاريخ.

[٦] محمود فوزي: البابا شنودة وتاريخ الكنيسة القبطية، الطبعة الثالثة، دار النشر هايتيه، ١٩٩١، ص ٨٦.

[٧] جريدة وطني: العدد ٦٧٣، بتاريخ ٣١/١٠/١٩٧١، من ص ١: ٣.

[٨] رجب البنا: الأقباط في مصر والمهجر، المرجع السابق، من ص ٥١: ٥٥. وانظر عزت أندراوس: انتخاب الأنبا شنودة، http: //www. coptichistory. org/new_page_٤١٩. htm

ومكانة البابا عند الأقباط تفوق الوصف؛ فهو "صاحب قداسة وذو الفم الذهبي الذي ينطق بكلمات مثل الذهب الخالص وهو الرئيس الأعلى للكهنوت، وله " الأبوة العليا" والسيادة في كنيسة الله المقدسة، الكل في طاعته والكل تحت رقابته، له السلطان أن يدين الخطاة، وله السلطان أن يحكم باسم الله، وهو الرقيب الأعلى وهو الربان الأعلى، وهو المعلم الأعلى. فالبابا رئيس الأساقفة له قدر من الكرامة يفوق الجميع.

ومن ألقاب البابا في الطقوس الكنسية: هو بابا وبطريرك وسيد ورئيس أساقفة المدينة العظمى الإسكندرية، وهو المثلث الطوباوي، أب الآباء، راعي الرعاة، رئيس رؤساء الكهنة، خليفة القديس مارمرقس، حبيب المسيح، وهو الطوباوي الأقدس، الكلي الأكرم، أبونا، ومولانا، وسيدنا، بابا وبطريرك المدينة العظمى الإسكندرية وليبيا والخمس مدن وإثيوبيا وأفريقيا وآسيا وبلاد المهجر، وهو ثالث عشر الحواريين "الرسل"، وهو قاضي المسكونة، وهو المكرم ذو الذكر الحسن، الراعي المحب للإله، ذو الفهم الداودي " أي له فطنة النبي داود والتعاليم الصالحة، وذو حكمة سليمان، وهو النائل نعمة موسى. .. "[1]، هذه هي مكانة البابا وموقعه، فمن ذا الذي يستطيع مخالفته ومعارضته وسيف الحرمان في يده مسلط على الجميع، وتزداد خطورته عندما يستخدم سلطاته في السياسة أو في مواجهة الدولة، وعندها تنقسم الأمة ويحدث الصدام.

لقد وجد البابا شنودة نفسه على رأس الكنيسة ومعه مجموعة من أسباب القوة الجاهزة للاستعمال، وكان أبرز عناصرها فروع الكنيسة التي امتدت في المهجر ونشطت، خصوصًا في الولايات المتحدة وكندا، وأعطت للكنيسة سندًا نشيطًا بعيدًا عن سلطة الدولة في مصر، ثم إن هذه الفروع أصبحت مصدر موارد مالية تستطيع أن تساعد وتدعم ماديًا ومعنويًا بل وسياسيًا أيضًا؛ لأن الصلات العالمية التي أتيحت للكنيسة مع الكنائس الأخرى في العالم أو مع مؤسسات مجلس الكنائس العالمي أضافت احتمالات للقوة والنفوذ لم تكن موجودة من قبل، وبالتالي فإن الكنيسة كانت مهيأة لأن تصبح طرفًا مستقلاً إزاء

[1] رجب البنا: المرجع السابق، من ص ٤٣: ٤٥.

سلطة الدولة في الوقت الذي خلت فيه الساحة القبطية من وجود زعامات مدنية تنافس الكنيسة خصوصًا بعد تجميد المجالس المالية.[1]

أن إلغاء الحياة الحزينة في العهد الناصري وتبني الكنيسة لأهداف وطموحات الشباب القبطي الاجتماعية والسياسية دفع بالأقباط إلى اعتبار الكنيسة حزبهم الجديد[2]، واستطاعت الكنيسة الأرثوذكسية جذب الشرائح القبطية الرافضة للمجتمع والراغبة في الثورة عليه، حيث تلاقت أهداف الشباب مع أهداف قادة الكنيسة، ومن خلال جذب الكنيسة لكمّ كبير من مشاعر الثورة والرفض حالت دون ظهور جماعات قبطية جهادية. لكن بعض المجموعات انعزلت ودفعت الكنيسة لمواجهة المجتمع نيابة عنها من خلال قيادات الكنيسة التي لها وضع في المجتمع يسمح لها بالدخول في صراع دون التعرض لتهديدات خطيرة[3]، وتحولت الكنيسة المصرية إلى حزب سياسي بالمعنى الدقيق لكلمة حزب منذ أن تولى البابا شنودة[4] حزبا لا سلطان للدولة عليه، وله من القوة والمكانة والسلطان ما ينافس به قوة الدولة وسلطانها.

وقد طلب الأقباط من البابا بعض الإصلاحات منها: تدعيم حياة الأسرة المسيحية, وتقديس المنهج العائلي، والاهتمام بالشباب وتوفير الحلول لمشاكله، وزيادة الخدمة في مدارس الأحد لرعاية النشء مع الاستعانة بكافة الوسائل العلمية الحديثة واستغلال كافة الخبرات العالمية في سبيل تحقيق الأهداف، وتنفيذ مشروع العضوية الكنسية، والعناية برفع مستوى الثقافة اللاهوتية، وتنظيم مرتبات الرعاة وعلاواتهم ومعاشاتهم حتى تصان كرامة الخدمة ويتفرغ الآباء لأعمال الرعاية، وإصلاح سياسة الكنيسة الإدارية، والقضاء على الصراع بين الإكليروس والشعب، مع وضع الأسس واللوائح والقوانين للتنظيمات الكنسية وفي مقدمتها لوائح ترشيح وانتخاب البابا والمطارنة والأساقفة والكهنة، والدعوة إلى عقد المجامع المقدسة بشكل دوري حسب القوانين الكنسية ليتباحث الآباء والمطارنة والأساقفة مع البابا، ومتابعة قرارات المجمع المسكوني للكنائس الشرقية الذي عقد في أديس أبابا

---

[1] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص ٢٩٤.

[2] غالي شكري: الأقباط في وطن متغير، مرجع سابق، ص ٧٦.

[3] رفيق حبيب: الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر، المرجع السابق، ص ١٧٢، ص ١٧٣.

[4] انظر حديث الدكتور محمد عمارة عند عمرو عبد السميع: المتطرفون ندوات ودوائر حوار، ص ٦١.

عام ١٩٦٥م، والمطالبة بإعادة اجتماعه ليزيد من الكنائس الأرثوذكسية، وأن يضم الديوان البطريركي إدارات متخصصة للشئون الروحية والتعليمية والشئون الاجتماعية والشبابية للمشروعات الإنشائية والشئون المالية والشئون الداخلية والإباراشيات الخارجية، وتوثيق الروابط والتعاون مع الكنائس في مصر والعالم كله، والاهتمام باللغة القبطية، والنهوض بالصحافة لتكون صوت الكنيسة القوي، وزيادة البحث والتأليف والنشر مع مراجعة كل ما ينشر ضمانًا لحسن التوجيه.[١]

استجاب البابا شنودة لغالبية مطالب الأقباط، فأشرك أعضاء المجمع المقدس وأصحاب الرأي من أبناء الكنيسة في كل ما يهم الكنيسة، واستعان بأجهزة سكرتارية متخصصة ولجان تتولى أعمال الدراسة والبحث وتلحق بالمقر البابوي، ووعد بإنشاء مقر بابوي جديد يمثل رئاسة الكنيسة على أحدث فنون العمارة ويحتوي من المكاتب والقاعات ما يتسع للأجهزة الفنية التي تعاونه في أداء مهامه الرعوية على أسس علمية، مثل أقسام للمعلومات، قاعات للبحث والمؤتمرات واجتماعات اللجان، ومكتبات عامرة بكل المراجع التاريخية واللاهوتية العلمية للرجوع إليها، بالإضافة إلى قاعات استقبال لكبار الزوار، ولأبناء الشعب، وقال: "نحن نريد أن يكون منصب البابا منصب عمل وقيادة وليس فقط منصب تعبد وصلاة"[٢]، واعتبر الصحافة وسيلة من وسائل التعبير عن الفكر[٣] فانتظم في كتابة المقالات الصحفية في جريدة "وطني" بداية من ديسمبر ١٩٧١م، وسعى البابا إلى وحدة المسيحيين فترأس الصلاة مع الكاردينال اسطفانوس الأول بطريرك الأقباط الكاثوليك ومكسيموس الرابع بطريرك الروم الكاثوليك من أجل الوحدة المسيحية بالكاتدرائية المرقسية الجديدة[٤]، كما وعد البابا بالقيام بزيارات رعوية في بلاد المهجر، وإقامة

---

[١] جريدة وطني، العدد ٦٧٣ السنة ١٣، بتاريخ ٣١/أكتوبر/١٩٧١ ص ٢.

[٢] جريدة وطني، السنة ١٣، العدد ٦٧٥، ١٩٧١/١١/٧، ص ٥.

[٣] جريدة وطني، السنة ١٣، العدد ٦٧٨، ١٩٧١/١١/٢١، ص ٥، وقد رأس البابا تحرير مدارس الأحد قبل الرهبنة، ثم مجلة الكرازة المرقسية حينما كان أسقفًا، انظر نفس المصدر.

[٤] جريدة وطني، السنة ١٣، العدد ٦٨٧، ١٩٧٢/١/٢٣، ص ٢ رغم اعتباره أن المذاهب غير الأرثوذكسية هرطقات وخروج عن الدين.

كنائس جديدة في أمريكا وأوروبا واستراليا, وتخطيط جديد لمنطقة الزيتون ومشروعاتها الروحية والسياحية, وتنفيذ مشروع المقر البابوي[1]

٢. البابا شنودة والمجلس الملي[2]

يعد المجلس الملي هيئة إدارية ومالية للإشراف على المؤسسات الخيرية التعليمية والأوقاف التابعة للكنيسة، وضم المجلس الملي الصفوة القبطية التي اتفقت ضمنيًا مع الدولة بحيث تخضع الكنيسة لسيطرة الدولة بشكل غير مباشر عن طريق المجلس الملي، وتصبح الصفوة القبطية الممثلة للأقباط، ولكي تحقق دورًا قياديًا داخل الوسط القبطي قدمت مشروعًا دينيًا يتضمن تحديث الكنيسة بحيث تصبح معبرًا عنهم ويتم الجمع بين التيار القبطي التحديثي مما يؤهلهم للوصول إلى السلطة السياسية[3] استخدم الأنبا كيرلس الخامس مجموعة من المثقفين الأقباط للإشراف على الشئون المالية والمدنية للكنيسة، لكن ظهر صراع بين المثقفين وبين الإكليروس، وحاول المثقفون برئاسة بطرس غالي باشا الإطاحة بالبابا كيرلس الخامس مستعينين بالاحتلال الإنجليزي والخديوي، إلا أن الأقباط تمسكوا بالأنبا كيرلس ومنعوا دخول البطريرك الجديد إلى مقر البطريكخانة[4].

---

[1] جريدة وطني، السنة ١٣، العدد ٦٨٩، ١٩٧٢/٢/٩، ص ٥.

[2] صدر القانون في ١٤ مايو ١٨٨٣م بتشكيل "مجلس عمومي لجميع الأقباط بالقطر المصري، وكان القانون محور المشاكل التي حدثت فيما بعد، وهو الذى فجر الخلاف بين المجلس الملي من ناحية والبابا من ناحية لأن اللائحة نصت أن "يقوم بكافة المواد المعتاد نظرها بالبطريكخانة" وهذا النص معناه إبعاد البابا ورجال الكهنوت عن إدارة الكنيسة، فى حين أن هدف الاثنين كان واحداً ألا وهو مصلحة الأقباط وتقدمهم، فقاوم البابا كيرلس الخامس وجود المجلس الملي، وقد نص القانون على:. أن عدد أعضاء المجلس الملي بأربعة وعشرين عضواً يقوم الأقباط الأرثوذكس فى مصر بانتخابهم. ويكون الانتخاب عن طريق اجتماع عام يدعون إليه ولا يقل من يحضره عن ١٥٠ شخصاً .و يشترط فيما يرشح نفسه عضواً فى هذا المجلس أن يكون عمره على الأقل ثلاثين عاماً على ألا أن يكون عاملاً فى الجيش، أو ممن هم في القوات الاحتياطية للخدمة العسكرية أو مجند و يتشكل المجلس الملي من أثنى عشر عضواً أصلياً وأثنى عشر احتياطياً. و يستمر كل مجلس ملى منتخب يمارس وظيفته لمدة خمس سنوات متتالية .و ينتخب فى بداية دورة المجلس الملي وكيلاً له من بين أعضائه. و يتولى البابا رئاسته بحكم منصبه كرئيس للكنيسة القبطية، انظر http://www.coptichistory.org/new_page_٩٣٤.htm

[3] رفيق حبيب: الإحياء الديني، مرجع سابق، ص ١٧، ص١٨.

[4] محمد مورو "دكتور": البابا شنودة.. حوار جديد، مرجع سابق ص٢١.

لذا كانت الصفوة القبطية تهتم بانتخابات البطريرك، وتركزت محاولاتها في تأييد أو فرض الشخص الموالي لها والمؤيد لاتجاهاتها، وظهر ذلك في انتخاب البطريرك في أعوام ١٩٢٨م، ١٩٤٦م، ١٩٥٠م حيث رشحت شخصًا معينًا وأعلنت تأييدها له، وحاربت من أجل انتخابه بالتأييد العلني ومحاولة تغيير أسلوب الانتخاب أو مطالبة تدخل الدولة أو القوى السياسية لصالحه، ووصل الأمر إلى تغيير القانون الكنسي لكي يسمح للمطران أن يصبح البابا[١]، واتجهت الصفوة القبطية إلى حكم الكنيسة سعيًا إلى المكانة السياسية العامة، وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢م ضعفت المجالس المنتخبة ومنها المجلس الملي[٢]، واضطر البابا كيرلس السادس إلى حله للتخلص من معارضته، واستمر ذلك حتى تولى البابا شنودة ونجح في فض الاشتباك بين الإكليروس والمجلس الملي عندما اختار قائمة من المقربين منه لخوض الانتخابات نجحت بأكملها وأصبح المجلس مواليًا للبابا[٣] اعتبارًا من ٢٧ /١٩٧٣/٥م، وتحددت اختصاصاته في إدارة الأوقاف القبطية والنظر في الشئون المالية والإدارية للأديرة والكنائس. [٤] ورغم رفض الأنبا غريغريوس أن ينال أعضاء المجلس الملي رتبة الشمامسة[٥] قام البابا شنودة بسيامتهم شمامسة ومنحهم درجة إيبي زياكون, ورأس البابا أكثر جلسات المجلس، وقام المجلس بتحديد إطار عمل يتحرك المجلس من خلاله في حرية وافق عليه البابا وباركه[٦].

دعا أعضاء المجلس الملي إلى تطوير المجلس عن طريق الاعتماد على الإحصاء، وتوفير جهاز علمي فني متخصص لجمع الإحصاءات وعمل الاستبيانات وعقد الندوات والاستعانة بالكفاءات, وإيجاد أجهزة للمساعدة مثل أجهزة استقصاء، أجهزة تخطيط، أجهزة تنفيذ، أجهزة متابعة وامتداد الخدمة إلى الريف المصري، ودعم الوحدات الوطنية في الريف, ووجوب

---

[١] رفيق حبيب: الإحياء الديني، مرجع سابق، ص ٢٦ – ٢٧. وكان البابا يؤنس "البابا ١١٣ في تاريخ الكنيسة" أول مطران يصل إلى الكرسي البابوي

[٢] عبد اللطيف المناوي:الكنيسة أم الوطن، مرجع سابق، ص ٤٦.

[٣] أسامة سلامة: مصير الأقباط في مصر، مرجع سابق، ص٢٥٤.

[٤] جريدة وطني، العدد ٨٠٩، ٢٠ مايو١٩٧٣، ص٣.

[٥] جريدة وطني ، العدد٨٣١، بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٧٤ "وقد عرف الأنبا غريغريوس المجالس الملية بأنها هيئات رسمية قبطية تنظمها الدولة وتقرها لتنظر في الشئون القبطية وتديرها وتختلف عن المجالس الكنسية التي لا تتدخل الدولة في تنظيمها وتشكيلها" انظر نفس المصدز والصفحة.

[٦] سليمان نجيب: مظاهر التعاون بين المجلس الملي والبابا شنودة، جريدة وطني، ١٨ أكتوبر ١٩٧٨ ص٤.

الاتصال بالناخبين عن طريق نشرة دورية أو اجتماع سنوي، وكتابة التقارير الدورية عن الاجتماعات المالية وحفظها، وأن ينال أعضاء المجلس الملي رتبة الشمامسة[1]، وقد أعلن المجلس الملي تأييده لسياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤م التي أعلنها السادات وأشاد بورقة أكتوبر بعد مناقشتها[2]،

ومن اختصاصات المجلس الملي:

١- العناية بتنظيم الجهاز الإداري والفني بالمجلس الملي العام.

٢- زيادة موارد البطريركية، من المتحصلات الإيجارية الزراعية ٣٠% والعقارية ٢٠%.

٣- ساهم المجلس برئاسة البابا في الدعم والتوعية والدعوة للتبرع بالدم أثناء حرب أكتوبر.

٤- قدم المجلس والبطريركية والكنائس والهيئات القبطية في الداخل والخارج ومجلس الكنائس العالمي ـ تلبية لطلب الكنيسة المصرية ـ التبرعات النقدية والعينية.

٥- قام البابا على رأس ممثلي المجلس الملي بزيارة الجرحى وتقديم الهدايا لهم.

٦- مواصلة الجهود للاعتراف بالأجازات الدراسية للكلية الإيكليريكية كمؤهل فني لتدريس الدين المسيحي بالمدارس الحكومية.

٧- قدم المجلس مذكرة إلى السيد وزير التعمير لتخصيص مساحات من الأراضي في المدن الجديدة لبناء الكنائس وتخصيص٢٠٠ فدان في سيناء لبناء دير للعبادة.

٨- السعي لتحويل مدارس المجلس الملي إلى مدارس خاصة، وإنشاء أقسام ليلية بها وعددها سبع مدارس تضم أكثر من ٢٠٠ معلم ومعلمة و ٦٠٠٠ تلميذ وتلميذة.

٩- سعى المجلس لبناء جبانات على مساحة ١٤ فدان بمدينة نصر.

١٠- قاموا بالصرف على ١٧ كنيسة وعلى ستة أديرة للراهبات في القاهرة. [3]

---

[1] جريدة وطني، العدد٨٣٠، بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٧٤، ص٢ – ٣.

[2] جريدة وطني، العدد ٨٠٧، بتاريخ ١٢ مايو ١٩٧٤، ص ١ – ٢.

[3] جريدة وطني، العدد ٨٢٩ بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٧٤، وانظر العدد ٨٣٠ بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٧٤.

وقد تحددت أهداف البابا شنودة في أن تقوم الكنيسة القبطية بتمثيل الأقباط بدلًا من الصفوة القبطية، ثم العمل على تحقيق آمال الطبقة الوسطى القبطية لتحقيق مكانة مقبولة في الحياة والمجتمع[1]، واعتبر أن تلك الصفوة قد فقدت شعبيتها في الوسط القبطي؛ لأنهم لا يفعلون شيئًا للأقباط سوى انتقاد الكنيسة[2]، لذا تحولت السيطرة والنفوذ لتعاليم البابا وعظاته المختلفة في وقت أصبح بعض رجال الإكليروس محجوبًا عن الدرس والوعظ والعظات، وثمة آخر مهمش أو معزول[3]، كما هدف البابا إلى تطبيق أفكار جماعة الأمة القبطية التي حاولت تغيير المؤسسة الدينية من الخارج, فعمل على تغيير الكنيسة من الداخل[4]، فنجح البابا في جعل الكنيسة كيانًا اجتماعيًا وسياسيًا له تنظيمه وجماهيره وأساليبه في تعبئة الجماهير، ونفوذه الواسع الذي يساعده على فرض وصايته على حركة المسيحي في العمل العام، وله أيضًا معاقبة من لا يتبع أوامره، وأصبح من يريد التعبير عن المسيحيين مضطرًا للعمل من خلال الكنيسة أو من خلال التحالف مع الكنيسة. [5]

٣. المنشور السري للبابا شنودة بين الحقيقة والافتراء

تناقل الناس منشورًا وصف بأنه تقرير لجهات الأمن الرسمية عن اجتماع عقد، الأنبا شنودة في ١٥ مارس ١٩٧٢م بالكنيسة المرقسية بالإسكندرية، وقد أخذ هذا التقرير طريقة للتوزيع حيث تضمن أقوالاً خطيرة نسبت للبابا. وزاد من انتشار المنشور بين الناس أن طبعه الشيخ محمد الغزالي في كتابه "قذائف الحق" وأكد على صحته، ورغم أن لجنة تقصي الحقائق في حادث الخانكة قد وصفت التقرير بأنه ظاهر الاصطناع وأنه صيغ على نحو يوحي للناس بصحته كتقرير رسمي[6]، إلا أن الشيخ محمد الغزالي أكد على صحته وأوضح أن هناك

---

(1) عبد اللطيف المناوي: المرجع السابق، ص ٢٧٧ .

(2) عبد اللطيف المناوي: نفس المرجع، ص ٢٧٢. وكان من رأي البابا شنودة أن "الرئيس الديني يعتبر راعيًا فالبطريرك هو الراعي الأكبر للكنيسة، والراعي الحقيقي هو الذي أينما يسير تسير رعيته من ورائه وإن لم تتبعه لا يكون راعيًا" انظر نفس المرجع، ص ٢٦٧.

(3) تقرير الحالة الدينية في مصر ١٩٩٥م ، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ١٥. وأخذ المعارضون للكنيسة على الكهنة أنهم يلعبون أدوارًا سياسية، وتحول التيار العلماني إلى تيار هامشي بالمقارنة مع القيادة الكهنوتية

(4) رفيق حبيب: الإحياء الديني، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(5) رباب الحسيني "دكتور": التيار الديني كما تعرضه الصحافة المصرية بتحليل لعينة من الصحف في الفترة ١٩٧٠ – ١٩٩٠، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة عين شمس، قسم اجتماع، ص ٢٧٠.

(6) تقرير لجنة تقصي الحقائق لحادث الخانكة،

تسجيلات صوتية للبابا نفسه، واعتبر أن نفي رئيس لجنة تقصي الحقائق للتقرير لا وزن له[1]، وقد نفي البابا شنودة ما جاء في ذلك التقرير من وقائع وأحداث، وأرسل نسخا منه إلى الرئيس السادات ورئيس الوزراء ممدوح سالم وإلى الدكتور عبد القادر حاتم موضحًا خطورة الوضع؛ لأن الخطباء والوعاظ تناولوا التقرير في المساجد، والبعض طبعه ووزع منه نسخًا على المدارس، والبعض الآخر طالب بموقف ضد الأقباط[2]، وقد اعتبر المسلمون أن نفي الكنيسة الغير قاطع للتقرير هدفه طمأنة المسلمين، خصوصًا وأن بعض الوقائع تؤكد صحة ما جاء فيه، لذا سنتناول ما جاء فيه من قضايا بالمناقشة والتحليل لما ترتب عليه من نتائج.

الجزء الأول من المنشور: بدأ بتصريح نسب للبابا بأن عدد المسيحيين قد بلغ ثمانية ملايين نسمة، وأن الهدف أن يتساوى عدد المسيحيين مع عدد المسلمين في مدة أقصاها ١٥ سنة، ومن أجل ذلك اتخذ عدة إجراءات؛ على رأسها تحريم تحديد النسل أو تنظيمه بين المسيحيين وتشجيعه بين المسلمين، وكذلك تشجيع المسيحيين على إكثار النسل عن طريق تقديم حوافز ومساعدات مادية ومعنوية وخدمات صحية، وتشجيع الزواج المبكر وتخفيض تكاليفه، وتوفير المساكن للمسيحيين بتحريم تسكين المسلمين في مساكن المسيحيين، والعمل بشتى الوسائل على إخراج السكان المسلمين من البيوت المملوكة للمسيحيين. [3]

أولًا: إن التقرير أثار قضية تعداد المسيحيين، فقد أدعى على لسان البابا أن عددهم ثمانية ملايين في مارس ١٩٧٢م، ولكن الرئيس الأمريكي كارتر ذكر أن عدد المسيحيين بلغ سبعة ملايين[4] في إبريل ١٩٧٩م، ويبدو أن هناك تضاربًا في الأرقام حول تعداد الأقباط، فبينما قدرت القيادات الكنسية عدد الأقباط عام ١٩٦٨م بأربعة ملايين نسمة، وأن ذلك زاد عام ١٩٧٥م إلى ٦،٨٤٤،٩٠٠ نسمة

---

http: //www. coptichistory. org/new_page_١٠٢٨. htm

[1] محمد الغزالي: قذائف الحق، مرجع سابق، ص٦٧.

[2] أنور محمد: السادات والبابا، مرجع سابق ص١١٧.

[3] تقرير لجنة تقصى الحقائق http: //www. coptichistory. org/new_page_١٠٢٨. htm.

[4] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص٣٠٠.

بنسبة ١٨% من السكان[١] فقد قدر الدكتور مصطفي الفقي أن نسبة الأقباط حوالي ١٠% من المجموع الكلي للسكان[٢]، وأكد ذلك معجم الحضارة المصرية[٣]، وأوضح الإحصاء الرسمي لعام ١٩٧٦م أن نسبة المسيحيين بلغت ٦,٣١% من المجموع الكلي للسكان، ولا تزيد نسبتهم في القاهرة عن ١٠,٢% من سكانها، وأكبر نسبة للأقباط في محافظة أسيوط حيث بلغت ٢٠%[٤]

محافظة	مسلمون	مسيحيون	ديانات أخرى	جملة	نسبة الأقباط
	٤٥٦٧٤٦٧	٤١٥٩٩٠	٢٠٠٦	٥٠٨٤٤٦٣	
القاهرة					١٠,٢%
	٢١٦١٩١٦٢	١٥٦٣٦٩	٣٧٠	٢٣١٨٦٥٥	
الإسكندرية					٦,٧%
بورسعيد					٤,٢%
	٥١٣٣٢	١١١٤١	١٤٧	٢٦٢٦٢٠	
السويس					٤,٣%
	١٨٥٣٣٤	٨٤٧٠	١٩٧	١٩٤٠٠١	
المحافظات الحضرية	٧١٦٦٠٤٩	٥٩١٩٧٠	٢٧٢٠	٧٨٥٩٧٣٩	٨,٨%
	٥٥٥٧١٣	١٤٠٢	٠٠	٥٥٧١١٥	
دمياط					٢,٥%
الدقهلية	٢٧٠١٥٦٢	٣١١٩٤	٠٠	٢٧٣٢٧٥٦	١,١%
الشرقية					١,٤%
القليوبية	٢٥٨٤٩٦٥	٣٦٢٤١	٢	٢٦٢١٢٠٨	٢,٨%
كفر الشيخ					١,٧%
الغربية	١٦٢٧٧٦٥	٤٦٢٣٧	٤	١٦٧٤٠٠٦	١,٩%
المنوفية					٢,٠%
البحيرة	١٣٩٤٠٢٨	٩٤٤٠	٠٠	١٤٠٣٤٦٨	١,٥%
الإسماعيلية					٢,٨%
	٢٢٥١٠٩٨	٤٣١٨٦	١٩	٢٢٩٤٣٠٣	

---

[١] أسامة سلامة: مصير الأقباط، مرجع سابق، ص٢٨: ٣٠. وانظر موسى صبري: السادات الحقيقة والأسطورة، مرجع سابق، ص ١١٧، ص ١١٨.

[٢] مصطفي الفقي "دكتور": الأقباط في السياسة المصرية، مرجع سابق، ص٢١.

[٣] جورج بوزنر وآخرون: معجم الحضارة المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص٤٥.

[٤] طارق البشري "مستشار": المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، مرجع سابق، ص٧٠٠، ومن الجدير بالذكر أن كتاب الإحصاء السنوي على مستوى العالم والذي صدر في أمريكا عام ١٩٩٠ ذكر أن نسبة المسلمين ٩٤% من سكان مصر البالغ عددهم ٥٤،٧٧٩،٠٠٠ بما يعني أن عدد المسيحيين لا يزيد عن ٦% من السكان، انظر رباب الحسيني "دكتور" مصدر سابق، ص٩٦.

	١٦٧٧١٢٦	٣٣٨٣٠	٢٦	١٧١٠٩٨٢	
	٢٥٠٧٧٢٦	٣٧٥١٠	١٠	٢٥٤٥٢٤٦	
	٣٤١٩٨٨	٩٧٩٥	١٠٦	٣٥١٨٨٩	
الوجه البحري	١٥٦٤١٩٧١	٢٤٨٨٣٥	١٦٧	١٥٨٩٠٩٧٣	%١,٥٧
الجيزة	٢٣٢٦٤٧٧	٩٢٦١٧	١٥٣	٢٤١٩٢٤٧	%٣,٨
بني سويف	١٠٤٦٠٨٠	٦٢٥٣٥	٠٠	١١٠٨٦١٥	%٥,٧
الفيوم	١٠٩٧٢٣٨	٤٣٠٠٧	٠٠	١١٤٠٢٤٥	%٣,٨
المنيا	١٦٥٧٣٧٩	٣٩٨٣٦٠	٠٠	٢٠٥٥٧٣٩	%١٩,٤
أسيوط	١٣٥٦٤١٢	٣٣٨٩٦٦	٠٠	١٦٩٥٣٧٨	%٢٠,٠
سوهاج	١٦٥٢٤١١	٢٧٢٥٤٩	٠٠	١٩٢٤٩٦٠	%١٤,٢
قنا	١٥٧٥٦٢٤	١٢٩٤٦٨	٥٠٢	١٧٠٥٥٩٤	%٧,٦
أسوان	٥٨٥٧٨٨	٣٤١٤٠	٤	٦١٩٩٣٢	%٥,٥
الوجه القبلي	١١٢٩٧٤٠٩	١٣٧١٦٤٢	٦٥٩	١٢٦٦٦٩٧١٠	%١٠,٦
م. الصحراء	٣٣١٦٤٥	٤١١٣	٠٠	٣٣٥٧٥٨	%١,٧
التعداد الكلي	٣٤٣٣٧٠٧٤	٢٣١٥٥٦٠	٣٥٤٦	٣٦٦٥٦١٨٠	% ٦,٣١

جدول تعداد سكان مصر في المحافظات المختلفة وفق الديانات من نتائج تعداد نوفمبر ١٩٧٦م [١]

لقد أثبت تعداد ١٩٧٦م انتشار المسيحيين في كل المحافظات المصرية وإن تركزوا في بعض المحافظات دون البعض الآخر فهم يتركزون في القرية أكثر من المدينة، وفي الوجه القبلي أكثر من الوجه البحري، وفي فئة المتعلمين أكثر من فئة الأميين، وفي شرائح المستوى الاقتصادي الأعلى أكثر من الأدنى،

---

[١] المصدر ميلاد حنا: المرجع السابق، ص٦٠: ٦٣ نقلا عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء نوفمبر ١٩٧٦، وجدير بالذكر أنني حاولت الحصول على الإحصاءات بشكل مباشر من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء إلا أنني فشلت في ذلك بسبب رفض موظفي الجهاز إعطاء بيانات طائفية. على حد تعبيرهم. الباحث.

وفي الطبقة الوسطى في فئات المهنيين والمثقفين[1]، فانخفاض نسبة المسيحيين يرجع إلى ضعف الخصوبة القبطية نتيجة انعدام تعدد الزوجات، وصعوبة الطلاق، ووجود نظام الرهبنة، والهجرة إلى الخارج. [2]والإحصاءات الرسمية توضح أن عدد الأقباط يتراوح بين ٦,٣٢% وبين ٨,٣٣% في الفترة ما بين عام ١٩٠٧م وحتى عام ١٩٧٥م[3] رغم أن تطور نسبة السكان من ١٨٩٧ حتى ١٩٧٦م توضح أن التغير طفيف على مدى ثمانين عامًا

السنة	نسبة المسلمين	نسبة غير مسلمين
١٨٩٧	%٩٢,٢٣	%٧,٧٧
١٩٠٧	%٩٢,١٣	%٧,٨٧
١٩١٧	%٩١,٩٤	%٨,٠٦
١٩٢٧	%٩١,٦٧	%٨,٣٣
١٩٣٧	%٩١,٨١	%٨,١٩
١٩٤٧	%٩٢,٠٩	%٧,١
١٩٦٠	%٩٢,٦٧	%٧,٣٣
١٩٧٦	%٩٣,٦٨	%٦,٣٢

نسبة السكان من ١٨٩٧م حتى ١٩٧٦م[4]

والغرض من رفع نسبة المسيحيين هو الربط بين تعداد الأقباط وبين المطالب القبطية بزيادة نسبة الأقباط في الوظائف الكبرى والمجالس النيابية وغيرها، حتى أن بعض المتعصبين الأقباط ينادي بتوزيع المناصب السياسية والإدارية في الجامعات والشرطة ومختلف الوزارات على أساس طائفي. [5]

---

[1] رفيق حبيب "دكتور": الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر، مرجع سابق، ص٧٢.

[2] جمال حمدان: شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان، ج ٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١، ص٥١٤.

[3] أسامة سلامة، المرجع السابق، ص ٢٨: ٣٠.

[4] مجلة الدعوة، السنة ٣٠، العدد ٥٠ (٤٢٤)، شعبان سنة ١٤٠٠هـ، يوليو ١٩٨٠م، ص ٤٦ . ٤٧.

[5] سميرة بحر: الأقباط في السياسة المصرية، مرجع سابق، ص١٥٦ نقلًا عن خطاب المجلس الملي العام "مكتب الوكيل العام" بطريركية الأقباط الأرثوذكسية إلى السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر بتاريخ ١٧ مايو ١٩٧٧.

لقد انخفضت نسبة غير المسلمين عام ٧٦ بسبب الهجرة، لكن الأقباط رفضوا التعداد الرسمي للدولة، وعلق المجلس الملي العام عليه "بأنه غير صحيح ويدعو للسخرية"، وذكر ميلاد حنا أن "الأرقام الواردة في التعداد استفزت جمهور القبط ولا تجد من يقبلها منهم"[١]، حتى أن الأجهزة والتنظيمات الشعبية والدينية للأقباط والأرثوذكس قررت إجراء تعداد لهم بأنفسهم، وجندت لذلك حملة من الشباب مرت على البيوت المعروفة لديهم من خلال أوراق وتنظيمات الكنائس والكهنة والقسس لكي يتم إحصاء التعداد اسما باسم، غير أن المشروع لم يستكمل[٢]، مما يشير إلى وجود تنظيم على درجة عالية من الدقة والانضباط والشمولية بين الأقباط قادر على حصر الأقباط ثم لا يعلن شيئًا؛ لأن الهدف من الإحصاء الكنسي اختبار قوة وكفاءة التنظيم، والقدرة على التعبئة، أما التعداد فهو المبرر فقط. [٣]

وخلاصة القول إن رفض الأقباط للتعداد الرسمي تحيطه الريبة والشك؛ حيث إنه يثبت عدم ثقة الأقباط في الدولة رغم أن الواقع يؤكد صحة الإحصاءات الرسمية، فلم يستطع الأقباط . بإحصاءاتهم التي أعلنوها . إنجاح نائب قبطي واحد في الفترة من ١٩٥٢م حتى ١٩٨٨م باعتراف الدكتور ميلاد حنا[٤]، فجميع الأرقام التي ذكرتها المصادر المسيحية تتنافى منطقيًا مع عدم نجاح نائب واحد اعتمادًا على أصوات الأقباط وحدهم، وهو ما أكده البابا نفسه. [٥]

ثانيًا: تضمن التقرير أيضا التحريض على تشجيع تحديد النسل للمسلمين وتحريم تحديد النسل أو تنظيمه بين المسيحيين، والواقع يؤكد أن دعوى تحديد النسل يتزعمها المسيحيون ويعملون بدأب لتغيير نسبة السكان، والحملات الإعلامية تركز على المسلمين وتدعو المشايخ والعلماء إلى إعلان مشروعية وسائل منع الحمل، مما يعزز شكوك البعض بأن تحديد النسل يقصد به المسلمون فقط، خاصة أن الأنبا غريغريوس "أسقف البحث العلمي

---

[١] ميلاد حنا: المرجع السابق، ص٥٩.

[٢] نفس المرجع، ص٦٤ وقد ذكر أن الأقباط تصوروا أن عددهم بلغ عام ١٩٧٦ خمسة ملايين وادعى أن الأجهزة الإدارية كانت تملأ خانة الديانة بالتخمين والاستنتاج.

[٣] محمد جلال كشك: ألا في الفتنة سقطوا، المرجع السابق، ص٤١ . ٤٢.

[٤] ميلاد حنا: أقباط ولكن مصريون، مرجع سابق ص٨٧ .

[٥] محمد جلال كشك: ألا في الفتنة سقطوا، مرجع سابق، ص٤١.

والمتحدث باسم الكنيسة" أعلن أن المسيحية تحرم الوسائل الصناعية لتحديد النسل، كما تحرم العزل - أي القذف خارج الرحم - ولا تسمح إلا بالوسائل الطبيعية التي عددها وهي: الرهبنة, الزواج من واحدة, منع الطلاق إلا لعلة الزنا, فترات الصوم, أيام الحسوم "عشرة أيام في مارس", ليلة الذهاب إلى الكنيسة, وثلاثة أيام قبل تعميد الطفل[1]

ورغم أن البابا شنودة نفى الدعوة إلى تكثير نسل المسيحيين[2] إلا أن السيدة جيهان السادات أوضحت أن الكنيسة دعت إلى زيادة النسل، وأن بعض رجال الدين الأقباط يقولون أن على الأقباط أن ينجبوا أكبر عدد من الأطفال، مما أدى إلى التوتر بين الأقباط والمسلمين[3]، ومن ناحية أخرى فإن الدعوة لتحديد النسل أثارت المسلمين واعتبرتها مجلة الاعتصام مؤامرة صهيونية واستعمارية لتدمير المجتمع الإسلامي وخدمة التوسع الصهيوني لإسرائيل[4]

ومن الغريب أنه في الوقت الذي تبذل فيه الهيئات الدولية والمحلية جهودًا جبارة متواصلة، وتنفق أموالًا طائلة لنشر الدعوة إلى تحديد النسل في البلاد العربية والإسلامية نجد أن الدول الغربية المصدرة لها لا تأخذ بها، وتعمل على مناهضتها، وتحرض على زيادة تعدادها[5]؛ نتيجة لإحجام السكان عن الإنجاب فقد رفض الرئيس أيزنهاور أن يأخذ بنظام تحديد النسل في بلاده عام ١٩٥٩م[6]، وأكد الرئيس نيكسون في سنة ١٩٧٢م موقف أيزنهاور، ودعا إلى إعادة النظر في القوانين التي تبيح الإجهاض[7]، على النقيض من ذلك أعلن المستشار العلمي للرئيس نيكسون - د. لي دوبربرج - أن " الولايات المتحدة تفكر في قطع معوناتها عن الدول التي لا توقف تزايد السكان فيها، وأن استخدام مركبات منع الحمل في مياه الشرب والطعام قد يكون حلاً للمشكلة.[8]

---

[1] نفس المرجع، ص ٣٧ - ٣٨.
[2] أنور محمد: السادات والبابا، مرجع سابق، ص١١٦.
[3] محمد جلال كشك: المرجع السابق، ص٣٩.
[4] مجلة الاعتصام، السنة ٣٧، العدد ١٢، جماد آخر ١٣٩٥، يوليو ١٩٧٥، ص١٦ - ١٧.
[5] نفس المصدر، ص١٨، حيث عدد مواقف البلاد الأوروبية من مسألة تحديد النسل ومنع الحمل.
[6] جريدة الجمهورية، ١٩٧٢/٥/٢.
[7] جريدة الأهرام، ١٩٧٢/٢/١١.
[8] جريدة الأهرام، ١٩٦٩/١٢/١.

وتحدث الجزء الثاني من المنشور عما يسمى باقتصاد شعب الكنيسة، فأوضح أن المعونات المالية تأتي للكنيسة من مصادر ثلاثة: أمريكا والحبشة والفاتيكان، ولكن ينبغي الاعتماد على النفس، والعمل على رفع المستوى الاقتصادي للمسيحيين، والاهتمام بشراء الأرض وتنفيذ نظام القروض والمساعدات، وأشار إلى أن أكثر من ٦٠٪ من تجارة مصر الداخلية بأيدي المسيحيين، وأن التخطيط الاقتصادي يستهدف في المقابل إفقار المسلمين ومقاطعتهم اقتصاديًا،[1]

والواقع أكد وجود سيطرة مسيحية على الاقتصاد المصري، ففي إحصائية للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عام ١٩٧٤م تبين أن نسبة المسيحيين المديرين بقطاع النشاط الاقتصادي وصلت ٢٠٪[2]، وأكد الدكتور محمد عمارة أن الأقلية القبطية هي الحاكمة الفعلية في المجتمع المصري، فهم يملكون ٢٢. ٥٪ من الشركات التي تأسست بين عامي ١٩٧٤م، ١٩٩٥م، و٢٠٪ من شركات المقاولات، و٥٠٪ من المكاتب الاستشارية، و٦٠٪ من الصيدليات، و٤٥٪ من العيادات الطبية الخاصة، و٣٥٪ من عضوية غرفة التجارة الأمريكية والألمانية، و٦٠٪ من عضوية غرفة التجارة الفرنسية، و٢٠٪ من رجال الأعمال المصريين[3]، أي أن الأقلية استطاعت السيطرة على ما يتراوح بين ٣٥٪ و٤٠٪ من ثروة مصر واقتصادها. [4]

إن التصريحات الطائفية المتبادلة أدت إلى ظهور شركات قبطية لا يعمل فيها إلا المسيحي، وأخرى إسلامية لا يعمل فيها إلا المسلم، وأصبح صاحب

---

(1) تقرير لجنة تقصى الحقائق لحادث الخانكة،
http: //www. coptichistory. org/new_page_١٠٢٨. htm

(2) محمد جلال كشك: ألا في الفتنة، مرجع سابق، ص٢٣٤، وانظر أيضًا جمال بدوي: الفتنة الطائفية، مرجع سابق، ص١١٧.

(3) محمد عمارة "دكتور": في المسألة القبطية حقائق وأوهام، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، ٢٠٠١، ص ٨٨. ص ٨٩.

(4) ردت عائشة عبد الهادي وزيرة القوى العاملة على تقرير منظمة العمل الدولية الذي ادعي وجود تميز ضد الأقباط، وأن الدولة تمارس ضدهم ممارسات وإجراءات من شأنها تحجيم دورهم، وحدد الرد المصري الذي قدم إلى المنظمة ومديرها العام نسبة الأقباط إلي مجموع سكان مصر وهي ١٠ % فقط طبقا للإحصاءات، وبرغم ذلك فإنهم يملكون ما يزيد على ثلث إجمالي الثروة فيها، وذكر تقرير مجلة 'فوربس' لعام ٢٠٠٧م أن من بين عشرة مليارديرات بالمنطقة العربية جاء ثلاثة من الأقباط المصريين في القائمة وجاءت خالية تماما من أي مسلم من أبناء مصر. وأن الأقباط يشغلون نسبة عالية من الوظائف التخصصية والراقية مثل الصيدلة والطب وكذلك نسبة مقاربة من حجم الأنشطة والمنشآت التجارية في مصر، وتصل نسبتهم في عضوية النقابات المهنية إلي ٢٥ % تقريبا. انظر جريدة الأسبوع، السنة ١١، العدد ٥٣١، بتاريخ ٢ يونيو٢٠٠٧ وانظر http: //www. elosboa. com/elosboa/issues/٥٣١/٠١٠٠٧asp .

الشركة يحتمي في الإطار الديني ويجمع حوله الكفاءات التي تتفق معه في الدين من حوله، ويكسب إحساسها بالانتماء للمؤسسة، وكأنه انتماؤه إلى الدين نفسه[١]، فمنذ السبعينيات اتجه بعض أثرياء القبط إلى إقامة شركات طائفية يملكها الأقباط فقط، واتجه أصحابها لمساندة الأنشطة المسيحية، وقام الأثرياء بتقديم تبرعات سخية للكنيسة[٢]، ومن ناحية أخرى فقد استطاعت الكنيسة بمساعدة المعونات الأجنبية الممنوحة لها أن ترفع المستوى الاقتصادي لعامة الأقباط، حتى أن الدكتور سعد الدين إبراهيم أوضح أن الأقباط لا يعانون من الهموم الحقيقية للمصريين مثل الأمية والبطالة وسكنى المقابر والعشوائيات وأزمة الزواج. [٣]

أثار بعض أعضاء الجماعات الإسلامية نقطة هامة، وهي لماذا لا تخضع التبرعات التي تأتي للكنيسة من الخارج لإشراف ومتابعة وتفتيش الجهاز المركزي للمحاسبات مثلما تخضع التبرعات التي تأتي للمساجد؟! وهل يمكن اعتبار المنح والمعونات الموجهة للكنيسة تمويلاً أجنبيا؟! وما الشروط التي تفرض على الكنيسة مقابل تلك المنح والمعونات؟! وهل يمكن أن تحاول الجهات المانحة الضغط على الكنيسة وجرها إلى مواقف ضد الدولة؟![٤]

تحدث الجزء الثالث من المنشور فطالب البابا شنودة بمضاعفة الجهد التعليمي المبذول للمسيحيين . خصوصًا وأن المساجد شرعت في تقديم خدمات تعليمية كالتي تقوم بها الكنائس . حتى ترتفع النسبة التي يمكن أن يظفر بها المسيحيون من مقاعد الجامعة خصوصًا الكليات العملية، ووجه الشكر للذين ساهموا في ارتفاع نسبة المسيحيين في وظائف الطب والصيدلة والهندسة إلى أكثر من ٦٠%.[٥]

والواقع أكد صحة ما أثبته التقرير من تفوق تعليمي ومهني، وقد أثبتت الإحصاءات تفوق غير المسلمين في السيطرة على الوظائف الراقية في

---

(١) رفيق حبيب "دكتور": الإحياء الديني" مرجع سابق، ص٢٦.

(٢) نفس المرجع، ص٢٧.

(٣) محمد عمارة: المرجع السابق، ص٨٩.

(٤) ذكر المستشار طارق البشري "نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس جمعيتي الفتوى والتشريع السابق": أن الأقباط يحصلون سنويًا على ما يقرب من مليار دولار من الخارج دون رقابة من الجهاز المركزي للمحاسبات، طارق البشرى: لماذا تغيب رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات على مليار دولار تصل سنويا من أقباط المهجر للكنيسة؟!، http://www.alarabnews.com/alshaab/٢٠٠٥/٠٤-٠٢-٢٠٠٥/Beshri.htm

(٥) تقرير لجنة تقصى الحقائق ، http://www.coptichistory.org/new_page_١٠٢٨.htm

المجتمع، لكن التقرير أشار إلى حساسية غير المسلمين من أي نشاط إسلامي ولو كان نشاطًا مماثلًا لبعض الأنشطة الكنسية والخدمية، تلك الحساسية ظهرت في عدة مواقف، فقد اعتبروا أن إطلاق [illegible] على نفسه صفة الرئيس المؤمن ووصف مصر بأنها دولة العلم والإيمان باعثًا للتوتر الطائفي[1]، وانتقد ميلاد حنا بعض المظاهر الإسلامية منها انتشار المساجد والزوايا، واعتبر أنها تعمل على نشر الإسلام البدوي، وساءه أن يستبدل بعض الناس كلمة آلو hello في المحادثات التليفونية بعبارة "السلام عليكم"، واعتقد أن انتشار الحجاب بين الفتيات المسلمات فيه خطر على المسيحيات[2]، مع أن الحجاب فريضة مسيحية[3] ويظهر ذلك في ملابس الراهبات.

تضمن الجزء الرابع من المنشور النشاط التنصيري للكنيسة الذي يهدف إلى زحزحة أكبر عدد ممكن من المسلمين عن دينهم، وزعزعة الدين في نفوسهم، وتشكيك المسلمين في القرآن وتكذيب نبي الإسلام، مع مراعاة أن يتم بطريقة لبقة وذكية حتى لا تثير حفيظة المسلمين، وأشار إلى وجود أخطاء أدت إلى تسرب أنباء عن تنصر بعض المسلمين، ويخشى من أن يقظة المسلمين قد تفسد المخططات التبشيرية، ولعلاج ذلك أصدر تعليماته بأن يتصرف المسيحيون مع المسلمين بطريقة ودية تمتص غضبهم وتقنعهم بكذب تلك الأنباء، وأكد على مشاركة المسلمين احتفالاتهم الدينية وتهنئتهم بأعيادهم وإظهار المودة والمحبة لهم، ثم نبه إلى ضرورة استثمار نكسة ١٩٦٧م في تحقيق مكاسب قبطية، وأشار إلى أن القوى الكبرى في العالم تقف وراء الكنيسة، ثم حذر من أن يخالفه أحد.

وقد أثبت الواقع ذلك، ففي خلال عام ١٩٧٠م عندما وقع بالإسكندرية حادث خاص باعتناق شابين من المسلمين للمسيحية تحت تأثير ظروف مختلفة مما دعا وكيل وزارة الأوقاف بالإسكندرية الشيخ إبراهيم عبد الحميد اللبان لأن يكتب تقريرًا عن الحادث [4].

---

[1] محمد عمارة "دكتور": في المسألة القبطية حقائق وأوهام، مرجع سابق، ص٦١.

[2] ميلاد حنا "دكتور": ساسة ورهبان وراء القضبان، مرجع سابق، ص١٢٠.

[3] إبراهيم عبد السيد "قس": غطاء رأس المرأة فريضة مسيحية، جريدة عقيدتي، ١٩٩٨/٣/٣١، ص١٦.

[4] حدد في التقرير الأخطاء التي تهدد بعض الشباب نتيجة حملات التبشير التي نسبت إلى بعض القسس.انظر جمال بدوي "الفتنة الطائفية"، مرجع سابق، ص١١. كما أشار إلي الانحراف العقائدي لبعض الطلاب بمنطقة جليم والرمل نتيجة حملات التبشير. انظر عبد اللطيف المناوي "الكنيسة أم الوطن"، مرجع سابق، ص١٢٢.

كما أثبتت لجنة تقصي الحقائق في حادث الخانكة أن بعض الحوادث التي حققتها النيابة، ومن المناقشات التي أجرتها مع المسئولين في مشيخة الأزهر وفي البطريركية على حد سواء أن بعض الجمعيات القبطية تقوم بنشاط تنصيري سواء للمسلمين أو حتى داخل المذاهب المسيحية الأخرى، كما انتشرت بعض الكتب التي تثير الشكوك في نفوس المسلمين الصادرة عن دور نشر تنصيرية في أوروبا والولايات المتحدة مطبوعة باللغة العربية على ورق مصقول وبعضها مجهول الهوية. [١]

وفي الجزء الخامس عدد المنشور مطالب الأقباط كالآتي

١- أن يصبح مركز البابا الرسمي في البروتوكول السياسي بعد رئيس الجمهورية وقبل رئيس الوزراء، ومساويًا لشيخ الأزهر. " ولم يذكر مكانة شيخ الأزهر"

٢- أن يخصص للأقباط ٨ وزارات، وربع القيادات العليا في الجيش والبوليس، وربع المراكز القيادية المدنية كرؤساء في مجالس المؤسسات والشركات والمحافظين ووكلاء الوزارات ومديري العموم ورؤساء مجالس المدن.

٣- أن يستشار البابا عند شغل هذه النسبة في الوزارات والمراكز العسكرية والمدنية، ويكون له حق ترشيح بعض العناصر والتعديل فيها.

٤- أن يسمح للأقباط بإنشاء جامعة تضم المعاهد اللاهوتية والكليات العملية والنظرية.

٥- أن يسمح للأقباط بإقامة إذاعة خاصة من مالهم الخاص.

وقد أكد المطلب الأول ما ذكره الكاتب الصحفي موسى صبري من اعتراض البابا على عدم ذكره مقدما بلقب قداسة البابا[٢]، كما طلب ربع المناصب القيادية والوزارية كي يتناسب مع إحصاءاتهم البعيدة عن الواقع، وقد أكد تلك المطالب أيضاً موسى صبري، وأضاف عليها المناصب القضائية، بل وطالب بتعديل النص الدستوري الخاص بتعيين عشرة نواب في مجلس

---

[١] جمال بدوي: المرجع السابق، ص٩١ . ٩٣، وانظر أيضًا تقرير لجنة تقصي الحقائق بحادث الخانكة.

[٢] موسى صبري: السادات الحقيقة والأسطورة،مرجع سابق، ص١٠٣، ١٠٥، وقد أوضح موسى صبري أن ذلك لم يحدث وكان قد التقى بالبابا شنودة ليتعرف على مطالبه . بناء على رغبة السادات في أن يكون حلقة اتصال غير رسمية بينه وبين البابا.

الشعب وزيادة هذا العدد إلى عشرين، فرفض السادات زيادة المعينين في المجلس، أو الحديث عن النسبة العددية للأقباط في الوظائف العامة حتى لا ينتقل إلى وضع طائفي كما في لبنان، وقال: "إن تعليماته واضحة للحكومة، وهي أنه لا يحرم أي مصري من ترقية يستحقها "[1]، وقد عارض الكثيرون حتى من الأقباط الدعوة إلى تخصيص عدد من مقاعد البرلمان للأقباط؛ لأنه "يجافي روح العصر ويفرز المواطنين على أسس حزبية وطائفية كانت سببًا لخلافات أهلية في الدول التي أخذت بفكرة تخصيص المقاعد البرلمانية"[2]، وهذا ما خشي منه السادات.

إنه إذا ما اتفقنا على النظام الديمقراطي القائم على الانتخاب لجميع المناصب الرئيسية والسلطة التشريعية فإنه يفرض حق الأغلبية في التعيين والمحاسبة والعزل والتشريع، فلا يحق لأي مواطن أو فئة أن تضع تحفظًا، أو أن تطلب ضمانات، فالأغلبية لا تملك أن تميز الأقلية أو تعطيها إلا ضمانة المساواة، ولا يحق لأحد أن يشترط وإلا فقدت المساواة معناها، فإذا رفضت الأغلبية مثلًا انتخاب المسيحيين كان على المسيحيين أن يسعوا ديمقراطيًّا لتغيير موقف الأغلبية[3]، وقد ارتبطت نسبة تمثيل الأقباط في البرلمان قبل الثورة بتمثيل الوفد، فكانت أعلى نسبة تمثيل للأقباط في أعوام ١٩٢٩م، ١٩٣٦م، ١٩٤٢م، وهي فترات حكم الوفد[4]؛ لأن الأقلية باندماجها في الحياة السياسية استطاعت إقناع الأغلبية بانتخابها.

أما المطلب الثالث فعبر عن رغبة البابا في أن تقوم الكنيسة القبطية بدور ممثل الأقباط أمام الدولة، ودليل ذلك رفض البابا التعاون مع الصفوة القبطية التي تتعامل معها الدولة والممثلة في المجلس الملي حتى لا تجد القيادة السياسية بدًّا من التعاون المباشر معه[5]، فأبعد عددًا من كبار الأساقفة عن العمل اليومي التنفيذي، من بينهم الأسقف غريغوريوس، وكان البابا قد أنشأ جيلًا من المطارنة من الشباب المثقفين خريجي الجامعات، أطباء ومهندسين ومحامين وأساتذة جامعات، وكانوا على أوثق الروابط به ومؤيدين له على

---

[1] نفس المرجع، ص١٠٥.

[2] إبراهيم عبد السيد "قس": شعب واحد، جريدة الأحرار، العدد ١٥٢، بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٩٨، ص١٢.

[3] محمد جلال كشك: ألا في الفتنة سقطوا، مرجع سابق، ص٤١٣.

[4] مصطفى الفقي "دكتور": الأقباط في السياسة المصرية، مرجع سابق، ص١٥٣ ـ ١٥٤.

[5] رفيق حبيب: الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر، مرجع سابق، ص٥٢ ـ ٥٣.

طول الخط. [1] وقد استجابت القيادة السياسية لبعض مطالب البابا، فعندما أنشئ المجلس الملي كان للبابا رأي مسموع من الحكومة في اختيار أعضائه، كما أنه في تعيينات مجلس الشعب كان رئيس الوزراء يطلب من البابا قائمة بالأشخاص الذين يرشحهم لكي تختار الحكومة من بينهم من يعين[2]، وزاد السادات من عدد الوزراء الأقباط، كما قام بتعيين اللواء فؤاد عزيز غالي قائدًا للجيش الثاني الميداني بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وتم تعيينه محافظًا لسيناء[3]

أما عن السماح للأقباط بإنشاء جامعة خاصة بهم تضم المعاهد اللاهوتية والكليات العملية والنظرية؛ فأما المعاهد اللاهوتية فهي مقامة فعلًا وكانت تحت إشراف البابا شنودة، وكذلك الكلية الإيكليريكية، أما أن تضم الكليات العملية والنظرية إليها في إطار جامعة فذلك مطلب إقامة جامعة على غرار جامعة الأزهر للأقباط فالكليات العملية والنظرية لم يمنع الأقباط من دخولها، بل أثبتت الإحصاءات وجودهم الواضح فيها، ويؤكد ما جاء في المنشور ما طالبت به الدكتورة سميرة بحر من فتح الكليات غير الدينية التابعة لجامعة الأزهر أمام الأقباط، أو السماح لهم بإنشاء كليات أو معاهد على غرار الكليات التابعة للأزهر. [4].

اعتبر بعض الأقباط أن إنشاء المدارس الإلزامية وفرض غرامات على الآباء الذين لا يرسلون أولادهم إليها فيه إجبار للمسيحيين على تعلم الدين الإسلامي في مواد لا تتعلق بالدين مثل نصوص المحفوظات، والحقيقة أن الطلاب المسيحيين لا يحضرون حصص الدين الإسلامي، أما بالنسبة للنصوص والمحفوظات فالقرآن أفضل نص عربي، وفي معاهد المستشرقين وجامعات أمريكا لابد من تدريس القرآن لمن يريد دراسة اللغة العربية. [5]

---

[1] موسى صبري: المرجع السابق، ص١٠٦.

[2] نفس المرجع والصفحة.

[3] كان قائدًا للفرقة ١٨ مشاه ميكانيكي أثناء حرب أكتوبر. حمدي الكنيسي "الطوفان" الهيئة المصرية العامة للكتاب. وانظر http: //www. tebayn. com/Tebayn٪٢٠Arabic/index. asp?pageID=١&SID=٩١٠&Ln=En

[4] سميرة بحر: المرجع السابق، ص١٦٩.

[5] محمد جلال كشك: ألا في الفتنة سقطوا، ص ٣٣٣: ص ٣٣٤.

وأخيرًا طالب المنشور بأن يسمح للأقباط بإقامة إذاعة خاصة بهم من مالهم الخاص[1]، ويبدو أن ذلك المطلب كان في مواجهة إذاعة القرآن الكريم الخاضعة للدولة والتي لم تخضع للأزهر، والإذاعة المطلوبة ستكون خاضعة للكنيسة، وبالتالي يطلب الأقباط ما لم يسمح به لأحد، فالإعلام مملوك للدولة، والسماح به للأقباط ومنع المسلمين يحدث فتنة، وأكدت مطالب الأقباط بعد ذلك ما جاء في المنشور، فقد طالبوا بأن تخصص الصحافة جزءًا من صفحاتها لمقالات مسيحية, وعرض البرامج والشعائر المسيحية في التليفزيون، وتدريس الحقبة القبطية، وتعيين الأقباط في مناصب المحافظين ورؤساء الجامعات. [2]

٤. حادث الخانكة

صدر الدستور الدائم في ١١ سبتمبر ١٩٧١م وهو يحمل النص على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، فعقد رجال الدين المسيحي مؤتمرا بالإسكندرية يومي ١٧، ١٨ يوليو ١٩٧٢م اتخذوا فيه قرارات تدور حول ما أسموه حماية حقوقهم وعقيدتهم المسيحية، وأنه بدون ذلك يكون الاستشهاد أفضل من حياة ذليلة[3]، وفي نفس الوقت دعا السادات إلى المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي المنعقد يوم ٢٤ يوليو ١٩٧٢م الذي جعل هدفه تحقيق الوحدة الوطنية، كما دعا مجلس الشعب إلى عقد دورة طارئة في أغسطس ١٩٧٢م للقضاء على ما يثير الفتنة الطائفية، فأصدر في أغسطس ١٩٧٢م القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢م لحماية الوحدة الوطنية[4]، حيث يعاقب بالحبس كل من عرض الوحدة الوطنية للخطر باللجوء إلى العنف أو التهديد به أو أية وسيلة غير مشروعة، أو أذاع عمدا أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة بقصد الإضرار بالوحدة الوطنية[5]، ورغم صدور القانون وقع حادث الخانكة في ٦ نوفمبر ١٩٧٢م.

---

[1] يؤكد هذا المطلب أن الكنيسة قد أنشأت قناة أغابي الفضائية القبطية على القمر الصناعي Nile sat عام ٢٠٠٦م. انظر http: //aghapy. tv/cms/

[2] أسامة سلامة: مصير الأقباط في مصر، مرجع سابق، ص٢٤٢.

[3] عبد العظيم رمضان "دكتور": جماعات التكفير، مرجع سابق، ص٢٦٩.

[4] الجريدة الرسمية، أغسطس، ١٩٧٢ القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢.

[5] عبد العظيم رمضان "دكتور": جماعات التكفير، مرجع سابق، ص٢٦٩.

وبالرغم من أن السادات انحاز إلى اختيار الأنبا شنودة لرئاسة الكرسي البابوي نزولا على رأي وزير داخليته ممدوح سالم[1] إلا أنه خشي من أن يثير البابا الجديد المتاعب والمصاعب أمامه خصوصا في تلك المرحلة الحساسة التي تحتاج لتضافر الجهود والوحدة من أجل مواجهة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المصرية، والمشكلات الداخلية التي تثيرها مراكز القوى، ومحاولات القوى الأجنبية زرع الفتنة لإثناء مصر عن القتال وشغلها بنفسها[2]، وكانت علاقة البابا شنودة بالسادات طيبة في بدايتها حيث اعتبر ثورة التصحيح التي قادها السادات في ١٥ مايو ١٩٧١م بداية حياة جديدة لمصر يشعر فيها الإنسان بكيانه وذاته. [3]

لكن رئاسة الكنيسة لم تراع الظرف التاريخي الذي كانت تعاني فيه مصر، فاستخدمت أسلوب الضغط على الدولة عن طريق المؤتمرات القبطية التي لم تعد مقصورة على رجال الكنيسة، وإنما ضمت في صفوفها قطاعات أخرى[4]، واستخدمت الحدة والحسم والمواجهة[5]، ثم جاءت الفرصة لاستثمار نكسة ١٩٦٧م حينما احترق مبنى صغير يقع بالجهة الشرقية لمدينة الخانكة تابع لجمعية أصدقاء الكتاب المقدس في السادس من نوفمبر ١٩٧٢م، ولم يكن ذلك المبنى مرخصًا كبناء، فضلا عن عدم الترخيص به ككنيسة، وقد باشر المسيحيون فيه الشعائر الدينية، ونُقِل للبابا أن المكان أحرق بالكامل، وأن المطافئ تباطأت في إطفاء الحريق، وتشكك البابا في سلامة إجراءات التحقيق وعدم جديتها، وقد أثبتت المعاينة التي أجرتها لجنة تقصي الحقائق لمجلس الشعب عام ١٩٧٢م والمعاينة التي أجرتها النيابة أن الحريق لم يمتد إلا إلى السقف الخشبي وإلى الموجودات الخشبية، وأنه لولا تدخل رجال الإطفاء لما كانت النار قد أخمدت دون حدوث خسائر أخرى. [6]

---

[1] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص ٢٩٣.

[2] موسى صبري: المرجع السابق، ص ١٠٦.

[3] أبو سيف يوسف: الأقباط والقومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ص ١٥٦. وانظر أيضا محمد جلال كشك: المرجع السابق، ص ٢٩٠.

[4] جمال بدوي: المرجع السابق، ص ٥٧

[5] رفيق حبيب "دكتور": الاحتجاج الديني الصراع الطبقي في مصر، المرجع السابق"، ص ٥٣.

[6] تقرير لجنة تقصي الحقائق لمجلس الشعب عن حادث الخانكة ١٩٧٢، وانظر نص التقرير على http: //www. coptichistory. org/new_page_١٠٢٨. htm

واجهت الكنيسة الموقف بالحدة، فأمر البابا شنودة في الثاني عشر من نوفمبر ١٩٧٢م مجموعة من الأساقفة والمطارنة أن يتقدموا موكبا ضخما من القسس في أتوبيس على أن يقف خارج المدينة، ثم يترجل المطارنة والقساوسة، ثم يتقدموا إلى الكنيسة مهما كان الأمر حتى لو أطلق عليهم البوليس النار، ثم يباشروا الشعائر الدينية[1]، ولم يتعرض المسلمون للموكب، ولكن تجمع في المساء عدد كبير من المواطنين في مسجد السلطان الأشرف، وخرجوا في مسيرة احتجاج على ذلك نسب فيها إلى مواطن مسيحي يدعى ـ غالي أنيس بشاي ـ أنه أطلق أعيرة نارية في الهواء على رءوس المتظاهرين من مسدس مرخص له بحمله، فتوجه بعض المتظاهرين إلى مسكن الشخص وإلى أماكن أخرى للأقباط وقاموا بإتلافها. [2]

غضب السادات وردد أن البابا شنودة "لا يتصرف من منطلق حل المشكلات وتهدئتها بل إلقاء النار على الزيت، مما يمكن أن يثير أوضاعا بالغة الخطورة لا سبيل إلى معالجتها[3]، لقد خشي السادات من أن انفجار المسألة الطائفية من شأنه أن يعرقل جهود المعركة المحتملة[4]، وعبر عن ذلك للبابا كيرلس ـ قبيل وفاته ـ بقوله: "الوطن يجتاز محنة، ويحيط بنا الأعداء، وأول سلاح يحاولون أن ينفذوا إليه من بيننا هو سلاح الفرقة، فلنكن يقظين فنحن شعب واحد، هكذا عشنا، وهكذا تعلمنا، وهكذا نمضي إن شاء الله"[5]، بل أعلن السادات في بداية توليه أن الكنيسة عون له في مهمته[6]، لكن البابا شنودة عالج الموقف بأسلوب بالغ الخطورة كاد يُجري الدماء في شوارع الخانكة إذا حدث صدام بين المسلمين والمسيحيين.[7]

---

[1] موسى صبري: المرجع السابق، ص ١٠٧ وانظر أيضا محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص ٢٩٥ وقد ذكر الدكتور عبد العظيم رمضان: أن الموكب ضم ٤٠٠ من الأقباط على رأسهم أكثر من مائة قسيس. انظر عبد العظيم رمضان: جماعات التكفير، مرجع سابق، ص ٢٧١.

[2] تقرير لجنة تقصي الحقائق لحادث الخانكة "المصدر السابق".

[3] موسى صبري: المرجع السابق، ص ١٠٧.

[4] محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص ٢٩٦.

[5] جريدة الأهرام، ١٣ أكتوبر ١٩٧٠، وانظر أيضا جريدة وطني، السنة الثانية، العدد ٦١٨، بتاريخ ١٨\١٠\١٩٧٠ ص ٢.

[6] جريدة وطني، السنة ١٢، العدد ٦١٨، بتاريخ ١٨ كتوبر١٩٧٠، ص ٢.

[7] موسى صبري: المرجع السابق، ص ١٠٧.

وفي مواجهة تشدد البابا عالج الرئيس السادات الموقف بحكمة، فطلب من مجلس الشعب أن يبحث ـ بطريقة محايدة ـ الاحتكاكات الطائفية لخطرها على وحدة الأمة، فتشكلت لجنة برئاسة المستشار جمال العطيفي وقدمت تقريرها إلى مجلس الشعب، ثم إلى السادات[1] الذي توجه إلى المقر البابوي فاستقبله البابا استقبالا حافلا، فما كان من السادات إلا أن وعده ببناء خمسين كنيسة سنويا[2]، وكان هدف السادات تهدئة الكنيسة أثناء استعداده لحرب التحرير، وقامت الحكومة، فذهبت الدكتورة عائشة راتب وزيرة الشئون الاجتماعية إلى موقع الحادث، وقررت تعويضات فورية لمن احترقت مساكنهم أو حوانيتهم[3]، **ويلاحظ على حادث الخانكة: أولا** ـ مبنى جمعية أصدقاء الكتاب المقدس "محل النزاع" لم يكن كنيسة، إنما كان مقرا للجمعية، غير أنه في مطلع صيف ١٩٧٢م أقيم فيه مذبح للصلاة لإقامة الشعائر الدينية فيه، ولما كانت الجمعية لم تستصدر قرارا بالترخيص بإقامة كنيسة فقد أخذت الإدارة المحلية تعهدا على رئيس الجمعية "شاكر غبور" بعدم استخدامها ككنيسة إلا بعد الحصول على الترخيص، إلا أنه خالف تعهد، وأقام الشعائر الدينية حتى يعطي المكان حصانة دينية فوق القانون. [4]

ثانيا ـ أظهر الحادث أن هناك نشاطا متزايدا يعمل في بناء الكنائس بأعداد تزيد عن الحاجة الحقيقية، حيث بلغ عدد الكنائس طبقا للإحصاء على الطبيعة من واقع بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ١٤٤٢ كنيسة، أما وزارة الداخلية فالعدد الرسمي المسجل لديها ٥٠٠ كنيسة منها ٢٨٦ كنيسة قبطية[5] أي أن ما يقارب ثلثي الكنائس قد بني بدون ترخيص، وقد علل الأقباط ذلك بأن هناك قيودا فرضها الخط الهمايوني وشروط العزبي باشا حول بناء الكنائس وترميمها[6]، ورغم أن المسيحيين قد حصلوا على تراخيص ١٢٧ كنيسة في الفترة من عام ١٩٦٢م حتى عام ١٩٧٢م إلا أن نصيب الكنيسة القبطية

---

[1] محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص ٢٩٦.

[2] نفس المرجع، ص ٢٩٨.

[3] تقرير لجنة تقصي الحقائق، المصدر السابق.

[4] تقرير لجنة تقصي الحقائق، المصدر السابق.

[5] جمال بدوي: المرجع السابق، ص ٩٣.

[6] الأهرام في ديسمبر ١٩٧٢، نقلا عن مضبطة جلسة مجلس الشعب بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٧٢ ص ٤١٥.

الأرثوذكسية كان ٥٣% بما لا يتناسب مع نسبة الأقباط الذين يمثلون ٩٠% من عدد المسيحيين المصريين[١].

وببحث مسألة الخط الهمايوني وجد أن السلطان العثماني عبد المجيد خان "١٨٢٢ . ١٨٦١م" قد أصدره لتحقيق المساواة بين رعايا الدولة العثمانية في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦م، وتقرر فيه إباحة إقامة الكنائس أو ترميمها بترخيص من الباب العالي[٢]، وبذلك أكد حقوق الإنسان وأزال كل المعوقات أمام كل بناء أو ترميم لدور العبادة ومقار إدارة الطوائف الدينية والمستشفيات والمرافق، كما عمل على اتخاذ كل التدابير اللازمة لتأمين حرية ممارسة الشعائر لكافة المذاهب والطوائف مهما كان عدد التابعين لها قليلا، وأزال كل تمييز بين معتنقي الملل المختلفة، والمساواة الكاملة بينهم وبين غيرهم من المواطنين عند التعيين في الوظائف الحكومية، وعند أداء الخدمة العسكرية[٣]، كما كان محاولة من الدولة العثمانية لاستعادة سلطانها على رعاياها، والحد من سلطان المجالس الملية في وقت سادت فيه الامتيازات الأجنبية.[٤]

والخط الهمايوني لم يطبق في مصر في يوم من الأيام لاندماج نصارى مصر في شعبها منذ عهد محمد علي، وتم تجنيدهم بالجيش سنة ١٨٥٥، وإسقاط الجزية عنهم ولم يعاملوا وفق نظام الملل العثماني، واستقلت مصر تشريعيا عن الدولة العثمانية[٥]، وخضعت مصر فعليا للاحتلال الإنجليزي عام ١٨٨٢ ثم انفصلت رسميا عن الدولة العثمانية في بداية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م وخضوعها للحماية الإنجليزية[٦]، وانتهت أي ولاية عثمانية على

---

[١] مجدي خليل: أقباط المهجر، مرجع سابق، ص ١٥١ ومن الجدير بالذكر أن جريدة الدستور قد نشرت أن عدد الكنائس في مصر قد بلغ ٢٤٠٠ كنيسة استنادا إلى إحصاء الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عام ١٩٩٦ انظر جريدة الدستور، العدد ٨٠، بتاريخ ١٨يونيو١٩٩٧، فإذا كان عدد الكنائس عام ١٩٧٢ قد بلغ ١٤٤٢ كنيسة تعني أن عدد الكنائس كان يزيد بمعدل ٥٧ كنيسة سنويا تقريبا
٢٤٠٠ – ١٤٤٢ = ١٣٥٨ ÷ ٢٤ = ٥٦. ٥٨ كنيسة.

[٢] جمال بدوي: الفتنة الطائفية، المرجع السابق، ص ٩٤.

[٣] إبراهيم عبد السيد "قس": لا تظلموا الخط الهمايوني، الأخبار، العدد ١٣٧٠٧ بتاريخ ١٩٩٦/٤/١٠ ص٤

[٤] مجلة الاعتصام، السنة ٣٦ العدد ٨ صفر ١٣٩٤، الموافق مارس ١٩٧٤، ص ١١.

[٥] محمد عمارة "دكتور": في المسألة القبطية حقائق وأوهام، مرجع سابق، ص ١٠٣.

[٦] لطيفة سالم "دكتور": مصر في الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ص٢٩ : ٣٥

القانون المصري، بل إن كمال أتاتورك ألغى الخلافة الإسلامية وأنهى وجود الباب العالي فعليا[1].

أما عن شروط العزبي باشا فقد صدرت على خلفية توسع الإرساليات التبشيرية الأجنبية في بناء الكنائس حتى كاد الطابع النصراني يسيطر على التراب الوطني[2]، فالقلة المسيحية تريد أن تبني في كل قرية متداعية البنيان كنائس سامقة الجدران، وتتخير الأحياء الحساسة في المدائن الكبرى[3].

ونظرا لزيادة عدد الكنائس على عهد الاحتلال البريطاني دعا ذلك العزبي باشا وكيل وزارة الداخلية إلى ضرورة وضع الضوابط التي تحكم بناء دور العبادة عام ١٩٣٤م، عرفت بالشروط العشرة، وهي: هل الأرض المرغوب البناء عليها هي من أرض الفضاء أو الزراعة، وهل هي مملوكة للطالب أم لا؟ مع بحث الملكية من أنها ثابتة ثبوتا كافيا، وترفق أيضا مستندات الملكية، ومقادير أبعاد النقطة المراد بناء الكنيسة عليها عن المساجد والأضرحة الموجودة بالناحية، وهل النقطة المذكورة من أرض الفضاء وسط أماكن المسلمين أو المسيحيين؟ وإذا كانت بين مساكن المسلمين فهل لا يوجد مانع من بنائها، وهل يوجد للطائفة المذكورة كنيسة بهذه البلدة خلاف المطلوب بناؤها؟ وما مقدار المسافة بين البلد وبين أقرب كنيسة لهذه الطائفة بالبلدة المجاورة؟ وما هو عدد أفراد الطائفة المذكورة الموجودين بهذه البلدة ؟ وإذا تبين أن المكان المراد بناء كنيسة عليه قريب من جسور النيل والترع والمنافع العامة بمصلحة الري فيؤخذ رأي تفتيش الري، وكذا إذا كانت قريبا من خطوط السكة الحديد ومبانيها فيؤخذ رأي المصلحة المختصة، وأن يعمل محضر رسمي عن هذه التحريات ويبين فيه ما يجاور النقطة المراد إنشاء الكنيسة عليها من المحلات السارية عليها لائحة المحلات العمومية، والمسافة بين تلك النقطة وكل محل من هذا القبيل ويبعث به إلى الوزارة، كما يجب على الطالب أن يقدم مع طلبه رسما عمليا بمقياس واحد في الألف يوقع عليه من الرئيس

---

[1] على محمد الصلابي "دكتور": الدولة العثمانية.. عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط٢،دار التوزيع والنشر الإسلامية، ٢٠٠١ م، ٤٧٢ .

[2] محمد الغزالي: قذائف الحق، مرجع سابق، ص ٣٧.

[3] محمد الغزالي: التعصب والتسامح بين المسيحية والإسلام، ط١، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٨٩ ص ٣٣٥ ويذكر الشيخ محمد الغزالي أن بطرس غالي باشا عندما تولى رئاسة الوزراء تمكن من أن يبيع للأقباط من أملاك الحكومة أرضا شاسعة في الصعيد بأثمان بخسة، انظر نفس المرجع والصفحة.

الديني العام للطائفة ومن المهندس الذي له خبرة عن الموقع المراد بناء الكنيسة به، وعلى الجهة المنوطة بالتحريات أن تتحقق من صحتها، وأن تؤشر عليها بذلك.[1]

وتلك الشروط كان غرضها أن تكون دور العبادة في بيئة تتفق مع وقار الشعائر الدينية، ولمنع الاحتكاك ما بين الطوائف الدينية المختلفة، وهي شروط لم تتعرض لها أية حكومة من حكومات الوفد ولم تتدخل فيها[2]، وزاد دستور ١٩٧١م من حرية ممارسة الشعائر الدينية حينما أسقط القيد الذي كانت تضعه الدساتير من قبل وينص على التقيد بالعادات المرعية "[3]

أن كل بناء يحتاج لترخيص وإلغاء القيود والتراخيص لبناء الكنائس أو المساجد يؤدي إلى الفتنة، فأخطر حوادث الفتنة في عهد السادات هي التي دارت حول محاولة البعض من الطرفين بناء كنيسة أو جامع بدون تراخيص, وكل الكنائس التي أعلن عن حرقها كنائس بدون ترخيص. [4]

وقد أوصت لجنة تقصي الحقائق في تقريرها أنه لابد أن يعاد النظر في قرارات وزارة الداخلية، ولابد من التحقق من إجراءات بناء الكنائس بما يسمح ببناء كنائس تتناسب وما يحتاجه المسيحيون[5]، ووعد السادات البابا شنودة ببناء خمسين كنيسة سنويا[6]، ويبدو أنه كان مضطرا لدفع الكنائس ثمنا لإتمام استعداده لحرب أكتوبر[7]، ويعتبر السادات أول من سمح ببناء كنائس في المدن الجديدة، حيث أمر بوضع حجر الأساس لكنيسة العاشر من رمضان بمشاركة رجال الأزهر[8]، بل تغاضى عن بناء الكنائس على أوقاف المسلمين، ومن

---

(1) غالي شكري: الأقباط في وطن متغير، المرجع السابق، ص ٢٠٨ - ٢٠٩، وانظر أيضًا إبراهيم عبد السيد "قس": شعب واحد، مرجع سابق، ص ٤٤ - ص ٤٥.

(2) نبيل لوقا بباوي: الخط الهمايوني.. والحل الأمثل، جريدة الأهرام ٢ نوفمبر ١٩٩٩. ومع ذلك كان يمكن التظلم من تلك الشروط، ففي حكم قضائي أصدره القضاء الإداري بمجلس الدولة ألغى قرار وزير الداخلية برفض إنشاء كنيسة على أساس قلة عدد أفراد الطائفة. "نفس المرجع

(3) دستور ١٩٧١ المصدر السابق، المادة ٤٦ وقارن ذلك بالدساتير السابقة عليه.

(4) محمد جلال كشك: ألا في الفتنة سقطوا، مرجع سابق، ص ٣١٣.

(5) أصدر الرئيس حسني مبارك في ١١ يناير عام ١٩٩٨ قرارا بتفويض المحافظين في مباشرة اختصاص رئيس الجمهورية بالترخيص للطوائف الدينية بترميم الكنائس وأصدر كذلك قرارا في يناير عام ٢٠٠٦.

(6) محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص٢٩٨.

(7) محمد جلال كشك: ألا في الفتنة سقطوا، مرجع سابق ص ٣٥٦، وقد اتهم السادات في خطابه في ١٤ مايو ١٩٨٠ البابا بالابتزاز في طلب بناء الكنائس. انظر أنور محمد: السادات والبابا، مرجع سابق ص ١٧٢.

(8) كمال خالد: هؤلاء قتلوا السادات، دار الاعتصام، ١٩٨٨ ص ١١٦، وانظر أيضا خطاب السادات ١٩٨١/٩/٥. والجرائد اليومية ١٩٨١/٩/٦.

الجدير بالذكر أن السادات لم يسمح ببناء كنيسة في الخانكة لأنها استخدمت للتحرش والتصعيد، واتخذت مادة للتشهير عمدا وعن سوء قصد وليس لها أساس.[1]

وقد أكد البابا شنودة أن السادات كان يثق فيه ويتودد إليه، ويعامله كقوة وطنية يثق فيها ويعتمد عليها، ويطلعه على أدق الأسرار وأخطرها حيث قال البابا: "كان الرئيس السادات قد زارني في ٢٣ ديسمبر ١٩٧٢م، وعقدنا اجتماعا.. وفيه شرح لي الرئيس السادات كثيرا من الأوضاع السياسية والعسكرية وقال إنه بدأ في عملية الاستعداد الجاد للحرب، واعتبرت ما قاله سرا لا أبوح به"[2]، مما يدل على رغبة السادات في الحصول على ثقة البابا، ولشدة حرص السادات على ألا يعطله شيء عن المعركة مع العدو الصهيوني، ولنزع فتيل الأزمة الطائفية عقدت مؤتمرات وندوات مشتركة بين المسلمين والمسيحيين لتدعيم الوحدة الوطنية[3]، كما دعا السادات مجلس الشعب لاجتماع غير عادي لإقرار مشروع قانون حماية الوحدة الوطنية.[4]

يتضح من ذلك الفرق الكبير بين البابا شنودة والسادات، فالأول نظر إلى حادث الخانكة على أنه اضطهاد ديني واعتداء على كنائس الأقباط ولابد من وقفة حازمة تعبر عن سخط الأقباط، فأمر بموكب الكهنة والمطارنة، وأعلن الصيام، في تصعيد للموقف، أما السادات فسعى إلى تهدئة الموقف باسترضاء البابا شنودة والسماح له ببناء خمسين كنيسة كل عام، وأطلعه على أسرار البلاد العسكرية لإثبات ثقته فيه، وأصدر قانونا للوحدة الوطنية حتى لا يعطله أحد عن هدفه الذي يسعى إليه، لدرجة أن البابا شنودة أشاد بجهود الرئيس السادات لدعم الوحدة الوطنية، وأرسل إليه رسالة شكر باسم الأقباط تقديرا لموقفه

---

[1] محمد جلال كشك: ألا في الفتنة سقطوا، المرجع السابق ص ٣٨٠ وانظر أيضا أنور محمد: السادات والبابا.. أسرار الصدام بين النظام والكنيسة، دار آية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠ ص ٧٨ نقلا عن خطاب الرئيس السادات في ذكرى ثورة التصحيح في ١٤ مايو ١٩٨٠. وجدير بالذكر أنه تم بناء كنيسة في الخانكة على الطريق الدائري على مساحة تزيد عن خمسة أفدنة في عهد الرئيس مبارك وهو حجم لا يتناسب أبدا وعدد المسيحيين في تلك المدينة، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من الكنائس الأخرى في نفس المنطقة.

[2] أنور محمد: المرجع السابق، ص ١٢١.

[3] جريدة وطني، ٦ أغسطس ١٩٧٢ ص ١.

[4] الجريدة الرسمية ، ١٥ أغسطس ١٩٧٢ القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٢، تنفيذا لتوصية المؤتمر القومي العام وقد صدر القانون تحت رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية.

الحكيم[1]، وقد اعترف البابا شنودة بعدم وجود مشكلة في بناء الكنائس حيث قال: "لا توجد مشكلة عويصة في بناء الكنائس، بمعنى أنه لا يوجد قبطي يفتقد مكانا يتعبد فيه، بل إن عدد الكنائس بالأرقام الرسمية وبالمشاهدة لا يتناسب مع عدد الأقباط بل يزيد عليها".[2]

لقد قدم السادات تفسيرا لحادث الخانكة باعتبار أن مسبباته خارجية[3]، وهذا تفسير واقعي، فهناك قوى خارجية ترغب في تفتيت مصر وإبعادها عن الصراع العربي الإسرائيلي وعن شن الحرب عن طريق شغلها بمشاكلها الداخلية، وكان الواجب البحث عن اليد الثالثة المستفيدة من وجود صراع بين المسلمين والمسيحيين، خصوصا أن التعايش بين المسلمين والمسيحيين في مدينة الخانكة لم يصب بما يعكر صفوه حسب تقرير لجنة تقصي الحقائق، فأهالي الخانكة كانوا يعيشون دائما في وئام، وقنابل إسرائيل التي ضربت في فبراير ١٩٧٠م أحد مصانع "أبو زعبل" القريبة من الخانكة لم تفرق بين مسلم ومسيحي، كما أن رئيس مدينة الخانكة السابق كان من الأقباط، وظل في مركزه قرابة اثنتي عشرة سنة وهو السيد "أديب حنا"، ولم يثر ذلك أية حساسيات، ويشغل عدد كبير من الأقباط وظائف هامة وخاصة في قطاعي الصحة والصحة النفسية، حيث تزيد نسبة الموظفين الأقباط على ٦٠% بالرغم من ضعف نسبتهم السكانية حيث بلغوا ٢٩٦٣ مسيحيا عام ١٩٧٢م بنسبة ٢. ٨%، ورغم ذلك لم يجد المسلمون غضاضة من أن يكون رئيس مجلس المدينة وأكثر الموظفين من المسيحيين.[4]

وحادث الخانكة بالرغم من أنه كان حادثا بسيطا إلا أن مسئولية تضخيمه وقعت على البابا شنودة الذي قام باستعراض القوة بأن أرسل الكهنة بالعشرات إلى المبنى المحترق لإقامة القداس، ورغم عدم تعرض المسلمين لموكب الكهنة إلا أنه عندما تظاهر المسلمون في المساء أطلق عليهم أحد المسيحيين النار, وبالتالي كان البابا شنودة مستثمرا للأحداث، بل ومصعدا لها للضغط

---

[1] جريدة وطني، العدد ٧١٤، بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٧٢، ص ١.

[2] رباب الحسيني "دكتور": التيار الديني كما تعرضه الصحافة المصرية، مصدر سابق ص٢٧١. بل العكس هو الصحيح فالمساجد لا تكفي العدد المتزايد من المصلين بمعنى أنه توجد مشكلة في بناء المساجد.

[3] رباب الحسيني "دكتور": السادات والفتنة الطائفية، اليقظة العربية، العدد ٨، أغسطس ١٩٨٧، ص٥١.

[4] تقرير لجنة تقصي الحقائق عن حادث الخانكة، المصدر السابق.

على الدولة من أجل الحصول على أكبر المكاسب للأقباط، مستغلا ظروف النكسة والمحنة والاستعداد للحرب، وذلك ما أشار إليه المنشور وصَدَّقَهُ الواقع.

٥. المؤتمر القبطي يناير ١٩٧٧م:

توثقت علاقة البابا شنودة بأطراف متعددة في العالم، وأصبح له وضع مستقل عن سلطة الدولة، وتوسعت الكنيسة القبطية في عدة قارات خصوصاً أفريقيا وتدفقت عليها الأموال من الخارج.[١] وساء الأقباط أن يناقش مجلس الشعب القوانين الإسلامية المستمدة من الشريعة الإسلامية تمهيدا لتطبيقها، فقدمت الكنيسة مطالبها إلى الحكومة بأن يضاف إلى المادة الثانية من الدستور فقرة تفيد أنه بالنسبة لغير المسلمين فلا إكراه في الدين، ويتمتعون بالمساواة الكاملة مع باقي المواطنين وتطبق عليهم شرائعهم، لكن رُفض مطلبهم على اعتبار أن نظام العقوبات والمعاملات مرتبط بالنظام الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن أن المسيحية . باعتراف المسيحيين . لم تأت بأحكام وقوانين عملا بقول المسيح عليه السلام: "مملكتي ليست في هذا العالم"، ولأنه ترك للحكام . ممثلين في قيصر . وضع الأحكام الأرضية، وأمر بطاعتهم في قوله: "أعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله"[٢]، لكن مناقشة القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية صَوَرَ للكثيرين من الأقباط أن التطورات تدعوهم إلى اتخاذ موقف حازم، فكانت الدعوة إلى مؤتمر قبطي يعد الثاني من نوعه خلال القرن العشرين.[٣]

عقد المؤتمر بالإسكندرية في ١٧ يناير ١٩٧٧م بعد عدة جلسات تحضيرية، وحضره الآباء كهنة الكنائس القبطية، وأعضاء المجلس الملي ورؤساء وأعضاء الجمعيات والهيئات القبطية الأراخنة أعضاء مجلس الكنائس،

---

[١] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق ص ٣٧٤.

[٢] عبد العظيم رمضان: جماعات التكفير، مرجع سابق، ص ص ٢٧٣، ٢٧٤ ويلاحظ أن الدكتور عبد العظيم رمضان يأتي بالحوادث الطائفية المتمثلة بالاعتداء على الكنائس ويجعلها سببا لعقد المؤتمر القبطي مع أن الحوادث قد وقعت في سبتمبر ١٩٧٧ والمؤتمر عقد في ديسمبر ١٩٧٦ ويناير ١٩٧٧ أي أن الحوادث لاحقة للمؤتمر بمعنى أن الموقف القبطي كان سببا في الحوادث الطائفية.

[٣] عقد المؤتمر القبطي الأول في أسيوط في ٤ مارس عام ١٩١١ انظر طارق البشري "مستشار": المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، مرجع سابق، ص٧٥. وكان انعقاد المؤتمر القبطي الأول على خلفية مقتل بطرس غالي باشا رئيس الوزراء القبطي في ٢١ فبراير ١٩١٠ على يد إبراهيم الورداني فأوهمت الصحف القبطية المسيحيين بأن بطرس غالي لم يقتل إلا لأنه قبطي وساندتها بعض الصحف الأجنبية.

وممثلو القطاعات القبطية من هيئات التدريس الجامعي والأطباء والمحامين والمحاسبين والمهندسين والمعلمين وأرباب المهن التجارية، والعاملين في مختلف المصالح الحكومية والقطاع العام[1]، وصدر عنه بيان ـ منعت السلطات نشره ـ جاء فيه " أن الجميع وضعوا نصب أعينهم ـ رعاة ورعية ـ اعتبارين، **أولهما**: الإيمان الراسخ بالكنيسة القبطية في مصر، **والأمر الثاني**: الأمانة الكاملة للوطن المفدى الذي يمثل الأقباط أقدم وأعرق سلالاته، حتى أنه لا يوجد شعب في العالم له ارتباط بتراب وطنه وقوميته مثل ارتباط القبط بمصر.[2]

وأشارت تفاصيل البيان إلى موضوعات بحثها المؤتمر منها حرية العقيدة والمساواة وتكافؤ الفرص, ووجوب تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية, وحرية ممارسة الشعائر الدينية, وحماية الأسرة والزواج المسيحي, والتحذير من الاتجاهات الدينية المتطرفة، وطلب إلغاء مشروع قانون الردة, والعدول عن التفكير في قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية على غير المسلمين, وإلغاء القوانين العثمانية التي تقيد حرية بناء الكنائس, واستبعاد الطائفية في تولي وظائف الدولة على كل المستويات, وحرية نشر الفكر والتراث القبطي[3]، وتضمين مناهج الدراسة بالجامعات والمدارس ما يتعلق بالحقبة القبطية[4]، وأشار البيان إلى أن الأقباط يتم تخطيهم في سلك الوظائف العامة والقطاع العام، الأمر الذي أدى إلى هجرة الكثير من نوابغ الوطن علمًا وخبرة[5]، وكنوع من الاحتجاج قرر المؤتمر أن تكون الفترة من ٣١ يناير حتى ٢ فبراير ١٩٧٧م فترة صيام، ويظل المؤتمر منعقدا حتى تستجيب السلطات إلى مقترحاته[6].

ويلاحظ على المؤتمر القبطي عدة ملاحظات:

- أنه كان اجتماعا ضم مجلس الآباء والكهنة وأعضاء المجلس الملي كما ضم مجلس كنائس الإسكندرية، مما يعد استنفارا قبطيا موجها ضد

---

[1] عبد العظيم رمضان "دكتور": جماعات التكفير، مرجع سابق ص ٢٧٥.

[2] محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص ٣٧٥. ولم تشر جريدة وطني إلى أحداث المؤتمر في حينه وكانت وقتها دائمة الحديث عن الجهاد والشهداء وذلك يحمل دعوة الناس للإقتداء بهم دفاعا عن المسيحيين.

[3] محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص ٣٧٥. انظر أيضا جمال بدوي: مرجع سابق، ص ٩٩.

[4] مجدي خليل: أقباط المهجر، المرجع السابق، ص ١٠٧.

[5] أسامة سلامة: مصير الأقباط، مرجع سابق ص ٢٠٣.

[6] محمد حسنين هيكل: نفس المرجع والصفحة.

المسلمين، كما أن توقيت عقده حيث كانت الدولة منشغلة بمتابعة القرارات الاقتصادية بعد أحداث ١٧، ١٨ يناير ١٩٧٧م كادت تطيح بحكم السادات، بينما الأقباط يجتمعون لأهداف طائفية للضغط على الحاكم والحكومة.

• أشار البيان إلى أن الاجتماع الأول كان بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٦م أي بعد شهر واحد من إعلان الإحصاء الرسمي للأقباط ورفض التعداد الرسمي، كما أشار إلى اجتماعات أخرى تحضيرية لكهنة الكنائس القبطية بتاريخ ٥، ٦ يوليو ١٩٧٦م، فالدعوة للاجتماع لم تكن رد فعل لأحداث معينة بل خطة مرسومة لتحقيق نتائج معينة.

• كذلك أشار إلى تضحيات الشهداء الأقباط في عصور الاضطهاد والظلم " في العصر الروماني والبيزنطي" مما يشعر الأقباط بعودة الاضطهاد وعصور الشهداء، وهي عقد لم يتخلص منها الأقباط، ويستغلونها في ابتزاز الحكومات خصوصا في عهد السادات.

• أشار البيان إلى أن الأقباط أقدم وأعرق سلالات الوطن "مصر"، وإلى ارتباط الشعب القبطي بقوميته، وفي ذلك إشارة إلى مبادئ جماعة الأمة القبطية التي ترى نقاء السلالة القبطية، وإلى تمييز القبط عن غيرهم بلغة وقومية وتراث خاص لا ينتمي له بقية الشعب.

• أشارت موضوعات المؤتمر وتوصياته إلى وجوب تمثيل الأقباط في الهيئات النيابية . وفي ذلك تأكيد على ما جاء بالمنشور السالف الذكر، وكان الأنبا شنودة قد أنكره . وفي نفس الوقت دعا إلى المساواة وتكافؤ الفرص، وتلك مطالب متعارضة تهدف إلى نشر الطائفية وانقسام الوطن، وقد أشرنا من قبل إلى خطورة التمثيل النسبي الطائفي، والمطالب تؤكد ما جاء في المنشور الطائفي السلف الذكر.

• دعا البيان إلى حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وتلك الصياغة تشعر القارئ بأن هناك منعا للمسيحيين من ممارسة شعائرهم، مع أنه لم يذكر في تاريخ الإسلام أن مسيحيا أو غيره قد منع من ممارسة عقيدته أو عبادته بحرية، فالإسلام يدعو إلى حرية العقيدة حيث قال الله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ الكهف ٢٩ وقال تعالى: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي

ٱلدِّينِۖ﴾البقرة ٢٥٦ . إلى غير ذلك من الأدلة التي توضح سماحة الإسلام، وإذا كان الأقباط يرفضون تدخل الدولة في شئون كنيستهم وعقائدهم وطقوسهم[١]، فالجميع كذلك يؤيدونهم.

- طالب البيان بحماية الأسرة المسيحية والزواج المسيحي، والهدف من ذلك إلغاء القوانين التي تتعارض مع قرار البابا بعدم السماح بالطلاق إلا لعلة الزنا، جاء في العهد الجديد "إن من طلق امرأته إلا لعلة الزنا يجعلها تزني، ومن تزوج مطلقة فإنه يزني" [٢]، ورفض البابا لائحة ١٩٣٨م التي وضعها المجلس الملي وسارت عليها المحاكم المصرية[٣]، واعتبر البابا أنها لائحة أصدرها علمانيون ليسوا على خبرة وافرة بالإنجيل[٤]، وقد ترتب على موقف البابا أن المحاكم كانت تسمح بالتطليق والتفريق بين الزوجين طبقًا للقانون، ولا يعترف البابا بأحكام المحاكم، ويطالب الدولة بتعديل القانون المتفق عليه سلفًا، والالتزام برؤيته التي خالفت رأي الآباء البطاركة من قبله.

كما رفض الأقباط القانون الذي وضعه الرئيس عبد الناصر رقم ٤١٢ لسنة ١٩٥٥م ـ الذي ألغى اختصاص المجالس الملية بنظر مسائل الأحوال الشخصية للأقباط ـ لأنه تضمن نصًا يقضي بتطبيق الشريعة الإسلامية على زيجات المسيحيين بمجرد تغيير أي من الزوجين لمذهبه أو ملته قبل رفع الدعوى أمام القضاء، وترتب على ذلك أن صارت للزوج المسيحي سلطة تطليق زوجته، أما لو اعتنق أي من الزوجين الإسلام في أي وقت من الأوقات حتى آخر مرحلة من مراحل التقاضي فإن انطباق الشريعة الإسلامية يضحى وجوبيًا وبكافة آثاره سواء للزوجين أو الأبناء، وقد اعتبرت الكنيسة المصرية ذلك النص تحررًا للأسرة المسيحية وهدمًا لبيوت الزوجية، لذلك طالب الأقباط بتطبيق شريعة العقد؛ لأنها الشريعة التي تم العقد في ظلها، بمعنى أن تجري أحكامها على

---

[١] مجدي خليل: أقباط المهجر، مرجع سابق ص ١٤٠.

[٢] إنجيل متى ٣٢: ٥

[٣] انظر مجموعة قواعد الطائفة الأرثوذكسية الصادرة سنة ١٩٣٨ التي حصرت أسباب الطلاق في المواد ٥٠: ٥٨ عند جميل الشرقاوي "دكتور": الأحوال الشخصية لغير المسلمين، الكتاب الأول الزواج، دار النهضة العربية ١٩٧٦، ص ١٨٤.

[٤] محمد جلال كشك: ألا في الفتنة سقطوا، مرجع سابق، ص ٤٦ ـ ص ٤٧.

الشخص مهما غير دينه[١]، وحاولوا إثبات أن هناك اتفاقا بين الكنائس الإنجيلية والكاثوليكية والأرثوذكسية في أنه لا طلاق إلا لعلة الزنا، بل زادت الكنيسة الكاثوليكية بتحريم الطلاق حتى في حالات الزنا، وتقضي فقط إزاءها بالانفصال الجسدي بين الزوجين.[٢]

وفي تطور مثير للأحداث حكمت إحدى المحاكم للأحوال الشخصية لرجل مسيحي بحق في الزواج من "أخرى" مع احتفاظه بزوجته الأولى تطبيقًا للشرع الإسلامي على غير المسلمين في دولة دينها الرسمي الإسلام[٣]، كما أصدرت محكمة الاستئناف مبدءًا هامًا يبيح للمسيحي الزواج بأربعة[٤]، وأدى ذلك إلى انتشار الصراع الطائفي من حرق واعتداءات بدنية متبادلة إلى غير ذلك، كما ضبطت أربعة آلاف قطعة سلاح في مصر العليا وحدها[٥]، وأشارت جريدة وطني القبطية إلى أن المسيحيين في حيرة من أمرهم بين ما قضت به المحاكم مخالفًا لتعاليم الدين المسيحي وبين الالتزام بتلك التعاليم، فالزواج أحد أسرار الكنيسة السبعة[٦] كما أن القانون رقم ٤٦٢ لعام ١٩٥٥م ألغى اختصاص المجالس الملية بنظر قضايا الأحوال الشخصية، فكان اعتراض الكنيسة على تطبيق الشريعة الإسلامية في حالة تغيير أي من الزوجين المسيحيين لمذهبه أو ملته، الأمر الذي ترتب عليه أن صار للزوج المسيحي سلطة تطليق زوجته بكلمته، وقضى بتطبيق الشريعة الإسلامية إذا اعتنق أحد الزوجين للإسلام.[٧]

وفي مواجهة ذلك قامت الكنيسة المصرية بتشكيل لجنة لوضع مشروع قانون للأحوال الشخصية للأقباط عام ١٩٧٩م، حيث قصر الطلاق في شريعة الأقباط الأرثوذكس على علة واحدة هي الزنا، وألغى كافة الأسباب الأخرى

---

(١) جريدة وطني، ١٤ / ٢ / ١٩٦٠، ص٨.

(٢) جريدة وطني، السنة ١٢، العدد ٦٢٥، بتاريخ ٦ / ١٢ / ١٩٧٠، ص ٤.

(٣) أسامة سلامة: مصير الأقباط، مرجع سابق، ص١٦٠.

(٤) جريدة الجمهورية، ٦ إبريل ١٩٧٨، وانظر جريدة وطني، ١٩ إبريل ١٩٧٨، العدد ١٠١١، ص١.

(٥) أسامة سلامة: مصير الأقباط، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(٦) أنطوان سيدهم: لا.. لن يباح للمسيحي الزواج بأربعة، جريدة وطني، ٩ إبريل ١٩٧٨، ص ١ وأسرار الكنيسة السبعة هي المعمودية، الميرون، التناول "العشاء الرباني"، الاعتراف، المسحة، الزواج، الكهنوت. انظر http: //st-takla. org/P-١. html

(٧) عبد العظيم رمضان "دكتور": جماعات التكفير، مرجع سابق، ص ٢٦٦، ص ٢٦٧.

ومنها بطبيعة الحال اعتناق أحد الزوجين الإسلام[1]، كما حَرَّم مشروع القانون على المسيحي أن يتزوج بمن ينتمي إلى دين آخر أو مذهب آخر، وأبطل عقد الزواج إذا كان أحد طرفي الزواج وقت انعقاده مرتبطًا بزواج صحيح قائم، أو إذا تزوج المسيحي بمن ينتمي إلى دين أو مذهب آخر[2] طالبت جريدة وطني باحترام شريعة العقد فتظل الزوجية وما ينشأ عنها من آثار خاضعة للأحكام المبينة بالقانون والخاصة بالشريعة التي تمت مراسم الزواج وفقًا لطقوسها، ولا يعتد بتغيير أحد الزوجين مذهبه أو ملته أو طائفته أو ديانته أثناء قيام الزوجية[3]، وقد أكد راغب صادق ـ عضو مجلس الشعب ووكيل المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس ـ الاعتراض على وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية إذا غير أحد الطرفين مذهبهما والمطالبة بوجوب شريعة العقد[4]

● طالب البيان بإلغاء مشروع قانون الردة[5]، وقال: إن الجهات الرسمية ترفض الاعتراف باعتناق المسيحية، بل إنها ترفض الاعتراف بعودة المسيحي إلى ديانته الأصلية[6]، والأمر يطرح طرحًا خاطئًا، فالمسيحي الذي أسلم بعد أن اجتمع بالقسيس ونصحه القس ونبهه وحذره، ثم امتحن أمام الشيخ وأعلن بملء اختياره اعتناقه للإسلام ـ وهو عاقل بالغ رشيد ـ لا يمكن أن يعتبر بعد ذلك إلا مسلمًا, وبالتالي فلو شاء أن يخرج من الإسلام فهو مرتد[7]، ولا شك أن الإسلام يؤمن بحرية العقيدة بمعنى حق كل إنسان في اعتناق عقيدته دون المساس بالعقائد الأخرى، والإسلام يرحب بمن يريد الدخول فيه طواعية، ولكنه لا يسمح بالردة عنه منعًا للتلاعب بالعقائد والأديان، ولا شك أن عقوبة الردة تحمل تحذيرًا مسبقًا لمن أراد أن يستغل

---

(1) نفس المرجع، ص٢٦٧.

(2) جريدة وطني، ١١ مارس ١٩٧٩، ص٤.

(3) جريدة وطني، ١٨ مارس ١٩٧٩، ص٤. ويلاحظ أن هذه المادة من القانون تلغي تطبيق القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتطبيق الشريعة الإسلامية عند اختلاف الطائفة أو الملة.

(4) جريدة وطني، ٧ / ٤ / ١٩٧٤، ص ٣،

(5) وصف المستشار جمال المرصفاوي ـ رئيس محكمة النقض ـ قانون الردة بأنه "قانون الخروج على الديانة الإسلامية واشترط القانون أن يطلب إلى المرتد التوبة، فإذا انقضت مدة ٣٠ يومًا دون العودة إلى الإسلام وأصر على ردته عوقب المرتد بالإعدام شنقًا كما تضمن مشروع القانون أنه يكفي أن يكون هناك شاهدان على الارتداد حتى يصدر الحكم"، انظر أسامة سلامة: مرجع سابق، ص ١٥٤.

(6) جمال بدوي: المرجع السابق، ص ١٠٠.

(7) محمد جلال كشك: ألا في الفتنة سقطوا، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

الإسلام لتحقيق أغراض خاصة كالزواج والطلاق والميراث[1]، فالإسلام يحمي نفسه من التلاعب به، وليس في ذلك أي اضطهاد للآخرين، فقانون الردة موجه أساسًا للذين ارتدوا عن الإسلام، والاعتراض عليه من قبل المسيحيين يحمل الرغبة في إغواء المسلمين واصطياد ضعاف العقيدة إلى المسيحية تحت ضغط حملات التشكيك في عقيدة المسلمين.

- طالب المؤتمر بالعدول عن التفكير في تطبيق قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية على غير المسلمين، وأن إلزام غير المسلمين بعقيدة الإسلام يتعارض مع أحد حقوق الإنسان، وتأبى تعاليم الإسلام ذلك، فأول حريات المواطن المصري في الدستور الدائم هي حرية العقيدة، حيث "لا إكراه في الدين[2]".

ويلاحظ الخلط الواضح بين العقيدة والتشريع، فحرية العقيدة مكفولة للجميع، لكن القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية والتي لا يوجد مثيل لها في المسيحية يجب أن تفرض على الجميع بلا تمييز؛ لأنها قوانين منظمة للحياة ما دامت لا تتعارض مع عقائد الآخرين، فهل القوانين المستمدة من التشريع الفرنسي والتي تحل الزنا والربا والخمر - وهي أفعال تحرمها المسيحية - أقرب للمسيحيين من القوانين الإسلامية التي تحرم ما تحرمه المسيحية، إن صياغة البيان بهذا الأسلوب فيه كثير من الخلط والظلم للمسلمين ولعقيدتهم، ويسمح بانقسام الأمة المصرية، ويميز غير المسلمين بعدم إخضاعهم لقوانين الدولة، كما أن رفض الشريعة الإسلامية لا يجري هنا ترجيحًا لنظام قانوني أكثر اتصالًا بالدين وأكبر ارتباطًا بتاريخ الشعب وتراثه، ولكنه يجري ترجيحًا لنظام قانوني لاتيني وافد غريب عن نظم المعاملات المعمول بها، أما بالنسبة لرفض الشريعة على أساس أنها مستمدة من أحكام دين غير دينهم فقد كان يمكن أن يكون لهذه الحجة وجه لدى من يقول بها لو أن للكنيسة القبطية نظاما قانونيا للمعاملات يوازي نظام الشريعة الإسلامية أو يتضمن ما يخالفه.

١. طالب البيان بإلغاء ما يسمى بالقوانين العثمانية التي تقيد بناء الكنائس، وذلك إشارة إلى ما يسمى بالخط الهمايوني، والقوانين العثمانية

---

[1] جمال بدوي: المرجع السابق، ص ١٠٠، ص ١٠١.

[2] نفس المرجع، ص ١٠١.

لا وجود لها - كما ذكرنا من قبل - ولكن يرفض الأقباط القوانين المنظمة لبناء الكنائس ويعتبرونها قيدًا ويطلبون إلغاءها، وتلك طلبات غريبة خصوصًا في عهد السادات الذي سمح للأقباط ببناء خمسين كنيسة سنويًا.

٢. أشار البيان إلى ضرورة نشر الفكر والتراث الطائفي وتضمين مناهج الدراسة بالجامعات والمدارس ما يتعلق بالحقبة القبطية، وقد طالب المفكرون الأقباط بعدم إغفال الحقبة القبطية التي تمثل سبعة قرون من تاريخ مصر- بداية من دخول المسيحية مصر وحتى دخول الإسلام في القرن السابع الميلادي - عند إعادة كتابة التاريخ لاستكمال بنيان التاريخ المصري، ولإضافة القيم الإيمانية المشتركة في المسيحية والإسلام إلى مناهج التعليم لدعم المحبة بين المواطنين[١]، وإبراز دور الكنيسة القبطية في الحفاظ على التراث المصري والإسهام في بناء الشخصية المصرية.[٢]

والحديث عن تاريخ المسيحية في مصر لم يغفله المؤرخون، فيدرس الطلاب عصور الاضطهاد الروماني والبيزنطي للمسيحيين، وتاريخ المسيحية منذ دخولها وحتى دخول الإسلام مصر، ولكن عند تقسيم التاريخ لا يقسم التاريخ في العالم كله على أساس ديني، ولكن على أساس سياسي، ولم يذكر التاريخ أن المسيحيين المصريين قد حكموا مصر في أي فترة من فتراته، وإنما كانت مصر خاضعة للحكم الاستعماري الروماني ثم البيزنطي[٣]، وليس هناك أية مصلحة إسلامية في إنكار أو إسقاط المرحلة التي اضطُهِدَ فيها الأقباط ونكل بهم، ثم إن تدريسها ومقارنتها بأحلك فترات الضعف الإسلامي هي لصالح الإسلاميين.[٤]

٣. وأخطر ما جاء في بيان المؤتمر إعلان الصيام اعتبارًا من ٣١ يناير ١٩٧٧م حتى ٢ فبراير ١٩٧٧م، فقد اتبع البابا اعتبارًا من حادث الخانكة أسلوب المواجهة مع الدولة متبعًا ما يسمى بالعنف السلبي مثل الكآبة

---

[١] إبراهيم عبد السيد "قس": شعب واحد، مرجع سابق، ص ٣٩، وانظر أيضًا جريدة الأحرار، العدد ٢٢٩٠، بتاريخ ٢٥ إبريل ١٩٩٨، ص٣.

[٢] جريدة وطني، ٥ يونيو ١٩٧٧، ص ٥، كان ذلك في لقاء المجلس الملي مع ممدوح سالم رئيس الوزراء يوم الأربعاء أول يونيو ١٩٧٧.

[٣] استطاع المسيحيون فرض رؤيتهم وتم إفراد جزء من منهج التاريخ للصف الأول الإعدادي، والصف الأول الثانوي تحت عنوان الحقبة القبطية اعتبارًا من العام الدراسي ١٩٩٩ - ٢٠٠٠.

[٤] محمد جلال كشك: ألا في الفتنة سقطوا، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

المستمرة، والبكاء الدائم، والإضراب عن الطعام والصمت الحزين والانسحاب والصيام، إلى غير ذلك، وكلها أنواع من العنف الهادئ الصامت تمثل ضغوطًا مستمرة على الطرف الآخر[1]، وقام أقباط المهجر بممارسة الضغوط على الحكومة المصرية حيث تلقى المؤتمرون رسائل تأييد عديدة من جماعات قبطية خارج مصر وبُعِثَت رسائل احتجاج إلى البرلمان المصري. [2]

وعلى الجانب الآخر فقد أثار عقد المؤتمر القبطي شيخ الأزهر الدكتور عبد الحليم محمود، فدعا ممثلين عن كل الهيئات الإسلامية وعقد المؤتمر الإسلامي في يوليو ١٩٧٧م، وأصدر مجموعة من القرارات منها:

١. أن أي قانون أو لائحة تعارض تعاليم الإسلام تعتبر ملغاة وكأنها لم تكن، وأن مقاومة هذه التشريعات واللوائح واجب على كل المسلمين.

٢. وأن تطبيق الشريعة الإسلامية وتطبيق أحكامها لا يرتهن بقيام البرلمان بإصدار تشريعاته على هذا الأساس، إنما أحكام الشريعة قانون مقدس قَبِل البرلمان أو لم يقبل؛ لأنه ليس من حق أحد أن يناقش أحكام الله.

٣. .وأن التأخير في تطبيق الشريعة الإسلامية مراعاة لمشاعر غير المسلمين لا يمكن قبوله، وعلى البرلمان أن يتصرف على الفور[3]

ثم أعلن المؤتمر تأييده للسادات لنيته في تطهير أجهزة الدولة من كل الملحدين، ووجه نداء إلى الرئيس بأن يقوم بتطهير أجهزة الإعلام من كل المواد غير الإسلامية، كما أهاب به أن يجعل الدين أساسًا للتعليم في كل المراحل، وانتهى المؤتمر إلى تشكيل لجنة خاصة منبثقة عنه تتولى متابعة قراراته وتتأكد من تنفيذها[4]

---

[1] شنودة الثالث "البابا": الحرب الروحية، ج ٢، الكلية الإيكليريكية الأرثوذكسية، ١٩٨٦، ص٢٢٧.

[2] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص ٣٧٦ ولمزيد من التفصيل حول مطالب أقباط المهجر. انظر جريدة الأسبوع، العدد ١٦٤، بتاريخ ٢٨ ذو الحجة ١٤٢٠، ٣ إبريل ٢٠٠٠، ص ١

[3] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص ٣٧٦. ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه فقد عقد المؤتمر الإسلامي الأول في مارس ١٩١١م ردًا على المؤتمر القبطي الأول. انظر طارق البشري: مرجع سابق ص٨٣.

[4] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص ٣٧٦.

حاول السادات تخفيف الضغوط القبطية والإسلامية، فأصدر قراره بأن يكون الدين مادة للنجاح والرسوب اعتبارًا من العام الدراسي ١٩٧٧م - ١٩٧٨م[١]، فسارع البابا بمطالبة المجلس الأعلى للكليات والمعاهد اللاهوتية بالتخطيط الشامل لإعداد معلمي الدين المسيحي، واجتمع مع الدكتور مصطفي كمال حلمي وزير التعليم بالمقر البابوي لمناقشة تدريس الدين المسيحي وكتب التربية المسيحية، واقترح أن يشترك مع شيوخ المسلمين في وضع كتب دينية مشتركة عن صفات الله الحسنى، والتوحيد والفضيلة والأخلاقيات والوطنية[٢]. لكن تلك المقترحات تم رفضها من الحكومة ـ لخطورتها ـ عندما صدر القرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٧م بتشكيل لجنة التربية الدينية المسيحية لوضع المناهج الدينية للطلاب المسيحيين.

٦. البابا شنودة وقانون الردة

وثق البابا شنودة علاقات الكنيسة المصرية ببقية الكنائس الكبرى في العالم مما حقق له تواجدًا دوليًا ملحوظًا، فقد وضع في عام ١٩٧٣م إعلانًا مشتركًا مع البابا بول الجالس على عرش الفاتيكان يعربان فيه معًا عن اهتماميهما المشترك بتحقيق الوحدة بين كل الكنائس المسيحية, ثم دُعي البابا شنودة لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في إبريل عام ١٩٧٧م.[٣]

وافق السادات على زيارة البابا لأمريكا وبلاد المهجر، وطلب من السفير المصري في واشنطن أن يصحبه في اللقاءات الهامة، كما طلب السفير موعدًا للبابا شنودة للقاء الرئيس كارتر، وحضر السفير اللقاء وقال الرئيس كارتر للبابا شنودة: إن الرئيس السادات معجب به، وأنه حدثه عنه كثيراً[٤]، وفي نفس الزيارة استقبله الحاكم العام لكندا ورئيس وزرائها والسكرتير العام للأمم المتحدة، وحصل على جائزة السلام من كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة, وخرج خمسة عشر ألف فرد لاستقبال البابا شنودة في المطار في أول

---

[١] جريدة وطني، ١٣ فبراير ١٩٧٧، ص ٢، حيث قدم الأنبا غريغريوس أسقف البحث العلمي والدراسات العليا للثقافة القبطية شكرا للرئيس السادات على صفحات وطني.

[٢] جريدة وطني، ٢٠ فبراير ١٩٧٧، ص ٢، ص٥

[٣] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص ٢٩٩، سافر البابا يوم الخميس ١٤ إبريل ١٩٧٧ وعاد في ٢٣ مايو ١٩٧٧ إلى القاهرة. انظر محمود مورو "دكتور": البابا شنودة، مرجع سابق، ص ٢٨. وانظر أيضًا جريدة وطني، ٢٤ / ٤ / ١٩٧٧.

[٤] موسى صبري: السادات الحقيقة والأسطورة، مرجع سابق، ص ١١٧، ص ١١٨ وانظر أيضًا محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص ٣٠٠.

زيارة له إلى أستراليا مع المسئولين الحكوميين، وقامت دول المهجر بتكريم الأقباط في شخص البابا في أكثر من مكان ومناسبة، فقد حصل البابا شنودة على اثنين دكتوراه فخرية في العلوم الإنسانية عام ١٩٧٧م من جامعتي بلومفيل، سان بيتر بأمريكا، واختارته مؤسسة براوننج بأمريكا عام ١٩٧٨م كأفضل واعظ ومعلم للدين المسيحي، ومن إيطاليا حصل على ميدالية هيئة السلام والسياحة لعام ١٩٧٩م. [١]

نشرت بعض الصحف أن هناك اتجاهًا لاستعجال مشروع قانون الردة، فنشرت جريدة وطني نقدًا لمشروع القانون، وادعت أنه يهدر حرية العقيدة، فكثير من المسيحيين يتحولون إلى الإسلام بقصد التخلص من زوجاتهم بسبب منع الطلاق إلا لعلة الزنا، فإذا تحقق للزوج ما يصبو إليه من انتمائه للإسلام يعود إلى المسيحية، ويقيد مثل هذا الشخص في حكم مشروع القانون مرتدًا عن الإسلام ويحكم عليه بالإعدام. [٢]

والكاتب هنا يعترف بأن المسيحيين الذين يدخلون الإسلام بهدف تطليق زوجاتهم يتلاعبون بالإسلام وبالمسيحية أيضًا، وقانون الردة يمنع المتلاعبين من الدخول في الإسلام؛ لأنهم سيواجهون الإعدام إذا ارتدوا عنه، وبذلك يمتنعون عن استخدامه كوسيلة لتطليق زوجاتهم، فيكون قانون الردة بذلك محافظًا على الاستقرار المسيحي والأسرة المسيحية، وكان الواجب عليهم المطالبة بتطبيق القانون بدلًا من المعارضة.

لكن البابا شنودة عارض القانون ودعا إلى صيام جماعي والصلاة في جميع الكنائس - في الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٧٧م - حتى تلغي الحكومة مشروع القانون[٣]، واستغلت القوى المسيحية الغربية موقف البابا وانطلقت الحملات الإعلامية الشرسة ضد مصر في باريس ولندن وأمستردام، وكانت حملات صحفية مخططة غطت الصحف الفرنسية والإنجليزية والهولندية، وحملات شرسة في الإذاعة التليفزيون, صفحات كاملة عن مصر واقتصادها الذي يواجه المصاعب، ومقالات تنذر بإفلاس وخراب مصر، وتحقيقات ورسائل عن تدهور الحالة الاقتصادية في البلاد، وتحدثت صحف لندن

---

(١) مجدي خليل: أقباط المهجر، مرجع سابق، ص ص ٧٤، ٧٥.

(٢) عبد المسيح برسوم: دراسة قانونية حول مشروع الردة، جريدة وطني، ٤ سبتمبر ١٩٧٧، ص٤.

(٣) موسى صبري: السادات الحقيقة والأسطورة، مرجع سابق، ص ١٠٨.

وباريس عن السلام الهش بين عنصري الأمة الذي يصعب الحفاظ عليه، ودللت على ذلك بأحداث لبنان. [1]

وجاءت الأنباء من الخارج أن الأقباط المصريين في أمريكا يتجمعون للاحتجاج في مظاهرات خلال اللقاء بين الرئيس الأمريكي كارتر وبين إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصرية، فأرسل السادات إلى البابا يهدده إن لم يعدل عن تصرفاته سيصدر قرارًا من سطرين بإلغاء القرار الجمهوري بتعيينه، وبعد تردد تراجع البابا وأرسل رسالة ود إلى السادات[2]، واتصل الأنبا صموئيل في ١٣ سبتمبر ١٩٧٧م ـ بتكليف من البابا ـ بالمجتمعين في لوس أنجلوس وأبلغهم أن كل المشاكل قد سويت، وأن الأقباط في مصر سعداء، وطلب إليهم إرسال برقية شكر إلى الرئيس لاهتمامه بشئون الأقباط، كما أرسل البابا إلى القساوسة في أمريكا وإنجلترا وأستراليا يوم الخميس ١٥ سبتمبر ١٩٧٧م يخطرهم بأنه لا توجد قوانين جديدة، وطلب منهم أن يلتزموا الهدوء ولا داعي لأي انزعاج[3].، فأرسل السادات إلى إسماعيل فهمي وزير الخارجية وإلى الدكتور أشرف غربال سفير مصر بالولايات المتحدة بتهدئة المجتمعين والمتظاهرين في الولايات المتحدة، وقام الأنبا صموئيل بتكذيب الإشاعات التي ترددت حول مقتل أحد الأقباط وحرق إحدى الكنائس إلى غير ذلك، وأظهر أن الجميع حريصون على الوحدة الوطنية. [4]

وتعبيرًا عن حسه الوطني استجاب الرئيس السادات لدعوة المجلس الملي، واشترك في وضع حجر الأساس لمستشفي مار مرقس الجديد، كما تبرع بخمسين ألف جنيه من ميزانية رئاسة الجمهورية للمستشفى[5]، وقال السادات: " لن تكون أرضنا مرتعًا للفتنة والفرقة والانقسام، وأثنى البابا شنودة

---

[1] فريد عبد السيد: حملات إعلامية شرسة في الخارج ضد مصر، جريدة وطني، ١١سبتمبر١٩٧٧، ص٣.

[2] موسى صبري، المرجع السابق، ص ١٠٨، انظر نص الرسالة، نفس المرجع، ص ١٠٩

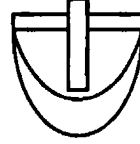
[3] وهذا نص البرقية "Authorities assured us no laws to issued. We appreciate this decision inform all Coptic in north America. Be calm. No need for anxiety. Blessings" Pop shenooda

انظر موسى صبري: المرجع السابق، ص ١١٠.

[4] نفس المرجع، ص ص ١١٠، ١١١.

[5] كانت دعوة المجلس الملي للسادات في اللقاء الذي تم مع ممدوح سالم رئيس الوزراء في أول يونيو ١٩٧٧ انظر جريدة وطني ٥ يونيو ١٩٧٧، وقد وضع حجر الأساس للمستشفي في ١١ أكتوبر ١٩٧٧.

على السادات بقوله: "السادات هو الحاكم الإنسان راعي الوحدة الوطنية"[1]، لكن لوحظ أثناء الاحتفال أن السادات ظهر بجوار البابا شنودة وخلفهم الهلال والصليب على الشكل الآتي[2]

وقد عبر أحد قادة الجهاد في لقاءي به عن استيائه، وقال: "إن المسيحيين جعلوا الهلال  قاعدة لانطلاق الصليب" مما يعني استفزازًا آخر للمسلمين.[3]

أوجدت مواقف البابا تيارًا معارضًا له في الكنيسة القبطية تزعمه متى المسكين الذي رأى أنه كلما خرجت الكنيسة عن اختصاصاتها ونزعت إلى السلطان الزمني وطالبت بحقوق عنصرية وطائفية فشلت في تأدية رسالتها، لذلك يجب عليها ألا تتدخل في الأمور الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية؛ لأنها ليست من اختصاصاتها، وحتى لا تقف الكنيسة مسئولة أمام السلطان الزمني، وأوضح أن المسيحية وبالتالي الكنيسة ليس لها اتجاه خاص في أنظمة الحكم، ولا تناصر وضعًا اجتماعيًا أو سياسيًا، ولا تمالئ أي نظام إن كان حسنًا، فليس للكنيسة أن تعتمد على قوة السلطان الزمني، ولا يليق أن تجمع بين سلطانها الروحي والسلطان الزمني، وحذر من نشر عقيدة الاضطهاد بين المسيحيين؛ لخطورته على النفس البشرية، وعلى مستقبل كفاءتها وإنتاجها، وعلى الإنسان المسيحي، فالشعور بالاضطهاد وعدم القدرة على تفهمه وقبوله خطر على كيان الإيمان، والواجب على الكنيسة إزالة الشعور بالاضطهاد لا ترسيخه.[4]

---

(1) جريدة وطني، ١٦ أكتوبر ١٩٧٧، ص ١.

(2) نفس المصدر، وتكرر النشر في ٣٠ / ١٠ / ١٩٧٧، ص ٦، ولو لاحظت صورة الهلال والصليب في ثورة ١٩١٩ فالهلال والصليب متعانقان على مستوى واحد. لكنهم أخيراً حاولوا ترسيخ مفاهيم مصر القبطية خالية من الإسلام



ورسموا علم مصر بألوانه الثلاثة ووضعوا الصليب عليه بالشكل الآتي

(3) رسم الدكتور وليم سليمان قلادة ذلك الشعار على غلاف كتابه."المسيحية والإسلام علي أرض مصر" ط١، دار الحرية للطباعة والنشر ١٩٨٦

(4) متى المسكين: مقالات بين الدين والسياسة، جريدة وطني، ١٠ / ٧ / ١٩٧٧، ص ٦. وانظر محمد مورو "دكتور": البابا شنودة حوار جديد، مرجع سابق، ص ١٩

وكان كثير من معارضي البابا يطالبونه بأن يبتعد عن السياسة خاصة في القضايا الداخلية، وأنه إذا كان الرئيس الديني للأقباط ويجب أن يطيعوه فإنهم في الشئون السياسية أحرار في اتخاذ مواقف مضادة، فهو لا يمثلهم سياسيًا[1]، وكان ظهور قرارات المجمع المقدس وما بها من مطالب القبط ومشكلاتهم والامتناع عن الصلاة بعد ذلك كلها تؤكد رغبة الكنيسة في الدخول في صدام مع الدولة، وكان سلاح الكنيسة استخدام العنف السلبي.[2]

لكن مقالات متى المسكين وغيره لم تجد صدًا واسعًا بين الأقباط بسبب سيطرة البابا على الكنيسة وشعبها، وأبى البابا إلا أن يجمع بين السلطة الزمنية والسلطة الكنسية، وأن يقف في مواجهة الدولة، وأعلن جمال أسعد عبد الملاك أن الأقباط المصريين لن تحميهم الولايات المتحدة كما لن تحميهم الكنيسة التي يريد البعض تحويلها إلى دولة ترعى حقوق المواطن القبطي، إن الذي سيوفر لهم الأمن والحماية حقًا هو رؤية وطنية ناضجة تتبنى الدفاع عن حقوق الإنسان بصرف النظر عن كونه قبطيًا أو مسلماً[3].

٧. موقف البابا شنودة من زيارة السادات للقدس

أيد البابا زيارة الرئيس للقدس وباركها وأرسل بخطاب إلى الرئيس السادات يؤيده ويبارك يدعو له، وأمر جميع الكنائس القبطية بإقامة الصلاة من أجل السادات, وأعلن في الإسكندرية "أن السادات رجل واحد بملايين الرجال، وأن مئات الصواريخ لا تكون أكثر فاعلية من رحلة السادات، إننا نصلي، ونرجو للرئيس التوفيق من أجل مصر والسلام العالمي"[4]،

وكانت عناوين جريدة وطني مؤيدة تأييدًا تامًا، فكتب أنطوان سيدهم مقالًا بعنوان "قرار عظيم لرجل عظيم"[5]، وأكد أن رحلة السادات تعد شجاعة واحتراما, وذكرت الجريدة أن زيارة السادات للقدس نظرية جديدة للسلام، فالسادات لا يتحرك وحده، وإنما مع شعبه وبشعبه[6]، وأعلنت أن الدعوة

---

[1] جمال أسعد عبد الملاك: من يمثل الأقباط الدولة؟ أم البابا؟، مرجع سابق، ص١٨٤، وانظر أيضًا أسامة سلامة: مرجع سابق، ص ١٠٨.

[2] محمد مورو "دكتور": البابا حوار جديد، مرجع سابق، ص ٢٩.

[3] جريدة الأهالي، ١٩ يناير ٢٠٠٠، العدد ٩٥٧، ص ٩.

[4] جريدة وطني، العدد ٩٩١، ٢٠ نوفمبر١٩٧٧، ص ١، ص ٢.

[5] جريدة وطني، العدد ٩٩٤، ١١ ديسمبر١٩٧٧، ص ١.

[6] جريدة وطني، العدد ٩٩١، ٢٠ نوفمبر١٩٧٧، ص ١، ص٤ .

للسلام من مركز القوة والعدل[1]، وكتب فريد عبد السيد نقدًا لاذعًا للمعارضين للمعاهدة ولدول الرفض[2]، ووجه الأقباط نقدًا شديدًا للرافضين والمزايدين على رحلة السادات، وقام المجلس الملي بالتعهد بالوقوف خلف السادات وتأييده للسلام، وأعلنت جمعيات المسيحيين بالولايات المتحدة الأمريكية تأيدها لمبادرة السلام. [3]

ولتحسن العلاقة بين البابا والسادات منح السادات الميدالية الذهبية التي حصل عليها من مجلس الكنائس الميثودي العالمي بأمريكا جائزة السلام لعام ١٩٧٨م للبابا شنودة عندما زاره في المقر البابوي في منطقة الأنبا رويس وقال: "لم أجد شخصًا يستحقها إلا أنت". [4]

لكن العلاقات توترت مرة أخرى عندما أرسل السادات بعد معاهدة السلام إلى البابا يطلب منه تشجيع الأقباط للسفر إلى بيت المقدس؛ لأن طريق الحج إلى الأماكن المقدسة أصبح مفتوحًا، لكن البابا رفض ورد على رسل السادات بقوله: "أرجوكم إبلاغ الرئيس السادات أنني لا أرى الوقت مناسبًا لتنفيذ اقتراحه"، ثم أضاف: إن المشاكل التي تفصل مصر الآن عن بقية العالم العربي سوف تحل ذات يوم، وأنا لا أريد أن يكون أقباط مصر هم خونة الأمة العربية حين تعود المياه إلى مجاريها، ووجه البابا نصيحة إلى عدد من الأقباط البارزين في مجال السلطة في مصر بأن يقللوا من ظهورهم في مجال العلاقات مع إسرائيل؛ لأن ذلك من شأنه أن يحدث ردود فعل غير ملائمة على وضع الأقباط ليس في مصر وحدها ولكن في العالم كله"[5]، وقرر البابا حرمان من يسافر إلى إسرائيل من التناول. [6]

لكن موقف البابا أغضب السادات وأضعَفَ من موقفه كمفاوض، فقد كان يعتقد أن عودة الحجاج المسيحيين إلى زيارة القدس يمكن أن يوازن تدفق

---

[1] لورنس يعقوب: السلام من مركز القوة والعدل جريدة وطني، ٢٥ / ١٢ / ١٩٧٧، ص ٥.

[2] فريد عبد السيد: شعب مصر يرد على الأقزام ونجار الوطنية، جريدة وطني، العدد ٩٩٤، بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١١، ص ٤.

[3] جريدة وطني، العدد ٩٩٢، ٢٧ / ١١ / ١٩٧٧، ص ٣، ص ٥.

[4] محمد فوزي: حكام مصر.. السادات، مرجع سابق، ص ١٧٧.

[5] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص ٣٧٩.

[6] وهو طقس ديني يعتبر من أسرار الكنيسة بمعنى أن القبطي يستطيع أن يشرب قليلًا من الخمر ويأكل القربان . وهو سلوك ديني يعني أنه برئ من ذنوبه بعد الاعتراف وهو عقاب كبير بالنسبة للمتدينين انظر أسامة سلامة: مصير الأقباط، مرجع سابق، ص ١٠٧.

الصياح الإسرائيليين على مصر، فالعرب يشنون ضده حملة تخوين أدت إلى إضعاف دعواه في قدرته على الحديث باسم العرب، كذلك شن الفلسطينيون حملة ضده وصلت للاغتيالات، مما عزز دعوة إسرائيل بأنه لا يصلح التفاوض باسم الفلسطينيين، وها هي الكنيسة تثبت أنه لا يستطيع فرض السلام ولا حتى على المصريين، وأن الصلح الذي عقده رئيس الدولة لا يخضع له الأقباط. [١]
لقد رفض البابا صلح السادات وحكم عليه بالخيانة؛ لأنه ذهب إلى القدس، وعد القبطي الذي يزور القدس، بل اعتبر الصحفي المرافق لرئيس الدولة متحديا لقرار البابا كما حدث لموسى صبري[٢].

وقرار البابا قرار سياسي وتحدٍّ للدولة، وهو قرار يستمد قوته من المكانة الدينية للبابا، ومخالفته تعرض المخالف لعقوبة دينية في السماء فضلا عن العقوبات الأخرى التي يتعرض لها في الدنيا من المؤمنين المسيحيين والتنظيمات التي تدين بالطاعة والولاء لمُصدر القرار، وبذلك أقام البابا حكومة دينية مسيحية تحكم الشعب القبطي ولا يستطيع أحد أن يخرج من سلطة البابا الذي يتحدى الحاكم وسلطة الدولة. [٣]

كان البابا شنودة أميل إلى الاعتراض والاحتجاج لإحداث تغيير في دور المؤسسة الدينية المحافظة، وبالتالي إحداث تغيير في المجتمع وفي مكانة الكنيسة[٤]، ووجد الثائرون من الشباب القبطي في أحداث الاعتراض الكنسي إشباعًا لرغباته، فوجد في الكنيسة ما يشبع رغباته في المواجهة مع المجتمع والدولة. [٥]

وكانت احتجاجات البابا شنودة إيذانًا بهجوم أقباط المهجر على السادات في خطابهم السياسي الديني الموجه إلى مصر وخارجها يدور حول الاضطهاد، دون أن يدور حول سياسات السادات فيما عدا خطابه الديني، ولهذا كانت جماعات أقباط المهجر تكتب خطابات تشكو فيها من الاضطهاد وترسلها إلى المسئولين وكبار الشخصيات في مصر، ثم تطور الأمر إلى احتجاجهم في

---

[١] محمد جلال كشك: ألا في الفتنة سقطوا، مرجع سابق، ص ٧٣.
[٢] أنور محمد: المرجع السابق، ص ١٩١.
[٣] محمد جلال كشك: نفس المرجع، ص ٧٥: ٧٧.
[٤] رفيق حبيب: الاحتجاج الديني، مرجع سابق، ص٨٠.
[٥] رفيق حبيب: الاحتجاج الديني، مرجع سابق، ص١٧٤.

الصحف الغربية أثناء زيارة الرئيس للخارج خاصةً أمريكا[1]، فقد نشرت مجلة الدعوة مقتطفات من نشرة للجمعية القبطية الأمريكية بنيوجيرسي تخاطب فيها رئيس الجمهورية قائلة: "هل سيطبق الرئيس كلامه بجعل سنة ١٩٧٨م نهاية لمآسي الشعوب ونهاية للتمييز العنصري ـ على شعب مصر ـ وادعت النشرة أن أكثر من نصف مليون قبطي مصري هاجروا من مصر بسبب الاضطهاد والعنصرية، وأن حرية العبادة غير مكفولة وحق التعليم والعمل غير متوافرين وأن الأقباط محرومون من المشاركة الفعلية في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وادعت أن الأقباط يمثلون خمس الشعب المصري، وأن عددهم ٨ مليون قبطي واعتبرت أن فرض الشريعة على الأقباط جريمة شنعاء"[2].

ونتيجة الاعتداءات المسيحية على الإسلام رفض الإمام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر دعوة الدكتور ميجيل. دي إيبالتا "سكرتير عام الصداقة الإسلامية المسيحية" إلى المشاركة في مؤتمر قرطبة الإسلامي المسيحي الثالث خلال عام ١٩٧٩م في موضوع "محمد وعيسى ملهمان للقيم الاجتماعية المعاصرة"[3] واعترض على عقد المؤتمر وحدد في خطابه رفض الاستمرار في الحوار الإسلامي المسيحي للأسباب الآتية:

- أن الإسلام أعلن مباشرة تقديره واحترامه لعيسى وأمه، ووجود عيسى عليه السلام جزء من إيمان المسلم، وبراءة أمه وطهرها جزء من إيمان المسلم، فماذا لقي المسلمون من المسيحيين في مقابل ذلك؟ فرغم أن المسلمين يحترمون المسيح وأمه عليهما السلام إلا أن المسيحيين يهاجمون رسول الإسلام ويهاجمون مبادئ الإسلام، فهل يمكن مع ذلك التفاهم.
- ورغم أن الإسلام هو العامل الأكبر في تثبيت المسيحية حين اعترف بوجود المسيح عليه السلام وحين برأ أمه، ومع ذلك فقد قوبل بجحود من المسيحيين على أكبر خدمة أديت للمسيح عليه السلام[4].

---

[1] رفيق حبيب: الإحياء الديني، مرجع سابق، ص٣٤.

[2] مجلة الدعوة، السنة ٢٧ (٤٠١)، العدد ٢٧، شعبان ١٣٩٩، أغسطس ١٩٧٨م، ص٦٤.

[3] عبد الودود شلبي: الزحف إلى مكة .. حقائق ووثائق عن مؤامرة التنصير في العالم الإسلامي، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٩م ص ص٤٠، ٤١.

[4] مجلة الدعوة، السنة ٢٧ (٤٠٢) العدد ٢٨، شوال ١٣٩٨، سبتمبر ١٩٧٨م، ص١٣ ـ ١٤.

●إنه لابد من الاعتراف بالدين الإسلامي وبرسوله حتى ينال المسلمون في أوروبا ما يناله اليهود من الاعتراف بأعيادهم وبشعائرهم، وأنه لا يتأتى التفاهم بين أتباع رسول يحترمه المسلمون وهو عيسى وأتباع رسول لا يعترف به المسيحيون وهو محمد صلى الله عليه وسلم [١].

●أن المسلمين والمسيحيين يعملون على مقاومة الانحراف والانحلال والمادية والإلحاد، وكان يجب أن يسير في خط متعاون متساند ضد التيارات المنحرفة ولكن ـ للأسف ـ يسير المسيحيون في طريق تنصير المسلمين بقوة فهم يعملون ليل نهار على أن ينصروا المسلمين في كل مكان في العالم وكل الدول الغربية وأمريكا ترسل إرساليات لتنصر المسلمين، رغم أن المسيح عليه السلام جاء لهداية خراف بني إسرائيل الضالة.

●الأقليات الإسلامية ينكل بها في الأقطار المسيحية باسم المسيحية. [٢]

وقد اعترف الكاردينالي تراتكون ـ مطران مدريد ورئيس أساقفة أسبانيا في افتتاح ندوة الحوار المسيحي الإسلامي بمدريد ـ " إن كثيرًا من النصوص القرآنية تسمي عيسى مسيحًا ورسول الله وكلمته وتساعد مهمته العالمية ورسالته، وتؤكد بكارة مريم وقداستها وتوصي بمعاملة المسيحيين معاملة أخوية ومحترمة، وأنه لمن العدل أن نعترف بأن الإسلام هو بلا ريب الدين الوحيد غير المسيحي الذي يعظم المسيح تعظيمًا كبيرًا"[٣]. لكن الكنيسة اعتبرت الإسلام الخطر الكبير وأعلنت حربًا عالمية شاملة على الإسلام راغبة التخلص منه إلى الأبد وهي لا تعترف بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم، مع أنها تدعوا للحوار مع المسلمين[٤].

---

[١] رفض المؤتمر الإسلامي المسيحي المنعقد في الإسكندرية عام ٢٠٠٦م الاعتراف بالدين الإسلامي، كما أنه لا تعترف الدول الأوروبية ولا أمريكا بالدين الإسلامي، وبالتالي لا يعترفون بالشعائر ولا بالأعياد ولا بالعادات والتقاليد الإسلامية؛ مما يؤدي إلى الاعتداء الصارخ على حقوق المسلمين والأقليات الإسلامية في أوروبا.
http://www.hrinfo.net/egypt/schr/٢٠٠٦/pr٠٤٢٠.shtml

[٢] مجلة الدعوة، السنة ٢٧ (٤٠٢) العدد ٢٨، شوال ١٣٩٨، سبتمبر ١٩٧٨م، ص١٣ ـ ١٤.

[٣] مجلة الدعوة، السنة ٢٧، العدد ٢٨ (٤٠٢)، شوال ١٣٩٨، سبتمبر ١٩٧٨م، ص٢.

[٤] نفس المصدر، ص١٣.

٨. أحداث الفتنة الطائفية

أثبتت الحوادث أن التطرف ليس إسلاميًا فقط، وأن الجماعات الدينية المتطرفة ليست قاصرة على الإسلام[1]، فقد زاد من التوترات الطائفية قيام بعض الشباب المسيحي بتوزيع منشورات تبشيرية على نطاق واسع في الشوارع والمركبات العامة وإرسال الرسائل محملة بالمنشورات إلى المسلمين في بيوتهم، وبعض تلك المنشورات شكلت عدوانًا على القرآن الكريم وعلى النبي صلى الله عليه وسلم، والعقيدة الإسلامية، كما أن هناك العشرات من المنشورات التي تدعوا إلى العقائد المسيحية[2]، والمشكلة ليست في أن يعتنق المسيحيون هذا الكلام فهم أحرار فيما يعتقدون ولكن في توجيهه للمسلمين ليؤمنوا به فهو تشويش في عقائد المسلمين ومحاولة لتنصيرهم وتلك المنشورات لا يتاح للمسلمين الرد عليها أو مناقشتها وتؤدي في النهاية إلى إيغار الصدور، فماذا يحدث لو شكك المسلمون في عقائد النصارى، وماذا لو ثار المسلمون لنبيهم وقرآنهم وعقائدهم، إن تلك المنشورات دعوة للفتنة[3].

وفي الجامعة بتحريض من مطران أسيوط كان الطلبة المسيحيون يعلقون صورًا للمسيح ويرفعون الصليب، إضافة إلى المنشورات التبشيرية التي تسيء للنبي محمد صلى الله عليه وسلم ، مما أحدث صدامًا بين الطلاب المسلمين والمسيحيين لذا عندما طالب البعض السادات بعزل محمد عثمان إسماعيل محافظ أسيوط بحجة تعصبه قال السادات: "صحيح إن محافظ أسيوط متعصب ولكن مطران أسيوط متعصب أيضاً! إذا فصل المطران أفصل المحافظ! وقد رد البابا بأن فصل المطران متعذر إلا من خلال المجمع المقدس وبعد محاكمة المطران على أخطائه ولكن أين هي أخطاء المطران"[4].

وكانت مجلة الدعوة قد أعلنت أن منظمة الصحة العالمية تتعاون بشكل خطير مع التبشير في العالم الإسلامي، وأن الارساليات التبشيرية تمثل المصدر

---

[1] الندوة الثالثة ١٩٨٠/١١/٢م، المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، ص ٤٤. وقد أشار الرئيس حسني مبارك في حديثه لصحيفة الواشنطن بوست لذلك قائلًا: "أنه حتى الأقباط المسيحيون لديهم أصوليون" انظر محمد الطويل "الإرهاب والرئيس" الزهراء للإعلام العربي، ص١٩.

[2] مجلة الدعوة، السنة ٢٦، العدد ١٩ (٣٩٣)، المحرم ١٣٩٨، ديسمبر ١٩٧٧م، ص١٤. انظر نص المنشورات عند محمد الغزالي: قذائف الحق، مرجع سابق، ص٣٨: ٤٥.

[3] حصلت على مجموعة من المحاضرات لقساوسة يسبون الرسول صلى الله عليه وسلم بعبارات بذيئة وقاسية، ويطعنون فيه وفي الإسلام طعنًا مباشرًا ولا يجدون من يردعهم.

[4] عبد العظيم رمضان "دكتور": جماعات التكفير، مرجع سابق، ص ٣٠٢.

غير الحكومي لتمويل الخدمات الطبية[1]، كما نشرت مجلة المختار الإسلامي أن مؤسسة تبشيرية تدعى "منظمة نشر المسيحية في الشرق الأوسط" نشأت في عام ١٩٧٦م نتيجة لاتحاد هيئة المطبوعات التبشيرية العربية والإرسالية التبشيرية بلبنان والهيئة التبشيرية العامة للشرق الأوسط، وهدفها المعلن في مطبوعاتها نشر الإنجيل في دول الشرق الأوسط وغيرها من المناطق من خلال النشاطات التعليمية والرعاية الصحية والمطبوعات والتعاون مع الكنائس والهيئات المسيحية في الإقليم أو الدولة التي تمثل فيها، فهي تتعاون مع جهات قبطية وغير قبطية في مصر ولبنان وسوريا على طبع الكتب والمنشورات المسيحية باللغة العربية. [2]

عندما رغب السادات في تعديل المادة الثانية من الدستور بجعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع قام البابا شنودة بالضغط على النظام لإشعاره برفض الأقباط التعديل، وعقد مؤتمرا عاما بالكنيسة في الأول من نوفمبر ١٩٧٩م لمناقشة الموضوع، كما عقد اجتماعًا بدير الأنبا بيشوي بوادي النطرون في ٤ نوفمبر ١٩٧٩م مع عدد من المطارنة ورجال الدين المسيحي لإعداد مذكرة تتضمن اعتراضهم على تطبيق الشريعة الإسلامية على المسيحيين، ووجه اللوم إلى وكيل بطريركية الإسكندرية لتأجيله عقد مؤتمر أول نوفمبر لما بعد مناقشات مجلس الشعب، وفي ٥ نوفمبر ١٩٧٩م عقد البابا اجتماعًا بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية حضره بعض المطارنة، وعدد من أعضاء المجلس الملي العام، ومائة عضو من أعضاء المجالس الملية الفرعية، ووقع الحاضرون على إضافة عبارة: "بما لا يتعارض مع شرائع الأقباط"، وأصدر البابا تعليماته لمطرانية سوهاج بتكليف المتخصصين من أبناء الأقباط وخصوصًا المحامين بتحرير مذكرة تتضمن الاعتراض على تعديل المادة الثانية من الدستور[3]

وفي ١٤ نوفمبر ١٩٧٩م قرر البابا عدم الاحتفال بذكرى تقلده الكرسي البابوي، واعتكف في دير الأنبا بيشوي، وفي نهاية ديسمبر ١٩٧٩م التقى البابا

---

[1] مجلة الدعوة، السنة ٢٨ (٤٠٧) العدد ٣٣، ربيع أول ١٣٩٩، فبراير ١٩٧٩م، ص ٣٨ ـ ٤٠.

[2] خالد نعيم "دكتور": الجذور التبشيرية لإرساليات التنصير، مرجع سابق، ص ٣٤٨ ـ ص ٣٤٩، وانظر أيضًا، مجلة المختار الإسلامي، العدد ٤٢، شعبان ١٤٠٦، ٥ مايو ١٩٨٦م، ص٤٩.

[3] عبد العظيم رمضان: جماعات التكفير في مصر الأصول التاريخية والفكرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م، ص٢٠٤.

ببعض المطارنة لمناقشة تعديل المادة الثانية من الدستور، ووصل إلى سمع السادات أن البابا هدد في الاجتماع بأنه في حالة عدم موافقة النظام على التعديل لحماية الأقباط فسوف تكون هناك دماء للركب من الإسكندرية إلى أسوان, مما أجج المشاعر ضد الأقباط.[١]

حدثت بعض العمليات التخريبية ضد كنائس الأقباط والمنشآت العامة في ليلة عيد الميلاد ٧ يناير ١٩٨٠، والغريب أن البابا علم بالاعتداءات على الكنائس من مكالمة تليفونية من أمريكا تسأله عن الحادث الذي لا يعرف عنه شيئًا[٢]، مما يشير إلى الصلة الأجنبية بالأحداث، فالذين يعرفون في أمريكا بحرق الكنائس في مصر ومكانها وأسمائها قبل أن يعرف البابا في القاهرة لابد وأن لهم صلة بحوادث الاعتداء على الكنائس[٣]، فهناك محاولات مدسوسة لضرب الوحدة الوطنية وإثارة الفتنة الطائفية، منها الإشاعات الكاذبة والمنشورات المدسوسة ومحاولات التفرقة بين عنصري الأمة[٤]، فالقوى الأجنبية تحاول الاستفادة من الاحتقان الطائفي وقد تخلق الأسباب التي تؤدي إلى إشعال الفتنة.[٥]

وكانت سياسة السادات تجاه الأحداث الطائفية المتفرقة في المدن الصغيرة والقرى بعد تحقيقات النيابة العامة بحث إيجاد سبيل للمصالحة بين المسلمين والمسيحيين للقضاء على الضغائن، لكن الحوادث الطائفية تجددت في الجامعات بين شباب الجماعات الإسلامية وشباب الأسر الجامعية القبطية في الجامعات المختلفة، وتكثف نشاط الشباب المسيحيين في اجتماعات داخل الكنائس وبلغت النعرة الدينية حدا لم يكن موجودًا من قبل[٦]،

لقد تصدى السادات للجماعات الإسلامية، ففي جامعة أسيوط حاولت إحدى الجماعات منع الطلبة المسيحيين من الاحتفال داخل الجامعة بأحد

---

(١) عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص٣٥.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٠٦، وانظر أيضًا محمد جلال كشك: ألا في الفتنة سقطوا، المرجع السابق، ص٣٦.

(٣) محمد جلال كشك: نفس المرجع، ص ٣٧.

(٤) فريد عبد السيد"قس" محاولات مدسوسة لضرب الوحدة الوطنية، جريدة وطني، العدد ١١٠٢، بتاريخ ١٣/يناير/١٩٨٠م، ص٤.

(٥) للإطلاع على أساليب التنصير انظر " التنصير .. خطة لغزو العالم الإسلامي" ترجمة أعمال المؤتمر التبشيري الذي عقد في مدينة جلين آيري بولاية كلورادو في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧٨م ونشرته دار MARC للنشر بعنوان The Gospel and Islam A ١٩٧٨ Compendium

(٦) ميلاد حنا: ساسة ورهبان وراء القضبان، مرجع سابق، ص٢٥.

الأعياد المسيحية، فأعطى رئيس الوزراء أوامره لوزير الداخلية بالتصدي بالقوة وإتاحة الفرصة للطلبة المسيحيين أن يحتفلوا بالعيد, وأنذر الدكتور مصطفي خليل محافظ أسيوط بالفصل إذا لم ينفذ تعليماته، وفي جامعة الإسكندرية اجتمع الطلبة المسيحيون في الكنيسة مع نائب المطران الذي أمرهم بالرد العنيف على الجماعات الإسلامية، وطلب من الطالبات تعليق صلبان خشبية كبيرة على صدورهن مما ألهب المشاعر. [١]

لكل ذلك اجتمع السادات ـ حلا لتلك المشكلات ـ مع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ومع الأساقفة والمطارنة وأعضاء المجمع المقدس، وتحدث عن تاريخ الوحدة الوطنية، وكيف حارب اللواء فؤاد عزيز غالي بشجاعة في أكتوبر، واقترح السادات أن يسمح بإنشاء مكان للصلاة في كل قرية مثل "الزوايا" التي ينشئها المسلمون, كما طلب رئيس الوزراء مصطفي خليل من البابا أن يكون اتصاله به مباشرا وعلى الفور لمواجهة الأحداث في مولدها وقبل أن تتفاقم لكن البابا كان يرفض الاتصال برئيس الوزراء. [٢]

وتخفيفًا للتوتر من قبل البابا ورجال الكنيسة نشرت صحيفة وطني عن مؤتمر مسيحي للتعايش مع المسلمين عقد في منطقة إفريقيا الاستوائية على المحيط الهندي وحضره مائة من العلماء المسلمين ورجال الدين المسيحي، وقرر المؤتمر: تشجيع التعايش السلمي، والحوار الديني بين المسيحيين والمسلمين، ودعوة المجالس المسيحية العالمية والجماعات الإسلامية العالمية وهيئة الأمم المتحدة لتخصيص عام للحرية الدينية أسوة بعام الطفل والمرأة، والإشادة بالدول ورؤسائها الذين يعملون على أن يتمتع مواطنوهم بالحرية الدينية والمحافظة على حقوق الإنسان[٣].

وفي ١٨ مارس ١٩٨٠م حدث صدام بين الطلاب الأقباط والطلاب المسلمين في بيت الطلبة في الإسكندرية، فاجتمع المجمع المقدس يوم ٢٦ مارس ١٩٨٠م واتخذ قرارًا بعدم إقامة المراسيم والاحتفالات والاستقبالات الخاصة بعيد القيامة، وعدم تبادل التهاني المعتادة مع رئيس الجمهورية، وجاء في حيثيات القرار أن الأقباط يقتلون وتحرق كنائسهم، وأن الفتيات القبطيات

---

[١] موسى صبري: المرجع السابق، ص ص ١١٤، ١١٥.

[٢] نفس المرجع، ص ١١٣: ١١٥.

[٣] جريدة وطني، العدد ١١٠٤، بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٨٠م، ص٤.

يختطفن ويعتدي عليهن ويجبرن على الإسلام بطرق بربرية، وأن الحكومة لا تتخذ إجراء ضد المعتدين، وأن القسس والطلبة الأقباط يعذبون بوحشية ويتعرضون للإهانات [١].

ومسألة اختطاف فتيات الأقباط جاءت على خلفية انتشار قصة أن طالبًا من الجماعات الإسلامية اغتصب ابنة سكرتير البابا وأجبرها على إشهار إسلامها وتزوجها، وقد حقق الدكتور مصطفى خليل في الواقعة مرتين، وطلب من وزير الداخلية استدعاء الفتاة ووالدتها وأسرتها وعدد من النواب الأقباط، وانتهى التحقيق إلى أنها قصة حب عادية، وأن الشاب ليس من الجماعات الإسلامية، وأن الفتاة مصرة على الزواج منه، وتحدت عائلتها أمام المجتمع[٢]، وقد أكد أنطوان سيدهم أن الاستفزازات الطائفية كانت سببًا في الاعتداءات على دور العبادة بلا تحديد أي أنها كانت ضد الكنائس والمساجد[٣] مما دفع الحكومة إلى فرض حراسة كاملة على جميع الكنائس اعتبارا من السابع من يناير ١٩٧٨م[٤].

أصر البابا شنودة على معارضة أن تكون الشريعة الإسلامية أساسًا لقوانين تطبق على غير المسلمين، وقرر أن يذهب ومعه الأساقفة إلى أحد أديرة الصحراء يصلون من أجل الخلاص مما يعانونه، وأصدر أمره إلى كل رجال الكنيسة بأن لا يتقبلوا التهاني بعيد القيامة من أي مسئول رسمي تبعث به الدولة لتهنئة الأقباط كما جرى التقليد من قبل[٥]

وسيطر البابا شنودة على اجتماع المجمع المقدس، ولم تكن هناك فرصة أمام أحد من الحاضرين لكي يقول كلمة تهدئة، فعندما دعا مطران بني سويف الأنبا أثناسيوس إلى اجتماع في الكنيسة حضره الرسميون والقيادات الإسلامية في مدينة بني سويف، وتبادل الخطباء الكلمات عن الوحدة الوطنية والتحام الهلال بالصليب غضب البابا شنودة من هذا التصرف، وفي اجتماع المجمع المقدس سأله: كيف تفعل هذا ؟! فوقف مطران بني سويف وقال: "أريد أن

---

[١] عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص ٣٠٦ - ٣٠٧.

[٢] موسى صبري: السادات الحقيقة والأسطورة، مرجع سابق، ص١١٥.

[٣] جريدة وطني، العدد ١١١٨، بتاريخ ٢٧ إبريل ١٩٨٠م، ص١.

[٤] أنور محمد: السادات والبابا، مرجع سابق، ص٨٠.

[٥] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص ٣٧٦ - ٣٧٧، نقلًا عن خطاب الأنبا شنودة، بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٨٠م.

أوضح يا سيدنا. . "، فقاطعه البابا شنودة وقال في صرامة: "لا أريد أي توضيح، وإذا استمريت في الكلام فإنني سأغادر هذا الاجتماع"[1]، وحاولت بعض الشخصيات القبطية تهدئة الموقف، واقترحوا على البابا وقف اجتماعات يوم السبت الأسبوعية التي تلهب مشاعر الشباب المسيحي، كما اقترح عليه نقل نائب مطران الإسكندرية الذي كان أسلوبه تسخين الأحداث في الإسكندرية لا تهدئتها إلا أن البابا رفض كل تلك المقترحات، وقد ساء السادات ذلك التصرف من البابا لأن النزول بالأزمة إلى الشارع يعنى تمامًا احتمال وقوع أحداث دامية وخاصة في الأحياء الشعبية أو القرى الصغيرة وإذا تدخلت الدهماء فإنه لا توجد حكومة تستطيع أن توقف الدماء[2].

ولخطورة المنشورات أصدر المجلس الملي العام في ١٢ إبريل عام ١٩٨٠م بيانًا حذر فيه من تصديق المنشورات والخطابات المنسوبة للأقباط؛ لأنها مدسوسة ومزورة من جهات مغرضة وعميلة يهمها إثارة فتن طائفية[3]، فبينما كانت الجماعات الإسلامية منشغلة بالمطالبة بتطبيق الشريعة كانت معارضة البابا لقانون الردة ورفضه لتطبيق الشريعة واستعدائه للدولة على الإسلاميين هو الذي لفت أنظار الإسلاميين لمخططات الفتنة فأصدرت الجماعات الإسلامية بيانًا حذرت فيه من الفتنة الطائفية[4]، وحذرت مجلة الدعوة الأقباط من اندساس الملحدين وعملاء إسرائيل بينهم لإثارة الفتنة، وأعلنت أن الإخوان المسلمين هم أول من يستنكر الاعتداء على الأقباط أو على أماكن العبادة[5]، وقد تأثرت الجماعات الإسلامية سلبًا بالمواقف القبطية، وتصورت أن هناك دورا تآمريا للأقباط وأن هناك تعاونًا بينهم وبين وزارة الداخلية[6]

---

[1] موسى صبري: السادات الحقيقة والأسطورة، مرجع سابق، ص١١٩.

[2] نفس المرجع، ص ص١١٨ ، ١١٩.

[3] انظر نص البيان في جريدة وطني، العدد ١١١٦، بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٣م، ص١. ويلاحظ تأخر نفي المنشورات، فالشيخ الغزالي أصدر كتابه في عام ١٩٧٦م وحذر فيه من خطورة المنشورات، ومجلة الدعوة حذرت من خطورة المنشورات في عام ١٩٧٨م، والمختار الإسلامي في عام ١٩٨٠م في حين عجز الأمن عن تحديد مصدر المنشورات؛ لإبطال مفعولها والقبض على مصدريها وموزعيها.

[4] انظر نص البيان في مجلة الدعوة، العدد ٩، ربيع أول ١٣٩٧هـ، فبراير ١٩٧٧م، ص٥١.

[5] مجلة الدعوة، السنة ٢٩ (٤٢٠)، العدد ٤٦، ربيع ثاني ١٤٠٠، مارس ١٩٨٠م، ص٦٥.

[6] رفيق حبيب "دكتور": الاحتجاج الديني، مرجع سابق، ص١٦٨. وقد جاءت عناوين منشورات الجماعة الإسلامية في المنيا معبرة عن ذلك في عام ١٩٨٠م منها على سبيل المثال منشور بعنوان "المنيا وأسيوط بين النصارى والداخلية" ومنشور آخر بعنوان "الجماعة الإسلامية ومخططات النصارى".

فكتب عمر التلمساني افتتاحية مجلة الدعوة وأشار باللائمة على الأقلية المسيحية التي تعمل على إشعال الفتنة الطائفية[1]، وألقت الجماعة الإسلامية باللائمة على النصارى الذين يريدون طرد المسلمين من مصر[2]. وعقد الإسلاميون عدة مؤتمرات منها: مؤتمر إسلامي بجامعة القاهرة يوم ١٩٨٠/٤/٨م أوضح فيه حلمي الجزار أمير الجماعة الإسلامية أن المسيحيين في مصر وهم أقلية يتمتعون بما لم تتمتع به أي أقلية إسلامية في العالم فهم يتولون أعلى المناصب، فوزير الدولة للشئون الخارجية مسيحي وأمين الحزب الحاكم في مصر مسيحي ومحافظ سيناء مسيحي، وأبناؤهم يدخلون الكليات بلا أية تفرقة، بينما المسلمون في الفلبين وإريتريا وتنزانيا يذبحون، ثم أضاف أن اضطهاد المسيحيين في مصر زعم باطل، وأشار إلى بيان صدر من بطريركية الأقباط الأرثوذكس وزّع في كلية الهندسة بالإسكندرية، ورددت ما فيه إذاعة لندن حيث حمل البيان عدة مطالب من بينها القضاء على الجماعة الإسلامية بكل الوسائل الممكنة، وتحقيق مبدأ المساواة عن طريق السماح للنصارى بإقامة كنيسة في كل كلية أو مدينة جامعية و قراءة جزء من الإنجيل كل يوم بالمدرجات وطالب بمحاسبة المسئولين عن البيان[3]. كما تكرر الأمر في جامعات الصعيد فأصدرت الجماعة الإسلامية عدة منشورات تهاجم فيها الكنيسة المصرية، وتتهم المسيحيين بالتآمر على مسلمي مصر[4]، وكتب صلاح عبد المقصود المحرر "بمجلة الدعوة" انه في يوم ١٩٨٠/٤/٨م قام بعض النصارى بطعن اثنين من المسلمين من الخلف وهما في طريقهما إلى المسجد بقرية الفتح القبلية، مما أدى إلى تجمع أهل المصابين ومحاولة أخذ الثأر من المعتدين، فواجههم النصارى بالأسلحة غير القابلة للترخيص كالرشاشات والمدافع الآلية من فوق أسطح المنازل، مما أدى إلى قتل أحد المسلمين هو أحمد نوح، وإصابة عدد آخر أحدهم بترت ساقه، وضبطت قوات الأمن

---

[1] عمر التلمساني: للدعوة كلمة حول الوحدة الوطنية، مجلة الدعوة، السنة ٢٩ (٤٢٠)، العدد ٤٦، ربيع ثاني ١٤٠٠، مارس ١٩٨٠م، ص٧.

[2] مجلة الدعوة، السنة ٢٩ (٤٢٣)، العدد ٤٩، رجب ١٤٠٠، يونيو ١٩٨٠م، ص ٢٢ - ٢٣، حيث نشرت بيان الجماعة الإسلامية.

[3] مجلة الدعوة، السنة ٢٩ (٤٢٣)، العدد ٤٩، رجب ١٤٠٠، يونيو ١٩٨٠م، ص٦٠.

[4] صالح الورداني: الحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص١٠٢. صدر هذا المنشور ردًا على منشور مسيحي أصدرته البطريركية الأرثوذكسية في ٢٦ / ٣ / ٨٠ وأذاعته إذاعة لندن، وكان هذا المنشور يطالب بالتضييق على نشاط الجماعة الإسلامية، والسماح للمسيحيين بإقامة كنائس في الجامعات أسوة بالمسلمين.

السلاح وكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة، واعترف المجرمون بإطلاقهم النار وملكيتهم للسلاح الآلي، وفي اليوم التالي تم ضبط سيارة نقل محملة بالسلاح الآلي تدخل محافظة المنيا في طريقها إلى بعض النصارى، وقد صرح بذلك مدير أمن المنيا، وقد طلب وزير الداخلية من حلمي الجزار أمير الجماعة الإسلامية أن يذهب إلى المنيا ويهدئ الأهالي، على أن يتم الإفراج عن المسلمين الذين اعتقلتهم قوات الأمن من المساجد، وبعد أن أتم محيي الدين مهمته ألغيت قرارات وزير الداخلية وتم القبض على شباب الجماعة الإسلامية.[١]

فأخطر ما حدث في مصر هو حيازة الكثير من الأقباط للأسلحة سواء المرخصة أو غير المرخصة في كثير من الأحيان، فالكنائس في وجه قبلي تحولت إلى مخازن للأسلحة،وهذا ما شاهده عدد من المسلمين ولكن وزارة الداخلية لم تقم بتفتيش الكنائس ومصادرة ما بها من سلاح، وأشارت إلى أن الكنائس التى بنيت فى السنوات الأخيرة بنيت كحصون للقتال وليست كدور عبادة، فكثير من مهندسي العمارة يرى أن استخدام الكميات الضخمة من الخرسانة المسلحة التى توضع في الجدران لا تتناسب مطلقاً مع مع استخدامها للعبادة.[٢] وفى مؤتمر عقد بمسجد صلاح الدين بالقاهرة أوضح الدكتور محمد حلمى مراد أن هناك دسائس ومؤمرات تدبر من الخارج لإيقاع الفتنة في الداخل، فهدف إسرائيل تفتيت مصر من الداخل بعد أن عزلتها عن العالم العربي والإسلامي، وفي مؤتمر عقد بالإسكندرية طالبت الجماعة الإسلامية بمحاكمة البابا شنودة[٣].

دافع محمد عبد القدوس عن الجماعات الإسلامية وتحدى بقوله: دلوني على جماعة إسلامية واحدة تتعصب ضد غير المسلمين وتقتلهم وتحرق دور عبادتهم، إن كل الأحداث النادرة التي وقعت كانت من الأهالي نتيجة

---

[١] مجلة الدعوة، السنة ٢٩ (٤٢٣)، العدد ٤٩، رجب ١٤٠٠، يونيو ١٩٨٠م، ص ٦٢ ـ ٦٣.

[٢] نشرت مجلة روز اليوسف نقلًا عن عضو مجلس الشعب المهندس محيي الدين عيسى: "في كنيسة العجايبي بمدينة بني مزار أقيم معسكر كشفي، ولما ذهبوا لتحميض أحد الأفلام عند صاحب استوديو مسلم ارتاب في الأمر، فسلم لنا الصور وكانت لتدريبات عسكرية على أعمال الرماية وإطلاق الرصاص، وسلمت الصور لمباحث أمن الدولة في القاهرة ولم يتحرك أحد، والسؤال لماذا يتدربون داخل كنائسهم على استخدام الأسلحة النارية" انظر روز اليوسف، ١٨/٣/١٩٩٠م، ص١١..

[٣] مجلة الدعوة: المصدر السابق، ص٦٣.

لاستفزازات الطرف الآخر، فلماذا يشوهون الحقائق، وتساءل: لمصلحة من أن تقوم قلة من المسيحيين بتحريض الدولة ضد الجماعات الإسلامية ؟ وما الذي يريدونه من هذا التحريض؟ وهل تستريح نفوسهم عندما تتكرر مذابح عبد الناصر ضد الجماعات الإسلامية وتتحول مصر إلى سجن كبير؟ ثم أشار بإصبع الاتهام إلى إسرائيل واتهمها بإشعال الفتنة الطائفية قائلًا: "هل هي مجرد مصادفة أن تقع الفتنة الطائفية الأخيرة بعد شهر واحد فقط من تواجد السفارة الإسرائيلية في مصر؟ "[١].

إنه وفي إطار التسليم بحق الأقباط الكامل في التعبير عن مشاعرهم ومخاوفهم بكافة الأساليب المتعارف عليها في المجتمعات الديمقراطية يرد تحفظان؛ الأول: أن كثيرًا ما يقعوا أسرى مبالغات شديدة تضخم الأحداث على نحو يصل إلى الحديث عن اضطهاد منظم للأقباط في مصر، وهو أمر غير صحيح. والثاني: أنه ليس من المستبعد أن تستغل قوى أجنبية معينة مشاعر أقباط المهجر وتغذيها على نحو يتماشى مع أهدافها[٢]. والثالث: أن العنف مرفوض تماماً سواء وقع من جانب المسيحيين أو المسلمين.

بعد ذلك سافر السادات إلى الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم التالي لعيد الفصح الذي تقرر عدم الصلاة فيه، وفوجئ بمنشور يتضمن حيثيات قرار المجمع المقدس يوزع في أمريكا أمام "البليرهاوس" واستقبله الأقباط المهاجرين أمام البيت الأبيض وأمام الأمم المتحدة بالمظاهرات[٣]، ونشرت الجمعيات القبطية في أمريكا إعلانًا بمساحة نصف صفحة في "الواشنطن بوست" و"النيويورك تايمز" تعبر فيهما عن المضايقات التي يلقاها الأقباط في مصر، وأقامت تلك الجمعيات المظاهرات ضد السادات أمام البيت الأبيض أثناء اجتماعه مع ريجان، وأمام متحف المتروبوليتان حينما حضر احتفالًا بإقامة قسم جديد للآثار المصرية[٤].

---

[١] مجلة الدعوة، السنة ٢٩ (٤٢٣)، العدد ٤٩، رجب ١٤٠٠، يونيو ١٩٨٠م، ص١٣.

[٢] مداخلة للدكتور أسامة الغزالي حرب، رئيس تحرير السياسة الدولية، انظر مجدي خليل "أقباط المهجر" مرجع سابق، ص١٨.

[٣] عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص٣٠٧.

[٤] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص٣٩٣.

وللتخفيف من غضب السادات حاول البابا "ظاهريًا" تهدئة المهاجرين الأقباط، فبعث بالأنبا صموئيل إلى الولايات المتحدة قبل زيارة السادات لكي يهدئ ثائرة الجمعيات القبطية ويرجوهم عدم استفزاز الرئيس[١]، كما نشرت جريدة وطني رسالة البابا شنودة إلى الأقباط في المهجر المؤرخة في ١٩٨٠/٤/٩م يطلب منهم مقابلة الرئيس السادات بكل المحبة والتوقير[٢]، لكن ذلك كله لم يفلح في وقف المظاهرات التي خرجت تواجه السادات، وأصدرت الهيئات القبطية والمجمع المقدس بيانًا يقدمون فيه التهاني لسلامة العودة، وتخبره أنهم يصلون من أجل أن يوفقه الرب في مسيرة السلام وفي تدعيم أواصر الوحدة الوطنية، وأعلن القمص بولس باسيلي رفضه لاستغلال الانتهازيين - على حد قوله - فرصة القرار الكنسي للمجمع المقدس من أجل إثارة الفتنة الطائفية[٣]، وأعلن أنطوان سيدهم أن بيان المجمع المقدس لم يكن الهدف منه إثارة الخواطر، وأكد أن ما قام به الأقباط في الولايات المتحدة لم يكن القصد منه المساس بوطنهم العزيز أو برئيسهم المحبوب أنور السادات[٤]، ورغبة في امتصاص غضب المسلمين أصدر البابا شنودة بيانا أعلن فيه أن الأقباط يشعرون من أعماق قلوبهم بأهمية الوحدة الوطنية لمصر، ويقدمون أرواحهم فداء لها[٥].

وكادت الأزمة أن تحل لولا أن السادات تلقى معلومات بأن البابا شنودة دعا الأقباط إلى عدم الاشتراك في الاستفتاء الذي كان مقررًا لتعديل المادة الثانية من الدستور بحيث تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع بالإضافة إلى الأنباء التي تلقاها عن وجود عدد من الشباب القبطي يحارب في لبنان[٦]

لذلك غير السادات موقفه بعد عودته من زيارته للولايات المتحدة في إبريل ١٩٨٠م فقام بتغيير الوزارة في ١٤ مايو ١٩٨٠م وتولى رئاستها مباشرة

---

[١] نفس المرجع والصفحة. وانظر أيضاً موسي صبري، المرجع السابق، ص١١٧.
[٢] جريدة وطني، العدد ١١١٦، بتاريخ ١٣ إبريل ١٩٨٠م، ٢٧ جماد أولى ١٤٠٠، ص١.
[٣] جريدة وطني، العدد ١١١٧، بتاريخ ٢٠ إبريل ١٩٨٠م، ص ١، ٥.
[٤] جريدة وطني، العدد ١١١٨، بتاريخ ٢٧ إبريل ١٩٨٠م، ص١.
[٥] جريدة وطني، المصدر السابق، العدد ١١١٨، بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٧م، ص١.
[٦] موسى صبري: المرجع السابق، ص ١٢٠، ١٢١.
كان عدد من الشباب القبطي ٣٠٠ يحاربون مع الموارنة في لبنان، انظر دفاع الحكومة في قضية الأنبا شنودة عند د. محمد مورو: البابا شنودة، مرجع سابق، ص ٢٦.

وعين محمد حسني مبارك نائبًا له، ثم ألقى خطابًا بمناسبة ثورة التصحيح وفيه شن هجومًا شرسًا على البابا شنودة والكنيسة على مدى ساعتين كاملتين تتبع فيه خلافاته مع البابا شنودة منذ يناير ١٩٧٢م حتى قرار المجمع المقدس في ٢٦ مارس ١٩٨٠م بإلغاء الاحتفالات بعيد القيامة وهدد بأنه كان على وشك سحب اعترافه بالبابا لولا مناشدة طالبة طب قبطية[1]. ولم يلتفت السادات لاعتراض الأقباط ونجح في تعديل المادة الثانية من الدستور بحيث تصبح الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، ووافق الشعب على تعديل الدستور في استفتاء يوم ١٢مايو١٩٨٠م، وعندما تقدمت الطوائف القبطية بطلب أن يضاف إلى التعديل ما يضمن عدم المساس بحقوق المواطنين غير المسلمين فرأت اللجنة أن ينص على ذلك في المذكرة الإيضاحية للدستور، وقد وافق مجلس الشعب على ذلك وأصبحت المذكرة الإيضاحية وثيقة ملحقة بالدستور وبذلك أمكن التوفيق بين رغبتي المسلمين والأقباط[2].

ورغم ذلك وزعت منشورات تبشيرية معادية في جامعة أسيوط، في أوائل يناير ١٩٨١م، وبالذات في المسجد على سبيل التحدي ـ الوقح ـ وعندما حاول بعض الطلبة إثارة الموضوع مع قيادات الجامعة رفض طلبهم، وعندما حاولوا مناقشة مضمون المنشورات هاجمهم حراس الأمن بالرصاص والأسلحة البيضاء مما أسفر عن وقوع عدد من الجرحى، وعقب الحادث حاولت بعض الجماعات الإسلامية عقد اجتماع للتضامن ضد العدوان على عقائد المسلمين، فكان نصيبهم عاصفة من الهجوم الأمني والمئات من الجرحى والمعتقلين[3]

٩. الأحداث الطائفية في الزاوية الحمراء

في يونيو ١٩٨١م شهدت مصر أسوأ حوادث الفتنة الطائفية، فقد تحول خلاف في حي الزاوية الحمراء من شجار شخصي إلى معركة مسلحة، وكانت بداية الشجار محاولة غير قانونية لبناء كنيسة، وأهمية الحادثة في كونها أظهرت الاستقطاب الطائفي الشديد الذي جرى في المجتمع المصري.[4]

---

[1] الأهرام، ١٥ مايو ١٩٨٠م.

[2] عبد العظيم رمضان "جماعات التكفير" مرجع سابق، ص ٣١٨.

[3] مجلة المختار الإسلامي، السنة الثانية، العدد ٢١، مارس ١٩٨١م، ص ١٠ ـ ١١.

[4] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص٣٨١. وفي رواية موسى صبري أن بداية الأحداث كانت شجارا بين عائلة مسلمة وعائلة مسيحية؛ بسبب إلقاء مخلفات من المياه من الدور العلوي الذي تسكنه الأسرة المسيحية على الأسرة المسلمة، ثم اتسع نطاق الشجار ـ +ولم يذكر شيئًا عن قطعة الأرض ولا عن المسجد، موسى صبري: السادات الحقيقة والأسطورة، مرجع سابق، ص١٢٢.

حيث بدأت الأحداث حين في ١١ يونيو ١٩٨١م، ادعى أحد المواطنين المسيحيين ملكية قطعة أرض سبق تخصيصها من محافظة القاهرة لإقامة مصنع للعلف ومسجد لأبناء المنطقة، وبدأت الشائعات تنتشر بأن الشخص المذكور اغتصب الأرض ليقيم عليها كنيسة[١]، فأعلن المسلمون حقهم في الأرض، وفي محاولة لتهدئة الأجواء الثائرة أصدر الحزب الوطني بالشرابية بيانًا إلى المواطنين بتكذيب هذه الشائعة، ووقع عليه أمين الدائرة وأعضاء مجلس الشعب ورئيس المجلس المحلي، وكان لهذا البيان الأثر الطيب في نفوس المسلمين[٢] لكن القبطي - الذي ادعى الأرض - قام " بمعاونة أهالي بلدته بالاعتداء على الأهالي الذين قرروا الاستيلاء على الأرض واستخدامها للصلاة"[٣] وبناء مسجد تنفيذًا لقرار محافظة القاهرة، لكن الأحداث تصاعدت، فبعد صلاة مغرب يوم الأربعاء ١٩٨١/٦/١٧م عند خروج المصلين من مسجد النصر بمنطقة القصيرين بالزاوية الحمراء انهمر عليهم الرصاص، فقتل ثلاثة من المصلين وسقط عدد كبير من الجرحى، وكان الرصاص منطلقًا من منازل النصارى ومن كنيسة ماري جرجس، وشوهد رجل يدعى شاكر وآخر يدعى أنيس - من الأقباط - يحاولون إشعال مسجد النصر من فوق الكنيسة، ويطلقون النار على المسلمين حول المسجد، وأثناء صلاة العشاء بمسجد النذير "الذي أقيم على الأرض محل النزاع"، وفي فجر الخميس ١٩٨١/٦/١٨م وصل الأمن المركزي وأطلق ما يزيد عن ٢٥٠ قنبلة مسيلة للدموع، ولكن استمر النصارى في إطلاق الرصاص يومي الخميس والجمعة، فقتل خالد السيد محمد بينما كان يتناول طعامه[٤]، وذكرت مجلة المختار أن أمين شرطة نصراني قام بإطلاق الرصاص على المسلمين فاستشهد الضابط ملازم أول/ عبد الكريم عبد

---

[١] أنور محمد: السادات والبابا.. أسرار الصدام بين النظام والكنيسة، دار إيه إم للنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ص ١٠٨ - ١٠٩، وقد أكد نبوي إسماعيل وزير الداخلية الأسبق أن القوانين الوضعية بها ثغرة تدفقت منها أساليب حديثة لإشعال الفتنة الطائفية وذلك أنه قد يأتي أحد المسيحيين لمواطن مسلم فقير فيعطيه ما يشاء من مال على أن يوقع عقدًا بأنه قد باعه قطعة أرض "وهي أرض ملك الدولة" فإذا قال الفقير أنا لا أملك هذه الأرض قال له وقع وخذ ألفا أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة - ولا شيء عليك - فيوقع له الفقير ثم يقوم المسيحي برفع دعوى صحة عقد البيع ونفاذه ثم يقوم ببناء كنيسة.

[٢] أنور محمد: المرجع السابق، ص ١٠٩

[٣] ميلاد حنا "ساسة ورهبان وراء القضبان"، مرجع سابق، ص٥٦.

[٤] مجلة المختار الإسلامي "شاهد على مذبحة الزاوية الحمراء"، العدد ٢٦السنة الثالثة، ١٥ رمضان١٤٠١ ١٦يونيو ١٩٨١ص ٥٦ : ٥٨.وقد اتهمت المجلة الأمن بتهريب القاتل كامل مرزوق

الوهاب في الوقت الذي توفي فيه طفل في الرابعة من عمره برصاصات كامل مرزوق". [١]

تسبب الحدث في استنفار بين المسلمين وأصدرت الجماعة الإسلامية منشورًا بعنوان: مذبحة رهيبة للمسلمين في قلب القاهرة" [٢]، وقد استطاعت قوات الأمن المحلية وأجهزة الشرطة السيطرة على الموقف كليًا مما قلل عدد الإصابات والإتلاف في الممتلكات[٣]، بل إن بعض المسلمين كانوا يستضيفون الأسر المسيحية في شققهم لحمايتهم. [٤]

تضاربت الأقوال حول أعداد القتلى والمصابين في الحادث، ففي ٢١ يونيو ١٩٨١م ذكر محمد نبوي إسماعيل نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية أن عدد القتلى بلغ عشرة قتلى، كما جرح خمسة وأربعون من الجانبين، وتم القبض على ١١٣ شخصًا متلبسين بالإثارة والشغب وتوزيع المنشورات، وضبط ثلاث وأربعون قطعة سلاح[٥]، بينما ذكر اللواء حسن أبو باشا أن عدد القتلى الأقباط في حوادث الزاوية الحمراء كان ٨١ قتيلاً[٦]، وبينما ذكر البابا أن عدد القتلى بلغ ٧ قتلى من المسلمين وتسعة من المسيحيين وآخر مجهول الهوية، و١١٢ مصابًا، وإتلاف ٩٥ من الأماكن العامة، كما نهبت محتويات بعض الشقق والمحلات[٧]، وذكرت مصادر أقباط المهجر أن عدد القتلى وصل إلى ٢٠٠ قتيل ومثلهم من المصابين بخلاف الخسارة المادية[٨]، وقد ادعى عزت اندراوس "صاحب موسوعة الأقباط" أن ٢٠ عائلة مسيحية ماتت حرقا[٩] ونرجح ما ذكره البابا عن عدد القتلى والمصابين حيث اقتربت روايته مما ذكره اللواء نبوي إسماعيل وزير الداخلية واتفقت مع ما ذكره وزير الداخلية نبوي إسماعيل.

أمر الرئيس السادات بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق عن أحداث الفتنة الطائفية عام ١٩٨١م في مجلس الشعب، وقد ألقت اللجنة بالمسئولية عن

---

[١] المختار الإسلامي، نفس المصدر، ص٥٨ وذكرت أسماء القتلى المسلمين. انظر نفس المصدر، ص٥٩.
[٢] صالح الورداني: الحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٠٣.
[٣] أنور محمد: السادات والبابا .. أسرار الصدام بين النظام والكنيسة، ص ١٠٨ . ١٠٩.
[٤] / new_page_١٠٠٩. hitmwww. coptichistory. org
[٥] جريدة وطني، ١٩٨١/٦/٢١، ص١.
[٦] مجدي خليل: أقباط المهجر، مرجع سابق، ص ١٢٨.
[٧] أنور محمد: السادات والبابا، المرجع السابق، ص ١٠٩.
[٨] مجدي خليل: أقباط المهجر، مرجع سابق، ص ١٢٨.
[٩] / new_page_١٠٠٩. hitmwww. coptichistory. org

الأحداث الطائفية على الجماعات الإسلامية وعلى سياسة البابا شنودة الذي يسعى للصدام وإشعال الفتنة [1]، وربط السادات بين أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ وبين الأحداث الطائفية في الزاوية الحمراء ١٩٨١ حينما قال: "أكثر من ١١٩ من اللي اشتركوا في أحداث الزاوية الحمراء من المجرمين الحرامية بتاعة انتفاضة الحرامية ١٩٧٧"[2].

وفي تحليلها لأحداث الزاوية الحمراء ألقت جريدة وطني سبب الأحداث على دول الرفض ووسائل الإعلام [3]، ولم تشر بأي صورة إلى أقباط المهجر أو الطرف المسيحي ودوره في الفتنة، رغم اعتراف البابا بوجود متعصبين أقباط حينما قال: "فيه متعصبين من هنا ومتعصبين من هناك"[4]، وقد اقترح بعض الأقباط إزاء حادث الزاوية تحويل الأرض موضوع النزاع في الزاوية الحمراء إلى مبنى للتدريب المهني[5].

وعلى الجانب الإسلامي قدم الأزهر مبلغ خمسين ألف دولار لمسجد الزاوية الحمراء الذي كانت محاولة استيلاء المسيحيين على أرضه سببًا في أحداث الفتنة الطائفية[6]، وفي نفس الوقت طالبت مجلة الدعوة الحكومة بأن تنشر إحصاءً دقيقًا عن عدد المسلمين والأقباط في الأجهزة الآتية: السكة الحديد والتلغراف والتليفون وسلاح المهندسين في الطيران واللجنة الثقافية في وزارة التربية والتعليم، وعدد تجار وكالة البلح مسلمين ومسيحيين، وملاك مدينة نصر ووادي النطرون، وأراضي الساحل الشمالي من الإسكندرية إلى وادي النطرون إلى مرسى مطروح، وعدد تراخيص الأسلحة النارية في العشر سنوات الأخيرة، ومن يحوز هذه الأسلحة من الدكاترة والمحامين والمهندسين والمحاسبين والصحفيين. [7]

واعتبر الشيخ حافظ سلامة "بطل المقاومة الشعبية ورئيس جمعية الهداية الإسلامية بالسويس" أن محاولات النصارى وضع أيديهم خلسة على أراضي مملوكة للمسلمين وذلك بغرض بناء الكنائس عليها جزء من تخطيط شامل

---

[1] أنور محمد: السادات والبابا أسرار الصدام بين النظام والكنيسة، مرجع سابق، ص ١٠٥: ١٠٩

[2] خطاب السادات، ١٩٨١/٩/٦.

[3] جريدة وطني، ١٩٨١/٦/٢٨، ص١.

[4] أنور محمد: السادات والبابا، المرجع السابق، ص ١٤١.

[5] جريدة وطني، العدد ١١٨١، بتاريخ ١٩٨١/٧/١٢، ص٥، وقد تحولت الأرض موضوع النزاع إلى مسجد وتعذر تطبيق ما أشار إليه المقال.

[6] مجلة الدعوة، السنة ٣١، العدد ٦٤ (٤٣٨)، شوال ١٤٠١، أغسطس ١٩٨١، ص ٥١.

[7] مجلة الدعوة، السنة ٣١، العدد ٦٤ (٤٣٨)، شوال ١٤٠١، أغسطس ١٩٨١، ص ٤٩: ٥١.

مدروس يقوم بمحاولة زرع الكنائس في أكبر عدد ممكن من الأماكن، وشراء الأراضي بأثمان باهظة من المسلمين[1]، وأوضح رشاد مهنا أن من يزرع العداوة بين المصريين عميل لدولة أجنبية، وألقى باللائمة على القوى الخارجية وأقباط المهجر، وحذر الأقباط من الاستماع إلى مثيري الفتنة، كما ألقى باللائمة على الحكومة التي لا تقمع مثيري الفتنة من الأقباط والمسلمين.[2]

فلقد تحولت الكنيسة إلى حزب كبير منظم أدق تنظيم، بل إنه أقوى التنظيمات وأكبرها اتساعًا وله قيادته الماهرة وتشكيلاته المنضبطة وجريدته المنتظمة ونشراته الدينية وفروعه المنتشرة في كل مدينة وكل حي وكل قرية، يقرع الناقوس يهرع الجميع للاجتماع وليس بينهم دخيل، ويزاول نشاطاته الاقتصادية والسياسية "داخلية ودولية"، والثقافية والاجتماعية، فله جمعياته الخيرية ومستشفياته، وله مدارسه الخاصة ومعاهده، وله قبل ذلك كله برامجه الواضحة وهدفه المحدد منذ سنة ١٩١١م، وهو حزب بمعنى الكلمة ولكنه غير معلن، ولهم في عدم الإعلان حكمة، وفي أي وقت تقتضي هذه الحكمة الإعلان سيتم الإعلان دون منازع.[3]

وكان لحادث الزاوية الحمراء أثر كبير على جماعة الجهاد، حيث قام عبود الزمر بدراسة الموقف وأثره على الحركة الإسلامية في مصر[4]، وتخوف من تحرك النصارى لإجهاض الحركة الإسلامية فقال: "علمت من بعض المصادر أنه يتم تدريب أفراد بالكنائس والأديرة المتطرفة على الأسلحة وأعمال القتال العنيفة، فأحسست بالخطر الصليبي الذي تجب مواجهته ومعالجته ودراسته بعناية قبل أن تتفجر الحركة الإسلامية؛ لأن النصارى تم إعدادهم، فإذا قامت الحركة الإسلامية سيتحركون ويجهضونها[5]"، لذا لابد من الاستعداد للمواجهة، قال الزمر: "بدأنا أنا ومن معي في تنفيذ التدريب لإعداد أنفسنا أساسًا لمواجهة التحرك الصليبي إذا تفجر موقفهم قبل تفجر الحركة الإسلامية، وقد حدث ذلك بالفعل في أحداث الزاوية الحمراء وما ظهر فيها من إعداد النصارى للأسلحة والذخائر والتخطيط لجس نبض المسلمين من خلال هذا العمل، وظهر من ذلك براءة المسلمين وسذاجتهم عند ذهابهم للزاوية الحمراء

---

[1] مجلة الدعوة، نفس المصدر، ص٥٠.

[2] رشاد مهنا: نصيحة مخلصة إلى نصارى مصر، مجلة الدعوة، السنة ٣١، العدد ٦٤ (٤٣٨)، شوال ١٤٠١، أغسطس ١٩٨١، ص ٢٨ - ص ٢٩.

[3] انظر رأى صالح أبو رقيق: مجلة الدعوة، العدد ٨، صفر ١٣٩٧، يناير ١٩٧٧، ص ١٤.

[4] محضر استجواب عبود الزمر١٩٨١/١٠/١٦ قضية ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا، ص٩-١٠.

[5] محضر استجواب عبود الزمر، ١٧ / ١٠ / ١٩٨١، المصدر السابق، ص١١.

بسكاكين ومطاوي بينما النصارى مسلحين بالبنادق والرشاشات الآلية، وكان رأيي في هذا الأمر عدم تصعيد الموقف في الزاوية الحمراء، وكان في إمكاننا تصعيد الموقف بحيث نقدر نضرب كنائس، لكن هذا ليس في صالح المسلمين". [1]

ذكرت صحيفة البيان الإماراتية أن الحكومة المصرية تفكر في عزل البابا شنودة من منصبه وستتهمه رسميًا بالتواطؤ في نشاطات المصريين الأقباط في الخارج ضد النظام المصري إذا لم يعدل عن سلوكه. [2] وفعلاً صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ الذي قضى بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيين الأنبا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك للكرازة المرقسية، والقاضي بتشكيل لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية من خمسة أعضاء من الأساقفة.[3] وقد أيد المجلس الملي بالإجماع قرار السادات[4]

[1] نفس المصدر، ص ١٢، ص ١٣.

[2] مجلة الدعوة السنة٣٠ (٤٢٦) العدد ٥٢ شوال ١٤٠٠ سبتمبر ١٩٨٠، نقلاً عن البيان الإماراتية.

[3] أصدر الرئيس محمد حسني مبارك القرار رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ الصادر في١١ ربيع ثاني ١٤٠٥هـ الموافق ٣ يناير ١٩٨٥م بإعادة تعيين الأنبا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكراز المرقسية وبإلغاء قرار رئيس السادات رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ ، انظر موريس صادق "محامي" "محاكمة البابا شنودة" مكتب النسر للطباعة، القاهرة، ١٩٩١م، ص٣٠٠. وانظر تفاصيل النزاع من أجل إلغاء قرار عزل البابا شنودة في القضية رقم القضية رقم ٩٣٤ لسنة ٢٦ قضائية، محكمة القضاء الإداري، قلم الحفظ، مجلس الدولة.

[4] انظر بيان المجلس الملي عند، موريس صادق، المرجع السابق، ص١٧٢ : ١٧٥.

الفصل الخامس

جماعات العنف الإسلامية في عهد السادات
(١٩٧٠م - ١٩٨١م)

أولاً جماعة الفنية العسكرية

ثانيا جماعة التكفير والهجرة

ثالثاً جماعة الجهاد

أولاً: جماعة الفنية العسكرية ١٩٧٤م:

تعد جماعة الفنية العسكرية إحدى جماعات العنف التي استفادت من الناقمين على الحكم الناصري؛ لقيامه بالتنكيل بالإخوان المسلمين، وتلك التي نشأت محاولة الانتقام من نظام عبد الناصر، ويمكن القول أنها جمعت بين تيار الجهاد الذي نشأ منفصلا عن الإخوان وبين ذلك الذي تأثر بالفكر الإخواني. وقد اختلف الباحثون حول انتماء أعضاء جماعة الفنية العسكرية، فقد ذكر بعضهم: أن قائد التنظيم كان له انتماء إخواني سابق بالعراق ثم انتماء تال لحزب التحرير الإسلامي.[1] والحزب يعتبر أعضاء الفنية العسكرية أولياء ولكن صالح سرية[2] تحفظ على منهج الحزب، كما تحفظ على عدم التزام بعض أعضاء الحزب بسلوكيات الإسلام مما أكد عدم انتماء الجماعة لحزب

---

[1] حسن أبو باشا: مذكرات فى الأمن والسياسة، مرجع سابق، ص٨٤. وانظر أيضا حسنين توفيق إبراهيم "ظاهرة العنف السياسي في مصر ١٩٥٢م ـ ١٩٨٧م" جريدة المستقبل العربي، العدد ١١٧، نوفمبر ١٩٨٨م، ص٤٨. وحزب التحرير أسسه تقي الدين النبهاني عام ١٩٥٠م، وهدفه الاستيلاء على السلطة من خلال انقلاب عسكري بالقوة، وبسبب أهدافه مُنِعَ الحزب قانونياً في كل البلاد العربية، ويمكن التعرف على الحزب وأهدافه من خلال المكتب الإعلامي للحزب على الشبكة الدولية للمعلومات – الانترنت- على الرابط الإلكتروني http://www.hizb-ut-tahrir.info/arabic/index.php/Def/index/ وانظر أيضاً الرابط الإلكتروني، http://٧٢,٢٩,٩٤,١٩٧/forum/showthread.php?p=١٨٩٩٦٥

[2] صالح سرية؛ أمير جماعة الفنية العسكرية، ولد في يافا بفلسطين، وهاجر مع أسرته سنة ١٩٤٨م إلى العراق، حصل على شهادة الثانوية العامة من مصر، والتحق بكلية التربية، وبعد تخرجه التحق بالكلية الحربية بالعراق، رفض أداء القسم العسكري لاعتقاده بأنه مخالف لشريعة الله، وعندما طلب منه الاشتراك في حرب الأكراد رفض بحجة أنه لم يؤد القسم العسكري، وكان على علاقة شخصية بالأكراد نتج عنها اتفاق سري بينهم مؤداه أن ينضم الأكراد إلى جماعة الإخوان المسلمين في حالة نجاح حركة الإخوان المسلمين. وقد انضم إلى تشكيلات الإخوان بالعراق، وكان أحد قياداتهم المعلنة، وبعد توجيهه ضرب الإخوان المسلمين في مصر سنة ١٩٦٥م حل الإخوان المسلمون في العراق أنفسهم، وبعدها حاول سرية قلب نظام الحكم في العراق وفشلت المحاولة، وهرب عبر الحدود العراقية السورية، ومكث في سوريا ما يقرب من سنة، ثم انتقل بعد ذلك إلى مصر، واتصل بقيادات الإخوان المسلمين، وكان منهاجه يعتمد على العمليات العسكرية السرية للوصول إلى السلطة. كان صالح يبلغ الثامنة والثلاثون عاماً من [illegible] ه وقت عملية الفنية العسكرية سنة ١٩٧٤م. انظر بحث الحركات الدينية المتطرفة، المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، ١٩٧٩/١٠/١٤م، ص٣١: ٣٣.

التحرير، أما الدكتورة هالة مصطفى فتعتبر أن أصلها جماعة شباب محمد صلى الله عليه وسلم.[1]

بدأ صالح سرية في تكوين مجموعة من الشباب كان معظمهم من الطلاب في القاهرة والإسكندرية، وتم اختيار الأعضاء من خلال علاقات الزمالة،[2] كما تحرك في أوساط الشباب وطلبة الكلية الفنية العسكرية، ونجح في ضم عدداً منهم مع بعض الجنود، وكانت الأولوية لتجنيد الشباب حديثي السن من طلبة الجامعات والمدارس الثانوية، وراعى في اختيارهم ألا تكون لهم ارتباطات يحرصون عليها من وظيفة أو زوجة أو ولد وعدم ارتباطهم بجماعات دينية أخرى.[3] وانضم إليه من العناصر القديمة حسن الهلاوي الذي قاد مجموعة الجيزة في التنظيم القديم،[4] وانتمى للجماعة بعض أعضاء الجماعات الإسلامية بالجامعات.[5] وتميزت جماعة الفنية العسكرية بأن عدداً كبيراً من أفرادها من الشباب، وأن القلة القليلة منهم قد تجاوزت هذه المرحلة، وأن غالبيتهم من الطلبة الملتحقين بمراحل التعليم الجامعي والعسكري، وأن عدداً قليلاً منهم ملتحقون بمراحل التعليم المتوسط والقلة القليلة غير ملتحقين

---

[1] بحث الحركات الدينية المتطرفة، المصدر السابق، ص ٣١. وانظر هالة مصطفى "دكتور": الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص ١٨٧.

[2] رفيق حبيب: الإحياء الديني، مرجع سابق، ص١٨٦.

[3] محمد سعد أبو عامود: البناء التنظيمي لجماعات الإسلام السياسي وأثره في السلوك السياسي لهذه الجماعات، مصر حالة للدراسة، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٤٣، يناير١٩٩١م، السنة ١٣، ص٣٠.

[4] رفعت سيد أحمد "دكتور": النبي المسلح، الجزء الأول، الرافضون، المرجع السابق، ص١٩.

[5] مذكرات حسن أبو باشا: المرجع السابق، ص٨٤. وصل عدد المتهمين فى قضية الفنية العسكرية إلى ٩٢ متهماً، ويظهر من بيانات المتهمين أن عدد الموظفين ١٦ وعدد الطلاب ٧٦ طالباً، وباستثناء صالح سرية "٣٧سنة" وسبعة متهمين أعمارهم بين "٣٠-٣٥" سنة نجد باقي المتهمين لا يتجاوز أكبرهم الـ٢٥ سنة، فحداثة السن والحماسة الزائدة وقلة الخبرة عوامل مكنت سرية من السيطرة عليهم، وإقناعهم بفكرة الانقلاب العسكري، ومعظم الطلاب ينتمون لكليات القمة؛ مثل كليات الطب، والهندسة إلى جانب أفراد قلائل يعملون في مهن حرة وبسيطة، وهو ما يعني تفاوت المستوى الفكري والثقافي الذي نجح سرية في إقناعه بالانضمام إليه، كما يلاحظ أن إقامة المتهمين كانت مركزة بين القاهرة والإسكندرية، مما يعني انتشار جماعة صالح سرية فى الوجه البحري فقط خصوصاً المدن، وعدم امتدادها إلى الوجه القبلي. انظر القضية رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي، وانظر أيضاً
http://www.mokhtarnouh.com/moalafat/police_٢.htm

بالتعليم ولكن يتمتعون بقدر لا بأس به من الاستيعاب لمبادئ التعليم. والأفراد الملتحقين بمراحل التعليم العالي من المتفوقين علمياً بدليل التحاقهم بكليات الطب والهندسة والفنية العسكرية.[1]

مر التنظيم بعدة مراحل حيث نشأة جماعة من الشباب الذي يبحث في الإسلام عن حل للمشاكل التي يعاني منها، ثم تجمع الشباب في ثلاث مجموعات؛ مجموعة بقيادة يحيى هاشم، وثانية بقيادة شكري أبوسعدة، والثالثة بقيادة طلال الأنصاري، وفي هذه المرحلة لم تختر المجموعات شكل الجهاد ولكنها رأت ضرورة الصدام مع السلطة، ثم التقاء مجموعة طلال الأنصاري بصالح سرية، وتكونت العديد من الخلايا السرية، ولكل خلية أمير يبايعه الأعضاء على السمع والطاعة، واتسم التنظيم بالسرية حيث لا يعرف العضو من أعضاء التنظيم أكثر من أعضاء الخلية التي ينتمي إليها، ولكل عضو في التنظيم اسم حركي، ويتم الاتصال بين كل خلية وأخرى عبر قادة الخلايا المنقسمين أيضاً إلى خلايا والتي لا يعرف كل عضو بها إلا من يتصل بهم، وتطور تنظيم الفنية حتى أصبح يتكون من ثلاث مجموعات كبيرة، ولكل مجموعة أمير يتلقى الأوامر والتعليمات من الأمير العام للجماعة لتوصيلها إلى أمراء الخلايا، مجموعة الإسكندرية وأميرها طلال الأنصاري، ومجموعة القاهرة وأميرها حسن الهلاوي، والكلية الفنية العسكرية وأميرها كارم الأناضولي، وكان الأمير العام للجماعة صالح سرية، وحاولت الجماعة الاحتكاك بالسلطة لنزع الخوف من القلوب فكلفت بعض الشباب بمراقبة وتصوير وجمع معلومات عن القصر الجمهوري، ومحل إقامة السادات، ومباني الشرطة والإذاعة.[2]

أخذت الجماعة بمبدأ الشورى وطبقته، وأهم قرار اتخذته عملية الفنية العسكرية، وأمير الجماعة يرجح الرأي الصواب في حالة الاختلاف، وأسلوب الدعوة للجماعة كان عن طريق توزيع المنشورات والرسائل مما يدفع الناس للتساؤل حول الجماعة وبالتالي يسهل ضمهم، وعملية طبع الرسائل كانت تستخدم للتمويه على المباحث. وتمويل التنظيم تم عن طريق قادة التنظيم إلى جانب جمع اشتراك شهري من أفراد التنظيم.[3]

---

[1] ندوة الحركات الدينية المتطرفة، المصدر السابق، ص ٩.

[2] ندوة الحركات الدينية المتطرفة، المصدر السابق، ص ٣٨: ٤٣.

[3] نفس المصدر، ص ص ٦٠ ـ ٦١.

يشترك أعضاء الجماعة في الاهتمام بالثقافة الدينية معتمدين على الكتب والمجلات الدينية الصادرة عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ومجمع البحوث الإسلامية، وكتابات أبو الأعلى المودوي، والخطب والدروس بالمساجد التي يلقيها أعضاء جماعة الإخوان، أو دعاة الجمعية الشرعية.[1]

وقد تركزت اعتقادات صالح سرية وجماعته حول الإيمان بالله تعالى والاعتقاد بأن الله وحده الذي خلق الكون المتصرف بشؤونه، وأنه وحده صاحب التشريع في الكون، واعتبر أن مدار العقيدة الإسلامية على الشهادتين "لا إله إلا الله محمد رسول الله" والانقياد لها،[2] وألا يحسب المؤمن حساباً للبشر بجانب الله سبحانه وتعالى وإلا دل ذلك على عدم الإيمان، فإذا امتنع عن العمل لاستئناف الحياة الإسلامية وإزالة الكفر خوفاً من السلطة وسجونها ولم يحسب حساباً لعذاب الله على تقصيره، فهذا معناه أنه لا يؤمن بأن الله أكبر،[3] ويجب على الفئة المؤمنة أن تقرأ القرآن للتنفيذ، واعتبر أن خير التفاسير تفسير ابن كثير أو الظلال في طبعاته الأخيرة، وطلب أن تُدَرَّس السنة مع القرآن من أجل التطبيق، وأن تُدَرَّس السيرة من أجل الأسوة،[4] وأنه لا ولاء للوطنية ولا للقومية إذا تعارض مع الولاء لله، كما أوضح أن الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم يعنى إتباعه والتأسي به، وطالب بأن تركز التربية الإسلامية على قضية الإيمان باليوم الآخر حتى يحرص كل فرد على تنفيذ أوامر الله واجتناب نواهيه، ثم حضَّ أتباعه على الشهادة؛ لأنها الوسيلة الوحيدة التي تُخَلِّص صاحبها من النار وتدخله أعلى مراتب الجنة، واعتقد أن الإيمان بالقدر يدفع إلى التضحية دون مبالاة [5]

قسمت الجماعة المجتمعات إلى إسلامية تلتزم بتشريعات الإسلام واعتبرتها دار إسلام ولو كان أغلب سكانها من الكافرين؛ لأن كلمة الله فيها هي

---

[1] ندوة الحركات الدينية المتطرفة، المصدر السابق، ص ص ١٠ـ ١١.

[2] صالح سرية "دكتور": رسالة الإيمان، كتيب وثائقي، نشره اتحاد طلاب كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عام ١٩٧٧م ولم أتمكن من الحصول على نسخة دار العلوم، كما نشرت "رسالة الإيمان" على الشبكة الدولية بالرابط الإلكتروني http://www.muslm.net/vb/archive/index.php/t-١٠٩٢٣٠.html. ولكني اعتمدت على النسخة التى نشرها الدكتور رفعت سيد أحمد: في كتابه "الوثائقي" النبي المسلح، الجزء الأول "الرافضون" الطبعة الأولى، دار الريس للكتب والنشر، لندن، يناير ١٩٩١م، ص٣١ : ٣٨.

[3] صالح سرية: رسالة الإيمان، المصدر السابق، ص ٣٤.

[4] نفس المصدر، ص ٣٥: ٣٧. ويلاحظ تأثر صالح سرية بسيد قطب فى الطبعات الأخيرة من الظلال.

[5] نفس المصدر، ص ٣٦ : ٣٨.

العليا، ويُحكم فيها بما أنزل الله، ومجتمعات غير إسلامية لا تلتزم بقوانين الإسلام ولا بتشريعاته ولا بقيمه واعتبرها دار حرب ولو كان كل سكانها مسلمين؛ لأن كلمة الكفر فيها هي العليا، ولا يحكم فيها بما أنزل الله، واعتبر أن الفقه الإسلامي لا يطبق إلا في مجتمع ملتزم بالإسلام،[1] وأكد سرية أن الحكم القائم في مصر وفي جميع بلاد الإسلام هو حكم كافر والمجتمعات كلها جاهلية.[2]

واعتبر أن هدف الدولة الإسلامية حمل رسالة الإسلام، ونشرها وتطبيقها كاملة داخل الدولة وخارجها، والجهاد في سبيلها، والتضحية من أجل ذلك بكل ما تملك، ويمكن الاستعانة بغير المسلمين في القضايا الفنية، أما القضايا التوجيهية فلا يمكن ذلك.[3]

وأكد أنه لا يحكم بإسلام الحكومات . ولا الدولة حتى لو قضت في دساتيرها أنها دولة إسلامية، وأن شريعة الإسلام مصدر من مصادر التشريع . لأنها جعلت الإسلام متساوياً مع التشريع الروماني أو مع العادات والتقاليد؛ ولأنها تنص في دساتيرها أيضاً على أنها دولة اشتراكية أو ديمقراطية أو وطنية أو قومية...الخ. ووجه النظر إلى أن كثير من الحكام يحرصون على العبادات الإسلامية، وفي نفس الوقت يبعدون الإسلام عن التشريع والحكم ويحاربون من يدعوا إلى الحكم الإسلامي فعدهم كفار؛ لأنهم كفروا بقطاع كامل من الإسلام.[4] واعتبر القوانين المخالفة للإسلام قوانين كفر وكل من أعدها أو

---

[1] ندوة الحركات الدينية المتطرفة، نفس المصدر، ص ٢٣، وقد رفضت الجماعة فتاوى الأزهر؛ لأنها تعتبر أنها لا تصلح للتطبيق إلا في مجتمع يطبق الإسلام، وأفكار سرية فى ذلك متأثرة بسيد قطب الذي رفض استفتاء الإسلام فى مشكلات المجتمعات. انظر سيد قطب: الإسلام ومشكلات الحضارة، ط ١٠، دار الشروق، ١٩٨٩م، ص ١٩٦. وانظر صالح سرية :رسالة الإيمان المصدر السابق، ص ٤٢.

[2] نظرت جماعة الفنية العسكرية لنظام الحكم في السعودية . التى تحكم بالشريعة الإسلامية فى كثير من الجوانب . على أنه نظام لا يختلف على الإطلاق عن نظام الحكم في مصر، ولكن المجتمع السعودي يعتبر دليلاً . وإن كان دليلاً غير كامل . على قضية تطبيق الإسلام في المجتمع، فمعدل الجريمة هناك أقل بكثير منه في البلاد العربية الأخرى. انظر ندوة الحركات الدينية المتطرفة، المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، ١٤ / ١٠ / ١٩٧٩م، المصدر السابق، ص٣١ ويبدو تأثير فكر سيد قطب واضحاً في هذه الفقرة، راجع سيد قطب "معالم في الطريق" دار الشروق، القاهرة، ص ٥٢. ويلاحظ تطوير صالح سرية لأفكار سيد قطب، فبينما وصم قطب المجتمعات التى لا تطبق شريعة الله بالجاهلية، ووصم سرية الأنظمة بالكفر، وكفَّر من أطاعها.

[3] صالح سرية: رسالة الإيمان، المصدر السابق، ص ٣٩.

[4] نفس المصدر السابق، ص ٣٩: ٤١.

ساهم في إعدادها أو جعلها تشريعات ملزمة أو طبقها دون اعتراض عليها أو إنكارها فهو كافر.[1]

واشترط ليصبح الفرد مؤمناً أن يعمل لإقامة الدولة الإسلامية، وأن يستغل منصب، لمساعدة الجماعة للحصول على السلطة أو للتخفيف عنها في حالة المحنة، ويعد مؤمنا أيضا ولو لم يكن في جماعة إسلامية لكنه مؤمن بأن الإسلام هو الحق، وأن الحكومات كافرة، ويعمل على تغييرها سراً وعلناً. وعَدَّ الكافر من آمن بأن الحكومات على حق وأن الإسلام على باطل، أو ينبغي أن يقتصر على قضايا العبادة، أو كان لا مبالياً سواء جاء الإسلام أم لم يأت، أو يرى الإصلاح بطرق أخرى غير طريقة الإسلام، وأجاز للمسلم أن يكون موظفاً أو ضابطاً أو وزيراً أو حتى رئيساً في الدولة الكافرة، وكفّر كل حكومة تحارب، الجماعات الإسلامية،[2]

واعتبر أنه لا يجوز الولاء للدولة الكافرة مهما اتخذت من المواقف الوطنية أو القوانين أو الإصلاحات الداخلية، واعتبر أن الجهاد لإقامة الدولة الإسلامية فرض عين على كل مسلم ومسلمة، وواجب لتغيير الباطل حتى ولو لم يكن كفراً. وعد من ماتوا دفاعاً عن حكومات الكفر ضد من قاموا لإقامة الدولة الإسلامية كفار إلا إذا كانوا مكرهين فإنهم يبعثون على نياتهم، واعتبر أن من وإلي الكفار أو تراجع عن العمل لإقامة الدولة الإسلامية كافر.[3]

اعتقد صالح سرية أن الديمقراطية منهاج للحياة مخالف لمنهاج الإسلام؛ لأنها تعتبر الشعب صاحب السلطة في التشريع يحلل ويحرم ما يشاء، في حين أن الشعب في الإسلام لا صلاحية له على تحليل الحرام وتحريم الحلال ولو أجمع الشعب كله على ذلك، ولا يجوز الجمع بين الإسلام والديمقراطية.[4]

---

[1] نفس المصدر السابق، ص ٤٤. لكن جماعة الفنية العسكرية لم تصل إلى نموذج متكامل لكيفية العودة إلى الشريعة الإسلامية، أو لكيفية تطبيقها، انظر بسام طيبي: ورقة مقدمة للمؤتمر الأول للفلسفة الإسلامية بمركز دراسات الشرق الأوسط، بجامعة عين شمس، من ١٩ ـ ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩م.

[2] صالح سرية: نفس المصدر، ص ٤٢ :٤٣.

[3] نفس المصدر السابق، ص ٤٢. وقد أعلن صالح سرية أنه سيفرد بحثاً مستقلاً لهذه النقطة، حتى يقضي على امتناع الحركات الإسلامية عن محاربة الدولة خوفاً من إراقة الدماء.

[4] نفس المصدر، ص ص ٤٠، ٤١.

وترى الجماعة أن الله سبحانه وتعالى هو مصدر السلطات وليس الشعب، وأنه قد خصص جزءاً كبيراً من آيات القرآن الكريم للحديث عن هذا المفهوم.[1]

واعتقد سرية أن الاشتراك في الأحزاب والجمعيات العقائدية كفر مثل الأحزاب الشيوعية، أو حزب البعث العربي الاشتراكي، أو حركة القوميين العرب، أو الحزب القومي السوري، أو الاتحاد الاشتراكي العربي، وكل من اشترك في الجمعيات العقائدية مثل الماسونية أو الليونز أو الروتاري وغيرها؛ لأن لهذه الأحزاب والجمعيات عقائد ومناهج تخالف الإسلام، وكل من والى تلك الحكومات والأحزاب والجماعات فهو كافر، وكل من اعتقد فلسفة مخالفة للإسلام مثل الفلسفة المادية أو الوجودية أو البرجماتية وغيرها، وكذلك من اعتنق مبدأ سياسياً مخالفاً للإسلام كالديمقراطية أو الرأسمالية أو الاشتراكية أو الوطنية أو القومية فهو كافر.[2] واعتبر أن من طقوس الشرك الجديدة تحية العلم عندما يقوم أفراد الجيش أو الشرطة أو طلاب المدارس أو الفرق الرياضية بأداء التحية العسكرية لقطعة قماش تسمى علم الدولة، ويصبح العلم في هذه الحالة كأنه صنم تُجرى له العبادة بهذه الكيفية، وكذلك السلام الجمهوري أو الملكي أو الأميري، وتحية قبر الجندي المجهول.[3] ورغم كفر صالح سرية بالديمقراطية إلا أنه أجاز اشتراك الإسلاميين في الانتخابات، ولكنه كفّر من لا يعطيهم صوته أو ينتخب المرشح المناهض للمرشح الإسلامي فهو كافر؛ لأنه يحبذ المبادئ غير الإسلامية على مبادئ الإسلام،[4]

---

[1] ندوة الحركات الدينية المتطرفة، المصدر السابق، ص ٢٢. وضع الدكتور يوسف القرضاوي شروطاً لقبول الديمقراطية، وهى ألا تحل حراماً و لا تحرم حلالاً، وأن تلتزم بالكتاب والسنة، وسلطة الشعب تلتزم بالنص الشرعي، ولنواب الشعب أن يجتهدوا فيما لا نص فيه، واقترح إضافة مادة فى الدستور تنص على أن كل قانون أو نظام يخالف قطعيات الشرع فهو باطل. انظر يوسف القرضاوي " دكتور": فتاوى معاصرة، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ١٩٩٣، ص٦٣٦: ٦٥١.

[2] صالح سرية: رسالة الإيمان، المصدر السابق، ص ص ٤٢ . ٤٣، وترى الجماعة أن السلطة في المجتمع المصري تدور حول الفرعونية والماسونية والعلمانية، وأن هناك اتجاهاً لإرجاع الفكر المصري إلى الفرعونية الوثنية، وأن الفكر الماسوني يتجسد في نوادي الليونز ونوادي الروتاري والجمعيات المشبوهة التي تضم في ثناياها معظم أفراد الطبقة الراقية في المجتمع المصري. انظر ندوة الحركات الدينية المتطرفة، المصدر السابق، ص ٢٥. ويرى أعضاء جماعة الفنية العسكرية أنه لا يوجد تعارض بين الدفاع عن العقيدة والدفاع عن الأرض والوطن. انظر نفس المصدر، ص٢٨.

[3] صالح سرية: رسالة الإيمان، المصدر السابق، ص ٤٦.

[4] نفس المصدر، ص ٤٣. وقد أكد بعض أعضاء الجماعة فى السجون على ضرورة وجود حزب إسلامي يهدف إلى إتاحة الفرصة لوصول الكلمة الأمينة إلى الشعب، ولتفادي العمل السياسي السري الذي يستخدم العنف،

حادث الفنية والصدام مع السلطة:

يُحَمِّل قادة جماعة الفنية السلطة في مصر مسؤلية أي صدام يقع بينها وبين الحركة الإسلامية في مصر؛ بسبب فقدان الحوار والمناقشة بالقرآن والسنة، ووجود هيئات دينية حكومية ينحصر دورها في تزييف الإسلام والدعوة إلى الله من وجهة نظر السلطة، واعتقاد الجماعة أن أعداء الإسلام سيضربون حركتهم ولا يوجد شئ يخفى عن الأمن،[1] ولذلك قررت الجماعة الاصطدام بالسلطة قبل أن تصطدم السلطة بهم ويصبح مصير جماعتهم مثل مصير جماعة الإخوان. وقد اختلفت الجماعةِ حول أسلوب الصدام مع السلطة إلى اتجاهين:

الأول: يرى القيام بعملية عسكرية بسيطة يمكن بها الوصول إلى السلطة وتطبق الإسلام.

والاتجاه الثاني: اقترح ضرورة إتباع أسلوب حرب العصابات في شكل تدمير وتخريب المنشآت التي تهدر القيمة الإسلامية، وكان رأي صالح سرية تأجيل الصدام مع السلطة والصبر إلى أن تكتمل قوة الجماعة، لكن أعضاء الجماعة من الشباب اختلفوا معه ورأوا أن يكون هدف الجماعة الأول هو السعي إلى الشهادة في سبيل الله، فانقاد إلى رأي الأغلبية.[2] لقد خضع لرأى الأغلبية، بمعنى أن الشورى ملزمة وإن خالفت رأي القائد.

أوضح طلال الأنصاري أن الكلية الفنية العسكرية لم تكن هي الهدف ولا السيناريو الأصلي لما كانوا يخططون له بهدف السيطرة والوصول إلى السلطة، فلقد كان السيناريو الأصلي هو التخطيط للقبض على السادات في المطار وهو قادم من رحلته ليوغوسلافيا، وطلب صالح سرية من "حسن الهلاوي" ومجموعة من القاهرة والجيزة إعداد رسومات كروكية وتفصيلية للمطار من الداخل والخارج لتحديد خطة الهجوم، وإلقاء القبض على السادات ومن معه من القيادات الحكومية، غير أن الهلاوي ومجموعته لم يجهزوا ما طُلب منهم،

واعتبروا أن المسيحيين قد أقاموا بالفعل حزب مسيحي سري، وبصفة عامة لم يعارضوا إضفاء الصبغة الشرعية على الحزب المسيحي، وإن اعترضوا على وجود حزب لليسار المصري مع عدم السماح للجماعات الإسلامية بالتعبير عن وجودها في تنظيم حزبي سياسي شرعي. [illegible] ندوة الحركات الدينية المتطرفة، المصدر السابق، ص ٢٩.

[1] ندوة الحركات الدينية المنطرفة، المصدر السابق، ص ٣٩: ٤١.

[2] نفس المصدر، ص ص ٤١، ٤٢.

فألغيت عملية المطار، وتم استبدالها بخطة بديلة للقبض على السادات وأركان حكمه، وتحدد يوم ١٩/٤/١٩٧٤م أثناء اجتماع للسادات مع قياداته في مقر اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي؛ لمناقشة ورقة أكتوبر- وتقديمهم لمحاكمة شعبية، وقد أقنع كارم الأناضولي، صالح سرية بالهجوم على الكلية الفنية العسكرية، والاستعانة بما فيها من أسلحة ومدرعات لاستخدامها في تطويق مقر الاجتماع وتسهيل القبض على السادات، والاستيلاء على الحكم بالقوة.[١]

ووضعت خطة للاشتباك مع الحراس المحيطين بكلية الفنية العسكرية وتشكلت مجموعة الاقتحام وعددها ثلاثة مجموعات: **الأولى**: مسئولة عن التعامل مع الحراس عند البوابة الخلفية. **والثانية**: تتعامل مع الحراس في وسط الشارع. **والمجموعة الثالثة**: تتعامل مع الحراس على البوابة، وكانت الأوامر ألا يبدأ التعامل إلا بعد أخذ الإشارة من سرية أو من كارم بعد أن نحصل على الإشارة من داخل الكلية العسكرية.[٢] ثم دخول بعض الأفراد إلى الكلية لمساندة أعضاء الجماعة بها والتقدم إلى مخزن السلاح، ثم يقوم أحدهم بتسليم السلاح إلى بقية الأفراد ليقتحموا الكلية ويسيطروا عليها بمساعدة الطلبة المنضمين إليهم من داخل الكلية بعد تخدير طاقم الحراسة على الكلية، ثم تقوم المجموعات بتنفيذ بقية الخطة خارج الكلية، ثم الانطلاق بمركبات الكلية وأسلحتها إلى مبنى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي واقتحامه.[٣]، ووقت التنفيذ انهار اثنان من مجموعة الاقتحام، واتجهوا إلى رئاسة الجمهورية وأدلوا بالمعلومات التي لديهم،[٤] وفوجئت الجماعة بقوات الأمن المركزي وقوات الصاعقة وقوات الشرطة العسكرية بالإضافة إلى قوات حرس الكلية تحاول قمع عملية الاقتحام بعد أن نجحت فعلاً، وبعد قتل معظم الحرس خارج الكلية. ورغم أن أجهزة الأمن كانت على علم بعملية الفنية

---

[١] تحقيقات النيابة مع طلال الأنصاري فى ١٣/٥/١٩٧٤م فى مقر النيابة بدار القضاء العالي. فى القضية رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي. ومن عجائب القدر أن أعلن الدكتور طلعت إسماعيل رمضان أثناء مناقشته لأطروحتى للدكتوراه أنه كان مشاركاً فى الاجتماع مع الرئيس السادات لمناقشة ورقة أكتوبر

[٢] شهادة طلال الأنصاري: http://www.mokhtarnouh.com/moalafat/police_٦.htm

[٣] انظر شهادة النقيب محمد عبد القادر أمين "رئيس الشئون الإدارية" فى القضية رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي وانظر http://www.mokhtarnouh.com/moalafat/police_٣.htm

[٤] قال أحمد الرجال فى اعترافاته: "رحت لرئاسة الجمهورية وكانت الساعة ١٠,٥٠ رجوتهم أن يتحركوا بسرعة، ولكنهم أخذوا كلامي باستهتار" فى القضية رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي، المصدر السابق وانظر، http://www.mokhtarnouh.com/moalafat/police_٣.htm

العسكرية من خلال الشخصين فإن وزارة الداخلية والعديد من الجهات الرسمية لم تصدق المُبَلِغين حينما ذهبا إليها للإرشاد عن التنظيم، وتأخرت في التحرك؛ ربما لأن المعلومات التي كانت لدى الشخصين غير كافية.[1]

والتراخي من وزارة الداخلية كان السبب في نجاح عملية اقتحام مبنى الفنية العسكرية - جزئيا - ولم يفلح البلاغ، ومع ذلك لم تنجح خطة الاقتحام كلياً، وتم القبض على الأفراد بسهولة، والسيطرة على الموقف قبل وصول الشرطة العسكرية.[2] وساعد على فشل اقتحام الكلية الفنية حدوث أخطاء في تنفيذ الخطة؛ لأن مجموعة الاقتحام في اشتباكها كانت تقوم بالتكبير رغم أن الخطة كانت تستلزم السرعة والصمت، وبعد فشل العملية أعطى سرية الأمر بالانسحاب إلى الإسكندرية تاركين وراءهم ثلاثين من أفراد الجماعة داخل أسوار الكلية يواجهون مصيراً صعباً مع آلاف الجنود والضباط والأسلحة الضخمة.[3]

وكان صالح سرية قد أعد بياناً ليلقيه عقب نجاح الانقلاب فلما فشل مزق البيان الذي كان قد أعده وألقى بالورق الممزق في شارع الحسين في الدقي.[4]

---

(1) ندوة الحركات الدينية المتطرفة، المصدر السابق، ص ص ٤٢، ٤٣.

(2) شهادة الرائد "أحمد شفيق بسيوني" الذي كان مدرساً بقسم الميكانيكا بالكلية وقتئذ فى القضية رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي، المصدر السابق، وانظر أيضا
http://www.mokhtarnouh.com/moalafat/police_٣.htm

(3) ندوة الحركات الدينية المتطرفة، المصدر السابق، ص ٤٣. واستكمالاً لخطوات تنفيذ المؤامرة كما قال صالح سرية: كان من المقرر بعد الخروج من مبنى الكلية الفنية العسكرية صباح الخميس ٧٤/٤/١٨ التوجه إلى قاعة اجتماع اللجنة المركزية بالاتحاد الاشتراكي، ثم يدّعى بعض أعضاء التنظيم للحراس الموجودين على الباب بأنه توجد متفجرات بالقاعة مكان الاجتماع، وأنهم قدموا لإزالة هذه المتفجرات، وفي أثناء هذا الكلام يكون الباقون قد اندفعوا بسرعة إلى القاعة، واعتماداً منا على شيئين أولهما ذهول المفاجأة، وثانيهما خشية الحراس من إطلاق النار في وجود الرئيس، وبعد التمكن من اقتحام القاعة والسيطرة عليها، تسارع مجموعتين بقيادته شخصياً إلى منصة رئيس الجمهورية، وتعتقله على الفور، وفي هذا التوقيت تقوم مجموعتين أخرين بالاتجاه إلى يمين القاعة والأخرى إلى يسارها لتأمين على المنصة والسيطرة على القاعة، ومجموعة على باب القاعة، وبقية المجموعات على الأبواب الخارجية، ثم اتقدم إلى الرئيس بمطلب التنازل عن الرئاسة وإجباره بالقوة المسلحة على التخلي عن رئاسة الجمهورية، وأن يذيع بنفسه على الشعب بياناً بالتخلي عن الرئاسة، فإن رفض أمرنا وزير الإعلام أو غيره من المختصين في الإذاعة تحت ضغط القوة المسلحة بإعلان وقوع ثورة مسلحة استولت على الحكم في البلد، وسيطرت على الموقف واعتقلت كل المسؤلين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية. انظر تحقيق النيابة مع المتهم " صالح عبد الله سريه " يوم الجمعة الموافق ١٩٧٤/٤/١٩م قضية " الفنية العسكرية " رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي، المصدر السابق، وانظر، أيضاً
http://www.mokhtarnouh.com/moalafat/police_٤.htm

(4) انظر بيان صالح سرية رئيس الجمهورية عند نبيل فارس: "الإسلام لا يعرف العنف.. الملف السري للجماعات الإسلامية" الدار الشرقية، ط ١، ١٩٩٢م، ص ص ٥٤، ٥٥. وقد جاء فيه

قيم المستشار عدلي حسين بيان صالح سرية بأنه جاء خالياً من الإشارة إلى أن الانقلاب يهدف إلى إقامة الحكم الإسلامي، وعلل صالح سرية ذلك بأنه كان يخشى تدخل القوى الأجنبية ومحاربته إن علمت باتجاهاته الإسلامية.[1]

لقد تأثر تصور صالح سرية بتجربة الصين فانعكست على تصوره لقيام دولة إسلامية في مصر، وتلخص تصوره في حالة قيام الدولة الإسلامية في إغلاق الدولة، وتكتم هوية حركته لنحو ستة أشهر، مع قطع جميع الصلات بالعالم الخارجي لمدة خمس سنوات، والاهتمام بالتصنيع خصوصاً تصنيع السلاح محلياً مع الاستعانة بالخبرات الخارجية. وتشكيل جيش شعبي يملئ مصر كلها ويحمي الدولة عند قيامها، وكان يعتقد أنه بمجرد قيام الدولة

بسم الله الرحمن الرحيم (**قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شئ قدير**)

أيها الشعب الحبيب, أيتها الأمة المجاهدة الصابرة , لقد نجحنا والحمد لله صباح اليوم فى السيطرة على الحكم واعتقال جميع المسؤلين عن النظام السابق وبدء عهد جديد ونحن لا نكيل الوعود لكم ولكن نعلن أن الحكم سيقوم على المبادئ التالية:.

١. ستقوم مبادئ الدولة على أسس جديدة لا لبس فيها ولا تناقض
٢. سوف لا تكون الثورة مقصورة على الجوانب السياسية والعسكرية فقط وإنما تشمل جميع نواحى الحياة الاقتصادية والثقافية والتعليمية الوظيفية والاجتماعية وغيرها
٣. سوف تهتم الدولة اهتماما خاصا بالإيمان والأخلاق والفضيلة
٤. سوف تهتم الدولة فى جميع سياساتها بمصلحة الأمة أولا ثم بالمواثيق والاتفاقات
٥. ستعمل الدولة على تحرير كل الأجزاء السليبة من وطننا وعلى مساعدة المحرومين والمظلوم فى كل مكان وستقاوم الاستعمار بجميع أشكاله فى العالم
٦. ستعمل الدولة بكل الطرق دون الإنفاق بالادعاءات اللفظية وستقوم بكل جهدها لدفع التنمية من أجل رفع مستوى السكان
٧. سوف تطلق الحرية للمجتمع ليقول كل ما يريد ونقد كل الأجهزة عدا الكذب والافتراء والبهتان
٨. سنعيد تقييم كل المبادئ والأشخاص والوظائف
٩. سوف تحمى الدولة كل مبادئ العدل المشهورة فى تراثنا

والله الموفق

د/ صالح سرية

رئيس جمهورية مصر العربية

٢٥ ربيع الأول ١٣٩٤هـ

١٨ ابريل ١٩٧٤

[1] القضية رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي. كان المستشار "عدلي حسين " أحد وكلاء النيابة وقتها، انظر نفس المصدر، وهو حالياً محافظ القليوبية.

الإسلامية سيجند الكثير من المتدينين. والتعاون مع الجمعيات الدينية في مصر كالجمعيات الشرعية، وجمعيات أنصار السنة المحمدية، والتجمعات التي تقوم حول بعض العلماء ومشايخ الأزهر، كالتجمع القائم حول الشيخ محمد الغزالي، والتجمعات القائمة حول بعض المشايخ في الأقاليم. وإصدار مرسوم في بدء قيام الدولة بتنظيم وضع المرأة وإلزام المسيحيين والمسيحيات بارتداء زي يعرفون به في الدولة الإسلامية.[1] ورؤية سرية لما سيكون عليه حال المسيحيين في الدولة الإسلامية تثيرهم، وقد شكلت دعاية سلبية ضد الجماعات الإسلامية.

وانتهى الحادث بسقوط حوالي ستين قتيلاً وجريحاً منهم؛ ستة قتلى من الجماعة، وخمسة وعشرون جريحاً، وباقي القتلى والجرحى من الجنود والضباط.[2]

وقد حاول وكيل النيابة يحي هاشم إطلاق سراح المتهمين فيها، فقام مستغلا خبرته بتزوير أوامر ترحيل ليستخدمها في تهريب المسجونين في سيارات شرطة مسروقة، وتم اكتشاف الخطة في اللحظات الأخيرة وهرب يحي هاشم إلى محافظة سوهاج حيث قتل عام ١٩٧٥م في مواجهة مع الشرطة.[3] وحكمت المحكمة بإعدام صالح سرية وكارم الأناضولي شنقاً، وحكم على تسعة وعشرين آخرين بالسجن، وأفرج عن ستين منهم، أما طلال الأنصاري فقد خفف عنه حكم الإعدام.[4]

---

(١) نفس المصدر، ص ص ٣٤، ٣٥.

(٢) ندوة الحركات الدينية المتطرفة، المصدر السابق، ص ٤٣. بينما ذكر البعض مقتل ١١ فرداً وجرح ٢٧، انظر Saad Eddin Ibrahim: "Islamic Militancy as a Social Movement" The Case of two groups in Egypt in Ali Hillal Dessouki ed Islamic Resurgence in the Arab World، p.١٣٧

(٣) صالح الورداني: الحركة الإسلامية، مرجع سابق، ص ١١٢. وقد ذكر تقرير الحالة الدينية رواية أخرى مفادها أن كلا من عصام القمري، وأيمن الظواهري قد انضما إلى يحيى هاشم مع مجموعة من ٣٠ عضواً من الإسكندرية، وحاولت تلك المجموعة تنظيم اقتحام للسجن الموجود به صالح سرية لإطلاق سراحه غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل، ثم لقي يحيى هاشم مصرعه بعد ذلك في أحد جبال المنيا في مطاردة مع الشرطة. انظر تقرير الحالة الدينية في مصر، القسم الثاني، الحركات الدينية غير الرسمية، ص ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

(٤) فقد خفف عنه حكم الإعدام لعدة أسباب ذكر طلال منها، الأول: مذكرة كتبها كل من نجيب محفوظ، وتوفيق الحكيم، وثروت أباظة للسادات يطلبون فيها تخفيف الحكم رحمة ورأفة بوالده الشاعر محمد عبد المنعم الأنصاري. والثاني: مقابلة والد طلال الأنصاري

وقد بذلت سلطات التحقيق جهوداً مضنية لإثبات تورط عناصر أجنبية في المؤامرة، وقد حمَّلت الأجهزة الأمنية ليبيا رسمياً مسئولية محاولة اقتحام الكلية الفنية[1] لكن بلا أدلة.

موقف الإخوان من جماعة الفنية العسكرية:

ذكر طلال الأنصاري أن الإخوان كانوا خلف قضية الفنية العسكرية،[2] رغم أن الثابت في أوراق القضية أن صالح سرية كان مفصولاً من جماعة الإخوان في العراق، ولجأ إلى زينب الغزالي التي استضافته لمدة أسبوع هو وأسرته، وأخبرته أن المرشد العام "حسن الهضيبي" الممثل الوحيد للإخوان" وتم الاتصال به حيث طلب من المرشد أن يفصل بينه وبين من فصلوه، وكان يهدف إلى أن يصدر المرشد قراراً بأنه ليس مفصولاً.[3]

اعترف صالح سرية بأنه ذهب إلى المستشار "حسن الهضيبي" وعرض عليه القيام بتجميع الإخوان وإعادة تنظيمهم وتقويتهم ليتمكنوا من الاستيلاء على السلطة في مصر وغيرها. فرفض الهضيبي فكرة إقامة الدولة الإسلامية بالقوة، كما رفض فكرة إعادة تنظيم الإخوان المسلمين إلى الوجود حتى لا تقوم السلطة بتصفيته، وكرر سرية المحاولة عدة مرات فطلب الهضيبي منه كتابة مذكرة في الموضوع فكتبها، ولكن الهضيبي رفض الموافقة عليها فاسترد سرية المذكرة وقال: "يئست من أن الإخوان المسلمين سيحققوا لي مآربي في

للسادات مرتين؛ إحداها فى ميت أبو الكوم، وقد سهل اللقاء محافظ المنوفية وقتها شوكت الجمال. **والثالث:** يتعلق بتدخل الفنان عادل إمام، وطلبه من السادات تخفيف الحكم عن طلال، نظراً لسابق معرفته بوالد طلال. **والرابع والأخير:** دفع والده مبلغ ٢٠ ألف جنيه لاثنين من المسئولين للتدخل لتخفيف الحكم عن طلال. انظر

http://www.mokhtarnouh.com/moalafat/police_٦.htm

[1] جيلز كيبل: النبي والفرعون، مرجع سابق، مكتبة مدبولي، ١٩٨٨م، ص ٨٦، وربما كان ذلك بسبب الخلافات التى نشبت بين مصر وليبيا عقب حرب اكتوبر ١٩٧٣م وقد ذكر صالح سرية ذلك فى أثناء استجوابه أمام المحكمة فى القضية رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي، وقد حصلت على تسجيل صوتي لذلك الاستجواب.

[2] انظر شهادة طلال الأنصاري http://www.mokhtarnouh.com/moalafat/police_٦.htm

[3] انظر شهادة الحاجة زينب الغزالي بمقر نيابة أمن الدولة يوم ١٩٧٤/٤/٣٠، فى القضية رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي. وانظر أيضاً

http://www.mokhtarnouh.com/moalafat/police_٦.htm

استعمال القوة للاستيلاء على الحكم، وبدأت في إنشاء التنظيم الخاص بي بعيداً عن الإخوان المسلمين.[1]

نشأ تنظيم الفنية العسكرية بعيداً عن الهضيبي ولكن على حساب الإخوان، فقد استمرت علاقة الشباب في الإسكندرية بالمرشد عن طريق طلال الأنصاري طوال عام ١٩٧٢م حين طلب منه أن يتوقف عن زيارته، وأن التعليمات ستصل إليه من خلال عبد المتعال الجابري ـ أحد قيادات الإخوان ـ واستمرت اللقاءات مع زينب الغزالي، حيث التقى عندها الأنصاري بصالح سرية الذي أكد أن السيطرة على الجيش هي المعيار الحقيقي للوصول للسلطة، واستبعد قيام ثورة شعبية؛ لأن الأمة مستضعفة، والمصريون يكرهون العنف، وقد أفهم صالح سرية طلال الأنصاري أن حسن الهضيبي قد توصل إلى صيغة جديدة لاستمرار التنظيم، وقال: إن البيعة السابقة الهضيبى مستمرة، وأن العلاقة بالإخوان لن تكون إلا من خلاله فقط.[2] ورفع نفس الشعارات التي رفعها الإخوان.[3] بمعنى أن طلال الأنصاري كان تحت قيادة صالح سرية وهو يظنه من الإخوان ولا يعلم أنه مفصول من إخوان العراق، ويتعجب المرء من السذاجة التي خضع بها الأنصاري لسرية، فلم يرجع الأنصاري الهضيبى ولا لعبد المتعال الجابري، ووثق فقط في أقوال سرية الذي استغل انشغال الإخوان في إعادة تنظيم أنفسهم، واقتنص لجماعته مجموعة تابعة للإخوان.

ومن الجدير بالذكر أن البعض اتهموا حسين الشافعي أنه كان خلف انقلاب الكلية الفنية العسكرية، وأنه كان على رأس الشعبة المدنية والعسكرية للتنظيم، وقد دافع حسين الشافعي قائلاً: "في عام ١٩٧٤م حين عقدت أول جلسة محاكمة لقضية الفنية العسكرية فوجئت بشخص يزورني ومعه شريط تسجيل لمحاكمة صالح سرية، وقال: "أنا استدعاني عميد من المباحث العامة

---

[1] أقوال "صالح عبد الله سريه" فى تحقيق النيابة يوم الجمعة ١٩٧٤/٤/١٩م فى القضية رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي، وقد أكدت زينب الغزالي رفض الهضيبى لأفكار صالح سرية بقولها: "قد أخبرني صالح بعد ذلك بأنه التقى بالهضيبى وقرأ له المذكرة، فأعرض الهضيبي عنه وقال له: ده مش وقته" انظر شهادة زينب الغزالي، المصدر السابق، وانظر أيضاً http://www.mokhtarnouh.com/moalafat/police_٤.htm

[2] انظر شهادة طلال الأنصاري، المصدر السابق.

[3] ندوة الحركات الدينية المتطرفة، المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، ١٤ / ١٠ / ١٩٧٩م، المصدر السابق، ص٥١. وانظر شهادة طلال الأنصاري، المصدر السابق.

اسمه عبد القادر، وقال لي: إذا لم تشهد على أن حسين الشافعي على رأس التنظيم الخاص بصالح سرية بشعبتيه العسكرية والمدنية فسوف تُعَذب، ثم كشف عن ظهره لكي أشاهد آثار الضرب المبرح، ثم أضاف قائلاً: "لكن لا يمكن أن ألقى الله بشهادة زور".[1]

ندد الإخوان المسلمون بحادث الفنية العسكرية، ونفت السيدة زينب الغزالي أي معرفة بالحادث، واعتبرت أن سرية أفسد الفرحة بقرار الرئيس السادات بالإفراج عن سبعين من الإخوان، وأعلنت أنها لو كانت تعلم بما انتواه سرية لكانت أبلغت عنه السلطات المسئولة؛ لأنه خروج عن التزام الإخوان بعدم العمل مطلقا (تجميد الجماعة)، وذكرت أن المرشد حسن الهضيبي كان يعتبر الإخوان المسلمين في هدنة طويلة الأجل مع السادات، أما الشيخ محمد الغزالي فاعتبر في شهادته أن الله عز وجل قد أجرى على يد الرئيس السادات خيرا كثيراً لمصر، فقد أجرى الله على يديه النصر بعد الهزيمة، ورد إلي العروبة اعتبارها، فضلاً عن أنه وطد الحريات، ورد للقانون اعتباره، وأغلق المعتقلات وقال: " له علي فضل شخصي، فقد كنت مظلوماً فأنصفني".[2]

كما أن الإخوان في ذلك الوقت كانوا جميعاً في مرحلة الاستشفاء، وهذا بشهادة وزارة الداخلية نفسها فضلاً عما أبداه اللواء فؤاد علام في أكثر من لقاء تليفزيوني، أن التفكير في إعادة التنظيم بدأ في عام ١٩٧٣م وكانت مجرد أفكار متداولة، كما أوضح صالح سرية في اعترافاته أنه كان الجسر الذي عبر منه طلال الأنصاري إلى لقاء زينب الغزالي،[3] ولا توجد مصلحة لسرية في الكذب عكس ما أملاه طلال الأنصاري في شهادته من أنه تعرف على صالح سرية بمنزل زينب الغزالي، كما أن حجم المعلومات عن التنظيم المتوافرة لدى

---

(١) محمود فوزي "ثوار يوليو يتحدثون" المرجع السابق، ص ٣٩. وانظر أيضاً
http://www.al-araby.com/articles/٩٨٥-٠٠٥١١٢٠/٩٨٥-fct٠٩.htm

(٢) شهادة الغزالي في مقر نيابة أمن الدولة يوم ١٩٧٤/٥/١م، في قضية "الفنية العسكرية" رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي، كما أثنى على السادات كل من الفقيه الإخواني السيد سابق. فضلا عن أن الهضيبي كان قد توفي في ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٣. انظر
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٢D٠١٨F٨٢-CCEA-٤٥٩٦-A٦١D-٦٦D٢٧٩٧D٨٦١٦.htm

(٣) تحقيق النيابة مع المتهم "صالح عبد الله سريه" يوم الجمعة الموافق ١٩٧٤/٤/١٩ قضية "الفنية العسكرية" رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي، المصدر السابق.

طلال أو غيره من الأعضاء كانت في غاية الندرة، فلم يكن يعرف حتى كيف سيؤل الحكم إليه، على الرغم من أنه من أمراء الجماعة إلا أنه لم يكن يعلم أية تفاصيل عن التنظيم ولا عن خطة التمكين، بل إنه لا يعرف ما إذا كان للتنظيم فروع في الخارج أم لا.[1]

وقد نفى محمد السيد سليم علاقة الإخوان بقضية الفنية، فأكد أنه وزملاؤه شباب الجماعة – في ذلك الوقت- كان ينظر إلى الأنظمة القائمة وقتها باعتبارها أنظمة معادية للإسلام يجب جهادها في سبيل الله، وهو ما يخالف فكر الإخوان الذي يرفض مبدأ التكفير، كما يخالف منهجهم الذي يقوم على الإصلاح التدريجي عبر العمل السلمي، ويرفض الصدام والعنف، وهو ما أعلنوا عنه بوضوح في كتاب "دعاة لا قضاة" كما أن التحقيقات في القضية قد شملت كل التفاصيل بما فيها الاتصال بالإخوان، ولم يثبت أي تورط للإخوان[2]

أما روية فؤاد علام تفاصيل التحقيقات. حيث كان وقتها مسئول النشاط الديني في إدارة مباحث أمن الدولة. ولو أن هناك أدنى دليل على وجود هذه العلاقة لكان –بما عرف عنه من كراهية للإخوان– أول من يؤكدها لا أن ينفيها، وفى كتبه أو مذكراته عن علاقته بالإخوان لم يذكر اللواء فؤاد علام وجود أي علاقة للإخوان بقضية الفنية العسكرية.[3] أما على المستوى الإنساني فاعتبرت مجلة الدعوة "أن ربع قرن من السجون والمعتقلات والمشانق لم تزحزح فكراً عن مجراه، ولم توقف رأياً عن مساره، ولكنها جرت على البلاد الكثير من فساد الأفكار، وضعف الضمائر، وضياع الحريات، والإستكانة عند الشدائد، والانهيار عند المواقف".[4]

---

[1] انظر اعترافات "طلال الأنصاري" فى القضية رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي، ص ٨٠٩: ٨١٢، انظر ايضاً http://www.mokhtarnouh.com/moalafat/police_٦.htm

[2] كان محمد السيد سليم المتهم رقم ٢٢ فى قضية تنظيم الفنية العسكرية ١٩٧٤م وكان سنه وقتها٢١ سنة، وكان طالب بهندسة الإسكندرية، وحكم عليه في القضية التي أعقبت تلك الأحداث بالسجن المؤبد، وقضى فترة الحكم ٢٠ عاما كاملة إلى أن أفرج عنه. انظر القضية رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي، ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي، وانظر أيضا محمد السيد سليم "الحقيقة فيما نشر عن قضية الفنية العسكرية" مركز المقريزى للدراسات التاريخية. انظر http://www.almaqreze.com/munawaat/artcl١٢٨.html.

[3] فؤاد علام " لواء ": الإخوان.. وأنا، مرجع سابق، وانظر أيضاً كرم جبر: فؤاد علام أخطر لواء أمن دولة يروى: السادات .. المباحث والإخوان، دار الخيال، ١٩٩٦م.

[4] مجلة الدعوة، العدد ٢٣ (٣٩٧)، السنة ٢٧، جماد أول ١٣٩٨، إبريل ١٩٧٨، ص٦٥.

ومن الجدير بالذكر أن بعض عناصر قضية الفنية العسكرية قد أصابته تحولات فكرية كبيرة، فمنهم من جدد في فكره مثل **طلال الأنصاري**، ومنهم من انتقل إلى التكفير والهجرة ثم خرج عنها وقاومها بعد ذلك مثل **حسن الهلاوي**، ومنهم من تلون فكره من النقيض إلى النقيض مثل فتحي مبارك، والذي هاجم بشدة من قاموا بتنفيذ عملية الفنية العسكرية، ؤوصفهم بأنهم مفسدون في الأرض، إلا أنه وبعد خروجه من القضية وفصله من القوات المسلحة تحول إلى فكر التكفير والهجرة، وكان رمزاً يشار إليه بالعلم في مسائل تكفير الفرد بالمعصية. أما **محمد إبراهيم سالم** الذي كان من عائلة إخوانية، فقد انتهت علاقته بالإخوان، وتم التحقيق معه واتهامه بأنه يكون جماعة من داخل الجماعة، وتقرر فصله من الجماعة عام ١٩٧٥م، وأنشأ سالم بعدها تنظيما متطرفاً، وقام بتكفير كل من لم ينضم له، وفاق بذلك تنظيم "التكفير والهجرة" وقد بقي البعض على فكره الجهادي ومنهم: **"عبد الرؤوف أمير الجيش."**[1]

ثم ظهر تنظيم **طه أحمد السماوي** الذي اعتنق الفكر القطبي، وقام باستقطاب بعض الشباب لأفكاره الخاصة بتكفير المجتمع، والمطالبة بضرورة الجهاد لإقامة دولة الإسلام، وسعى إلى تدريب أعضاء جماعته على أعمال العنف بهدف الاصطدام بالسلطة، ؤتنظيم جماعة المنعزلة شعوريا التي كونها المفرج عنه مصطفى عبد المنعم الصبروني - السابق اتهامه في قضية الفنية العسكرية وحكم له بالبراءة - وضم التنظيم بعض المفرج عنهم في قضية الفنية العسكرية ومجموعة من الطلبة، وقيادات التنظيم لم تنجح في توسيع دائرة نشاطها بسبب أفكارهم المتشددة، وتكفيرهم كافة الجماعات الأخرى بدعوى أن جماعتهم هي الجماعة المسلمة الوحيدة في المجتمع.[2]

لقد أثبت تنظيم الفنية العسكرية فشل أسلوب الانقلاب على السلطة، كما أن استخدام العنف في سبيل الوصول إلى السلطة مرفوض؛ لأنه سيولد عنفاً أشد، والانقلاب العسكري سيستبدل ديكتاتورية بأخرى، والأولى اعتماد

---

[1] جيلز كيبل :النبي والفرعون، مرجع سابق، ص٨.

[2] ندوة الحركات الدينية المتطرفة، المصدر السابق، ص١٣.

أسلوب تداول السلطة بشكل سلمي. وأن يعترف كل منا بحق الآخر في تولي السلطة إن نال ثقة الشعب.

ثانياً: جماعة التكفير والهجرة: ١٩٧٧م

أخذت أحداث العنف طوراً جديداً بعد التخلص من جماعة الإخوان المسلمين عقب حادث المنشية، حيث انتشرت أفكار سيد قطب في بداية الستينيات بين المعتقلين[١] الذين طوروها، وأصبحت أساس التكفير بعد ذلك، وَفُتِحَ باب التكفير، وحدثت انقسامات متتابعة أدت إلى وجود عدد من الجماعات المتباينة التي تدعي انتهاجها لفكر سيد قطب، فلقد استخلصوا منها فهماً خاصاً هو"أن المجتمع المسلم قد ارتد كافراً"[٢] لذلك يرى بعض المؤرخين أن جماعة "التكفير والهجرة" هي امتداد فكري لسيد قطب،[٣] وامتداد عضوي انفصل عن الإخوان.[٤]

تأثر المعتقلون بعمليات التحقيق والتعذيب في المعتقلات، وعلى رأسها السجن الحربي فكان التعذيب ـ أحياناًـ من أجل التعذيب، وفي أحيان أخرى لإجراء غسيل مخ للمعتقلين، وكان الجلادون خلال التعذيب يسخرون من الدين، حتى وصل تطاولهم إلى الله سبحانه وتعالى،[٥] كما أن سوء المعاملة للإخوان حيث خُصُّوا بالتعذيب الأشد، في وقت كان يُعَامَلُ الجواسيس واليهود الذين اعتقلوا بعد هزيمة١٩٦٧م معاملة طيبة،[٦] مما ساهم في نشر

---

[١] سيد قطب: لماذا أعدموني، وهي وثيقة نشرتها الدار السعودي للاتحاد والنشر والتوزيع، وذكرت أنها الإقرار الذي كتبه سيد قطب قبل إعدامه، ص ص ٣٧، ٣٨.

[٢] سالم البهنساوي: الحكم وقضية تكفير المسلم، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، ١٩٩٤م، ص٧.

[٣] كتابات سيد قطب كانت حجر الأساس الايديولوجي لحركات إسلامية اخرى كثيرة في العالم العربي والاسلامي بعد الستينات. Par ,Sayyid Qutb and his influence, Ibrahim Abu-Rabi
http://www.nawaat.org/portail/article.phpr?id_article=٥٠٤

[٤] عبد العظيم رمضان: جماعات التكفير، مرجع سابق، ص١٠٥.

[٥] جابر رزق: هل ولدت جماعة التكفير والهجرة في السجن الحربي، مجلة الإذاعة والتليفزيون، العدد ٢٢٠٩، بتاريخ ١٦ / ٧ / ١٩٧٧م، ص ص ١٤، ١٥.

[٦] فريد عبد الخالق: نفس المرجع السابق، ص ص ١١٥، ١١٦. ويري كثير من الباحثين أن أدت إلى أزمة شرعيةواجهت أغلب النظم السياسية العربية، كما أبرزت اخفاق الأيديولوجيات التي تبنتها وعلى رأسها الناصرية وهو ما ساعد الجماعات الإسلامة على تقديم الإسلام كبديل عقائدي لهذه الأيديولوجيات. انظر

التكفير،[1] فبدأ بعض السجناء بتكفير الجلادين؛ لأنهم يعذبونهم، ثم كفَّروا قادتهم وسادتهم الذين أمروهم، ثم تحولوا إلى تكفير الحكام الذين أمروا بتعذيبهم، ثم كفَّروا زملائهم السجناء الذين رفضوا التكفير، ثم كفَّروا الشعب التي سكت على تعذيبهم.[2]

وفي عام ١٩٦٧م ألقيت بعض المحاضرات على المعتقلين غي السجون، بهدف الحصول على تأييدهم لعبد الناصر، واقترن الطلب بتهديد المعتقلين بمضاعفة العذاب، لكن أعلن كل من في السجن الحربي أنه لا ولاء للحكومة التي سلبتهم حقوقهم، وفي آخر مايو حدثت مناظرة بين شاب من السجن الحربي وبين اللواء حمزة البسيونى حيث سأل الأخير عن سبب عدم الولاء لرئيس الجمهورية وهو الذي أقام السد العالي، وشرع في ضرب اليهود؟!. فأجاب الشاب بأنه لم يختلف مع رئيس الجمهورية؛ لأنه أقام السد أو لأنه يريد حرب اليهود بل لأنه أصبح نداً لله، وأخضع الشعب لعبوديته من دون الله، وقد كفر هو ومن والاه من الوزراء والمحكومين؛ ولأنه يحل الحرام، فالخمر حرمها الله ولكن مصانع الدولة تنتجها وتبيعها؛ أي أن الدولة تحلها، كما أنه يحل الزنا فقانونه جعل الفتاة في سن الثامنة عشرة حرة في أن تزني ولا يملك أبوها أو القاضي شيئاً إن كانت راغبة غير مكرهة، كما أنه يُحَرِّم ما أحل الله، فمَنع الإخوان المسلمين من ممارسة الدعوة وسجنهم؛ لأنهم يريدون أن يكون الحكم بشريعة الله.[3]

وظل ذلك الفكر مجرد أقوال دون أن يتورط معتنقوه في مرحلة التنفيذ، وبالتالي ترتيب الأحكام والنتائج على ما زعموا من أوصاف، وحدثت المواجهة بينهم وبين ممثلي السلطة في معتقل أبي زعبل منتصف عام ١٩٦٧م عزلوا بعدها عدة أشهر في زنازين خاصة بهم تباحثوا خلالها في أفكارهم

R, Hair Dckmejian: "The Arab Anatomy of Islamic Revival Legitimcy Crisis, Ethnic Conflict and the Search Islamic Alternatves " The Middle East Journal. Vol, ٣٤ No. ١, Winter ١٩٨٠, pp. ١-١٢.

[1] أعلن البعض أن المباحث ساهمت في زرع أفكار التكفير؛ لزرع الانقسامات داخل الإخوان لإضعافها والقضاء عليها، فأدخلت في أوساطهم رجالاً لها تظاهروا بالحماسة الشديدة لفكر التكفير، وأطلقوا اللحى وكفَّروا من خالف أفكارهم، وزعموا أنها أصول الإسلام. انظر سالم البهنساوي، المرجع السابق، ص٣٣.

[2] سعيد سراج الدين: أقسمت أن أروي، مرجع سابق، ص ١٦٣ . ١٦٥.

[3] سالم البهنساوي: الحكم وقضية تكفير المسلم، المرجع السابق، ص١٧ : ١٩.

ومفاهيمهم، واجتهد بعضهم في استنباط الأحكام والنتائج على أساسها على قلة علمهم، حتى أوصلهم الأمر إلى أن يحكموا بكفر أقوام ليسوا بكافرين.[1]

وقد حاولت جماعة الإخوان تصحيح الأفكار والمفاهيم، فحدث صراع فكري مع أصحاب فكر التكفير، فاستدعى المستشار حسن الهضيبي رؤساءهم وناقش أفكارهم وكانت الجلسة تنتهي بما يشعر باقتناعهم، وما أن يخرجوا حتى يعودوا إلى ما كانوا عليه حتى يئس من إقلاعهم عن أفكارهم،[2] عندها استشعر الخطر وكتب مؤلفه "دعاة لا قضاة" للرد على الأفكار المتطرفة.[3]

وقد أحدث الكتاب -والمناقشات التي دارت حوله- أثراً محموداً، وأدى إلى تحول كثير من الأفراد عن الفكر التكفيري وعلى رأسهم "علي عبده إسماعيل"[4] وجماعته فيما عدا شكري مصطفى[5] الذي تزعم فكر التكفير، ونصب نفسه إماماً لمؤيديه ولم يتبعه بمعتقل طرة السياسي إلا محمد صبحي مصطفى ثابت الخضري،[6] ثم اتسعت جماعته وأصبح معه أثنى عشر معتقلاً.[7] وفى نفس عام ١٩٦٩م عندما أجرى اللواء حسن طلعت مدير مباحث أمن الدولة حواراً مع من تبقى من الإخوان المسلمين في السجون، فرفض شكري مصطفى الحوار؛ لأنه لا يتحاور مع كفار ولا مع حكومة كافرة.[8] واعتزل هو ومجموعته كل المعتقلين وانطووا على أنفسهم، وبدأ شكري يسجل فكره الجديد.[9] مما يؤكد نشأة فكر التكفير في السجون.[10]

امتلأ شكري مصطفى بالكراهية للإخوان المسلمين؛ لأنهم لم يكفروا الشعوب،[11] وحكم علي الإخوان جميعاً بالكفر،[12] واعتبر أنه لا توجد

---

(1) فريد عبد الخالق، نفس المرجع، ص١١٧.

(2) عبد العظيم رمضان "دكتور": المرجع السابق، ص ٥٢. أثناء اعتقال الهضيبي في مزرعة طرة.

(3) حسن الهضيبي: دعاة لا قضاة، المصدر السابق، حيث تناول فيه فكر التكفير بالرد والتحليل، وبيان حكم الإسلام فيما أثاره الشباب معبراً عن فكر الجماعة ومنهجها.

(4) هو شقيق عبد الفتاح إسماعيل، الذي أعدم مع سيد قطب في عام ١٩٦٦م.

(5) نبيل فارس: الإسلام لا يعرف العنف، المرجع السابق، ص٢٠.

(6) سالم البهنساوي "مستشار": الحكم وقضية تكفير المسلم، المرجع السابق، ص ٣٤. وقد تزوج بعد ذلك شكري مصطفى من شقيقة الخضري، انظر فؤاد علام: الإخوان وأنا، المرجع السابق، ص٣٨١.

(7) جابر رزق: المصدر السابق، ص٥.

(8) رفعت سيد أحمد "دكتور": قراءة هادئة، سلسلة كتاب الناقد، أكتوبر ١٩٩٥م، ص١١٤.

(9) جابر رزق: المصدر السابق، ص١٥.

(10) انظر رأي مصطفى أمين فى مجلة الدعوة، السنة٢٦، العدد ١٦"٣٩٠" شوال ١٣٩٧، سبتمبر١٩٧٧م.

(11) سالم البهنساوي: المرجع السابق، ص٣٥، حيث أكد أن شكري مصطفى قال ذلك أثناء اعتقاله.

(12) جابر رزق: المصدر السابق، ص١٥.

جماعة على الحق غير جماعته، وأن جميع الجماعات بما فيها جماعة الإخوان قد فشلت، ولم تحكم، وفشلها دليل فسادها.[1] وكان دائم المجادلة مع الإخوان، حتى إذا قال المستشار حسن الهضيبي: نحن لا نكفر مسلماً نطق بالشهادتين، يضيف شكري عبارة "وعمل بمقتضاهما".[2] في إشارة إلى ما اشترطه البَنَّا في رسالة التعاليم: " لا نكفر مسلماً أقر بالشهادتين، وعمل بمقتضاهما، وأدى الفرائض - برأي أو معصية - إلا إن أقر بكلمة الكفر، أو أنكر معلوماً من الدين بالضرورة، أو كذب صريح القرآن، أو فسره على وجه لا تحتمله أساليب اللغة العربية بمجال، أو عمل عملاً لا يحتمل تأويلاً غير الكفر".[3] إلا أنه لم ينشغل أو تنشغل جماعته من بعده في الحكم على الناس أو تكفيرهم.

أرجع الدكتور علي ليلة تشكيل جماعة التكفير والهجرة إلى العديد من العوامل منها: اهتزاز بناء الثقافة والقيم والتناقضات والمشكلات التي يواجهها الشباب في واقعهم الاجتماعي، وعدم فاعلية الأجهزة التي تعمل على تأكيد الانتماء الاجتماعي للشباب؛ وهي عوامل خاصة بالمجتمع. بالإضافة إلى مجموعة من العوامل خاصة ومرتبطة بجماعة التكفير حيث استغلت الجماعة الفراغ الثقافي والقيمي الذي يعانيه الشباب، وحاولت تأسيس ثقافة دينية خاصة، كما استطاعت الجماعة تأسيس نظام اجتماعي يستوعب مشكلات أنواع خاصة من الشباب.[4]

أُفْرِجَ عن شكري مصطفى في أواخر عام ١٩٧١م ضمن من أفرج عنهم عقب ثورة التصحيح،[5] وعقب الإفراج عنه أقام شكري مصطفى بأسيوط بمنزل شقيقته لوالدته - عزيزة عبد الحفيظ فرغلي - واستطاع إقناع أولاد شقيقته - ماهر عبد العزيز بكري وأخيه هاشم - بفكره وضمهم إلى جماعته، مما دفع شقيقته للتقدم بشكوى ضده من تصرفاته مع ابنيها اللذين قاما بالاعتداء عليها

---

[1] أقوال شكري مصطفى، الجلسة الرابعة للتحقيق يوم الأربعاء ٩ نوفمبر ١٩٧٧م، في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧م أمن دولة عسكرية عليا. وقد نشر الدكتور رفعت سيد أحمد، أقوال شكري مصطفى فى كتابه الوثائقي «النبي المسلح، الجزء الأول "الرافضون" دار الريس للكتب والنشر، لندن، يناير ١٩٩١م، ص٥٣: ١٠٣.

[2] عبد العظيم رمضان "دكتور": المرجع السابق، ص ١٠٦.

[3] "مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا " رسالة [illegible] م، المصدر السابق، ص٢٦٨: ٢٧١.

[4] علي ليلة "دكتور": أبعاد العوامل الخاصة بتشكيل جماعة التكفير والهجرة، جريدة الأهرام، ١٥/٧/ ١٩٧٧م، ص٩، وقد أيده الصحفي أحمد بهجت: انظر مجلة الإذاعة والتليفزيون، ١٦/٧/١٩٧٧م، ص٧.

[5] بحث الحركات الدينية المتطرفة، المصدر السابق، ص١٢.

بالضرب، فقامت بطردهما من المنزل، كما تقدم الرائد طبيب جلال الدين عبد الحفيظ فرغلي بشكوى ضمنها استمرار شكري مصطفى في محاولات التأثير على أبناء شقيقته ماهر وهاشم، كما ضم بعض المحيطين به إلى أفكاره المتطرفة.[1] وحاول كسب المؤيدين من خلال علاقات الصداقة والقرابة، وتميزت جماعة التكفير والهجرة بطابع أسري، كما تميزت بإقامة بيئة متكاملة منعزلة عن المجتمع تمهيداً للوصول إلى القوة اللازمة للانقضاض على المجتمع.[2]

كما نشط أفراد الجماعة وتحركوا وسط شباب الجامعات وطلاب القانون، وكانت الساحة خالية تماماً من الدعاة الذين يجيدون فهم الإسلام، وكانت آثار النكسة قد أحدثت في نفوس الشباب رد فعل عنيف إلى الدين، فكانوا آذاناً صاغية لدعوة التكفير، وذاع صيت جماعة شكري مصطفى، وانضم إليها أعداداً كبيرة من الشباب، وبدأت آثار أفكارها تظهر في ترك الدراسة في الجامعات، وهروب الطالبات من أسرهم والانضمام للجماعة.[3] وكان من أسباب انتشار أفكاره أنه كان يخطب في القرى والنجوع البعيدة عن الأمن، وكان يركز على الشباب البسطاء ماديا وثقافيا ليسهل انقياده، فبدا للمعجبين به مثالا للشاب الصعيدي كما يجب قوة.. صلابة.. عند.. تحدى، كما كان يتمتع بقدرة لا بأس بها في مخاطبة الناس،[4] وكان اختيار أعضاء الجماعة من خلال علاقة القرابة والصداقة؛ لأنها تميل إلى الطبيعة القبلية، حيث حاولت إقامة مجتمع جديد منفصل عن المجتمع العام[5] يطبق مفهوم العزلة.[6]

اعتبر شكري مصطفى أن تقييد سن الزواج مخالف للشريعة، وانتقد أن يكتب في العقد على مذهب فلان، واعتبره مخالفاً للشريعة، وانتقد تعقيدات الزواج من حيث تكاليف السكن وتقاليد الأسر في الفراش وغيره.[7]

---

[1] فؤاد علام: المرجع السابق، ص ص٢٨١، ٢٨٢.

[2] ريتشارد هرير دكجميان: الأصولية في العالم العربي، مرجع سابق، ص٢٠.

[3] جابر رزق: المصدر السابق، ص١٥.

[4] عادل حمودة: الخروج من الكهف، روز اليوسف، السنة ٦١، العدد ٣٠٣٥، ص٢٨.

[5] رفيق حبيب "دكتور": الإحياء الديني، مرجع سابق، ص١٨٦.

[6] العزلة عرّفها شكري مصطفى بأنها: انسحاب جماعة المسلمين من سائر مؤسسات الجاهلية. ـ حسب وصفه ـ انظر أقوال شكري مصطفى في الجلسة الرابعة للتحقيق، المصدر السابق، ص٩٢.

[7] نفس المصدر، الجلسة الثانية للتحقيق، ص٦٧.

من هنا سعي إلى تكوين المجتمع الإسلامي البديل بجعل الزواج أيسر ما يكون، فعمل على توثيق الروابط بين أفراد جماعته، واستطاع توفير مكاناً للشباب للعيش في غرف مفروشة تحتوي على القليل من الأثاث، وأقاموا مجتمعهم الصغير الذي بنوه على فهمهم الخاص للإسلام، وتخلوا عن العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وتخلوا عن العمل الحكومي واشتغلوا بالأعمال اليدوية وزراعة الخضروات وبيع الحلي الصناعية، واعتبروا شهاداتهم الجامعية مجرد قصاصات من الورق، لكن ما كانوا يكسبونه لم يكن يكفي لسداد إيجار الشقق المفروشة، فاستعانت جماعته بالأموال التي كان يرسلها مؤيدوه في الخارج.[1]

وزيادة في العزلة أوضح شكري مصطفى أنه إذا دخلت زوجة ما جماعته ورفض زوجها دخول الجماعة فإنها لا تحل لزوجها لاختلاف العقيدة، ثم تسعى الزوجة إلى طلب الطلاق رسمياً إلى أن تحصل عليه ولن تعود لزوجها مالم ينضم للجماعة، ورغم ذلك لا يسمح لها بالزواج من آخر حتى تحصل على الطلاق الرسمي، أو يؤجله لحين تمكين الجماعة.[2]

تميز أعضاء الجماعة بالزهد، وكانوا يعلنون "رزقنا كفافنا"[3] فعاش أعضاء الجماعة القاهريين في الشقق المفروشة في أطرافها الفقيرة، لسهولة الإقامة وقلة التكلفة، وسهولة الانتقال منها عند تضييق الأمر عليهم، واتجه شكري وجماعته إلى العزلة في الجبال والكهوف والمغارات بعيداً عن العمران، لكن سلوك الجماعة أثار الاستياء في النفوس؛ لمخالفته للعرف والتقاليد مثل: اعتزال الصلاة مع المصلين واتهامهم بالكفر، وقيام بعض القاصرات باعتناق فكر الجماعة وهروبهن من بيوتهن، وتزوج بعضهن من أعضاء في الجماعة، كما هربت بعض الزوجات إلى الجماعة، وتعددت بلاغات اختفاء النساء مما استوجب تدخل ل الأمن.[4]

---

[1] جيلز كيبل: النبي والفرعون، مرجع سابق، ص٧٩: ٨١. وقد أكد اللواء محمد نبوي إسماعيل - وكان نائب وزير الداخلية وقتها - أنها وصلت إلى ثلث مرتب كل منهم. انظر الأهرام ١٩٧٧/٧/٩، ص٣.

[2] أقوال شكري مصطفى، في الجلسة الرابعة للتحقيق، المصدر السابق، ص٩٧.

[3] شكري مصطفى: الخلافة، المصدر السابق، ص١٢١.

[4] عبد العظيم رمضان "دكتور": جماعات التكفير، المرجع سابق، ص١٠٧: ١١٠.

بدأت مراحل اكتشاف جماعة التكفير والهجرة في سبتمبر١٩٧٣م عندما اكتشفت سلطات الأمن وجود أشخاص يعيشون داخل وكهوف الجبال، ويطلقون لحاهم، ويحتفظون داخل مغاراتهم بمياه وخبز ناشف ومطاوي وخناجر وحبال، [١] فقامت بالقبض على اثنين منهم على اعتقاد أنهم جواسيس إسرائيل، فردت الجماعة باعتقال خفيرين كرهينة مقابل الإفراج عن زميليهما، فحاصرت سلطات الأمن الجبل وقبضت على عشرة أفراد من التنظيم، وأحيلوا إلى النيابة للتحقيق[٢] في القضية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٧٣م لكن الرئيس السادات حفظ القضية.[٣] بمناسبة انتصار اكتوبر١٩٧٣م.

في الربع الأول من عام ١٩٧٤م ضبطت مجموعة من الشباب تتدرب على بعض الألعاب الرياضية في إحدى المناطق النائية في البر الغربي من مدينة المنيا، وضبطت معهم بعض الأسلحة البيضاء . سيوف، ومطاوي قرن غزال، وجنازير ـ كما ضبطت بندقيتان لي أنفيلد، وطبنجتان ماركة حلوان، وكشفت التحقيقات أنهم أعضاء في تنظيم تابع لشكري مصطفى، ولم تكن الأدلة كافية لإدانتهم بتهمة محاولة تغيير نظام الحكم بالقوة؛ لذا فقد رؤى الاكتفاء بتقديم عدد منهم للاتهام، وحكم عليهم بأحكام ما بين السنة والثلاث سنوات، وتم الاتصال بالمسئولين في المؤسسات الدينية " الأزهر، الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية " وإطلاعهم على مضامن ما يطرحه أعضاء الجماعة من أفكار، كما تم الاتصال بالمركز القومي للبحوث الجنائية للمساعدة في إجراء دراسة علمية عن انتشار تلك الأفكار بين الشباب.[٤]

لكن بعد ذلك كشفت المحاكمات عن وجود فروع للجماعة في الفيوم، والإسكندرية، والشرقية، وكفر الدوار، والإسماعيلية، وطنطا حيث عُيِّنَ في كل محافظة أميراً يعاونه أمراء المراكز والقرى، كما تدعمت صفوف الجماعة بعد الإفراج عن ٦٠ متهماً في قضية الكلية الفنية العسكرية، إذ انضم فريق منهم

---

[١] الأهرام ١٣/٧/١٩٧٧، ص٥.

[٢] عبد العظيم رمضان: نفس المرجع، ص ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

[٣] حيثيات الحكم في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٧٧م أمن دولة عسكرية عليا، ص٣٤.

[٤] فؤاد علام: الإخوان وأنا، مرجع سابق، ص ص ٣٨٠ ـ ٣٨١.

إليها لكفرهم بالعنف ولفكرة الانقلاب العسكري.[1] وانضم أحد قادة الفنية العسكرية وهو "طلال الأنصاري" إلى الجماعة أثناء سجنه.[2]

الإطار الفكري لجماعة التكفير والهجرة

واجهتني عند البحث في أفكار جماعة التكفير والهجرة مشكلة، وهي أن الباحثين في فكر التكفير قد خلطوا بين أفكار جماعات التكفير على تنوعها، وبين أفكار شكري مصطفى، ولتجنب ذلك الخلط اعتمدت في تحديد الإطار الفكري لجماعة التكفير والهجرة، ودراسة أفكار شكري مصطفى على كتابه: الخلافة، الذي وصفته المحكمة بأنه " النبراس الذي يمكن من خلاله الحكم على فكر الجماعة"[3] واعتمدت أيضاً على أقواله في تحقيقات النيابة العسكرية في قضية اغتيال الدكتور الذهبي.[4]

قرأ شكري مصطفى مؤسس الجماعة كتب الموافقات للشاطبي، والأحكام للآمدي والأحكام لابن حزم، وكتاب أصول الفقه لأبى زهرة، واطلع على آراء العلماء واستفاد من الكتب الأولى وآراء الناس، واعتبر أن أحسن ما قرأ مع ما فيه من أخطاء ـ حسب تعبيره ـ كتاب الأحكام لابن حزم، وكان ينصح بقراءة تفسير ابن كثير، وسيرة ابن هشام، وصحيحي البخاري ومسلم، كما نصح بقراءة كتب سيد قطب فيما يتصل ببداية الحركة الإسلامية.[5] مما يدل على تأثره الشديد بالمذهب الظاهري لابن حزم، وتأثره أيضاً بأفكار سيد قطب.[6]

---

[1] عبد العظيم رمضان: نفس المرجع، ص ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

[2] جيلز كيبل: النبي والفرعون، مرجع سابق، ص٨٦.

[3] حيثيات الحكم في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٧٧م أمن دولة عسكرية عليا، ص٦٣.

[4] القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧م، أمن دولة عسكرية عليا.

[5] أقوال شكري مصطفى في الجلسة الأولى للتحقيق، ٦ نوفمبر ١٩٧٧م، القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧م أمن دولة عسكرية عليا، عند رفعت سيد أحمد "النبي المسلح" الجزء الأول "الرافضون" المصدر السابق، ص٥٣.

[6] ذكر شكري مصطفى: أنه كتب فكر الجماعة في أربعة آلاف صفحة، كلها في حوزة مباحث أمن الدولة والنيابة العسكرية. انظر أقوال شكري مصطفى المتهم الأول في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧م أمن دولة عسكرية عليا بمحضر جلسات ٦ / ١ / ١٩٧٧ وهذا الفكر كان مدوناً في الكتب في العديد من الكتب كتاب الخلافة لشكري مصطفى الذي نشره رفعت سيد أحمد "دكتور": في كتابه "النبي المسلح" الجزء الثاني "الثائرون" دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ص ١١٥ـ ١٦٠.

وصف شكري مصطفى المساجد بأنها معابد الجاهلية؛ لأنها ـ في اعتقاده ـ أسست على غير تقوى الله، واعتبر أن المساجد التي أسست على التقوى من أول يوم أربعة مساجد فقط هي: بيت الله الحرام، والمسجد الأقصى، والمسجد النبوي، ومسجد قباء في المدينة، واعتبر أن هناك مساجد لا تتوافر فيها صفات مساجد الله، ومن هنا رفض مساجد الأوقاف والمساجد التي تشرف عليها الدولة؛ لأن الداعية الذي يؤم المصلين فيها يومياً ويلقي خطبة الجمعة موظف حكومي ـ وهو عادة أحد خريجي جامعة الأزهر حيث تلقى هناك دراسته الدينية ـ يستخدم المسجد كوسيلة من وسائل الإعلام لمؤسسات الدولة، ولترويج ما يراه الحاكم، وهي بالتالي تابعة من الناحية السياسية والتوجيهية إلى غير مراد الله، بل وحرب عليه، لذلك اعتبر أن الصلاة في بيته وبيوت المسلمين "جماعته" أولى من الصلاة في المساجد ـ مع اعترافه بأفضلية الصلاة في المساجد ـ لأنه غير متيقن من أن المساجد أسست على التقوى وليست مساجد ضرار، وفي نفس الوقت أباح شكري الصلاة في المساجد الأهلية التي لا تخضع للنفوذ السياسي، ولا تسيطر عليها المذاهب الفقهية، ويمكن لأفراد جماعته أن يصلوا في المسجد الحرام وإمامهم منهم؛ لأنه يعتبر جماعته هيئة مستقلة لا صلة لها بغيرها مطلقاً.[1] حتى أئمة المسجد الحرام الذي اعتبره أسس على التقوى ولم يقدروا الأزهر.

وكان شكري وجماعته لا يصلون الجمعة؛ لأن جماعته غير ممكنة، فصلاة الجمعة ـ عنده ـ ليست مرتبطة بالمسجد، وإنما مرتبطة بالتمكين، فمن ينادي للصلاة غير خاضع لجماعتة، وجماعتة غير مسيطرة على المسجد، ورفض آراء العلماء وبخاصة الموظفين في الأزهر والأوقاف بسبب اعتقاده بتواطؤ العلماء مع الحكام، وأنهم يصدروا الفتاوى حسب رأي الحاكم.[2] وقد دلل على قيام بعض العلماء بإباحة المحظورات ومن ذلك فتوى الشيخ محمود شلتوت شيخ

---

[1] أقوال شكري مصطفى، في الجلسة الثانية للتحقيق، بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٧٧م، المصدر السابق، ص٦٧.

[2] جيلز كيبل: النبي والفرعون، المرجع السابق، ص٧١.

الأزهر بشرعية فوائد البنوك، وقيام الشيخ الشعراوي بإباحة سندات الخزانة، وفتوى الشيخ سعاد جلال بأن شرب البيرة لا يندرج تحت تحريم الخمر.[١]

اعتمد شكري مصطفى على القرآن والسنة كمصادر للأحكام، ورفض إغلاق باب الاجتهاد أو الاقتصار على المذاهب الأربعة، كما رفض الأخذ بمبادئ الاجتماع والقياس ورأي الجمهور وقول الصحابي، أو الأخذ بعمل أهل المدينة، واعتبر أن الاجتهاد ينبغي أن يكون خاصاً بكل مسألة معينة، كما رفض التقليد دون السؤال عن الدليل، وحَرَمَ الإتباع بغير دليل،[٢] وأكد على وجوب الجمع بين نصوص القرآن والسنة في الموضوع الواحد، ثم مناقشة كل نص على حدة لاستخراج الدلالة منه، ثم جمع هذه الدلالات لاستخراج الحكم العام، فلا يجوز الاحتجاج بنص واحد في موضوع فيه جملة نصوص؛ لأن الحكم في مسألة ما لا يتضح إلا بجمع النصوص فيها.[٣]وانتقد التبرك بالقرآن "فالقرآن العظيم لم ينزله الله بقصد أن يكون صنماً أو هيكلاً شكلياً، وإنما أنزل ليعمل به"[٤]. واعتقد أن الله تعالى لم يترك أمر إقامة دينه لاجتهادات بشرية.[٥] وكان يرى أن المجتمع ـ كشيء معنوي ـ كافر، أما من حيث كل فرد بعينه فإنه لا يحكم على أحد لا بكفر ولا بإسلام حتى يبلغه الإسلام، ثم يتبين منه هذا أو ذاك، فيحكم عليه حينئذ حكماً نظرياً بالكفر؛ أي أنه كافر إلى أن يثبت العكس.[٦] أما المسلم الذي يحكم له بالإسلام ـ عنده ـ من أعلن كفره بالطاغوت، وأعلن إيمانه بالله، وتسليمه له وحده، والشهادة بنبوة محمد ﷺ والدخول في طاعته، وإتيان فرائض الله، ولا يأتي بما يناقض إسلامه.[٧]

فالإسلام عنده هو الإذعان والخضوع الكامل قلباً وجارحة، ولا يكفي الإقرار. والعبادة هي الصلاة، والزكاة، والنسك، والتزلف لله رب العالمين، ثم

---

[١] أقوال شكري مصطفى، في الجلسة الأولى للتحقيق، بتاريخ ٦ نوفمبر١٩٧٧م، المصدر السابق، ص٦٢.

[٢] نفس المصدر، ص ٥٥: ٦٢، ويلاحظ أن منهج شكري في ذلك يشبه منهج الظاهرية.

[٣] نفس المصدر، في الجلسة الثانية للتحقيق، ص٧٤.

[٤] نفس المصدر، في الجلسة الرابعة للتحقيق، ص١٠٥.

[٥] شكري مصطفى: الخلافة، المصدر السابق، ص١١٩.

[٦] أقوال شكري مصطفى، الجلسة الرابعة للتحقيق، المصدر السابق، ص١٠٠.

[٧] رفعت سيد أحمد "دكتور": تنظيمات الغضب الإسلامي في السبعينيات، المرجع السابق، ص ٩٩: ١٠١.

كل عمل من شأنه أن يمهد العبادة لله، ويزيح الطواغيت من طريقها.[1] وطاعة غير الله في معصية الله شرك، والإصرار على معصية واحدة كفر بالله ومحبط لكل أعمال البر، والفرائض - عنده - كلها شرط في الإسلام، وتأدية الفرائض جميعاً مع غياب فريضة واحدة محبط للجميع، أما من حيل بينه وبين العمل الصالح بالموت أو بحائل خارج عن إرادته فلا يستوفى منهم إلا ما يطيقون، ويعتبر أن كل كفر ذنب وليس كل ذنب كفر، ويشترط للحكم بالكفر أن يُظْهِرَ الإصرار على المعصية.[2]

انتشر بين الناس أن جماعة شكري مصطفى "المسماه باسم التكفير والهجرة" تحرم التعليم، واستخدام الأجهزة العصرية، ودخول الجيش، والعمل عند الحكومة، وقد تأثرت الاتجاهات الإسلامية المختلفة بتلك الدعاية السلبية.[3] فشكري مصطفي يرى الاهتمام بتعليم الدين أولاً، وأن يكون التعليم حسب الحاجة، وأن يكون هدفه تحقيق العبودية الكاملة لله.[4] ويرى الموازنة بين الأخذ والترك، ولا تؤخذ منه الناحية العملية إلا بالحاجة الضرورية حتى في العلوم الشرعية، ورفض تعلم التشريح إلا أن يكون لضرورة تفيد منها الجماعة المسلمة في سبيل الله، وأجاز دراسة التفاعلات الكيماوية والعمليات الحيويه، وسنة إثبات النبات، والتزاوج بين الكائنات، وما إلى ذلك وعدها علوماً من الناحية الشرعية، ولكنه عاد واعتبر أن ليس للدولة أن تفتح الكتاتيب والمعاهد إلا بحسب الحاجة، ثم وصل إلى أن حرَّم تعلم الكتابة في الجماعة المسلمة إلا بقدر الحاجة العملية الواقعية.[5]

وانتقد قيام الدولة بفرض تعلم اللغات، وعلوم الرياضيات، والطب، والمنطق، والكيمياء، وسبب معارضة شكري مصطفى التوسع في تعلم العلوم الأخرى لاعتقاده أن المعارف الأرضية تصرف الناس عن عبادة الله؛ لذا اعتبر

---

[1] شكري مصطفى: الخلافة، المصدر السابق، ص١٢١.

[2] أقوال شكري مصطفى في الجلسة الثالثة للتحقيق، بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٧٧م، المصدر السابق، ص ٧٩.

[3] صالح الورداني: مصر وإيران.. صراع الأمن والسياسة، مكتبة نخرش، القاهرة، ١٩٩٥م، ص١٠٥.

[4] رفعت سيد أحمد: تنظيمات الغضب الإسلامي في السبعينيات، مرجع سابق، ص ص ٩٣، ٩٤.

[5] أقوال شكري مصطفى في الجلسة الرابعة للتحقيق، المصدر السابق، ص ص ٩٤، ٩٥.

أن كل عبادة ضيعت في الأرض أقامت الجاهلية مدينتها، وأقامت بها لبنة في صرح علوها، وأكد أن العلوم والمبتكرات التي تغرق الأرض لم تقم لعبادة الله، فلا يمكن التوفيق ـ حسب اعتقاده ـ بين بذل العمر في صنع هذه المدينة الرائعة -والدنيا العريضة المزخرفة- وبين عبادة الله.[1] ولكنه عاد في موضع آخر فرأى أن العلو إذا كان نتاج الاستقامة على أمر الله والجهاد في سبيله فإنه علو لكلمات الله تعالى أولاً، وحينئذ فإن كلمات الله تعالى تُعلي معها الذين أعلوها، والمؤمنون هم المسئولون عن إعلاء كلمة الله في الأرض ورد المجد كله له، فيجب أن يكونوا هم الأعلون وجوباً وثواباً، أما العلو بغير الحق فإنه منازعة الله في سلطانه.[2]

اعتقد شكري مصطفى أن نظام التعليم في المعاهد الدينية والكليات الأزهرية منحرفا، فالمناهج تحتوي على انحراف متعمد عن العقيدة الإسلامية ـ حسب اعتقاده ـ ويوجبون على الطلاب التمذهب بمذهب معين وبالتالي يوجبون التقليد. ومع ذلك لم يمنع استمرار التلميذ من جماعته في تلك المعاهد، وهناك من استكمل دراسته الأزهرية، وحاول شكري إنشاء نظاماً للتعليم بسبب اتساع الجماعة، فأنشأ لجاناً في شتى الجوانب أهمها الجوانب التعليمية للحديث، ولجنة اللغة العربية، ولجنة الدعوة، وكان يختار مجموعات يدرس لها، ثم يختار منها من يقومون بالتدريس لغيرهم، فقد درَّس شكري كتابه: الخلافة، لمائة وعشرين فرداً تقريباً، على ست مجموعات، وكانت كل مجموعة منهم تمكث ستة أو سبعة أيام كاملة تدرس هذا الفقه، وأنشأ لجنة لتلاوة القرآن وتعليمه حتى بين الأحداث، وقد نجحت لدرجة يندر معها وجود من لا يعرف عموم التلاوة للقرآن، ثم وضع أسس للتعليم حسب الحاجة العملية الواقعية، فالأحداث يتلقون من التعليم الديني ما يتناسب مع سنهم، ويرى أن الحفظ ليس دليل العلم، وتدبر المصحف لا يكون بحفظه مطلقاً، وإنما يكون بالجهاد لتطبيقه والعمل به، وأن يرتبط التعليم بعبادة الله، وأن تُؤَسَّس السنة العملية لتسبيح الرب تبارك وتعالى والالتزام بشرعه.[3]

---

[1] شكري مصطفى: الخلافة، المصدر السابق، ص ص١٢٣، ١٢٤.

[2] نفس المصدر، ص ١٥٠. مما يوضح تشوش أفكاره.

[3] نفس المصدر، ص١٢٤.

ويرى جيلز كيبل أن رفض شكري مصطفى للتعليم يعود إلى ضعف مرتب خريجي الجامعة، والتعيين في وظائف لا علاقة لها بالمؤهل، وارتفاع قيمة الأعمال الحرفية، وعدم احتياج الوظائف الحكومية إلى مهارات خاصة، وعدم كفاية الأجور لمواجهة غلاء الأسعار.[1]

تتمثل مراحل قيام الدولة الإسلامية عند شكري مصطفى في أن تنشأ الحركة الإسلامية في إحدى العواصم التي تصبح أم القرى بالنسبة لها، ثم تبدأ الدعوة إلى الله بالتدريج، وعدم الاهتمام بالتوسعات الأفقية.[2] وخطته تعتمد على الصبر، وإعداد العدة، وعدم تعجل الصدام من غير إعداد.[3] والتحرك من خلال خطة العدو، والاعتماد على الرأي والحرب والمكيدة، وبذل الجهد وعدم انتظار المعجزات.[4]

والعجيب أنه يستعين بأدوات الدولة الكافرة ـ حسب اعتقاده للانقضاض عليها، واستخدام وسائلها ومرافقها ومواردها في الحياة، ويؤيد الاستعانة بالكفار إذا لزم الأمر في الحماية من القتل، أو في استرداد الحقوق وما شابه ذلك، وأوجب الدخول في جوار الكفار لحماية الدعوة الإسلامية، كما أجاز التحاكم إلى القانون الذي يعتبره جاهلياً؛ لأن القانون هو الذي أوجد المعتدين، وأوجد أيضاً الضمانات لحماية الناس، وأوجب التعامل مع كل الأعداء في كل أنواع المعاملات التي لم يحرمها الله سبحانه وتعالى: من بيع، وشراء، وقرض، ورهن، وهدية، وتوظف، واستعانة، واستئجار، وتحالف، وسائر المصالحات المشروطة، والمعاهدات الموقوتة.[5]

حدد شكري مصطفى أعداء الأمة الإسلامية فأكد أن أشد الناس على أمة محمد صلى الله عليه وسلم، من الناحية العسكرية هم الروم والفرس، وأن أشد

---

(1) جيلز كيبل: النبي والفرعون، المرجع السابق، ص ص ٧٥ ـ ٧٦.

(2) شكري مصطفى: الخلافة، المصدر السابق، ص ١٥٢. أم القرى ـ عنده ـ "ليست مكة إنما كل قرية تنشأ فيها الحركة الإسلامية، وتكون ملتقى الأنظار، وموضعاً للإمامة والرياسة. انظر، نفس المصدر، ص ١٥٣ ثم عبر عن مكانة مصر: "إننا لا نجد لأم القرى نظيراً ولا مثيلاً إلا في مصر".

(3) شكري مصطفى: الخلافة، المصدر السابق، ص١٢٦.

(4) نفس المصدر، ص ص ١٢٧، ١٢٨.

(5) نفس المصدر، ص ص١٣٢، ١٣٣. رغم تعارض ذلك مع ما قرره من العزلة.

الناس لهم بغضاً وكيداً هم اليهود والمشركون وسائر الأمم بعد ذلك.[1] وخص اليهود بالعداوة،[2] ورغم ذلك رأي أن اليهود لا يمانعون في ظهور حركة إسلامية في صورة تجمع له أرض وكيان ودولة، بل يتعاملون معه ويرحبون به، بل إنهم قد يخططون لاستثماره والانتفاع به، مما يؤكد وجود تناقض في رؤيته التي على أساسها حدد خطته في التعامل معهم، والتي تتلخص في تحديد أسلوب خطة العدو، وأسلوب التعامل معه، ومحاولة استقراء المراحل الزمنية. وتحديد الخطة المرحلية والعملية على أساسها.[3]

اعترضت المحكمة على ما ورد في كتاب: الخلافة، واعتبرت أن شكري مصطفى أجهد النصوص فحملها مالم تكن تحمله، وأن ما دعا إليه من انتظار القدر مهما لاقى من تعنت ليس توكلاً بل هو قمة التواكل، ويذهب بما ساقه من أدلة إلى أن الغاية تبرر الوسيلة، وأكد على عقم السرية في الدعوة؛ لأنها تميت الحركة الإسلامية، وأنها غير لازمة إلا للقيام بانقلابات، رغم أنه لجأ إلى السرية في بداية دعوته لجماعته بأن أنكر في أقواله أمام نيابة أمن الدولة العليا فى٣٠ /١٩٧٥/٦م أن هناك جماعة، أو أنه داعية لها أو أمير عليها، كما أجبر تابعيه في التحقيقات عامي ١٩٧٣م، ١٩٧٥م على إنكار انضمامهم لجماعة، أو فكر، أو تسليمهم لدعوة.[4]

كما اعتبرت المحكمة أن شكري مصطفى قد نصب نفسه إماماً على جماعة أنشأها وسماها الجماعة المسلمة، وفرض على تابعيه البيعة، وكفَّر من لا يبايع، ونهى عن الخروج عنها، وألزم التابع بالسمع والطاعة المطلقة، وقال: بأن للإمام أن يتدخل ليوجه عناصر القوة في الجماعة، وأن ينسق بينها حسب رؤيته للمصلحة، وله أن يأمر بالأمر من غير بيان عنه، وأن يستبد برأي نهائي بعد الشورى، سواء كانت الأقلية معه أو الأكثرية، وسواء وافقه أحد منهم أو لم يوافقه أحد. وهدفه أن يملك أقدار جماعته ويحركها كيف شاء دون أن يكون لهم مجرد إبداء الرأي أو الاعتراض مخافة أن يحرمهم من الجنة بحكمه عليهم بالكفر، فلقد نصب من نفسه أميراً دونما إمارة، فمن شروط من يكون خليفة

---

[1] نفس المصدر، ص ص ١٤١ ـ ١٤٢.

[2] نفس المصدر، ص١٤٣: ١٥٠.

[3] نفس المصدر، ص ١٤٨: ١٥١.

[4] حيثيات الحكم في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة عسكرية عليا، ص٥١: ٦٣.

للمسلمين - أو إماماً لهم أو حتى أميراً عليهم قائداً لهم- أن يكونوا قد اختاروه هم؛ ليكون كذلك لا أن ينصب هو نفسه لهذا المنصب. وفرض الإمامة ـ من تلقاء نفسه ـ ثم ألزم بالبيعة. وبذلك أعطى لنفسه حقوقاً لم يفرضها الشرع.[1]

وأعلنت المحكمة العسكرية أنها أرسلت صورة استجواب المتهم الأول شكري مصطفى مع الصفحات المحتوية على فكره إلى مجمع البحوث الإسلامية، باعتباره أعلى هيئة إسلامية في مصر؛ ليدلي بدلوه، إلا أنه لم ينفذ لها ما طلبته حتى صدور الحكم في غيبة علماء المسلمين، وقد عجز مجمع البحوث عن أن يعتمد رداً على أفكار وأقوال شكري مصطفى! ومن ثم وجدت المحكمة نفسها مضطرة إلى أن تسجل ذلك في جلستها الأخيرة، وصدر حكمها أيضاً ـ لشدة أسفها ـ في غيبة رجال الأزهر، وعلماء المسلمين، ومجمع البحوث الإسلامية.[2] مما يثير العديد من علامات الاستفهام والتعجب لماذا لم يرد الأزهر على أفكار شكري مصطفى؟! وهل يعد سكوتهم موافقة منهم على تلك الأفكار؟! وأن تأيدهم لها قد يثير غضب الدولة ؟! أم أنهم رافضون لتلك الأفكار والمحكمة لم تمهلهم لإعداد الرد الشرعي عليها؟!

إن علاج مشكلات التكفير لا يكون بالسجون والمعتقلات أو الاضطهاد، فذلك لا يحل المشكلة؛ لأنه يعالج أعراضها دون البحث عن أسبابها، خصوصاً وأن العنف الناتج عنها يستند إلى نظرية وليس تلقائي أو عشوائي، إنما يكون العلاج بإعطاء الحرية للدعوة الإسلامية، وتنقل الدعاة الثقات بين الشباب في الجامعات وأماكن العمل؛ للحوار معهم وجمعهم على حكم الإسلام، ويجب القضاء على مظاهر الفساد وتفعيل العمل الإسلامي، الصحيح من قبل العلماء.[3]

جماعة التكفير ومقتل الذهبي:

دبت الخلافات داخل جماعة التكفير نتيجة تضارب الآراء والاختلاف مع شكري في أسلوب العمل وتوقيت الحركة، فانشق البعض عنها بعد أن اتضح

---

[1] نفس المصدر، ص ٦٨ : ٧٣.

[2] نفس المصدر، ص ٤٤ ـ ٤٦. وقد أخبرني بذلك أيضاً المستشار القانوني سيد أحمد السبكي عضو هيئة المحكمة العسكرية التى حكمت فى قضية الانتماء لتنظيم التكفير والهجرة القضية رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة عسكرية عليا فى أثناء زيارتي له يناير عام ٢٠٠٣ م.

[3] سالم البهنساوي "مستشار": الحكم وقضية تكفير المسلم، مرجع سابق، ص ص ٩١، ٩٢.

لهم وجود أخطاء فقهية.[1] وتوالت الانشقاقات، وكان أول انشقاق على يد **ماهر بكرى** حيث اعترض على التحالف مع أتباع صالح سرية، واعتبر أن ذلك سيعرض الجماعة لمواجهة مع الأمن وهم أضعف من أن يتحملوها، باعتبار أنهم في مرحلة الاستضعاف والانسحاب من المجتمع. وقاد الانشقاق الثاني **حسن الهلاوي** وخرج معه عدد من الأعضاء وكونوا جماعة مستقلة.[2] مما سهّل لرجال الأمن اختراق الجماعة.[3] وفي نوفمبر ١٩٧٦م قرر شكري مصطفى الوقوف في وجه الانشقاق عليه خصوصاً بعد انشقاق رفعت أبو دلال[4] وتبعه عدد آخر من الأعضاء.

فبدأت الحملة التأديبية لتأديب الخارجين عن الجماعة بالهجوم على منزلي حسن الهلاوي وأبو دلال في ١٨، ٢٢ نوفمبر١٩٧٦م، وبذلك سمح شكري مصطفى للسلطات بالتدخل في شئون الجماعة والاعتداء عليها؛ أي أنه سمح للجاهلية - حسب اعتقاده - بالهجوم عليه أثناء مرحلة الاستضعاف، فتدخل البوليس ليضع حداً لحملة تأديب المرتدين عن جماعته، ولكن تم القبض على أربعة عشر عضواً من أعضاء جماعة التكفير والهجرة.[5]

من هنا بدأت المواجهة بين الدولة وبين جماعة التكفير والهجرة، وربما استخدمت الدولة حسن الهلاوي ورفعت أبو دلال - المنشقين عن الجماعة - في جر الجماعة إلى الاصطدام بسلطة الدولة، وبالتالي منح الدولة الفرصة في القضاء عليها، خصوصاً أن مباحث أمن الدولة كانت على اتصال بالرجل الثاني في جماعته - ماهر بكري - الذي أيد التعاون بين جماعة التكفير والهجرة وبين مباحث أمن الدولة في مواجهة الجماعات الإسلامية الأخرى المخالفة لهم.[6]

زادت مهاجمة الصحف للجماعة ديسمبر عام ١٩٧٦م فطلبت الجماعة أن يتولى شوكت التوني المحامي الدفاع في قضاياها، وقدموا له مجموعة من مقالات صحفية وأخبارًا تهاجمهم، وتصفهم بأنهم جماعة إرهابية تدعوا إلى

---

[1] الأهرام، ٣ أكتوبر ١٩٧٧م، ص ٨.

[2] عادل حمودة: الخروج من الكهف، روز اليوسف، السنة ٦١، العدد ٣٠٣٥، ص٣٠.

[3] جيلز كيبل: النبي والفرعون، مرجع سابق، ص٨٦.

[4] كان أبو دلال مسئولاً عن الإعداد البدني للجماعة، وقدر عدد الذين انشقوا عن الجماعة قبله بحوالي ٦٠ عضواً. انظر الأهرام، ٣ أكتوبر ١٩٧٧م، ص ٨.

[5] جيلز كيبل :النبي والفرعون، المرجع السابق، ص٨٧.

[6] نفس المرجع والصفحة.

الفسق والفجور وإلى قلب نظام الحكم، فطلب ملخص لمبادئ الجماعة حتى يتسنى له التعرف عليها، والاستناد إليها في مرافعاته، وبالفعل ترافع عنهم أمام دائرتين لمحكمة أمن الدولة العليا في يناير من عام ١٩٧٧م، ولقد رفضتا تظلمين كان قد تقدم بهما للإفراج عن عدد من أفراد الجماعة كانوا محبوسين على ذمة إحدى القضايا، عقب القبض عليهم وإحالتهم للمحكمة بتهم الشروع في قتل شخص في المعصرة، وآخر في حلوان، وثالث في الإسكندرية، ومقاومة السلطات بالقوة، وأصدرت دائرتي محكمة أمن الدولة العليا قرارهما بالاستمرار في حبس المتهمين وعددهم ٣٠ شخصًا، وقد وصل الأمر إلى أن طلب التوني من المحكمة أن تخلي سبيلهم، أو أن تطلب من النيابة تقديم قرار اتهامهم لمحاكمتهم على وجه السرعة، ولكن الإفراج لم يتم؛ فدار نقاش بين التوني وبين أعضاء الجماعة أحس منه شعورهم باليأس من فائدة المثول أمام المحاكم، وطلبوا منه أن يكف عن التقدم بمعارضات في أمر حبسهم، وكانوا يرددون: أن هناك جهات عليا تضغط على المحكمة لترفض الإفراج عنهم. ثم تم اتهام بعض أعضاء جماعة التكفير بالاعتداء بالمطاوي على بعض الأشخاص في الهرم والمعصرة والإسكندرية، وقد نفى شوكت التوني المحامي علاقة جماعة شكري مصطفى بوقائع الاعتداء، وقال: إن أعضاء الجماعة أخبروه أن مرتكبيها ينتمون لتنظيم صالح سرية، وأن المباحث جندتهم أثناء وجودهم في السجن، واستخدمتهم بعد خروجهم ضد أفراد الجماعة.[1] مما يؤكد وجود صراع بين الجماعتين؛ ربما لأن شكري مصطفى قد ضم بعض عناصر الفنية بعد خروجهم من السجن، بل ضم طلال الأنصاري وهو في المعتقل، وأن بعض هؤلاء هم الذين انشقوا على الجماعة.

وخلال الأشهر الأولى من عام ١٩٧٧م طالب شكري مصطفى بالإفراج عن سجناء الجماعة دون جدوى؛ بينما نشرت الصحف صور سيئة عنها، فأراد أن يحسن الصورة بإرسال عدة بيانات إلى الصحف، وحاول تسليم بيانات أخرى لمراسلي الإذاعة والتليفزيون، وحاول إصدار كتابه: الخلافة، باعتبار أن جماعته قد دخلت مرحلة البلاغ إلا أن أي من ذلك لم يتم، فتهددت مصداقيته

---

[1] الأهرام، ١٩٧٧/١٠/١١، ص٨. و ذكر التوني أنه لما اطلع على أفكار الجماعة وجد أنها تشابه مبادئ فرق المسلمين التى وجدت فى صدر الإسلام.

داخل جماعته، وكان التوني قد أقام دعوى قضائية مباشرة ضد بعض الصحف، وضد الدكتور محمد حسين الذهبي، ويوسف مكاوي لما نشرته تلك الصحف على لسانيهما من هجوم على جماعة التكفير ومعتقداتها، وفى شهر يونيو ١٩٧٧م أعلن أمام المحكمة تنازله عن مخاصمة الدكتور الذهبي ويوسف مكاوي، فاستنكر أعضاء الجماعة ذلك التنازل، وطلبوا منه عنوان الدكتور الذهبي فلم يخبرهم، وأعلن عدم معرفته به.[1]

هنا قرر شكري مصطفى إجبار الدولة على الرضوخ لمطالبه، فقام بعض أعضاء جماعة التكفير بالتنكر في ثياب البوليس في مساء يوم ٣ يوليو ١٩٧٧م واختطاف الدكتور محمد حسين الذهبي[2] وزير الأوقاف، وفي الصباح التالي أصدروا بياناً أعلنوا فيه مسئوليتهم عن الاختطاف وقدموا فيه مطالبهم.[3]

وعقب وقوع حادث الاختطاف وجه محمد شوكت التوني - محامي الجماعة- نداءً إلى أفراد الجماعة طالبهم بتحكيم أوامر الله عز وجل، والاحتكام إلى العقل، وعدم ارتكاب ما يخالف القانون، وطمأنهم إلى أن أمر مسجوني الجماعة سيحل بالطريق القانوني المشروع.[4] وقد عرض اللواء محمد عبد العليم مخلوف ـ المدعي العسكري ـ بيان جماعة التكفير والهجرة حيث تضمن:.

● الإفراج الفوري عن المعتقلين والمسجونين المذكورة أسماؤهم وفي مقدمتهم: أبو سليمان طلال عبد المنعم الأنصاري،[5] وإصدار قرار بالعفو عمن صدرت ضدهم أحكام.

---

[1] الأهرام، ١٩٧٧/٧/٥، ص٧، وكان شوكت التوني المحامي هو الواسطة بين وزارة الداخلية وبين الجماعة، عن طريق تليفون خاص يحتفظ به.

[2] الدكتور محمد حسين الذهبي؛ من مواليد محافظة الجيزة ١٩١٤م، حصل على الشهادة العالمية من كلية الشريعة عام ١٩٤٠م، وحصل على الدكتوراه في التفسير والحديث عام ١٩٤٤م، أعير أستاذ للتفسير والحديث في جامعة الكويت عام ١٩٦٨م، ثم عين أستاذاً بكلية أصول الدين عام ١٩٧١م، وفي يناير ١٩٧٢م عين أميناً مساعداً لمجمع البحوث الإسلامية، وفي سبتمبر ١٩٧٣م عين عميداً لكلية أصول الدين، وفي عام ١٩٧٤م أصبح اميناً عاماً لمجمع البحوث الإسلامية، وفي العاشر من إبريل ١٩٧٥م، عين وزيراً للأوقاف وشئون الأزهر حتى نوفمبر ١٩٧٦م انظر جريدة الأهرام ٤ / ٧ / ١٩٧٧ ص٧.

[3] جيلز كيبل، المرجع السابق، ص٨٨.

[4] انظر نص البيان في الأهرام ٤ / ٧ / ١٩٧٧، ص٥.

[5] طلال عبد المنعم الأنصاري؛ كان محكوماً عليه بالإعدام في قضية الفنية العسكرية، وخفف الحكم الصادر ضده إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.. راجع قضية الفنية العسكرية.

•تسليم الجماعة كتعويض مدني مبلغ مائتي ألف جنيه مصري بنكنوت، وحذّر من أن تكون النقود معلمة أو جديدة مسلسلة.

•اعتذار كل من جريدة الأخبار، والأهرام، والجمهورية، ومجلة آخر ساعة، وأكتوبر، ومجلة الأزهر، عما نشروه من أكاذيب على أن تكون الاعتذارات في الصفحات الأولى.

•السماح بنشر كتاب شكري مصطفى والمسمى بـ "الخلافة".

•تشكيل لجنة منصفة لمحاسبة نيابة أمن الدولة، ومباحث أمن الدولة، ونيابة المنصورة.

•يذاع البيان في نشرة الساعة الثامنة والنصف مساء الأحد ٣ / ٧ بالبرنامج العام، وينشر البيان بنصه في الصحف المصرية الثلاث الأخبار، الأهرام، الجمهورية يوم الاثنين ٧/٤ وفي كل من جريدة البعث السورية، والنهار اللبنانية، وجرائد سعودية، وكويتية، وأردنية، وسودانية، وتركية، وإيرانية، وجريدة نيويورك تايمز الأمريكية، ولوموند الفرنسية، والصنداي تايمز، والجارديان البريطانيتان كل بلغته.

•وحذّرمن أنه في حالة الإحساس بالبحث عن الرهينة، أو تتبع الذين يقومون بالمهام المكلفين بها من الجماعة خاصة حاملي الرسالة، أو محاولة تعقب الجماعة في أمر المال، أو في حالة المماطلة أو التلاعب أو التأخر في تنفيذ المطالب في مواعيدها المحددة، فسيقومون بقتل الرهينة.[1]

وقد أثار بيان شكري مصطفى ردود فعل رافضة، حيث أن البيان فيه تنديد بنظام حكم السادات باعتباره لا يقوم على أحكام الإسلام.[2] وذكرت المحكمة أن البيان ضبط مع المتهم محمد جمال السيد برئاسة مجلس الوزراء بعد ساعات قليلة من الخطف، واشتمل على اعتراف بالخطف، ووعيد بالقتل، وتهديد بابتزاز أموال الحكومة، وإكراه لسلطات الدولة.[3] وذلك ينافي أخلاق الإسلام.

---

[1] الأهرام ١٢ / ١٠ / ١٩٧٧، ص ٩، وانظر أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧م أمن دولة عسكرية عليا، ص ص ٢٩، ٣٠.

[2] محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، المرجع السابق، ص٢٥٠.

[3] أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧م أمن دولة عسكرية عليا، ص١٢٥.

ويبدو أن الشكوك حول البيان قد انتشرت؛ لدرجة أن أعلن النائب الوفدي علوي حافظ أن البيانات الرسمية التي صدرت ضد جماعة التكفير والهجرة بخصوص مقتل الشيخ الذهبي يشم فيها رجل الشارع البسيط رائحة الكذب.[١] كما اعتبر بعض الباحثين أن البيان به نقاط غير واقعية ودللوا على ذلك بما جاء فيه من تشكيل لجنة من الخبراء للتحقيق في نشاطات مكتب النائب العام في محكمة أمن الدولة، والمباحث العامة، ومكتب النيابة في المنصورة، مما يشير إلى القصور في إدراك شكري مصطفى للفهم الصحيح والفعال لأجهزة الدولة.[٢]

ويلاحظ في البيان أن كاتبه اشترط أن ينشر البيان في الصحف المصرية اليومية الثلاث، وأصر أيضاً على أن ينشر في الجرائد العربية، والأجنبية كل بلغته. فإذا كان بمقدور الدولة أن تنشره في صحفها القومية اليومية الثلاث فليس في مقدورها أن تفرض على الصحف خارج مصر في الدول العربية والإسلامية والأجنبية نشره، مما يعني أن هذا الشرط تعجيزي، وكاتبه شخصية غائبة عن مبادئ العمل السياسي.

خلطت الأهرام بين جماعتي الفنية العسكرية، والتكفير والهجرة، وقالت: إن أبرز عمليات التكفير والهجرة حادث الفنية العسكرية ١٩٧٤[٣] لأن القائمة التي تضم أسماء أعضاء جماعة شكري مصطفى الذين يطلبون الإفراج ضمت بعض المحكوم عليهم في قضية الفنية العسكرية التابعة لتنظيم صالح سرية.[٤]

لكن لماذا الشيخ الذهبي؟! وهل هناك دوافع شخصية وراء جريمة اختطافه؟[٥] لقد أوضحت المحكمة في حيثيات حكمها أن جماعة التكفير والهجرة خطفت الشيخ الدكتور محمد حسين الذهبي إظهاراً لقوتها وبأسها وترويعاً للحكومة وللناس.[٦] وبررت الجماعة اختطاف الدكتور الذهبي بأنه رداً على موقفه من أفكار الجماعة.[٧] وتسآئلت جريدة الأهرام ربما كان كتاب

---

[١] علوي حافظ: يوم في السجن مع قيادات التكفير والهجرة، الوفد، العدد ١١، بتاريخ ١٩٧٧/٦/٩م، ص٥.
[٢] جيلز كيبل "النبي والفرعون" المرجع السابق، ص٨٩.
[٣] الأهرام ٤ / ٧ / ١٩٧٧م، ص٧.
[٤] الأهرام ٥ / ٧ / ١٩٧٧م، ص٩.
[٥] كما ذكر الدكتور محمد محمد حسين الذهبي؛ ابن الدكتور الذهبي في الأهرام ٤ / ٧ / ١٩٧٧م، ص٥.
[٦] حيثيات الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧م أمن دولة عسكرية عليا، ص ١٢٦.
[٧] الأهرام ٤ / ٧ / ١٩٧٧م، ص١.

الدكتور الذهبي "الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم .. دوافعها ودفعها " هو السبب في اختطافه[1] إلا أنها عادت وأعلنت أن كتاب "قبس من هدي الإسلام" الذي أعده أعضاء المكتب الفني لنشر الدعوة الإسلامية بوزارة الأوقاف هو السبب في الاختطاف، حيث تحدث الكتاب عن وجوب إجراء أحكام الإسلام على كل من نطق بالشهادتين، وليس لأحد أن يبحث في مدى صدق شهادته، وأن مرتكب الكبائر ليس بكافر، ورفض الكتاب الدعوة لانعزال المجتمع، كما أوضح أن الجاهل معزور بجهله، أما من لم يبلغه حكم الله في قضية من القضايا فأخذ بغيره جاهلاً حكم الله غير مدرك فليس بكافر ولا فاسق، وعلينا ـ نحن العلماء ـ أن نبين له حكم الله وأن نبلغه إليه وأن نعرفه به فإن أصر على ما عنده بعد بلوغه الأمر إليه وبيان الحق في وضوح لا شبهة فيه فهذا هو الكافر الخارج عن دين الإسلام".[2]

ونسبت الأهرام إلى الشيخ الذهبي أنه كتب مقدمة الكتاب السابق ذِكْرُهُ مما كان سبباً في اختطافه، لكن المقدمة المذكورة قال فيها الذهبي عن شباب الجماعة "أغلب الظن أن هذه الجماعة ليست إلا فئة من الشباب ينشد التدين في أسمى صوره، وأبعدها عن مظاهر فساد الخلق وانحراف السلوك". وقد علق محرر روزاليوسف على ذلك بأن "الرجل لم يهاجم الجماعة أو يسفه أفكارهم حتى تتطوع الصحف اليومية في تقاريرها الأولى عن الحادث وتقول أنهم "خطفوا " الدكتور الذهبي؛ لأنه يهاجمهم فها هي كلمات الرجل التي وفعها باسمه تنفي بل على العكس، تثبت أنهم شباب ينشد التدين في أسمى صوره، ويدعوا كل الوعاظ وأئمة المساجد إلى دراسة أفكارهم ومبادئهم، فهل تطمع الجماعة في أكثر من ذلك".[3]

وأكد الدكتور محمد أحمد قاسم أن آراء الذهبي عبرت عن موقف الإسلام، ولا يمكن أن تكون سبباً لاختطافه، فقد أعلن الذهبي أن تطبيق الشريعة الإسلامية هو الحل للمشاكل الاجتماعية بكل أبعادها، ولابد من إعداد جيل من القضاة على أساس القانون الإسلامي، وتهيئة الواقع الاجتماعي لتقبل هذا التطبيق، وطالب بتنقية الفكر الإسلامي من الخرافات والضلالات، وطالب

---

[1] الأهرام ٦ / ٧ / ١٩٧٧م، ص٧.

[2] الأهرام ٢٢ / ٧ / ١٩٧٧م، ص١١.

[3] روزاليوسف، العدد ٥٦١، ٢٤ رجب ١٣٩٧، ١١ يوليو١٩٧٧م، ص٧.

بأن يكون للمسجد دور آخر غير مجرد كونه مكاناً لأداء الصلاة، ولابد أن يؤدي رسالة اجتماعية وتربوية، والإمام لابد أن يكون على مستوى القيام بهذه الرسالة،[1] لكن هيكل أوضح أن الذهبي أصدر فتوى تدين أفكارهم، وذلك جعله في عيونهم خائناً مرتداً ينبغي أن يحاسب،[2] فاعتبروه مسئولاً عن الصورة السلبية التي نشرت للجماعة؛ لأنه نسب أفكارهم للخوارج.[3]

وقد أوضحت المحكمة أن الجماعة اتهمت الدكتور الذهبي بأنه قد اتهمها بالفسق والضلال والعمالة لجهات أجنبية، وقامت وزارة الأوقاف في عهده بالاشتراك مع رجال الأزهر بوضع كتاب ضد الجماعة وزعت منه ٢٠٠ألف نسخة ـ وسماهم رجال لأزهر بالخوارج ـ وطالب بعضهم على صفحات مجلة الأزهر بوجوب قتالهم.[4] وكان رأي شكري مصطفى في الشيخ الذهبي في رده على المحكمة "هو عندي كافر؛ لأنه يعمل في هيئة الأوقاف، وكان وزيراً لها، ومديراً للإشراف على مساجد الضرار، وقد أقسم اليمين على الحكم بغير ما أنزل الله في قسم الوزراء، وهذا لا يعتبر جهلاً منه، ولبعد الدولة والمجتمع عن الإسلام".[5] وتلك أفكار وتصورات خاطئة

أعلنت جريدة الأهرام أن رئيس جماعة الاختطاف هو نقيب الشرطة أحمد طارق عبد العليم "المفصول" وأنه هو الذي قام بمداهمة منزل الدكتور الذهبي مرتدياً ملابس ضابط شرطة.[6] وذلك يلقي بالشك حول الدور الذي لعبه في إخراج شكري مصطفى وجماعته من عزلتهم للمواجهة مع الدولة، كما أنه يشير بأصابع الاتهام من ناحية أخرى إلى الدولة التي ربما أرادت التخلص من الذهبي بسبب فتحه لملفات الفساد داخل وزارة الأوقاف، وتورط بعض رجال

---

[1] محمد أحمد قاسم "دكتور": بعض آراء الدكتور الذهبي في جماعة التكفير والهجرة، الأهرام، ١٩٧٧/٧/٥، ص٧. وكان الدكتور الذهبي يهتم بتطبيق الشريعة، فقد قدم بحثاً لمؤتمر الفقه الإسلامي الذي نظمته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، أوضح فيه أثر تطبيق الشريعة الإسلامية على استقرار المجتمع وتقدمه. انظر الأهرام ٦ / ٧ / ١٩٧٧م، ص٧.

[2] محمد حسنين هيكل "خريف الغضب" المرجع السابق، ص٢٥٠.

[3] جيلز كيبل "النبي والفرعون" المرجع السابق، ص٩٢.

[4] أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧م أمن دولة عسكرية عليا، ص٤٢. واستندت الجماعة إلى جريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٧٥/٥/٣١م، وسلسلة الإمام برقم ١٢، ومجلة الأزهر عدد فبراير ١٩٧٢م.

[5] أقوال شكري مصطفى في الجلسة الرابعة للتحقيق في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧م أمن دولة عسكرية عليا، انظر أيضاً أسباب الحكم في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٧٧م أمن دولة عسكرية عليا، ص١٣١.

[6] جريدة الأهرام ٧ / ٧ / ١٩٧٧م، ص٦. وكان أحمد طارق عبد العليم يعمل ضابطاً بمديرية بني سويف، وفي مارس ١٩٧٧م وأنهى المجلس الأعلى للشرطة خدمته وأحاله إلى المعاش؛ لارتباطه بعدد من الأشخاص الذين ينتمون إلى تنظيمات غير شرعية، انظر الأهرام نفس المصدر والصفحة.

الحكم فيه. وقد حاول علماء الأزهر إقناع المختطفين بالإفراج عن الشيخ الذهبي، فأصدروا بياناً حاولوا فيه إثناء الجماعة عن قتل الذهبي.[١]

اهتمت وزارة الداخلية بالحادث، فبادرت بإصدار نداء أذيع بوسائل الإعلام تناشد فيه الجماعة بالحفاظ على حياة الشيخ المخطوف، وأنشأت قنوات للاتصال بالجماعة عن طريق شوكت التوني الذي وجه إليهم نداءً نشرته الصحف، وكان من نتيجة المفاوضات أن أفرجت وزارة الداخلية عن ثلاثة متهمين من أفراد الجماعة المقبوض عليهم ليتولوا عملية التفاوض، وحمَّلتهم رسالة لقيادتهم أبدت فيها استعداد الدولة للإفراج عن المحبوسين - بعد موافقة النيابة - مقابل إخلاء سبيل الدكتور الذهبي، وأعقب الإفراج أن تلقت وزارة الداخلية مكالمة تليفونية من أحد أفراد الجماعة تتضمن مد أجل تنفيذ الإنذار بقتل الدكتور الذهبي مدة خمس ساعات حتى الخامسة بعد ظهر يوم الاثنين ١٩٧٧/٧/٤م. وأصرت جماعة التكفير على إجابة طلباتها بأكملها وخاصة الفدية[٢] واقترح التوني على المسئولين بوزارة الداخلية أن يتم تنفيذ عملية الإفراج في حالة الاستجابة للمطالب بعد أن يتأكد المسؤلون من سلامة الدكتور الذهبي، وأبدى استعداده لأن يتم تسليم الدكتور الذهبي للسلطات في منزله شخصياً إذا لزم الأمر.[٣]

لكن الحكومة رفضت تنفيذ بقية مطالب الجماعة، وربما غياب السادات في زيارة للمغرب أثناء حادثة اختطاف الذهبي[٤] كان وراء رفض السياسيين في مصر التعامل مع الجماعة، فقام ضابط الشرطة المفصول أحمد طارق عبد العليم بإطلاق طلقة واحدة من طبنجة طراز والتر عيار ٧,٦٥ مللي على عين الدكتور الذهبي وهو نائم على سرير تحت تأثير عقار منوم في الشقة التي كان محبوساً فيها، وأدت الطلقة وما نتج عنها إلى الوفاة.[٥]

---

[١] انظر نص البيان في جريدة الأهرام ١٩٧٧/٧/٦م ص ٧.

[٢] أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧م أمن دولة عسكرية عليا، ص٣٠. كان يتصل بأعضاء الجماعة من خلال رقم يحتفظ به باعتباره محاميهم، وقد أوضح شوكت التونى أن علاقته بجماعة التكفير والهجرة علاقة محام بموكليه، وقد حلف اليمين متحفظاً ألا يبوح بما يعتبره ماساً بسرية أعمال مهنته كمحام. انظر الأهرام ١٩٧٧/١٠/١١، ص٨.

[٣] الأهرام ٥ / ٧ / ١٩٧٧م، ص٧.

[٤] جيلز كيبل: النبي والفرعون، المرجع السابق، ص٨٩.

[٥] أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧م أمن دولة عسكرية عليا، ص٣١.

وفور عودته من مهمة رسمية في ألمانيا الغربية، وضع حسن أبو باشا خطة بحث شاملة لضبط العناصر الضالعة في التخطيط والتنفيذ، فتم اكتشاف مخابئ جميع العناصر الهاربة، وخلال ٧٢ ساعة كان قد تم ضبط جميع الأدلة التي تدين جماعة التكفير من حيث التخطيط والتنفيذ بجانب السلاح المستعمل في الحادث.[1] قرر السادات تقديم المتهمين إلى محاكمة عسكرية،[2] فأصدر فور وصوله إلى مصر قرارا بتشكيل محكمة عسكرية عليا ثورية لمحاكمة مرتكبي جريمة اختطاف وقتل الدكتور محمد حسين الذهبي.[3]

وقد أثار تكليف محكمة عسكرية بالنظر في القضية رغم عدم انتساب أحد المتهمين للقوات المسلحة جدلاً واسعاً، وفيه إضرار لهيئات حاولت التصدي للجماعة؛ مثل هيئة العلماء، وتولى المدعي العسكري عرض وجهة النظر الرسمية في شكري وجماعته للصحف، ولم يسمح لشيخ الأزهر بالإدلاء بشهادته أمام المحكمة.[4] وقد أوضح اللواء مخلوف أن "إحالة القضية للقضاء العسكري بسبب فترة العطلة السنوية للمحاكم، والتي تنتهي في أغسطس، ولأهمية هذه القضية الخطيرة التي هزت الرأي العام فكان لابد وأن تنجز بسرعة."[5]

اعتبر شكري مصطفى أن قتل الذهبي كان نتيجة لاستمرار المظالم والشعور باليأس من الإنصاف، وللإحساس بضرورة عمل شيء ما ولو على

---

[1] مذكرات حسن أبو باشا: المصدر السابق، ص٨٧.

[2] جيلز كيبل: النبي والفرعون، المرجع السابق، ص٨٩.

[3] جريدة الأهرام ١٩٧٧/٧/٧م، ص١. اعتمد السادات على القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨م بشأن حالة الطوارئ، وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧م بإعلان حالة الطوارئ، وصدر القرار في ١٩٧٧/٧/٧م، وتم إحالة القضية رقم ٢٠٥ حصر أمن دولة عليا لعام ١٩٧٧م الخاصة بخطف ومقتل الدكتور محمد حسين الذهبي وما ارتبط بها من جرائم إلى القضاء العسكري.

[4] فقد طلب الدكتور عبد الله رشوان محامي شكري مصطفى في بيان علني من المحكمة لاستدعاء الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر للشهادة في القضية ورفضت المحكمة. ومصدري فى ذلك تسجيلات صوتية حصلت عليها . بفضل الله . للدكتور عبد الله رشوان أثناء مرافعاته في قضية اغتيال الذهبي، للقضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧م أمن دولة عسكرية عليا، الباحث.

[5] الأهرام١٩٧٧/٧/١٣م، ويلاحظ أن المحاكمة مضت في سرعة البرق، فقد قتل الذهبي في ١٩٧٧/٧/٤م، وبعد أن تم القبض على المتهمين حولت القضية من محكمة أمن الدولة العليا إلى القضاء العسكري في ١٩٧٧/٧/١٣م، وانتهت القضية وصدر الحكم النهائي فيها يوم ١٩٧٧/٧/٢٧م، أي بعد ١٤ يوماً من بدايتها بالرغم من وجود مئات المتهمين. انظر القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧م أمن دولة عسكرية عليا.

سبيل التضحية بغرض إظهار الحق وفتح الباب الذي أغلقه ظلم رجال الأمن والإعلام والقضاء.[1]

ورغم اعتقاد شكري مصطفى أن الذهبي يستحق القتل نظرياً، إلا أنه أعلن براءته من قتله، ودلل على براءته بأن أحد شهود الإثبات من وكالة اليونايتديرس اعترف بأنه كان يعلم من قبل المباحث أن أحداً سيأتي يحمل بياناً وسيقبض عليه، مما يدل على أن المباحث يعلمون مسبقاً على الأقل قبلها بيومين بالحادث، وبالتالي يسقط الدليل على أن الجماعة هي المختطفة. كما أن الاتهام في حادثة القتل ذكر أن الجماعة قد قتلته في شقة الهرم بداخل الشقة، وبينت الأدلة عكس ذلك فقد أثبت المستشار إبراهيم القليوبي أن هناك بقعتين من الدماء في مدخل الشقة، يحتمل أن يكون دليلاً على أن القتيل قتل بالخارج وأدخل، مع أن البقعتين لم تحللا ولم تقيد بخصوصها محضر، ورغم أن ضباط المباحث قد تبينوها في حينها.[2]

قدم النائب محمد عبد الشافي سؤلاً عاجلا إلى ممدوح سالم رئيس الوزراء حول الاعتداء الآثم على الدكتور الذهبي، والأسباب التي أدت إلى ضعف الحراسة الليلية في المناطق السكنية، وخطة الوزارة لمنع تكرار مثل هذا الحادث.[3] ووجه النائب علوي حافظ في استجوابه لوزير الداخلية نبوي إسماعيل "اتهام جهاز الأمن بالانشغال بالأمن السياسي وإغفال أمن الشعب."[4] وفي رده على استجواب علوي حافظ أعلن اللواء نبوي إسماعيل: أن الجماعات الإسلامية بخير، وأن القضية قضية تنظيم إرهابي تم إحباطه والتصدي له.[5]

تميزت تعليقات أغلب العلماء الرسميين على أفكار جماعة شكري مصطفى بالإدانة والسطحية الشديدة، وعدم الدراسة العميقة، ورفض بعضهم الشهادة. فبالرغم من رفض الشيخ محمد متولي الشعراوي الشهادة في قضية

---

[1] أسباب الحكم فى القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧م أمن دولة عسكرية عليا، ص ١٣٢.
[2] رفعت سيد أحمد، المرجع السابق، ص ٧٣ - ٧٤.
[3] الأهرام، ١٩٧٧/٧/٦م، ص٧.
[4] جريدة الوفد، عدد ٢١١، بتاريخ ٩ نوفمبر١٩٧٨م، ص ٥.
[5] الأهرام ١٩٧٧/٧/٨م.

الانتماء لجماعة شكري مصطفى.[1] إلا أنه انتقد فساد جماعة التكفير والهجرة، وادعى أن الفتيات في الجماعة على قدر ضئيل من الجمال، وأنهن ذهبن ليحصلن على قدر من الحنان الذي يفتقدنه، وأن أفكار الجماعة تشبه أفكار الجماعات الإلحادية.[2] مما شكل إساءة بالغة للجماعة، حتى أن الكاتب الصحفي أحمد بهجت انتقد أسلوبه في التصدي لأفكارها.[3] وهاجم الدكتور عبد المنعم النمر - وكيل الوزارة لشئون المعاهد الأزهرية- الجماعة واعتبر الأفكار التي اعتنقتها دخيلة على الإسلام؛ لأنهم ينادون بإقامة الخلافة في البلاد الإسلامية رغم أنه في هذا الوقت أمر مستحيل.[4]

واتهمت النيابة جماعة شكري مصطفى بأنها قد شكلت بداخلها مجموعة من اللجان للنظر في شئون الجماعة، بما يمثل دولة داخل الدولة، كما شكلت وحدة لرد اعتداءات المنشقين عليها، وللتدريب على مختلف أنواع الأسلحة، وأكدت النيابة أن الجماعة كانت ترمى لقلب نظام الدولة الأساسي الاجتماعي، وانقلبت الهجرة موردا لجمع المال للجماعة؛ لتستعين به على تحقيق أغراضها المؤثمة، بدليل أن أميرها ذاته "أبو سعد" لم يهاجر، وأن تحريم التعليم كان لنشر الجهل.[5] فقام الدفاع بالرد على ما أثارته النيابة من نقاط، مؤكدا عدم تأثيم قيام الجماعة، وعدم مخالفتها للقانون، وشرح أدلته بإسهاب، فزواج البالغات الصغار حلال، وأن الصلاة في المساجد ما هي إلا سنة مستحبة، وأن الأسماء التي قالت النيابة أنها أسماء حركية ما هي إلا كنية للتأسي برسول الله ﷺ وفيما يختص بالمتهمات فقد أكد الدفاع أن كل ما يمكن نسبته إليهن هو طاعتهن لأزواجهن وأهليهن وهي الطاعة التي أمرهن الله بها.[6]

---

[1] قال المستشار القانوني سيد السبكي عضو المحكمة العسكرية العليا التي كانت تنظر القضية رقم ٧ لسنة ١٩٧٧م أمن دولة عسكرية عليا: وأرسلت إلي الشيخ الشعراوي ليشهد في القضية فقال: "استأذنوا لي حزب مصر أولاً لكي أشهد" وكان الشعراوي وقتها وزيراً للأوقاف، ومن أمثلة الذين رفضوا الشهادة الدكتور عبد العزيز كامل، حيث رفض الشهادة وقال: "من يحميني أنا عايز آكل عيش" أخبرني بذلك المستشار القانوني سيد السبكي، كان ذلك في لقاء مع الأستاذ سيد السبكي في مكتبه بمدينة نصر في ٢١ / ١ / ٢٠٠٣. وجدير بالذكر أن الشيخ عبد العزيز كامل كان عضواً بالإخوان المسلمين حتى قيام الثورة ثم انفصل عنها.

[2] الأهرام، ١٣ / ٧ / ١٩٧٧م، ص٣.

[3] الأهرام، ١٥ / ٧ / ١٩٧٧م، ص٢.

[4] نفس المصدر، ص١١.

[5] أسباب الحكم فى القضية رقم ٧ لسنة ١٩٧٧م أمن دولة عسكرية عليا، ص٤١.

[6] نفس المصدر، ص ص ٤٢,٤٣.

كان موقف المحكمة متشدداً في قضية مقتل الذهبي، فرفضت المحكمة استدعاء العلماء، وأعلن اللواء مخلوف - المدعى العام العسكري- انتهاء التحقيقات، وهنأ نفسه على إنجازه للمهمة.[1] وحكمت المحكمة بإعدام كل من شكري أحمد مصطفى، وماهر عبد العزيز بكرى، وأنور مأمون صقر، وأحمد طارق عبد العليم، ومصطفى عبد المقصود غازي.[2] وقد أعدم شكري ورفاقه الأربعة يوم ١٦ مارس ١٩٧٨م.[3] على العكس من ذلك كان موقف المحكمة في قضية الانتماء لجماعة التكفير والهجرة هادئاً، حيث أفرجت المحكمة عن أغلب المتهمين، وأصدرت قرارًا بالإفراج عن جميع المتهمات وعددهن ٢٢ سيدة وذلك يوم ٢٩ /١٠ /١٩٧٧م[4] مما أدى إلى اعتراض رئيس الجمهورية، ففي بداية جلسة ١٩٧٧/١١/١٢م للدائرة الثانية للمحكمة العسكرية العليا في قضية الانتماء إلى جماعة التكفير والهجرة أعلن ممثل النيابة العسكرية العقيد محمد عبد المنعم حسن وصول اعتراض من السيد رئيس الجمهورية على قرار الإفراج عن المتهمين في قضية الانتماء إلى جماعة التكفير والهجرة، وقدم الاعتراض للمحكمة العسكرية، فقررت تكليف النيابة العسكرية بإحالة الاعتراض إلى دائرة أخرى مع استمرار السير في إجراءات الدعوى.[5]

الخلاصة:

لقد طور شكري مصطفى أفكار سيد قطب واتجه بها نحو التكفير، وكان شديد العداء للإخوان المسلمين، واعتبر أن جماعته هي الجماعة الوحيدة التي على الحق وما عداها باطل، وهناك معيار وضعه لصلاح أو فساد الجماعات ألا وهو التمكين، ولأن كل الجماعات لم يمكن لها فكل الجماعات فاسدة - حسب اعتقاده - وبذلك المعيار حكم شكري مصطفى على فساد جماعته التي لم تمكن و لم تحكم. وعلاج التكفير يكون بالدعوة والحوار

---

[1] جيلز كيبل: النبي والفرعون، مرجع سابق، ص ص ٩٠، ٩١، وانظر الأهرام ١٩٧٧/٧/٢٧، ص٩.

[2] أسباب الحكم فى القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧م أمن دولة عسكرية عليا، ص٢٥٣.

[3] جاء التصديق على الحكم النهائي بعد رفض الالتماس الذي تقدم به المتهمون، ثم تم تنفيذ حكم الإعدام. انظر المصدر السابق، ص ٢٢٤، ٢٢٧.

[4] القضية رقم ٧ لسنة ١٩٧٧م أمن دولة عسكرية عليا.

[5] الأهرام، ١٩٧٨/١/١٣م، ص ٨.

ثالثاً: جماعة الجهاد:

يعد الوجه البحري العقل المفكر لكل الحركات الإسلامية تقريباً، فطوال تاريخ مصر الحديث كان مركز النشاط الفكري والسياسي ومحور اهتمام الحكومات، بينما كان الصعيد مهملاً ويعيش حالة من العزلة والانغلاق، وقد أدى ذلك إلى أن يكون السبق دائماً للوجه البحري في البروز على ساحة الأحداث.[1] ولكن سبعينات القرن العشرين شهدت بروز جماعات عنف تميل إلى فكرة الجهاد خاصة في الصعيد، واتخذت الطابع الصدامي بقيامها بأعمال الاعتداء على الحفلات الجامعية، واستخدمت العنف كوسيلة لتغيير السلوك الاجتماعي الذي تراه منافياً للإسلام.[2] ومن ثم أصبح الصعيد في بؤرة اهتمام الحكومات.[3]

ويعتبر تنظيم الجهاد امتداداً لتنظيمات الجهاد، ففي عام ١٩٦٦م أنشأ عدد من الشباب منهم الدكتور أيمن الظواهري، وحسن الهلاوي، وعلوي مصطفى تنظيماً مسلحاً، ومع حلول عام ١٩٦٨م أصبح للتنظيم كياناً متميزاً فكرياً وكبيرا عددياً، وبدأت عناصر التنظيم في جمع السلاح والتدريب عليه في منطقة المقطم.[4] وفي عام ١٩٧٣م أنشأ علوي مصطفى تنظيماً جديداً سمي "تنظيم الجهاد" ودخل في حرب مع اليهود على حدود القناة أثناء حرب أكتوبر١٩٧٣م، وتمكن علوي مصطفى لأول مرة في تاريخ تنظيم الجهاد من اختراق القوات المسلحة المصرية، وتجنيد عدد من رجالها، وهو ما شكل نقلة نوعية أخرى في أداء التنظيم ورؤيته على السواء، وكان عصام القمري أهم الضباط الذين نجح في تجنيدهم.[5] والذي أنشأ بدوره عددا من الخلايا داخل القوات المسلحة.[1] ربما استعداداً للانقلاب على السلطة

---

[1] صالح الورداني: الحركة الإسلامية، مرجع سابق، ص١١٢.

[2] الحالة الدينية في مصر، ١٩٩٥م، مرجع سابق، ص ١٨٤.

[3] فى زيارة إلى المنيا عام ٢٠٠٤م أخبرني بعض أهل الصعيد أن أحداث العنف فى الصعيد هي السبب الرئيسي فى اهتمام الحكومات بهم، حيث تم رصف بعض الطرق، وإنارة القرى، وتوصيل المياه والمرافق إليها، وانتشر رجال الشرطة فى الطرقات فانتشر الأمن، والعجيب فى الأمر أنهم وجهوا الشكر للجماعات الإسلامية !!.

[4] ممدوح الشيخ: الجماعات الإسلامية الأصولية في مصر.. النشأة .. الصدام .. التحول، انظر http://mamdouhalshikh.friendsofdemocracy.net/default.asp?item=١٧٧١٢٩

[5] رفعت سيد أحمد "دكتور": النبي المسلح .. الرافضون، ص١٩. والذي أصبح فيما بعد من أبرز وأخطر عناصر جماعة الجهاد الإسلامي، كان عصام القمرى يعمل ضابطاً بالقوات

وبعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي عرفت باسم " قضية الفنية العسكرية" وتفرق تنظيم سرية، وأصبح هناك غابة من التنظيمات الجهادية المتفرقة أهمها "جناح الإسكندرية" بقيادة محمد ياسر، وجناح الجيزة بقيادة حسن الهلاوي الذي استطاع الهرب من السجن.[٢] وكانت قيادة تنظيم صالح سرية قد آلت إلى أحمد صالح عامر بعد الحكم ببراءته، وتركز نشاطه في البحيرة وبورسعيد والقاهرة، وكون تنظيمه من طلبة الجامعات والمعاهد العليا، ثم ضم القيادات التي أفرج عنها ومنهم؛ محمد ياسر، وسعد مصطفى، وصلاح فهمي، ومحمد السيد، ومحمد إسماعيل، وغيرهم بينما انضم آخرون إلى جماعة شكري مصطفى.[٣]

وذكر محمد شريف إبراهيم أن "جميع المتهمين المفرج عنهم في حادث الفنية العسكرية أصبحوا أعضاء في تنظيم الجهاد، ما عدا المنضمين منهم لجماعة التكفير والهجرة".[٤] ولم يُكتشف أمر تنظيم صالح عامر إلا في ١٦ أغسطس ١٩٧٧م فتم القبض على ٤٢ متهماً على رأسهم أحمد صالح عامر، وحسن الهلاوي، ومحمد شريف إبراهيم، ومن تنظيم الفنية العسكرية؛ محمد السيد محمد إسماعيل، ومحمد ياسر، وصلاح الدين فهمي، ويسري السيد، ورمضان فراج، ومحمد عيسى، ومحمود عبد الله، ومحمد عباس السروجي، وآخرون.[٥] وكانت التهمة الموجهة إليهم أنهم اشتركوا في اتفاق جنائي

المسلحة، وكان أسطورة المدرعات في حرب ١٩٧٣م؛ لأنه دمر الكثير من الدبابات الإسرائيلية، واتسمت تصرفاته بالذكاء والدهاء، والذي اشترك في أحداث عام ١٩٨١م والذي قتل أثناء محاولته الهرب من السجن عام ١٩٨٨م مع اثنين من زملائه أعضاء الجهاد. انظر مذكرات اللواء فؤاد علام، روزاليوسف، العدد ٣٤٩٨، ٢٦/٦/١٩٩٥م، ص٢٦.

[١] حمادة إمام: تنظيم الجهاد ولد من رحم الثغرة، جريدة العربي، العدد ٩٨٠، بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٠٥م.

http://www.al-araby.com/articles/٩٨٠/٠٥١٠٠٨-٩٨٠-fct١١.htm

[٢] صالح الورداني: مرجع سابق، ص١١٢.

[٣] عبد العظيم رمضان: جماعات التكفير، مرجع سابق، ص ص ٦٣: ٦٤. أحمد صالح عامر؛ مهندس حصل على بكالوريوس الهندسة من جامعة المنصورة، نفس المرجع.

[٤] رفعت سيد أحمد "دكتور": النبي المسلح .. الرافضون، المرجع السابق، ص١٩.

[٥] عبد العظيم رمضان: نفس المرجع، ص ص ١١٨: ١١٩. وكان محمد شريف إبراهيم، المتهم التاسع في تنظيم الجهاد في جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٧٧م أمام المحكمة العسكرية، وكان ممن انضموا إلى تنظيم التكفير والهجرة في السجن، ولكنه انشق عنه سريعاً وانضم إلى تنظيم

الغرض منه محاولة قلب وتغيير دستور الدولة ونظامها الجمهوري، وتغيير شكل الحكومة بالقوة؛ بأن أقاموا تنظيماً سرياً يدعوا إلى فرض الجهاد ضد نظام الحكم القائم، والقضاء عليه بالقوة بدعوى تعارض النظام مع أحكام الشريعة الإسلامية.(١)

وبعد ذلك تشكلت مجموعتان تنظيميتان أخريان بين عامي ١٩٧٧م، ١٩٧٩م فتشكلت المجموعة الأولى في الإسكندرية على يد اثنين من أعضاء جماعة الفنية هما؛ سالم الرحال، وحسن الهلاوي بعد أن تمكنا من الهرب أثناء اعتقال أعضاء جماعة الفنية العسكرية،(٢) أما التنظيم الثاني فقد أسسه إبراهيم سلامة في الإسكندرية أيضاً وبين عامي ١٩٧٧م - ١٩٧٩م أنشأ مصطفى يسري تنظيماً مسلحاً في القاهرة، وكان من بين أعضاءه محمد عبد السلام فرج والذي انتقلت إليه قيادة التنظيم بعد القبض على مؤسسه الأول، وكان عضو الجهاد إبراهيم سلامة الذي عمل محمد عبد السلام فرج معه في ورشة تصليح مواتير وثلاجات وهو الذي دعاه إلى الانضمام لتنظيم الجهاد وقد تم اعتقاله وتصفية التنظيم عام ١٩٧٩م.(٣)

وفي نفس العام تكونت جماعة الجهاد من ثلاث مجموعات؛ الأولى بقيادة محمد عبد السلام فرج،(٤)

الجهاد، الأمر الذي عرضه لمحاولة للقتل على يد جماعة شكري مصطفى بعد أن اعتبروه مرتداً، انظر نفس المرجع، ص ص ١١٧ - ١١٨.

(١) نفس المرجع ، ص٦٤. و كانت محاكمة التنظيم أمام المحكمة العسكرية العليا بالإسكندرية في أول نوفمبر١٩٧٧م أي وقت محاكمة تنظيم التكفير والهجرة

(٢).Hamide Ansari,"The Islamic Militants in Egyptian Politics", International Journal of Middle East Studies pp, ١٢٥-١٢٦.

وسالم الرحال؛ فلسطيني أردني، جاء إلى مصر ليتعلم في الأزهر، وقام بتطوير تنظيم الجهاد، وعندما شعرت أجهزة الأمن بخطورته قامت بترحيله إلى الأردن، حيث تعرض لتعذيب شديد على يد السلطات الأردنية، حتى فقد عقله تحت التعذيب؟! ووضع تحت الإقامة الجبرية، وتولى الإمارة بعده كمال السعيد حبيب الذي استطاع أن يوسع رقعة انتشار التنظيم، انظر ممدوح الشيخ، المرجع السابق

(٣) رفعت سيد أحمد "دكتور": النبي المسلح .. الرافضون، المرجع السابق، ص١٩.

(٤) كان محمد عبد السلام فرج يبلغ وقتها ٢٧ عاماً، ويشغل وظيفة مهندس كهرباء بإدارة جامعة القاهرة. انظر تحقيقات النيابة مع محمد عبد السلام فرج، قضية رقم ٤٦٢ لسنة ٨١، حصر أمن دولة عليا، ص٣.

وعبود الزمر،[1] والثانية بالوجه القبلي بقيادة ناجح إبراهيم، وكرم زهدي،[2] وفؤاد الدواليبي، والثالثة بقيادة كمال السعيد حبيب ـ الذي كان قد تخرج من جامعة القاهرة وكان يبلغ من العمر ٢٤ عاماً ـ بعد أن انتقلت قيادة التنظيم إليه بعد ترحيل سالم الرحال.[3] وقد انضمت المجموعة التي كان يرأسها كمال السعيد حبيب إلى مجموعة عبد السلام فرج، وبذلك تَوَحَّد تنظيم "الجهاد" في ١٩٧٩م من خلال تنظيم فرج، وانضم إليه في العام التالي عبود عبد اللطيف الزمر حيث التقى بعبد السلام فرج عن طريق أحد أعضاء التنظيم من أقاربه وهو طارق عبد الموجود الزمر.[4]

كما استطاع التنظيم أن يستقطب قيادات التيار الإسلامي في صعيد مصر، والتي كانت تمارس نشاطها من خلال ما عرف "بالجماعة الإسلامية" التي داخل الجامعات خاصة في محافظات الصعيد، وهو ما جعل بعض الباحثين يشير إلى امتداد نشاط تنظيم الجهاد الذي أسسه عبد السلام فرج إلى فرع الصعيد، الذي تزعمه كرم زهدي[5] ثم توحدت المجموعتان عام ١٩٧٩م

---

[1] ولد عبود الزمر في حي الإمام الشافعي، درس الثانوية العامة من مدرسة السعيدية بالجيزة، ودخل الكلية الحربية، وأصبح ضابطاً بسلاح المخابرات الحربية، وكان على معرفة بالسيد كمال حسن علي منذ عمل معه في سلاح المخابرات الحربية..انظر رفعت سيد أحمد: وثائق وقصة تنظيم الجهاد، التوني للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، ص٣٩ : ٤١ وكان المقدم عبود الزمر في الخامس والثلاثين من عمره وقت حادث المنصة، وكان ضابطاً في المخابرات الحربية، والمسئول الأول في التنظيم على مستوى القاهرة والوجه البحري، وقد اعتبر المخطط الاستراتيجي الذي وضع خطة الإطاحة بالنظام وتأسيس "الخلافة الإسلامية" والتي أسفرت في النهاية عن اغتيال الرئيس أنور السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١م. انظر محضر استجواب عبود الزمر، ١٥/١٠/١٩٨١م، قضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١م حصر أمن دولة عليا، ص٥.

[2] كان كرم محمد زهدي طالباً بمعهد الدراسات التعاونية بأسيوط، ويبلغ من العمر ٢٧ سنة، وكان في ذلك الوقت أحد قادة الجماعة الإسلامية في صعيد مصر، ومسئولاً عن التدريب والتجنيد، هالة مصطفى "دكتور": الإسلام السياسي من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف، مرجع سابق، ص١٥٠.

[3] هالة مصطفى "دكتور" : مرجع سابق، ص ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

[4] صالح الورداني: الحركة الإسلامية، مرجع سابق، ص ص ١١٢ ـ ١١٣.

[5] ضم هذا المجلس معظم القيادات التي عرفت بعد ذلك بانتمائها لما عرف بالجماعة الإسلامية، والتي حاولت أن تبرز استقلاليتها عن تنظيم الجهاد خلال الثمانينات من خلال إصداراتها، وأنشطتها المختلفة، والعمليات المسلحة التي قامت بها، وكان أهم إصدارات هذه الجماعة "ميثاق العمل الإسلامي". هالة مصطفى "دكتور" "الإسلام السياسي من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف" مرجع سابق، ص ١٥٠.

ليكونا نواة تنظيم الجهاد الذي قام باغتيال الرئيس السادات، وبدأ التنسيق واضحاً من خلال مجلس الشورى الذي شكله تنظيم الجهاد عام ١٩٨٠م وأصبح المجلس هو الهيئة الرئيسية في التنظيم، وكانت له مهام تشريعية وتنفيذية، فضلاً عن ثلاث لجان فرعية؛ هي لجنة الإعداد، ولجنة الدعوة، واللجنة الاقتصادية.[١] وقد اتفق أمراء التنظيم على اختيار الدكتور عمر عبد الرحمن[٢] رمزاً للجماعة ليصبغ شرعية دينية على العمليات التي تقوم بها من خلال الفتاوى التي كان يصدرها، والتي كان موقعه يُخول له حق إصدارها.[٣]

أصبح الهيكل التنظيمي لجماعة الجهاد يقوم على تشكيل مجموعات صغيرة موزعة جغرافياً على مختلف أنحاء المحافظات، وتميزت العلاقة بين المجموعات وعلاقتها بالقيادة العليا للتنظيم بالمرونة في الحركة، إذ كان لكل مجموعة أمير يدير شئونها، ويتخذ القرارات فيها رغم مسئوليته أمام رئيس التنظيم ككل،[٤] وكان يسمح أيضاً بمساحة أوسع في الحركة واتخاذ القرار والاستقلالية في القيادة، واعتمد التنظيم في بناء قاعدة عضويته على أساليب القرابة، والصداقة، واللقاءات داخل دور العبادة، ولم يكن هناك تقسيم صارم بتوزيع مسئولية التجنيد حيث كان متاحاً لأي عضو مسئول في التنظيم القيام بهذه العملية، وقد علق أحد أعضاء تنظيم الجهاد على أسلوب التجنيد بقوله: "إن الفرق الرئيسي بين أسلوب التجنيد في تنظيم التكفير والهجرة وأسلوب التجنيد في تنظيم الجهاد، أن التكفير والهجرة أكثر انتقاءً من الجهاد في عملية اختيار الأعضاء، إذ وضع تنظيم التكفير والهجرة شروطاً صارمة لعضويته، بينما فتح الجهاد الباب واسعاً لدخول أعضاء جدد".[٥] فلم تكن هناك أي شروط إلا

---

[١] هالة مصطفى "دكتور": المرجع السابق، ص١٥٠.

[٢] أستاذ ضرير كان يُدَرّس العلوم الدينية في فرع جامعة الأزهر بأسيوط، وكان يبلغ من العمر وقتئذ ٤٣ عاماً. انظر محضر استجواب الدكتور عمر أحمد على عبد الرحمن بتاريخ ١٩٨١/١١/١١م فى القضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١م حصر أمن دولة عليا، ص١.

[٣] هالة مصطفى "دكتور": المرجع السابق، ص ص ١٥٠ ـ ١٥١.

[٤] كان محمد عبد السلام فرج أمير الجيزة والقاهرة، وعصام دربالة وفؤاد الدواليبي مسئولان عن محافظة المنيا، وعاصم عبد الماجد عاصي وأسامة إبراهيم حافظ وناجح إبراهيم أمراء لأسيوط، وحمدي عبد الرحمن عبد العظيم أمير سوهاج، وطلعت فؤاد قاسم وعلي محمود الشريف أميرين لنجع حمادي وقنا. انظر محضر استجواب محمد عبد السلام فرج، القضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١م، المصدر السابق، ص٩ وما بعدها.

[٥] ندوة الحركات الدينية المتطرفة، المصدر السابق.

أن يكون أخاً مسلماً صالحاً ملتزماً، ولم يكن مهماً أن يكون عضواً في جماعة إسلامية أخرى.[1]

إن تجربة كل من الجماعتين في العمل بصورة مستقلة قبل توحدهما عام ١٩٧٩م وتصوراتها حول العمل الإسلامي قد أثرت بوضوح على تجربتهما في العمل الموحد، فقد انحاز كل فريق إلى تصوراته وتجربته المسبقة، وقد كان الخلاف بين المجموعتين في أسلوب العمل السياسي بادياً حتى من قبل التوحد؛ حيث انتهجت الجماعة الإسلامية أسلوب العلنية، بينما كان عبد السلام فرج يميل بجماعته إلى العمل السري، وقد اتفقا بعد خلاف على أن تعمل الجماعة الإسلامية بطريقتها، ويعمل تنظيم فرج بطريقته، على أن تستأذن كل مجموعة منهما وتستفتي الدكتور عمر عبد الرحمن فيما تقوم به، واستمر الأمر كذلك حتى قرارات التحفظ في سبتمبر ١٩٨١م وبعدها انعقد مجلس الشورى المكون من الجانبين، واتخذ قراراً باغتيال السادات. وعلى الرغم من الاتفاق بين روافد تنظيم الجهاد إلا أن ذلك التوحد بين تلك الجماعات والمجموعات في ذلك التنظيم لم يعني أنه قد ضم جميع فصائل الجهاد، فأفكار الجهاد كانت قد انتشرت بصورة ملحوظة حتى شكلت تياراً فكرياً جديداً ومستقلاً عبّر عن نفسه من خلال جماعات وتنظيمات مختلفة.[2] كما أن الوحدة بين مجموعات الجهاد والجماعة الإسلامية لم تستمر طويلاً.[3]

---

[1] هالة مصطفى "دكتور": الإسلام السياسي، مرجع سابق، ص١٥١، وانظر أيضاً تحقيقات النيابة مع محمد عبد السلام فرج، المصدر السابق، ص ٤٩.

[2] الحالة الدينية في مصر، القسم الثاني، الحركات الدينية غير الرسمية، ص١٨٤. انظر وقائع أحداث أسيوط عام ١٩٨١م في القضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١م حصر أمن دولة عسكرية عليا.

[3] فبعد المحاكمة في قضية اغتيال السادات ١٩٨١م انقسم التنظيم إلى جماعتين هما الجماعة الإسلامية بقيادة الدكتور عمر عبد الرحمن، وجماعة الجهاد بقيادة عبود الزمر، وأسباب الانقسام رفض جماعة الجهاد لقيادة الدكتور عمر عبد الرحمن للتنظيم الموحد على اعتبار أن الولاية لا تجوز لضرير، ورفض الجماعة الإسلامية لولاية عبود الزمر على اعتبار أنها لا تجوز لأسير، وأصرت جماعة الجهاد على العمل السري والانقلابي، بينما رأت الجماعة الإسلامية وجوب العمل العلني، بالإضافة إلى توسعها في تطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مما ورطها من وجهة نظر الجهاد في صراعات فرعية. انظر ممدوح الشيخ، الجماعات الإسلامية المتشددة في مصر " النشأة .. الصدام .. التحول " مرجع سابق،
http://mamdouhalshikh.maktoobblog.com/?post=١٥٠٢٦

أمير التنظيم

مجلس شورى التنظيم

لجنة الدعوة برئاسة محمد عبد السلام فرج وأهدافها	لجنة العُدة برئاسة عبود الزمر وأهدافها	اللجنة الاقتصادية تحت إشراف عبود الزمر وأهدافها
١. نشر الدعوة. ٢. تجنيد أعضاء جدد. ٣. التثقيف الفقهي والسياسي العام.	١. وضع الخطط اللازمة للثورة الشعبية. ٢. تنظيم حركة العمل وحرية حركة التدريب وتجميع المعلومات.	١. دعم التنظيم ماليا عن طريق التبرعات والهجوم على محال الذهب المملوكة للمسيحيين. ٢. الاستقلال الذاتي عن المجتمع.

التركيب الهيكلي لتنظيم الجهاد[1]

الأساس الفكري لجماعة الجهاد:

اتفقت جماعة الجهاد مع أغلب الفصائل الإسلامية في أن صلاح المجتمعات لا يأتي إلا بإقامة نظام إسلامي حقيقي، وأن أسس الفساد تقع في النظام السياسي الحاكم وليس في المجتمع، لكن فكر جماعة الجهاد اختلف مع الجماعات الأخرى خصوصاً الإخوان المسلمين في ضرورة أن يتم التغيير باستخدام القوة، واعتنقت فكر الجهاد واعتبرته الفريضة الغائبة.[2]

فقضية الجهاد هي القضية المحورية التي صاغ عبد السلام فرج أفكاره حولها في كتابه: الفريضة الغائبة، وحدد من خلالها استراتيجية التنظيم

---

[1] رفعت سيد أحمد "الإسلامبولي.. رؤية جديدة لتنظيم الجهاد" مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨م، ص٧٦.

[2] تقديم سعد الدين إبراهيم لكتاب "نعمة الله جنينة" "تنظيم الجهاد هل هو البديل الإسلامي في مصر" سلسلة كتاب الحرية، الإصدار ١٨، ص ص ١٣، ١٤.

السياسي، وقد أوضح الدكتور يوسف القرضاوي أن هناك بعض الأخطاء حول مفهوم الجهاد منها؛ قصر معنى الجهاد على القتال وحده، وحصر سبب القتال في العدوان على الأرض الإسلامية دون العدوان على الفكرة الإسلامية، والتمييز بين أرض إسلامية وأخرى مثل الحماس من أجل إنقاذ فلسطين مع عدم الدعوة لإنقاذ المسلمين في الفلبين والحبشة والصين والاتحاد السوفيتي، فالإسلام يوجب على المسلمين أن يكون جهادهم لتحرير الأرض الإسلامية، ولتحكيم الشريعة الإسلامية.[١]

تنوعت المصادر السلفية[٢] في فكر الحركة الإسلامية في فترة السبعينيات، ودفعت النزعة السلفية الشباب للتنقيب في المصادر الفقهية القديمة، واستلهام تراث المجددين القدامى أمثال الأئمة الأربعة، وابن تيمية، وابن كثير، وابن القيم، والذهبي، والشوكاني، ومحمد بن عبد الوهاب، والطحاوي، والعز بن عبد السلام.[٣] ورغم تنوع الجذور الفكرية لتنظيم الجهاد لكنها صبت في النهاية حول ضرورة قتال الحكام الذين يحكمون بغير ما أنزل الله؛ لأنهم . حسب اعتقاد تلك الجماعات . كفار ويعيشون عيشة الجاهلية الأولى، وأهم المؤثرات الفكرية في جماعة الجهاد فتوى الإمام ابن تيمية[٤] بشأن قتال تتار

---

[١] انظر رأى الدكتور يوسف القرضاوي بمجلة الدعوة، العدد ١٠ ٣٨٤، السنة ٢٦، ربيع ثاني ١٣٩٧، مارس ١٩٧٧م، ص ص ٤، ٥. وإن كانت فكرة الجهاد قد تطورت فأصبحت تشمل العالم كله، فانتشر أعضاء الجماعة ومازالوا في أفغانستان والشيشان والعراق.. وغيرها، تحت قيادة تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات.

[٢] السلفية هي نزعة تعتبر السلف "أي علماء القرون الثلاثة الأولى" كمصدر أساسي للمرجعية والتفكير، وتقوم على الالتزام بالكتاب والسنة كمصادر أساسية للتلقي، والالتزام بفهم الصحابة والتابعين باعتبارهم خير القرون، وباعتبار أن الحق لا يخرج عنهم. ويمثل ابن تيمية وابن كثير والذهبي وابن القيم وغيرهم مجددين الدعوة إلى الالتزام بالكتاب والسنة وفهم السلف في إطار عصرهم. وعلماء السلف يبدأون من القرن الأول حتى القرن الثاني عشر الهجري، ولا يقتصرون على القرون الثلاثة الأولى، ولكنهم أشهر علماء عصورهم. انظر http://www.sahab.com/go/fatwa.php?id=٦٩٩

[٣] كمال السعيد حبيب "الحركة الإسلامية من أسر التاريخ إلى آفاق المستقبل" المنار الجديد، العدد ١٠، ذو الحجة ١٤٢٠، إبريل ٢٠٠٠م، ص ١١٢.

[٤] ابن تيمية ١٢٦٣. ١٣٢٨ مفكر إسلامي، ولد يوم الاثنين العاشر من ربيع الأول بحران سنة ٦٦١ هـ، ولما بلغ من العمر سبع سنوات انتقل مع والده إلى دمشق، هربًا من وجه التتار، توفي الشيخ -رحمه الله- بسجن القلعة بدمشق ليلة الاثنين ٢٠ من شهر ذي القعدة سنة ٧٢٨هـ وعمره ٦٧ سنة. انظر http://forum.aljayyash.net/٤٣٥٥٦.html وانظر أيضاً محمد

ماردين، وكتابات أبو الأعلى المودودي، وسيد قطب، وكتاب الفريضة الغائبة للمهندس محمد عبد السلام فرج، بالإضافة إلى التأثير الفكري للثورة الإيرانية.[1] وتأثر عبود الزمر بالاستماع إلى خطب وأحاديث الشيخ إبراهيم عزت، شيخ جامع أنس بن مالك بالمهندسين، وبقراءة الكتب الإسلامية وبخاصة تفسير بن كثير، وزاد المعاد لابن القيم، وكتب ابن تيمية. وعكف على دراسة الفكر المطروح في الساحة الإسلامية، وتعرف على مزايا وعيوب الجماعات المختلفة مثل جماعة التبليغ، وجماعة أنصار السنة المحمدية، والإخوان المسلمين، وقرأ في فكر التكفير والهجرة، وفكر الجهاد،[2] وتأثرت الجماعة بفكرة الحاكمية التي أثارها سيد قطب.[3]

اكتسب كتاب "الفريضة الغائبة" أهمية كبيرة نظراً لارتباطه بحادث الاغتيال، واعتبر وثيقة التنظير الفقهي التي اعتمد عليها تنظيم الجهاد في إباحته لدم السادات، واستحلاله للمال العام، ومحاولة قلب نظام الحكم، واستقى مؤلفه محمد عبد السلام فرج فكره من الإمام ابن تيمية.[4]وقد عثر في أثناء تفتيش منزله على كتاب مذكرات الدعوة والداعية للإمام حسن البنا، صادر عن دار الشهاب للنشر، وعليه إهداء من محمد سليم بتاريخ ١/٢٨ /١٩٧٨م[5] مما يعنى تأثره بالبنا وإن لم يسر على نهجه، وأخيرا حدد عبود الزمر مصادر المنهج في القرآن الكريم والسنة المطهرة، والإجماع وأقوال السلف، والفتاوى

بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي "العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية" الجزء الأول، دار الكاتب العربي، بيروت، ص٢٨.

[1] رفعت سيد أحمد " دكتور" "لماذا قتلوا السادات" ط١، التونى للطباعة والنشر، ١٩٨٢م، ص١٩.

[2] محضراستجواب عبود الزمر١٥/١٠/١٩٨١م قضية رقم ٤٦٢ لسنة ٨١، مصدر سابق، ص ص١ ، ٢.

[3] فرأى الدكتور عمر عبد الرحمن أن التسليم بقضية الحاكمية لله عز وجل هي بديهية لأساسيات ثابتة في الدين. انظر عمر عبد الرحمن "دكتور" " كلمة حق" دار الاعتصام، بدون تاريخ، ص ص ٢٧، ٢٨.

[4] عبد العظيم رمضان: جماعات التكفير، مرجع سابق، ص ٦٥. إن فتوى ابن تيمية في قتال التتار تحمل فكرة أن التتار كفار رغم إعلانهم الإسلام، نقله فرج عن ابن تيمية "الفتاوى الكبرى" باب الجهاد.

[5] محضر تفتيش منزل محمد عبد السلام فرج، نيابة أمن الدولة، القضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١م حصر أمن دولة عليا، ملحق بمحضر استجواب محمد عبد السلام فرج، ص١.

المباشرة للعلماء المعاصرين الثقات في القضايا الجديدة؛ لضمان الضبط الشرعي الصحيح للفكر والحركة، ثم عَّرف منهج جماعة الجهاد بأنه "الإطار المنضبط بالشرع الحنيف الذي يوجه ويحكم حركة الجماعة في طريقها نحو إحلال البديل الإسلامي محل الأنظمة الجاهلية."[١]

اعتبرت الجماعة أن علماء العصر أهملوا الجهاد في سبيل الله، وتجاهلوه رغم علمهم بأنه السبيل الوحيد لإعادة الخلافة وإقامة الدولة الإسلامية.[٢] ووجه محمد عبد السلام فرج نقده إلى الاتجاهات الإسلامية المختلفة؛ لبعدها عن الجهاد، واعترض على من نادى بإقامة جمعيات تدفع الناس إلى الاجتهاد في العبادة، وأعمال الخير والانشغال بطاعة الله، وبتربية المسلمين، ولم ينكر الاهتمام بأعمال الخير، ولكنه أنكر الاقتصار عليها فقط.[٣] وانتقد من قال إن الانشغال بالسياسة يُقَسِّي القلب، ويلهي عن ذكر الله.[٤] ومن اكتفى بالدعوة لإقامة قاعدة إسلامية عريضة لإقامة الدولة، ومن اعتقد أنه لابد أن يكون الناس مسلمين حتى تطبق الإسلام عليهم كي يستجيبوا لهم،[٥] وكذلك من انشغل بطلب العلم وترك القتال،[٦] ورأى ذلك تراجعاً عن فكرة الجهاد.[٧]

---

[١] صالح الورداني: الحركة الإسلامية، مرجع سابق، ص١٥٨.

[٢] محمد عبد السلام فرج: الفريضة الغائبة، ص ٣: ٥، وهى وثيقة نشرها الدكتور رفعت سيد أحمد فى كتابه الوثائقي، النبي المسلح .. الرافضون، مصدر سابق، ص ١٢٧: ١٤٩. ونشرتها نعمة الله جنينة فى كتابها " تنظيم الجهاد هل هو البديل الإسلامى فى مصر" المرجع السابق، قد نشرت على مواقع متعددة على الشبكة الدولية، انظر الروابط الآتية http://www٢alsaha.com/sahat/Forum٢/HTML/٠٠٢٠٢٢.html. كما نشرها موقع "منبر التوحيد والجهاد " http://www.almaqdese.net/c?i=٣٩&PHPSESSID=٥٠a٩٣١aff٥٣٤b٨٠٧a٠a٥٣٤٨f٤a٥٦٣٥bd وقد اعتمدت على المصدر الأخير باعتباره موقع جماعة الجهاد على الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت؛ ولأن من بعض من نشروا الوثيقة تدخلوا لإصلاح بعض الأخطاء الإملائية فيها، وقمت بنسخ الكتاب الوثيقة من الشبكة الدولية.

[٣] محمد عبد السلام فرج: الفريضة الغائبة، المصدر السابق، ص١٢.

[٤] نفس المصدر، ص ص ١٢، ١٣.

[٥] نفس المصدر، ص ص ١٣، ١٤. واضح تأثره بسيد قطب فى كتابه "معالم فى الطريق" فصل جيل قرآني فريد.

[٦] محمد عبد السلام فرج: المصدر السابق، ص١٥.

[٧] الحالة الدينية في مصر، القسم الثاني، الحركات الدينية غير الرسمية، ص ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

وانتقد الجماعات التي تهتم بإعداد الطبيب المسلم، والمهندس المسلم، حتى يسقط النظام وحده ويتكون الحاكم المسلم، واعتبر أن الواقع حائل دون تحقيقه.[1] و رغم تأييد الجماعة للعمل السياسي إلا أنها رفضت فكرة إقامة حزب إسلامي، معتبرة أن ذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة الجمعيات الخيرية، ولن يستطيع الحزب تحطيم دولة الكفر، وسيكون إسهاماً في بناءها.[2] وبذلك يكون العمل السياسي في فكرهم المقصود به هو الجهاد فقط لإزالة الحكومات، وترفض جماعة الجهاد المشاركة في بناء المجتمع ولو حتى بالنصيحة، أو التعامل مع النظام؛ لأنها تسعى لهدمه، ففي إجابة لعبود الزمر عن سؤال حول فكر الجماعة الاقتصادي لحل مشاكل المجتمع رفض فكرة تقديم حلول لمشكلات المجتمع الاقتصادية حتى لا يتعاون مع نظام يختلف معه جذرياً؛ ولأن المشاكل التي يعج بها الواقع من نتاج النظام الحاكم.[3]

ورفض فرج مبدأ الهجرة والاعتزال الذي تتبناه جماعة التكفير والهجرة، ورغم جعله الهجرة واجبة على المستضعفين، انتقد من نادوا بالهجرة إلى بلد أخرى وإقامة الدولة هناك ثم العودة مرة أخرى فاتحين، وطالبهم بأن يقيموا دولة الإسلام ببلدهم أولاً.[4] كما انتقد من ادَّعى أنه يعيش في مجتمع مكي حتى يترك فريضة الجهاد في سبيل الله، واعتبر ذلك من الشطحات التي نتجت من جراء ترك الجهاد.[5]

قارن فرج بين التتار وحكام اليوم فوجد أن التتار كانوا يحكمون" بالياسق" الذي اقتبسه جنكيز خان من شرائع شتى؛ من اليهودية والنصرانية والإسلام وغيرها، واعتبر أن الياسق أقل جرماً مما يحدث في بلاد المسلمين، فالقوانين وضعية، والدساتير بشرية، وقوانين الأسرة وخط السياسة الخارجية والداخلية

---

[1] محمد عبد السلام فرج: المصدر السابق، ص١٣.

[2] رفعت سيد أحمد: لماذا قتلوا السادات، مرجع س.ب، ص ص ٢٥ ـ ٢٦. بالإضافة إلى أنها إن حاولت لن تستطيع؛ لأن القوانين تمنع إقامة أي حزب على أساس ديني.

[3] عبود الزمر: لهذه الأسباب قتلت السادات، جريدة كل العرب، ١١ / ٧ / ١٩٨٨م. ويلاحظ تأثره برؤية سيد قطب فى كتابه :الإسلام ومشكلات الحضارة، حيث رفض تقديم الحلول لمشكلات المجتمع الذي لا يطبق شريعة الله. انظر سيد قطب: الإسلام ومشكلات الحضارة، ط١٠، دار الشروق، ١٩٨٩م، ص ١٩٦.

[4] محمد عبد السلام فرج: المصدر السابق، ص١٤.

[5] الحالة الدينية في مصر، القسم الثاني، الحركات الدينية غير الرسمية، ص١٨٥.

تخالف الشرع الذي قرره الله عز وجل في كتابه، والأحكام التي تعلو المسلمين أحكام الكفر، فمنذ ذهاب الخلافة عام ١٩٢٤م تم اقتلاع أحكام الإسلام كلها واستبدالها بأحكام الكفر، وأصبحت حالة المسلمين هي نفس حالة التتار، واعتقد أعضاء جماعة الجهاد أن حكام العصر قد تعددت أبواب الكفر التي خرجوا بها من الإسلام، وأصبحوا في ردة عن الإسلام وإن صلوا وصاموا وأدعوا أنهم مسلمين، وأن مصر ليست بمنزلة دار السلم التي يجري عليها أحكام الإسلام، ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها كفار، بل هي قسم ثالث يعامل المسلم فيها بما يستحق، ويعامل الخارج على الشريعة بما يستحقه.[١]

لقد تأثر فرج والزمر بفتوى الإمام ابن تيمية في "بلدة ماردين" التي حكمها التتار بقوانين تجمع ما بين شريعة اليهود والنصارى وجزء من الإسلام، واعتقدوا أنه لابد وأن تكون الحكومة خاضعة لكتاب الله وسنة رسوله في الحدود والنظم الاقتصادية والاجتماعية.[٢] ولابد من الجهاد والقتال في سبيل الله لتحرير هذا البلد ـ مصر ـ من قبضة الذين يحكمون بغير ما أنزل الله.[٣] ويتفق فرج مع صالح سرية في قصر حالة الكفر على الحكومات دون المجتمعات، وفي ضوء كفر الحاكم يرى فرج أن الجهاد فرض عين على كل مسلم في الأقطار الإسلامية؛ لأن العدو يقيم في ديارهم ويملك زمام الأمور.[٤]

وبالرغم من إيمان عبد السلام فرج بأن تحرير الأراضي المقدسة أمر واجب على كل مسلم لكنه اعتبر أن قتال العدو القريب عنده أولى من قتال العدو البعيد، واعترض على من قال بوجوب الجهاد هو تحرير القدس أولاً؛ لأنه إن تحقق النصر سيكون لصالح الحكم الكافر، وتثبيتاً لأركان الدولة الخارجة عن شرع الله، والأولى ـ عنده ـ التركيز على القضية الإسلامية، وإقامة شرع الله، واقتلاع القيادات الكافرة واستبدالها بالنظام الإسلامي الكامل.[٥]

---

[١] محمد عبد السلام فرج: المصدر السابق، ص ص ٥ – ٩.

[٢] محضر استجواب عبود الزمر، المصدر السابق، ص ص ١٨- ١٩.

[٣] نفس المصدر، ص٣.

[٤] تقرير الحالة الدينية في مصر، الطبعة الثانية، العدد الثاني، القسم الثاني، الحركات الدينية غير الرسمية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٨م، ص ١٨٤. انظر أيضاً محمد عبد السلام فرج، المصدر السابق، ص ٢٠.

[٥] نفس المصدر، ص١٦.

ويرى فرج أن القتال في الإسلام هو لرفع كلمة الله في الأرض سواء هجوما أو دفاعا، وليس الجهاد في الإسلام للدفاع فقط، والإسلام يحمل السيف في وجه أئمة الكفر الذين حجبوه عن البشر، وبعد ذلك لا يكره أحد، واعتبر أنه واجب على المسلمين أن يرفعوا السيوف في وجوه القادة الذين يحجبون الحق ويظهرون الباطل، وإلا لن يصل الحق إلى قلوب الناس، واعتبر أن آية السيف وهي قول الله سبحانه وتعالى ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾التوبة ٥ قد نسخت كل عهد بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين وكل عقد ومدة، ولم يبق لأحد من المشركين عهد ولاذمة، ونسخت كل آية في القرآن فيها ذكر الإعراض والصبر على أذى الأعداء؛ بمعنى أن تلك الآية نسخت من القرآن مائة آية وأربعا وعشرين ثم صار آخرها ناسخا لأولها.[1]

ورد عبد السلام فرج على من ترك القتال محتجاً بأن الذين يواجهونه هم جنود فيهم المسلم وفيهم الكافر وبأنه يجوز قتال جيش الكفار إذا تترسوا "أي احتموا" بمن عندهم من أسرى المسلمين، وإن أفضى ذلك إلى قتل المسلمين الذين تترسوا به؛ لأن هؤلاء المسلمين إذا قتلوا كانوا شهداء، ولا يترك الجهاد الواجب لأجل من يقتل شهيداً. ووضع فرج عدة أحكام للحرب فيجوز خداع الكفار في الحرب إلا أن يكون فيه نقض عهد وأمان فلا يحل، والمسلمون أحرارًا في اختيار أسلوب القتال المناسب لتحقق النصر بأقل الخسائر وأيسر السبل، ويجوز الكذب في الحرب وإن كان الاقتصار على التعريض أفضل، ومن الممكن للمسلم إظهار موالاته الكاملة للعدو في الحرب، ولو وصل الأمر إلى إظهار الشرك والكفر، بل وجواز اشتراك المسلم في صفوف الكفار إن كان في ذلك مصلحة للمسلمين، وإن أدى ذلك إلى قتله حتى قبل أن يرى بعينه الفائدة من اشتراكه، وجواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام من غير إنذار، وإن أدى إلى قتل ذراريهم من غير تعمد، ووجوب الكف عن قصد النساء والرهبان والشيوخ بالقتل، وجواز الاستعانة بالمشركين إذا دعت الحاجة وإلا فيكره، وجواز قطع أشجار الكفار وتحريقها إذا كانت هناك ضرورة

---

(1) نفس المصدر، ص١٧، ١٨.

يُحتمها القتال.[1] واستهان فرج بردود الفعل المضادة للدولة الإسلامية بعد قيامها؛ لأن هدفه إقامة الدولة الإسلامية وإقامة شرع الله تنفيذاً لأمر الله وليسوا مطالبين بالنتائج، وأوضح أن قوانين الإسلام ليست قاصرة ولا ضعيفة عن إخضاع كل مفسد في الأرض خارج عن أمر الله.[2]

حادث المنصة واغتيال الرئيس السادات:

تم إسقاط أحكام كتاب الفريضة الغائبة على حكم السادت، فاعتبر عبود الزمر أن حكومة الرئيس السادات لا تطبق شرع الله، ولا تقيم حدود الله بل تعبث وتستهزئ بشرع الله، وتماطل في تطبيق الشريعة الإسلامية، وتستبدل شريعة الله بشريعة الشيطان، وأنها أخرجت قوانين كثيرة كقانون الأحوال الشخصية الذي يتعارض مع الإسلام، والدعوة إلى تنظيم وتحديد النسل، ولهذا فكر في الخروج على الحكومة وقتالها وخلعها وتنصيب إمام مسلم عليها.[3]

سعى عبود الزمر إلى اشعال ثورة إسلامية، وتحدث مع محمد عبد السلام ونبيل المغربي عن الإعداد للقيام بالثورة الشاملة، وذلك من خلال إعداد أفراد مدنيين يعتنقون الفكر الجهادي للقيام بها من خلال خطة محكمة؛ للسيطرة على الأهداف الرئيسية في البلد، ثم استنفار الشعب للخروج في ثورة شعبية إسلامية شاملة.[4] وعلى ذلك بدأ عبود في وضع خطة التنظيم في فبراير ١٩٨١م وارتكزت على إعداد الأسلحة، وإعداد مجموعة من الأفراد المدنيين، وتدريبهم حتى يتمكنوا من القيام بعمليات إحكام السيطرة على الأهداف الحيوية مثل وزارة الدفاع، ومبنى الإذاعة والتليفزيون، وقيادة الأمن المركزي، ووزارة الداخلية، وقتل بعض الشخصيات الهامة مثل وزير الداخلية، ووزير الخارجية، وقائد الأمن المركزي بحيث يؤدي ذلك القتل إلى إرباك القيادات، وفقد السيطرة على الدولة، فضلاً عن قتل الشخصيات المؤثرة في الأحزاب

---

[1] نفس المصدر، ص ٢٣: ٢٩. نقل فرج ذلك عن فتاوى ابن تيمية، باب الجهاد، صفحة٢٩٦. وعن شرح النووي لصحيح الإمام مسلم، باب الجهاد.

[2] محمد عبد السلام فرج: المصدر السابق، ص٢١.

[3] محضر استجواب عبود الزمر، المصدر السابق، ص ٢ - ٤.

[4] نفس المصدر، ص ٥. وكان يتصور أن تقوم الثورة الإسلامية عام ١٩٨٣م بعد أن تكمل خططها بالسيطرة على الأهداف الحيوية، ثم يكون اغتيال السادات وليس العكس.

الشيوعية.[١] علاوة على شل شبكة المواصلات في القاهرة والجيزة، ثم إخراج الشعب في مظاهرات لتأييد الثورة الشعبية بعد إعلان البيانات الخاصة بانفجارها من خلال الإذاعة، ثم القيام بمواجهات محدودة مع عناصر الأمن المركزي التي تتعرض للمظاهرات بغرض كسر حاجز الخوف أمام الجماهير، وإفقاد القوات المسلحة اتزانها بإعلان بيانات وهمية في الإذاعة بتأييد الثورة من بعض قادة الفرق والوحدات.[٢] ثم اختيار مجلس علماء، ومجلس شورى من علماء المسلمين يُخْطَرُون بعد تفجير الثورة ليتولوا أمر البلاد.[٣]

وكان الإعداد للثورة ذو شقين؛ شق تخطيطي، وشق تدريبي. والأول تولاه عبود الزمر بنفسه وأشرف عليه من حيث تجميع المعلومات لوضع الخطة، والشق التدريبي تلخص في تدريب الأفراد على أنظمة الأمن مثل: أمن التنظيم، وأمن الفرد، وكشف المراقبات، ودراسة الطبوغرافيا . ويقصد بها معرفة الاتجاهات الأصلية، وطبيعة الأرض في الصحراء، وقراءة الخرائط . وتدريب رياضي كالجري والقتال المتلاحم، أو الرياضة العنيفة، واستخدام الأسلحة وكان يتولى هذا الشق كل فرد مسئول عن مجموعته. ومن هؤلاء المسئولين نبيل المغربي وطارق الزمر، ولهم أن يدربوا أفراد المجموعات الخاصة بعضهم بواسطة تكليف خاص يصدر من الزمر إليهم؛ لأنه المسئول الأول عن التنظيم.[٤]

ظهرت أمام الجماعة صعوبات كثيرة سواء في التخطيط أو التدريب، فكان يلزم للتخطيط تجميع معلومات كثيرة، ووجود عناصر داخل الأهداف التي يُجمع المعلومات عنها. ولم يتوافر المدربين الذين يستطيعوا إعداد مدنيين

---

[١] حتى لا تركب الأحزاب الشيوعية الموجة وتستغل الثورة لصالحها؛ ففى مناقشة لي مع أحد قيادات تنظيم طلائع الفتح التابع لتنظيم الجهاد عام ١٩٩٢م بدا منه أن هناك خشية من أن المنظمات اليسارية لديها القدرة على سرقة الثورة الإسلامية، وضرب مثلاً مفاده أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م سرقها عبد الناصر من الإخوان.

[٢] عادل حمودة: أيام السادات الأخيرة، مرجع سابق، ص ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

[٣] رفعت سيد أحمد: وثائق وقصة تنظيم الجهاد، مرجع سابق، ص ٥١.

[٤] محضر استجواب عبود الزمر، المصدر السابق، ص ص ٦ – ٧.

للقيام بتنفيذ العمل مع وجود صعوبة في تجنيد ضباط الجيش، أو الشرطة لصالح الحركة الإسلامية، مما زاد هذا الموقف تعقيداً.[١]

لكن الأحداث وجهتهم إلى اتجاه آخر، ففي العاشرة والربع من صباح يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٨١م استُدعي الملازم أول خالد أحمد شوقي الإسلامبولي[٢] إلى مكتب قائد وحدته الرائد مكرم عبد العال من قيادة اللواء ٣٣٣ بسلاح المدفعية الذي أخبره بأن الاختيار وقع عليه للاشتراك في العرض العسكري يوم ٦ أكتوبر احتفالاً بذكرى حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وأنه سوف يقود وحدة من ١٢ مدفعاً تقودها جراراتها في طابور العرض، فطلب الإسلامبولي إعفاؤه من المهمة؛ لأنه رتب أموره لقضاء أجازة عيد الأضحى مع أسرته في بلدتهم "ملوي" في صعيد مصر، ورفض الرائد مكرم عبد العال أن يستجيب لاعتذار الإسلامبولي، ولم يكن أمام الإسلامبولي إلا أن يقبل وقال: "لتكن مشيئة الله". ويعتبر هيكل أن في اللحظة التي أعلن فيها الإسلامبولي قبوله وقوله: "ولتكن

---

[١] نفس المصدر، ص٩. وكان أمين عيسى أحد أعضاء تنظيم الجهاد يعمل ضمن صفوف مديرية أمن الجيزة، ورصد كل تحركات الأمن العام. انظر محمود فوزي: عبود الزمر.. كيف اغتلنا السادات، مرجع سابق، ص١١.

[٢] تم تجنيد خالد الإسلامبولي علي يد محمد عبد السلام، ولم يكن خالد الإسلامبولي عضواً نشطاً في تنظيم الجهاد بل إن عضويته لم تبدأ إلا من فترة قصيرة قبل اغتيال السادات، فلم يكن أحد الكوادر النشطة، بل كان وافداً جديداً عليه. انظر شوقي خالد "محاكمة فرعون.. خبايا محاكمة قتلة السادات" القاهرة، سينا للنشر، ١٩٨٩م، ص ٤٣. وانظر أيضاً رفيق حبيب: الإحياء الديني، مرجع سابق، ص٢٠٠، وكان عمره أربعة وعشرين عاماً حينما ظهر لأول مرة على صفحات التاريخ يوم الأربعاء ٢٣ سبتمبر ١٩٨١م. حيث ولد في ١٤ نوفمبر ١٩٥٧م في مدينة ملوي بمحافظة المنيا .بصعيد مصر، وأول مدرسة دخلها كانت مدرسة نوتردام بملوي، وهي من المدارس المسيحية بالصعيد، ثم التحق بعدها بمدرسة أنشأتها شركة السكر بنجع حمادي، ودخل مدرسة العروبة الثانوية هناك، وهي أيضاً مدرسة كانت مملوكة لإحدى البعثات التبشيرية الأمريكية، وحصل على الثانوية العامة من مدرسة الأمريكان فى أسيوط، ثم دخل خالد الكلية الحربية وتخرج منها ضابط بسلاح المدفعية دفعة عام ٧٧ / ١٩٧٨م وحصل على تقدير امتياز في دفعته، وانتظم في الخدمة في اللواء ٣٣٣ مدفعية، وكان خالد متدين بحكم الانتماء الأسري "فوالده كان من الإخوان المسلمين الذين حوكموا عامي ١٩٥٤م وعام ١٩٦٥م، وأخوه محمد كان أميراً لإحدى الجماعات الإسلامية بكلية التجارة بجامعة أسيوط" وكان خالد على علاقة وطيدة بعبد السلام فرج زعيم تنظيم الجهاد منذ منتصف عام ١٩٨٠م. انظر رفعت سيد أحمد "وثائق وقصة تنظيم الجهاد" المرجع السابق، ص ٣٩.

مشيئة الله" لمعت في ذهنه فكرة اغتيال السادات مع تصميمه على أن يقوم بتنفيذها بنفسه".[١]

وفى ٢٥ سبتمبر ١٩٨١م توجه خالد لزيارة محمد عبد السلام فرج في منزله وأبلغه بأمر تعيينه في طابور العرض، ورغبته في التخلص من رئيس الجمهورية باغتياله في منصة العرض، فرحب محمد عبد السلام فرج بالفكرة، ثم استدعى محمد عبد السلام فرج صالح أحمد جاهين وطلب منه تدبير الذخيرة والقنابل، وفي يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٨١م عرضت خطة الاغتيال على كرم زهدي، وفؤاد محمود حنفي، وعاصم عبد الماجد، وأسامة إبراهيم حافظ فوافقوا وأقترح فرج أن يقوم بواسطة مجموعات القاهرة والجيزة بمهاجمة الإذاعة والتليفزيون، وغرفة عمليات القوات المسلحة، والسنترالات، وقيادة الأمن المركزي، وغرفة عمليات وزارة الخارجية بهدف السيطرة على مدينة القاهرة على أن يقوم أعضاء التنظيم بالوجه القبلي بالسيطرة على مدينة أسيوط بمجرد سماعهم صوت الأعيرة النارية وانقطاع الإرسال، ثم يزحفون على المحافظات البحرية للسيطرة عليها، وذلك لتأييد الثورة الإسلامية وانتهى الاجتماع بموافقة الجميع على الخطة بجميع مراحلها.[٢] لكن الخطة لم تعرض على الدكتور عمر عبد الرحمن؛ لأنه لم يستدل على مكانه وقتها.[٣]

ثم سافر كرم زهدي وفؤاد الدواليبي وعاصم عبد الماجد إلى أسيوط، واجتمعوا مع محمد عصام الدين دربالة، وعلي محمد شريف، وحمدي عبد الرحمن عبد العظيم، وناجح إبراهيم، وعرضوا عليهم ما اتفقوا عليه في القاهرة مع محمد عبد السلام فرج وخالد شوقي الإسلامبولي، وبدأوا ترتيب عملية السيطرة على مدينة أسيوط، وفي القاهرة التقى خالد بكل من عطا طايل حميدة، وحسين عباس محمد، وعبد الحميد عبد السلام عبد العال، وعرض

---

[١] محمد حسنين هيكل: نفس المرجع السابق، ص ص ٤١٠، ٤١١. ويبدو التأثير المسيحي على خالد الإسلامبولي الذي خلفته المدارس المسيحية التى تعلم فيها فى قوله: "ولتكن مشيئة الله" لأن تلك المقولة تنتشر فى الثقافة المسيحية، أما فى الثقافة الإسلامية فيقال: "إن شاء الله" لأن الإنسان يربط الأمر بمشيئة الله ولا يعطي الإذن لمشيئة الله.

[٢] رفعت سيد أحمد: وثائق وقصة تنظيم الجهاد، المرجع السابق، ص ص٤٧، ٤٨.

[٣] محمود فوزي: عبود الزمر كيف اغتلنا السادات، مرجع سابق، ص١٤. انظر محضر استجواب محمد عبد السلام فرج، المصدر السابق، ص ٩٠.

عليهم المشاركة معه في عملية اغتيال رئيس الجمهورية، وعرض عليهم خطته فوافقوا، بينما أرسل محمد عبد السلام فرج، صالح أحمد جاهين برسالة شفوية إلى عبود عبد اللطيف الزمر الذي رفض خطة اغتيال السادات، واعترض ابتداء خشية كشف أمر التنظيم.[1] لكنه سرعان ما عاد ليوافق عليها بسبب القبض على أحد أفراد جماعته؛ وهو نبيل المغربي.[2] الذي كان يعيش معه في نفس البيت بالهرم، وذكر اسمه في تحقيقات الشرطة، فرفع وزير الداخلية تقريراً عنه إلى السادات، الذي راح يتحدث عنه علناً، في خطاب ٥ سبتمبر١٩٨١م، وراح يهدده ويقول: "إنني أعرف أن هناك ضابطاً منهم هارباً، وربما يكون يسمعني الآن، لقد اعتقلنا كل الآخرين في خمس دقائق، وإذا كان هو قد تمكن من الفرار، فإنني أقول له أننا وراءه هو الآخر".[3]

وكان اختفاء عبود في ذلك الوقت مصدر قلق للرئيس ذاته، وفهم عبود الزمر التحذير، ولخشيته على حياته، سارع بالموافقة على خطة الاغتيال[4] خصوصاً بعد أن علم بتصميم محمد عبد السلام فرج وخالد الإسلامبولي على تنفيذ ما عُقد العزم عليه، وأن المنفذين لعملية الاغتيال سيستشهدوا حتماً بأعيرة الحراس، ولن تظهر علاقتهم بالتنظيم، وأرسل مع عبد الله محمد سالم بتوجيهاته وتصوراته إزاء ما يمكن أن يحدث في حالة نجاح العملية، فقد اعتقد أنه بذلك يكسر حاجز الخوف أمام الشعب لإمكان تحريكه؛ وذلك بضرب سيارات الأمن المركزي المتواجدة في الميادين بالقنابل، وكلف أمراء المجموعات بإرسال أفراد من أعضاء التنظيم لإلقاء قنابل على سيارات الأمن المركزي، وسلمهم عدداً من القنابل قام بتصنيعها.[5]

---

[1] رفعت سيد أحمد: وثائق وقصة تنظيم الجهاد، التوني للنشر، ط١، ١٩٨٠م، ص ص ٤٨، ٤٩.

[2] موسي صبري: السادات الحقيقة والأسطورة، مرجع سابق، ص ٤٢: ٤٥.

[3] رفعت سيد أحمد: وثائق وقصة تنظيم الجهاد، مرجع سابق، ص٥١.

[4] عادل حمودة: أيام السادات الأخيرة، مرجع سابق، ص ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

[5] رفعت سيد أحمد: وثائق وقصة تنظيم الجهاد، مرجع سابق، ص ٥٦، كان عبود الزمر عضواً بمنظمات الشباب الناصري، وأنه تأثر كثيراً بمفاهيم حرب العصابات التي كانت من بين مناهج التثقيف، ومنها مفاهيم ماوتسي تونج وتشي جيفارا مناضل أمريكا اللاتينية. انظر نفس المرجع، ص ٥٧.

حاول تنظيم الجهاد وضع خطة أكثر شمولاً؛ تتضمن القيام بثورة شعبية، ولكنه قبل فكرة خالد الإسلامبولي عندما واجه العديد من المخاطر المحيطة به، فكان التنظيم يحاول الدفاع عن وجوده والرد على السلطة الحاكمة قبل انكشاف التنظيم بالكامل، وجاءت الفرصة المواتية من خلال خالد الإسلامبولي لكي يقوم التنظيم بعمل فعال وسريع كمحاولة لإنقاذ الحركة، أو محاولة تحقيق فعل مؤثر قبل انكشاف الحركة والقضاء عليها من قبل السلطة.[1] وفي الفترة ما بين ٣، ٤ أكتوبر١٩٨١م تمكن محمد عبد السلام فرج من إعداد عدد ١٩ طلقة ٩ مللي، وأربعة قنابل وسلَّمها إلى خالد الإسلامبولي، وحرصاً من فرج على نجاح عملية الاغتيال كلف محمد طارق إبراهيم، وصالح أحمد جاهين بالتوجه إلى منزل ممدوح حسن أبو جبل وأحضرا من عنده لفافة بها ثلاث خزن رشاش، وثلاث إبر ضرب نار.[2]

وبعد أن استكمل خالد الإسلامبولي عدته من الرجال والسلاح تمكن من إدخال عبد الحميد عبد السلام عبد العال، وعطا طايل حميدة، وحسين عباس محمد إلى أرض العرض بموجب خطاب مزور مفاده أنهم ملحقون من اللواء ١٨٨ مدفعية.[3] وقام خالد بتسريح ثلاثة جنود من طاقم العربة، واستبدل بهم حسين عباس، وعبد الحميد عبد السلام، وعطا طايل، وقام باستخدام البطاقات الخاصة بهؤلاء الجنود لتسهيل تحرك زملائه داخل الوحدة العسكرية أثناء فترة تجهيز الطاقم للاشتراك في العرض.[4] وفي صباح يوم ٥ أكتوبر ١٩٨١م عينهم خدمة على السلاح، وطلب منهم تمييز البنادق الآلية الثلاثة التي سيستخدمونها في العملية، فاحتفظ كل من عبد الحميد عبد السلام عبد العال وعطا طايل حميدة وحسين عباس محمد ببنادقهم بعد تعميرها، وعدم نزع إبر ضرب النار منها. وفي صباح الثلاثاء ٦ أكتوبر ١٩٨١م ركبوا ذات السيارة التي ركبها خالد

---

(1) رفيق حبيب: الإحياء الديني، ص ص ٢٠٠، ٢٠١.

(2) رفعت سيد أحمد: وثائق وقصة تنظيم الجهاد، المرجع السابق، ص٤٩. ويبدو من كمية الأسلحة الضئيلة أن الهدف محدود في اغتيال السادات فقط، وليس القيام بثورة. جدير بالذكر أن المخابرات أخرجت ممدوح أبو جبل من القضية، واعتبرته شاهد ملك، وصاح فيه محمد عبد السلام من القفص حين دخل قاعة المحكمة ليدلي بشهادته: "تب إلى الله يا ممدوح" انظر صالح الورداني " الحركات الإسلامية " مرجع سابق، ص ٢٦٦.

(3) رفعت سيد أحمد: وثائق وقصة تنظيم الجهاد، المرجع السابق، ص ص ٤٩، ٥٠.

(4) صالح الورداني: نفس المرجع، ص ص ٢٦٤، ٢٦٥.

الإسلامبولي، وعند وصول السيارة عند المنصة الرئيسية في تمام الساعة الثانية عشرة وأربعين دقيقة بعد الظهر، وبينما السادات يجلس في المنصة الرئيسية لساحة العرض العسكري بمدينة نصر احتفالاً بعيد نصر أكتوبر يحيط به كعادته في هذا الاحتفال كل رجالات الحكومة، هدد خالد الإسلامبولي قائد السيارة وأمره بالتوقف فأوقف السيارة، وأطلق حسين عباس - بطل رماية والحائز على المركز الأول في الرماية العسكرية حين كان في الجيش - النار على السادات من العربة وأصابه في رقبته.[(١)] ثم تقدم خالد وأسرع بالنزول، وألقى قنبلة، وتبعه عطا طايل حميدة بقنبلة أخرى، وعبد الحميد عبد السلام عبد العال بقنبلة ثالثة، وتتابع إلقاء القنابل من السيارة، واتجهوا صوب المنصة الرئيسية، وركزوا نيرانهم على السادات فقتلوه.[(٢)] وأصيب سبعة من مرافقيه بالإصابات الموضحة بالتقارير الطبية الشرعية والتي أودت بحياتهم، كما أصيب ثمانية وعشرون شخصاً من مرافقيه بالإصابات الموضحة بالتقارير الطبية الشرعية إلا أنه أمكن إدراكهم بالعلاج.[(٣)]

لقد ركزت الفتوى الشرعية الخاصة بالاغتيال على السادات وحده؛ لذا أفرغ عبد الحميد بقية نيرانه في سقف المنصة بعد التأكد من موت السادات، ولعل هذا الأمر يفسر لنا عدم التركيز على المسئولين الآخرين، كما يفسر لنا لماذا اكتفى خالد بكمية من الذخيرة تكفي لعملية الهجوم فقط.[(٤)] إلا أن عبود الزمر كان له رأي آخر، حيث أكد أن هدف خالد ورفاقه كان التخلص من كل رؤوس الدولة المحيطين بالسادات، وليس اغتيال السادات وحده.[(٥)] وهذا يلغي أي تواطؤ بين تنظيم الجهاد وأي من رؤوس الدولة المحيطة بالسادات؛ لأن

[(١)] محمد كامل العمروسي: أشهر قضايا الاغتيالات السياسية، مرجع سابق، ص ٦٢٥، وانظر أيضاً صالح الورداني: الحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص ص ٢٦٤ - ٢٦٥. وانظر كذلك محمود فوزي: عبود الزمر.. كيف اغتلت السادات، مرجع سابق، ص١١.

[(٢)] صالح الورداني: الحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

[(٣)] رفعت سيد أحمد: وثائق وقصة تنظيم الجهاد، المرجع السابق، ص ص ٤٩، ٥٠. وقد كانت هناك قبل ذلك محاولات فاشلة لاغتيال السادات، منها عملية جون كيندي كمحاولة لاغتيال السادات على يد عبد الوهاب الديب يونيو١٩٨١م. انظر روزاليوسف، العدد ٣٥٧٥، ٥ شعبان١٤١٧، الموافق ١٦/١٢/١٩٩٦م.

[(٤)] صالح الورداني "الحركات الإسلامية" مرجع سابق، ص٢٦٧.

[(٥)] محمود فوزي "عبود الزمر.. كيف اغتلت السادات" مرجع سابق، ص ١٣٨: ١٤٠.

الهدف كان ضرب المنصة بمن فيها، والتي كانت ستنفجر ولن تفرق بين شخص وآخر.[1] وقد ادَّعى الورداني أن الطب الشرعي ذكر أن الرصاصة القاتلة التي أصابت السادات في العمود الفقري لم تكن من بنادق خالد ورفاقه، وإنما هي من سلاح مجهول، وجاءت من جهة المنصة.[2] لكن بالإطلاع على تقرير الطب الشرعي وجدتُ أنه لم يشر إلى ما ادعاء الورداني فَكُذِّبَ ذلك الادعاء.[3]

والمفاجأة أن حسين عباس الذي أطلق الطلقة الأولى في عنق السادات لم يبتعد عن موقع الأحداث، بل وقف في وسط الناس، وكأنه أحد المشاهدين يتابع ما حدث لزملائه، ثم انصرف بعد ذلك، وكأن شيئاً لم يحدث، ولم يقبض عليه أحد!![4] ومن الغريب أيضا أن يعلن الثلاثة الذين شاركوا خالد الإسلامبولي في اغتيال السادات بأنهم لم يكونوا أعضاء في تنظيم الجهاد، فقد رفض عبد الحميد عبد السلام دخول التنظيم؛ لأنه ـ على حد قوله ـ أكثر فهماً في أمور الدين من أمير التنظيم محمد عبد السلام فرج، وقد أضاف: "خالد هو الذي عرض عليَّ الموضوع.. وكنت أشك في نجاح الخطة ثم بعد تفكير.. وافقت". وفي التحقيقات قال عطا طايل: " أنا غير مرتبط بأي جماعة إسلامية، وعلاقتي بمحمد عبد السلام سببها أننا من بلد واحد - الدلنجات- وكنا زملاء دراسة، وأنا قررت قتل السادات لاحتمال قيام حاكم مسلم بعده، ولم نقصد سوى قتل الرئيس، ولم نوجه رصاصنا لسواه " أما حسين عباس فارتباطه بصلة نسب بأحد أعضاء تنظيم الجهاد هو ما رشحه لهذه المهمة.[5]

ومن العوامل التي ساعدت على نجاح حادث المنصة، وقوع خلافات بين حرس رئاسة الجمهورية وبين المخابرات ومباحث أمن الدولة حول أحقية أي منهم في حراسة المنصة، وكان سبب الخلاف يعود إلى أن الحرس الخاص

---

[1] نفس المرجع، ص١٢.

[2] صالح الورداني: الحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

[3] تقرير الطب الشرعي، رقم ٥٨، لسنة ١٩٨١م المرفق بالقضية رقم ٧، لسنة ١٩٨١م، أمن دولة عسكرية عليا، وانظر أيضاً، حيثيات الحكم فى نفس القضية، ص ١١٤: ١١٦. وانظر سمير فاضل "دكتور" " كنت قاضياً لحادث المنصة " ط١، سفنكس للطباعة والنشر، ١٩٩٣م، ص ١٠٢: ١٠٦.

[4] محمود فوزي: المرجع السابق، ص١٢.

[5] عادل حمودة : أيام السادات الأخيرة، مرجع سابق، ص١٢٣.

بالسادات لم يكن كافياً، فلم يكن موجوداً بأكمله وقت الحادث، وأن جزءاً منه كان بصحبة جمال السادات في أمريكا مما أحدث خللاً أمنياً في ساحة العرض.[1] ولوحظ اختفاء وزير الداخلية من ساحة العرض العسكري حيث أكد اللواء فؤاد علام أن وزير الداخلية: "نبوي إسماعيل" ابتعد عن ساحة المنصة متجهاً إلى مقر وزارة الداخلية حماية لنفسه، أو لإعادة ترتيب الأوضاع ومواجهة الموقف.[2]

بعد وقوع الحادث شلت حركة الجيش والشرطة طوال ذلك اليوم، وكان من الممكن لأي مجموعة منظمة أن تستولي على الحكم، وكان شغل وزير الدفاع أبو غزالة الشاغل بعد نجاته من الحادث هو معرفة ما إذا كان لأفراد مجموعة الاغتيال ذيول داخل الجيش.[3] وقام اللواء أحمد رشدي بتنفيذ الخطة (١٠٠) وهي خطة تأمين القاهرة الكبرى، وعلى وجه التحديد المنشآت الهامة مثل؛ مبنى الإذاعة والتليفزيون، وبعض الوزارات الرئيسية مثل؛ الداخلية، والدفاع، ومبنى مجلس الوزراء، وقاد بنفسه المصفحات إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون.[4]

رغم أن البعض يعتقد أن قتل السادات كان بسبب تصفيته للقوى الوطنية بقرارات سبتمبر، أو بسبب الفساد الاجتماعي والاقتصادي الذي تفاقم في عهده، لكن تلك الأسباب ربما لا تشكل دوافع القتل عند التيارات الإسلامية، وإنما الدافع الأساسي عندها يتمثل في الموقف الشرعي، فقد أصبح موقف السادات الشرعي حرجاً في أيامه الأخيرة في نظر كثير من التيارات الإسلامية، وكان تيار الجهاد هو السابق نحو استصدار فتوى شرعية تبيح دمه استخلصها من فقه السلف، فقد اعتبروه معطلاً للشرع، وكان ذلك هو الأساس الذي بُنِيَ عليه حادث الاغتيال، وكل الحوادث الأخرى التي وقعت بين التيارات الإسلامية والحكومة.[5]

---

[1] صالح الورداني: الحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص٢٦٥.

[2] روزاليوسف، العدد ٣٤٩٨، بتاريخ ٢٦ / ٦ / ١٩٩٥م، ص٢٥.

[3] صالح الورداني: المرجع السابق، ص ص ٢٦٦، ٢٦٧.

[4] روزاليوسف، عدد ٣٥٠٩، الصادر في ١١/ ٩/ ١٩٩٥م، ص٢٤. وانظر أيضاً
http://www.coptichistory.org/new_page_٤٣١.htm

[5] صالح الورداني "الحركات الإسلامية" مرجع سابق، ص ٢٦٤.

وترى جماعة الجهاد أن السادات أعطاهم المبرر لاغتياله، فالقوانين التي تحكم بها البلاد قوانين غير إسلامية، وقيامه بعقد الصلح مع اليهود "اتفاقات كامب ديفيد، وما ترتب عليها من نتائج من تشرذم عربي" وقيام رئيس الدولة بتكريس عزلة مصر عن عالمها الإسلامي، وتأكيده على علمانيتها وفرعونيتها، وإهانة علماء المسلمين والتقليل من شأنهم نموذج الشيخ المحلاوي وعبارته الشهيرة عنه بأنه "مرمي زي الكلب في السجن" ووضع الآلاف من أبناء الجماعات الإسلامية ومن علماء المسلمين داخل السجون بدون سبب يذكر، وإهانتهم في خطبه، والزعم المستمر من قبل الحاكم بأنه لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين[1]، والتقرب المشبوه من المسيحيين ومن القيادات التي تكن عداء دفيناً للإسلام وللمسلمين في مصر وأمريكا، وانتشار مظاهر الفساد الخلقي بالمجتمع، ومساعدة الحاكم لانتشارها بأشكال مختلفة من خلال زوجته جيهان، والاستهزاء بالمرأة المسلمة وبالزي الإسلامي؛ الحجاب، والجلباب، وقيام رئيس الدولة بتسفيه هذا الزي "وصفه بالخيمة"[2]

بالإضافة إلى أن نشر الصور الاستفزازية عن حياة الرئيس السادات وترفه . في وقت الذي يعاني فيه الشعب شظف العيش . أثارت الكراهية ضد السادات ونظام حكمه.[3] وربما كان الانتقام أحد أسباب قتل السادات فقد " كان محمد الشقيق الأكبر لخالد الإسلامبولي . أحد الذين قبض عليهم ضمن اعتقالات ٣ سبتمبر ١٩٨١م وكانت الشبهة فيه قائمة على أساس أنه من المتدينين المتطرفين"[4] لكن لا يمكن اختزال كل الأسباب فيه.

---

(1) عبارة "لا سياسة في الدين ولادين في السياسة" قد أثارت علماء الأزهر حتى أن الدكتور زكريا البري أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة الأزهر- قبل أن يتولى وزارة الأوقاف - اقترح على السادات أن يعلن أنه قصد بهذه العبارة " لا اتجار بالسياسة في الدين .. ولا اتجار بالدين في السياسة " ووافقه السادات لكنه لم يفعل. انظر موسي صبري " السادات الحقيقة والأسطورة " مرجع سابق، ص ص ١٢٩، ١٣٠ .

(2) رفعت سيد أحمد: وثائق وقصة تنظيم الجهاد، المرجع السابق، ص ص ٤٢ . ٤٣. وانظر خطاب الرئيس أنور السادات في ختام أعمال المؤتمر العام الثاني للحزب الوطني الديموقراطي أكتوبر ١٩٨١م http://www.anwarelsadat.com/speeches/١٢٢.htm. وانظر ما كتبه عبد الحميد عبد السلام بخط يده عن أسباب قتل السادات، عند حسنى أبو اليزيد: من قتل السادات؟، الطبعة الأولى، الدار المصرية للنشر والتوزيع، ١٩٨٦م، ص ١٣٦ : ١٣٩.

(3) كمال خالد "المحامي": هؤلاء قتلوا السادات، مرجع سابق، ص ٣٩: ٥٨.

(4) محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، مرجع سابق، ص ٤١٦.

ولـم تكتـف جماعـة الجهاد باغتيال الـرئيس السـادات، بـل قامـت بحـادث أسيوط صبيحة يـوم عيد الأضـحى عـام ١٩٨١م كفعـل تـابع لحـادث الاغتيـال، وكـان حـادث أسـيوط مخطـط لضـرب قواعـد الأمـن المركـزي بمـدن الصـعيد الرئيسية مثل أسيوط والمنيا، وتلك كانت مهمة الجماعة الإسلامية بالتنسيق مع تنظيم الجهـاد بقيـادة عبـود الزمـر، إلا أنـه بعـد وقـوع حـادث الاغتيـال انقطعـت الاتصالات بين القاهرة وبين الصعيد، وقد كان عبود الزمر هارباً آنذاك كما أن الشخص المكلف بالاتصال وهو من أفراد الجماعة الإسلامية قد اختفى.[١]

بالإضافة إلى ضعف جماعة الجهاد وعدم استعدادها، فالجماعـة لـم تكـن وصلت إلـى ١٠% من المقرر وفقاً للخطة وأن تحركاتها فـي أحـداث ١٩٨١م كانت في حـدود تلك الإمكانيات المتواضـعة.[٢] ولـم يجـر تـدريب فعلـي علـى الأسلحة، وكان الاعتماد على وجود بعض الأفراد المـدربين مـن خـلال الخدمـة السـابقة فـي القـوات المسـلحة كجنـود، أو مـن خـلال أسـلحة مرخصـة يملكهـا أهلهـم أو أقـاربهم.[٣] لكـن الـذي دفعهـم للصـدام أن أي تـأخير معنـاه ببسـاطة الإنهاء عليهم جميعاً، ومن ثم فالهجوم خير وسيلة للدفاع.[٤]

توجه نحو مديرية أمن أسيوط ما يقرب من ثلاثين فرداً معظمهـم مـن طلبـة الجامعات، ولـم يسـبق لمعظمهـم تلقـي أيـة تـدريبات عسـكرية، ثـم ارتـدى بعضـهم ملابـس الأمـن المركـزي، وكـان تسـليح المجموعـة لا يزيـد عـن الخمسـة بنـادق وبعـض المسدسـات اليدويـة الصـنع ذات الطلقـة الواحـدة، وبعـض المـدى والخناجر، لكن هذه المجموعة لم تقتحم المديرية، وإنمـا الـذين اقتحموهـا هـم الأفراد المرتدون لملابس الأمن المركـزي، وعددهم سبعة أفراد يتقدمهم بعـض قـادة الجماعـة الإسـلامية الـذين ارتـدوا ملابـس ضـباط الأمـن، واسـتولوا علـى

---

[١] صالح الورداني: المرجع السابق، ص ٢٦٨.

[٢] محمود فوزي: المرجع السابق، ص١٤.

[٣] محضر استجواب عبود الزمر، المصدر السابق، ص٣١. وإن كانت هناك بعض التدريبات تتم في النوادي العامة بالنسبة للألعاب الرياضية العنيفة مثل الكاراتيه والجودو، وكذلك تدريب أمن الأفراد من خلال محاضرات لهم بحيث تكون لديهم احتياطيات أمن لعدم كشفهم لسلطات الأمن، وكذلك تدريب على الطبوغرافيا وهي عبارة عن طبيعة الأرض وطرق التحرك لمعرفة اتجاه الشمال، وكان منه تخطيط للتدريب على الأسلحة ولكن لم يتم. انظر نفس المصدر، ص ٢٠.

[٤] رفعت سيد أحمد: المرجع السابق، ص٤١.

مخزن الأسلحة فيها، وبدأوا في إطلاق النار على قوات الأمن، وعمت الفوضى المدينة وفر جنود الأمن من أمام أفراد الجماعة الإسلامية الذين انطلقوا في شوارعها يطلقون النار على تجمعات الأمن الذين لم يستطيعوا من هول المفاجأة تحديد ماهية الجهة التي تعتدي عليهم. والغريب في الحادث أن جنود الأمن المركزي قد اشتبكوا مع بعضهم البعض في قتال بالأسلحة الرشاشة؛ بسبب أن بعض المهاجمين من أفراد الجماعة الإسلامية كانوا يرتدون ملابس الأمن المركزي، ولم تتمكن القوات الخاصة من القبض سوى على اثنين منهم في مكان الأحداث كانت إصابة أحدهم خطيرة، بينما الثاني أصيب في ساقه.[١]

وأسفرت العملية عن قتل عميد شرطة، وثلاثة ضباط برتبة ملازم أول، و٦٢ جندياً، و٢١ شخصاً من الأهالي.. كما أسفرت عن إصابة ١٥ ضابطاً و١٩٠ جندياً، ٣٢ مواطناً.[٢] وكان ظن جماعة الجهاد أن تكون أحداث أسيوط بداية الثورة الإسلامية الشاملة، حتى أنهم جهزوا البيانات التي كانوا سيعلنوها بعد نجاح الثورة على شريط كاسيت.[٣] وقد أعلن حسن أبو باشا أنه قتل في أحداث أكتوبر١٩٨١م مائة قتيل وما يتجاوز مائتي جريح.[٤]

وبعد أن قبضت سلطات الأمن على الجناة لم يتعرض خالد ورفاقه إلى أي صورة من صور التعذيب على يد المخابرات الحربية، أما بقية الأفراد الذين اعتقلوا في قضية الاغتيال وفي مقدمتهم محمد عبد السلام فقد تعرضوا لممارسات وحشية على يد مباحث أمن الدولة.[٥]

---

[١] صالح الورداني: الحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص ص ٢٦٨ - ٢٦٩.

[٢] عادل حمودة: قنابل ومصاحف، الطبعة الثالثة، سينا للنشر، ١٩٨٩م، ص ٢٤. ويمكن التعرف على الحوادث التي وقعت فى أسيوط تفصيلياً عند أحمد عمر: أسيوط مدينة النار.. أسرار ووقائع العنف، الطبعة الأولى، سفنكس للطباعة والنشر، ١٩٩٤م.

[٣] للإطلاع عليها انظر عادل حمودة: أيام السادات الأخيرة، مرجع سابق، ص ص ١٢٥، ١٢٦. وانظر أيضاً شوقي خالد: محاكمة فرعون.. خبايا محاكمة قتلة السادات، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٨٩م، أما باقي الشريط فمسجل عليه آيات من القرآن الكريم وأناشيد دينية.

[٤] حسن أبو باشا: المصدر السابق، ص٦١. فقد ضم إلى قتلى المنصة من قتلى أحداث أسيوط.

[٥] صالح الورداني: الحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢٦٦. وقد عدد عبد الحميد عبد السلام مزايا السجن عن منزله. انظر حسنى أبو اليزيد: من قتل السادات، المرجع السابق، ص ١٣٤.

وكانت هناك اعتراضات على القضاء العسكري، وقد أكد اللواء سمير فاضل القاضي العسكري لقضية السادات؛ أن القضاء العسكري استمد قوانينه من القوانين الفرنسية والقانون العسكري لسنة ١٩٦٦م ليس استثنائياً، ويختص بمحاكمة جميع العسكريين لكافة الجرائم المدنية.[١] وتولت النيابة العسكرية تحقيق الواقعة، والتي قيدت برقم ٧ لسنة ١٩٨١م أمن دولة عسكرية عليا، وأصدرت المحكمة العسكرية العليا حكمها بتاريخ ٦ مارس ١٩٨٢م وصدق رئيس الجمهورية على الحكم بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٨٢م ورفضت الطعون المقدمة من المتهمين بتاريخ ١٢ إبريل ١٩٨٢م[٢] وقامت محكمة أمن الدولة العليا بالفصل في قضية تنظيم الجهاد، بدأت المحاكمة في سبتمبر ١٩٨٢م وعقدت المحكمة مائة وستاً وثمانين جلسة قبل النطق بالحكم في ٣٠ سبتمبر عام ١٩٨٤م، وحوكم تسعة عشر من المتهمين الثلاثمائة غيابياً، حيث تمكنوا من الهرب ووجهت إلى مائتين وتسعة وتسعين تهمة عضوية، أو قيادة منظمة غير مشروعة، وغير دستورية تهدف إلى قلب نظام الحكم بغرض إقامة "الخلافة الإسلامية".[٣] وقد حاول المحامون في قضية الجهاد إثبات أن قتلة السادات كانوا يدافعون عن الشريعة، ويتوافر فيهم "حالة الدفاع الشرعي عن الدستور".[٤]

ويلاحظ "أن السلطات العسكرية أرادت أن تجعل محاكمات خالد ورفاقه من ضباط الاحتياط والصف. قضية عسكرية بحتة. ربما عن إحساس عميق بأن الاغتيال أثناء العرض وفي وسط الجيش كان ماساً بالهيبة العسكرية، وبالتالي فإن العدالة يجب أن تكون عسكرية، وكان الخوض بعيداً بطبيعة علاقات التنظيم واتساع مدى هذا التحقيق بدخول عناصر مدنية فيه يمكن أن ينقل الاختصاص إلى محكمة أمن الدولة، لذلك ركز التحقيق العسكري على نقطة الاغتيال وحدها دون تركيز كاف على نقطة التنظيم".[٥]

---

[١] جاء ذلك فى برنامج كنت مسئولاً، قناة النيل للأخبار، ١٣ / ١٠ / ٢٠٠٢م.

[٢] رفعت سيد أحمد: المرجع السابق، ص ٥٠.

[٣] تقديم سعد الدين إبراهيم لكتاب نعمة الله جنته: المرجع السابق، ص ٢٢.

[٤] كمال خالد "المحامي": المرجع سابق، ص ٩.

[٥] محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص ٤١٥.

حاول البعض إلقاء مسئولية مقتل السادات على الأمريكيين والمخابرات الأمريكية، باعتبار أن الحكومة الأمريكية كانت قد بدأت تقلق من تطورات الأمور في مصر، وتشعر بتزايد السخط والمعارضة لسياسة الرئيس السادات الداخلية والخارجية سواء من المعارضة المدنية، أو من المعارضة الدينية، ولقد تزايد إحساسهم بردود فعل الناس في مصر تجاه الفساد والاستسلام لإسرائيل والعزلة التي فصلت مصر عن العالم العربي، ثم جاءت اعتقالات ٣ سبتمبر لتقنع الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيراً طبقاً لهذه النظرية أن السادات لم يعد قادراً على الإمساك بزمام الموقف، ومن وجهة نظرهم فإنه كان قد استنفذ أغراضه خصوصاً في موضوع الاعتراف بإسرائيل الذي كان لسنوات طويلة أهم أهداف السياسة الأمريكية، والآن طبقاً لهذه النظرية فإن السادات أصبح عبئاً على الولايات المتحدة أكثر من ميزة لها وبالتالي فقد أصبح الخلاص منه وارداً كما حدث في حالة رئيس فيتنام وغيره من عملاء الولايات المتحدة، وطبقاً لهذه النظرية أيضاً فإن الوقت قد حان لاستبدال السادات بشخص آخر يبدو أكثر تحرراً، وبالتالي يكون أكثر قبولاً لدى الناس.[1] وتلك افتراضات تعتمد نظرية المؤامرة لكن لا توجد إلى الآن أدلة تؤيدها.

وفي النهاية توجد هناك بعض الأسئلة التي لا إجابة لها، وربما أجاب التاريخ عنها في يوم من الأيام.. هل هناك من دبر إشراك خالد الإسلامبولي في العرض العسكري وهو يعلم اتجاهاته وميوله ؟ ولماذا أصر الرائد مكرم عبد العال على إشراكه ؟ وكيف لا تعلم المخابرات الحربية باشتراك خالد الإسلامبولي في تنظيم الجهاد؟

---

[1] نفس المرجع، ص٤٤٨.

التنظيم وموقفه	النظام الحاكم	المجتمع	العمل السياسي	الجهاد ضد الحكام	القضية الفلسطينية
الإخوان المسلمون	مسلم.	مسلم.	مشروع.	غير وارد.	مؤيد لها ومشارك فيها.
الفنية العسكرية	كافر.	مسلم.	مشروع.	وارد وقد حدث لكنه فشل.	مؤيد لها ووارد المشاركة فيها.
التكفير والهجرة	كافر.	كافر.	مرفوض	غير وارد الآن، والعزلة والهجرة هما الهدف الأول.	غير وارد المشاركة فيها الآن، ولكن في آخر الزمان وقت. الملحمة الكبرى
جماعات الجهاد	كافر.	جاهلي.	مرفوض	فرض عين.	مؤيد لها لكن المشاركة فيها بعد التخلص من الحكام الكفرة.
الجماعة الإسلامية	مسلم.	مسلم، لكن بعد عام ١٩٧٩م أصبح الحاكم كافر، والمجتمع جاهلي	وارد وتغير الموقف بعد عام ١٩٧٩م	وارد.	مؤيد لها وازداد الموقف تأيدا بعد عام١٩٧٩م.

قضايا الاتفاق والخلاف بين التنظيمات الإسلامية في السبعينات:[1]

[1] استعنت بالجدول الذي قدمه رفعت سيد أحمد" دكتور" :ظاهرة الإحياء الإسلامي فى السبعينيات، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨م، جامعة القاهرة، ص ١٩٥. وكذلك بالجدول الذي قدمه صالح الورداني فى كتابه: الحركة الإسلامية فى مصر.. رؤية واقعية لمرحلة السبعينات، مرجع سابق، ص٢٠١. وأضفت عليهما.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى أن ثوار يوليو قد رفعوا شعار إقامة حياة ديمقراطية سليمة، لكن الشعار تحطم بانفراد عبد الناصر بالسلطة وإلغاء الدستور وحل الأحزاب السياسية وفشلت جميع التنظيمات التى أقامتها السلطة لتطويع واحتواء الحركة السياسية في أعقاب حل الأحزاب السياسية لأن ولادتها كانت مصطنعة بناء على إرادة السلطة لتبرر سياساتها أمام الرأي العام، فقد كممت الأفواه ولم يسمح بأى معارضة، وتعددت الدساتير المؤقتة، وتعددت معها أشكال الاعتداء عليها، كما عانى المعارضين من أشكال الإهانة والتعذيب وغابت العدالة تحت وطأة سياط التعذيب والقوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية، واختتم عبد الناصر حكمه بمذبحة مدوية للقضاء والعدالة.

كما تبين أن الرئيس السادات ــ الذي شارك فى كل ما وقع فى عهد عبد الناصر من أحداث ـ قد بدأ عهده بإغلاق المعتقلات والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإصدار الدستور الدائم ونشر حرية الصحافة وإعادة القضاة المفصولين إلى أعمالهم، وأنشأ المنابر ثم أعاد العمل بنظام الأحزاب السياسية، وسمح لكل الاتجاهات بالعمل السياسي إلا التيار الإسلامي بحجة عدم قيام حزب على أساس ديني، وأثبتت التجربة الحزبية أن السادات أراد ديمقراطية وأحزاب تحت السيطرة، وكانت القوانين الاستثنائية سيفاً مسلطاً على الرقاب. وعندما اشتدت المعارضة لنظام السادات قام بالانقضاض على الديمقراطية التى بدأها فصادر الصحف واعتقل الصحفيين وألغي تراخيص الصحف المعارضة وأصدر في سبتمبر ١٩٨١م قراراً باعتقال ١٥٣٦ من خصومه السياسيين من جميع الاتجاهات ثم نقل ٦٤ من أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات إلى أعمال إدارية، وبذلك عادى جميع طوائف الشعب مرة واحدة. وجمع البلد كلها فى خندق واحد ضده، ووصف السادات ديمقراطيته بأن لها مخالب وأنياب.

مثل الدين أحد مصادر شرعية النظام الناصري وكان له دورا حيويا في عمليات التنمية وتأييد قرارات التأميم والقوانين الاشتراكية وتم توظيف المؤسسة الدينية وعلى رأسها الأزهر في الدفاع عن النظام الاشتراكي الناصري وكذلك في الهجوم على الحلف الإسلامي باعتباره صورة أخرى لحلف بغداد الاستعماري. وقد تنوعت استخدامات الثورة للدين ففي البداية تم استخدام الدين من اجل تحويل الانقلاب العسكري إلى ثورة شرعية، ثم تمت السيطرة على المؤسسات الدينية عن طريق تأميم الأوقاف الإسلامية وإلغاء المحاكم الشرعية؛ ثم جاءت السيطرة على الأزهر

من خلال قانون تطوير الأزهر، كما حاول الرئيس عبد الناصر القضاء على الإخوان المسلمين حتى لا تكون هناك معارضة على أرضية إسلامية ضده. وجاءت هزيمة ١٩٦٧ فاستخدم الدين مرة أخرى فى التعبئة والمقاومة.

ثم جاء السادات فظهر بمظهر ديني تميز به عن سلفه عبد الناصر، وأطلق على دولته دولة العلم والإيمان، واتجه لإتمام المصالحة - التى بدأها فى عهد عبد الناصر - مع الإخوان المسلمين وسمح للإسلاميين ببعض الحرية التى منحها لكل الفئات، واعتمد بشكل أساسي على المؤسسة الدينية الرسمية وعلماء الدين لإضفاء شرعية دينية على سياساته وتوجهاته، ثم جعل مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع في المادة الثانية من الدستور، وأمر بوضعها في قوالب قانونية ثم عَدَل السادات الدستور ١٩٨٠ وجعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع؛ لكن بعد تقنين الشريعة الإسلامية وضعت العقبات أمامها ولم يؤد ذلك إلى تطبيقها، كما لم يمنع ما يخالف الشريعة ولم يهيئ المجتمع لتطبيقها، ثم انقلب على التيار الإسلامي المعارض لسياساته، وغير اللائحة الطلابية، وأعلن معاداته للثورة الإيرانية ثم استضاف الشاه المخلوع في مصر، وأعلن أنه لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة، وانتهى به المطاف لاعتقال العلماء والسخرية منهم ومن الزى الإسلامي. فأثبت السادات أن توجهه الديني كان مجرد وسيلة سياسية.

اتضح من الدراسة تضرر المسيحيين من عدم وجود أعضاء منهم في مجلس قيادة الثورة من البداية، وأدى قرار حل الأحزاب السياسية خصوصاً حزب الوفد إلى اختفاء القيادات السياسية المسيحية، وعندما اصطدم عبد الناصر بالإخوان المسلمين أبدى المسيحيون ارتياحا لضرب الإخوان، ورغم إقصاء الإخوان حدث ضمور في تمثيل المسيحيين في المجالس النيابية، وأتضح استحالة وصولهم إلى المجالس النيابية عن طريق الانتخابات, فأغلق عبد الناصر بعض الدوائر على مرشحين مسيحيين؛ فلم تكن تجمعات المسيحيين قادرة في أية انتخابات على إنجاح مرشح مسيحي واستخدم رئيس الجمهورية حقه في تعيين عشرة أعضاء في مجلس الأمة بأن أصبح أغلب المعينين من المسيحيين لاجتذابهم.

لقد تأثر أثرياء المسيحيين بصدور قوانين الإصلاح الزراعي وقوانين يوليو الاشتراكية؛ لأن نسبتهم بين الأغنياء أعلى من نسبتهم العددية داخل المجتمع، لذا كانت خسارتهم أعلى من غيرهم. فقد حظي المسيحيون بالدور السياسي والثراء قبل الثورة وتمتعوا بوضع اقتصادي أفضل من بقية المصريين في ظل الاحتلال البريطاني والحماية الأجنبية، كما أدت سياسات الثورة إلى انزواء الصفوة المسيحية وهروبها

بعضها إلى الخارج بعد انخفاض دورها كممثل للكنيسة، وبذلك أُتِيح للكنيسة دوراً أكبر في تمثيل المسيحيين لدى الدولة وإن ظل محدوداً في الحقبة الناصرية.

ألغت الثورة المحاكم الشرعية والمجالس الملية، كما ألغت الكثير من المدارس الأجنبية والتنصيرية وأخضعتها لرقابة الدولة. وحققت المساواة بتعميم مجانية التعليم وإلحاق الطلبة بالتعليم العالي عن طريق مكاتب التنسيق، كما التزمت الدولة بتعيين الخريجين بالوظائف عن طريق مكاتب العمل ثم القوى العاملة مما حقق المساواة في فرص العمل للخريجين والالتزام في ترقية العاملين بالحكومة والقطاع العام بنظام الأقدمية دون تمييز بين المسلمين والمسيحيين، ولكن طالب المسيحيون بزيادة وجودهم في المناصب العليا بنسبة تفوق نسبتهم العددية.

توصلت الدراسة إلى وجود جماعات مسيحية تخفي أهدافها وتتبع مبدأ التقية . طبقا لكتابات الدكتور رفيق حبيب . وترفض المجتمع وتنعزل عنه وتحاول خلق مجتمع بديل, ثم تنعزل عن الكنيسة وتتهمها بالخروج عن الدين وتتجه إلى طريق التكفير فتكفر قيادات الكنيسة ثم تكفر أعضاء الكنيسة لإتباعهم لهذه القيادات وتتسع دائرة التكفير لتشمل الأسرة والمجتمع. والقائد في الجماعات المسيحية يميل إلى الاتجاه الديكتاتوري حيث تكون له سلطة دينية مطلقة " ثيوقراطية" ثم يصبح القائد ممثل الله على الأرض وتتحقق لقادة الجماعات الدينية درجة من السلطة تؤهلهم للتحكم في مصير أعضاء الجماعة حسب إرادتهم الشخصية.

كانت مدارس الأحد إتماماً لمشروع حبيب جرجس لمواجهة تأثيرات المنصرين الأجانب وحماية النشء المسيحي من الإرساليات الأجنبية التبشيرية وغيرها، واستطاعت التوسع فى مجالات النشاط لتشمل الجوانب الدينية والحياتية والاجتماعية. فكانت مجالاً يجد فيه الأطفال والشباب فرصة لممارسة النشاط الاجتماعي ومن خلال هذه البيئة استطاعت الكنيسة تنشئة جيل كنسي أرثوذكسي له انتماءاته المحددة ومن خلالها تكون الفرد الكنسي أو عضو الكنيسة. وقد أفرزت تلك المدارس أعضاء الكنيسة وقيادتها وكوادرها الجديدة ثم أصبحت المؤسسة التكوينية التى تمد الكنيسة برعاتها، كما خرجت أيضاً جماعة الأمة القبطية من عباءة مدارس الأحد حيث رفعت شعارات "الإنجيل دستورنا" و"القبطية لغتنا" و"الموت في سبيل المسيح أسمى أمانينا" على غرار شعارات الإخوان، واقتحمت دار البطريركية وأجبروا "الأنبا يوساب" على التنازل عن العرش البطريركي في ٢٤ يوليو ١٩٥٤م وقد أثارت الجماعة العديد من الأفكار مثل فكرة القومية المصرية وأن الأقباط البقية الباقية من سلالة المصريين القدماء وأنهم أصحاب الأرض أما

المسلمين فدخلاء يجب طردهم. رغم إجماع علماء تاريخ الأجناس على وحدة العنصر المصري منذ ما قبل التاريخ حتى وقتنا الحالي.

لقد استغل المسيحيون هجرة الكثير منهم إلى أمريكا وكندا "بلاد المهجر" وتكونت جماعات تحمل أفكار جماعة الأمة القبطية وغالت فيها إلى أقصى مدى فاستعانوا بالغرب واستخدموا الضغط الدولي على الحكومة المصرية وادعوا أن المسيحيين مضطهدون وتميزت دعاواهم بالمغالاة والطائفية وعدم مراعاة مصلحة الوطن وتصوروا أن الدفاع عن مسيحي مصر يكون من المهجر بعيدا عن حق المواطنة والوطن؛ لأنهم اهتموا بالدفاع عن طائفة من أبناء مصر وليس الدفاع عن مصر كلها وبهذا أصبحوا خطراً على الوحدة الوطنية وظهر لبعضهم نزعات تغريبية من حيث التعلق بالنمط الغربي والاستعلاء الحضاري بالحديث عن كونهم القطاع الأرقى أو الجنس الفرعوني النقي. وأصبح للكنيسة امتدادات في الخارج بعيداً عن سلطة الدولة إضافة إلى أن الدولة ليس لها سلطة أصلاً على الكنيسة فى داخل مصر فالكنيسة مستقلة فى كل شئونها، ولديها الحرية فى الاتصال وإقامة علاقات مع الخارج فى كل بلاد العالم وأصبح لها فروعاً فى كل العالم.

وبناء على كل التطورات الجديدة التى طرأت على البناء الكنسي فى مصر فقد هاجرت مجموعات من الشباب المسيحي من المجتمع إلى الكنيسة؛ لاعتقادهم أن السيطرة على شئون الكنيسة تتركز فى أيدي الرهبان الذين يرأسون الأديرة أو يشغلون مراكز الأساقفة، وبالتالي يكونون المجمع المقدس وكان واضحاً لهؤلاء الشباب أن قوة الكنيسة وقوة المجتمع القبطي تكمن فى الأديرة ولكي ينفذوا إلى أعماق المجتمع القبطي فلابد من السيطرة على الإكليروس، كان ذلك فى وقت مشاركة الأقباط بقوة فى الحياة السياسية من خلال حزب الوفد قبل ثورة ٢٣ يوليو. فالمجتمع لم يكن هو الذي عزل المسيحيين أو أن السياسيين هم الذين عزلوهم بل المسيحيون هم الذين انسحبوا بناء على عقائدهم ورغبة فى اختراق الكنيسة والقضاء على نظامها التقليدي ووصولاً إلى السيطرة على الإكليروس والكنيسة ثم السيطرة على المجتمع، وعلى رأس الرهبان الجامعيين كان نظير جيد الذي أصبح فيما بعد "الأنبا شنودة الثالث" وغيره الكثيرون.

أما على جانب العلاقات السياسية بين الكنيسة والثورة، فقد تميزت العلاقة بين الرئيس عبد الناصر والبابا كيرلس فى إطار من التفاهم والود لأن البابا لم تكن لديه أية تطلعات سياسية أو دنيوية وركز جهوده فى رفع مستوى الطائفة دينياً وثقافياً وهى أمور كانت تتماشى مع التقاليد الأصيلة للكنيسة المصرية فى الفصل بين الدين

والدولة وفى نفس الوقت تتفق مع اتجاه الرئيس عبد الناصر فى إبعاد الصبغة الدينية عن شئون الحكم، وتم توظيف التوافق الشخصي بينهما من أجل المصالح المشتركة للدولة والكنيسة. لكن استغل بعض المسيحيين فرصة الحرية الدينية المكفولة لهم من الدولة فى محاولة نشر التنصير بين المسلمين واشتركت الكنيسة "الأرثوذكسية" فى الهيئات والمنظمات التنصيرية العالمية وفى مجلس الكنائس العالمي الذي هَدَفَ إلى نشر المسيحية بين المسلمين وتمكن من السيطرة على حركة التنصير العالمية.

أثبتت الرسالة قيام بعض الجمعيات المسيحية بنشاط تنصيري، وانتشار كتب تشكك في عقيدة المسلمين صادرة من الكنيسة الأرثوذكسية وبعضها صادر عن دور نشر تنصيرية في أوروبا والولايات المتحدة مطبوعة باللغة العربية وبعضها الآخر مجهول الهوية، مما أثار المسلمين ومهدت الطريق للعنف الديني، وزاد من التوترات الطائفية قيام بعض الشباب المسيحي بتوزيع المنشورات التنصيرية.

لقد أثبتت الدراسة ارتفاع مكانة البابا عند المسيحيين إلى حد كبير، وذاك أمر كان له خطورته عندما استخدم سلطاته الدينية فى السياسة أو فى مواجهة الدولة وعندها انقسمت الأمة وحدث الصدام. فلقد وجد البابا شنودة نفسه على رأس الكنيسة ومعه مجموعة من أسباب القوة وأبرز عناصرها الشباب الذي تربي علي يديه في مدارس الأحد بالإضافة إلي علاقاته المتينة بمسيحيي المهجر وفروع الكنيسة فى المهجر والتي أصبحت مصدراً لموارد مالية ضخمة . تساعد وتدعم مادياً ومعنوياً بل وسياسياً أيضاً، بعيدا عن الدولة.

كما بالغ المسيحيون في حساب عددهم بهدف زيادة تمثيلهم في الوظائف الكبرى والمجالس النيابية في الدولة، وقد رفض السادات الحديث عن النسبة العددية للمسيحيين في الوظائف العامة حتى لا ينتقل إلى وضع طائفي كما في لبنان ولكنه استجاب لبعض مطالب البابا فكان له رأي مسموع من الحكومة في اختيار أعضاء المجلس الملي، وفي تعيينات مجلس الشعب، وكان رئيس الوزراء يطلب منه ترشيح بعض الأشخاص لكي تختار الحكومة المعينين من بينهم، وزاد السادات من عدد الوزراء المسيحيين، وقام بتعيين اللواء فؤاد عزيز غالي قائداً للجيش الثاني الميداني بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، ثم محافظاً لسيناء.

بدأت أحداث العنف الطائفي بحادث الخانكة الذي ثبت أنه كان مفتعلا وجاء في مرحلة حساسة من تاريخ مصر كانت تحتاج لتضافر الجهود والوحدة من أجل مواجهة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المصرية لكن رئاسة الكنيسة لم تراع الظرف التاريخي وواجهت الموقف بحدة وقام البابا شنودة باستعراض القوة بأن أرسل

الكهنة بالعشرات إلى المبنى الصغير المحترق لإقامة القداس، فغضب الرئيس السادات وخشي من أن انفجار المسألة الطائفية من شأنه أن يعرقل احتمالات المعركة المحتملة مع إسرائيل، ثم عالج الموقف بحكمة وطلب من مجلس الشعب أن يبحث ـ بطريقة محايدة ـ الاحتكاكات الطائفية لخطره على وحدة الأمة، وحلاً لمشكلة بناء الكنائس وعد السادات البابا شنودة ببناء خمسين كنيسة سنويا، وسمح لأول مرة ببناء كنائس في المدن الجديدة حين أمر بوضع حجر الأساس لكنيسة العاشر من رمضان بمشاركة رجال الأزهر، وقد اعترف البابا شنودة بعدم وجود مشكلة في بناء الكنائس فلا يوجد قبطي يفتقد مكانا يتعبد فيه، والواقع أكد أن عدد الكنائس بالأرقام الرسمية وبالمشاهدة يزيد كثيرا عن احتياجات المسيحيين ناهيك عن الحديث عن مساحاتها الضخمة التي تزيد أضعافا عن مساحات المساجد.

وكانت سياسة السادات تجاه الأحداث الطائفية المتفرقة بعد تحقيقات النيابة العامة، بحث إيجاد سبيل للمصالحة بين المسلمين والمسيحيين، للقضاء على الضغائن، وكان يجتمع ـ حلا لذلك ـ مع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ومع الأساقفة والمطارنة وأعضاء المجمع المقدس

رفض المسيحيون الشريعة الإسلامية ـ رغم محاولة العلماء المسلمين طمأنتهم بأنه لن تمس عقائدهم ولا شرائعهم ـ واعتبروا أن مصالحة السادات للإخوان المسلمين ومنحه الحرية للجماعات الإسلامية موجهاً ضدهم، ومن ثم تصاعدت ضغوطهم على الدولة منذ إعلان الدستور الدائم ١٩٧١م فاستغلوا حادث الخانكة بقوة لتحقيق مطالبهم، وعقدوا المؤتمر القبطي يناير ١٩٧٧م وقرر الصيام وأن يظل المؤتمر منعقدا حتى العدول عن التفكير في تطبيق قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية. فأثار شيخ الأزهر الدكتور عبد الحليم محمود الذي رد بعقد المؤتمر الإسلامي في يوليو ١٩٧٧ وقرر أن أي قانون أو لائحة تعارض تعاليم الإسلام تعتبر ملغاة وكأنها لم تكن، وأعلن أن تطبيق الشريعة الإسلامية وأحكامها لا يرتهن بقيام البرلمان بإصدار تشريعاته، وأن التأخير في تطبيق الشريعة الإسلامية مراعاة لمشاعر غير المسلمين لا يمكن قبوله. فضاعف البابا شنودة من ضغوطه وأصر على معارضة قانون الردة ودعا إلى صيام جماعي والصلاة في جميع الكنائس في الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٧٧ حتى ألغت الحكومة مشروع القانون، وعندما قرر الرئيس السادات تعديل الدستور وجعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، قرر البابا عدم الاحتفال بذكرى تقلده الكرسي البابوي واعتكف في دير الأنبا بيشوي، ثم استغل البابا حدوث صدام بين الطلاب المسيحيين والطلاب المسلمين في بيت الطلبة في

الإسكندرية في ١٨مارس ١٩٨٠ واتخذ قراراً بعدم إقامة المراسيم والاحتفالات والاستقبالات الخاصة بعيد القيامة وعدم تبادل التهاني المعتادة مع رئيس الجمهورية وأمر كل رجال الكنيسة بعدم تَقَبُل التهاني بعيد القيامة من أي مسئول رسمي تبعث به الدولة لتهنئة الأقباط كما جرى التقليد من قبل، وقد ساء السادات تصرف البابا لأن النزول بالأزمة إلى الشارع يعنى تماماً احتمال وقوع أحداث دامية وخاصة في الأحياء الشعبية أو القرى الصغيرة وإذا تدخلت الدهماء فإنه لا توجد حكومة تستطيع أن توقف أنهار الدماء.

كان لموقف نتيجة لاعتراض البابا استغلت القوى المسيحية الغربية مواقف البابا وانطلقت الحملات الإعلامية الشرسة ضد مصر في العواصم الأوربية وكانت احتجاجات البابا شنودة إيذاناً بهجوم مسيحي المهجر على السادات في خطابهم الموجه إلى مصر وخارجها والذي يدور حول الاضطهاد، وعندما سافر السادات إلى الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم التالي لعيد الفصح الذي تقرر عدم الصلاة فيه وفوجئ بمنشور يتضمن حيثيات قرار المجمع المقدس يوزع في أمريكا أمام "البليرهاوس" واستقبله الأقباط المسيحيون أمام البيت الأبيض وأمام الأمم المتحدة بالمظاهرات.

أيد البابا زيارة الرئيس للقدس وباركها وأعلن أن السادات رجل واحد بملايين الرجال، ولتحسن العلاقة بين البابا والسادات منح السادات الميدالية الذهبية التي حصل عليها من مجلس الكنائس الميثودي العالمي بأمريكا جائزة السلام لعام ١٩٧٨ للبابا شنودة، لكن العلاقات توترت مرة أخرى عندما رفض البابا تشجيع الأقباط للسفر إلى بيت المقدس، ووجه نصيحة إلى الأقباط البارزين في مجال السلطة بأن يقللوا من ظهورهم في مجال العلاقات مع إسرائيل وقرر حرمان من يسافر إلى إسرائيل من التناول، وبذلك أقام البابا حكومة دينية مسيحية تحكم الشعب القبطي ولا يستطيع أحد أن يخرج على سلطة البابا الذي يتحدى الحاكم وسلطة الدولة.

أوجدت مواقف البابا تياراً معارضاً له في الكنيسة القبطية تزعمه متى المسكين الذي رأى أنه كلما خرجت الكنيسة عن اختصاصاتها ونزعت إلى السلطان الزمني وطالبت بحقوق عنصرية وطائفية فشلت في تأدية رسالتها، لذلك يجب عليها ألا تتدخل في الأمور الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية لأنها ليست من اختصاصاتها لكن مقالات متى المسكين وغيره لم تجد صداً واسعاً بين الأقباط بسبب سيطرة البابا على الكنيسة وشعبها.

ونتيجة الاعتداءات المسيحية على الدين الإسلامي رفض الإمام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر مؤتمرات الحوار بين الأديان وأعلن أنه رغم أن المسلمين يحترمون المسيح وأمه عليهما السلام إلا أن المسيحيين يهاجمون رسول الإسلام ويهاجمون مبادئ الإسلام، ويرفضون مجرد الاعتراف بوجود دين يسمى الإسلام، رغم أن الإسلام هو العامل الأكبر في تثبيت المسيحية حين اعترف بوجود المسيح عليه السلام وحين برأ أمه، وطالب بالاعتراف بالدين الإسلامي وبرسوله حتى ينال المسلمون في أوروبا ما يناله اليهود من الاعتراف بأعيادهم وبشعائرهم.

ونتيجة لزيادة الشحن الطائفي شهدت مصر في يونيو ١٩٨١ أسوأ حوادث الفتنة الطائفية في حي الزاوية الحمراء، وأهمية الحادثة في كونها أظهرت الاستقطاب الطائفي الشديد الذي جرى في المجتمع المصري. كما أظهرت الأساليب الملتوية للمسيحيين لبناء الكنائس على أرض أوقاف المساجد، وتسبب الحدث فى استنفار بين المسلمين واستطاعت قوات الأمن وأجهزة الشرطة السيطرة على الموقف كلياً مما قلل عدد الإصابات والإتلاف في الممتلكات وقد أمر الرئيس السادات بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق عن أحداث الفتنة الطائفية عام ١٩٨١ في مجلس الشعب، وقد ألقت اللجنة بالمسؤولية عن الأحداث الطائفية على الجماعات الإسلامية وعلى سياسة البابا شنودة الذي يسعى للصدام وإشعال الفتنة.

اتفقت الجماعات الإسلامية علي أن نظام الحكم في مصر لا يطبق الشريعة الإسلامية لكن اختلفوا في التعامل معه، فبينما رفض الإخوان المسلمون كل أشكال التكفير واستخدموا كل وسائل الدعوة المتاحة لحث الحكومات المتعاقبة على تطبيق الشريعة الإسلامية، لكن خرجت جماعات منشقة تحت سياط التعذيب فوقعت في مستنقع التكفير.

وقد حاولت جماعة الإخوان تصحيح الأفكار والمفاهيم الخاطئة, فكتب المرشد حسن الهضيبي مؤلفه "دعاة لا قضاة" للرد على الأفكار المتطرفة. وأحدث الكتاب والمناقشات التي دارت حوله أثراً محموداً، وأدى إلى ترك كثير من الأفراد للتكفير، فيما عدا شكري مصطفى الذي تزعم فكر التكفير ونصب نفسه إماماً لمؤيديه وسجل فكره الجديد، واعتبر أنه لا توجد جماعة على الحق غير جماعته، واستغلت جماعة التكفير والهجرة الفراغ الثقافي والقيمي الذي يعانيه الشباب وحاول كسب المؤيدين من خلال علاقات الصداقة والقرابة فتميزت جماعته بطابع أسري كما تميزت بإقامة بيئة متكاملة منعزلة عن المجتمع خصوصا في الصعيد تمهيداً للوصول إلى القوة اللازمة للانقضاض على المجتمع. وكانت آثار النكسة قد

أحدثت في نفوس الشباب رد فعل عنيف إلى الدين، فكانوا آذاناً صاغية لدعوة التكفير، ثم وقعت الجماعة في خطيئة اختطاف الدكتور محمد حسين الذهبي وزير الأوقاف وقتله مما أثر بالسلب علي العلاقة بين الدولة والجماعات الدينية.

فى المقابل اقتصرت جماعات الجهاد على الحكم بالكفر على الحكام ومن عاونهم واعتمدوا الجهاد وقتال الحكام كوسيلة للوصول إلى الحكم وتطبيق الشريعة الإسلامية، وتعتبر جماعة الفنية العسكرية أحدى جماعات العنف التى استفادت من الناقمين على الحكم الناصري لقيامه بالتنكيل بالإخوان المسلمين وتلك التى نشأت محاولةً الانتقام من نظام عبد الناصر ويمكن القول أنها جمعت بين تيار الجهاد الذي نشأ منفصلا عن الإخوان وبين ذلك الذي تأثر بالفكر الإخواني فوقعت أحداث الفنية العسكرية، ثم توحدت معظم فروع جماعات الجهاد فى التنظيم الذي نجح فى اغتيال السادات ولكنه ينجح في تحقيق بقية أهدافه في الوصول إلي السلطة وتطبيق الشريعة الإسلامية.

وقد ندد الأخوان المسلمون بحوادث الفنية العسكرية ومقتل الذهبي وأثبتت الرسالة أن لا علاقة للإخوان بقضايا العنف المتمسح بالدين، كما أثبتت وجود تحولات فكرية بين الجماعات فبعض عناصر جماعة الفنية العسكرية أصابته تحولات فكرية كبيرة فمنهم من انتقل إلى التكفير والهجرة، ومنهم من تحول فكره إلى النقيض وهاجم بشدة من قاموا بتنفيذ عملية الفنية العسكرية، وقد بقي البعض على فكره الجهادي، ومنهم من اعتنق الفكر القطبي، وانشق البعض على جماعة التكفير وانضم لجماعة الجهاد،

كما أثبتت الرسالة فشل أسلوب الانقلاب على السلطة فاستخدام العنف في سبيل الوصول إلى السلطة مرفوض، لأنه سيولد عنفاً أشد والانقلاب العسكري سيستبدل ديكتاتورية بأخرى، والأولى اعتماد أسلوب تداول السلطة بشكل سلمى، والاعتراف بحق الآخر في التعبير الحر والتنظيم العلني الشرعي الملتزم بالقانون حفاظا على وحدة الوطن وحماية حق المصريين جميعا فى الحرية والديمقراطية.

ملاحق الدراسة

١ - قرار مجلس الثورة بتشكيل محكمة مخصوصة.

٢ - قانون حماية الوحدة الوطنية.

٣ - الحكم بالزام وزير الحربية بدفع التعويض عن التعذيب في السجن الحربي في القضية رقم ١٢ لسنة ١٩٤٧ محكمة جنوب القاهرة.

٤ - توزيع سكان مصر حسب الديانة خلال الفترة من (١٨٩٧ - ١٩٩٦)

٥ - أعداد الكنائس الجديدة خلال الفترة من (١٩٦٩ - ٢٠٠١).

٦ - الحكم بإعدام شكري مصطفى ورفاقه في القضية رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دولة عسكرية عليا والتصديق عليه والتنفيذ.

٧ - بيان المجلس الملي في تأييد السادات في سحب الاعتراف بالبابا شنودة.

٨ - تنفيذ الحكم بإعدام قتلة السادات والتصديق عليه وتنفيذه

١٩٥٤/٨/١

قرارات مجلس الثورة رقم

تشكيل محكمة مخصوصة

١-١٠-١٩٥٤

أمــــــــر
مجلس قيادة الثورة بشأن تشكيل محكمة مخصوصة وإجراءاتهــــا

بعد الاطلاع على المادة ٨ من الدستـــــور المؤقت   قـــرر

مادة (١) تشكل محكمة على الوجه الآتي :-

قائد جناح جمال مصطفى سالم	عضو مجلس قيادة الثورة	رئيســـا
الصاغ أنور السادات	" " "	عضــوا
بكباشي أ.ح حسين الشافعي	" " "	"

وتنعقد المحكمة بمقر قيادة الثورة بالجزيرة بمدينة القاهرة أو في المكان الذي يعينه رئيسها وفي اليوم والساعة اللذين يحددهما .

مادة (٢) تختص هذه المحكمة بالنظـــر في الأفعال التي تعتبر خيانة للوطن أو ضد ســـلامته في الداخل والخارج وكذلك الأفعال التي تعتبر موجهة ضد نظام الحكم الحاضر أو ضد الأسس التي قامت عليهـــا الثورة ولو كانت قد وقعت قبل العمل بهذا الأمر .

كما تختص المحكمة بمحاكمة كل من اشترك بنفسه أو بواسطة غيره [illegible] بارتكاب الأفعـــال المنصوص عنها في الفقرة السابقة [illegible] المحكمة وكذلك كل من [illegible] بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء .

كما تختص هذه المحكمة بالفصل فيما يرى مجلس قيادة الثورة عرضه عليها من القضايا أيا كان نوعهـــا حتى ولو كانت منظورة أمام المحاكم العادية أو غيرها من جهات القضاء الأخرى ما دام لم يصدر فيها حكما وتتخلى هذه المحاكم أو الجهات [illegible] عن القضايـــا التي تحال إلى المحكمة المخصوصة بمجرد صدور الأمر من مجلس قيادة الثورة بذلك .

مادة (٣) يعاقب على الأفعال التي تعرض على المحكمة بعقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقــــة المؤبدة أو المؤقتة أو بالسجن أو بالحبس المدة التي تقدرهـــا المحكمة أو أي عقوبة أخرى تراها المحكمـــة .

مادة (٤) يعين مجلس قيادة الثورة مكتب للتحقيق والادعاء [illegible] من الضباط العاملين [illegible] البكباشي [illegible] [illegible] الثورة وعضوية كل من :-

البكباشي محمد التابعي	نائب الأحكام
" إبراهيم سامي جاد الحق	"
" سيد سيد جاد	"
الأستاذ عبد الرحمن صالح	عضو النيابة

ويتولى المحقق رفع الدعوى والادعاء بالجلسة في الأفعال التي تختص هذه المحكمة بنظرها وله حق الأمر بالتحفظ على المتهمين وحبسهم احتياطيا ولا يجوز المعارضة في [illegible] الأمر .

مادة (٥) يعلن المتهم بالتهم ويوم الجلسة بمعرفة [illegible] قبل [illegible] بيوم واحد على الأقل ولا يجوز تأجيل القضية بأكثر من مرة واحدة ولمدة لا تزيد عن ٤٨ ساعة [illegible]

مادة (٥) ويجب على المتهم أن يحضر بنفسه أمام المحكمة وإذا تخلف جاز الحكم في غيبته .

مادة (٦) للمحكمة أن تتبع من الإجراءات ما تراه لازماً لتقصي الحقيقة ولا يجوز المعارضة في تشكيل المحكمة أو أحد أعضائها .

مادة (٧) تجري المحاكمة أمام هذه المحكمة بطريقة علنية إلا إذا قررت جعل الجلسة سرية لأسباب تراها .

ويصدر الحكم ويتلى في جلسة علنية ويصدق عليه مجلس قيادة الثورة ويجوز له تخفيف الحكم إلى الحد الذي يراه .

مادة (٨) أحكام هذه المحكمة نهائية ولا تقبل الطعن بأي طريق من الطرق أو أمام أي جهة من الجهات وكذلك لا يجوز الطعن في إجراءات المحاكمة أو التنفيذ .

مادة (٩) يعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره .

القاهرة في [illegible] من ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (١ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

١/١٠/١٩٥٤

قرارات مجلس الثورة رقم

تشكيل محكمة مخصوصة

١-١٠-١٩٥٤

وقدرت المحكمة أتعاب محاماة السادة المحامين المنتدبين بواقع مائة جنيها عن كل منهم من الخزانة العامة .

صدر هذا الحكم وتلى النطق به علنا بمبنى الجبل الأحمر بالقاهرة بجلسة السبت الموافق ٦ مارس ١٩٨٢ .

التوقيع : [illegible] التوقيع : [illegible] التوقيع : [illegible]

لواء/عبد العزيز صدقي الشاعر — لواء/مصطفى ماهر فاضل — لواء دكتور/سمير محمد فاضل

عضو المحكمة العسكرية العليا — عضو المحكمة العسكرية العليا — رئيس المحكمة العسكرية العليا

صدق على الحكم [illegible]

١٩٨٢/٣/٢٠

[illegible]

٨٢/٤/١٥

١٩٨٢/٤/١٢

[illegible]

- ٢٣٢ -

وقدرت المحكمة أتعاب محاماة للسادة المحامين المنتدبين بواقع مائة جنيها عن كل منهم [illegible]

صدر هذا الحكم وتم النطق به علنا بجهة الجبل الأحمر بالقاهرة بجلسة السبت الموافق ٦ مارس ١٩٨٢ م.

التوقيع: [توقيع]	التوقيع: [توقيع]	التوقيع: [توقيع]
لواء/ عبد العزيز مصطفى الشاهر	لواء/ مصطفى ماهر فاضل	لواء دكتور/ سمير محمد فاضل
عضو المحكمة العسكرية العليا	عضو المحكمة العسكرية العليا	رئيس المحكمة العسكرية العليا

صدقت على الحكم

حسني مبارك

تم تنفيذ حكم الإعدام رميا بالرصاص في كل من المحكوم عليهم [illegible] السبت ٢٠/٣/١٩٨٢

[illegible] أحمد شوقي الإسلامبولي والمحكوم عليه [illegible] حسين عباس محمد [illegible] الخميس الموافق ١٥/٤/٨٢ [illegible] بالجبل الأحمر

[illegible] الإدارة [illegible]

[illegible] العسكري [illegible]

[illegible] ١٥/٤/٨٢

[illegible]

[illegible] ١٥/٤/١٩٨٢ [illegible]

[illegible]

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دولة عسكرية عليا :-

الحكم

بعد الاطلاع على مواد الاتهام في القضية ٦ / ٧٧ أمن دولة عسكرية عليا ، وعلى المادتين ٨٠ ، ٨١ من قانون الأحكام العسكرية ، والمادتين ٣٠٢ ، ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وبعد المداولة قانونا .

حكمت المحكمة بإجماع الآراء بالآتي :-

أولا : حضوريا :-

(١) ببراءة كل من المتهم محمد [illegible] وطه حسن يحيى وعبدالفتاح [illegible] بإبراهيم [illegible] أحمد عبد الرحمن [illegible] السيد محمد [illegible] عبدالرحيم [illegible] من التهم المنسوبة إليهم .

(٢) [illegible] كل من [illegible] أحمد [illegible] عبدالعزيز [illegible] [illegible] أحمد طارق عبد الحليم [illegible] مما هو منسوب إليهم .

(٣) [illegible] محمد [illegible] عبدالحميد [illegible] [illegible] مما هو منسوب إليه .

١٠٤٧٠

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دولة عسكرية عليا :-

« الحكم »

بعد الاطلاع على مواد الاتهام في القضية ٦ لسنة ٧٧ أمن دولة عسكرية عليا ، وعلى المادتين ٨٠ ، ٨١ من قانون الأحكام العسكرية والمادتين ٣٠٢ ، ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وبعد المداولة قانونا .

حكمت المحكمة بإجماع الآراء بالآتي :-

أولا : حضوريا :-

(١) ببراءة كل من المتهمين محمد [illegible] ومحمد [illegible] وطه حسين [illegible] وعبد الفتاح [illegible] وأنور سعيد [illegible] وإبراهيم [illegible] وعطا [illegible] محمد أحمد عبد الرحمن وأسامة السيد محمد قاسم [illegible] وعثمان عبد الرحيم [illegible] مما أسند إليهم من التهم المنسوبة إليهم .

(٢) [illegible] كل من شكري أحمد مصطفى وماهر عبد العزيز [illegible] والثاني وأنور مأمون [illegible] وأحمد طارق عبد العليم [illegible] هو منسوب إليهم .

(٣) بمعاقبة محمد خالد عبد الحميد [illegible] بالأشغال الشاقة المؤبدة [illegible] لما هو منسوب إليه .

[illegible]

[illegible] من ثانيا من قرار الاتهام .

ثانيا : مصادرة الأسلحة والذخائر والمفرقعات والنقود و[illegible] الأوراق [illegible] ما أمرت المحكمة [illegible] .

ثالثا : [illegible] براءة المتهم [illegible] .

صدر هذا الحكم علنا بالقاهرة في الثلاثين من نوفمبر سنة ألف وتسعمائة [illegible] ميلادية .

التوقيع	التوقيع
عميد / [illegible] محمد [illegible]	[illegible]
عضو المحكمة العسكرية العليا	رئيس المحكمة العسكرية العليا

- ١١٠ -

[illegible]

[illegible] نهائياً [illegible]

ثامناً : مصادرة [illegible] بالمضبوطات والنقود [illegible]
[illegible]
ما [illegible] المحكمة [illegible]

تاسعاً : [illegible]

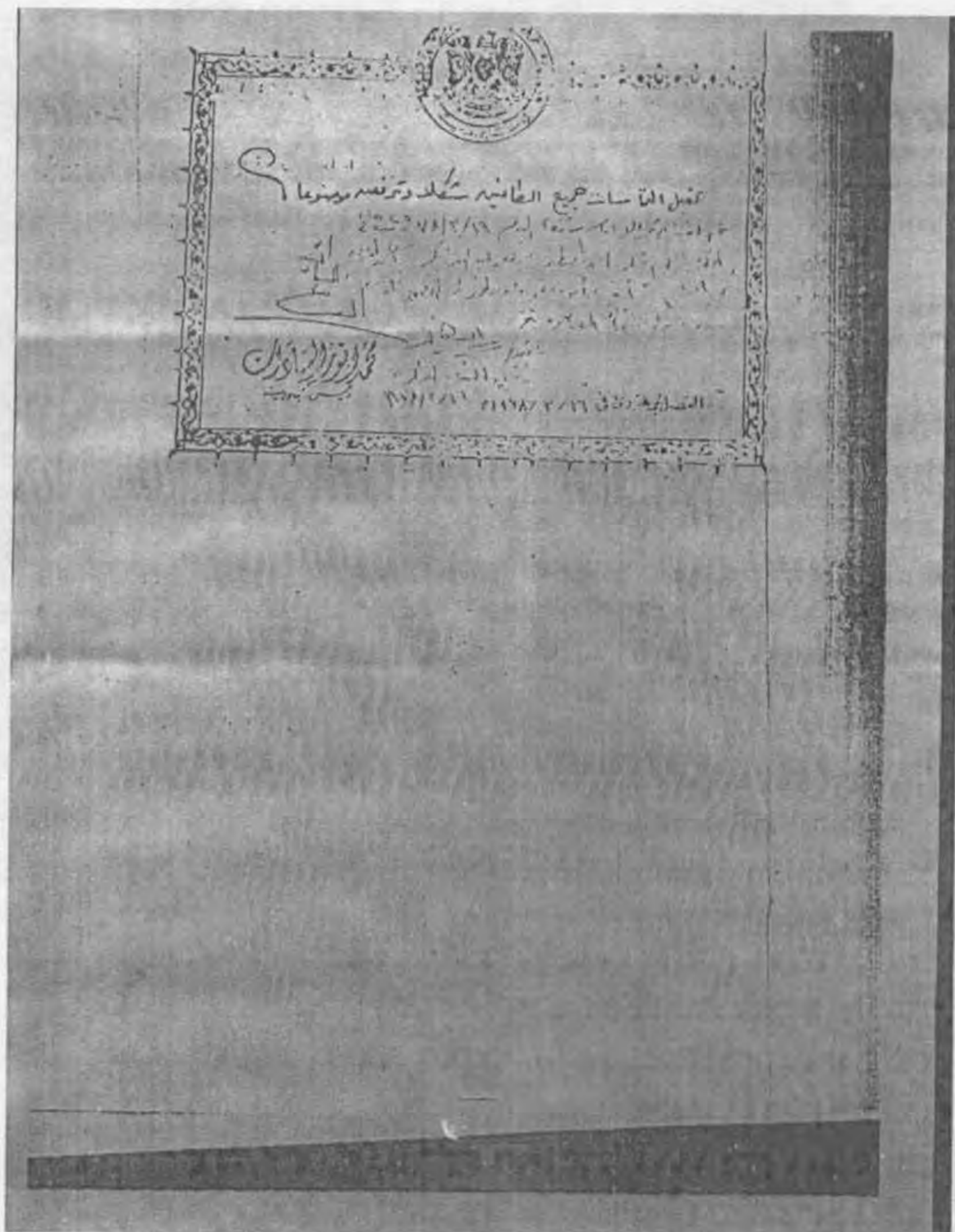
صدر هذا الحكم [illegible] في الثلاثين من [illegible] سنة ألف وتسعمائة [illegible] ميلادية .

التوقيع : [illegible] التوقيع : [illegible]

سيد / [illegible]

عضو المحكمة [illegible] رئيس المحكمة [illegible]

[illegible]



تقبل الالتماسات جميع الطائفية شكلا وترفضه موضوعا



تقبل الالتماسات جميع الطائفية شكلاً وترفض موضوعاً

القصر الجمهوري دمشق في ١٦ / ٣ / ١٩٦٨م ١٦ / ١٢ / ١٣٨٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
مارس ٢٠٠١

توزيع سكان مصر حسب الديانة
في سنوات التعداد (١٨٩٧ - ١٩٩٦)
وتقديرات السكان في الأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٠

سنة التعداد	جملة عدد السكان (بالداخل)	معدل النمو ٪	مسلمين: عدد	مسلمين: نسبة إلى عدد السكان ٪	مسلمين: معدل النمو ٪	مسيحيين: عدد	مسيحيين: نسبة إلى عدد السكان ٪	مسيحيين: نسبة إلى عدد المسلمين ٪	مسيحيين: معدل النمو ٪	بيانات الفرق
١٨٩٧	٩٧٣٤٤٠٥		٨٩٧٧٧٠٢	٩٢,٢		٧٣١٢٣٥	٧,٥	٨,١		٢٥٤٦٨
١٩٠٧	١١١٨٩٩٧٨	١,٤	١٠٢٦٩٤٤٤	٩١,٨	١,٤	٨٨٣٦٠٢	٧,٩	٨,٦	١,٩	٣٨٨٤١
١٩١٧	١٢٧١٨٢٥٥	١,٣	١١٦٢٣٧٤٥	٩١,٤	١,٣	١٠٢٦١١٥	٨,١	٨,٨	١,٤	٦٨٣٩٤
١٩٢٧	١٤١٧٧٨٦٤	١,١	١٢٩٢٨٧٦٠	٩١,٢	١,٠	١١٨١٩١٠	٨,٣	٩,١	١,٤	٦٦٦٩٤
١٩٣٧	١٥٩٢٠٦٩٤	١,٧	١٤٥٥٢٦٩٥	٩١,٤	١,٣	١٣٠٣٩٧٠	٨,٢	٩,٠	١	٦٤٠٢٩
١٩٤٧	١٨٩٦٦٧٦٧	١,٨	١٧٢٩٧٩٤٦	٩١,٧	١,٨	١٥٠١٦٣٥	٧,٩	٨,٦	١,٤	٦٧١٨٩
١٩٦٠	٢٥٩٨٤١٠١	٢,٤	٢٤٠٦٨٢٥٢	٩٢,٦	٢,٤	١٩٠٥١٨٢	٧,٣	٧,٩	١,٨	١٠٦٦٧
١٩٧٦	٣٦٦٢٦٢٠٤	٢,١	٣٤٣٢٤٣٣٨	٩٣,٧	٢,٢	٢٢٨٥٦٣٠	٦,٢	٦,٧	١,٦	٦٢٥٦
١٩٨٦	٤٨٢٥٤٢٣٨	٢,٨	٤٥٣٧٧٥٣٨	٩٤,٠	٢,٨	٢٨٦٨١٣٩	٥,٩	٦,٣	٢,٣	٨٥٦١
١٩٩٦	٥٩٣١٢٩١٤	٢,١	٥٥٩٤٨٩٢١	٩٤,٣	٢,١	٣٣٦٠١٧٩	٥,٧	٦,٠	١,٦	٢٨١٤
١٩٩٧/١/١	٥٩٤٤٠٤٤٥	٢,١	٥٦٠٦٩٢٣١	٩٤,٣	٢,١	٣٣٦٧٤١٠	٥,٧	٦,٠		٢٨١٤
١٩٩٨/١/١	٦٠٧٠٥٨٣٩		٥٧٢٨٨٥٨١	٩٤,٤		٣٤١٣٤٧٥	٥,٦	٦,٠	١,٤	٣٧٨٣
١٩٩٩/١/١	٦٢٠١٢٣١٩	٢,١	٥٨٥٤٥٣٧٣	٩٤,٤	١,١	٣٤٦٤٢٠٧	٥,٦	٥,٩	١,٤	٣٧٣٩
٢٠٠٠/١/١	٦٣٣٠٤٩٤٣	٢,١	٥٩٧٦٤٧٩٤	٩٤,٤	٢,١	٣٥٢٦٤٠٩	٥,٦	٥,٩	١,٤	٣٧٣٩

(*) زاد عدد سكان الجمهورية في الفترة من ١٨٩٧ وحتى ٢٠٠٠/١/١ بنسبة ٥٥٠,٢٢ ٪ وبلغت نسبة زيادة المسلمين ٥٦٥,٧٠ ٪ والمسيحيين بنسبة ٣٨٢,٢١ ٪ وبذلك يتضاعف عدد المسلمين حوالي ٦,٧ مرة والمسيحيين حوالي ٤,٨ مرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
مارس ٢٠٠١

توزيع سكان مصر حسب الديانة
في سنوات التعداد (١٨٩٧ - ١٩٩٦)
وتقديرات السكان في الأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٠

سنة التعداد	جملة عدد السكان (بالداخل)	معدل النمو %	مسلمين: العدد	مسلمين: النسبة إلى عدد السكان %	مسلمين: معدل النمو %	مسيحيين: العدد	مسيحيين: نسبة إلى عدد السكان %	مسيحيين: نسبة إلى عدد المسلمين %	مسيحيين: معدل النمو %	ديانات أخرى
١٨٩٧	٩٧٣٤٤٠٥		٨٩٧٧٧٠٢	٩٢.٢		٧٣١٢٣٥	٧.٥	٨.١		٢٥٤٦٨
		١.٤			١.٤				١.٩	
١٩٠٧	١١١٩٠٩٧٨		١٠٢٦٩٤٤٥	٩١.٨		٨٨١٦٩٢	٧.٩	٨.٦		٣٨٨٤١
		١.٣			١.٣				١.٥	
١٩١٧	١٢٧١٨٢٥٥		١١٦٢٣٧٥٤	٩١.٤		١٠٢٦١١٥	٨.١	٨.٨		٦٨٣٩٥
		١.١			١.٠				١.٤	
١٩٢٧	١٤١٧٧٨٦٤		١٢٩٢٩٣٦٠	٩١.٢		١١٨١٩١٠	٨.٣	٩.١		٦٦٠٩٤
		١.١			١.٢					
١٩٣٧	١٥٩٢٠٦٩٤		١٤٥٥٢٦٩٥	٩١.٤		١٣٠٢٩٧٠	٨.٢	٩.٠		٦٤٠٢٩
		١.٧			١.٨				١.٤	
١٩٤٧	١٨٩٦٦٧٦٧		١٧٣٦٩٩٤٦	٩١.٧		١٥٠١٦٣٥	٧.٩	٨.٦		٦٧٠٨٦
		١.٨								
		٢.٤			٢.٤				١.٨	
١٩٦٠	٢٥٩٨٤١٠١		٢٤٠٦٨٢٥٢	٩٢.٦		١٩٠٥١٨٢	٧.٣	٧.٩		١٠٢٩٧
		٢.١			٢.٢				١.٦	
١٩٧٦	٣٦٦٢٦٢٠٤		٣٤٣٣٤٣٣٨	٩٣.٧		٢٢٨٥٦٣٠	٦.٢	٦.٧		٦٢٥٦
		٢.٨			٢.٨				١.٣	
١٩٨٦	٤٨٢٥٤٢٣٨		٤٥٣٣٧٥٣٨	٩٤.٠		٢٨٦٨١٢٩	٥.٩	٦.٣		٨٥٠٦٨
		٢.١			٢.١				١.١	
١٩٩٦	٥٩٣١٢٩١٤		٥٥٩٤٨٩٢١	٩٤.٣		٣٣٢٦١٧٩	٥.٧	٦.٠		٣٨١٤
١٩٩٧/١/١	٥٩٤٤٠٤٤٥	٢.١	٥٦٠٩٩٢٤١	٩٤.٣	٢.١	٣٣٦٧٤١٠	٥.٧	٦.٠	١.٤	٣٨١٤
١٩٩٨/١/١	٦٠٧٠٥٨٣٩		٥٧٢٨٨٥٨١	٩٤.٤		٣٤١٣٤٧٥	٥.٦	٦.٠		٣٧٨٣
		٢.١			٢.١				١.٤	
١٩٩٩/١/١	٦٢٠١٣٣١٩		٥٨٥٤٥٣٧٣	٩٤.٤		٣٤٦٤٢٠٧	٥.٦	٥.٩		٣٧٣٩
		٢.١			٢.١				١.٤	
٢٠٠٠/١/١	٦٣٣٠٤٩٤٢		٥٩٧٦٤٧٩٤	٩٤.٤		٣٥٢٦٤٠٩	٥.٦	٥.٩		٣٧٣٩

زاد عدد سكان الجمهورية في الفترة من ١٨٩٧ وحتى ٢٠٠٠/١/١ بنسبة ٥٥٠.٣٢ % وبلغت نسبة زيادة المسلمين ٥٦٥.٧٠ % والمسيحيين بنسبة ٣٨٢.٢٦ % وبذلك يتضاعف عدد المسلمين حوالي ٦.٧ مرة والمسيحيين حوالي ٤.٨ مرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
مـارس ٢٠٠١

عدد الكنائس الجديـدة
المرخص بها وغير المرخص بها
خلال الفـترة مـن ١٩٦٩ - ٢٠٠١

الفـترة	إجمالي عدد الكنائس المرخص بها	توزيع الكنائس المرخص بها حسب الطائفـة					كنائس وأديرة ودور مناسبات غير مرخص بها
		أرثوذكس	بروتستانت	كاثوليك	أدفنتست	الجيليـة	
١٩٦٩ - ١٩٨١	١٥٨	٧٨	٥٨	٢٢	-	-	٨٥
١٩٨٣ - ١٩٩٨	٢٤٨	١٢٥	٩٠	٢٩	٤	-	٣٧١
١٩٩٨ - ٢٠٠١	٣٢٥	٢١٤	-	١٦	١	٩٤	٦٥٥

المصدر : وزارة الداخليـة (مباحث أمن الدولة)

- بلغ عدد الكنائس التي تم الترخيص ببناءها في الفترة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠١ (فترة ولاية السيد الرئيس حسني مبارك) ١٦٧ كنيسة .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
مـــارس ٢٠٠١

عدد الكنائس الجديـــدة المرخص بها وغير المرخص بها خـلال الفـــترة مـــن ١٩٦٩ - ٢٠٠١

الفـــترة	إجمالـي عدد الكنائــس المرخص بهـا	توزيع الكنائس المرخص بها حسب الطائفـــة					كنائس وأديرة ودور مناسبات غير مرخص بها
		ارثوذكـس	بروتستانت	كاثوليـك	ادفنتست	المسيح	
١٩٦٩ - ١٩٨١	١٥٨	٧٨	٥٨	٢٢	-	-	٨٥
١٩٨٣ - ١٩٩٨	٢٤٨	١٢٥	٩٠	٢٩	٤	-	٣٧١
١٩٩٨ - ٢٠٠١	٣٢٥	٢١٤	-	١٦	١	٩٤	٦٥٥

المصدر: وزارة الداخليـــة (مباحث أمن الدولة)

- بلغ عدد الكنائس التي تم الترخيص ببناءها في الفترة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠١ (فترة ولاية السيد الرئيس حسني مبارك) ١٦٧ كنيسة.

قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢

بشأن حماية الوحدة الوطنية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — حماية الوحدة الوطنية واجب كل مواطن ، وعلى جميع مؤسسات الدولة والمنظمات الجماهيرية العمل على دعمها وصيانتها .

ويقصد بالوحدة الوطنية فى تطبيق أحكام هذا القانون ، الوحدة القائمة على احترام نظام الدولة والمقومات الأساسية للمجتمع كما حددها الدستور وعلى وجه الخصوص :

(أ) تحالف قوى الشعب العاملة .

(ب) تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات العامة .

(ج) حرية العقيدة وحرية الرأى بما لا يمس حريات الآخرين أو المقومات الأساسية للمجتمع .

(د) سيادة القانون .

وتقوم الوحدة الوطنية على أساس إعطاء الأولوية المطلقة لأهداف النضال الوطنى والتحررى وعلى أفضلية المصالح القومية الشاملة على المصالح الخاصة لكل فئة أو طائفة أو فئة جماهيرية .

مادة ٢ — الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الوحيد المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة .

ويتحقق أوسع مدى للمناقشة الحرة داخل تشكيلاته والتنظيمات الجماهيرية المرتبطة به .

ولا يجوز إنشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكى العربى أو منظمات جماهيرية أخرى خارج المنظمات الجماهيرية التى تنشأ طبقا للقانون .

مادة ٣ — يعاقب بالحبس كل من أنشأ أو أدار أو نظم جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة على خلاف حكم المادة السابقة .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من انضم إلى إحدى هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو اشترك فيها .

ويعفى من العقوبة كل من بادر بإبلاغ السلطات المختصة عن وجود جمعيات أو هيئات أو منظمات أو جماعات منشأة على خلاف ما تقدم ، إذا تم الإبلاغ قبل بدء التحقيق ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة إذا تم الإبلاغ بعد بدء التحقيق وأدى إلى الكشف عن مرتكبى الجريمة الآخرين .

وتقضى المحكمة فى جميع الأحوال عند الحكم بالإدانة بحل الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات المذكورة وإغلاق أمكنتها ومصادرة الأموال والأمتعة والأدوات والأوراق الخاصة بها أو المعدة لاستعمالها .

مادة ٤ — يعاقب بالحبس كل من عرض الوحدة الوطنية للخطر ، بأن لجأ إلى العنف أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لمناهضة السياسة العامة المعلنة للدولة أو التأثير على مؤسساتها السياسية والدستورية فى اتخاذ قرار بشأنها .

مادة ٥ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائتى جنيه كل من أذاع عمدا أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة بقصد الإضرار بالوحدة الوطنية بين قوى تحالف الشعب أو بين طوائفه .

وتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه إذا وقعت الجريمة فى زمن الحرب .

وإذا اتخذت هذه الإذاعة صورة دعاية مثيرة موجهة للعسكريين فى زمن الحرب كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٦ — يعاقب بالحبس كل من حرض بإحدى وسائل العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ عقوبات على بغض طائفة من فئات قوى التحالف أو طائفة من الناس أو على الازدراء بها أو إثارة الفتنة بينها ، إذا كان من شأن هذا التحريض الإضرار بالوحدة الوطنية .

مادة ٧ — تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا ارتكبت الجرائم المبينة بالمواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من هذا القانون بناء على تخابر مع دولة أجنبية .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكبت بناء على تخابر مع دولة معادية .

مادة ٨ — لا تخل أحكام هذا القانون بأية عقوبة أشد منصوص عليها فى قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

مادة ٩ — لا ترفع الدعوى الجنائية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بناء على طلب كتابى من وزير العدل .

ويجوز للنيابة العامة إحالة الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون إلى محاكم أمن الدولة المختصة .

مادة ١٠ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ شعبان سنة ١٣٩٢ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٢) .

أنور السادات

قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢

بشأن حماية الوحدة الوطنية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — حماية الوحدة الوطنية واجب كل مواطن ، وعلى جميع مؤسسات الدولة والمنظمات الجماهيرية العمل على دعمها وصيانتها .

ويقصد بالوحدة الوطنية فى تطبيق أحكام هذا القانون ، الوحدة القائمة على احترام نظام الدولة والمقومات الأساسية للمجتمع كما حددها الدستور وعلى وجه الخصوص :

(أ) تحالف قوى الشعب العاملة .

(ب) تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات العامة .

(ج) حرية العقيدة وحرية الرأى بما لا يمس حريات الآخرين أو المقومات الأساسية للمجتمع .

(د) سيادة القانون .

وتقوم الوحدة الوطنية على أساس إعطاء الأولوية دائماً لأهداف النضال الوطنى والتحررى وعلى تغليب المصالح القومية الشاملة على المصالح الخاصة لكل فرد أو طائفة أو فئة اجتماعية .

مادة ٢ — الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الوحيد المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة .

وهو يكفل أوسع مدى للمناقشة الحرة داخل تشكيلاته والتنظيمات الجماهيرية المرتبطة به .

ولا يجوز إنشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكى العربى أو منظمات جماهيرية أخرى خارج المنظمات الجماهيرية التى تشكل طبقاً للقانون .

مادة ٣ — يعاقب بالحبس كل من أنشأ أو نظم أو أدار جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة على خلاف حكم المادة السابقة .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من انضم إلى إحدى هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو اشترك فيها .

ويعفى من العقوبة كل من بادر بإبلاغ السلطات المختصة عن وجود جمعيات أو هيئات أو منظمات أو جماعات منشأة على خلاف ما تقدم ، إذا تم الإبلاغ قبل بدء التحقيق ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة إذا تم الإبلاغ بعد بدء التحقيق ومكن من الكشف عن مرتكبى الجريمة الآخرين .

وتقضى المحكمة فى جميع الأحوال عند الحكم بالإدانة بحل الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات المذكورة وإغلاق أمكنتها ومصادرة الأموال والأمتعة والأدوات والأوراق الخاصة بها أو المعدة لاستعمالها .

مادة ٤ — يعاقب بالحبس كل من عرض الوحدة الوطنية للخطر ، بأن لجأ إلى العنف أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لمناهضة السياسة العامة المعلنة للدولة أو للتأثير على مؤسساتها السياسية والدستورية فى اتخاذ قراراتها .

مادة ٥ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائتى جنيه كل من أذاع عمداً أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة بقصد الإضرار بالوحدة الوطنية بين قوى تحالف الشعب أو بين طوائفه .

وتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه إذا وقعت الجريمة فى زمن الحرب .

وإذا اتخذت هذه الإذاعة صورة دعاية مثيرة موجهة للعسكريين فى زمن الحرب كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٦ — يعاقب بالحبس كل من حرض بإحدى وسائل العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ عقوبات على بغض طائفة من فئات قوى التحالف أو طائفة من الناس أو على الازدراء بها أو إثارة الفتنة بينها ، إذا كان من شأن هذا التحريض الإضرار بالوحدة الوطنية .

مادة ٧ — تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا ارتكبت الجرائم المبينة بالمواد ٣ و٤ و٥ و٦ من هذا القانون بناء على تخابر مع دولة أجنبية .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكبت بناء على تخابر مع دولة معادية .

مادة ٨ — لا تخل أحكام هذا القانون بأية عقوبة أشد منصوص عليها فى قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

مادة ٩ — لا ترفع الدعوى الجنائية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بناء على طلب كتابى من وزير العدل .

ويجوز للنيابة العامة إحالة الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون إلى محاكم أمن الدولة المختصة .

مادة ١٠ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ شعبان سنة ١٣٩٢ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

وحيث ان كرامة الانسان تعلو كل تقدير مادي وتفوق كل قدر نقدي فاذا
ما وجدان المدعي – كما سبق البيان – من آثار الله حكما ظلما [illegible]
تماما يجبر له من الحمايات والضمانات ما يجعله في مأمن من اقل اعتداء اساء
ومثل من سوء المعاملة وقسوتها ووحشيتها ما لم يكن يخطر له ببال .

ولما كان المدعي قاضيا والقاضي صدق بقوله قد [illegible] تقدير التعويض
هذا تماما مع ما تراه المحكمة تقديرا مناسبا لجبر الضرر .. .. وحتى تجسد
المدعي ثقته في نفسه وفي وطنه فان المحكمة تقضي له بما طلبه كاملا والذي ما كان
يتوانى هو عن دفعه لو كان في مقدوره ليتفادى به لحظة عذاب مما رآه .

وحيث ان المدعى عليهم في الدعوى المذكورة مسئولون عن عمل تابعيهم
متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر طبقا للمادة ١٦٩ مدني على ان يكون التضامن
في حدود تركة مورث الورثة منهم .

وحيث انه بالنسبة لطلب شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة والحكم
يقضي بجبر ضرر أصاب المدعي من جراء الاعتداء على كرامته الانسانية وحريته وحرمته
وهي امور عاجلة بطبيعتها بالتأخير في تنفيذ الحكم يترتب عليه ضرر جسيم بمصلحة
المحكوم له يجوز للمحكمة ان تأمر به طبقا للمادة ٢٩٠/١ مرافعات لتأمر المحكمة
بشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة .

فلهذه الاسباب

أولا : حكمت المحكمة في الدعوى الاصلية بالزام المدعى عليه فيها الفريق اول شمس
[illegible] بصفته مسئولا عن السجن الحربي بأن يدفع للمدعي [illegible]

١٠٦
١٠٧

ثانيا : حكمت المحكمة فى الدعوى المدنية بالزام المدعى عليهم ابهما شمس الدين على بدران وورثة سعيد حمزة حسن البسيونى وورثة سعد زغلول عبد الكريم فى حدود تركة كل مورث وحسن على خليل وحسين كامل ومحمد صفوت الروبى بالتضامن فيما بينهم بأن يدفعوا للمدعين [illegible] المبلغ المحكوم به عليه فى الدعوى الاصلية ومصاريفها واتعاب المحاماة [illegible] للمدعى فى الدعوى الاصلية مع الزامهم بمصاريف الدعوى المدنية [illegible] اتعاب المحاماة .

ثالثا : ان القضاء وهو ضمير الامة وحصنها [illegible] يعلن براءة البلاد من كل ما تم فى اذلال الشعب وتعذيب ابنائه بصورة او بأخرى .

رابعا : مراعاة للشعور الوطنى [illegible] لاختيار الشعب [illegible] ناشدت المحكمة السيد رئيس الجمهورية ان يأمر بهدم وازالة مبنى السجن الحربى الذى سيظل ما بقى قائما شاهدا على اذلال الشعب وتعذيب ابنائه [illegible] الذكريات [illegible] مؤسسة جديدة وان يأمر بانشاءات اجتماعية [illegible] .

خامسا : بدافع من العدالة [illegible] على حقوق الشعب وأمنه [illegible] المجتمع تشير المحكمة [illegible] الى الشعور العام [illegible] كل من السيدين [illegible] العدل [illegible] فى [illegible] والمعترف عليه [illegible] كل من السيدين [illegible] محمد ابو [illegible] كاملا [illegible] الكيان الثقافى [illegible]

وعلى [illegible] بتحرير صورة [illegible] هذا الحكم وارسالها الى السيد الدكتور النائب العام الاشتراكى .

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق غير المنشورة

١- أسباب الحكم في قضية الجناية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٣ أمن دولة عليا ، قلم الحفظ، نيابة أمن الدولة العليا.

٢- حيثيات الحكم في القضية رقم ١٢ لسنة ١٩٧٤م مدني كلي، محكمة جنوب القاهرة، قلم الحفظ بمحكمة جنوب القاهرة.

٣- حيثيات الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة عسكرية عليا، قلم الحفظ بالنيابة العسكرية.

٤- حيثيات الحكم في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة عسكرية عليا، قلم الحفظ بالنيابة العسكرية.

٥- القضية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٥ حصر أمن دولة عليا، بالمركز القومي للدراسات القضائية، العباسية، القاهرة.

٦- القضية رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي، ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي. بالمركز القومي للدراسات القضائية، العباسية، القاهرة.

٧- القضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ حصر أمن دولة عسكرية عليا، قلم الحفظ بالنيابة العسكرية.

٨- القضية رقم ٩٣٤ لسنة ٢٦ قضائية، محكمة القضاء الإداري،ق لم الحفظ، مجلس الدولة.

ثانيا: الوثائق المنشورة.

١. "الخلافة لشكري مصطفى" وثيقة نشرها الدكتور رفعت سيد أحمد فى كتابه الوثائقي " النبي المسلح " الجزء الثاني "الثائرون "الطبعة الأولى، دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن، يناير ١٩٩١.

٢. "رسالة الإيمان للدكتور صالح سرية "، وثيقة نشرها الدكتور رفعت سيد أحمد فى كتابه الوثائقي " النبي المسلح " الجزء الأول، الرافضون، الطبعة الأولى، دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن، يناير ١٩٩١.

٣. الاتحاد اشتراكي العربي " تطوير الاتحاد الاشتراكي العربى حتى يكون إطارا فعالا لتحالف قوى الشعب العامل، ورقة للمناقشة مقدمة من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربى اغسطس ١٩٧٤.

٤. أسباب الحكم في الجناية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢م أمن دولة عليا "قضية تنظيم الجهاد ، نشرها عبد العزيز الشرقاوي المحامي عام ١٩٨٥م.

٥. استطلاع الرأي العام في مصر حول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على جرائم الحدود، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٥.
٦. أقوال شكري مصطفى، في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة عسكرية عليا. وقد نشر الدكتور رفعت سيد أحمد أقوال شكري مصطفى في كتابه الوثائقي:" النبي المسلح" الجزء الأول بعنوان الرافضون, دار الريس للكتب والنشر، لندن, يناير ١٩٩١.
٧. بيان الجماعة الإسلامية، ميونخ بألمانيا الغربية، انظر مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٣٥ (٤٠٩)، جماد أول ١٣٩٩، إبريل ١٩٧٩
٨. بيان المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٨١م، عند موريس صادق، "محاكمة البابا شنودة مكتب النسر للطباعة ، القاهرة ١٩٩١م.
٩. بيان المكتب التنفيذي لاتحاد طلاب مصر، مجلة الدعوة، السنة ٢٨، العدد ٤٠ (٤١٤)، شوال ١٣٩٩، سبتمبر ١٩٧٩.
١٠. بيان للناس من الأزهر الشريف " مطبعة وزارة الأوقاف ".
١١. بيان مجمع البحوث الإسلامية الذي صاغه الشيخ محمد أبو زهرة ١٩٧٤, مجلة الاعتصام، السنة ٣٦، العدد ١١، جماد أول ١٣٩٤، يونيو ١٩٧٤.
١٢. التنصير"خطة لغزو العالم الإسلامي" ترجمة أعمال المؤتمر التبشيري الذي عقد في مدينة جلين آيري بولاية كلورادو في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧٨م ونشرته دار MARC للنشر بعنوان "The Gospel and Islam A Compendium" ١٩٧٨ ,
١٣. توصيات وقرارات الدورة الثالثة لمجمع الكنائس العالمي، دار التأليف والنشر بالكنيسة الأسقفية بالقاهرة، بالاشتراك مع المجمع المسيحي للشرق الأدنى.
١٤. حيثيات الحكم في قضية التعذيب الكبرى رقم ٣٣١ لسنة، لسنة ١٩٧٦. وحيثيات حكم المحكمة العسكرية العليا في القضية رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٧٦عند حسين مؤنس "دكتور" باشوات وسوبر باشوات" الطبعة الثانية، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨
١٥. الدساتير ١٩٥٦، ١٩٦٤ " القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو " الجزء الأول، قرارات سياسية، الهيئة العامة للاستعلامات.
١٦. دستور الجمهورية العربية المتحدة المؤقت الصادر في ٥ مارس ١٩٥٨، الجريدة الرسمية، العدد الأول، ١٣ مارس ١٩٥٨.

١٧. دستور جمهورية مصر العربية ١٩٧١ " القوانين الأساسية المكملة له "، الطبعة الثانية، الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩٩.

١٨. رسالة أصدرها الإخوان بعد الثورة بعنوان حتى يعلم الناس " توضح دورهم ليلة الثورة " ثم نشرت في مجلة أخر ساعة، ٢٤ نوفمبر ١٩٥٤

١٩. القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر، الجريدة الرسمية، العدد ١٥٣، ١٠ يوليو ١٩٦١.

٢٠. قانون العقوبات حسب آخر التعديلات ١٩٩٩، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، المكتبة القانونية لدار المطبوعات الجامعية.

٢١. القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ بالجريدة الرسمية العدد ٦٩ بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٦٤.

٢٢. القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، الجريدة الرسمية، العدد ٢١ مكرر، بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٧٩.

٢٣. القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١، ١٧ يونيو ١٩٧١، العدد ٢٤، الجريدة الرسمية. المواد ٣, ١٠, ٢٢, ٢٦.

٢٤. القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الخاص بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية، الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ مكرر، ٢٦ رجب ١٣٩٩، ٢١ يونيو ١٩٧٩.

٢٥. قوانين الوقف والحكر والقرارات التنفيذية، القاهرة، المطابع الأميرية ط٢، ١٩٩٣

٢٦. لائحة اتحاد طلاب الجمهورية العربية المتحدة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، نظام الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٧٠

٢٧. المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الشعب ١٩٥٤، الجزء الأول ، طبعة دار الشعب ١٩٥٤

٢٨. المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الشعب، الجزء الثالث، طبعة دار الشعب ١٩٥٤

٢٩. ندوة الحركات الدينية المتطرفة، المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، من ١٤ / ١٠ / ١٩٧٩: ٢/ ١١/ ١٩٧٩

٣٠. وثيقة خاصة بالقضاء علي النشاط الإسلامي وقد وردت في حيثيات حكم بمحكمة القاهرة الابتدائية الصادر في القضية رقم ١٢ لسنة ١٩٧٤ مدني الصادر عن الدائرة التاسعة المدنية يوم ٣٠ مارس ١٩٧٥. وقد نشرها المستشار علي

جريشة في كتابة، عندما يحكم الطغاة وكان هو الذي قدمها إلي المحكمة كجزء من القضية التي رفعها علي الحكومة. وهذه الوثيقة تتحدث عن لجنة عليا من رئيس الورراء وقائد المخابرات، وقائد المباحث الجنائية والعسكرية ومدير المباحث العامة ومدير مكتب المشير.. وقد تشكلت بأمر من الرئيس جمال عبد الناصر الوزارة واستعراض الوسائل التي استعملت والنتائج التي تم التوصيل إليها بخصوص مكافحة جماعة الإخوان المسلمين.. ١٩٧٦.الدكتور عبد الله رشوان المحامى للمحكمة في قضية الفنية العسكرية القضية رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي وقبلتها المحكمة ولم تعترض عيها وقدمها مرة أخرى في قضية التكفير والهجر " رقم ٦ لسنة ٧٧ وقد أعاد الشيخ محمد الغزالي نشر هذه الوثيقة في كتابه، قذائف الحق، الطبعة الثانية، دار السلاسل.١٩٧٦.

ثالثا: تسجيلات صوتية

١. تسجيلات صوتية لمرافعات الدكتور عبد الله رشوان في قضية الفنية العسكرية القضية رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي وقضايا جماعة التكفير والهجرة، القضايا رقم ٦، رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة عسكرية عليا. وقضية اغتيال السادات القضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ حصر أمن دولة عليا
٢. تسجيل صوتي لاستجواب صالح سرية أمام المحكمة فى القضية رقم ٢٦٨٧ لسنة ٧٤ الوايلي ورقم ١٦٩ لسنة ٧٤ كلي
٣. سمير فاضل القاضي العسكري لقضية السادات برنامج كنت مسئولاً، قناة النيل للأخبار، ٢٠٠٢/١٠/١٣

رابعا: اللقاءات الشخصية

١- عدة لقاءات مع بعض أعضاء الجماعات الإسلامية في أزمنة مختلفة وقد رفضوا ذكر أسمائهم كما أنني قد تجاوزت عن الحديث عنهم وإن كنت قد تعرفت علي أفكارهم وتعلمت التمييز بينها.
٢- المستشار سيد أحمد السبكي عضو هيئة المحكمة العسكرية التى حكمت فى قضية الانتماء لتنظيم التكفير والهجرة القضية رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة عسكرية عليا فى أثناء زيارتي له يناير وفبراير عام ٢٠٠٢
٣- تقابلت عدة مرات مع الأستاذ أحمد عبد المجيد أحد قادة تنظيم سيد قطب فى منزله أعوام ٢٠٠٠م : ٢٠٠٣
٤- لقاء مع الأستاذ خيري ركوة أحد كبار الأخوان والمتحدث الرسمي باسم جبهة علماء الأزهر، يناير ٢٠٠٣

٥- لقاء مع الأستاذ مصطفى مشهور المرشد العام الخامس للإخوان المسلمين، بمقر مجلة الدعوة بجزيرة الروضة عام ٢٠٠٠م
٦- لقاء مع الحاج فرج النجار آخر قائد للنظام الخاص بوسط الدلتا "التنظيم السري للإخوان المسلمين" عام ٢٠٠٤م.

خامسا: رسائل علمية غير منشورة.

١- أسامة محمد الشناوي "دكتور" "المحاكم الخاصة فى مصر" رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.
٢- جمال معوض شقرة " الحركة السياسية فى مصر من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى أزمة مارس ١٩٥٤ " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ص ٤١٨.
٣- خالد رمضان عبد العال سلطان " المسئولية الجنائية عن جرائم الصحافة دراسة مقارنة " رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة حلوان، ٢٠٠٢.
٤- رباب الحسيني "دكتور"، "التيار الديني كما تعرضه الصحافة المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس،
٥- رباب الحسيني حسن " موقع الدين فى أيدلوجيات العالم الثالث " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
٦- فتحي محمد الوافي " مشكلات تمويل تعليم ما قبل الجامعي "رسالة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية, جامعة الأزهر.
٧- نجاتي سيد احمد " دكتور " " الجريمة السياسية.. دراسة مقارنة "رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٢

سادسا: المراجع العربية

١- " حول جماعات الإرهاب هذا هو الطريق " إصدار إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة، بدون تاريخ
٢- " ماذا قال الشيخ الذهبي ولماذا قتلـه".ونسبوه للدكتور محمد حسين الذهبي, بدون تاريخ أو دار نشر,
٣- "مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا " دار الشهاب, بدون تاريخ.
٤- "مذكرات عبد اللطيف البغدادي " جزئيين، المكتب المصري الحديث، بدون تاريخ.
٥- إبراهيم عبده " دكتور" " أقول للسلطان " مؤسسة سجل العرب ١٩٧٦

٦- إبراهيم قاعود: " عمر التلمساني شاهداً على العصر " المختار الإسلامي, ١٩٨٥
٧- ابن زولاق " فضائل مصر وأخبارها وضواحيها " الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.
٨- أبو سيف يوسف " الأقباط والقومية العربية " مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
٩- أحمد العطار " دكتور " " القضاء الجنائي الاستثنائي.. دراسة في النظام القضائي المصري والفرنسي " مكتب الرسالة الدولية للطباعة والكمبيوتر، بدون تاريخ.
١٠- أحمد بهاء الدين "محاوراتي مع السادات" الطبعة الثانية، دار الهلال، ١٩٨٧م
١١- أحمد حمروش " أحد الضباط الأحرار": " ثورة ٢٣ يوليو "المجلد الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣
١٢- احمد حمروش " قصة ثورة ٢٣ يوليو " الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧
١٣- أحمد رائف " البوابة السوداء " الطبعة الخامسة, الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٩
١٤- احمد شلبي " دكتور" موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية " ج ٥، مكتبة النهضة.
١٥- أحمد عادل كمال " النقط فوق الحروف..الإخوان المسلمون و النظام الخاص "الطبعة الثانية، الزهراء للإعلام العربي ١٩٨٩
١٦- احمد عبد الحميد يوسف " مصر في القوات والسنة " دار المعارف، ١٩٩١
١٧- أحمد عبد الله " دكتور" " الطلبة والسياسة في مصر" ترجمة إكرام يوسف، ط١، سينا للنشر، ١٩٩١
١٨- احمد عبد المجيد " الإخوان وعبد الناصر " قصة تنظيم ١٩٦٥" ط١، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ١٩٩٣.
١٩- أحمد عمر " أسيوط مدينة النار.. أسرار ووقائع العنف " ط١، سفنكس للطباعة والنشر، ١٩٩٤.
٢٠- احمد مسلم " دكتور " " أصول المرافعات – التنظيم القضائي " دار الفكر العربي، ١٩٧٧.

٢١- إدوار غالى الدهبى " النموذج المصري للوحدة الوطنية " مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨

٢٢- إدوار غالي الذهبي " دكتور " " معاملة غير المسلمين في المجتمع الإسلامي " ط ١، مكتبة غريب، القاهرة ١٩٩٣.

٢٣- أسامة سلامة " مصير الأقباط في مصر " ط١، دار الخيال، مارس، ١٩٩٨

٢٤- ألفريد بتلر، "فتح العرب لمصر"، ترجمة محمد فريد أبو حديد، سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.

٢٥- أمين حسان كامل " محكمة الثورة " الجزء الثالث، الطبعة الأولى، مطبعة مصر، يوليو ١٩٥٤.

٢٦- أمين حسان كامل " محكمة الثورة " الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مطبعة مصر، مارس ١٩٥٤.

٢٧- الأنبا شنودة " أسقف التعاليم " " القرآن والمسيحية " مجلة الهلال، ديسمبر ١٩٧٠.

٢٨- الأنبا غريغوريوس " الكنيسة وقضايا الوطن" سلسلة المباحث المتصلة بالأسرة والشباب والمجتمع، ٦، المكتبة اللاهوتية، القاهرة ١٩٧٥.

٢٩- أنور السادات "البحث عن الذات قصة حياتي" ط٢، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٨.

٣٠- أنور السادات: "أسرار الثورة المصرية " سلسلة كتب قومية، الدار القومية، بدون تاريخ.

٣١- أنور محمد " شهود عصر السادات " الطبعة الأولى، دار إيه إم للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠.

٣٢- أنور محمد "السادات والبابا.. أسرار الصدام بين النظام والكنيسة "، دار إيه إم للنشر والتوزيع، ١٩٩٠

٣٣- أوليفيه كاريه " في ظلال القرآن " ترجمة محمد رضا عجاج، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ١٩٩٢

٣٤- ايريس حبيب المصري " قصة الكنيسة القبطية " جزء ٧، مكتبة المحبة، القاهرة، ١٩٨٨.

٣٥- التقرير التنظيمي لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الصادر عن المؤتمر العام الأول للحزب ١٠ – ١١ ابريل ١٩٨٠.

٣٦- تقرير الحالة الدينية في مصر، العدد الثاني، الطبعة الثانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٨.
٣٧- تقرير الحالة الدينية في مصر، العدد الأول، الطبعة الخامسة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، ١٩٩٥
٣٨- تقي الدين المقريزي " تاريخ الأقباط المعروف بالقول الإبريزي للعلامة المقريزى" دراسة وتحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، دار الفضيلة
٣٩- ثروت بدوى "دكتور " " النظام الدستوري العربي " دار النهضة العربية، ١٩٦٤
٤٠- جابر رزق " مذابح الإخوان في سجون ناصر " دار الاعتصام، ١٩٧٧.
٤١- جاد طه " دكتور " " ثورة ٢٣ يوليو بين النظرية والتطبيق " ط١، المطبعة العالمية، القاهرة ١٩٦٩.
٤٢- جاد طه " دكتور " " معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر " دار الفكر العربي، بدون تاريخ.
٤٣- جلال الدين الحما مصي "حوار حول الأسوار" المكتب المصري الحديث، ١٩٧٥
٤٤- جلال أمين " دكتور " " ماذا حدث للمصريين " الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩
٤٥- جمال أسعد عبد الملاك، "من يمثل الأقباط في مصر. الدولة ؟ أم البابا ؟ "بدون دار نشر، ١٩٩٣.
٤٦- جمال بدوى " الفتنة الطائفية " المركز العربي للصحافة والنشر، ١٩٨٠.
٤٧- جمال حمدان "شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان" الجزء الثاني، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١.
٤٨- جمال سليم " الصامتون في الميزان " مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٦
٤٩- جمال عبد السميع، "ممتاز نصار.. المواقف تتكلم"، توزيع الأهرام، بدون تاريخ.
٥٠- جمال عبد الناصر " فلسفة الثورة " مكتبة العرفان، بيروت، بدون تاريخ.
٥١- جميل الشرقاوي "دكتور" "الأحوال الشخصية لغير المسلمين" الكتاب الأول الزواج، دار النهضة العربية، ١٩٧٦.
٥٢- جورج بوزنر و آخرون "معجم الحضارة المصرية" ترجمة أمين سلامة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

٥٣- جيلز كيبل، "النبي والفرعون"، مرجع سابق، مكتبة مدبولي، ١٩٨٨.
٥٤- حسن أبو باشا " مذكرات في الأمن والسياسة " دار الهلال، ١٩٩٠.
٥٥- حسن أحمد إبراهيم " دكتور " " جوانب من صورة الزراعة المصرية بعد ٢٥ سنة من ثورة يوليو ١٩٥٢ " مقدمة المؤتمر العلمي المستوى الثالث للاقتصاديين المصرين المنعقد بالقاهرة في الفترة من ٢٣- ٢٥ مارس ١٩٧٨، بعنوان " الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢ – ١٩٧٧ " الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.
٥٦- حسن البنا " مذكرات الدعوة والداعية " دار الشهاب، بدون تاريخ.
٥٧- حسن العشماوي " الإخوان والثورة " الجزء الأول، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧.
٥٨- حسن الهضيبي " دعاة لا قضاة " دار الصحابة، القاهرة، بدون تاريخ.
٥٩- حسن دوح: " صفحات من جهاد الشباب المسلم" دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٧٩.
٦٠- حسنى أبو اليزيد " من قتل السادات ؟ " الطبعة الأولى ، الدار المصرية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ .
٦١- حسنين كروم " الإخوان المسلمون والصلح مع إسرائيل" دار نادركو للطباعة والنشر، ١٩٨٥.
٦٢- حسين أحمد أمين، "التسامح الديني والتفاهم بين المعتقدات"، مطبوعات اتحاد المحامين لعرب للبحوث والدراسات القانونية،
٦٣- حسين أحمد حمودة: "أسرار حركة الضباط الأحرار و الإخوان المسلمون" الطبعة الثانية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٧.
٦٤- حسين مؤنس " دكتور " " باشوات وسوبر باشوات " ط٢ ، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ١٩٦٦.
٦٥- حمدي الطاهرى " دكتور " " الطريق إلى المنصة " دار الإشعاع للطباعة، ١٩٨٨
٦٦- حمدي الكنيسي "الطوفان" الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٧٧.
٦٧- خالد محي الدين: " الآن أتكلم " الطبعة الأولى، الأهرام للطبع والنشر، ١٩٩٢.
٦٨- خالد نعيم " دكتور " " الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية في مصر دراسة وثائقية، كتاب المختار، ١٩٨٨.

٦٩- دراسات في الميثاق "المجلس الأعلى للشئون الإسلامية" القاهرة, مايو١٩٦٣.
٧٠- رؤوف عباس " دكتور " " العلاقات المصرية البريطانية ١٩٥١ – ١٩٥٤" مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩.
٧١- رجب البنا " الأقباط في مصر والمهجر" الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠١.
٧٢- رشاد كامل " ثورة يوليو والصحافة " الطبعة الأولى، مطابع روز اليوسف، مارس ١٩٨٩
٧٣- رشاد كامل "السادات مؤامرة ومغامرة ١٥ مايو " ط١، دار نصر للنشر والتوزيع، يناير ١٩٩٧.
٧٤- رفائيل أفامينا " قس" "مذكراتي عن حياة البابا كيرلس السادس " ج٢، دار نوبار للطباعة، ١٩٨٨.
٧٥- رفعت السعيد "دكتور" "ماذا جرى لمصر مسلمين وأقباط" مطبعة الأمل إخوان مورفينيلي سابقا ١٩٩١
٧٦- رفعت سيد احمد " الدين والدولة والثورة " دار الهلال، ١٩٨٥.
٧٧- رفعت سيد أحمد " دكتور": "لماذا قتلوا السادات" ط١، التونى للطباعة والنشر، ١٩٨٢.
٧٨- رفعت سيد أحمد "الإسلامبولي.. رؤية جديدة لتنظيم الجهاد" مكتبة مدبولي, القاهرة, ١٩٨٨.
٧٩- رفعت سيد أحمد "دكتور"، "تنظيمات الغضب الإسلامي في السبعينيات" ط٢، مكتبة مدبولي، ١٩٨٩.
٨٠- رفعت سيد أحمد، "قراءة هادفة إلى فكر جماعة التكفير والهجرة"، سلسلة كتاب الناقد بعنوان "العنف الأصولي ـ الإبداع من نوافذ جهنم"، أكتوبر ١٩٩٥
٨١- رفعت سيد أحمد، "وثائق وقصة تنظيم الجهاد"، النوني للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٠
٨٢- رفيق حبيب " الإحياء الديني.. ملف اجتماعي للتيارات الدينية المسيحية والإسلامية في مصر "الطبعة الأولى، الدار العربية للطباعة والنشر، ديسمبر ١٩٩١.
٨٣- رفيق حبيب " دكتور " "الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر " ط١، سينا للنشر، ١٩٨٩.

٨٤- رفيق حبيب، محمد عفيفي "تاريخ الكنيسة المصرية" ط٢، الدار العربية للطباعة والنشر، ١٩٩٤.
٨٥- رمزي ميخائيل جيد " أزمة الديموقراطية ومأزق الصحافة القومية "، ١٩٥٢ –١٩٨٤، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٧
٨٦- رياض سوريال "المجتمع القبطي في مصر في القرن ١٩" القاهرة، مكتبة المحبة، ١٩٨٤
٨٧- ريتشارد ميتشيل " الإخوان المسلمون" ترجمة عبد السلام رضوان، ط٢، مكتبة مدبولي، ١٩٨٥.
٨٨- ريتشارد هرير دكجميان " الأصولية في العالم العربي " ترجمة عبد الوارث سعيد، الطبعة الثانية، دار الوفاء – المنصورة، ١٩٨٩.
٨٩- زاهر رياض " المسيحيون والقومية المصرية "دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٨ .
٩٠- زكريا سليمان بيومي " الأخوان بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى المنصة " ١٩٥٢ – ١٩٨١ مكتبة وهبة ١٩٨٧
٩١- زكى شنودة " موسوعة تاريخ الأقباط "، مطبعة التقدم، القاهرة.
٩٢- زينب الغزالي "أيام من حياتي " ط ٦، دار الشروق، ١٩٨٩.
٩٣- سالم البهنساوي، "الحكم وقضية تكفير المسلم"، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، ١٩٩٤.
٩٤- سامي جوهر " الموتى يتكلمون " الطبعة الثانية، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧.
٩٥- سامي جوهر."يتكلمون. يتكلمون .. عبد الناصر ومذبحة الإخوان " الطبعة السادسة، المكتب المصري الحديث، مارس ١٩٧٦.
٩٦- سعد هجرسى: الإصلاح الزراعي تاريخا وفلسفة ومنهاجا، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٧٠
٩٧- سعيد إسماعيل على " دكتور" " إنهم يخربون التعليم " دار الأهالي، بدون تاريخ.
٩٨- سعيد سراج الدين " قسمت أن أروي حقائق ومواقف البرلماني الثائر صلاح أبو اسما عيل " الروضة للطباعة والنشر، ١٩٩١.
٩٩- سعيد عبد الفتاح عاشور " دكتور " " ثورة الشعب " الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، ١٩٦٥

١٠٠- سمير فاضل "دكتور" " كنت قاضياً لحادث المنصة " ط١، سفنكس للطباعة والنشر، ١٩٩٣

١٠١- سميرة بحر " الأقباط في الحياة السياسية المصرية " ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤.

١٠٢- السيد زهرة " أحزاب المعارضة وسياسة الافتتاح الاقتصادي في مصر " الموقف العربي، ١٩٨٤.

١٠٣- سيد قطب " معالم في الطريق " دار الشروق، القاهرة.

١٠٤- سيد قطب "الإسلام ومشكلات الحضارة"الطبعة العاشرة, دار الشروق, ١٩٨٩,

١٠٥- سيد قطب "معالم في الطريق" دار الشروق, القاهرة

١٠٦- سيد قطب، "لماذا أعدموني"، وهي وثيقة نشرتها الدار السعودي للاتحاد والنشر والتوزيع وذكرت أنها الإقرار الذي كتبه سيد قطب قبل إعدامه،

١٠٧- سيد مرعى " الإصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري" سلسلة كتب قومية ٢٥٨، الدار القومية للطباعة، القاهرة، بدون تاريخ.

١٠٨- سيد مرعى، مصطفى خليل، بطرس غالى وآخرون " الديموقراطية في مصر، ربع قرن بعد ثورة يوليو " مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٧.

١٠٩- السيد ياسين " الاتجاهات الجديدة في مجلس الشعب " مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، نوفمبر ١٩٧٦.

١١٠- سيدة إسماعيل الكاشف "دكتور" "مصر الإسلامية و أهل الذمة" الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسة تاريخ المصريين.

١١١- شعبان خليفة " أقباط مصر في ثلاثة عهود " دار اخناتون للطباعة، بدون تاريخ.

١١٢- شنودة الثالث "البابا":"الحرب الروحية"، ج ٢، الكلية الإيكليريكية الأرثوذكسية، القاهرة ١٩٨٦

١١٣- شوقي خالد، "محاكمة فرعون.. خبايا محاكمة قتلة السادات"، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٨٩

١١٤- شوكت التونى " محاكمة الدجوي " الطبعة الأولى، دار الشعب، القاهرة ١٩٧٥.

١١٥- صابر أحمد نايل "العنف الديني في مصر"، مجلة اليقظة العربية، عدد ٦، يونيو ١٩٨٨،
١١٦- صالح الورداني" الحركة الإسلامية في مصر الواقع والتحديات " الطبعة الأولى، دار الكلمة ٢٠٠٠.
١١٧- صالح الورداني، "مصر وإيران.. صراع الأمن والسياسة "، مكتبة نخرش، القاهرة, ١٩٩٥
١١٨- صلاح أبو إسماعيل "الشهادة " شهادة الشيخ صلاح أبو إسماعيل في قضية تنظيم الجهاد، ط٢، دار الاعتصام،
١١٩- صلاح نصر " الحرب النفسية " جزئيين، ط٢، دار القاهرة للطباعة والنشر، ابريل ١٩٦٧.
١٢٠- صلاح نصر "ثورة يوليو بين المسير والمصير" ج١، مؤسسة الاتحاد للطباعة والنشر ١٩٨٦.
١٢١- صموئيل حبيب "طريق التحدي قصة حياة القس صموئيل حبيب كما رواها" ط١، دار الثقافة، ١٩٩٩
١٢٢- طارق البشرى "المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية" الطبعة الثانية، دار الشروق، ١٩٨٨.
١٢٣- طلعت جاد الله " الأقباط قضايا شائكة ورؤى مستقبلية " ط١، الجزيرة انترناشيونال، ٢٠٠٥.
١٢٤- طلعت جاد الله "الأقباط.. قضايا شائكة ورؤى مستقبلية" مطبعة الجزيرة انترناشيونال، ٢٠٠٥
١٢٥- طه حسين ، "مستقبل الثقافة في مصر" ، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة- تونس، ٢٠٠١
١٢٦- عادل حمودة " الهجرة إلى العنف" الطبعة الأولى، سينا للنشر، ١٩٨٧.
١٢٧- عادل حمودة " أيام السادات الأخيرة " ط١، سفنكس للطباعة والنشر، ١٩٩٢.
١٢٨- عادل حمودة " قنابل ومصاحف الطبعة الثالثة، سينا للنشر، ١٩٨٩، ص ٢٤.
١٢٩- عبد الله إمام : "عبد الناصر كيف حكم مصر" الطبعة الأولى ، مكتبة مد. بولي الصغير، ١٩٩٦.

١٣٠- عبد الباقي محمد حسن " سيد قطب حياته وأدبه " الطبعة الأولى، دار الوفاء، المنصورة ١٩٨٦.
١٣١- عبد الحكيم العفيفي " غسيل المخ وتحطم العقائد " ط١، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٣.
١٣٢- عبد الحليم قنديل "الناصرية والإسلام" إعادة نظر، مركز إعلام الوطن العربي "صاعد" ط١، ١٩٩١.
١٣٣- عبد الرؤوف احمد عمرو "تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ – ١٩٥٧" سلسلة تاريخ المصريين، عدد ٤٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١.
١٣٤- عبد السلام أبو العلا "شهيرات النساء في حياة الرسل والأنبياء" دار الصفوة للطباعة والنشر، الغردقة.
١٣٥- عبد الصبور شاهين "دكتور" "مصر في الإسلام" الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠١.
١٣٦- عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني " دكتور" " أوربا في مواجهة الإسلام الوسائل.. والأهداف " الطبعة الأولى مكتبة وهبة القاهرة ١٩٩٣
١٣٧- عبد العظيم رمضان " دكتور " "جماعات التكفير في مصر الأصول التاريخية والفكرية " الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥
١٣٨- عبد العظيم رمضان " دكتور" " أوراق يوسف صديق" سلسلة تاريخ المصريين، ١٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.
١٣٩- عبد اللطيف المناوي " الأقباط.. الكنيسة أم الوطن.. قصة البابا شنودة الثالث " دار الشباب العربي للنشر والتوزيع، بدون تاريخ
١٤٠- عبد الله النفيسي " دكتور " " الفكر الحركي للتيارات الإسلامية " المستقبل العربي، عدد ١٩٨٦.
١٤١- عبد الله خليل، أمير سالم " المحاميان " " قوانين ولوائح السجون في مصر " الطبعة الأولى نقابة المحامين لجنة المكتبة الفكر القانوني ١٩٩٠
١٤٢- عبد المنعم صبحي " السادات وثورة التصحيح " دار الشعب ، ١٩٧٥ .
١٤٣- عبد المنعم عبد الرؤوف: " مذكرات بعنوان أرغمت فاروق على التنازل عن العرش" الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨.
١٤٤- عبد الودود شلبي " الزحف إلى مكة " " حقائق ووثائق عن مؤامرة التنصير في العالم الإسلامي " الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٩

١٤٥- عثمان أحمد عثمان "صفحات من تجربتي" المكتب المصري الحديث, ١٩٨١
١٤٦- على الدين هلال " دكتور " " تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣ – ١٩٩٧ " الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٧.
١٤٧- على جريشة " مستشار " " عندما يحكم الطغاة " دار الاعتصام، ١٩٧٥،
١٤٨- على جريشة " مستشار" " التفسير السياسي للإسلام" الطبعة الأولى، دار الأرقم، القاهرة، ١٩٩٢.
١٤٩- علي حسنين "دكتور"، "حتى لا تظل الشريعة نصاً شكلياً"، ورقة ثقافية رقم ٣، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
١٥٠- على عبد العال العسياوي "حتى لا نقول وداعا قاضى الحريات " تأليف دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، القاهرة ١٩٩٣.
١٥١- على عشماوي "التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين" ط١، دار الهلال، القاهرة ١٩٩٣.
١٥٢- على لبن " الأزهر مأزق الواقع و أفاق الحل" دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٢.
١٥٣- على محمد الصلابي "دكتور" "الدولة العثمانية.. عوامل النهوض وأسباب السقوط" ط٢، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ٢٠٠١ م
١٥٤- عمر التلمساني " أيام مع السادات " دار الاعتصام، ١٩٨٤.
١٥٥- عمر التلمساني:" ذكريات لا مذكرات " دار الاعتصام, ١٩٨٥
١٥٦- عمر عبد الرحمن "دكتور"، " كلمة حق " دار الاعتصام، بدون تاريخ.
١٥٧- عمرو عبد السميع " دكتور " " المتطرفون ندوات ودوائر حوار " مكتبة التراث الإسلامي، ١٩٩٣
١٥٨- عمى ايلون وآخرون " النظام الحاكم والمعارضة في مصر في عهد السادات " سلسلة كتب مترجمة " ٧٧٠ " الهيئة العامة للاستعلامات.
١٥٩- غالى شكري " الثورة المضادة في مصر " ط ٣، القاهرة، كتاب الأهالي، ١٩٨٧
١٦٠- فؤاد سراج الدين " لماذا الحزب الجديد " دار الشروق، سبتمبر ١٩٧٧
١٦١- فؤاد علام، "الإخوان وأنا"، المكتب المصري الحديث، الطبعة الأولى، ١٩٩٦،

١٦٢- فاروق عبد السلام " الإسلام والأحزاب السياسية " مطبعة الفجالة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٨.
١٦٣- الفتاوى الإسلامية، دار الإفتاء المصرية، القاهرة ١٩٨٣.
١٦٤- فتحي المرصفاوي "دكتور"، "دراسة تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر"، دار الفكر العربي، ١٩٨١
١٦٥- فريد عبد الخالق " الإخوان المسلمون في ميزان الحق " ط١، دار الصحوة، القاهرة ١٩٨٧.
١٦٦- فهمي أبو غدير" قضينا أخر ما كتب الإمام الشهيد قبل اغتياله " الطبعة الأولى، بدون ناشر ١٩٧٨.
١٦٧- فهمي هويدي، "القرآن والسلطان"، الطبعة الرابعة، دار الشروق، ١٩٩٩، ص٢٧.
١٦٨- كامل الشريف " الإخوان المسلمون فى حرب فلسطين "ط٣ دار الوفاء، المنصورة، ١٩٨٤.
١٦٩- كامل الشريف:" المقاومة السرية في قناة السويس " الطبعة الثالثة، دار الوفاء المنصورة، ١٩٨٧.
١٧٠- كرم جبر " السادات.. المباحث والإخوان" دار الخيال، ١٩٩٦.
١٧١- كمال خالد " المحامى " " في ساحة الطغيان " مطبعة البرلمان، ١٩٧٦.
١٧٢- كمال خالد المحامى " هؤلاء قتلوا السادات " دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٨.
١٧٣- لطيفة محمد سالم "دكتور" "مصر في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨" الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤.
١٧٤- مايلز كوبلاند: "لعبة الأمم " تعريب مروان خير، ط١، مكتبة الزيتونة، بيروت، ١٩٧٠.
١٧٥- مجدي خليل "أقباط المهجر" دراسة ميدانية حول هموم الوطن والمواطنة " ط١، دار الخيال ١٩٩٩.
١٧٦- محسن محمد "من قتل حسن البنا " دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧..
١٧٧- محمد البهي "دكتور" "الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر" الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥ .
١٧٨- محمد الجوادى" دكتور" " البنيان الوزاري في مصر" ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥.

١٧٩- محمد السعيد إدريس "حزب الوفد والطبقة العامة المصرية" ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٩.
١٨٠- محمد السيد الوكيل "كبرى الحركات الإسلامية في القرن الرابع عشر الهجري" دار الاعتصام ١٩٨٨
١٨١- محمد الطويل " الإرهاب والرئيس " الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.
١٨٢- محمد الطويل " لعبة الأمم وعبد الناصر " الطبعة الأولى، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٨٦.
١٨٣- محمد الغزالي " الإسلام والاستبداد السياسي " ط٣، دار الكتب الإسلامية، القاهرة ١٩٨٤.
١٨٤- محمد الغزالي "التعصب والتسامح بين المسيحية والإسلام" ط١، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٨٩
١٨٥- محمد الغزالي " جدد حياتك " الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٦
١٨٦- محمد الغزالي " قذائف الحق " الطبعة الثانية، دار السلاسل، ١٩٧٦
١٨٧- محمد الغزالي "من هنا نعلم" دار الكتب الإسلامية، بدون تاريخ.
١٨٨- محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي أبوعيد الله:" العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية" الجزء الأول, دار الكاتب العربي, بيروت
١٨٩- محمد جلال كشك، "ألا في الفتنة سقطوا" الطبعة الأولى، مكتبة التراث الإسلامي، يناير ١٩٨٢.
١٩٠- محمد جمال الدين محمد " دليل الواعظ النصر أو الشهادة " وزارة الحربية، إدارة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة،
١٩١- محمد حامد أبو النصر: " حقيقة الخلاف بين الإخوان وعبد الناصر " الطبعة الثانية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٨٨.
١٩٢- محمد حسنين هيكل " عبد الناصر والعالم " بدون تاريخ أو دار نشر، ص ٤٧.
١٩٣- محمد حسنين هيكل " لمصر لا لعبد الناصر " جريدة الأنوار اللبنانية " ١٤ مارس ١٩٧٦

١٩٤- محمد حسنين هيكل: " خريف الغضب " مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨
١٩٥- محمد ذكي عبد القادر " محنة الدستور " الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٣.
١٩٦- محمد رجب " ما لم تنشره الصحف " الطبعة الثانية، مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٨٨.
١٩٧- محمد شوقي زكى: " الإخوان المسلمون والمجتمع المصري" بدون تاريخ أو دار نشر.
١٩٨- محمد صلاح الزهار: "وزراء على كف عفريت " الطبعة الأولى, بدون دار نشر, ١٩٩٩.
١٩٩- محمد عبد السلام " مستشار " " سنوات عصيبة ذكريات نائب عام " ط٢ دار الشروق مايو ١٩٧٥
٢٠٠- محمد عبد الغنى الجمسي " مشير" "مذكرات الجمسي.. حرب أكتوبر ١٩٧٣ " الطبعة الأولى، المنشورات الشرقية، باريس، ١٩٨٩
٢٠١- محمد عبد المعز نصر " في المجتمع ونظم الحكم " مطبعة دار النشر الثقافية، ١٩٦٦.
٢٠٢- محمد عثمان جلال " التيارات الفكرية في مصر المعاصرة " سلسلة تاريخ المصريين، العدد الرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.
٢٠٣- محمد عمارة: "دكتور" "في المسألة القبطية حقائق وأوهام" الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، ٢٠٠١.
٢٠٤- محمد فتحي سرور " دكتور " " محكمة امن الدولة " بحث منشور بمجلة القضاة، عام ١٩٨٣
٢٠٥- محمد قطب، "حول تطبيق الشريعة"، الطبعة الثانية، مكتبة السنة، ١٤١٢هـ
٢٠٦- محمد كامل عبيد. " استقلال القضاء " طبعة نادى القضاة، ١٩٩١.
٢٠٧- محمد ماهر أبو العينين "مستشار" "وجيز أحكام المحكمة الدستورية العليا منذ إنشاء المحكمة حتى مايو ٩٩"ملحق تشريعات مجلة المحاماة، دار الطباعة الحديثة، مايو ١٩٩٩
٢٠٨- محمد محمد حافظ " دكتور " " الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري " الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٥٦.

٢٠٩- محمد محمد عبد اللطيف " ابن الخطيب " " هذا هو الحق رد على مفتريات كاهن كنيسة " الطبعة الثانية، المطبعة المصرية، القاهرة، ١٩٧٩
٢١٠- محمد مورو " دكتور " " البابا شنودة حوار جديد "يافا للدراسات ١٩٩٠.
٢١١- محمد نجيب " كلمتي للتاريخ " دار الكتاب النموذجي، القاهرة ١٩٧٥.
٢١٢- محمد نجيب حسنى "دكتور" "شرح قانون الإجراءات الجنائية" ط ٢، دار النهضة العربية، ١٩٨٨.
٢١٣- محمد نجيب: " مصير مصر " الطبعة الأولى، دار الشروق ١٩٩٦.
٢١٤- محمود جامع: " عرفت السادات " الطبعة الثانية، المكتب المصري الحديث، يناير ١٩٩٩
٢١٥- محمود عبد الحليم " الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ " ج ٢، دار الدعوة، الإسكندرية، ١٩٨١
٢١٦- محمود عبد الحليم "الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ " ج ٣، دار التوزيع والنشر الإسلامية.
٢١٧- محمود فوزي " ثوار يوليو يتحدثون " الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٩٨٨.
٢١٨- محمود فوزي "البابا شنودة وتاريخ الكنيسة القبطية " الطبعة الثالثة، دار النشر هايتيه، ١٩٩١.
٢١٩- محمود فوزي، "حكام مصر.. السادات"، مركز الراية للنشر والإعلام، الطبعة الأولى ١٩٩٧
٢٢٠- مصطفى السباعي " اشتراكية الإسلام " الطبعة الثانية, الاتحاد الثوري, دار مطابع الشعب ١٩٦٢.
٢٢١- مصطفى الفقي " الأقباط في السياسة المصرية " دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٩٨٨.
٢٢٢- مصطفى أمين " سنة أولى سجن " الطبعة الأولى، المكتب المصري الحديث، سبتمبر ١٩٧٤.
٢٢٣- مصطفى كامل السعيد، "المجتمع والسياسة في مصر، دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري ١٩٥٢ ـ ١٩٨١"، دار المستقبل العربي
٢٢٤- ممتاز نصار " مستشار " " معركة العدالة في مصر" ط١، دار الشروق، ١٩٧٤
٢٢٥- موريس صادق "محامي" "محاكمة البابا شنودة" مكتب النسر للطباعة، القاهرة، ١٩٩١م،

٢٢٦- موسى صبري " السادات الحقيقة والأسطورة " ط٢، المكتب المصري الحديث، ٢٠ اكتوبر ١٩٨٥.
٢٢٧- موسى صبري "وثائق ١٥ مايو"، ط٢ المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧.
٢٢٨- ميلاد حنا " ساسة ورهبان وراء القضبان " كتاب الأهالي، عدد ٥٨، الأمل للطباعة، فبراير ١٩٩٧
٢٢٩- ميلاد حنا " نعم أقباط ولكن مصريون " مكتبة مدبولي، ١٩٨٠، من ص ٥٢: ٥٧.
٢٣٠- ميلاد حنا "دكتور" "ساسة ورهبان وراء القضبان" كتاب الأهالي رقم ٥٨، إصدار جريدة الأهالي التابعة لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، ١٩٩٧.
٢٣١- ميلاد حنا "نعم أقباط ولكن مصريون"، مكتبة مدبولي، ١٩٨٠
٢٣٢- نبيل عبد الفتاح " النص والرصاص.. الإسلام السياسي والأقباط " دار النهار، بيروت.
٢٣٣- نبيل عبد الفتاح " سياسات الأديان، الصراعات وضرورات الإصلاح " الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣
٢٣٤- نبيل فارس "الإسلام لا يعرف العنف.. الملف السري للجماعات الإسلامية" الدار الشرقية, ط ١, ١٩٩٢.
٢٣٥- نبيل لوقا بباوي "دكتور" "مشاكل الأقباط في مصر وحلولها" مطابع الأهرام، ٢٠٠١.
٢٣٦- نعم الباز "ثائر تحت العمامة " الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.
٢٣٧- نعمات احمد فؤاد "دكتور" "شخصية مصر" الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٨٥.
٢٣٨- هالة مصطفى " دكتور" " الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك " مركز المحروسة.
٢٣٩- هالة مصطفى "دكتور" "الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف" سلسلة العلوم الاجتماعية, مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.
٢٤٠- هويدا عدلي " العمال والسياسة " كتاب الأهالي رقم ٢٤٥، يوليو ١٩٩٣.
٢٤١- وائل عثمان " أسرار الحركة الطلابية.. هندسة القاهرة ٦٨ ـ ١٩٧٥ " المصرية للطباعة، ١٩٧٦.

٢٤٢- وحيد رأفت "دكتور" "فصول من ثورة ٢٣ يوليو" ط١، دار الشروق، ١٩٧٨.
٢٤٣- وليم سليمان قلادة " دكتور" " الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية " القاهرة، ١٩٦٨
٢٤٤- وليم سليمان قلادة" دكتور" "المسيحية والإسلام على أرض مصر" الطبعة الأولى، دار الحرية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٦.
٢٤٥- يحيى هويدي " دكتور":" الفلسفة في الميثاق " الطبعة الأولى، دار التعليم، القاهرة ١٩٦٥
٢٤٦- يوسف القرضاوي " دكتور " " شريعة الإسلام صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان " الطبعة الأولى، دار الصحوة، القاهرة، ١٩٨٥.
٢٤٧- يوسف القرضاوي " دكتور": " فتاوى معاصرة " الجزء الثاني, الطبعة الثانية, دار الوفاء للطباعة والنشر, المنصورة, ١٩٩٣, ص٦٣٦: ٦٥١.
٢٤٨- يونان لبيب رزق "دكتور" "الأحزاب المصرية عبر مائة عام" مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.
٢٤٩- يونان لبيب رزق "دكتور" وآخرون "الطائفية إلى أين ؟" دار المصري الجديد للنشر ، ١٩٨٧.

سابعا: المراجع الأجنبية

١. Alanely Minority : the modern story of Egypt's Copts , Edwar waken , New York ,١٩٦٣.
٢. Sad Eden Ibrahim: "Islamic Militancy as a Social Movement" The Case of two groups in Egypt in Ali Hillal Dessouki (ed) Islamic Resurgence in the Arab World.
٣. R, Hair Dckmejian: "The Arab Anatomy of Islamic Revival Legitimcy Crisis, Ethnic Conflict and the Search Islamic Alternatves " The Middle East Journal. Vole, ٣٤ No. ١, Winter ١٩٨٠
٤. .Hamide Ansari,"The Islamic Militants in Egyptian Politics", International Journal of Middle East Studies.

ثامنا: الدوريات.

أخبار اليوم، الأخبار، الأسبوع ٢٠٠٥ : ٢٠٠٧، الاعتصام ١٩٧١ : ١٩٨١، أفاق عربية، الأهرام، جريدة الشعب، جريدة المسلمون، الجمهورية، الشعب، مجلة الأزهر، مجلة الدعوة١٩٧٧ : ١٩٨١، مجلة السياسة الدولية ١٩٨٢، مجلة المجتمع الكويتية، مجلة المنارة القبطية ١٩٤٧، مجلة الكرازة المرقسية ١٩٧١، مجلة الموقف العربي فبراير ١٩٨٨، مجلة العربي ١٩٨١، مجلة روز اليوسف ١٩٧٥ :٢٠٠٧، مجلة منبر الإسلام ١٩٦٦مجلة مدارس الأحد ١٩٥١، المحاماة ٢٠٠٣وطني ١٩٦٨ :١٩٨١

تاسعا: مراجع عربية على الشبكة الدولية للمعلومات "الانترنت"

١. الإجماع الوطني في مصر يُطالب.. بالشفافية في تعداد الأقباط !!.. تحقيق/جرجس بشرى
٢. http://www.akhbarsarra.com/news.php?Id=٢٠٦٠
٣. الأستاذ/ محمد حسين حلقة الوصل بين القيادات الطلابية والإخوان
٤. http://drzafarany.maktoobblog.com/?post= ٣٢١٧٧٠
٥. الاعتداء على كنيسة الخانكة
http://www.coptichistory.org/new_page_١٠٢٨.htm
٦. بيان الرئيس أنور السادات، إلى الأمة عن برنامج الاتحاد الاشتراكي وأسس العمل الوطني، ١٩٧١/٦/١٠
http://www.anwarelsadat.com/speeches/٢٨.htm
٧. بيان الرئيس جمال عبد الناصر إلى الأمة بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨/٣/٣٠
٨. http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=١٢٣٤
٩. بيان الرئيس جمال عبد الناصر إلى الشعب والأمة بإعلان التنحي عن رئاسة الجمهورية من مبنى الإذاعة والتليفزيون ١٩٦٧/٦/٩
١٠. http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=١٢٢١
١١. بيان السادات إلى الأمة في ١٤ سبتمبر ١٩٨١
١٢. http://www.anwarelsadat.com/speeches/١٢١.htm
١٣. تاريخ حزب الأحرار
http://ahrm.jeeran.com/archive/٢٠٠٦/١١/١١٨٨٦٩.html

١٤. تأسيس الحزب الوطني
http://www.ndp.org.eg/ar/Aboutus/new_vision.aspx
١٥. تصريح الرئيس جمال عبد الناصر إلى مندوب الأهرام يكذب فيه مزاعم حل جماعة الإخوان المسلمين ١٩٥٣/٩/١٢
http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=٦٥
١٦. تصريحات الرئيس جمال عبد الناصر حول قرار مجلس قيادة الثورة باتخاذ الإجراءات لعقد جمعية تأسيسية ١٩٥٤/٣/٥
http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=١١
٢
١٧. تعريف بحزب التحرير http://www.hizb-ut-
/tahrir.info/arabic/index.php/Def/index
١٨. التعريف بقداسة البابا شنودة الثالث بابا الاسكندرية و بطريرك الكرازة المرقسية في مصر وسائر بلاد المهجر http://st-takla.org/Pope-
١_.html
١٩. تقرير الدكتور جمال العطيفي رئيس لجنة تقصي الحقائق حول الأحداث الطائفية في الخانكة ١٩٧٢
٢٠. http://www.unitedcopts.org/index.php?option=com_content&task=view&id=٢٦&Itemid=٨٠
٢١. الجماعات الإسلامية الأصولية في مصر: النشأة.الصدام.. التحول بقلم / ممدوح الشيخ
٢٢.
http://mamdouhalshikh.friendsofdemocracy.net/default.asp?item=١٧٧١٢٩
٢٣. حديث الرئيس محمد أنور السادات، إلى الشعب القاهرة، ١٤ مايو ١٩٧١ جريدة "الأهرام :"العدد الصادر في ١٥ مايو ١٩٧١
http://www.anwarelsadat.com/speeches/٢٢.htm
٢٤. حزب مصر العربى الاشتراكي
٢٥.
http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/party/parties/٠٤٠٧٠٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١٠.htm

٢٦. رسالة من كاتب قبطي للبابا شنودة بابا الكرازة المرقسية
٢٧. http://www.imanway١.com/horras/archive/index.php/t-٦٢١.html
٢٨. خطاب البكباشى جمال عبد الناصر من دار الرئاسة أثناء انعقاد المؤتمر المشترك من قادة الثورة والوزراء لحل الأزمة مع محمد نجيب ١٩٥٤/٣/٢٨
٢٩. http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=١٢٠
٣٠. خطاب الرئيس السادات أمام مجلس الأمة في ٢٠ مايو ١٩٧١ (ثورة التصحيح)
٣١. http://www.anwarelsadat.com/speeches/٢٤.htm
٣٢. خطاب الرئيس السادات بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة ١٥ مايو في ١٦ مايو ١٩٨١
٣٣. http://www.anwarelsadat.com/speeches/١١٧.htm
٣٤. خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى جنود القوات المسلحة فى إحدى القواعد العسكرية لشرح بيان ٣٠ مارس
http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=١٢٣٩
٣٥. خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى عيد الثورة التاسع من ميدان الجمهورية ١٩٦١/٧/٢٢
http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=٩٨٦
٣٦. خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى عيد الثورة الرابع من الإسكندرية "خطاب تأميم قناة السويس ١٩٥٦/٧/٢٦
http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=٤٩٥
٣٧. خطب الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات
٣٨. http://www.anwarelsadat.com/speeches/new_page_١.htm
٣٩. خطب جمال عبد الناصر
٤٠. http://nasser.bibalex.org/Speeches/SpeechesAll.aspx?CS=٠&x=٢
٤١. د. عصام العريان يتحدث عن نشأة التيار الإسلامي بالجامعات المصرية

٤٢.
http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=٧٠٠٨&SecID=٢٧٠

٤٣. دستور جمهورية مصر العربية

٤٤. http://www.egypt.gov.eg/arabic/laws/constitution/index.asp

٤٥. الرئيس السادات في لقاءه مع ضباط الشرطة ١٦ مايو ١٩٧١

٤٦. http://www.anwarelsadat.com/speeches/٢٣.htm

٤٧. سيرة الرئيس محمد أنور السادات
http://www.anwarelsadat.com/about_sadat/index.htm

٤٨. سيرة تاريخية للرئيس جمال عبد الناصر إعداد: د. هدى جمال عبد الناصر

٤٩. http://nasser.bibalex.org/Common/pictures٠١-٪٢٠sira.htm

٥٠. الشيخ على عبده إسماعيل يحكى نشأة جماعة التكفير والهجرة

٥١. http://drzafarany.maktoobblog.com/?post=٣٠١٥٥٢

٥٢. طارق البشرى " مستشار" القضاء المصري بين الاستقلال والاحتواء

٥٣. http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/١٤-٠٣-٢٠٠٣/AlBishri.htm

٥٤. قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتحقيق أهداف ستة

٥٥. http://www.alfikralarabi.org/index/modules.php?name=News&file=article&sid=٦٠٥٢٪٢٠,

٥٦. قضية الطلاق والزواج فى الإنجيل

٥٧. http://www.arabchurch.com/forums/showthread.php?t=١٥٢٨٠

٥٨. قناة أغابي القبطية http://aghapy.tv/cms

٥٩. كلمة البكباشى جمال عبد الناصر فى الاحتفال بالذكرى الخامسة لحسن البنا ١٩٥٤/٢/١٢

٦٠. http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=١٠٩

٦١. كلمة البكباشى جمال عبد الناصر فى جمعية الإخوان المسلمين بالمنصورة ١٩٥٣/٤/٩

٦٢. http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=١٨

٦٣. كلمة البكباشى جمال عبد الناصر فى زيارة أبطال الثورة لمقر الإخوان المسلمين بمحرم بك ١٩٥٣/٤/١٨
http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=٣٦

٦٤. كلمة البكباشى جمال عبد الناصرفى دفتر هيئة التحرير بمديرية الدقهلية١٩٥٣/٤/٩

٦٥. http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=١٩

٦٦. كلمة الرئيس أنور السادات، فى اجتماع رؤساء تحرير الصحف، ٢٨ أغسطس ١٩٧٤

٦٧. http://www.anwarelsadat.com/speeches/٨١.htm

٦٨. كلمة الرئيس جمال عبد الناصر التى أذيعت بمناسبة توقيع اتفاقية الجلاء ١٩٥٤/١٠/١٩

٦٩. http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=٢٣٩

٧٠. كلمة الرئيس جمال عبد الناصر فى الإذاعة المصرية وهو يوقع بالأحرف الأولى من اسمه على اتفاق الجلاء عن القناة ١٩٥٤/٧/٢٧

٧١. http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=٢٠١

٧٢. كلمة الرئيس جمال عبد الناصر فى القوات المصرية والعراقية والكويتية

٧٣. http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=١٢٢٩

٧٤. كلمة الرئيس جمال عبد الناصر فى تقديم الميثاق الوطني من جامعة القاهرة

٧٥. http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=١٠١٥

٧٦. كلمة الرئيس جمال عبد الناصر فى مجلس الأمة بمناسبة إعلان أسس الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٥٨/٢/٥
http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=٥٧٨

٧٧. كلمة الرئيس جمال عبد الناصر فى ميدان المنشية عقب حادث محاولة الاعتداء على حياته ١٩٥٤/١٠/٢٦
http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=٢٦١

٧٨. اللجنة العربية لحقوق الإنسان " القوانين الاستثنائية وحق التنظيم في مصر"

٧٩. http://www.achr.nu/kt١.htm

٨٠. لقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعروف بقانون الطوارئ

٨١. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A٣٦٣٥C٢D-٢E٧٢-٤١٥D-٩٩٣A-٣BA٧D٤CABCFD.htm

٨٢. لماذا تغيب رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات علي مليار دولار تصل سنويا من أقباط المهجر للكنيسة؟! بقلم: المستشار طارق البشري

٨٣. http://www.alarabnews.com/alshaab/٢٠٠٥/٠٤-٠٢-٢٠٠٥/Beshri.htm

٨٤. محمد عبد السلام فرج " الفريضة الغائبة" موقع الكتروني, منبر التوحيد والجهاد. على الرابط

٨٥. http://www.almaqdese.net/c?i=٣٩&PHPSESSID=٥٠a٩٣١aff٥٣٤b٨٠٧a٠a٥٣٤٨f٤a٥٦٣٥bd

٨٦. مذكرات فرج النجار " آخر قادة النظام الخاص "

٨٧. http://www.ikhwanonline.com/Media/MediaView.asp?AlbumID=٦١&MainCatID=٣&SubCatID=٤

٨٨. مضابط جلسات مجلس الشعب

٨٩. http://www.parliament.gov.eg/EPA/ar/Levels.jsp?levelid=١٤٠&levelno=٢&parentlevel=٥

٩٠. من هم الأقباط ؟
http://www.coptichistory.org/new_page_٤١٤.htm

٩١. موقع الرئيس جمال عبد الناصر /http://nasser.bibalex.org

٩٢. موقع الرئيس محمد أنور السادات /http://www.anwarelsadat.com

٩٣. المولد الثاني لجماعة الإخوان المسلمون بالإسكندرية

٩٤. http://drzafarany.maktoobblog.com/?post=٢٥٤٠٧٧

٩٥. هل الأقباط هم نصارى مصر؟..
http://haridy.com/ib/showthread.php?t=٢٤٤٣٨

٩٦. جيهان السادات، "شاهد على العصر"، قناة الجزيرة، الحلقة الثامنة، بتاريخ ٢٦/٢/٢٠٠١، وقد نشرت على الفضائية الإلكترونية.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B٠CD٣٥٧F-C٣٧٠-٤A٠٩-٩٣F٤-DD١B٥٨١٧C٩FF.htm

٩٧. ممدوح الشيخ، الجماعات الإسلامية المتشددة في مصر : النشأة .. الصدام .. التحول ،

٩٨. http://mamdouhalshikh.maktoobblog.com/?post=١٥٠٢٦

٩٩. بيان السادات إلى الأمة ١٤ سبتمبر ١٩٨١

١٠٠. http://www.anwarelsadat.com/speeches/١٢١.htm

١٠١. خطاب الرئيس أنور السادات في ختام أعمال المؤتمر العام الثاني للحزب الوطني الديمقراطي،٣ أكتوبر ١٩٨١
http://www.anwarelsadat.com/speeches/١٢٢.htm

١٠٢. نورهان الشيخ " دكتور" " النشاط السياسي والحزبي في الجامعات "

١٠٣. http://alnahda.maktoobblog.com/?post=٣٩٨٦٨٧

١٠٤. أحمد بلال، أمين مكتب الطلاب، اتحاد الشباب التقدمي، مصر العربية "تاريخ الحركة الطلابية المصرية"

١٠٥. http://www.kefaya.org/reports/٠٤٠٢ahmedbelal.htm

١٠٦. عزت اندراوس "ماكس ميشيل علماني يدعى أنه بطريرك"
http://www.coptichistory.org/new_page_١١٢٩.htm

١٠٨. عزت اندراوس " الجنرال القبطي يعقــوب يــوحنا

١٠٩. http://www.coptichistory.org/new_page_٧٧١.htm

١١٠. عزت اندراوس "الإسلام وانتماء المسلم لمصر كوطن

١١١."http://www.coptichistory.org/new_page_١١١٠.htm

١١٢. محمد الأزهري "هل الأقباط هم نصارى مصر؟"

١١٣. http://haridy.com/ib/showthread.php?t=٢٤٤٣٨

١١٤. عزت اندراوس "جماعة الأمة القبطية"
http://www.coptichistory.org/new_page_٤٤١.htm

١١٥. عادل جندي "مشـكلة العرب مع الجينـات"

١١٦.http://www.middleeasttransparent.com/old/texts/adel_guindy/adel_guindy_arab_probem_with_genes.htm

١١٧. أحمد سامح "دكتور" "النيل والجينوم المصري... يحددان سمات شخصية أهل الكنانة" http://www.alraialaam.com/rawithu.htm

١١٨. بيجول باسيلي "هل رحب الأقباط بالفتح العربى"

١١٩.http://www.freecopts.net/forum/showthread.php?t=١٩٥٣
١٢٠. عزت أندراوس "الارشيدياكون حبيب جرجس"
١٢١.http://www.coptichistory.org/new_page_٥٦٩.htm
١٢٢. ياسر جبر "ظهورات السيدة العذراء...الحقيقة والأوهام"
١٢٣.http://www.imanway١.com/horras/showthread.php?t=٩٤٤
١٢٤. عزت اندراوس " انتخاب الأنبا شنودة "
http://www.coptichistory.org/new_page_٤١٩.htm
١٢٥. حلقة نقاشية حول اغتيال حسن البنا علي قناة الجزيرة الفضائية الجزء الثاني بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٣
١٢٦. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٠B٤٦١٧٤٢-٠٨٨E-٤٤١١-٩C٠٦-٨٥٨١٢E٤A١FB٦.htm

.١٢٧

عاشرا: مراجع أجنبية على الشبكة الدولية للمعلومات " الانترنت "

١٢٨., Par Ibrahim Abu-Rabi ,Sayyid Qutb and his influence
١٢٩.http://www.nawaat.org/portail/article.phpr?id_article=٥٠٤

١٣٠. The MB's "special" or secret apparatus/
١٣١. http://untitledv٩.wordpress.com/category/muslim-brothers/

الفهرس